سقوط إسرائيل

باري شميش

ترجمة : عمّار جولاق / محمد العابد ◆ مراجعة : علي رمّان

الأهلية

باري شميش

سقوط إسرائيل

ترجمة: عمار جولاق

محمد العابد

مراجعة: علي رمان

الأهلية للنشر والتوزيع

الأهلية للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد

خلف مطعم القدس ؛ ص . ب ٧٧٧٢

هاتف ٤٦٣٨٦٨٨ - فاكس ٤٦٥٧٤٤٥

منشورات الأهلية لعام ١٩٩٨

باري شيميش / سقوط اسرائيل

الطبعة العربية الثانية

حقوق النشر محفوظة للناشر ©

تصميم الغلاف ®

التنضيد : مؤسسة ياقوت للخدمات المطبعية

طبع في لبنان

على مطابع شركة الطبع والنشر اللبنانية

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه ، أو تخزينه أو نقله بأي شكل من الأشكال ، أو تصويره ، دون إذن خطي مسبق من الناشر .

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, without the prior permission of the publisher.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الترجمة

كتاب سقوط إسرائيل وثيقة يعرضها «شاهد من أهلها» يفخر بكونه يهوديا إسرائيليا، خاطر بحياته في المعارك كجندي مخلص، ويقول بأنه لا يرغب في سقوط إسرائيل وإن ما يفعله هو توجيه «نداء مخلص» لاحداث التغيير المطلوب قبل أن يصبح عنوان الكتاب حقيقة واقعة.

يحاول مؤلف الكتاب إقناع قرّائه بأن الإسرائيليين كشعب محترمون وطيبون وأن اللوم كله يقع على رجال السياسة الذين يصفهم بأنهم أوغاد فاسدون أوقعوا «شعب!» إسرائيل ضحية ديمقراطية زائفة مريضة وبيروقراطية مستشرية، ويسوق لذلك شواهد وحقائق كثيرة.

يعتبر الكتاب إدانة ليست للقيادة فحسب كما يحاول المؤلف وإنما لشعب جلّه بل كله من شذاذ الآفاق الذين لا يرون في الوطن المزعوم سوى بورصة أو سوق إستثمارية.. احتكارية..

يقول المؤلف إن الخطر الجدّي المحدق بإسرائيل لا يأتي من جيرانها العرب وإنما من الفساد الداخلي الذي تعيشه.. ولك أن تتصور دولة بهذا الحجم تتراكم ديونها الخارجية والداخلية حتى تصل ٦٦ بليون دولار.. وبهذا يصل معدل الدين المترتب على كل إسرائيلي إلى أعلى معدل في العالم كله.

ويبدو الوضع مزعجا للكاتب بشكل كبير حين يقول بأن ٤٠٠,٠٠٠ إسرائيلي غادروا إسرائيل في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة، وهو رقم يعادل ١٠٪ من عدد السكان، هذا بالإضافة إلى أن ثلثي المهاجرين اليهود من «الإتحاد السوفييتي سابقا»

والمقرر أن يعوضوا هذا النقص ـ قد غيروا خط هجرتهم ولم يصلوا . .

تشير صحيفة "The Jewish Chronicle" إلى الكتاب فتقول : «يعيش معظم الإسرائيليين حياتهم [البائسة] وهم يشعرون بالإمتنان للسياسيين الذين يحكمونهم . . إن حكاية كون إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط . . مهزلة . ولأول مرة يظهر كتاب يخاطب غير المتحدثين بالعبرية ليفضح الفساد المالي والسياسي الذي تحياه الدولة اليهودية .

ومع اختلافنا مع دوافع المؤلف فإننا نتفق معه في أن إسرائيل، الدولة اليهودية آيلة للسقوط، ولكن إرهاصات سقوطها شيء آخر غير ما يعرضه المؤلف . .

ونرجوا أن نهدي هذه الترجمة إلى كل الذين يحاولون إقناعنا بأن وجود «إسرائيل» حقيقة واقعة وقدر غالب . . و . . إنهم بهذا يحاولون بعث الحياة في أشلاء عفنة . .

بقي أن نشير إلى أن الكتاب صدر في الربع الأخير من العام ١٩٩٢ لمؤلفه باري شيميش وهو من مواليد ١٩٥٢ ، وقد «هاجر» إلى الأرض المحتلة عام ١٩٧٥ ، حيث خدم في الجيش اليهودي وعايش أحداث غزو لبنان . وبهذا فإنه «شاهد من أهلها» .

علي رمان

٢٤ ـ ٢ ـ ١٩٩٣

مقدمة الكتاب

يبدو وضع إسرائيل للعيان وكأن أعداءها العرب قد دبروا مؤامرة محكمة لتحطيمها عن طريق زرع جواسيس في الفئات الحاكمة . إن إسرائيل في طريقها إلى الانهيار التام لأن الإسرائيليين المتربعين على عرش السلطة يجعلون حياة الآخرين مزرية إلى درجة لا تطاق . وكتاب (سقوط إسرائيل) يوثِّق حالة الفساد والجريمة المستشريتين في الدولة اليهودية من دون بارقة أمل في إحداث إصلاح ناشىء من العدم . إن مؤلف هذا الكتاب إسرائيلي وطني وجندي حرب متمرس، والكتاب ليس مثالا آخر لضربة من سلسلة ضربات جاهلة فاشلة وجهها الأعداء إلى إسرائيل على فترة طويلة من الزمن، وإنما نداء مخلصاً لإحداث التغيير المطلوب قبل أن يصبح عنوان الكتاب حقيقة واقعة .

سيميز القارىء أسماء مثل : شامير وشارون وبيريز، ولكن سيتعرف على شخصيات وأحزاب سياسية وتنظيمات أقل شهرة وغير مألوفة لديه . وأفضل نصيحة يمكن للكاتب أن يقدِّمها هي النفاذ إلى أجواء الكتاب من دون تركيز الاهتمام على التفاصيل، ويهدف الكتاب إلى رسم صورة عن الفساد الأخلاقي الخطير، وسيكون من المناسب تماما أن يجد القارىء نفسه يستمتع بشعور ينم عن السخط والنقمة .

إن حياة الإسرائيليين وسط الانحلال الأخلاقي هي بالنسبة لهم حياة بعيدة جدا عن المتعة والراحة، ويجب إبقاء ذلك في الذهن حتى وإن تعمد القارىء الشعور بالتسلية والبهجة، إن معظم الإسرائيليين يعيشون حياة بائسة بفضل رجال السياسة الذين يحكمونهم، ولا سيطرة لهم تقريبا على هؤلاء الذين يحكمونهم .

إن النظام الديمقراطي الوحيد في الشرق الأوسط ليس إلا مسرحية هزلية، فالمواطنون

لا ينتخبون المرشحين للمكتب العام (PUBLIC OFFICE) بل تجري للجان المركزية في الأحزاب المختلفة انتخاباتها الداخلية الخاصة بها، والمرشح الذي يحصل على أكبر عدد من أصوات حزبه يصبح المرشح الأول على قائمة الحزب، ومن ثم يغدو مرشحا لمنصب رئيس الوزراء، أما المرشح الذي يجمع ثاني أكبر عدد من الأصوات فسيحصل على دعم داخلي كاف يمكنه من اختيار أي وزارة يريد إذا ما فاز حزبه في الانتخابات العامة، ويتبع نفس الأسلوب وصولاً إلى المناصب الدنيا، وقد استطاع إسحق رابين البالغ من العمر سبعين عاما انتزاع قيادة حزب العمل بهذه الطريقة عام ١٩٩٢ من شمعون بيريز البالغ من العمر ثمانية وستين عاما ولا يستطيع أي شخص أقل سنا منهما أن يشكل تحديا جديا لوجودهما الذي تطاول عليه الأمد.

إن أصحاب المناصب السياسية والاقتصاد بمركزيته المطبقة قد جعلا النظام الصحي الإسرائيلي مقطّع الأوصال، ومياهها موبوءة ومدارسها بالكاد تمارس وظائفها، وجيشها منْحَلاً أخلاقيا، وسياستها الدبلوماسية زائفة وخادعة، والإسرائيليون إما عاطلون عن العمل أو أقل شأنا من أن يكونوا موظفين، أو تم إفقارهم وجعلهم معوزين في النهاية.

وعودة إلى عام ١٩٨٥ نرى أن التضخم المالي قد وصل إلى نسبة (٤٥٪) لذلك فقد حاكت الحكومة مؤامرة بالتعاون مع نقابة العمال الوطنية(*) ومع أصحاب مؤسسات صناعية بهدف إنقاذ الاقتصاد من انهيار وشيك الوقوع. وتم آنذاك ربط مدخرات البلاد والرواتب بنفقة المعيشة، وتم حساب نفقة المعيشة بتسجيل التغييرات التي طرأت على مؤشر أسعار المستهلك. وضمت مجموعة المؤشرات هذه أسعار الغذاء والكتب والملابس، ولكن لم تكن لها علاقة بالرواتب أو بسعر رأس المال، وهكذا فلو زحف الجراد على أشجار القهوة في البرازيل ورفع سعرها لأثّر ذلك على قيمة رأس المال في إسرائيل، وكانت المدخرات في نفس الوقت مرتبطة بنفقة المعيشة مما يخفض من قيمتها بنسبة (٢٠٪) سنويا، ولم تعدَّل الرواتب لتفي وتوائم نفقة المعيشة. وقدَّر أحد ألمع الكتّاب الاقتصاديين الإسرائيليين، وهو باينرمان بأن القوة الشرائية قد هبطت بنسبة (٣٥٪) خلال فترة السنوات

(*) الهستدروت.

الست ومنذ أن رُبط الاقتصاد بنفقة المعيشة، وإحدى نتائج ذلك أن الإسرائيليين أنفسهم غارقون في الديون، ومعدَّل الدين المترتب على الفرد الواحد يبلغ الآن خمسة عشر ألف دولار أمريكي، وهو أعلى بكثير من أي معدَّل في العالم.

وإذا لم يتوفر المال الكافي لتغطية نفقات المعيشة الضرورية، فسيصبح الإسرائيليون مثقلين بديون مستحقة للبنوك الإسرائيلية. وسيبين الكتاب بتفصيل مسهب أن البنوك الإسرائيلية تتبع أساليب ملتوية إلى درجة لا تصدق، وهو انعكاس لتفكير الحكومة مالكة تلك البنوك، والتي استولت على (٩٠٪) من الصناعة المصرفية الإسرائيلية بعد أن خدعت تلك البنوك الشعب عام ١٩٨٣ ونهبت ثلث مدخراته. وتصل الفجوة ما بين التسليف الحقيقي وإقراض الأموال إلى نسبة (٣٠٪) وهي نسبة مذهلة، وبما أن العامَّة مجبرون على الاقتراض بسبب تدني القدرة الشرائية، فإنهم لا يستطيعون حتى الوصول إلى وضع يمكنهم من مواكبة معدلات وفاء الدين إلى المرابين، ويوجد حالياً لدى الشرطة الإسرائيلية مليون وثمانمائة ألف ملف خاص بمواطنين مدينين. وطبقا لما صرَّح به رئيس شرطة إسرائيل يعقوب تيرنر فإنه توجد خمسمائة وستون ألف مذكرة حول ديون معدومة، ويحدث هذا كله في تجمع سكاني يقل تعداده عن خمسة ملايين نسمة، ولأن الحكومة تسيطر على المحاكم والشرطة، فإن هؤلاء المدينين يتعرضون إلى ملاحقة مستمرة، وتشعر أسرة واحدة من بين ثلاث أسر إسرائيلية بخوف شديد لا يحتمل من أن تسترد ممتلكاتها ثم تسجن.

لنقم بإجراء تشبيه جزئي مع نظامين ديمقراطيين آخرين بغية فهم تركيبة الفساد هذه، فنطلب من الأمريكيين مثلا تصور انتهاء نظام انتخاب الرئيس وأعضاء البرلمان وأعضاء مجلس الشيوخ، وبدلا من ذلك، وعند انعقاد المؤتمر القادم للحزب الديمقراطي أو الحزب الجمهوري، يقوم النواب أنفسهم بانتخاب المرشحين، وسيكون مرشح الرئاسة هو الرجل الذي يحصل على أكبر عدد من أصوات النواب، وسيتم تحديد جميع المناصب الأخرى طبقاً لزيادة أو نقصان دعم النواب، وسيقدم رجل السياسة الوعود بغية الفوز بدعم النواب (ولتكن مثلا وعودا بتأمين وظائف حكومية، وإعفاءات من ضرائب مفروضة أو دفع أموال نقدية مباشرة)، إضافة إلى ذلك وبغض النظر عن مدى ظهور المحسوبية، لا يمكن إزاحة ذلك السياسي عن منصبه كونه لا يمثل الدولة ولا أية مقاطعة.

ولنطلب من البريطانيين تخيل انتهاء العمل بنظام الدوائر الانتخابية السياسية.. سيحرم المواطنون من انتخاب عضو برلماني يمثلهم شخصيا، ولا يمكن إزاحة أعضاء البرلمان من مناصبهم إلا عن طريق أحزابهم التي يكون معظم أعضائها غارقين إلى آذانهم بألوان الفنون الراقية من الرشوة والخداع، والكسب غير المشروع، واختلاس الأموال والابتزاز.

أما النظام الانتخابي الإسرائيلي، فيضمن بقاء السياسيين في السلطة بشكل دائم في معظم الأحيان بغض النظر عن الفضيحة ودرجتها، ولا يستطيع أي حزب تشكيل حكومة بمفرده بسبب وجود ثمانية عشر حزبا يتقاسمون مائة وعشرين مقعدا في الكنيست، فيقوم أكبر حزب بدعوة الأحزاب الصغيرة ذات المصالح الضيقة إلى تشكيل ائتلاف معه، وإذا ما انسحب حزب أو حزبان من تلك الأحزاب غير الهامة من الائتلاف، فستسقط الحكومة، وإذن لا يهم مقدار الأموال التي يسرقها السياسيون من الشعب ما داموا سيبقون في مناصبهم مقابل عدم قيامهم بإسقاط هذا الائتلاف أو ذاك.

يبدأ الكتاب بإيراد مثال عن وزير الداخلية الإسرائيلي أرييه درعي، ففي الوقت الذي أُلف فيه هذا الكتاب، كان هناك تحقيق يجري معه حول اختلاس مبلغ خمسين مليون دولار أمريكي على الأقل من الأموال العامّة خلال ما يزيد على عام ونصف، ومع ذلك، وبالرغم من تحقيق الشرطة معه ورائحة جريمة الكسب غير المشروع التي زكمت الأنوف، فإنه ما يزال يتبوأ منصبه في أعلى هيئة تشريعية في الدولة، ألا وهي مجلس الوزراء، وهو ليس اللص الوحيد المشتبه به في تلك الهيئة الجليلة، إذ سيقدّم هذا الكتاب أدلة دامغة على جرائم ارتكبتها شريحة عريضة من مسؤولين سياسيين رفيعي المستوى، من بينهم: شارون وأولمرت وبيريز وبيلن إضافة إلى شاكي، وهؤلاء السياسيون الذين لم يوجد ما يسوغ إثارة الشكوك حولهم، ستراهم هنا غير مؤهلين، ومنهم شامير وليفي ورابين وبيريز، إن ثنائية الفساد والبلاهة تسير نحو الهاوية.

وحسب ما صرح به باينرمان فإن «الدولة طرحت هذه الخطوة الزائفة على الجمهور من أجل الحد من التضخم المالي كما هو مفترض ولكن الهدف الحقيقي هو خفض الأجور

وكسب المال عن طريق جمع الديون، إنهم يريدون إفقار الدولة برمّتها في سبيل إثراء أنفسهم، وإسرائيل ليست بلدا ديمقراطيا وإنما دولة مناهضة للديمقراطية، وتحقق الدولة أرباحاً كبيرة بينما يتحول المواطنون إلى أناس عالة يعيشون على المعونات».

وتظهر في كل مكان إشارات على وجود شعب يائس، فيوجد في إسرائيل حاليا أربعون ألف مدمن مخدرات، ولاقت ثلاث وعشرون امرأة حتفهن على أيدي أزواجهن خلال النصف الأول من عام ١٩٩١، بينما كان وقوع خمسين جريمة قتل سنويا يعتبر قبل عقد من السنين أمرا خطيرا، لقد أصبح الإسرائيليون محتالين، إذ ليس أمامهم خيار آخر إذا أرادوا الاستمرار في العيش. إنهم يمارسون الاحتيال عن طريق الاتّجار غير المشروع بالعملة، وبفرض الضرائب المحتسبة [الضريبة المحتسبة: هي ضريبة على دخل الموظفين أو المساهمين تقتطعها المؤسسة من رواتبهم أو أرباحهم وتدفعها إلى الدولة مباشرة - المترجم] وعن طريق - وهو أعظم ما يبعث على الحزن العميق - إعادة أقل ما بقي للمواطنين عند الدولة من قيمة القطع النقدية الكبيرة التي يستعملونها عند البيع أو الشراء. والمعتمدية [كون المرء جدير بالثقة والاعتماد - المترجم] ليست فضيلة، بل إمارة ضعف في مجتمع إسرائيلي متفسخ بسبب نقص فاجع في التوجه الأخلاقي السوي عند قادته.

يوثّق الكتاب انحطاط إسرائيل ولكنه لا يضع اللوم على شعب إسرائيل، وستجد في هذا الكتاب أن رجال السياسة هم الأوغاد، بينما صُور المواطنون الإسرائيليون بطريقة صحيحة على أنهم محترمون وحريصون ومسؤولون، وتم استغلالهم بإسلوب إجرامي، وإذا ظن أي قارىء أن هذا الكتاب مجرد هجوم على إسرائيل، فإني أطلب منه حالا أن ينأى بنفسه عن هذا الفهم، ذلك أن الكتاب هو وسيلة دفاع عن شعب إسرائيلي أخلاقي محصّن أصبح ضحية صورة زائفة أوجدتها حكومته، وضحيةالبيروقراطية.

وليس من الخطأ أن يزيح المرء الستار عن حقيقة ما، فإسرائيل دولة بوليسية لأن جهاز الشرطة هو الذي يشرف على تنفيذ قرارات الدولة ويبث الرعب في أنحاء البلاد.

لماذا إذن لا يثور الإسرائيليون على حياة كهذه لا تطاق؟! في الحقيقة أنهم يثورون

عليها بمغادرة إسرائيل. في عام ١٩٨٥ كتب المُصلح الاقتصادي القدير الدكتور عيزرا سوهار ما يلي: «منذ عام ١٩٤٩ إلى وقتنا الحاضر، غادر ما يزيد على أربعمائة ألف إسرائيلي دولة إسرائيل بصورة نهائية، وهو عدد يشكل نسبة (١٠٪) من عدد السكان اليهود ويضع سوهار اللوم إزاء رحيلهم على ما أسماه «بالنظام الاجتماعي ـ الاقتصادي الإسرائيلي»، وهو نظام سيطرة حكومية تامة على الاقتصاد يتولد عنها حالة من عدم الكفاءة، والضياع والخراب، ومحاباة الأقارب، والفساد».

إن الأرقام التي أوردها سوهار أرقام معتدلة حذرة، إذ أشارت مصادر عديدة أخرى من بينها أرقام نشرتها دائرة جوازات السفر، إلى أنّ أربعمائة ألف إسرائيلي يعيشون في أمريكا وحدها فقط، وقُدِّر أن مائة وخمسين ألف طفل ممن كانوا سيصبحون إسرائيليين هم الآن أطفال أمريكيون.

توجد في أنحاء العالم وفي أماكن بعيدة مثل مدينة تورنتو وجوهانسبيرغ ولندن وملبورن جاليات إسرائيلية مغتربة عن وطنها، ويصل العدد الإجمالي للإسرائيليين الذين غادروا إسرائيل نهائيا حوالي سبعمائة ألف شخص، أي ما نسبته (١٨٪) من تعداد يهود إسرائيل، ولا يشهد أي بلد في العالم، حتى ولا تركيا ولا هاييتي، مثل هذا السيل الجارف من الناس المتخلين عن أرضهم [وطبعا، هذه مزاعم يرددها الكاتب مثل غيره من اليهود الذين يزعمون أن لهم حقا تاريخيا في أرض فلسطين العربية ـ المترجم]، وسيكون العدد أكبر من ذلك بكثير لو لم تكن هناك روابط مع الأسرة والأصدقاء واللغة العبرية، إن الإسرائيليين يحبون وطنهم! ولكنهم يكرهون بشدة ما يحصل ويدور فيه إلى درجة أن خُمس سكان إسرائيل تقريبا قد غادروها إلى غير رجعة، وهم ليسوا وحيدين في ذلك، إذ بعد أن نفّذت إسرائيل عملية الهجرة الجماعية لليهود السوفييت بطريقة خرقاء وغير حكيمة ما بين عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩١، بدأ هؤلاء المهاجرون يبحثون عن طريقة يغادرون فيها البلاد، وبحلول صيف عام ١٩٩١ كان خمسة آلاف مهاجر يهودي قد قدموا طلبات للحصول على جوازات سفر، وشيئا فشيئا أصبحت إسرائيل عبارة عن محطة متوسطة مؤقتة للسوفييت وليست وطنا دائما لهم.

إن الحياة في إسرائيل تعني التعرض لمضايقات مستمرة تقوم بها سلطات لا حصر لها،

وتعني التوتر والظلم، لذلك يتوجه عشرون ألف إسرائيلي سنويا إلى دول أجنبية أخرى بغية الاستقرار فيها. وطبقا لما ذكره أحد أفراد مجموعات كلاب الحراسة [يقصد الكاتب أحد فروع الاستخبارات ـ المترجم] سيهاجر خريج واحد من بين ثلاثة خريجيين من معاهد التعليم العالي، ويبدو أنه من غير المحتمل حدوث تغيير وإصلاح للوضع، فيدفع اليأس بالناس إلى ترك الوطن بأعداد كبيرة، وإذا لم تؤد الأسس المتقوضة والحكومة المهترئة إلى سقوط إسرائيل فإن رحيل سكانها كفيل بذلك.

وسيطرح القارىء السؤال التالي: لماذا لم أسمع بكل هذا من قبل؟! لن تمتلك الدهشة القارىء إن كان يقرأ العبرية، فالصحافة الإسرائيلية متخمة بقصص الفساد والمرض الاجتماعي، لكن القارىء الذي لم يحاول أبدا التمعن في صحيفة عبرية هو قارىء يعتمد على مراسلين أجانب لينقلوا له ما يدور في إسرائيل، وهم ينقلون ذلك بصورة سيئة ومغلوطة جدا جدا. إن مؤسسات النشر الرئيسية لا تعين رؤساء إسرائيليين لمكاتبها هناك، بل تقوم بدلا من ذلك بإيفاد موظفيها من جنسيات أخرى إلى إسرائيل في مهمات محددة مدتها سنتين أو ثلاث سنوات، وهؤلاء الصحفيون لا يتكلمون العبرية بتاتا، وإنما يعتمدون على صلاتهم بأسلافهم الذين أنهوا مهماتهم، فيأخذون عنهم بعض المعلومات، ويستمرون يتخبطون في عملهم مع بقائهم مشوشي الأفكار في حين أنهم يتظاهرون بامتلاكهم خبرة ودراية بقضايا إسرائيل، وهم يركِّزون بصورة أساسية على القضية الفلسطينية، ويفوتهم التنوية بالكارثة الحقيقية التي تحقيق بهم.

سيعمل كتاب (سقوط إسرائيل) على تقويم القصور الكبير الحاصل في نقل الصحافة الأجنبية للقضايا الإسرائيلية عبر تقارير من الداخل، وسيكشف أيضا كيف أن المساعدات الخارجية والهبات الخيرية تعمل على دعم نظام سياسي غارق في الفساد، وتعمل على تحويل الإسرائيليين المعتدّين بأنفسهم إلى مجرد متسولين. ويأمل الكاتب أن يتم وقف دفع هذه الأموال وما شاكلها إلى حين إعطاء ضمانات بأن إسرائيل تسير في طريق إجراء إصلاحات كاملة.

إن أسلوب الكاتب غير لائق أحيانا، غير أنه يجب على القارىء ألا يخلط بين ذلك

وبين بذاءة اللسان، فالأساس اللاأخلاقي الذي تقوم عليه السلطة الإسرائيلية يقود إلى زوال دولة هي وطن زوجة الكاتب وابنه، وكثير من أفراد أسرته، ومعظم أصدقائه، ولا شك مطلقا في أن انحطاط إسرائيل تدريجيا يملأ قلب مؤلف هذا الكتاب حزنا ولوعة.

الجزء الأول

الديمقراطية المريضة

الفصل الأول

منتجات درعي

أرييه درعي هو سياسي لا يكاد يُعرف خارج حدود إسرائيل، بيد أنه وزير الداخلية ويحتفظ بقدر كبير من السلطة، وهو أيضاً معروف في إسرائيل على أنه أكثر أعضاء مجلس الوزراء فساداً (أو أقلهم دهاءً كونه يُشار إليه دائماً بصخب ولجاجة). وقد أجريت معه تحقيقات منذ مطلع عام ١٩٩٠ حول تهم تتعلق بالاحتيال واختلاس الأموال.

بدأت متاعب درعي في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ عندما وُجِّه اتهام إلى أمين صندوق مدينة القدس، ياكوف عفراتي، بتحويل (١٧٠) ألف دولار بصورة غير قانونية إلى معاهد دينية في المدينة. وقام عضوان في مجلس المدينة، وهما يهودا مئير ونائب العمدة أورنان، بإجراء تحقيقات سرية بشأن القضية ثم توصلا إلى نتيجة مفادها أن الوزير هدد بقطع الموارد المالية عن المدينة ما لم يتم تحويل قسم لا يستهان به من تلك الأموال إلى معاهد تعليمية يديرها حزبه السياسي المسمى (شاس).

إن معظم إدارات الحكم المحلية غارقة في الديون. وبالرغم من الضرائب المحلية المرتفعة والتي تطال أنحاء الدولة، فإن من الصعوبة بمكان إدارة شؤون المدن والبلدان من دون الحصول على مخصصات مالية من الحكومة. وقد تحكمت وزارة درعي بمبلغ (٧٥٠) مليون شيكل (ما يعادل (٣٣٥) مليون دولار أمريكي) بحيث يوزعها على إدارات الحكم المحلية بحسب ما يراه مناسباً ومن دون قيد أو شرط. واكتشف عضوا مجلس المدينة أيضاً أن مدينتهما لم تكن بمنأى عما حدث، فالمجالس البلدية في طول البلاد وعرضها لم تتلق

مخصصاتها المالية إلا بعد موافقتها على إعادة نسبة معينة من الأموال إلى درعي. وحرر أورنان ويهودا ثمانين وثيقة تبين حجم ومدى عمليات الابتزاز باسترداد جزء من المخصصات. ومن بين المشاريع الستة التي تلقت دعما ماليا من وزارة الداخلية في منطقة ديمونة، كان خمسة منها تحت إدارة حزب شاس. وفي منطقة (بني براك) التي لا يدعم أكثر من (١٥٪) من سكانها حزب شاس في الانتخابات، ذهبت نصف المخصصات البالغة بمجملها (٣,٤) مليون دولار مباشرة إلى معاهد تعليمية تابعة لحزب شاس.

وكشف عضوا المجلس على الملأ عما وجداه، وقدّما دليلهما إلى مراقب نفقات الدولة وطلبا إجراء تحقيق حول ذلك. وبعد فترة من الزمن، تلقى كلاهما تهديدات عنيفة بجعل حياتهما جحيماً وقلبها رأساً على عقب.

ولم تغب التهديدات السياسية أيضاً عن الساحة، إذ طالب عمدة القدس تيدي كوليك باستقالة هذين العضوين.

عوملت فضيحة درعي بنفس طويل بسبب أزمة الحكومة التي حدثت في آذار من عام ١٩٩٠، وقبل محاولة إيراد تفسير منطقي للأحداث، يتوجب ذكر إتهام آخر أساسي أورده عضوا مجلس مدينة القدس، ففي معرض طلبهما إجراء تحقيق حكومي دقيق بشأن أحابيل درعي في وزارة الداخلية، أضافا أن نائب وزير المالية يوسي بيلين كان على دراية وعلم منذ نهاية تشرين الأول عام ١٩٨٩ بأعمال درعي من ابتزاز واسترداد لجزء من المخصصات المالية.

كان بيلي النائب والمساعد الأول لوزير المالية شمعون بيريز الذي تولى آنذاك رئاسة حزب العمل حيث استلم هذا المنصب منذ عام ١٩٧٧، وخاض أربع معارك انتخابية للفوز بمنصب رئيس الوزراء، ولكن توجّب عليه إحراز النصر. وتولى منصب رئاسة الوزراء نصف مدة الدورة القانونية نتيجة تعادل أصوات الناخبين عام ١٩٨٤، ثم فشل مرة أخرى في محاولته إستلام السلطة في انتخابات عام ١٩٨٨. وكان حزب الليكود الحاكم كارهاً تشكيل إئتلاف مع الأحزاب الدينية، فاختار رئيسه إسحق شامير اشتراك بيريز في السلطة، وعرض

على حزب بيريز استلام حقيبتي وزارتي المالية والدفاع. ولأسباب سنبينها لاحقا، قَبِل بيريز منصب وزير المالية لكنه هدف فقط إلى الفوز بمنصب رئاسة الوزراء، ولو استطاع إقناع حزب شاس بمقاعده الخمسة بترك الحكومة وتشكيل إئتلاف مع حزب العمل، لنجح في تحقيق أمنيته.

وبدا أنه من المستحيل تحقيق مثل ذلك الخيار، فشاس كان حزب يهود السفارديم (وأصلهم من منطقة الشرق الأوسط) المتدينين وذوي الاتجاه اليميني (لم يتبَنّ حزب شاس نفسه سياسة أجنبية يمينية، لكن جمهور ناخبيه تبناها) بينما كان بيريز ومعظم أفراد حزبه من يهود الأشكناز (ذوي الأصل الأوروبي) العلمانيين. وبالرغم من ذلك تحقق المستحيل في شهر آذار من عام ١٩٩٠؛ لقد تحول درعي إلى حمامة سلام يسارية الاتجاه وأخرج أعضاء الحزب الخمسة من الإئتلاف الحكومي، مسببا دعوة البرلمان إلى التصويت على اقتراح لحجب الثقة عن الحكومة ومن ثم انهيار إئتلاف الليكود. ودارت القضية حول قبول أو عدم قبول إسرائيل الوفاء بعدد من المطالب التي جاء بها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ضمن سياق مبادرة سلام إقليمية. وكان حزب العمل راغباً في ذلك، بينما قاوم الليكود وجميع الأحزاب الدينية الضغط الأمريكي باستثناء حزب شاس، ولكن لم يدم هذا الوضع طويلاً.

لم تظهر أنباء عن درعي بوصفه وزيراً للداخلية طيلة الأزمة البرلمانية التي استمرت أكثر من شهرين، ولكن ما إن زالت تلك الأزمة حتى شاعت وراجت تهم الفساد الموجَّهة إليه. وبادىء ذي بدء، أعلنت المدعية العامّة للدولة واسمها مريم بن بورات نتائج التحقيق مع درعي وحزبه شاس، وكشفت تفاصيل طريقة الحزب في تحويل مبالغ ضخمة من الأموال العامّة إلى خزينته الخاصة.

وفي هذا الجو المشحون، استقال الموظف هوشي غلينزر الذي كان يعمل تحت إمرة درعي من وزارة الداخلية بعد أن احتفظ لنفسه بوثائق خطيرة تدين درعي. ووجدت هذه الوثائق طريقها إلى أيدي مراسلين اثنين يعملان في أكبر الصحف الإسرائيلية اليومية وأعظمها نفوذاً؛ صحيفة يدعوت أحرونوت. وكتب هذان المراسلان، وهما مالي كمبنر ومردخاي غيلات، سلسلة مقالات وثّقت ذلك التصرف السيء الذي حدث حقيقة ولم يكن

مزاعم أو أقاويل. واتهم درعي علناً بما يلي:

- تقديم رشوة إلى مجلس بلدية القدس بمبلغ (٩٠٠) ألف دولار من أموال الدولة وذلك من أجل تعيين أخيه يهودا في منصب الحاخام الأول ليهود السفارديم في ناحية راموت ذات المساحة الكبيرة والتابعة لمدينة القدس. وإضافة إلى ذلك، تبرع مجلس بلدية القدس بمبلغ (١٨٠) ألف دولار لاستخدامه في شراء مدرسة لشقيق الوزير درعي.

- إصدار أمر إلى شابيتا شالوم عمدة أوراكيفا بإعفاء زعيم ديني من دفع ضرائب متوجبة عليه وتقدر بحوالي (٤٥٠) ألف دولار. ووعد درعي بتعويض نقص المال الحاصل من أموال الدولة.

- تحويل ثلاثة ملايين دولار إلى مجلس بلدة هاديرا الذي يقال بأنه مجلس غير نظيف أخلاقياً، ولكن لم يسجل إلا مليونان ونصف مليون دولار من المبلغ على دفتر الأستاذ العام. ولا يعرف أحد مصير نصف المليون المفقود.

ويظهر أن درعي اتبع طريقة توريط الناس في الجريمة ثم التهديد بفضحهم إن تفوهوا بشيء عن هذه الأعمال. وقد ورَّطَ أعداداً كبيرة من الأشخاص مما جعل الحفاظ على سرِّيتها أمراً بعيد المنال، ولم يكن كافياً إفساد أي إنسان أراد درعي إفساده. وحالما انتشر خبر الاتهامات، قام مواطنان باستصدار اتهامات رسمية من الشرطة ضد درعي، وتحركت الشرطة بموجب تلك الاتهامات وداهمت مكتبه. وكان درعي في حقيقة الأمر يستخدم الأموال العامَّة لتمويل حملة الدفاع عن نفسه أمام الرأي العام، غير أن الناس لم تتأثر بهذه الحملة مما دفعه إلى الظهور على شاشة التلفزيون في شهر حزيران عام ١٩٩٠ في برنامج يعالج قضايا عامَّة، وعرض نتائج اختبارات كشف الكذب قائلاً أنه تطوَّعَ وأخضع نفسه لها. كان جميلاً أن يظهر بريئاً من كل ما أدين به لولا أن ركَّزَ عدداً من الأسئلة على مسألة جانبية هي: كيف استطاع شراء بيت فاخر جداً وهو لا يتقاضى إلا راتب موظف حكومي عادي؟ واحتَجَّ الوزير بشدة مؤكداً براءته، غير أن مصداقيته هبطت أكثر وأكثر. ونتيجة لذلك اعتمد هو ومؤيدوه أساليب أكثر خبثاً وأذىً.

أولاً، أصبح المراسل مردخاي غيلات الذي كشف قضية درعي ضحية حملة مزدوجة من التهديدات ومحاولات تشويه السمعة، وتعرَّض لوابل من التهديدات عن طريق الهاتف والرسائل. وبعد فشل تلك الأساليب، وُضِعَتْ أجهزة تنصت في بيته مرتين. وقُبض على المتنصتين على خط هاتفه من حزب شاس، إذ أن الحزب غير كفؤ في أعمال وتصرفات كتلك. وكان من بين المتنصتين السبعة رجل يدعى تسوبيري ويعمل مساعداً برلمانياً لعضو آخر من شاس في الكنيست هو أرييه شلومو غامليل. واتسع نطاق شبكة المجرمين المحيطة بدرعي على إثر تحقيق الشرطة، فاعتقل زيفي جاكوبسون أحد المساعدين المقربين لدرعي للاشتباه بتحويل مبلغ (٣١٥) ألف دولار من أموال وزارة الداخلية وبصورة غير قانونية إلى معهد لاهوتي يديره أخوه. وكان يحمل عند اعتقاله قائمة بإرشادات معينة حول كيفية إرهاق وتضليل الشرطة أثناء استجوابه. وارتبك جاكوبسون لوجود شيك بمبلغ يربو على (٤,٥٠٠) دولار إلى جانب قائمة الإرشادات تلك، ولم يستطع أبداً أن يعطي تفسيراً مقنعاً لحيازته الشيك.

ولم يكن جاكوبسون الشخص الوحيد الذي اتَّبع أسلوب إعاقة التحقيق، فقد غدا درعي مغاليا في سخطه وغضبه حتى أن وزير الشرطة روني ميلو اتهمه بعدم التعاون وتسهيل مجريات التحقيق. واعتبر ذلك إهانة كبيرة لعضو شريك في الإئتلاف الحكومي، وتلميحاً إلى أنه ربما من الأفضل أن يتنحى درعي عن منصبه الوزاري إن لم يتعاون مع الشرطة.

من الصعب تخيل وجود نظام ديمقراطي في العالم لا يُطلب فيه من مسؤول رفيع المستوى التنحي عن منصبه لارتكابه جرائم اختلاس الأموال، والاحتيال، والابتزاز، واستخدام الرقابة ضد الآخرين بصورة غير قانونية، غير أنه لا وجود لدستور مكتوب ومعتمد في إسرائيل. ويتمتع أعضاء الحكومة بحصانة تمنع مقاضاتهم وتقديمهم إلى المحاكمة. وهكذا، لا يمكن اتهام درعي بأي جناية ما دام موجوداً ضمن تركيبة الحكومة.

واستمر درعي بانتهاج أسلوب الاهتياج والغضب لتبقى الوزارة في قبضته. وادعى أنه لم يشعر بالخجل لتنصته غير القانوني على رجل الصحافة، لكنه غضب كثيراً عندما سمع شريطاً مسجلاً يكشف حواراً تآمريا بين المفتش العام للشرطة والمراسل الصحفي ضد

الوزير. وإضافة إلى ذلك، ظهر صوت المفتش العام في الشريط يقدح ويذم يهود السفارديم.

وانتهز درعي كل فرصة ليحاول التعتيم على قضيته: فصرَّح أن على تيرنر الاستقالة من منصبه إن كان متعاوناً مع الصحفي، ولا تقبل أي محكمة في العالم الاستماع إلى الشريط لأنه سيكون دليلاً غير مقبول وسيلحق ضرراً بمجمل التحقيقات التي جرت. وبعد زرع الشكوك حول قانونية تحقيق الشرطة، اتجه درعي إلى إثارة قضية حساسة جداً في المجتمع الإسرائيلي وهي التحيز المزعوم ليهود الأشكناز ذوي البشرة البيضاء ضد يهود السفارديم ذوي البشرة الداكنة السمراء.

ما بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٧، أجبر! حوالي (٨٠٠) ألف يهودي على ترك منازلهم في الأراضي العربية، ولقي (٦٠٠) ألف منهم تقريباً ممن وصلوا إلى إسرائيل معاملة قاسية على يد معظم اليهود الأوروبيين. وكان يهود السفارديم متدينين بصورة تقليدية، والعديد منهم من طبقة التجار. وعاملهم القائمون على السلطة آنذاك من ذوي الاتجاه العلماني معاملة سيئة للغاية، وأُجبروا على الأخذ بأخلاق وعادات غريبة عنهم بغية الاستمرار في العيش. ولم يكن باستطاعة العمال الارتقاء بأنفسهم ما لم يكونوا منتسبين إلى حزب العمل أو نقابة حزب العمل. ولم يستطع معظمهم تحمل نظام الحكم، علاوة على نقص مقومات القوة لديهم، فتحولوا على أرض الواقع إلى طبقة دنيا.

وانتُخب مناحيم بيغن عام ١٩٧٧ رئيساً للوزراء، وكان فوزاً لا يستهان به نتيجة دعم السفارديم له. وحصل السفارديم خلال فترة رئاسته على عدة مناصب: منصب رئيس الدولة، ونائب رئيس الوزراء، والأهم من ذلك كله منصب رئيس أركان الجيش. وأكبر إنجاز لبيغن، بغض النظر عن تحقيق اتفاقية كامب ديفيد، كان إدخال السفارديم إلى المجتمع الإسرائيلي بكم هائل. ولهذا السبب، سيصوِّت (٥٠٪) من الإسرائيليين الذين هم من السفارديم لصالح حكومة الليكود في المستقبل المنظور.

ودرعي مغربي الأصل ومن السفارديم، وكان هانىء العيش في المجتمع الأشكنازي

في الفترة التي سبقت كشف أفعاله السيئة. وما إن أخذت الاتهامات تلصق به واحدة تلو الأخرى حتى بدأ بفتح الجروح القديمة والتذكير بسوء المعاملة التي تلقاها السفارديم، فاتهم أولاً مفتش الشرطة العام تيرنر بقدح وتشويه سمعة السفارديم جميعا، ثم اتهم معذبيه (الشرطة، ووسائل الأعلام، والمؤسسة السياسية) بالتضييق عليه لأنه ليس أبيض البشرة بدرجة كافية. وشبَّه نفسه في إحدى التجمعات العامَّة الحاشدة بالحمل المضحي بنفسه والقائم بالعمل المقدَّس، والذي اعترض سبيله الشيطان أو الأشكناز. واتهم في الليلة التالية اليهود الأوروبيين بتحويل السفارديم إلى مروجي مخدرات، وممارسي أعمال البغاء، ومجرمين، ثم سأل أتباعه بتكلّف: «ما الذي فعلوه لأجلنا؟».

بيد أن إثارة النعرة والكراهة العرقية لم تنجح فلجأ درعي إلى استخدام الورقة الرابحة التي بيده، إذ هدد بسحب حزبه من الإئتلاف الحاكم وإسقاط الحكومة، وفي الوقت الذي أطلق فيه تهديده في شهر أيلول عام ١٩٩٠، كان الإئتلاف الحكومي بزعامة الليكود يتمتع بأغلبية مقعدين في البرلمان، وهذا يعني أن حزب شاس بأعضائه الخمسة في البرلمان يستطيع إسقاط الحكومة في حال انسحابه من الإئتلاف آنذاك.

حتى وقت تأليف هذا الكتاب، وبعد أكثر من عام على إثارة تلك القضية، ما يزال درعي وزيراً للداخلية، وما يزال الموظف المسؤول عن توزيع ما مقداره (٣٣٥) مليون دولار من أموال الدولة. أما حزب الليكود المهتم بامتلاك السلطة أكثر من اهتمام بالاستقامة والأمانة، فلم يجبر ذلك اللص وذلك الرجل الذي يبتزه على ترك منصبه، بل تعلم التعايش معه وسط هذه المعمعة. وما تزال أموال دافعي الضرائب تتدفق من بين أصابع يده الخسيسة. وإذا كان الجهل جريمة، فإن حزب الليكود هو شريك له علاقة بقضية درعي وجرائمه.

بيد أنه من المحتمل أن يكون رئيس حزب العمل المعارض آنذاك شمعون بيريز قد لعب أيضاً دوراً أكثر تأثيراً في العمل القذر برمته. فمنذ نشوء دولة إسرائيل، اشترى حزب العمل دعم جمهور ناخبيه باستخدام الأموال العامَّة لتمويل مستشفياتهم وبنوكهم ونواديهم الرياضية وأماكن عملهم، وكل ذلك عن طريق نقابة العمال العامَّة (الهستدروت) بصورة أساسية. كان حزب شاس يقوم فقط باتباع الأساليب التي جاء بها حزب العمل ورسَّخها

في سلوكيات الحكومة. ومهما كانت أساليب الليكود تلك غير ظاهرة، إلا أنها كانت تُمارس علناً. وقد اتُّهم درعي بإساءة استخدام الأموال العامَّة، وملء جيوبه بها، وجيوب أصدقائه ومعارفه. وصرَّح عضوا مجلس المدينة، أورنان ويهودا، بأن درعي قام بذلك مع المعرفة الكاملة من قِبَل نائبه يوسي بيلن.

وزعم أورنان في مقابلة خاصة ما يلي: «اعترف بيلن في أحاديث غير رسمية أنه على دراية باختلاس درعي للأموال منذ تشرين الأول عام ١٩٨٩. ولم يكن يعرف ذلك فقط، بل تبجح وتباهى بأن حزب العمل سيسيطر على شاس ويضعه في جيبه.. لقد علم بيلن بشيء بالغ السوء والخسة يحدث آنذاك، ولكنه أخبرني بأن ذلك ما يحفظ لنظام الحكم ديمومته ويبقيه يعمل».

وأضاف مئير قائلاً: «أخبرني بيلن أن شراء ذمة حزب ديني هو أقل كلفة من خوض حرب، وأجبته أن ذلك كان مضيعة للمال إذ لا يمكن شراء الأحزاب الدينية لفترة طويلة، فقال إن هناك حزباً يمكن شراؤه».

إن وزير المالية، وفقاً للقانون البرلماني الإسرائيلي، مسؤول عن الاستعمال القانوني الصحيح لجميع المخصصات الممنوحة للوزارة. ويطرح السؤال الآتي: إذا كان نائب وزير المالية على علم بصرف المال العام بطريقة غير قانونية، فهل كان التزامه وإخلاصه في العمل سيدفعه إلى إخبار رئيسه عما يعرفه؛ ورئيسه آنذاك كان شمعون بيريز، وطبقا لما قاله المعلق القانوني الإسرائيلي المشهور موشي نيغبي، فإنه «لا وجود لدستور في إسرائيل، فترى القانون البرلماني دائم الغموض. وإذا رفض أي مواطن عادي الإخبار عن جريمة، فيمكن إتهامه بالمساعدة على ارتكاب تلك الجريمة، وهذا ينطبق أكثر على المشرِّع من الناحية الأخلاقية وهو مطلوب بشدة».

والنتيجة أن بيلن كان على الأقل مساعداً على وقوع الجريمة، هذا إذا تم الأخذ بالتهم الصادرة عن عضوين سياسيين محترمين من مجلس المدينة، والضحية النهائية هي طبعاً دافعو ضرائب الدولة. ولكن هل ثمة دليل على أن بيريز استخدم معرفته بذلك في ابتزاز

حزب شاس ليجبره على الخروج من الحكومة ثم الانضمام إلى إئتلافه الخاص؟ يعتقد مئير بوجود شيء من هذا القبيل، فيقول: «لقد سُلِّمت رسالة مرسلة إلى بيريز إلى مسؤول رفيع المستوى عشية يوم التصويت على اقتراح حجب الثقة عن الحكومة، ويعد فيها بيريز منظمة دينية معينة بإعطائها مبلغاً كبيراً عن المال. أعتقد أن جريمة بيريز الأخلاقية هي أشنع من جريمة درعي، ذلك أن درعي استخدم معظم أمواله غير المشروعة في دعم قضية يؤمن بها، أما بيريز فقد استخدم درعي لتقوية ودعم نفسه».

الفصل الثاني

حكومة في أزمة دائمة

إن استيعاب عجز الحكومة الإسرائيلية وفهمه دفعة واحدة هي مهمة ليست يسيرة بالنسبة للشخص الغريب المهتم، ولهذا سأقوم بمحاولة إعطاء شروحات مفهومة وواضحة، . تتخلل الأحداث المرتبة وفق تسلسل زمني يتناول حقبة الفساد المعاصرة.

بحلول شهر كانون الثاني من عام ١٩٩٠، قام شمعون بيريز بخطوته الأولى لإسقاط الحكومة. كان وزير العلوم عيزرا وايزمن الذي اعتزل السياسة في شباط عام ١٩٩٢ قد اجتمع مؤخراً مع مسؤولين كبار من منظمة التحرير الفلسطينية في لندن، وأراد رئيس الوزراء إسحق شامير إخراجه من مجلس الوزراء. ونجح بيريز في التأثير على حزبه وعلى مسؤولين رفيعي المستوى من أجل مساندة وايزمن، وهدد بالانسحاب من الحكومة إذا ما أجبر وايزمن على الاستقالة من مجلس الوزراء. كانت تلك إستراتيجية جيدة اتبعها بيريز، هادفاً من ورائها إلى شق صف حزب الليكود. ومن المخالف للقانون أن يلتقي الإسرائيلي مع أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية؛ ففي واقعة مشهورة «سُجن آبي ناثان وهو داعية السلام الإسرائيلي الأعظم شهرة مدة ستة أشهر بهذه التهمة. اكتسب ناثان سمعته السيئة في بادىء الأمر عندما طار بطائرته (بايبر كَب) إلى مصر عام ١٩٦٦ ليمثل حكومته عن طريق مقترحات السلام الخاصة به، ولكن المصريين لم يطلقوا النار على طائرته بدافع الشفقة والرحمة، فرجع إلى إسرائيل من غير أن يلتقي بأي مسؤول من أي رتبة كان.

وأدار ناثان على مدار عقدين كاملين محطة إذاعية عائمة في شرق البحر الأبيض

المتوسط تبث رسائل السلام، ومن الواضح أن مغامرته هذه هي فشل محقق، لكنها تعطيه فرصة لتعظيم ذاته وتبجليها. وحاول ناثان جعل حوادث سجنه المتعاقبة قضية تثير اهتمام الرأي العام، وكان نجاحه في ذلك هزيلاً جداً، ذلك أن قلة قليلة من الإسرائيليين أرادت إقامة علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يُرَدّ إليه اعتباره بعد إطلاق سراحه، فعاد إلى تونس لإجراء المزيد من الاجتماعات مع مسؤولي منظمة التحرير، ثم اعتقل لدى عودته إلى إسرائيل وحكم عليه بالسجن. ونفذ في تلك المرة إضراباً عن الطعام ليوصل قضيته إلى جمهور المواطنين، لكنها بقيت مجرد محاولة تجريبية.

يعتبر وايزمن الآن واحداً من أتباع مدرسة ناثان المثالية ولكن بأسلوب آخر [غير الذي كان عليه ناثان]. إنه أحد مؤسسي سلاح الجو الإسرائيلي، وقد أمضى جُلّ حياته السياسية ضمن جماعة الصقور. ونظراً لامتلاكه هذه المزايا الهامة، فقد عُين وزيراً للدفاع في أول حكومة شكلها الليكود، وأصبح المفاوض الرئيسي إبان اتفاقية كامب ديفيد. وأخذ المصريون يتزلفون إليه ويطرونه حتى أصبح ليناً بدرجة تكفي بأن يقوم بإقناع رئيس الوزراء بيغن بقبول جميع المطالب المصرية من الناحية العملية. وتخلت إسرائيل في آخر المطاف (في آذار عام ١٩٨٢) عن مطارين اثنين يقعان على عمق عدة أميال في شبه جزيرة سيناء، وبخسارة خمسة آلاف مليون دولار، وعن جميع ما استثمرته في حقول نفط سيناء، وعن بلدة تتسع لـ (٢٢٠٠) شخص وتقع على مسافة قريبة من الأراضي المصرية السابقة.

عزل وايزمن نفسه في الوقت المناسب عن توجه وفكر حزب الليكود، وشكل حزباً خاصا به يدعو إلى سلام، واستطاع الفوز بثلاثة مقاعد هزيلة في انتخابات عام ١٩٨٤. وبالرغم من عجزه الواضح عن كسب السلطة، فقد عرض عليه حزب العمل مركزاً مرموقاً ومنصباً في مجلس وزراء أي حكومة يشكلها العمل شريطة أن يتخلى عن حزبه الخاص عن طريق دمجه مع حزب العمل. وقبل وايزمن ذلك العرض بعد أن لمس حاجة حزب العمل الماسة إلى حلفاء يساندونه.

أدرك وايزمان عند اجتماعه مع مسؤولين من منظمة التحرير الفلسطينية أنه يخالف القانون، ولكن في المقابل كان يعلم أن لديه حصانة تحميه من محاكمته بوصفه عضواً في

مجلس الوزراء، وأنه لن يصبح نسخة أخرى عن آبي ناثان فيترك ليعيش متقلباً في ترف سجن مرفَّه وذي إجراءات أمنية مخففة. بيد أن وايزمن لم يكن مجرَّد شخص آخر غير هام، فقد تولى منصب وزير الدفاع ومنصب رئيس أركان سلاح الجو، وكان من المحتمل جداً في حالة اختطافه أن يكشف للعدو اللبنات الأساسية التي يقوم عليها نظام الدفاع الإسرائيلي.

واختار بيريز القضية الواهية المتعلقة بزميله المنحرف عن الجادة وايزمن من أجل إسقاط مجلس الدولة الحاكم، ولكن شامير أدرك نوايا بيريز وأراد التوصل إلى تسوية لمنع انهيار الحكومة. لم تكن هذه مهمة سهلة على الإطلاق لأن أحد الأحزاب المشاركة في الحكم والذي قاده وزير الصناعة أرييل شارون كان سيهدد بترك الإئتلاف الحكومي إن بقي وايزمن في منصبه. وعلى كل الأحوال، تم التوصل إلى تسوية وخفضت منزلة وايزمن بنقله من حلقة مجلس الوزراء الداخلية إلى الحلقة الخارجية.

كان بيريز في الحكومة وكان يتآمر لإسقاطها، ونجح في ذلك بعد أشهر. وسنحلل بدقة تلك المؤامرة لاحقاً، ولكن لنستعرض أولاً جزءاً صغيراً مما كتبه الكاتب الإسرائيلي يوسف غوئيل:

«من النادر أن يضع أحدهم اللوم على شخص واحد فقط بسبب تدهور واضح في وضع سياسي، ولكن لا يوجد أدنى شك في الحالة الراهنة بأن الرجل الذي يتحمل أكبر مسؤولية عن التدهور هو رئيس حزب العمل شمعون بيريز وليس رئيس حزب الليكود إسحق شامير. وعندما دمر شمعون بيريز حكومة الوحدة (الإئتلاف).. كان تصرفه معاكساً لما هو مطلوب ولما يمليه الإحساس بالمسؤولية الوطنية».

سيسأل أولئك غير المطلعين على أساليب عمل الحكومة الإسرائيلية السؤال التالي: كيف يصبح المتآمر ضد بلاده وزيراً للمالية في حكومتها؟ باختصار أقول: يعتمد النظام السياسي الإسرائيلي الأساليب البريطانية والأساليب الإيطالية ليخرج بأساليب سياسية جهنمية شديدة المكر. وعندما يختار المدلي بصوته أحد الأحزاب، فإنه لا يختار شخصاً

من على قائمة هذا الحزب وإنما تقوم بهذا العمل لجان مركزية منبثقة عن الحزب. ومن هنا تتبع المشاكل؛ إذ يناور بضع مئات من الأشخاص أغلبهم من كبار السن ليحققوا المنافع الشخصية ويكسبوا مواقع لهم على القائمة. والحصول على رتبة وضيعة في القائمة يعني عدم القدرة على مزاولة العمل السياسي، مما يتوجب على كل مرشح تضعه اللجنة أن يكسب أصوات الأعضاء من المراتب الدنيا في الحزب، ويعني ذلك بدوره إعطاء الوعود للناس بتعويضهم لقاء دعمهم المباشر ابتداءً من توفير الوظائف ووصولاً إلى دفع جزء من أموال الحكومة لهم. ويجب على الحزب في حالة انتخابه أن يرد الجميل إلى الناس العاديين الذين ساندوه، ويمثل ذلك المرحلة الأولى من التعيينات السياسية، وهي سبب وجيه جداً يدفع بكل إسرائيلي طموح إلى الانضمام إلى حزب سياسي

وبما أنه من غير المحتمل أن يُمنح السياسيون المرجو لهم النجاح مناصب سياسية مؤثرة، يقوم الأشخاص العاديون بدعم السياسيين الكبار بعد أن يحصلوا على ما وعدوا به. وهذا الوضع يسد الطريق بصورة فعلية أمام القادمين الجدد لاكتساب مراتب عليا على القائمة، ويحول دون تغير الوجود في تركيبة القيادة الإسرائيلية، فشامير يبلغ من العمر (٧٦) عاما وهو من أكبر زعماء العالم سناً، وقد استقال سلفه في سن السبعين. وبينما يظهر ذلك وكأن مسؤولي الليكود متقدمون في السن، فإنهم يعتبرون عند مقارنتهم بأعضاء حزب العمل في مقتبل العمر، إذ أن زعيم العمل في السبعين من عمره ويقترب معدل أعمار أعضائه في الكنيست من (٦٠) عاماً.

لقد خسر بيريز أربع جولات انتخابية ولكنه احتفظ بمصادر دعم سياسي قوية جعلت من العسير حتى على حزبه أن يزيحه من منصبه. والحقيقة أنه دمَّر بمفرده تقريبا حزباً كان يعتبر عند تولي زعامته حزباً لا يُقهر.

وإسرائيل مقسمة حالياً من الناحية الانتخابية كالتالي: (٤٠٪) من الجناح اليميني، (٣٥٪) من الجناح اليساري، و(١٥٪) من المتدينين. وهذا الوضع يترك (١٠٪) من الجمهور غير محدد الاتجاه، وتجري الانتخابات المكلفة مادياً كل أربعة أعوام أو ما يقاربها بهدف حمل ما يقارب (٢٠٠) ألف من الناس العاديين على تغيير آرائهم

ومواقفهم. وقد خسر حزب العمل الانتخابات عام ١٩٨٤ بسبب تصلب جمهور الناخبين، وورّط الليكود البلاد في حرب في لبنان كانت قد فقدت مبرراتها قبل سنتين. ووصل التضخم المالي إلى نسبة (٤٥٠٪)، واستقال مناحيم بيغن ذو الشخصية الفاتنة للجماهير من منصبه كزعيم تاركاً مسؤولية إدارة الحزب إلى شامير الفاتر الهمة. وبالرغم من ذلك، ظلت درجة انعدام الثقة عند بيريز كبيرة بحيث انتهت جولة الانتخابات بتعادل الأصوات بين الحزبين الكبيرين.

إن أمام الناخب (٦٠) حزباً ليختار من بينها في أي انتخابات تجرى، ويجب أن يكسب أي حزب (١٪) من أصوات الناخبين حتى يستطيع دخول الكنيست. وتمثل الأحزاب الصغيرة مصالح ذاتية ضيقة، وينجح عشرون حزباً منها في الحصول على مناصب في السلطة عند كل جولة انتخابية. وحتى عام ١٩٨٤، كان باستطاعة أي حزب يحصل على أكبر من مقاعد الكنيست البالغ عددها (١٢٠) مقعداً أن يكسب عدداً من الحلفاء من الأحزاب المتشابهة فكرياً، وأن يشكل الحكومة، وأن يشرك معه أيضاً أحزاباً صغيرة أخرى تريد تذوّق طعم السلطة. حدث عام ١٩٨٤ أن أخفق الليكود وحزب العمل المتنافسين وحلفاؤهما في الحصول على أغلبية الأصوات، فاضطر الحزبان إلى البحث عن شركاء جدد من الأحزاب التي كان مبرر وجودها الوحيد هو تعزيز مبادئها الدينية الأصولية.

إن إقامة تحالفات مع أحزاب دينية ليس مفهوماً جديداً في إسرائيل. فأول رئيس وزراء لإسرائيل، وهو ديفيد بن غوريون المبجل والمبالغ في تقديره، بدأ العمل وفق هذا المفهوم عندما قايض إعفاء طلاب المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية مقابل الحصول على دعمهم السياسي. وإبان عقده هذه الصفقة، لم يكن ينتسب إلى هذه المعاهد الدينية سنوياً إلا بضع مئات من الشبان، أما الآن فيوجد حوالي عشرين ألفاً من أتباع المذهب الأرثوذكسي من المراهقين والمراهقات يتهربون من الخدمة العسكرية الإلزامية، وهم يشكلون فرقتين عسكريتين كاملتين. إضافة إلى ذلك، فهم يدقون إسفينا عميقا بين الأغلبية التي تخدم وطنها وتموت من أجله وبين الذين يتلون صلواتهم في أمان من أجل حمايته.

وأحد هذه الأحزاب يدعى حزب «أغودات إسرائيل» ويتكون من رجال "Hasidim" الذين يرتدون سترة سوداء اللون، وتعود أصولهم إلى أحياء اليهود في المدن البولندية والروسية ما قبل (٣٠٠) سنة. وكانوا منذ بداية نشاطهم عام ١٩١٢ معادين بشدة للصهيونية، زاعمين أن إسرائيل لا يمكن أن تبعث مجدداً من دون أن يبشر بها السيد المسيح. وبما أن السيد المسيح لم يظهر مؤخراً في بولندا، فإن تأسيس إسرائيل هو بالتأكيد شيء مستحيل التحقيق بحكم التوراة.

وعندما تأسست دولة إسرائيل الحقيقية، اتخذ حزب «أغودات إسرائيل» مع جماعات "Hasidim" موقفاً يتلخص بأن إسرائيل لم تؤسس في حقيقة الأمر لأنها غير موجودة على أرض الواقع حالياً. ولا يعترف حزب «أغودات إسرائيل» الذي يمتلك خمسة مقاعد في البرلمان بدولة إسرائيل، ولا يخدم أتباعه في جيشها.

وأعلن حزب «أغودات إسرائيل» عام ١٩٤٨ أن إحدى شروطه للانضمام إلى الحكومة هو إجراء تعديل على قانون العودة، واستدرجوا أحزابا دينية أخرى لها درجات متفاوتة من الحماس للمشاركة في مناظرة عرفت فيما بعد باسم «من هو اليهودي». وبالرغم من أن مسألة «من هو اليهودي» كانت قضية ثانوية في انتخابات ١٩٨٤ مقارنة مع أهميتها في انتخابات ١٩٨٨، فقد صوّت (٦٢) مسؤولاً ضد (٥٤) مسؤولاً لصالح عدم تغيير القانون عن طريق الكنيست.

كان اليهود مشتتين في أنحاء العالم عند تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨، مما ساعد على منح حق الجنسية بصورة آلية لأي يهودي حط رحاله في إسرائيل وطلب هذا الحق. ولم يكن تحديد صفة اليهودي مسألة مهمة لأن السجلات الدقيقة قد احتفظت بها هيئات الأحبار اليهود في أرض الشتات. واليهودي حسب التعريف الموضوع هو أي إنسان وُلد من أم يهودية، وهو تعريف حصين لأنه يأخذ بعين الاعتبار احتمال تعرض النساء اليهوديات للاغتصاب في الأراضي الأجنبية فيكون أولادها يهودا وإن كانوا أبناء زنى، غير أن الأحداث في أمريكا كانت تغير الأفكار والعقائد المقبولة بداهة، فقد سرّع الخوف في الذوبان الفكري والانصهار الثقافي وتيرة تأسيس حركات دينية جديدة هناك، وأصبحت الحركة

المحـافظة (Conservative) وحركة الإصلاح (Reform) من أقوى الحركات، وهما تفوقان عدد أعضاء الحركة الأرثوذكسية حالياً بنسبة خمسة إلى واحد، وتُكوِّن كل حركة قانوناً خاصاً بها. وتحـاول حركـة المحـافظين اعتماد خط رفيع يفصل بين المتصلبين الأرثوذكسيين وبين الحقيقـة الثقـافية لأتباعها. أما حركة الإصلاح المسؤولة عن معظم الجماعات المحلية اليهـودية في منطقة غرب المسيسيبي، فقد طمست معالم الديانة اليهودية بشوائب كثيرة أدخلتها عليها عن طريق تكييف معتقداتها لتوائم الروحانية الزائفة لجمهور ناخبين ماديي التوجه.

ومن بين التغييرات التي جاء بها اليهود الأمريكيون تحريم أن يكون الحاخام شخصاً لوطياً أو أنثى، ومنع قيادة السيارات أيام السبت مع أنها حاجة ضرورية في ضواحي المدن، ونزع قلنسوة الصلاة في المعابد اليهودية. ولم تكن هذه التغييرات إلا مجرَّد تغيرات في الطقوس الدينية [وذلك بالرغم من شناعتها بالنسبة للجماعة الأرثوذكسية]. وإحدى قوانين حركة الإصلاح التي تُشكِّل خطراً حقيقياً على طبيعة اليهود بوصفهم أناساً متميزين، فقد غيرت حركة الإصلاح القوانين الدينية لتشمل الأطفال المولودين من آباء يهود وأمهات غير يهوديات، ليُعتبر هؤلاء الأطفال من اليهود. لم تكن الطريقة القديمة مجرَّد طريقة لقبول أبناء النسـاء الـلاتي تعرضن للاغتصاب، بل كانت أيضاً اختباراً لا يخفق فيه أحد في سبيل اكتساب حق الجنسية. ونظراً لوجود مليون يهودي في ولاية كاليفورنيا وحدها فقط، وبسبب عدم التفكير العميق بالانحلال الجنسي الذي يعم هذه الدولة المتقدمة، فلا شك أن عدداً غير قليل من غير اليهـود سيستـطيع تخطي القانون الجديد المتعلق بالسلالات اليهودية المتحدرة والنفاذ إلى المجتمع اليهودي.

ويطلب حزب «أغودات إسرائيل» تعديل قانون العودة من أجل حماية أطفال إسرائيل. وإذا ما حصل على ما يبتغيه، وهو شيء محتمل الحدوث فإن على أي يهودي اعتنق مذهبه الديني على يد حاخام من حركة المحافظين أو حركة الإصلاح أن يعتنق مذهبه مرة ثانية على يد حاخام من الحركة الأرثوذكسية من أجل الحصول على حق الجنسية بصورة قانونية. ويتمتع الأرثوذكس حالياً بسلطة قوية لدرجة أنهم هزّؤوا الحرية الدينية وسدوا الطريق أمام

حاخـامات حركتي المحافظـة والإصلاح في محاولتهم الحصول على اعتراف الحكومة بهم. وقد يمارس هؤلاء الحاخامات أعمالاً وشعائر دينية مثل عقد الزيجات، ولكن هذه الزيجات لن تسجل رسمياً ما لم يحضر حاخام من الأرثوذكس.

ويجب على جميع الإسـرائيليين الخضوع للطقوس الأرثوذكسية إذا أرادوا الزواج، والـطلاق، أو تسجيل مولود جديد أو حالة وفاة. ولا يوجد في إسرائيل ما يسمى بالزواج المدني، وعلى كل شخص لا يرغب في خطبة فتاة وفق أسلوب الجماعة الأرثوذكسية أن يخـرج من إسـرائيل، وغـالباً إلى قبرص، ثم يعود إليها كمواطن آثم. ويصنِّف الأطفال التـابعين لمثـل هؤلاء الأشخاص غير المتزوجين كأطفال غير شرعيين إذا لم يتم تسويغ الزواج من الناحية الدينية.

والأكثر حماقة أن الوشم على الجسم يمكن أن يبطل حفل تأبين ديني وقانوني لأنه يحرم على اليهود نقشه. وفي إحدى الوقائع التي تبدو غريبة خيالية، طلب أحد الإسرائيليين من حاخامه وضع يده التي عليها وشم في قبر من مقابر غير اليهود وأن يضع بقية جسده الميت في القطعة المخصصة لقبور عائلته.

تحمَّـل اليهـود الأمريكيون استثناءهم من الاتجاه الديني السائد في إسرائيل، لكن التغير الخطير في القانون المتعلق بمسألة (من هو يهودي) هدد وضعهم الشرعي إلى درجة كبيرة جداً. وإذا ما نفذ هذا القانون، فإن عشرات الألوف من اليهود الذين اعتنقوا مذهبهم على يد حاخـامات من الحركة المحافظة وحركة الإصلاح سيصبحون أشخاصاً من غير اليهود في إسرائيل، وسيحيق الخطر الأكيد بشرعية الحركات التي ينضوون تحت لوائها في الدولة اليهودية.

ولم يستطع حزب العمل الإذعان لهذه القضية على الأرجح ليس فقط لأنها سببت امتعاضاً شديداً بين أتباعه ومعظمهم علمانيون، ولكن أيضاً بسبب أن أحد حلفائه المقربين وهـو حركة (حقوق المواطن) ـ واسمها العبري يتكوّن من الحروف الأولى للكلمات هو راتس "Rats" ـ كان يشتغل ستة مقاعد يعارض معظمها سيطرة الحركات الأرثوذكسية. وكان

تشكيل حكومة بالاشتراك مع حركة راتس وحزب (أغودات إسرائيل) يشبه حكومة يديرها مجلس يضم كلاً من ستالين وريغان وتشرشل وموسوليني. بيد أن الليكود كان قادراً على الاحتفاظ بالسلطة بالرضوخ قليلاً أمام مسألة (من هو اليهودي)، والأحزاب الأرثوذكسية كانت تنضم إلى الليكود في المعارضة التامة لمبدأ التخلي عن الأرض اليهودية المقدَّسة مقابل سلام سيكون غير واضح المعالم وغامض. ولن يساوم الليكود على الأرض وذلك لأسباب عسكرية ووطنية، بينما يعتبر الأرثوذكسي أن التخلي عن أي جزء من الأرض التي وعد الله بها الشعب اليهودي هو إثم وفعل منكر. وربما ينتهج الطرفان أسلوبين مختلفين، لكن الليكود والأحزاب الدينية تجتمع على نفس المفهوم المتعلق بهذه القضية الهامة جداً.

ومن أجل الحصول على السلطة من دون تغيير قانون (من هو اليهودي) أخذ بيريز يتودد إلى زعماء الأحزاب الدينية ومرشديها الروحيين، وعرض دعمه السياسي لإجراء تغييرات أساسية مختلفة وعلى نطاق واسع في المجتمع مقابل الانضمام إلى إئتلافه. واشتم حزب (أغودات إسرائيل) رائحة النصر فرفض العروض الأولى، فزاد بيريز الدعم وأجزل العطاء قاطعاً الوعود بمنح مناصب حكومية عالية، ولكن حزب (أغودات إسرائيل) رفض تلك الطروحات مما دفع بيريز إلى عرض مبالغ مالية ضخمة، ومناصب حكومية جيدة، ومخصصات مالية تدفع نقداً على الفور، ودفعات ظاهرة للعيان من الأموال العامَّة. وبالرغم من ذلك كله، بقي من العسير تشكيل حكومة من دون تعديل قانون الجنسية اليهودية؛ (من هو اليهودي).

جاء بعد ذلك دور شامير، فزادت الأحزاب الدينية من شروطها وزاد شامير من عروضه ووعوده، وقامت هذه الأحزاب بمناورة أفضل عندما أطلعت بيريز على صفقة شامير وطالبت بيريز بصفقة أكثر نفعاً، ولكنها لم تدرك مدى قوة ضغط اليهود الأمريكيين لمنع تعديل قانون (من هو اليهودي). ولم يستطع شامير التصرف بأي شيء حيال ذلك أكثر من قطع وعد بتقديم مشروع قانون إلى الكنيست حول هذه القضية وذلك عندما يضعف ضغط اليهود الأمريكيين، ثم إنه عرض بعض المقترحات الجديدة الممتازة، وتتعلق بتحويل مال الدولة بصورة قانونية إلى وزارات متعددة وإلى أشخاص في مناصب محددة. ووقعت الأحزاب ضحية الخداع والتآمر ولكنها بقيت مصرة على قضية (من هو اليهودي).

استاء بيريز وشامير إلى حد كبير، ولم يبق أمامهما إلا خيار تشكيل حكومة بالتعاون بينهما. وشكلت حكومة بلهاء غير منسجمة ومرقعة بعد قدر كبير من المماحكات، وبحيث يستلم بيريز منصب رئيس الوزراء في العامين الأول والثاني ثم يتركه ليتولاه شامير في السنتين الثالثة والرابعة، ويكون شامير وزير الخارجية في العامين الأول والثاني، وكذلك بيريز في العامين الثالث والرابع على التوالي.

ويجب على القارىء محاولة تخيل النتائج. كان رئيس الوزراء بيريز في العامين الأولين يعلن عن رغبة حكومته في مقايضة الأرض بالسلام، بينما كان يعلن وزير خارجيته في الوقت نفسه أنه لن يتم التخلي عن شبر واحد من أرض إسرائيل المقدَّسة. وفي العامين الآخرين، كرَّس رئيس الوزراء شامير جهده لتوسيع وزيادة المستوطنات في الأراضي المتنازع عليها، بينما كان وزير خارجيته بيريز آنذاك في دول نائية يعمل على منح الأرض المبتوت في أمرها إلى المزايد الذي يدفع مالاً أكثر.

لم تكن هذه الحكومة متعارضة الأهداف فقط، بل كانت أيضاً حكومة تعاني من انفصام شخصيتها، مما شل حركتها وعطَّل قدرتها.

الفصل الثالث

حكومة تتهاوى

أتمت الحكومة مدتها القانونية بالرغم من محاولة بيريز خلال السنتين الأخيرتين إسقاط حكومة الاتحاد الوطني هذه، ودعت إلى إجراء انتخابات جديدة عام ١٩٨٨ . وخلال الأعوام الأربعة ابتداءً من الانتخابات السابقة، ظهر عامل جديد بإمكانه التأثير بقوة على النتائج اللاحقة، واتخذت حكومة الاتحاد الوطني إجراء موحداً هذه المرة. وكان باستطاعة حزبي العمل والليكود بوصفهما السلطة الحاكمة أن يصدرا قانوناً يحظر الأحزاب الدينية و[يفصل «الكنيسة» عن الدولة]، ولكن لم تتوفر الإرادة لتنفيذ ذلك. وتم على كل الأحوال استثناء الحاخام مئير كاهانا وحزبه المسمى كاخ.

وقد انتخب كاهانا قبل أربع سنوات بسبب تبنيه قضية رئيسية وهي طرد جميع العرب من إسرائيل. وكان برنامجه السياسي ذاك أمراً سيئاً، في حين اعتبر الآخرون نجاحه في الانتخابات حظاً عاثراً وشيئاً مربكاً. وبعد أربعة أعوام من الأعمال الإرهابية الوحشية والعديمة الشفقة، غير الناخبون موقفهم من كاهانا وأفكاره.

وقام معهد جافي للقضايا الاستراتيجية ذو المكانة المحترمة بإجراء استفتاء في شهر تموز عام ١٩٨٨ شمل عينة نموذجية شاملة وعريضة من الإسرائيليين، وتناول موضوع الاستفتاء الأساليب المشروعة! لإخماد الانتفاضة العربية التي كانت قد بدأت قبل ثمانية أشهر. واعتقد معظم الذين خضعوا للاستفتاء (٥١٪) أن أسلوب الإبعاد (وهو تعبير لطيف يُقصد به طرد العرب) هو الخيار الأكثر قبولاً، وأيد (٣٩٪) مبدأ مقايضة الأرض بالسلام.

وتكررت نسبة (٥١٪) المؤيدين للإبعاد في استفتاءات أخرى.

واشتد قلق الأحزاب الكبيرة من استطلاعات الرأي العام التي جرت قبل الانتخابات وأظهرت أن حزب كاخ بزعامة كاهانا سيحصل على مقاعد يتراوح عددها من خمسة إلى أحد عشر مقعداً إذا ما أجريت الانتخابات في العام القادم. وإذا كانت الانتخابات القادمة صعبة ومتشعبة مثل سابقتها، وهو ما أشارت إليه جمع استطلاعات الرأي العام، فلا بد من التوصل إلى اتفاق ما مع كاهانا لتجنب تشكيل حكومة وحدة وطنية مرة أخرى. لم يكن هناك احتمال لأن يعقد حزب العمل صفقة مع كاهانا المنبوذ، أضف إلى ذلك تَشكُّل مصدر قلق آخر لدى الليكود تمثل في جذب كاهانا لمؤيدي الليكود وخفض عددهم، فدفع هذا الوضع الحزبين لطرح مشروع قانون في الكنيست يحظر اشتراك الأحزاب في الانتخابات، وتعاونا على إقراره ثم اتبعاه بإجراء تصويت يعلن أن كاهانا رجل عنصري.

وُجدت بعض الإشكالات المتعلقة بتوجه كاهانا القائم على طرد العرب. فأولاً، دعا الناس من جميع الألوان؛ أبيضهم وأسمرهم وأسودهم إلى الانضمام لحركته، فكاهانا لم يقتصر على لون وعرق واحد فقط. وإن اتُّهم بشيء فهو تهمة التعصب لوطنه! وليس العنصرية. ثانياً، سمح لحزب آخر يدعى موليدت (الوطن الأم) بالاشتراك في الانتخابات حيث فاز بمقعدين في الكنيست، ويتفاخرون اليوم بمنصب حصلوا عليه في مجلس الوزراء، علماً بأن برنامج مُوليدت السياسي لا يختلف عن برنامج كاخ إلا في استثناء العرب الإسرائيليين من عملية الطرد، وفي تفضيله فقط الترحيل القسري للسكان العرب المحليين. وأخيراً، كان كاهانا سياسياً شريفاً يندر أمثاله وغير متورط في فضائح مالية خلال حياته السياسية. واعتبر قسم لا بأس به من الجماهير أن كاهانا ضحية ومظلوم، وأثّر ذلك جذرياً على النتائج النهائية.

توقع كاهانا مثل هذا التصرف من حزب العمل، وشعر أن الليكود خدعه وغرر به بعد أن اعتبر الليكود حليفاً طبيعيا له. (وكانت الدعابة في إسرائيل آنذاك تقول بأن كاهانا سيصبح وزير النقل في أي حكومة يشكلها الليكود). وأدار حملة قوية بين أتباعه لحضهم على ترك الليكود والتصويت لأي حزب آخر، واستطاع تحقيق أهدافه المرجوة إذ كانت

الحملة قاسية مريرة، إضافة إلى أن حزب العمل اعتمد كلية على حملة تدعو إلى السلام زاعما أنه الحزب الوحيد القادر على التوصل إلى اتفاقية سلام، بيد أن زعم حزب العمل ذاك كان زائفا لأنه خاض أربعة حروب على مدى ثلاثين عاماً من استلامه السلطة، بينما لم يخض الليكود إلا حرباً واحدة منذ عام ١٩٧٧، وكان الليكود أول من عقد صفقة سلام مع دولة عربية في كامب ديفيد في ولاية ميريلاند الأمريكية. لقد ركزَّ الليكود على الجانب الاقتصادي وأعطى وعوداً فارغة للمواطنين المنهكين بتخليصهم من البيروقراطية المطبقة عليهم.

واتضح في النهاية أن القضية الأساسية كانت هجوماً متفقاً عليه ضد كاهانا. واحتفظ حزب العمل كالعادة بجمهور ناخبيه الضئيل وفشل في جذب المنشقين عن الأحزاب الأخرى لدعم بيريز. أما الليكود فقد خسر جزءاً مهماً من الأصوات التي دعمت أحزاباً أخرى إضافة إلى دعم اليمين وخصوصاً الأحزاب الدينية. وبعد عملية فرز الأصوات، تبين فوز الأحزاب الدينية بثمانية عشر مقعداً فتحكمت بقوة في تشكيل الحكومة التالية، وهذا ما فكرت فيه الأحزاب الدينية وما فكَّر فيه كل شخص.

كانت لدى بيريز أفكار أخرى. لقد أدرك يقيناً أن بإمكانه تشكيل حكومة إذا ما استطاع بطريقة ما إقناع معظم أعضاء الكنيست الجدد من الحركة الأرثوذكسية بالانضمام إلى إئتلافه المقترح. ولهذا، ارتدى بيريز قلنسوة الرأس الصغيرة اليهودية وتقرب من الحاخامات الذين يقدِّمون النصح للأحزاب السياسية، وعرض مناصب قيادية أكثر، وأموالاً أكثر، ومناصب حكومية أكثر مع سيارات مجانية وموظفي سكرتاريا وطرقاً لكسب مبالغ من الأموال العامَّة، غير أن القضية القديمة نفسها أعاقته مرة أخرى؛ قضية (من هو اليهودي؟).

وبالرغم من أن بيريز استعمل أسلوب التأخير بالمواربة والحيلة فيما يتعلق بهذه القضية، فقد أعلن شامير عن رغبته في التساهل ودعم التغيير في قانون تحديد اليهودي الحق. ولم يسبق للجالية اليهودية الأمريكية أن تصرَّفت بسرعة إزاء أي إعلان إسرائيلي بمثل تلك السرعة التي تصرَّفت بها إزاء إعلان شامير هذا، فتتابع عليه واحداً وراء الآخر كلٌ من كبار المنتفعين بالضرائب، وأفراد من جماعة الضغط البرلمانية، وزعماء محليون

LAU LIBRARY BEIRUT

كبار وصغار، وحاولوا تغيير تفكير شامير الذي قرر في نهاية المطاف أن قضية (من هو اليهودي) أسوأ من تشكيل حكومة وحدة وطنية أخرى بالتعاون مع حزب العمل.

كانت لدى شامير في تلك الجولة أوراق أكثر ليلعب بها حيث لم يجد حزب العمل أي فرصة مهما كانت للتوصل إلى اتفاق مع الأحزاب الدينية. غير أن بيريز كان سعيدا في نهاية الأمر لاستلامه وزارة المالية، ذلك أنها منحته القوة والسلطة على انتشال المزارع التعاونية والصناعات المتدهورة التابعتين لحزب العمل من المأزق الذي وقعتا به وذلك عن طريق توفير المال اللازم لكلتيهما. وأصبح إسحق رابين وزيراً للدفاع بعد أن استقال من منصب رئاسة الوزراء سابقاً بسبب تورطه بأعمال مصرفية غير شرعية، وكان هذا على الأرجح أسوأ جانب من الصفقة الجديدة. وبعد فترة قصيرة من تشكيل الحكومة، اندلعت ثورة سميت الانتفاضة، وكلَّف رابين بمسؤولية إخمادها، وتمخضت عن الأساليب التي اتبعها حالة يمكن تدريسها واعتمادها في كيفية تحويل تمرد ضعيف إلى مأساة دائمة، وليس القضاء عليه.

بعد أن استخدم بيريز أموال الحكومة بما يكفي للحفاظ على مصالحه دائرة لسنين قادمة، قرر أن الوقت قد حان ليلعب بورقة أريبه درعي في محاولة لنزع السلطة من يد الحكومة. لقد فشل في إحداث أزمة حكومية كبيرة حول قضية وايزمن، لكنه وجد فرصة سانحة أمامه عن طريق وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر. وبيكر هو وزير آخر من سلسلة طويلة من وزراء الخارجية الأمريكية الذين قرروا الإدلاء بدلوهم وتحمُّل مشاق حل النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وقد أجرى مشاورات في القاهرة ثم توجه إلى إسرائيل حاملاً معه خطة من خمس نقاط وافقت عليها الحكومة المصرية واحتاجت إلى مصادقة الحكومة الإسرائيلية عليها.

كانت هناك نقطة رئيسية عالقة تمثلت برفض إسرائيل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية لأن أي حكومة توافق على ذلك ستثير فعلياً حرباً أهلية. واقترح بيكر على إسرائيل الاجتماع بممثلين فلسطينيين ممن طردوا من إسرائيل بسبب ممارسة نشاط لصالح منظمة التحرير الفلسطينية، وأصر على أن تتفاوض إسرائيل مع أشخاص عرب من سكان

القدس الشرقية. ولم يكن من السهل أبداً التطرق إلى النقطة الأخيرة، إذ أن القدس الشرقية تابعة لإسرائيل، وطرفي اليمين واليسار متفقان على أن القدس لن تُقسم أبداً في أي اتفاقية مستقبلية. وعندما تتفاوض إسرائيل مع سكان القدس الشرقية، فإنها تعطي رسالة واضحة تشير إلى إمكانية تقسيم القدس كثمن لا بد من دفعه. وكان شامير مجبراً على رفض هاتين الفقرتين من خطة بيكر، بينما أكد بيريز أن مسألة كهذه ستطيح بالحكومة فكانت رسالته «قل نعم لبيكر» لأن الفشل في ذلك سيؤدي إلى تقديمه طلب التصويت على اقتراح عدم الثقة في الكنيست. ولم يكن ذلك ليتحقق في الحالة العادية لولا أن شامير قد أغضب الأحزاب الدينية عندما رفض التعاون معها مفضِّلاً تشكيل حكومة اتحاد وطني مرة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لم يعرف شامير أن بيريز توصل بطريقة ما إلى جعل خمسة أعضاء من حزب شاس يصوتون ضد الحكومة.

وباختصار، قال شامير: «لا» رداً على بيكر بينما عمل بيريز على إسقاط الحكومة. كان أمام بيريز طبقاً للقانون الإسرائيلي ثلاثة أسابيع لتشكيل إئتلاف جديد، وفي حالة فشله يأتي دور شامير ليحاول ذلك. وصارع الزعيمان كل منهما الآخر طيلة ثمانية وثمانين يوماً في رشوة الأحزاب الصغيرة للانضمام إلى إئتلافيهما. وأقنع بيريز حزب شاس بدعم طلبه التصويت على اقتراح عدم الثقة ولكنه أخطأ عندما ظن أن طلبه هذا قد عنى أن شاس سينضم إلى الحكومة. وبدا شامير وكأنه هُزم، فحزبه مؤلف من أحزاب عديدة غير متجانسة، وقد انفصل عن الليكود في الأشهر الماضية حزب كبير تزعمه أرييل شارون. وانفصل عنه أيضاً حزب آخر بزعامة إسحق موداعي، يدعى حزب الأحرار وحاز على خمسة مقاعد، وكان عليه إعادة شركائه القدامى إلى حظيرة إئتلاف الليكود قبل أن يكون باستطاعته جذب شركاء، وسيكلِّفه هذا الشيء الكثير.

وبينما كان شامير مشغولاً بتقوية وضعه وسد ثغراته مستخدماً الأموال العامَّة، أدركت قواعد حزب شاس أن درعي قد خدعهم بجر الحزب اليميني الاتجاه إلى الجناح اليساري، وأصبح ضحية تهديدات علنية بالموت حيث طبعت صورته على الملصقات وتلقى تهديدات عن طريق الرسائل والهاتف. وأخذ مؤيدو حزبه ينظرون إليه شيئاً فشيئاً على أنه خائن.

يطيع حزب شاس وحزبان دينيان آخران أوامر حاخام اسمه اليعيزر شاخ وأصله من لتوانيا. ويبلغ عمره (٩٣) عاماً وهو نصف أصم. ولوقف الانقسام والخلاف في حزب شاس، قام هذا الحاخام بمبادرة غير عادية حيث ظهر أمام عشرين ألفاً من مؤيديه الذين تجمعوا في مدرج رياضي. وغير التلفزيون الإسرائيلي مواعيد بث برامجه من أجل نقل هذا الحدث الكبير على الهواء مباشرة. وخاب رجاء معظم مشاهدي التلفزيون لأن الحاخام شاخ ليست له أسنان وليست لديه القدرة على رفع صوته فوق مستوى الهمس. ولم يفهم ما كان يتفوه به إلا ثلة من الناس، بيد أن تفسير حديثه في اليوم التالي كان واضحاً. لقد أدان الإسرائيليين لانصرافهم من أجل «تناول لحم الأرانب» في مزارعهم التعاونية، وأدانهم للحط من قدر القيم الدينية اليهودية. وكانت الرسالة واضحة وتقول: ممنوع على أفراد شاس التعامل مع بيريز.

استمرت الردة الدينية؛ فقد انشق عضوان من أعضاء حزب (أغودات إسرائيل) الخمسة وانضمَّا لليكود، واستقال أحد أعضاء شاس ليجرب حظه مع الليكود، وهذا العضو هو وزير الاستيطان الحالي إسحق بيريتزر. وجازى شامير فيما بعد العضوين الإثنين المنشقين عن حزب (أغودات إسرائيل) خير الجزاء حيث استلم كل منهما منصب نائب وزير براتب شهري مقداره (٣٥٠٠) دولار، وخصص لكل واحد ميزانية بلغت مليون دولار وسيارات مجانية وخدمات مدفوعة الأجرة. ويعمل أبراهام فيرديجر الآن كنائب لوكيل مدينة القدس، وهو منصب لا معنى له، أما اليعيزر مزراحي فهو الآن نائب وزير الصحة، وهو منصب يمنح صاحبه سلطة ونفوذاً قوياً.

وكان شامير يحرز المكاسب، إلا أن الأفضلية والتفوق كان لبيريز إذ انضم إليه ثلاثة من أعضاء حزب (أغودات إسرائيل)، وكان قادراً على إبرام صفقة مع حزب الأحرار (الحزب الليبرالي). غير أن المدة الممنوحة لبيريز من أجل تشكيل الحكومة انتهت، فكان عليه إفساح المجال وفقاً للقانون العام أمام شامير اليميني ليحاول بدوره تشكيل الحكومة.

ومهما يكن، فقد هب رئيس إسرائيل حاييم هيرتزوغ العضو في حزب العمل لإنقاذ بيريز من وضعه الصعب. ومنصب الرئاسة هو منصب صوري لتحسين الصورة ويشبه إلى

LAU LIBRARY BEIRUT

حد ما منصب التاج الملكي البريطاني. والرئيس هو القدوة الأخلاقية وضمير الدولة، وبمقدوره فتح البرلمان أو إغلاقه. ويبدو أن هيرتزوغ لم يدرك وجود صراع أخلاقي على المصالح، فمدد الفترة الممنوحة لبيريز خمسة عشر يوماً إضافياً لتشكيل الحكومة. وليس مستغرباً أن يمنح الرئيس فترات إضافية، ولكن تصرُّفه ذاك في مثل هذه الحالة كان عملاً دنيئاً ونابعاً من سياسة المشايعة والمحاباة، وكان الهدف منه إنقاذ بيريز حيث إنه بمثابة وقف تنفيذ حكم صادر بحق مجرم ما.

تحمَّل بيريز ضربة أخرى عندما تدخَّل في ذلك النزاع حاخام من بروكلين، يبلغ من العمر (٨٦) عاماً ولم يأت قط إلى إسرائيل، ويعتبره العديد من أعضاء حزب (أغودات إسرائيل) بمثابة اليسوع المسيح. واسم هذا الحاخام مناحيم شنيرسون ويعرف بلقب «حاخام ليوبوفتشر»، وقد أصدر قراراً يمنع أتباع (أغودات إسرائيل) من دعم حكومة بيريز. ودفع ذلك إلى بيريز إلى استجداء أعضاء حزب الأحرار (أو الحزب الليبرالي) المنشقين عن الليكود، فعرض على ابراهام شارير استلام وزارتين في حكومته القادمة، وزاد من امتيازات عرضه على إسحق موداعي الذي عرض عليه استلام أي وزارة يشاء، غير أنهما قررا عدم إعطاء الجواب إلا بعد استنفاذ شامير مهلته لتشكيل الحكومة.

وتصاعدت حمى التنافس وأصبحت الأمور جدية، فقد أعلن موداعي رفضه الدخول في أية مفاوضات مع شامير ما لم يحصل على سند مالي بقيمة عشرة ملايين دولار وقابل للدفع في حالة فشل شامير في تشكيل الحكومة القادمة. وموداعي حاليا هو وزير المالية، ولم تكن هناك حاجة لصرف السند المالي ذاك. أما شارير فما يزال في منصب نائب وزير. واتبع شامير في تلك الأثناء نفس الأسلوب مع حزب العمل، إذ وجد عضو ساخط من حزب العمل يدعى إفرايم غور فأغراه بصفقة إن هو انفصل عن حزب العمل، وأعلن غور أنه سينضم إلى الليكود إذا كان بيريز غير قادر على تشكيل حكومة. وهو الآن نائب وزير النقل.

استغرقت جميع هذه الصفقات والمناورات وقتاً لا بأس به بين المد والجزر، وكان الرئيس هيرتزوغ مجبراً على منح شامير مهلة إضافية بلغت ثلاثة أسابيع لتشكيل حكومة.

LAU LIBRARY BEIRUT

وفي نهاية اليوم الثامن والثمانين، استطاع شامير تكوين أعظم مجلس للوزراء فساداً وسوءاً في تاريخ الدولة. ودفعت الجماهير ثمناً باهظاً لقاء ذلك المجلس، إذ بلغ مجموع عدد مناصب الوزراء ونواب الوزراء (٣٣) منصباً في دولة لا يتجاوز عدد سكانها خمس ملايين نسمة!، وخصصت ميزانية لكل منصب تتراوح ما بين مليون ومليوني دولار. ولكن الدلالة الوحيدة على انتهاج ما يسمى بسياسة المال كانت تخصيص مائة مليون دولار أمريكي من أموال الخزينة العامَّة وتسليمها إلى الأحزاب الدينية كمنح أو رشـوة من أجل الاشتراك في تشكيل حكومة ما.

الفصل الرابع

سجِّل المجرمين

أمضت إسرائيل مدة ثمانية وثمانين يوماً من دون حكومة، وتوقفت معظم الأعمال والأنشطة الحكومية، بينما اندفع زعيما الحزبين الكبيرين بجنون لتكوين إئتلاف مؤقت كيفما اتفق ويمثل مصالح وفلسفات متباينة فيما بينها تباينا شديداً. ولم تكن حكومة عام ١٩٩٠ سوى أكثر جماعة من الناس قصوراً وجشعاً ودوغماتية سبق أن اجتمعت واتفقت على حكم إسرائيل [الدوغماتية ـ أو الجزمية ـ هي توكيد الرأي أو القطع به وكأنه عقيدة بأسلوب متغطرس أو من غير مبرر كاف لهذا الرأي ـ المترجم] وسنعرض فيما يلي نماذج من أعضاء مجلس الوزراء الحالي، أكبر زعماء الأرض، وأكثرهم موثوقية وأمانة كما هو مفترض.

● أرييل (أريك) شارون:

سَيُذكر شارون بأنه أشجع وربما أفضل جنرال في التاريخ العسكري الإسرائيلي وقد انتزع النصر بعد الهزيمة الكاملة في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ حيث قاد بنفسه قواته عبر قناة السويس محسناً التصرف مع تطويق جيشين مصريين. وعمل شارون عام ١٩٧٧ تحت مظلة حزبه الخاص «شلومتزون»، ثم انضم إلى الليكود بعد الانتخابات.

ويمثِّل شارون بوضوح استحالة إزاحة أي سياسي إسرائيلي رفيع المستوى عن منصبه مهما كانت فضيحته ومخازيه. كان شارون وزيراً للدفاع إبان مذابح صبرا وشاتيلا الشهيرة والتي حدثت في لبنان ١٩٨٢. وأجرت لجنة كاهانا تحقيقاً رسمياً في أمر المذابح، واتهمت شارون بالإهمال الشنيع وأوصت بإخراجه من مجلس الوزراء. غير أن

LAU LIBRARY BEIRUT

بقية أعضاء مجلس الوزراء بقيادة شامير كانوا معارضين لإخراج شارون من المجلس، إذ بذهابه تذهب أصوات مؤيديه المساندة لهم ومعها عدد لا بأس به من مقاعد حزب الليكود. ولعبت السياسة النفعية دورها في ذلك اليوم، فطُرِدَ من منصبه كوزير للدفاع من دون أن يخرج من مجلس الوزراء حيث عُيِّن أخيراً كوزير للصناعة، فألحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد الإسرائيلي أكثر مما ألحقه بالاقتصاد اللبناني.

وسُئل مناحيم بيغن في إحدى المرات عن عدم تعيينه شارون وزيراً للدفاع، فأجاب برد سريع وحاسم أصبح مشهوراً الآن بأنه سيصاب بالذعر لرؤية الدبابات تحيط بالكنيست الإسرائيلي. ولكن حتى بيغن نفسه ـ وهو رجل المبادىء العظيمة ـ كان مُجبراً بقوة على قبول شارون وزيراً للدفاع بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية بشن سلسلة هجمات بالمدفعية والصواريخ على شمال إسرائيل وأدت هذه الهجمات إلى مطالبة الجماهير برد أكثر عداء وقسوة.

لبّى شارون رغبات الجماهير بعد إطلاق الرصاص على السفير الإسرائيلي في بريطانيا مما أدى إلى مصرعه، فأمر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بشن هجوم شامل على لبنان. كان شارون يعطي الأوامر العسكرية لضباطه ويبلغ مجلس الوزراء في الوقت نفسه عن أوامر مختلفة تماماً وزائفة، فقد أخبرهم عند بداية الحرب أن الهدف هو ضمان أمن منطقة تقع على خط يبعد أربعين كيلو متر عن حدود إسرائيل الشمالية، وهو المدى الفعّال لصواريخ الكاتيوشا.

ولم يكن بيغن يعلم أن القوات الإسرائيلية قد توغلت إلى عمق مائة كيلو متر في الأراضي اللبنانية، فأعلن أن الهدف من الحرب هو الوصول إلى عمق أربعين كيلو متر. وركز المراسلون الصحفيون على ما ظهر أنه كذب فاضح تفوهت به إسرائيل، ولكن الحقيقة أن شارون الذي بث ونشر هذه الكذبة. واستمر يكذب على مجلس الوزراء يوما بعد يوم بشأن الهدف من الحرب ومراحلها. وطبقاً لتعليق أحد الوزراء، كانت الطريقة الوحيدة لانتزاع الحقيقة من شارون في أيّ يوم هي قراءة الصحف في اليوم التالي.

أضحت الحرب اللبنانية بالنسبة لإسرائيل كارثة محققة على صعيد العلاقات العامّة، ولكنهـا كانت قبيل مجازر صبرا وشاتيلا حرباً نافعة لإسرائيل، ذلك أن إسرائيل تكبدت خسارة طفيفة بلغت (٢٠٠) قتيل مقابل النجاح في إجبار منظمة التحرير الفلسطينية على الجلاء إلى أراضٍ بعيدة ويصعب الوصول عن طريقها إلى الحدود الإسرائيلية.

ولو أن شارون أعلن إحراز النصر عند هذه المرحلة، لعادت القوات الإسرائيلية إلى بلادها وقواعدها يكللها شرف أبدي. بيد أن خطط شارون كانت أعظم وأوسع من مجرَّد إحراز نصر عسكري متواضع، إذ كان يسعى لضمان ميراث لإسرائيل ألا وهو دويلة صديقة على حدودها الشمالية. وكان سينجح على الأغلب في تحقيق ذلك إلى درجة معينة لولا أن سوريا اغتالت حليفه السيء الرئيس بشير الجميِّل في انفجار قضى عليه.

استخـدم شارون ذريعـة إعـادة النـظام بعد عملية اغتيال بشير الجميِّل، فأمر قواته بالـدخول إلى بيروت الغربية ذات الأغلبية المسلمة واتخذت مواضعها في النهاية خارج مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين، وهذان المخيمان يمكن وصفهما على وجه أدق بقريتين. رابَط داخل هاتين القريتين مقاتلون مسلحون من منظمة التحرير الفلسطينية ممـا كان يتعارض مع اتفاقية ترحيل المقاتلين والتي توصَّل إليها فيليب حبيب والحكومة اللبنانية. وأرادت إسرائيل إخراج هؤلاء المقاتلين، لكنها كانت حريصة على ألا يلقي أحد عليها مسؤولية التسبب في وقوع المزيد من الإصابات والكوارث. وكان هذا الهدف في ذهن شارون، فطلب من القوات النصرانية المارونية اللبنانية دخول المخيمين وذلك بعد يومين فقط من اغتيال الرئيس بشير الجميِّل، فنفذت ما طُلب منها باستمتاع وتلذذ وقتلت (٨٠٠) شخص في يوم عطلة نهاية الأسبوع. وأُجبر شارون على الاستقالة من منصبه نتيجة دوره الرئيسي في وقوع تلك الكارثة المفجعة. ولم يكن وهو الشخص الوحيد الذي عنفته لجنة كاهانا، إذ تسربت أخبار المذبحة ووصلت إلى أذن الصحفي زئيف شيف الذي كان يعمل مع صحيفة هاآريتز، فحاول الاتصال مباشرة مع أعضاء من مجلس الوزراء ليعرف الإجراء الذي سيتخذ ضد القتلة المجرمين. وكان أول رجل تحدث معه وزير الخارجية إسحق شامير الـذي رد عليه بتأنيب رسمي قاسٍ لأنه قطع عليه وجبة عطلته (ويذكر أن

المذبحة وقعت في يوم رأس السنة اليهودية الجديدة). إن قرار شامير الواضح بأن وجبة عشائه أكثر أهمية من القتل الجماعي سيعمل على إطالة أمد القتل وسفك الدماء يوماً فيوماً وسيكلِّف مئات الأرواح.

أصبح شارون بعد ذلك مجرد وزير للصناعة، وساعدته في ذلك بدون شك خبرته في مجال التكنولوجيا التجارية والتي تركمت لديه عندما كان جندياً وبوصفه صاحب مزرعة، فهـو يملك أكبـر مزرعة لتربية الخراف في إسرائيل، وبوصفه وزير الصناعة، قام بعمل احتكاري من دون تردد حيث رفع قيمة التعرفة الجمركية على الخراف المستوردة مخلِّصاً بذلك دولته من طوفان الحمل الإسكتلندي. ثم بدأ بجعل البضائع المحلية غير مجدية اقتصادياً، إذ توصَّل مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاقية التجارة الحرة التي كان من المفتـرض أن تخفض التعرفـة والرسوم الجمركية المفروضة على البضائع المتبادلة بين الدولتين إلى أن تلغى في نهاية المطاف. وتبدو فكرة هذه الاتفاقية للوهلة الأولى مفيدة لإسرائيل، ذلك السوق الصغير الذي يملك ميزة الوصول والتعامل المباشر مع أكبر سوق في العالم.

لقد بقيت المنتجات الإسرائيلية منتعشة في سوقها المحلي قبل اتفاقية التجارة الحرة نظراً لارتفاع نسبة الجمارك المفروضة على البضائع الأجنبية التي يصل سعرها إلى ضعف سعـر مثيلاتها الإسرائيلية. وما إن طبِّقت بنود الاتفاقية حتى بدأت تعطي عكس النتائج المرجـوة، فالبضـائع الاستهـلاكية الإسـرائيلية بدت رديئة جدا بالمقارنة مع البضائع الأمريكية، ولم تستطع القلة المنتجة ذات الجودة العالية أن تدخل السوق الأمريكي الشديد المنافسة لأن هؤلاء المنتجين كانت تنقصهم الإمكانيات المالية ومهارات ترويج سلعهم نتيجة العيش طويلاً تحت ظل نظام سوق يتمتع بالحماية.

وبـدأت شركـة الـدخان الإسرائيلية المحتكرة (ديوبك) تتجه نحو الإفلاس منذ أن انخفضت أسعار لفافات التبغ من نوع مارلبورو وزادت بشدة مبيعات معجون الأسنان من نوع (كـريست) مقـارنـة بنـظيره الإسـرائيلي الصنع الذي بدا وكأنه مادة الحوار الكلسية المغموسة في غسول الضأن [غَسول الضأن هو سائل كيمائي تغطس فيه الخراف لتطهيرها

LAU LIBRARY BEIRUT

من الحشرات الطفيلية]. وتفوَّق مذاق رقائق الذرة الأمريكية من نوع (كيلوغ) على نظيراتها الإسرائيلية من منتجات (تيلما).

وسبب دخول شارون المتحمس ميدان التجارة الدولية أصداء أخرى في الكنيست. كانت الحكومة تكسب أموالاً عن طريق الرسوم الجمركية على المستوردات أكثر مما تكسبه عن طريق فرض ضرائب الدخل. وفي كل مرة يشتري فيها أحدهم في إسرائيل أسوأ وأصغر وأرخص سيارة متوفرة هناك، تضيف الحكومة إلى خزينتها مبلغ سبعة آلاف دولار كرسوم. وإذا دخلت السيارات الأمريكية السوق الإسرائيلي من دون رسوم جمركية فستخسر الحكومة من عائداتها أكثر مما تستطيع تعويضه عن طريق فرض الضرائب على المنتجات الإسرائيلية المصدَّرة إلى الخارج مثل قشور البرتقال المكسو بالشوكلاته والمحولات الكهربائية. لقد تمثلت خطة شارون في استنزاف الشريان المالي الحيوي للدولة، في الوقت الذي لم توجد فيه طريقة سهلة للحصول على مقادير مالية مكافئة من الشعب المنهك مادياً مقابل تلك التي اكتسبت من غير جهد ولا مهارة. وزبدة القول أنه، توجَّب على شارون إخراج بلاده من الورطة المتمثلة بتلك الاتفاقية المشهود عليها والقانونية والموقعة بين الدولتين.

انتهج شارون أسلوباً إسرائيلياً نموذجياً صرفاً، فبحث عن نقاط في الاتفاقية تظهر تعسفات من الجانب الأمريكي ومثيرة للخلاف، وادعى أن أمريكا كانت تحتال على إسرائيل. وحول التناقضات الثانوية إلى قضية عامَّة ذات أهمية حيث أثار مسألة تشكيل الأمريكيين لجنة للإشراف على إدارة الاتفاقية. وبعد أن سافر وفد إسرائيلي إلى واشنطن للتعبير وبث شكاويهم، توصَّل الأمريكيون إلى استنتاج صحيح مفاده أن الإسرائيليين كانوا يبذلون جهوداً كبيرة للتخلص من الاتفاقية برمتها ونقضها. ولا تزال تلك المعاهدة على الورق، ولكن لا وجود للسيارات الأمريكية من نوع (فورد) و(بويك) المعفاة من الرسوم في دولة تزخر بسيارات متواضعة من نوع (فيات) و(مترو).

قرر شارون وقف نشاطه في المسائل المتعلقة بالجانب الصناعي بعد أن فَتَّتَ المعاهدة التي استنبط فكرتها. وأقام دعوى على مجلة تايم الأمريكية للتشهير به بعد أن

ادَّعت المجلة أنه خطط لمذبحة صبرا وشاتيلا بالتعاون مع قادة حزب الكتائب. وبافتراض صحة ما جاءت به مجلة التايم، يكون شارون شريكاً في جريمة القتل الجماعي وليس فقط مهملاً. إلا أن مجلة التايم ارتكبت خطأً جسيماً، وتمت تبرئة شارون وإبعاده عن دائرة الشبهات.

أمضى شارون أربعة أشهر في الولايات المتحدة، فقام خلال الشهرين الأول والثاني بجمع أموال الضرائب من أجل محاكمته، وقضى الشهرين الأخيرين في جناح فاخر جداً في فندق بلازا. وقرر أن لا يغيب عن مسرح الأحداث لفترة مؤقتة، فغادر إسرائيل من دون أن يضع شخصاً مسؤولاً عن شؤون وزارته لمدة ثلث العام، ولم يكن هناك خلال تلك الفترة مسؤول عن إيجاد فرص عمل في ميدان الصناعة، وجلب التقنية الحديثة أو خلق منتجات مفيدة. تملك الحكومة (٨٠٠) مصنع من أصل (١٣٠٠) مصنع هام بشكل مباشر أو غير مباشر، ولهذا السبب تباطأت وتيرة النشاط الاقتصادي إلى أن تحولت إلى حالة من الركود التام خلال غياب شارون عن عمله.

ومن ناحية أخرى، أزيح الستار في فترة غيابه في الخارج عن مثال صارخ يتعلق بالمحسوبية السافرة الواضحة، فقد أوردت صحيفة هاآريتز في عددها الصادر بتاريخ ١٩/أيلول/١٩٨٥ [وهي الصحيفة الحسنة السمعة] بأن شارون هدف إلى ضمان سيطرته «عن طريق تعيين (٢٣) مديراً من المؤيدين لحزب الليكود خلال فترة عمله في منصب وزير الصناعة والتجارة. وهذا العدد هو من أصل (٢٧) مديراً تم تعيينهم حديثاً آنذاك. وكون المرء مديراً يعني حصوله على راتب كبير والعيش بسعادة وراحة. وقد انحصرت معظم هذه المناصب بأتباعه وليس ـ طبعاً ـ بالخبراء في ميدان الصناعة والتجارة.

وفي تقرير لها عام ١٩٩٠، أشارت مراقبة النفقات الحكومية مريم بن بورات المحترمة والمستقيمة تماماً إلى «الطريق العشوائية غير المدروسة، والتخطيط السيء، والانتهاكات الفاضحة للقانون، والتي تميَّزت بأجمعها نشاطات وزارة الصناعة والتجارة». وقد وجدت عدداً من النماذج الجيدة على أخلاقية عمله، ومنها على سبيل المثال استخدام أحد مؤيديه بأجر ليكون مستشاره في المسائل الزراعية. ولسوء الحظ، لم يكن هناك وجود لمثل هذا

LAU LIBRARY BEIRUT

المنصب في الوزارة ولم توافق عليه سلطة الخدمات المدنية، وقد اتّبع شارون أسلوب المـراوغـة والحيلة فاستـأجـر ذلك الشخص على أنه «مقاول خارجي». ولم يعرف أحد المجال الذي تم التعاقد عليه مع ذلك المقاول، وبدا أنه بارع جداً في عمله لدرجة قيام شامير بمنحه منصباً آخر هو «مستشار الوزير لشؤون التنمية». ولم يُستحدث هذا المنصب من قبـل أبـداً، ولكنـه لم يتـطلب حتما إلا جهدا يسيرا ومهمات بسيطة لأنه يطلب من المستشار الجديد هذا التخلي عن عمله كمقاول خارجي.

وباختصار، تقاضى ذلك التابع المحظوظ راتبين اثنين من دون عمل أو امتهان شيء. وكما أشارت مريم بن بورات: «كان من الواضح أن حصوله على الوظيفة واستمراره فيها يعتبر انتهاكاً للقانون». وحسب رأي مراقبة نفقات الدولة، يجب النظر إلى سلوك الوزارة.. «باهتمام وتنبه».

وأساء شارون استخدام سلطته بطرق أخرى عديدة أخرى، فمثلاً حصل على منح مالية هامة لصرفها على تطوير وإجراء بحوث خاصة بمشاريع تم إنهاؤها. وفي قضية أخرى (بعد رفض سلطة الخدمة المدنية طلبه لتحويل هذه المنح إليه) استطاع إغراء امرأتين من وزارات أخرى بالعمل لديه عن طريق دفع رواتب ضخمة لهما مقتطعة من أموال الدولة.

ويبـدو أن شارون قد أدار وزارة صنـاعـة فاسدة، ومع ذلك أوكلت إليه بعد تشكيل الحكومة الجديدة في آيار عام ١٩٩٠ مهمة أكثر أهمية ليقوم فقط بتنفيذ بأسلوب خاطىء، إنها مهمة إيجاد أماكن سكن جديدة بوصفه وزيراً للإسكان. كان توقيت توليته هذا المنصب توقيتاً دقيقاً وهاماً جداً، وهو أكثر المناصب ارتباطاً بالإيديولوجية في الحكومة الإسرائيلية التي كان ينقصهـا رئيس وزراء مقتـدر. وبحلول شهـر أيار عام ١٩٨٨ أدت سياسـة البيروسترويكا والغلاسنوست السوفييتية إلى هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل بموجات هائلة. ويرجّح أن هذا الطوفان البشري قد زاد عدد السكان اليهود بنسبة (٢٥٪).

وتنتظر إسرائيل منذ وقت طويل زيادة عدد سكانها اليهود لتلحق بمعدل ولادة السكان العرب المخيف ضمن حدودها. وكانت الهجرة اليهودية ما تزال آنذاك مسألة حساسة جداً في الكرملين مع مجمل روابطه الحيوية بالعالم العربي، ولم يكن يسمح لشيء أن يُغضب

المشاعر النزقة للقيادة السوفييتية.

قررت القيادة الإسرائيلية الاهتمام بالإيديولوجية على حساب الهجرة الضخمة. وعبّر شارون عدة مرات علناً عن تصوره المستقبلي بتوطين عدة ملايين من اليهود في وادي الأردن (المعروف باسم الضفة الغربية). وبيّن السوفييت ضمنياً أنّ وضع وتوطين اليهود السوفييت في الضفة الغربية سيعرض مشروع الهجرة كاملاً لخطر داهم. وإذن، مَنْ أفضلُ من شارون في وزارة الإسكان لتهدئة مخاوفهم؟!

لم يخـذل شارون أحـداً، وهو يمتلك مزرعة لتربية المواشي مساحتها ألف آكر(*) ـ الآكر: (٤٠٤٧) متـراً مربعاً ـ، وشعر مع ذلك بضيق ـ وهو أمر مفهوم لمن هم في مثل حالته ـ فاشترى بيتاً في الحي الإسلامي في المدينة القديمة في القدس، حيث يوجد قانون غير مكتوب يقسم المدينة القديمة ويبقي سكانها في أحياء منفصلة. وكان بيت شارون يمثل استفزازاً متعمداً ورسالة تقول بأن باستطاعة أي يهودي العيش في أي مكان يرغب في طول بلده! وعرضها ـ وربما كان ذلك عاطفة نبيلة ولكنها تلقي حملاً ثقيلاً على الإسرائيليين الذين لا يشاطرونه الرأي فيها. وبالإضافة إلى كلفة البيت، يرابط ثمانية حراس خارج بيته بشكـل دائم، وتـدفـع رواتبهم من الأموال المأخوذة من الشعب الذي أنهكته الضرائب والمحاصر في حياته.

يوم عيد الفصح السابق حصلت مفاجأة أخرى لسكان الحي النصراني وكانت تلك المرة في المدينة المسوَّرة، إذ انتقل مائة وخمسة عشر يهودياً إلى مبنى واقع في حيهم. واحتج رجال الدين المسيحي، وشاهد العالم كله إسرائيل تتلقى صفعة أخرى تشوه صورتها في المحافل الدولية حيث اشتبك القساوسة المرتدين عباءات سوداء والحاملين صلبان كبيرة مع الجنـود في مواكب عيد الفصـح الاحتفـالية. ولم يكن جمهور ناخبين تستطيع إسرائيل تجييره لحسابها، فالنصارى المتدينون وخاصة في الولايات المتحدة هم من بين أشد المؤيدين إخلاصاً لإسرائيل، والسبب الأكبر هو أنهم يرون في قيام الدولة اليهودية إرهاصات تبشر بالقدوم الثاني للسيد المسيح (عليه السلام).

(*) آكر = فدان.

LAU LIBRARY
BEIRUT

كانت عملية شراء المبنى صحيحة من الناحية القانونية. وتلقى صاحبه مبلغ (٤,٦) مليون دولار ثمناً له، وهو سعر أعلى بكثير من القيمة الحقيقية إذ افتتح به صاحب المبنى محلاً تجارياً خارج إسرائيل. ولم تكن الأرض مقدّسة، بل مجمدة وغير مستغلة، ولو تمت الصفقة في غير مدينة القدس لاعتبرت صفقة نزيهة، ولهذا نُظر إليها كتدخل كاف لإحداث شرارة العنف. وبالرغم من ذلك كانت صفقة خاصة، أليس كذلك؟

لم تكن في الواقع صفقة خاصة حيث ساهمت وزارة الإسكان التي كان يريدها ديفيد ليفي بمبلغ كبير لشراء تلك الملكية. وهكذا استُخدم المال العام مرة أخرى لتحريك مشكلة تتعلق بتعزيز أيدولوجية حزب الليكود. وغضب الأمريكيون بشدة لدى اكتشاف ضلوع حكومة إسرائيل في عملية شراء المبنى، فأسقطوا المبلغ الذي ساهمت فيه من المساعدة الاقتصادية التي كان من المقرر دفعها لإسرائيل في العام المقبل.

واستمرت الاستفزازات، فأعلن شامير أن إسرائيل ستحتاج إلى رقعة أرض أكبر نظراً لعدد السكان الهائل القادمين حديثاً من روسيا. أما الدول العربية، فقد شعرت بالخوف جرّاء الهجرة السوفييتية، فاستخدمت إعلان شامير ذاك كدليل على أن حكومة إسرائيل كانت تستخدم اليهود السوفييت لملء الأراضي المحتلة المتنازع عليها. ونجحت في إجبار غورباتشوف على التهديد بوقف الهجرة إذا ما كان شامير يدلل فعلاً على السياسة الإسرائيلية. والحقيقة أن شامير أشار إلى تلك السياسة بعينها، بيد أن ما نسبته أقل من (١٪) من اليهود السوفييت قد اختار العيش في الأراضي المحتلة، واستاء وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بشدة من تهديد الزعيم السوفييتي بوقف الهجرة وأجبره على التراجع عن موقفه. واستمر اليهود السوفييت بالتدفق أفواجاً على إسرائيل بالرغم من سوء إدارات شارون لعملية الاستيطان.

استمر شارون في توقيت أعماله بشكل متعمد مدروس، فعندما زار جيمس بيكر إسرائيل بعد انتهاء حرب الخليج بهدف دفع مبادرة سلام جديدة قُدُماً إلى الأمام والتي تمثّل فرصة له، أمر شارون ببناء مستوطنتين جديدتين. ونتيجة لذلك، وعندما زار شارون واشنطن بعد مرور شهر، وصفه بيكر بأنه عقبة في طريق السلام ورفض السماح له بحضور اجتماع

في البيت الأبيض مع وزير الإسكان الأمريكي جاك كيمب.

كانت مدة رئاسة شارون لوزارة الإسكان بمثابة كارثة ليس فقط بالنسبة للمتزوجين الجدد الذين أُجبروا على الخروج من ميدان سوق الإسكان الباهظ بسبب سياسات الدولة، وإنما أيضاً وبشكل خاص لأولئك المهاجرين الجدد الذين تم توزيعهم مبدئياً على معسكرات الجيش أو إسكان كل ثلاث أسر في شقة واحدة. وسيبحث موضوع الإخفاق التام لعملية الإسكان بتفصيل مسهب، ولكن من الجدير ذكره أن أحد أسباب هذه الكارثة هو العداوة المتأصلة بين شارون ووزير المالية إسحق موداعي.

● إسحق موداعي:

يتذكر القارىء أن إسحق موداعي وافق على الانضمام إلى الإئتلاف الحكومي الجديد إذا منحه شامير شيكاً بمبلغ عشرة ملايين دولار قابلاً للصرف في حالة إخفاق شامير في تشكيل الحكومة. وتمّت مكافأته لقاء مهارته في الأمور المالية وذلك بأن عُين وزيراً للمالية. ولحسن حظه لم يكن متبجحاً وصفيقاً في تسليم أموال الحكومة إلى مؤيديه كما كان يفعل سلفه بيريز، بل كان أسلوبه في الحفاظ على النظام والوضع الراهن آنذاك أشد خبثاً ومكراً، إذ احتجز تلك الأموال. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك رفضه تمويل برامج دعم الأطباء السوفييت التي جمدّت سابقاً والذين بلغ عددهم آنذاك سبعة آلاف طبيب. ولا يستطيع الأطباء الإسرائيليون كسب مال كاف إلا بعد إنهاء ساعات الخدمة الصحية الحكومية إذ يمكنهم بعد ذلك ممارسة مهنة الطب في عياداتهم الطبية الخاصة والمكلفة. وكان الأطباء السوفييت المزاحمون لنظرائهم يحصلون على أجر قليل ولا سيما أنهم متواضعون في عيشهم.

وأظهر موداعي قلقه على الصالح العام فنبّه جميع الإسرائيليين إلى وجوب خفض مستوى معيشتهم للتكيّف مع وضع المهاجرين الجدد، ثم اقترح سَنّ تشريع لخفض الحد الأدنى للأجور بحيث يصل إلى أقل من دولارين في الساعة، ولفرض الضرائب على الفنادق سواء كانت حكومية أم خاصة وعلى الأموال المدخرة. ولم يرغب في إعطاء شامير

LAU LIBRARY BEIRUT

ما يحتاجه لبناء الوحدات السكنية. ووصل الأمر إلى ذروته في شهر أيار عام ١٩٩١ عندما كشف الإثنان عما يجول في ذهنهما وذلك في أحد الاجتماعات الوزارية. وحسب ما ذكره بعض مشاهدي الحادثة، اهتاج شارون بشدة وأذهل الحضور الذين انفضوا باستياء واشمئزاز، وعلّق أحدهم قائلا: «تقوم الحكومتان بأعمال تخريبية ضد بعضهما بعضاً». واعترف شاهد آخر من الليكود قائلاً بحزن: «هذا العمل لا يفيد شيئاً». وهكذا إذاً، يضع شارون خططاً للإسكان بينما يرفضها موداعي. والنتيجة هي نقص خطير في المساكن ممّا سيجعل مئات الآلاف من الإسرائيليين يملأون الشوارع إما للعيش فيها أو لإثارة الشغب والإخلال بالأمن. واكتمل بناء (٤٥٠٠) وحدة سكنية من أصل (٤٥) ألف وحدة خطط شارون لبنائها عام ١٩٩٠. وهذا الرقم يماثل عدد العائلات التي تصل إلى إسرائيل كل أربعة شهور. ويظهر لنا بعملية حسابية بسيطة أن مشكلة الإسكان تتزايد وتتفاقم بسرعة.

وكانت أشنع أعمال موداعي فيما يتعلق بالمحسوبية هو استغلال منصبه لتعيين مستشاره (سلفان شالوم) البالغ من العمر (٣٢) عاماً رئيساً لمؤسسة الكهرباء الإسرائيلية وبراتب قدره (٦٠) ألف دولار. وكان سلفان قبل ستة أعوام رئيساً لاتحاد طلبة الليكود. وقد عبَّر الكاتب غوئيل باينرمان في صحيفة (جيروزالم بوست) عن ازدرائه لموداعي وشارون، وأشار إلى النظام الفاسد الذي يدعمهما، فقال: «يستطيع موداعي بوصفه وزيراً للمالية وضع ميزانية تبلغ (٢,٨) مليار شيكل (ما يعادل (١,٨) مليار دولار) بين يدي شخص لا يملك أية خبرة تشير إلى ذكائه وفطنته المهنية.. ومن الواضح تماماً أن موداعي كان يخدم مصلحته الخاصة».

لم تَخْفَ سياسات موداعي عن بقية أعضاء الحكومة أيضاً، وهذا ما يبينه آشر ولفش، فيذكر: «.. يصف حزب الليكود موداعي كمبتزّ يعرف كيف يشق طريقه.. وأسوأ أنماط المبتزين هم المبتزون الناجحون.. ويخلق كل ذلك مخططا جيدا لعمليات الخداع والاحتيال التي تمارس في البرلمان، والتي تكون بصورة رئيسة على حساب الاقتصاد الوطني».

ولكي لا نكون متحيزين، يجب أن نذكر أن بقية أعضاء مجلس الوزراء قد وقفوا في

LAU LIBRARY BEIRUT

وجه موداعي إزاء كل مشروع طرحه. هذه هي حالة الشؤون المالية في دولة إسرائيل، إذ يمقت كل عضو في الحكومة وزير المالية ويمنعه من أداء عمله. فيا لهذه الفوضى السياسية التي تضرب أطنابها في إسرائيل!!

● ديفيد ليفي:

ينقسم تجمع الليكود إلى ثلاثة أحزاب رئيسية، وأقوى هذه الثلاثة يتزعمه شامير ويمثل شامير حزب حيروت (الحرية) الأصلي الذي ترجع جذوره إلى دولة بولندا في عقد الثلاثينات. وبقي حيروت الحزب المعارض في الكنيست منذ تأسيس دولة إسرائيل إلى انتخابات عام ١٩٧٧ عند ترشيح بيغن للسلطة.

ويتزعم شارون الحزب الرئيسي الثاني بعد أن ترك الميدان العسكري كبطل واستخدم شعبيته لتوحيد ولم شمل بعض السياسيين المتنفذين والذين لا ينتهجون خطاً سياسياً معيناً، ووضعهم تحت جناحه، ويعتبر هذا الحزب أشد أحزاب الليكود تعصبا، وعندما جرت المساومة على إشغال منصب وزاري خلال تشكيل الحكومة عام ١٩٩٠، اختار شارون بحبور وزارة الإسكان التي كانت بمثابة نقطة انطلاق مثالية للتحكم بتسوية النزاع حول الأراضي المحتلة.

ويضم الليكود أحزابا صغيرة، مثل الحزب الليبرالي الذي يتزعمه موداعي، ولإشباع نهم موداعي وتعطشه للسلطة، سمح له شامير بالإشراف على الإنفاق الحكومي، مانحاً إياه منصب وزير المالية.

أما الحزب الثالث الرئيسي فيقوده ديفيد ليفي، وأفضل ما يوصف به أنه حزب الناخبين العمال من الطبقة الكادحة، وهذا الحزب له دور هام جداً في تجمع الليكود لأن معظم اليهود العمال المدلين بأصواتهم يختارون دعم الاتجاه اليميني في جميع الانتخابات. وإذا ما قرر ليفي ومؤيدوه ترك الليكود، فلن يكون باستطاعة الحزب الاستحواذ على السلطة مرة ثانية. وبينما أراد شارون الحصول على منصبه الوزاري من أجل تعزيز أيديولوجيته، وأراد موداعي الفوز بمنصب في وزارة المال لا ينازعه فيه أحد، كان ليفي يسعى للحصول على

مركز محترم ومكانة مرموقة أكثر من سعيه وراء الأشياء الأخرى. ووجد في شهر أيار عام ١٩٩٠ الوسيلة الفضلى لتحقيق هدفه حيث أصبح وزيراً للخارجية. ولسوء الحظ، كان عدد قليل من الأشخاص في الحكومة بأسرها أقل كفاءة من ديفيد ليفي لشغل هذا المنصب الحيوي، وتمنى معظم المعنيين ألا يقبل هذا المنصب، ولكن آمال الأمة ضاعت ولم تتحقق.

يرجع الفضل في نجاح مناحيم بيغن في الانتخابات إلى أصوات العمال من يهود السفارديم، ولهذا بدا له من المنطقي أن يعين هؤلاء العمال من السفارديم في منصب وزاري هام. وأصبح ليفي أعلى المرشحين رتبة، وهو مقاول يتحدر من أصل مغربي، وكان يعيش في بلدة قيد التطوير والنماء في شمال إسرائيل.

إن سيرة ليفي ومؤهلاته العلمية لا تؤهله لاستلام منصب وزاري رفيع المستوى، فهو مقاول بناء عصامي بنى نفسه بنفسه، ولم يكمل قط تعليمه الثانوي في المدرسة. ومما يزيد الأمر سوءاً وتثبيطاً أنه لم يخدم في القوات المسلحة على الرغم من قدرته البدنية الكاملة التي تؤهله للخدمة. وقد خرّج الجيش الإسرائيلي عدداً كبيراً من رجال السياسة وزعمائها من أمثال الجنرال دايان والجنرال رابين والجنرال شارون.

ويمكن تلخيص الوضع الحالي الباعث على الحزن بإشارة إلى أن وزير خارجية إسرائيل الذي له تأثير كبير على القرارات العسكرية العليا لم يخدم يوماً واحداً في الجيش، وأن ذلك الوزير الذي يتوجب عليه السفر إلى واشنطن ليدير حواراً مع خريجي جامعتي (جورج تاون) و(هارفارد)، لم يستطع إكمال المرحلة الثانوية في مدرسته، غير أن الوضع يزداد سوءاً، إذ تختار إسرائيل دوماً وزراء خارجيتها ممن يتكلمون الإنكليزية مثل أبا إيبان وموشي أرينز نظراً لروابطها الحيوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك يكون الإلمام الجيد باللغة الإنكليزية شرطاً أساسياً لاستلام منصب وزير الخارجية بسبب خطورة الفوارق اللغوية الدقيقة في استخدام اللغة. ويبدو وكأن الأخذ بهذا الشرط قد توقف عند مجيء ديفيد ليفي الذي يعتبر أول وزير خارجية في تاريخ إسرائيل لا يعرف شيئاً من قواعد اللغة الإنكليزية الأساسية.

LAU LIBRARY BEIRUT

أدرك بيغن نقاط ضعف ليفي فعرض عليه منصباً وزارياً أقل أهمية آنذاك وهو منصب وزير الإسكان، غير أنه اضطر لتعيينه نائباً لرئيس الوزراء أيضاً لاسترضاء يهود السفارديم. واستغل ليفي وزارة الإسكان ليجعلها نقطة انطلاق للاستحوذ على السلطة، وقد حاول أتباعه في أحد مؤتمرات الليكود شق طريقهم إلى القمة عن طريق رمي الكراسي على الآخرين وضرب منافسيهم وخلق صخب وفوضى عارمة. ورغم سوء وبشاعة هذا العرض الذي خيب آمال المواطنين، قام حزب شارون بتكريره مرة أخرى قُبَيْل سقوط الحكومة عام ١٩٩٠.

أهين ديفيد ليفي بعد استلامه فعليا منصب نائب رئيس الوزراء لأن شامير غادر إسرائيل في رحلة عمل واحتفظ لنفسه فقط بسلطة اتخاذ القرارات الهامة بالرغم من أن ليْفي كان من الناحية النظرية يقود الدولة أثناء غياب رئيس الوزراء الحقيقي خارج البلاد. وبعد أن أدرك ليفي زيف منصبه كنائب لرئيس الوزراء الذي كان مجرد خدعة، ظهر في نهاية المطاف في حديث متلفز أمام حشد مؤيد له وأعلن عن رأيه في منصبه بكلمات رديئة حيث قال: «زنجي سيء يعمل بينما زنجي آخر سيء خارج البلاد».

أصيب المجتمع الإسرائيلي بالفزع لشدة وقاحة ليفي ولكنه لم يندهش لأن ليفي كان موضوع نصف النكات التي استنبطها المجتمع هناك. فكما يتداول الأمريكيون نكاتاً بولندية، ويتداول البريطانيون نكاتاً إيرلندية؛ يتداول الإسرائيليون أيضاً نكاتاً تتعلق بديفيد ليفي. ويقال بأن حريقا أصاب منزله وأتلف مكتبته، ففقد كتابين ولم يكن قد أتم تلوين أحدهما بعد. وبالرغم من استئجاره مزين وجوه قام بالاعتناء بشعره وتزويده بنظارات ثمينة تجعله يبدو كأحد المفكرين اللامعين، ولم يستطع منع المثقفين الإسرائيليين عن اتخاذه هدفاً للنكات، إضافة إلى شريحة كبيرة من بقية المجتمع ممن يمتلكون فطرة سليمة.

وما إن حل البلاء بتعيين ليفي وزيراً للخارجية حتى شاعت في إسرائيل سلسلة من الدعابات حول ليفي. ومن هذه الدعابات تلك التي أطلقت قبيل سفره إلى واشنطن أول مرة كوزير للخارجية: كلمة (كولونيا بعد الحلاقة) في اللغة العبرية هي نفسها في الإنكليزية (affer shave). كان ليفي في واشنطن في إحدى الصيدليات، فسأل المترجم

المرافق له: «كيف تقول كلمة "affer shave" في اللغة الإنكليزية؟».

كانت رحلته إلى واشنطن دعابة في حد ذاتها ولكنَّه لم يفهمها، وكان معجباً أيما إعجاب بلقاءاته مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر الذي يدعوه ليفي حاليا «صديقي الحميم»، مما يسبب غماً وكدراً لبيكر.

وادعى أنه حمل بيكر على تغيير آرائه وجعلها توافق مواقف إسرائيل الأساسية إزاء حرب الخليج وإزاء المحاولة المتوقعة للوصول إلى حل النزاع العربي الإسرائيلي بعد انتهاء الحرب. وفي الواقع، وبفضل العلاقة الوثيقة الفريدة بين ليفي وجيم تعززت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وعادت الثقة إلى مكانها، وتم التمهيد لمرحلة جديدة وجيدة من التفاهم. وسيكون هو وجيم من الآن فصاعداً على اتصال مستمر وجاهزين لتبادل الأفكار ووجهات النظر في الأوقات الحرجة.

وفات ليفي كعادته إدراك حقيقة الموقف، فأعلن مخاطباً حشداً من زعماء اليهود الأمريكيين: «نحن الآن في مستهل عهد جديد من العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة. أنا سعيد جداً بذلك، وسعيد لأنني كنت الأداة التي ساهمت في تحقيق ذلك». غير أن أحد الأمريكيين ممن حضر الاجتماع أدرك أن ليفي قد خُدع بسبب الجو الودي الذي أحاط الاجتماع الأول، ولم يكن ليفي قد غادر الولايات المتحدة عندما أعلن جيمس بيكر أنه سيسافر إلى سورية لتقوية العلاقات مع ألد أعداء إسرائيل.

لم يترك ليفي انطباعاً قوياً في واشنطن، واستعمل بعض مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية كلمة «خفيف الوزن» لوصفه، إلا أنه لم تكن لوزارة الخارجية اعتراضات على خفة وزن وزراء إسرائيل، وبإبداء القدر الكافي من التملق والمديح مع بعض التحقيقات واللقاءات الصحفية البرَّاقة والمنمقة، يمكن جعل المسؤولين الإسرائيليين طيِّعين ومساندين للمصالح الأمريكية. وكان ليفي متلهفاً للعمل مع الأمريكيين بنفس درجة تلهف الأمريكيين لاستمالته إلى جناحهم. وإذا ما تم التوصل إلى اتفاقية سلام، فإنها ستعيد إليه اعتباره واحترامه بعد أن سخر منه بعض المسؤولين في إسرائيل.

فاوض ليفي الأمريكيين حول موضوع قرض بقيمة (٤٠٠) مليون دولار مخصصة لإيواء اليهود السوفييت القادمين إلى إسرائيل، وأرسل رسالة إلى بيكر تبين الشروط المتعلقة بالقرض. ولم يكن القرض ولا الرسالة مقبولين بالنسبة للغالبية العظمى من الإسرائيليين سواء أكانوا يساريين أم يمينيين، وقد وعد ليفي أولاً بعدم توطين اليهود السوفييت في المناطق التي لم تكن تحت سيطرة إسرائيل قبل عام ١٩٦٧، ويشمل ذلك عدداً من المناطق في القدس، ووافق ثانياً على إخبار الأمريكيين عن كل مشروع بناء جديد تتم المباشرة به في أي منطقة في إسرائيل، وعلى أن يخبرهم بصورة سرِّية إن كان المشروع في القدس الشرقية.

كانت تلك غلطة حمقاء وشنيعة جداً ارتكبها ديفيد ليفي، فاغتنم بيكر هذه السقطة واستغلها إلى أقصى حدٍ ممكن. واستطاع بيكر إقناع الرئيس بوش ليعلن أن القدس الشرقية وجميع المناطق البعيدة المجاورة لها والتي كانت سابقاً في يد الأردنيين بشكل خاص هي أراض محتلة. وهكذا، تم اعتبارها أراض محتلة بفضل ديفيد ليفي. إن المناطق المجاورة للقدس والتي نتكلم عنها، مثل راموت والتلة الفرنسية وجيلو هي مأوى لما يزيد عن نصف سكان القدس من اليهود، ثم سيتوجب إخبارهم أنهم يعيشون في مناطق يتعلق مصيرها بمفاوضات تجرى مع أي إدارة أمريكية، هذا إن تجاوزنا عن ذكر وزير خارجيتهم. ولم يخرج ليفي من ورطته تلك إلا بعد ممارسة اليهود الأمريكيين البارزين لضغوط كبيرة على بوش وبيكر.

ولم يهب أي يهودي فرنسي لإخراج ليفي من مأزقه مع الرئيس الفرنسي ميتران، ففي حوار خاص، أخبر الرئيس ميتران الوزير ليفي بأن حكومته تعرف أهمية القدس بالنسبة لإسرائيل من الناحيتين الاستراتيجية والتاريخية، وأنها تدرك سبب رفض إسرائيل بيع مدينة القدس في مزاد علني. وكان كلامه ذاك حديثَ دبلوماسيٍّ عابر لم يقصد منه التعبير عن حقيقة السياسة الفرنسية، بيد أن ليفي نقل كلام ميتران عندما تحدث أمام وسائل الإعلام عما جرى من حديث بينه وبين ميتران، وكان لا يزال آنذاك في فرنسا. ووقع ميتران في حرج شديد بسبب تصريحات ليفي وأنكر ما ذهب إليه ليفي، لكن ليفي أصر على موقفه مما

LAU LIBRARY BEIRUT

سبب إذلالاً أكثر للزعيم الفرنسي.

وكان فشله الأكبر في الولايات المتحدة عندما أساء إليه صديقه الجيد جيم بالرغم من حصانته الدبلوماسية. كانت مصر وإسرائيل منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٧ لا زالتا تتلقيان مقادير متساوية تقريباً من المساعدات الأمريكية. واستطاعت مصر تحويل القروض الميسرة إلى دين يبلغ مقداره (٧) مليارات دولار حتى الآن بينما بلغت ديون إسرائيل (٤) مليارات دولار. ووافقت الولايات المتحدة في الأيام التي سبقت حرب الخليج على إلغاء ديون مصر كمكافأة لها مقابل انضمامها إلى التحالف المضاد للعراق، لكن الأمريكيين لم يقدموا نفس العرض الإسرائيلي بالرغم من أن ديونها كانت مفروضة عليها كإحدى نتائج معاهدة السلام نفسها، إضافة إلى أنه كان يتوجب على الولايات المتحدة إظهار قدر يسير من الإنصاف في التعامل مع كلا الطرفين.

قام ليفي بزيارة واشنطن من أجل تقديم طلب إلى الرئيس بوش بإلغاء الديون الإسرائيلية أيضاً. وعبَّر بوش عن تقديره لابتعاد إسرائيل عن التدخل في أزمة الخليج، وأكد للوزير ليفي أن العلاقات الأمريكية الجديدة مع العالم العربي لم تغير من طبيعة علاقات دولته مع إسرائيل، ولكن الديون لم يتم إلغاؤها. وتحدَّث ليفي إلى المراسلين الصحفيين بعد لقائه مع بيكر، فبالغ في السذاجة عندما قال: «لم نأت إلى هنا لنناقش قضايا مالية». لكن ذلك كان مخالفاً تماماً لنظرة السياسيين الإسرائيليين إلى الأمور، فهذا شمعون بيريز يقول متحدثاً أمام أعضاء من حزبه: «ينادي ديفيد ليفي نظيره جيمس بيكر باسم (جيم)، والحقيقة أن تلك هي المرة الأولى التي تلغي فيها الولايات المتحدة ديوناً مستحقة لها على طرف واحد دون الآخر، بينما كانت في الماضي تساعد كلا الطرفين. إن واقعاً سياسياً مراً يقبع تحت هذه الوجوه البشوشة والابتسامات».

وبعد انتهاء حرب الخليج، أصبح ليفي رجل سلام في مجلس الوزراء الإسرائيلي، يؤيد الموقف الأمريكي مرة تلو الأخرى بما يتعارض مع موقف حكومة دولته. وانقلب ليفي إلى رجل مدافع عن التناقضات والتحولات التي طرأت على آخر طروحات بيكر المتعلقة بالسلام. لقد بدأت إسرائيل عملية السلام بمرونة وتكيف مهم حيث وافقت على اقتراح

بيكر بالاشتراك في مؤتمر إقليمي لحل الخلافات، بيد أن سورية والمملكة العربية السعودية رفضتا الاشتراك في مؤتمر كهذا فتراجع بيكر عن موقفه وقبل اقتراحهما بعقد مؤتمر دولي تشترك فيه الأمم المتحدة. وباستثناء ليفي الذي استمر في دعم بوش بكل إخلاص ومن أعماق قلبه، أدرك الجميع أن اقتراح عقد مؤتمر دولي سيكون فرصة مثالية لجميع الأطراف للانقضاض والهجوم على إسرائيل.

غضبت الحكومة الإسرائيلية بشدة من هذا الموقف، وتعالت أصوات تطالب باستقالة ليفي بعد ملابسات وخصومات حدثت بينه وبين وزراء آخرين مثل: شارون وموادعي ويوفال نيئمان (وزير العلوم)، إلا أن الخوف من سقوط الحكومة وخسارة الجميع منعه من المضي قدماً في موضوع استقالته. نعم، لقد شق ليفي الحكومة إلى نصفين بتغيير أيديولوجياتها من منابعها الأصيلة، فهو لم يمتلك البراعة الفكرية الفائقة أو الأعصاب القوية ليتمكن من التعامل بثقة مع واشنطن، وخلق بغبائه خلافاً بين الحليفين لم يوجده أحد ممن سبقه من الوزراء. ومع ذلك، يَعتَبر الرأي الخارجي أن تصلب شارون وشامير هو السبب الأساسي الأكبر لعدم التفاهم السائد بين الدولتين وليس ضعف وعجز ديفيد ليفي.

ووصل الوضع إلى درجة عالية من التوتر حتى أشيع أن شامير يستمتع كثيراً برفض اقتراحات ليفي. وبرغم احترامه المحدود لوزيره ليفي، فإن شامير لن يضحي بالدعم الذي يحصل عليه من العمال الكادحين مقابل تنحيه ليفي عن منصبه. ويسأل الشعب الإسرائيلي عما فعله ليفي خلال سنواته الثلاث الشاقة من العمل، والجواب سيء لا يسر أبداً. وبالكاد تغطي الدعابة الغضب العارم، ويتمثل ذلك في كتابات يوسف غوئيل، وفيما يلي نموذج عنها:

«ليفي هو الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب وفي الوقت غير المناسب. ويوجد ضمن صفوف الليكود مرشحون أفضل منه.. [ومنهم بالتأكيد بنيامين نتينياهو صاحب الوجه الوسيم واللسان الطلق] وقد وافق رئيس الوزراء شامير على حسابات الليكود الداخلية وأعطى ليفي منصب وزير الخارجية بعد إلحاحه الشديد وذلك من أجل هدف وحيد تمثل في استخدام ليفي كوسيلة للوصول إلى منصب رئاسة الوزراء، وكان ذلك

LAU LIBRARY BEIRUT

أساس جميع أسباب الكارثة الشاملة التي منيت بها إسرائيل.

● موشي أرينز:

يُعدّ أرينز من أقرب حلفاء شامير وأوثقهم لديه في مجلس الوزراء. كان وزير خارجية كفوءاً في عام ١٩٩٠ عندما أخرجه ليفي من منصبه وحل مكانه. يزخر مجلس الوزراء الذي يترأسه شامير بالغادرين الخونة والمحرِّضين ضد الدولة والمتدينين المتعصبين. ولهذا هو بحاجة إلى حليف واحد على الأقل يمكن الاعتماد عليه مما دفعه إلى تعيين موشي أرينز وزيراً للدفاع بالرغم من إدراكه الكامل عدم أهليته لاستلام هذا المنصب. كان أرينز سابقاً وزيراً للدفاع لفترة قصيرة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٤) كثرت خلالها الآلام والأتراح فكانت سببا في جعل تعيينه مرة أخرى عام ١٩٩٠ أمراً يتعذر تبريره.

حل أرينز مكان شارون الذي استقال من منصبه لِما لحقه من خزي وشنار بسبب توريطه إسرائيل في حرب لبنان والتي أودت بحياة مئات من المواطنين العرب العزَّل من السلاح. وبحلول عام ١٩٨٣ اتّضح لغالبية الإسرائيليين عدم وجود سبب مقنع للبقاء في الأراضي اللبنانية، فقد تم ترحيل منظمة التحرير الفلسطينية وطردها وهو هدف الحرب. وباغتيال الرئيس بشير جميِّل، أصبح من العسير جداً تحقيق الهدف الثاني وهو معاهدة السلام.

ورفض أرينز التراجع عن موقفه إزاء لبنان، وأخذ الجنود الإسرائيليون يلقون مصرعهم بالعشرات بسبب تفجيرات قام بها مسلحون شيعة، بينما غرقت الدولة في حالة من الفوضى الشديدة. وخاف جنود الاحتياط من أن تصلهم إشعارات تطلبهم للخدمة الفعلية في الجيش، واعترى من وصل منهم إلى لبنان رعب شديد من الموت جراء ركوب سيارات مفخخة عند العودة إلى إسرائيل، ومع ذلك لم يترك أرينز لبنان وشأنه. وجاء وزير الدفاع التالي إسحق رابين ليتخذ قرار الانسحاب من لبنان بعد أن ظل أرينز طيلة عام بأكمله يتعامى ويغض الطرف عن تبديد أرواح الشبان الإسرائيليين وإضاعتها سدى.

أما عمل أرينز المدمر الثاني فكان مشروع بناء طائرة مقاتلة دعيت باسم لافي. وقد

أُتخذ قرار بناء طائرة لافي في أواسط عقد السبعينات عندما كان أرينز سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة. وساهم أرينز سابقاً في تصميمْ الطائرة الناجحة من طراز كفير، واستغل مكانته في واشنطن للحصول على مبلغ (١٥٠) مليون دولار من أموال الحكومة الأمريكية بهدف دعم مشروع الطائرة لافي والذي أولاه عناية خاصة منذ ذلك الوقت وكأنه ولده.

وعندما أصبح أرينز وزيراً للدفاع، غدا مشروعه باهظ التكاليف لدرجة أن إخراج النموذج الأولي فقط كان يستهلك (٢٠٪) من ميزانية الدفاع. والأدهى من ذلك أن آلافاً من أفضل مهندسي الأسلحة في إسرائيل [حوالي ثلث الرجال الموهوبين والمبدعين ككل] ارتبطوا بمشروع تصميم سلاح واحد فقط، واعتمد عشرة آلاف عامل على الأقل على مشروع لافي في كسب قوتهم. وتماماً كما حصل في لبنان، ذهب العمل في مشروع لافي أدراج الرياح ومن دون منفعة، إذ كانت الطائرة ستكلف (٧٥) مليون دولار فيما لو تم بناؤها حقاً، وهو مبلغ أكبر بكثير من كلفة طائرة أمريكية من طراز (إف ـ ١٥). والأهم من ذلك كله كان طلب الولايات المتحدة من إسرائيل وقف العمل في مشروع لافي، حيث تدنت احتمالات النجاح في تعويض الخسائر عن طريق المبيعات الخارجية إلى الصفر، وخاصة بعد إعاقة الولايات المتحدة بيع طائرة كفير إلى الإكوادور وتايوان.

وأظهر أرينز عناده المشهور فجرَّ البلاد إلى الدخول في نقاش عام كريه حول جدوى فيله الأبيض؛ الطائر كفير. وبعد جلاء الغمة والأخذ والرد، أُلغي مشروع لافي وتم تسريح آلاف الأشخاص من وظائفهم. وقيل إن عشرات من أعلى مستويات المهندسين الإسرائيليين أغروا بالذهاب إلى دولة جنوب إفريقيا حيث كانت احتمالات الحصول على وظائف في قطاع الصناعات العسكرية قوية وشبه مؤكدة. وهكذا، لم تجن إسرائيل شيئاً وللمرة الأخرى من وراء صرف ملايين الدولارات.

تعتبر قضية (الحافلة رقم ٣٠٠) أسوأ إخفاق للحكومة الإسرائيلية والذي ألحق ضرراً بالغاً بكيان الدولة أكثر مما ألحقته بها مغامرة بناء طائرة لافي المتقدمة تقنيا في عالم الطيران. ووقعت الحادثة قرب مدينة أشدود الساحلية، إذ استولى أربعة شبان مسلحون ببنادق آلية وقنابل يدوية على حافلة تابعة لخط المدينة، ورأى أرينز في حادثة خطف

LAU LIBRARY BEIRUT

الحافلة فرصة لتغيير صورته من رجل مفكر إلى رجل مقاتل، وذلك تبعا للتقليد العظيم الذي سنّه رابين ودايان وشارون، فظهر على مسرح الأحداث مرتدياً خوذة حربية منحنية فبدا مظهره مضحكاً، وأعلن أمام عدسات التصوير أن أي إرهابي يشن هجوماً ضد إسرائيل لن يفلت من العِقاب.

واقتحمت قوات إسرائيلية الحافلة، فحررت الرهائن باستثناء فتاة يافعة لاقت حتفها. وأعلن الجيش أن الإرهابيين الأربعة قُتلوا عند تبادل إطلاق النار، ولكن لسوء الحظ، تمكّن أحد المصورين الصحفيين من التقاط فيلم يظهر أحد الإرهابيين على قيد الحياة ويقوده الجنود بعيداً عقب اعتقاله. والحقيقة أنه قبض على «إرهابيَّين» اثنين وهما على قيد الحياة وتم استجوابهما وقتلهما على يد جهاز الشين بيت، وهي وكالة المخابرات الإسرائيلية التي تكون مسؤولة في العادة أمام مكتب رئيس الوزراء وليس أمام مكتب وزارة الدفاع.

ويعلم معظم الإسرائيليين أنه عندما يعلن الجيش عن مقتل جميع الإرهابيين في هجوم ما، فإن بعضاً منهم لا يلقون حتفهم فعلاً، وهذه الحقيقة العامَّة يؤكدها كثير من الأشخاص الذين شاركوا في عمليات ضد الإرهابيين، وهي ليست قضية هامَّة أو لم تكن كذلك إلى أن جاء أرينز وجعلها مسألة متأزمة بتصريحه العلني المسبق بأن أحداً من الإرهابيين لن يبقى على قيد الحياة جرَّاء استيلائهم على الحافلة، ثم ظهرت صورة السجين يقوده الجيش بعيداً فزادت من أهمية القضية، وبدا أن وزير الدفاع نفسه هو الذي أصدر أمراً بقتل المعتقَليْن.

اندرجت تلك القضية تحت بند القضايا الأساسية؛ إن إسرائيل يحكمها قانون ديمقراطي، وكل شخص يتهم بجريمة له حق الدفاع عن نفسه أمام المحكمة بغض النظر عن مدى بشاعة جريمته. وعم الاستياء مؤيدي مبدأ الحرية الإسرائيليين بسبب حرمان المتهم من حقه القانوني، واتهموا الجيش بجريمة قتل الإرهابي المتهم، وأحيلت القضية إلى المحكمة العليا التي أيدت هذه الاتهامات ضد الجيش. وتقرر محاسبة الجيش ومحاكمته أمام القضاء، ولكن من الذي يضع ويقرر سياسة الجيش؟ الجواب هو رئيس وكالة الشين بيت ذي الهوية السرية المجهولة حرصاً على سلامته وخوفاً من قيام العدو

باختطافه. وبالرغم من ذلك، أرسلت الحكومة طلباً له للمثول أمامها لاستجوابه بشأن قضية الحافلة - ٣٠٠، بيد أن ظهوره الحقيقي في المحكمة كان سيكشف شخصيته.

ودخلت البلاد مرة أخرى في دوَّامة خلاف عويص ذي شجون. ووقفت المحكمة العليا ضد الرأي العام لأغلبية كبيرة من الإسرائيليين الذين سُعدوا بمقتل الإرهابيين وتمنوا لمؤيدي مبدأ الحرية ألا يواجهوا نفس المصير. وتسلم رئيس وكالة الشين بيت رغم ذلك طلباً من المحكمة للمثول بين يديها، مما كان سيؤدي إلى كشف هويته وبالتالي كشف هوية أعلى قائد سري في الدولة.

وظهر أنه لا يوجد حل لتلك القضية التي خلقها أرينز بيديه من دون تعريض أسرار الدولة للخطر مقابل البت في مشكلة قانونية. وهنا، هب رئيس الدولة حاييم هيرتزوغ لانتشال بلده من هذه الورطة.

إن دور الرئيس حاييم في معظمه دور رمزي، ويستطيع بوصفه ضمير الأمة الحي أن يمنح العفو عن مجرمين مقدمين إلى القضاء. ويعتبر من الأسمى والأجل عادة أن ينأى رئيس الدولة بنفسه عن التورط في النزاعات والترفع عنها، لكن هيرتزوغ لا يكترث كثيراً بهذه الأعراف الأدبية الدالة على الذوق واللياقة، فأظهر تشابهاً كبيراً بينه وبين سياسيين من مستوى أدنى وذلك عندما أبدى رغبته في الحصول على ما يستطيع من أموال الشعب خلال فترته الرئاسية.

وفي محاولة واضحة لضمان تقاعد وظيفي مريح لنفسه، قدم التماساً إلى الكنيست يطلب فيه تزويد رؤساء البلاد والرؤساء السابقين بمستشار لكل واحد منهم، إضافة إلى مساعد وناطق رسمي وسكرتير وسائق وسيارة يبقى معه إلى مدى الحياة.

اجتمع الرئيس هيرتزوغ برئيس وكالة الشين بيت، وخطرت لهيرتزوغ فكرة بارعة مفاجئة أثناء اللقاء تقوم على أن يعترف رئيس الشين بيت بتجاوز الجيش لقانون الدولة وأن يقوم رئيس الدولة بمنح العفو. وبهذا أصبح حاييم هيرتزوغ بمثابة (جيرالد فورد) إسرائيل [إشارة إلى قيام جيرالد فورد بإصدار عفو عن نيكسون في قضية ووترغيت].

LAU LIBRARY
BEIRUT

أُغلق ملف قضية الحـافلة ـ ٣٠٠ بعد أن أساءت إلى نزاهة الرئيس هيرتزوغ إساءة بالغـة، وبعـد أن أضـرَّت بمنزلة الرئاسة وعلو مكانتها شبه المقدسة فحطت من سموها ورفعتها. وشاعت في طول البلاد وعرضها تخمينات وتصورات حول ما بحوزة رئيس وكالة الشين بيت من مستمسكات ضد الرئيس هيرتزوغ، وبرزت نظرية عامَّة أشارت إلى التورط في عمليات مالية غير قانونية في صفقات عمل مع دول إفريقية، ومهما كانت حقيقة الأمر، فقد تلوثت سمعة منصب الرئاسة. وكان الأدهى والأمَر أن عُين هيرتزوغ نفسه في منصب الرئيس مرة أخرى ولفترة رئاسية جديدة ثانية، وتم تعيين موشي أرينز وزيراً للدفاع للمرة الثانية عام ١٩٩٠.

• إيهود أولمرت:

سنختتم هذه النظرة الناقدة نوعاً ما والمتعلقة بأعضاء الليكود في المجلس الوزاري بفقرة عن وزير الصحة إيهود أولمرت، إيهود هذا هو الوزير الوحيد المعروف على نطاق واسع خارج إسرائيل. وأصبح ناطقاً رسمياً مهماً وخاصة في بريطانيا بفضل وسامته ولغته الإنكليزية المقبـولة. وقد ظهر اسمه في العناوين الرئيسية في الصحف الإسرائيلية عام ١٩٩٠ بعد أن رتبت له هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) مناظرة مع عضو من منظمة التحرير الفلسطينية، وكسب أولمرت هذه المواجهة غير المرغوب بها وحصل على قدر كبير من الاحترام.

إذا رجعنا إلى إسرائيل في الوقت الحالي، فسيشعر المرء بإرهاصات وأمارات فضيحة أوشكت على الانفجـار أو أنهـا ما تزال تعتمل وتتفاقم. ولا مانع أن نبين مرة أخرى أن النزاعات على المصلحة لا علاقة لها بكون المرء عضواً في الكنيست. ويحتفظ مثل هؤلاء البرلمانيين بأي عمل يختارونه خارج نطاق عملهم الرسمي، بينما يضعون القوانين المفيدة لأعمالهم المذكورة آنفاً ويدعمونها عن طريق السلطة الداخلية.

إن أولمرت من أبرز المحامين الذين يتقاضون أجوراً عالية في إسرائيل. وقد اكتشف عرضـاً أنـه من أكبر الرجال تجرداً من المبادىء الأخلاقية وانعدام الضمير، وذلك عندما

تحرت الشرطة عام ١٩٨٧ وحققت في ملفات بنك الشمال الأمريكي الذي كان متورطاً في اختلاس مبلغ (٣٧) مليون دولار على الأقل، فكشفت التحريات معلومات تثبت تورط إيهود.

يبدو أن أولمرت قد أرشد وكيلاً واحداً إلى البنك أودع مبلغ (١,٦) مليون دولار، وطبقا لتـوضيح أولمـرت، كان الوكيل مجرماً يواجه تهماً ومطلوباً بموجب معاهدة خاصة تكفل تسليم المتهمين بين البلدين، وشعـر أولمـرت أن أمـوالـه ستكون بمأمن في هذا البنك المجهول. وكان البنك شاكراً لتعامل هذا الزبون معه. وحصل أولمرت على قرض بمبلغ (٥٠) مليون دولار كمكـافـأة له، بيد أنه لم يُرجع ولا بنساً واحداً من هذا المبلغ. ومن الـطبيعي أن تشكل قضية فساد تقليدية كهذه نهاية عمل أولمرت في أي مكان آخر عدا إسرائيل، ولكنه سيعتبر في إسرائيل مرشحاً لزعامة تجمع الليكود في وقت ما بعد أن ينقرض الجيل الحالي.

• موليـــدت:

تدعم تجمع الليكود ثلاثة أحزاب لا دينية حسب ما تشير إليه برامجها السياسية، وهذه الأحزاب هي: موليدت، وتحيا (النهضة)، وتسوميت (مفترق الطرق). ويتشابه حزب تحيا وحزب سوميت في طروحاتهما الفلسفية المغالية في القومية، ويقع معظم الاختلاف بينهما في أسلوب العمل. وقد انفصلت الأحزاب الثلاثة عن الحكومة في شهر كانون الثاني عام ١٩٩٢، حيث احتج موليدت وتحيا على مشروع السلام الذي جاء به بيكر بينما طالب تسوميت على نحو رائع بإجراء إصلاحات انتخابية.

ولكن.. لا تخف أيها القارىء، فهذه الأحزاب ستعاود الظهور في مجلس الوزراء القادم الذي سيشكل على الأرجح في شهر تموز/١٩٩٢، وكان خروجهم من الإئتلاف الحكومي قد عجَّل في إجراء انتخابات عام ١٩٩٢. إن حزب تحيا منمق الكلام، يقوده اثنـان: غوئيلا كوهين التي تصاب بين الفينة والأخرى بنوبات هستيريـة، والتي قاطعت خطاب الرئيس المصري أنور السادات في الكنيست فطردت إلى خارج القاعة. والرجل

LAU LIBRARY
BEIRUT

الثاني هو وزير العلوم يوفال نئيمان، عالم الفيزياء النووية المحترم على الصعيد العالمي. أما تسوميت فهو حزب أكثر تفكيراً ووعياً ويتزعمه وزير الزراعة رفائيل إيتان. ولم يسقط كلا الحزبين في شراك الفساد الذي طغى على الأحزاب الأخرى.

أظهر إيتان في الواقع قدراً كبيراً من الاستقامة والنزاهة وأصبح الآن الرمز والصوت الأخلاقي القوي في الكنيست، مما يثير دهشة أولئك الذين يذكرونه باعتزاز قليل لشغله منصب رئيس أركان الجيش إبان الحرب في لبنان، والذين لاموه لوقوع مذابح صبرا وشاتيلا المحرجة ولمصرع (٦٠٠) جندي إسرائيلي في الحرب. واعتقد الكثيرون عند ولوجه ميدان السياسة أن هاجسه سيكون موضوع الأراضي المحتلة المتنازع عليها، وقد سبب في الحقيقة في مستهل عمله السياسي موجة نقد بسبب تصريح ذكر فيه أن المستوطنات ستحيط بالمواطنين العرب وتطبق عليهم «مثل حشرات الصرصار المخدّرة في قارورة». وبالرغم من صحة هذه الصورة المجازية من الناحية العسكرية، لم يرض العرب تشبيههم بالصراصير، وتعاطف العديد من اليهود معهم عندما أعربوا عن غضبهم.

بدأ إيتان سيرته السياسية بصورة مناسبة، واستمر على نزاهته وثبت على استقامته منذ ذلك الحين، وهو رجل مزارع وبقي أحد الوزراء القلة المؤهلين فعلاً لشغل مناصبهم، وقام بجهود كبيرة لم يقم بها أي وزير سابق في تحذير الجماهير من سرعة نضوب الموارد المائية وتدهور الوضع المائي، وأعلن عن حالة الطوارىء وتقنين استخدام الموارد المتوفرة عندما يكون الوضع السياسي مناسباً.

أنفق تجمع الليكود (٣٠) مليون شيكل (أي ما يعادل (١٣,٥) مليون دولار) لتمويل حملة انتخاباته الأخيرة حسب ما أوردته نشرة إخبارية خاصة. وذكرت تلك النشرة أن السبب يعود إلى إفراط إيهود أولمرت في الإنفاق. وطلب التصديق على تشريع يجبر الشعب على تحمل عجز الحزب المالي من أجل تغطية خسائره، وقدم اقتراح القانون مرتين في عام ١٩٨٨. وكان طبيعياً أن يؤيد الليكود مثل هذا القانون، إذ أعجبته فكرة تحمل الشعب دفع نفقاته، وكذلك أيدته الأحزاب الصغيرة العديدة.

رفض حزبا تسوميت وشينوي أن يأخذا أموالاً من ميزانية الدولة لتغطية نفقات حزبيهما، وبسبب ذلك الموقف النزيه علت مكانة إيتان الشخصية حتى بين أعدائه المعروفين في الجناح اليساري، بيد أن نجم إيتان لمع عند إثارته قضية إصلاح النظام الانتخابي.

إن الشيء الوحيد الأعظم أهمية والذي ينتشل إسرائيل من مستنقع سياسة قذرة صنعتها بيدها هو إحداث تغيير جذري في طريقة انتخاب أعضاء الكنيست. وطرح إيتان مشروع قانون يدعو إلى انتخاب مباشر لأعضاء البرلمان، مما يجعل كل عضو مسؤولا شخصياً أمام جمهور ناخبيه. ويعني هذا التغيير نهاية نشاط معظم السياسيين البارزين، لأن كل واحد منهم تقريباً ممن يديرون دفة الحكم حالياً سيخسرون المنافسة في الحصول على شعبية جماهيرية فيما لو افترضنا إجراء مثل هذه المنافسة. والأجدى نفعا من ذلك كله، أن قانوناً كذاك سيقرع الناقوس إيذاناً بموت واختفاء الأحزاب الصغيرة التي تحتاج إلى دعم أغلبية معينة من الناخبين لتتمكن من الحصول على مقعد واحد في الكنيست، وليس مجرد نسبة (١٪) من مجموع أصوات الناخبين كلهم.

وقف حزب الليكود الذي رغب في إحداث إصلاح في النظام الانتخابي إبّانَ وقوفه في صف المعارضة سابقاً - وقف بشدة إزاء أية إصلاحات انتخابية، مدفوعاً من الأحزاب الدينية التي ستخسر قوتها غير المتكافئة فيما لو جرت أية انتخابات نزيهة وعادلة. وأطبقت تلك المؤامرة الدنيئة بفكيها في شهر تشرين الثاني عام ١٩٩٠، إذ أعطى إيتان الحكومة إنذاراً نهائياً هدد فيه بالانشقاق عن الحكومة إن لم تقدم مشروع قانون الإصلاح الانتخابي، ولو خرج إيتان بمقعديه الإثنين من الحكومة لسبب حرمان شامير من الأغلبية التي يتمتع بها. ولكن شامير كان أكثر مكراً وخبثاً من الجنرال إيتان «المستقيم»، فتدبر أمر شراء تأييد (أغودات إسرائيل) ومقاعده الخمسة بثمن باهظ، وأصبح غير خائف من عجز حكومته في مواجهة إيتان فالتف من ورائه وباغته عشية يوم الإنذار.

تم إجهاض عملية إصلاح النظام الانتخابي مرة أخرى، لكن إيتان وحزبه تسوميت كسبا منزلة سامية. يقول زيلدا هارس أحد المؤيدين لإيتان والمخلصين له إلى درجة يُحسد

LAU LIBRARY
BEIRUT

عليها، وهو سكرتير لجنة تسمى (لجنة المواطنين الحريصين) وهي منظمة نشطة رائدة في الـدفاع عن قضية الإصلاح الانتخابي. . يقول زيلدا: «إيتان هو رجل واقعي وفيّ، إنه مزارع يمتلك صورة واضحة تميز بين الخطأ والصواب. ولا يمكن إفساده، وهي ميزة فضلى تعلي مرتبته. إن الالتزام بالسلوك الصحيح والخلق القويم هو خصيصة قليلاً ما تفوز أو تؤخذ بعين الاعتبار هذه الأيام».

يوجد في الحقيقة دليل قوي ضد حزب موليدت حول أعمال ملتوية قام بها، وهذا الدليل موجود على شريط تسجيل.

إن حزب موليدت هو حزب يقوم برنامجه السياسي على أساس طرد العرب القاطنين في الأراضي المحتلة من إسرائيل. واتخذ الحاخام مئير كاهانا نفس الموقف، فطرده الكنيست والليكود من البرلمان بتهم ملفقة تتعلق بالعنصرية. وكانت ترقية شامير لزعيم موليدت واسمه رحفعام زئيفي ومَنْحِه منصباً وزارياً مصدراً آخر من مصادر المشكلة. ففي عام ١٩٧٩، أدانت وثيقة صادرة عن مكتب المباحث الفيدرالي زئيفي بتهمة مصاحبة مهربي المخدرات، وقاد ذلك إلى التنصت على هاتفه. وكشفت إحدى الاتصالات حديثاً بين زئيفي ورجل يدعى أوشر أدين فيما بعد بارتكاب جريمة قتل، وناشد فيها أوشر زميله زئيفي لمساعدته في حل مشاكله مع الشرطة. ووافق زئيفي على بذل جهده لمساعدته. وحصل إيهود أولمرت بطريقة ما على ذلك الشريط المسجل ثم عرض محتوياته على شامير لإقناعه بالعدول عن تعيين زئيفي في المنصب المقرر، ولكن شامير لم يكترث لذلك ولم يغير موقفه، وتم تهديد أولمرت بإيذائه جسدياً.

وأثار عضو الكنيست فيرشوبسكي قضية صداقة زئيفي مع مجرمين قتلة ومهربي مخدرات، وكان ذلك خلال مناقشة موضوع الموافقة على تعيين زئيفي. وصرّح مردخاي على نحو أقل مما تقتضيه الحقيقة قائلاً: لم يحصل أبداً أن صاحب أحد الوزراء أي مجرم».

والحق يقال أن ذلك حصل ولأسباب سياسية وجيهة جداً؛ لقد دلت استطلاعات الرأي

آنذاك أن حزب موليدت سيفوز بخمسة مقاعد في الانتخابات العامّة القادمة وهو ما كان سيحدث مع حزب كاخ في وقت لاحق. وإذا خصص لزئيفي منصب في التركيبة الوزارية فسيضم الليكود إليه مقاعد حزبه، مما يعني التقليل من اعتماده على الأحزاب الدينية وإمكانية الاستمرار في التملص وتجنب تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل المتقلب والمتآمر عليه. وبوجود مثل هذه الفوائد، ما هو الفرق بالنسبة لشامير إن كان الرجل الجالس إلى جانبه في مجلس الوزراء رجلاً جيداً أم رجلاً له علاقة بعالم الجريمة المنظمة؟ ومن يدري! فقد يأتي يوم يحتاج فيه رئيس الوزراء إلى استخدام قاتل مأجور ينفذ مآربه.

LAU LIBRARY BEIRUT

الفصل الخامس

أحزاب دينية فاسدة

ربما لم يسبق أن حصل تغير سياسي سبب خلافات وانشقاقات كبيرة في الآونة الأخيرة كما حصل للأحزاب الدينية التي تقلبت بين الرخاء حيناً والشدة حيناً آخر، وأظهرت جشعاً يتعارض مع مظاهر التقوى والورع، فأوغلت في سلب ونهب أموال الخزينة العامَّة بينما كانت تفرض بالقوة على الأغلبية اللادينية قوانين جائرة وقمعية.

وقصة حياة الأحزاب الدينية ليست جديدة، وإنما أخذت تزداد حدة منذ عام ١٩٤٨ عندما التف الناخبون اللادينيون بأعداد متساوية تقريباً حول الحزبين الرئيسيين والأحزاب الأخرى الحليفة لهما بصورة طبيعية. ولأن الحزبين لم يتمكنا من تشكيل إئتلاف قوي فيما بينهما يستطيع إدارة الحكم، اتجه كلاهما إلى كسب ود الأحزاب الدينية التي تتباين برامجها وخطط عملها تبايناً شديداً عن برامج هذين الحزبين الرئيسيين.

ويقال أن التحالف بين اللادينيين والمتدينين قد بدأ رسمياً في عام ١٩٤٧ عندما أرسلت الأمم المتحدة لجنة تحقيق حول مسألة تقرير مشروعية الدولة اليهودية. وأدلى الجميع بأصواتهم حتى (أغودات إسرائيل) الذي مثل مصالح أتباع المذهب الأرثوذكسي قبل قيام دولة إسرائيل. وقد تأسس الحزب الأرثوذكسي عام ١٩١٢ كحركة سياسية هدفها مقاومة الصهيونية، فبدا أنه يعارض تأسيس الدولة اليهودية.

لم تكن مخاوف الأرثوذكس من أن تطيح الدولة اليهودية بمكانتهم المزعومة على الإطلاق، إذ أدار بن غوريون وأتباعه الوكالة اليهودية ثم مجلس الحكومة اليهودية الرسمية.

LAU LIBRARY BEIRUT

وكان كل واحد منهم في الواقع إما لا دينياً أو ميالاً إلى الجدال والمراء، فشعروا بامتعاض غير ظاهر من فكرة إقامة دولة تعتمد على معتقدات دينية خرافية تقليدية تعود إلى أيام الأحياء اليهودية الخاصة (الغيتو).

اضطر بن غوريون إلى وضع يده بيد (أغودات إسرائيل) بسبب خوفه من خسارة تأييد الأمم المتحدة لإنشاء دولة إسرائيل. واعتقد (أغودات إسرائيل) آنذاك أن حقوقه ستصان بشكل أفضل تحت ظل حكومة نصرانية أو حتى مسلمة. وقطع بن غوريون عهداً على نفسه أمام (أغودات إسرائيل) بأنّ القوانين المدنية للدولة اليهودية (التحكم بالزواج والطلاق والولادة والموت) سيكون تحت إشراف وسيطرة الأرثوذكس، وأن كل المطاعم التي تملكها الدولة ستقدم الأطعمة المباح أكلها حسب الشريعة اليهودية، وأنه سيفرِّق بين المدارس الأبرشية [مدارس ابتدائية أو ثانوية تديرها وتمولها منظمة إكليركية. . . - المترجم] والمدارس الأخرى السائدة، وسيخصص لها إدارات منفصلة لها حقوق شرعية مكافئة لنظيراتها.

زاد النفوذ الديني بعد إنشاء الدولة بظهور الحزب الديني الوطني المؤيد للصهيونية وانضمامه إلى الكنيست. وبالرغم من كونهما متنافسين حقيقيين، إلا أن تعاضد الحزبين الدينيين الكبيرين وتعاونهما لتحقيق أهداف عامَّة قد ضغط على أول حكومة في الدولة الجديدة للعمل على تسوية الخلافات. وكان من عادة بن غوريون أن يعد بوضع قوانين لصالح الأحزاب الدينية، ثم يماطل ويماطل إلى أن تطالب هذه الأحزاب بوضعها موضع التنفيذ، ثم يماطل ويعترض إلى أن تسقط الحكومة، ومن ثم يصار إلى تشكيلها مرة أخرى لتسير على نفس النهج السابق.

وكان مما طبق من القوانين تقييد السفر والتجارة أيام السبت، ومنع بيع لحم الخنزير، بيد أن فرض القوانين بالقوة أضحى مستحيلاً بسبب الأغلبية العلمانية التي رفضت الانصياع لأقلية دينية بغض النظر عن قوة القانون الذي وقف إلى جانبها. وكان تجنب القانون أحياناً مكلفاً وينم عن أمور سخيفة تافهة، فمثلاً توجب على مزرعة «لاهاف»، وهي مزرعة تعاونية يهودية (كيبوتس) تربي الخنازير، أن تثبت للمحكمة أنها تربي الخنازير لأغراض إنسانية (تستخدم جلودها بصورة رئيسية في تطعيم النسيج الحي جراحياً وخاصة للأشخاص

المصـابين بحـروق). وبعـد إثبـات ذلك، يجب نصب ألواح خشبية كبيرة تحت أقدام الخنازير لكي لا تدنس أرض إسرائيل المقدسة.

ويعلّق الكاتب المراقب يوسف غوئيل قائلاً: «أفرزت اللعبة السياسية نظاماً غامضاً، وحلولاً منطقية غير عقلانية، وازدراءً عميق الجذور للقانون الذي كان ينظر إليه غالباً كمجرد قطعة ورق يمكن تجاهلها، وشعوراً بالاشمئزاز متزايد الحدة إلى درجة كره أي شيء يتعلق بأمور دينية رسمية أو بالمؤسسة الدينية ككل. وانتشرت هذه المشاعر في صفوف الجيل الإسرائيلي اللاديني والأحدث سناً».

لم تحقق الأحزاب الدينية كل ما هدفت إليه وكان على جداول أعمالها، ولكنها مع ذلك استطاعت جني مكاسب عن طريق خوض عدد من المغامرات. وبما أنها كانت جزءاً من الإئتلاف الحاكم المتعدد الأطراف والاتفاقيات، كان يعهد إليها بوزارات مثل وزارة الشؤون الدينية ووزارة الداخلية، مع السيطرة على كل الأموال المخصصة لتلك الوزارات، واستطاعت الأحزاب الدينية بوصفها حامية حمى الوظائف المدنية أن تجمع الرسوم المالية المدفوعة لقاء الشهادات والإجازات المختلفة والمعاملات الرسمية المتعددة، وكانت كافية لإبقاء الأحزاب حية في البدن والروح. والواقع أن جباية تلك الرسوم حافظ على ازدهار ونمو الحزب الأرثوذكسي إذ أن عدد أفراده ليس كبيراً.

في كل الأحوال، كان النجاح يزرع بذور الفشل والانهيار من الداخل، إذ اقتصرت معاهد التعليم الديني العالية في فترة ما قبل إنشاء الدولة على الطلاب اللامعين والواعدين من الناحية الدينية، وذلك لأسباب مالية، حيث أدار اليهود الأشكناز الأرثوذكسيون هذه المعاهد. ولم يستطع المواطن اليهودي الأوروبي الذي عاش في فقر مدقع أن يوفر لابنه فرصة دراسية مثالية فيتخلى عنه لمجرد احتمال أن يلحظ أحدهم ذكاءه، ومن ثم يدعم المجتمع الأرثوذكسي أو معاهده الدينية ذلك الطالب وينفق على دراسته.

ومع التدفق المفاجىء وغير المتوقع للأموال من أعضاء المنظمة الصهيونية، وسعت الجماعة الدينية نظام معاهدها الدينية العالية ليشمل كل فتىً يافع في سن التعليم، سواء

أكان يستحق ذلك أم لا، وسواء كان بمقدوره تحمل نظام الصفوف الدراسية التي تدرس (١٢) ساعة يومياً أم لا، وذلك بدون وجود فترات للراحة أو ممارسة بعض النشاطات الرياضية. وأبعد نظام التعليم ذاك الطلاب عن ميدان الأعمال اليافعة التي يمكن ممارستها بعد التخرج لأن المهارات التقنية أو العلمية أو الإدارية لم تكن من ضمن المناهج الدراسية.

يلتزم الأرثوذكسي حرفياً بوصيه الإله «كن خصباً وكثير النسل»، ولهذا تكون أسرهم كبيرة العدد. وبسبب مصلحة «الرب» أيضاً، يُرفض تنظيم إنجاب الأولاد ويحرَّم الإجهاض عندهم، فيظل معدل الولادة مرتفعاً وبالتالي يسجلون أعلى معدل إصابات بمرض المنغوليا في إسرائيل. ويمنع الإجهاض حتى لو اكتشف في رحم المرأة كائن غريب، كأن يكون مثلاً خروفاً من خراف مرتفعات جنوب بريطانيا!!

لم يتعلم هؤلاء سوى علم التوراة، فأصبحت غالبيتهم العظمى طلاباً فقراء أو من طبقة النـاس العـاديين، وغير مدربين على ممارسة أي نوع من الأعمال. وبهذا يكون زعماء الأرثوذكس قد ساهمـوا في تكـوين جيل من الرجال العاجزين عن كسب قوت يومهم، والحاصلين على إعفاء من الخدمة العسكرية، وأصحاب عائلات كثيرة الأفراد ما دام ذلك هو إرادة الله! واعتمـدوا في عيشهم على الأمـوال التي انتزعها زعماؤهم السياسيون من الحكومة وبأي قدر كانت. وفي كل الأحوال، كانت مبالغ الأموال التي استطاعوا الحصول عليها تمنح لهم على حساب التعليم اللاديني وتقلص مقدار المال الذي تدفعه الحكومة إلى معاهد التعليم العليا إلى مبلغ (٤٥) مليون دولار من أصل (٣٠٠) مليون دولار خلال عشـر سنـوات ابتداء من عام ١٩٨٠، وأدى ذلك بالتالي إلى خفض المعايير الأكاديمية ومستويات الدراسة وعجَّل من وقوع إضرابات قام بها الطلاب وهيئات التدريس على حد سواء. وعندما نعقد مقارنة، نرى في نفس نهاية الفترة السابقة الذكر أن المعاهد الدينية العليا قد تلقت (٩٨) مليون دولار، أي زيادة بمقدار (٧٢) مليون دولار. ومنحت أيضاً (٩٠) مليون دولار «كمخصصات مالية خاصة».

ولتأمين عمل لجيل الطلاب هؤلاء، أُنشئت معاهد دينية جديدة. ولملئها بالطلاب،

LAU LIBRARY BEIRUT

أمسى الطلاب المراهقون الكسولون والأغبياء طلاباً بالغين ودائمين، مهمتهم انتظار انتهاء الشهر حتى يقبضوا رواتبهم من معاهدهم التي تتلقى المال بدورها من دافعي الضرائب اللادينيين أو الإسرائيليين أصحاب التدين التقليدي الذين يكرهون مساعدة المتسكعين الأتقى منهم حَسب المفهوم الشائع هناك.

وفي أواخر عقد الثمانينات، عانت إسرائيل من أشد فترات الركود الاقتصادي حيث تعدت نسبة البطالة (١٠٪)، وزادت الديون القومية على (٢١,٥) مليار دولار. ولم تستطع الدولة الاستمرار في الوفاء بجميع المتطلبات المالية للحزب الأرثوذكسي الذي نمت تفرعاته وزادت أعداده، فأصبح من المتعذر حمايته من دون تقديم مساعدات مالية ضخمة، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت الأحزاب الأرثوذكسية إلى ممارسة أعمال السرقة.

وطغت على السطح قضية المكان الذي سيأوي إليه مؤيدو الأرثوذكس. لقد سجل الآباء الآلاف من أبنائهم الطلاب (والقسم الأكبر منهم من الأشكناز) في المعاهد الدينية العليا، ثم أخذت أعدادهم بالتناقص لعدم الإهتمام أو المقدرة على تحمل قساوة نظام التعليم الديني الصارم. وضل هؤلاء الطلاب طريقهم في اللحظة التي تركوا فيها المعاهد الدينية وانغمسوا في عالم الإجرام بسبب عدم حصولهم على تدريب يلائم الحياة العملية، وبسبب عزلتهم عن شريحة المجتمع الإسرائيلي التي تكسب قوتها بعرق جبينها ومن غير الاعتماد على مساعدات مالية.

توجد مدرسة واحدة غير مدعومة ماليا تسمى مدرسة (بني ريم)، وتحاول إعادة تأهيل طلاب السفارديم المتخلفين عن المعاهد الدينية. ويبين مدير المدرسة أنها مهمة صعبة ومثبطة للعزيمة، ويضيف المدير شلومو فريدمان قائلاً: «إذا أخذنا بعين الاعتبار عدم وجود عمل، فما المدة التي تعتقد أن الطلاب سيستغرقونها إلى أن يكتشفوا المخدرات ويمارسوا عمليات إجرامية؟ . نحن نضم هؤلاء المتخلفين عن الدراسة إلينا، ولكن ما الذي نستطيع فعله بعد أن نضع في أذهانهم بعض الأمور الإنسانية والشعور بالثقة؟ إننا نعيد معظمهم إلى معاهدهم الدينية لأنه لا مكان لهم للعمل في الأسواق. ويتمتع معظم هؤلاء الشبان

بمواهب يدوية أو ميكانيكية كان يجب تطويرها وتنميتها سابقاً. إن المعاهد الدينية ليست في المقام الأول بالمكان المناسب والطبيعي لهم».

أما الوضع في طائفة الأشكناز الأرثوذكس فهو أكثر سوءاً وكآبة. لقد استطاع نصف جيل المتخرجين سابقاً الحصول على أعمال كمدرسين أو موظفين مثل ناسخين كتبة ومطهرين روحيين، واعتاشوا من هذه الأعمال. أما اليوم، فقد نضبت مصادر المال ولا يستطيع أولئك المتخرجون أنفسهم تأمين مورد رزقهم إلا عن طريق تلقي رواتبهم الشهرية من الحكومة لقاء الاستمرار في التعليم، أو عن طريق ما يسمى بالعبرية «شنورينغ» أي التسول.

ويدير ناحوم فريدمان منظمة مشكينوت أورشليم التي تساعد الأفراد الأرثوذكس في تأمين مساكن لهم. وقد نقلت الصحافة الإسرائيلية عن لسانه التنبؤ بسقوط مجتمع الـ "Hasidic" في إسرائيل، إذ لا يوجد مال كاف في إسرائيل لدعم الأسس الجوهرية التي تقوم علَيها الدولة. وزعم أن ما نسبته (٥٠٪) من الرجال الأرثوذكس المغالين (حاريديم) يسافرون إلى الخارج أحياناً لطلب المال من أجل إعالة أزواجهم.

وبالرغم من ذلك، لا يعمل الأفراد الذين اكتسبوا مصالح لهم ضمن طائفة الحزب الأرثوذكسي على تغيير النظام، لا بل إنهم في الواقع يقاومون إحداث تغيير ما بكل ما أوتوا من قوة وعنف. وها هو الحاخام المجهول (هـ ـ H) الذي يدرس في معهد ديني معتبر قد نشر كتاباً ناجحاً في أوساط المجتمع الأرثوذكسي، ويعمم فيه هذه الملاحظات التي سجلت منذ سنين، فيذكر: «هناك جناح متطرف في صفوف الجماعات الأرثوذكسية المتعصبة وله مصالح في الإبقاء على الحالة الراهنة. ولنسمح لأنفسنا بالقول بأنهم يتورطون في أمور خارجة عن القانون عندما تسمح لهم الظروف بذلك».

ويدير الحاخام (D ـ دي) المعهد الديني الأعلى مستوىً والوحيد الذي يدرِّس طلابه مواضيع دينية ويشجعهم لاحقاً على الاختيار بين الالتحاق بكلية ما أو معهد ديني في مدينة القدس، ولكن همته فاترة بسبب الإقبال الشديد على المعاهد الدينية الأخرى والإصرار على تدريس الطلاب وفق نظام تعليمي أحادي البعد. إضافة إلى ذلك، يعيش هذا

LAU LIBRARY BEIRUT

الحاخام في خوف من أن تمارس عناصر تنتمي إلى طائفته العنف ضده وتؤذيه لأنهم بدورهم يخافون من اعتداء اللادينيين عليهم. وحدث في أحد المعاهد المتشابهة أن هرب الحاخام باروخ شايت من بلدته بعد تعرضه للهجوم حسبما تناقلته الأنباء، وأجبر على السكن في منطقة تبعد (٤٠) ميلاً وفي بلدة معزولة تدعى ماتتياهو.

زيفي واينبيرغر هو مدير كلية القدس للتكنولوجيا، وهي كلية تقنية ينتمي طلابها بصورة رئيسية إلى فئة يهود السفارديم المتدينين، وقد أحزنه الوضع فقال: «بقيت في إسرائيل مدرسة واحدة فقط في مدينة القدس تحاول تدريب فتيان الحاريديم من الآباء المتعصبين على الدخول في مستقبل متعدد الخيارات. ولن يكون في مقدور هؤلاء مساعدة أنفسهم مطلقاً ما لم يستحدث تغيير في منهجهم التعليمي. لقد ترعرع جيل كامل ومضى من دون أن يقدم للمجتمع أطباء أو صيادلة أو كيميائيين أو مهندسين. وسيقترب ميعاد الإفلاس والانهيار بسرعة إذا لم يتم تعديل وضع المجتمع هذا».

إذن، ذاك هو الوضع الذي وجدت الأحزاب الأرثوذكسية أنفسها غارقة فيه. فالعائلة النموذجية تتألف من عشرة أفراد تعيش في شقة مكونة من غرفتين أو ثلاث غرف، وكل جيرانها المحيطين بها هم من الأرثوذكس. وتعتني الأسرة بالأطفال جيداً ولكنها تسيء تغذيتهم أحياناً، فقد نُقل في إحدى الحالات التي كتبت عنها الصحافة أن امرأة مذقت بيضة واحدة بالماء لكي تطبخ عجة البيض لأطفالها الثلاثة، أما الشقة فهي خالية من الأثاث، والجدران غير مزدانة بالصور ولوحات الرسم، والتلفزيون ممنوع، والأطفال يتشاجرون ليل نهار. ومكان وجود الأب الدائم هو معهده الديني، لذا تقوم الأم المثقلة بأعباء المنزل بالواجبات الدنيوية كدفع كشوف الحسابات (ماء ـ كهرباء.. الخ) والإشراف على ميزانية الأسرة المالية، بيد أنها لا تستطيع تدبير الأمور المعيشية بالاعتماد على راتب زوجها الذي يحصل عليه من المعهد لقاء تلقي العلم والمعرفة فيه. إنه عالم من المناظرات والنقاشات الدينية الحامية تتفجر فوق أحياء الغيتو البائسة المجدبة والمكتظة بالسكان الأرثوذكس، ولكن أين؟ إنها أحياء الغيتو الأرثوذكسية القائمة في إسرائيل!

وهكذا، يقع على عاتق رجال السياسة الأرثوذكسيين مسؤولية حماية كيان طائفتهم

LAU LIBRARY
BEIRUT

وضمان الموارد المالية طوال حياتهم، لا بل زيادة مقدارها إن أمكن. ونتيجة لمعارضة معظم الإسرائيليين تقديم مساعدات مالية إلى الطائفة الأرثوذكسية، يتطلب ابتزاز الأموال من الحكومة استراتيجيات جديدة لم تكن دائماً مستساغة ومقبولة.

وفيما يلي استعراض للسياسة الدينية الإسرائيلية للأحزاب الدينية كل بمفرده، فلنبدأ بالحزب الذي أوقع نفسه بحبائله وخدعه الذاتية.

● حزب شاس:

جاءت انتخابات عام ١٩٨١ بسابقة لم تكن من قبل، فغيرت وشوهت صورة السياسة الإسرائيلية إلى يومنا هذا، وتمكن أهارون أبو حصيرة [وهو سليل عائلة مغربية كبيرة ومتدينة] من دخول الكنيست تحت راية حزب جديد يدعى تامي والذي مثل مصالح يهود السفارديم الدينية. وحقق نجاحاً عظيماً عندما فاز بمقعدين من أول مرة، مما أعطاه قوة طالب من خلالها رئيس الوزراء مناحيم بيغن بالاستحواذ على وزارة الشؤون الدينية، وقد تم له ذلك فعلاً. وبحلول نهاية فترة ترؤسه للوزارة، أُعتقل أهارون وحوكم ثم أدين بتهمة تحويل مبالغ كبيرة من مخصصات الوزارة واستخدامها لمصالحه الشخصية وحصوله على مبالغ غير مشروعة مقتطعة من الأموال المدفوعة بموجب القانون إلى المؤسسات المختلفة التابعة لوزارته. وحكم عليه بالسجن ستة أشهر لكنه لم يُمض لحظة منها داخل السجن، وأُمر بدلاً من ذلك أن يثبت وجوده لدى مركز الشرطة في القدس مرتين اسبوعياً. ونفَّذ أهارون الأمر حيث كان متوارياً عن الأنظار في فندق فخم على حساب الجمهور الذي خدعه.

ولمرة أخرى، يتبين أن الجريمة تجدي نفعاً وتحقق المكاسب في ميدان السياسة الإسرائيلية، فها هو أبو حصيرة اليوم تابع مخلص لحزب الليكود ويتبوأ مقعداً في الكنيست. غير أن نجاحه في الالتجاء إلى ناخبي السفارديم لم يمر هكذا من دون أن ينتبه إليه مجلس حكماء التوراة، وهو عصبة من رجال طاعنين في السن يقودهم الحاخام شاخ المولود في جمهورية لتوانيا والبالغ من العمر (٩٣) عاماً، ولهذا المجلس تأثير كبير على توجيه مسار الشؤون الدينية ليهود الأشكناز. لقد شعر أن وجود حزب للسفارديم يقوده

خريجون من النمط الأوروبي الـذين درسـوا في المعاهد الدينية سيزيد من قوة وسيطرة الأرثوذكس المتعصبين الذين يقودهم (أغودات إسرائيل). وكان تأثير الحزب الجديد عميقاً جداً، إذ جمع في أول محاولة له أصواتاً جعلته رابع الأحزاب الكبيرة في الكنيست.

أقرتَ انتخابات عام ١٩٨٨ شرعية شاس بعد أن حصل على خمسة مقاعد، فكانت له يد طولى في تقرير سياسة الإئتلاف الحكومي أكثر من أي حزب ديني آخر، وحاول شامير من دون كلل تشكيل إئتـلاف يضم الليكود وأحزاباً دينية، لكن تبين أنه تخلى عن ذلك بسبب الثمن الباهظ الذي سيدفعه لقاء تشكيل إئتلاف كذاك. وبالرغم من تشكيل حكومة وحدة بين الليكود وحزب العمل، أدرك هذان الحزبان قوة شاس، وتم تعيين أرييه درعي وزيراً للداخلية مع أنـه لم يكن عضـواً في الكنيست. . وقـد أوْجـزتُ جرائم درعي في صفحـات سابقـة، ولا مانـع الآن في إيراد مثـال عن وسـائله الملتـوية فننعش ذاكرتنا، وسنتحدث الآن لا ريب عن جريمة رسمية معتبرة، أنشأ حزب شاس معهداً سماه «مركز تعليم التوراة لليهود الشرقيين التقليديين». ورغم هذا الاسم الرنان غير المفهوم والدال على العُجب والغرور، لم يكن المعهد سوى واجهة لتحويل ربع مليون دولار من خزينة الدولة إلى مؤسسات شاس الأخرى، أو كما علقت مراقبة نفقات الدولة فقد كان «أسلوباً تم عن طريقه تجنب القوانين الرسمية».

كان هذا جزءاً من نظام اتبعته حركة شاس في إدارة وزارة الداخلية واعتمد على هوس وولع بالسرقة. كان درعي يحتجز الأموال المخصصة رسمياً للمجالس المحلية ولا يصرفها لتلك المجالس حتى توافق على إعادة نسبة ما من تلك الأموال إلى وزارته، ومن ثم تستخدم الوزارة الأموال المعادة لتمويل مؤسساتها ومعاهدها التي كانت واجهات يتستر الحزب وراءها.

ويبقى السؤال قائماً: لماذا يتحول حزب مبني على مبادىء دينية (وأخلاقية بالنتيجة) إلى حزب جِدّ فاسد؟ ولماذا يقف مؤيدوه إلى جانبه بدلاً من الاحتجاج على جميع انتهاكاته للمبادىء الأخلاقية؟

ويكمن الجواب في جمهور الحزب الديني. إن زعماء شاس متزمتون ومتعصبون بينما

LAU LIBRARY BEIRUT

أتباعه أقل صرامة وتمسكاً ويرغبون في لي المبادىء، وتكييفها حسب ما يلائم، إن أتباعه هم جمهور السفارديم الفقراء، ويهود دولة المغرب وهم يشكلون أغلبية اليهود الذين قدموا إلى إسـرائيل من كافة الدول الشرق أوسطية (السفارديم). وشعر هؤلاء أن الأشكناز قد خدعوهم وحكموهم طيلة حياتهم، وأن اليهود الأوروبيين استولوا على حضارتهم وثقافتهم ثم حرموهم من فرص تكوين ثروات وتحقيق عيش رغيد، وهكذا، تم تبرير سرقة النظام لأنه كان ولا يزَال يسرقهم.

وإضافة إلى ذلك، يمتلك يهود السفارديم المتطرفون نظام معاهد دينية عليا ومؤسسات خيرية خاصة بهم، وكذلك تعاني مدارسهم الكثيرة المتشابكة وجمعياتهم الخيرية ـ مثلما هو الـوضـع عند الأشكناز ـ من ضائقة مالية كبيرة وهي على وشك الانهيار، مما يجعل الزعماء بحاجة ماسة إلى المال. والفرق هو أن الأشكناز لديهم خيارات تساعد على تجنب الانهيار. ويستـطيع اليهود الأوروبيون التحول إلى أقاربهم والمتعاطفين معهم في أرض الشتات، وخاصة في الولايات المتحدة حيث يبلغ عدد اليهود الأرثوذكس حوالي مليون فرد يمارس معظمهم أعمالاً لكسب عيشهم. وفي المقابل، أجبر السفارديم على الخروج من الأراضي العـربية، ولم تتح لهم فرصة تحسين وضعهم المعاشي، واستقر معظمهم في إسرائيل. ولا توجد مراكز خارجية لتدعم المركز الرئيسي في إسرائيل.

إن الأشكناز أكثر اطلاعاً على الأساليب الأوروبية في جمع الأموال. وعندما يبدؤون حملة جمع الأموال، لا يخجلون من ممارسة ضغوط كبيرة حتى يذعن الضحية ويقبل دفع تبرعات لكي يخلص نفسه من الشخص المزعج طالب التبرع. ويكتب اسم المتبرع بعد ذلك في قائمة المتبرعين التي تنظم وتدخل في الملف من أجل الاستخدام المستقبلي. وتدير مؤسسات الأشكناز بنوك معلومات، بينما يدير أناس غير مؤهلين منظمات السفارديم وخاصة حزب شاس.

يمتلك الأشكناز أيضاً القدرة على إدارة الأعمال والحصول على المال من المال نفسه من أجل دعم طائفتهم في إسرائيل، والعديد من أعمالهم شرعية وبعضها دنيئة. والعديد من الصـرافين العـاملين في السوق السوداء في القدس هم من الـ حاريديم الأوروبيين،

وهـذا مثـال من أمثلة عديدة، وهم مراقبون حاذقون للأسواق المالية الغربية ويعرفون أي المجازفـات التي تعود عليهم بالربح الوفير. أما الـ حاريديم من السفارديم فهم مقيدون بنوعية المهتدين إلى المذهب الجديد والذين يمكن جذبهم إلى جمهور مؤيديهم. ويأتي زعمـاؤهم بشكل رئيسي من الطبقات الفقيرة في إسرائيل. ويبحث الـ حاريديم الأشكناز عن أتباع جدد من يهود الشتات (دياسبورا)، معتقدين أن أسرهم في الخارج ستسهم في تحقيق الخير والرفاه لهم وللجميع إضافة إلى توفير الحماية لهم. ويوجد في القدس حي كبير للأرثوذكس يقطنه بشكل رئيسي يهود أمريكيون واعون وحريصون على التقيد بالقانون، ويعتمـدون في الجـزء الأكبـر من معيشتهم على أمـوال ترسل إليهم من مصادر معينة في الولايات المتحدة.

لم يتمتـع شاس بالـدعم المالي الذي يحصل عليه الأشكناز، فصار أكثر يأساً من إمكانية جمع الأموال الضرورية لدعم الحاجات غير المنقطعة لطائفته. واكتشفت مخالفات شاس لعـدم توفـر الحصافة المالية لديه واللازمة لتغطية اختلاساته المالية. والحقيقة أن موظفي دائرة مراقبة نفقات الدولة حققوا في قضايا شاس المالية وأصابتهم الدهشة نتيجة السهولة الكبيرة في كشف الأموال المسروقة على يد أشخاص بسطاء غير فطنين وظّفهم شاس كمحـاسبين، وعـانى شاس أيضـاً من نقص الحنكة والمهارة اللازمتين للحفاظ على استمـرارية أي حزب سياسي في إسـرائيل. لقـد استطاع حزب العمل منذ تأسيس دولة إسرائيل أن يغري العمال للانضمام إلى نقابة العمال العامة (الهستدروت) التابعة له، واعداً إياهم بامتيازات وأوضـاع أفضل، فحصل بالتالي منهم على رسوم مالية لدعم الحزب. ويمتلك تجمع حزب العمل أيضاً بنكاً وعقارات ثابتة على شكل قطع أراض واسعة اكتسبها بصـورة طبيعية، ونفوذاً سياسياً على المستوى المحلي. وليس من المهم ضعف شعبية حزب العمل، إذ أن الحصول على دعم مالي من ذلك المصدر أو ذاك سيحافظ على بقاء الحزب حياً في الميدان السياسي.

حاولت الأحـزاب السياسية الأشكنـازية تقليد أنموذج عمل حزب العمل، ويمتلك أحـدهـا وهـو الحزب الوطني الديني، بنكاً هاماً اسمه مزراحي، بينما يمتلك (أغودات

إسـرائيل) أسهمـاً في بنك أقل مستوى. أما شاس فلا يمتلك بنكا ولا نقابة عمال، بل عقارات قليلة وعدد كبير من أفراده المتهمين بارتكاب الجرائم.

احتجزت الشرطة عام ١٩٩١ كبير المساعدين الماليين للوزير درعي في وزارة الداخلية وهو يوم توف روبن، ووجهت إليه تهماً تتعلق بالكسب غير المشروع والسرقة، وقد عينه درعي في منصب رئيس مجلس بلدة ليهافيم قرب بئر السبع، ثم اشترى أرضاً عديمة القيمة في تلك المنطقة بثمن زهيد. وزادت قيمة تلك الأرض بعد أن حصل على إذن حكومي للبناء فيها، وهو أمر يصعب جداً الحصول عليه في إسرائيل.

وأعيد سجن مسـاعد مقرَّب آخر من درعي على سبيل الاحتياط للاشتباه بممارسته الرشوة، والاختلاس والاحتيال، واسمه موشي واينبرغ. واعتقل أيضاً مساعد مقرَّب جداً لدرعي هو زفي جاكبسون للاشتباه باختلاسه أموالاً. بيد أنه كان من الجيد أن عُيِّن محامي حزب شاس ديفيد غلاس شقيق درعي كمحام، بينما درعي ومساعدوه يخضعون لتحقيق بشأن اختلاس أموال الدولة. وطالت حبائل الخداع وزارة أخرى أدارها شاس، فعاث فيها فساداً.

كان رفائيل بنحاسـي وقت تأليف هذا الكتاب (وليس وقت نشره لحسن الحظ) وزير الاتصـالات وأحد أعضاء شاس في مجلس الوزراء. ويتحرى جهاز الشرطة حاليا تهمة وجهها عضو سابق من شاس في الكنيست هو ياكوف يوسيف، ويوسيف هذا هو ابن الزعيم الـروحي لشاس أوفاديا يوسيف الذي كان الرئيس السابق لحاخامات يهود السفارديم في إسرائيل. وقد تلقى يوسيف عندما كان عضواً في الكنيست شيكاً بمبلغ (٢٢٥) ألف دولار (لأسباب لم يعلن عنها بعد)، وذكر يوسيف أن بنحاسي أخذ الشيك وزوّر توقيع يوسيف وقبض قيمته. وأضاف يوسيف: «أين الموضع في التوراة الذي يذكر أن السرقة مباحة؟ أيبيح لنفسه السرقة لأنه وزير؟ يجب استبدال هؤلاء جميعاً بآخرين. إنهم جميعاً لصوص».

لقد كشفت عودة يوسيف المفاجئة إلى ضميره الحي اشمئزازه من سياسة شاس في تأجيج مشاعر الظلم لدى السفارديم، ومما صرَّح به: «إن رئيسهم متورط في جناية تزوير

LAU LIBRARY BEIRUT

التـواقيع . . ويصرخون أنهم يُستجوبون لأنهم فقط من السفارديم . إنهم سيدفعون ثمن أعمالهم تلك» . وتلقى يوسيف تهديدات قانونية وأخرى بالاعتداء عليه بسبب ابدائه مشاعر السخط .

وتحقق الشرطة حالياً مع عضو آخر في الكنيست ومن حزب شاس اسمه يائير ليفي بشبهة تزوير شيك بقيمة (٢٧) ألف دولار ووضع أموال عامّة في حسابه الخاص في البنك . واجتمع ليفي مع مفتشي الشرطة واستطاع الحصول على إذن بالسفر إلى الولايات المتحدة لمدة شهر واحد، لكنه لم يرجع بعد مضي ستة أسابيع ولم ينبه إلا أنه سيعود . وعلّق أمنون روبنشتاين من حزب شينوي قائلاً : «يجب على إحدى الشخصيات الرسمية أن تتعاون مع الشرطة وتعود إلى الوطن بسرعة» . وأضاف عضو في الكنيست من حزب راتس : «سيكون ذلك سابقة تاريخية فاجعة أن يتغيب عضو في الكنيست من دون عذر هرباً من القانون» .

وأثنـاء تسـاؤل الحكومة فيما إذا كان ليفي سيعود ليواجه التهم الموجَّهة إليه، اتخذ الحاخام غامليل عضو الكنيست في شاس قراراً من طرف واحد بالوقوف ضد الحكومة في أي اقتراح تطرحه، وذلك احتجاجاً على «التحقيق المتحيز» ضد شاس . ولا شك أن ما حفـزه على اتخـاذ موقف كهذا هو النظر قضائياً في السابق فيما يتعلق بتقديمه مساعدة للتنصت على هاتف ومنزل أحد المراسلين الصحفيين، مع احتمال أن ينكشف دوره إذا ما عقدت محاكمة، ولهذا ادَّعى أن دوافعه كانت معارضة معاملة الدولة المعادية للسفارديم .

بدا حزب شاس بقضه وقضيضه وكأنه أسرة من أسر عصابات المافيا، مما دفع مراقبة نفقات الدولة إلى القيام بتحرك يقصم ظهر الحزب ويكسر شوكته . إن الحكومة تمول فعلياً مصاريف الحزب في نشاطاته السياسية، ولهذا قررت مراقبة نفقات الدولة في أواخر شتاء عام ١٩٩١ أن تستقطع مبلغ (٦٧٥) ألف دولار من المخصصات الحكومية الخاصة بحزب شاس كعقاب له على جميع الأعمال غير القانونية والتي بينتها في أربعة تقارير منفصلة . وبسبب مراقبـة الشـرطة المُحكمة لأي عملية اختلاس، شحّت مصادر المال المختلس وأصبح مبلغ (٦٧٥) ألف دولار المستقطع بمثابة الخط الفاصل بين الموت والحياة بالنسبة لشاس . ووقع شاس على اتفاقيات شديدة الوطأة وذات أجل طويل لصالح معاهده الدراسية

العديدة ومؤسساته، فمن دون المخصصات الحكومية كان الموظفون سيتركون وظائفهم من دون الحصـول على أجـورهم، وهـو انتهاك لبنود الاتفاقيات السالفة الذكر، وبهذا كان الحزب سيجبر على السير في طريق الإفلاس .

إن استمرار شاس في انتهاجه أسلوب حكومة تقوم على السرقة والاختلاس سيؤدي إلى سقوطه، ولكن أقول ثانية أنه ربما من السابق لأوانه التنبؤ بانهيار شاس ومحاولة إثبات ذلك . لقد بدا أن حزب العمل سمح لشاس بالتورط في السرقة تحت بصر وسمع وزارة المالية لكي يضغط على الحزب ويرغمه على إسقاط حكومة الوحدة الوطنية، ومن ثم الانضمام إلى إئتـلاف حكـومي جديد بزعـامة حزب العمل . وفشلت هذه الخطة واحتفظ الليكود بوزيرين من شاس في مجلس الوزراء من أجل تجنب سقوط حكومة أخرى، وذلك على الرغم من الاتهامات القاسية وتحقيقات الشرطة التي كشفت عدداً كبيراً من الأدلة ضد شاس .

ويصعب على المـرء تخيل أي نظام ديمقـراطي آخـر في العـالم يسمـح لوزيرين بالاستمرار في شغل منصبيهما الرسميين على الرغم من شبهات قوية تدور حولهما وتتعلق بالسرقة والاحتيال والتزوير وابتزاز المال واختلاس مبالغ مالية . وهذه هي الحالة المروعة البالغة السوء في إسرائيل .

● إسحق بيرتز :

بيرتز هو حاخام وعضو سابق في حزب شاس، ويشغل الآن منصب وزير الهجرة بعد انضمـامـه إلى تجمـع الليكود، وهو منصب على قدر بالغ من الأهمية نظراً إلى الهجرة الجماعية الضخمة التي تحدث حالياً حيث يتجه يهود الاتحاد السوفييتي سابقاً إلى إسرائيل بأعداد هائلة . ومن البدهي أن وصولهم إلى إسرائيل قد خلق مشاكل عديدة، ولم يتصرف بيرتز وفقاً للتحذيرات التي تم تبليغه بها حول حجم موجة الهجرة العارمة لليهود السوفييت والوشيكة الوقوع، فمثلاً لم يعين موظفين جدد في مكتب الهجرة الذي يتعامل الآن مع (٢٥٠) ألف طلب هجرة سنوياً (مقابل عشرين ألف طلب سنوياً في السابق)، ولم يُمنح

LAU LIBRARY BEIRUT

الموظفون علاوة رواتب للتعويض عن أتعاب العمل الإضافي أو يتم تزويدهم بمترجمين سوفييت للإسراع في وتيرة العمل. والأكثر غباءً من ذلك عدم زيادة ساعات العمل اليومية، بل بقيت من الساعة الثامنة صباحاً إلى الواحدة ظهراً، وهي ساعات كان من الأجدى أن يقضيها اليهود السوفييت في البحث عن عمل أو مكان سكن أو تعلم اللغة العبرية، لا أن يقضوها في الانتظار أمام مكتب الهجرة في طوابير لا نهاية لها. ومن الصعب أن يتعرف المرء على النواحي الأخرى التي اتبعها بيرتز لعدم تأمين دخول سهل ميسر للمهاجرين إلى إسرائيل.

كان من صميم عمل بيرتز أن يوجد روتيناً حكومياً فعالاً وخفيف الوطأة بهدف تشجيع عملية الهجرة أكثر فأكثر، ولكنه فشل فشلاً ذريعاً في القيام بأعباء المهمة التي اختار توليها. ولم يكن أبداً بالرجل القادر على تحمل واستيعاب مئات الآلاف من اليهود القادمين حديثاً ومعظمهم من اللادينيين، ذلك أنه لم يتحمل مجرد كون اليهودي غير متدين، وقبل منصب الوزير كوسيلة لضمان جعل اليهود الوثنيين أفراداً صالحين أتقياء! بعد وصولهم بالآلاف شهرياً. والأهم من كل ذلك أن وزارة بيرتز كانت متميزة بإصراره على المحافظة على صفاء العقيدة اليهودية لدى المهاجرين، وإقناع العديد منهم ليصبحوا أكثر تمسكاً بالمذهب اليهودي عن طريق اتباع شعائر رمزية مثل إعادة طقوس الزواج وفقاً للتعاليم الأرثوذكسية، وإعادة إجراءات اعتناق الدين وتطهير الروح. لقد جعل من الهجرة إلى إسرائيل عملية تعذيب نفسي وجسدي تتزايد قساوتها عندما يلوح في الأفق شك ولو بعيد حول الأصل اليهودي لشخص ما.

● ديغل هاتوراه:

إنه حزب آخر منضوٍ تحت جناح مجلس حكماء التوراة الذي يترأسه الحاخام شاخ، وبعد إعلان نتائج انتخابات عام ١٩٨٨، وجه حزب تحيا اتهاماً لحزب ديغل هاتوراه باللجوء إلى الغش والاحتيال في مركزين اثنين من مراكز الاقتراع، وقدّم دليلاً مقنعاً عن الوسائل المستخدمة، ومنها جمع بطاقات شخصية لأشخاص أموات لا زالت أسماؤهم على قوائم الناخبين والتصويت لصالح الحزب. وكان الدليل مقنعاً بدرجة كافية حتى أن

المحكمة العليا أمرت بإعادة الانتخابات لأول مرة في تاريخ إسرائيل في مركزي اقتراع متنافسين.

وفي انتخابات شتاء عام ١٩٩١، فاز حزب ديغل هاتوراة مرة أخرى مع مزاعم حول استخدامه عمليات تزوير مرة أخرى. وقام حزب تحيا بتحرير شكوى رسمية لدى جهاز الشرطة حول رشاوى مزعومة، وذكر تقريره أنه عرض على امرأة عجوز في الستين من عمرها مبلغ مائة شيكل، ونقلها مجاناً بواسطة سيارة أجرة إلى مركز الاقتراع، وتقديم هدية مناسبة لها بعد ذلك إذا ما صوتت لصالح ديغل هاتوراه. وأورد التقرير عشر حالات مشابهة للرشوة تلك.

عندما نناقش موضوع الرشوة، نرى أن ديغل هاتوراه ليس مميزاً من بين باقي الأحزاب. وبعد نشر نتائج الانتخابات العامَّة لسنة ١٩٨٨، كان المواطنون الإسرائيليون المرتبكون غير قادرين على تفسير سبب تصويت ما يزيد عن ألفين من العرب لصالح ديغل هاتوراه، ومنهم رجال من بدو صحراء النقب مع أنهم لا يكترثون بسياسة (هارودي). وتم حل اللغز، وسجن أحد مؤيدي الحزب لدفعه رشاوي مالية إلى ناخبين عرب. ولا حاجة للقول أن حزب ديغل هاتوراه يجلس مطمئناً في الكنيست لحيازة عضوين منه على مقعدين فيه، ويتمتع بكل المكاسب المالية باعتباره جزءاً من الإئتلاف الحاكم وبغض النظر عن كيفية وصوله إلى الحكم.

● الحزب الديني الوطني (NRP):

وهو حزب صهيوني ديني منقسم حالياً إلى مستوطنين متشددين وإلى مستوطنين معتدلين. وبالرغم من أن زعيمه غارق إلى أذنيه في الفساد كما هو مزعوم، فذلك ليس صفة مميزة للحزب، وإنما يتميز بكونه يضم أقوى الجماعات وهي جماعة غوش إمونيم، الجماعة النشطة التي أنشأت أول مستوطنة في الأراضي في عام ١٩٦٧.

وَيُدَرِّسُ في المدرسة الدينية التابعة للحزب معتقد يقوم على أساس أن ملء أراضي إسرائيل الموغلة في القدم هو عمل مقدَّس للخلاص. وفي عام ١٩٦٧، احتل خريجو

LAU LIBRARY BEIRUT

وطلاب المعاهد الدينية للحزب الوطني الديني أرضاً بصورة غير قانونية لإنشاء أول مستوطنة لهم، واستطاعوا في نهاية المطاف انتزاع موافقة حزب العمل على إنشائها، أي على إقرار حكومي لمبادرة الحزب الوطني الديني. وانضم إليهم منذ ذلك الحين (١٠٠) ألف يهودي ليسوا جميعاً من مؤيدي الحزب الوطني الديني. وبهذا يكون أتباع حزب واحد قد لفتوا انتباه العالم إلى قضية «التوسع الإسرائيلي».

لا يوافق الإسرائيليون بالإجماع على أن المستوطنين يمثلون عقبات في وجه السلام، وتنظر الأغلبية إلى المستوطنين على أنهم آخر جيل من الرواد والأشخاص المثاليين الذين يقبلون مواجهة المخاطر اليومية بهدف ضمان أمن إسرائيل. ومع أن حركة الاستيطان النابعة من الحزب الوطني الديني هي قضية تسبب الانقسام والخلاف في إسرائيل، إلا أنها على الأقل لا تعتمد على السرقة والابتزاز واختلاس الأموال والمحسوبية والرشوة، بل تعتمد على أساس أيديولوجي.

وربما تكون أيديولوجية الحزب غير فاسدة، ولكن أساليب جمع أمواله دنيئة بالتأكيد، فقد تم تحويل ملايين الدولارات إلى الحزب خلال الخمسة عشر عاما الماضية عن طريق ماركوس كاتز، وهو تاجر سلاح يتخذ من دولة المكسيك قاعدة لأعماله وغارق من قمة رأسه إلى أخمص قدميه في مستنقع الأعمال غير الشرعية في أمريكا الوسطى (انظر كتاب علاقات خطرة للمؤلفين لسلي وألكساندر كوكبيرن).

وعودة إلى إسرائيل لنرى أن رئيس الكنيست أفنير شاكي العضو في الحزب الوطني الديني قد أخضع لتحقيق مع الشرطة حول تحويل (٤٠٠) ألف دولار من أموال الدولة إلى أفراد من أسرته. وانهار شاكي أثناء عملية التحقيق في إحدى غرف فندق تل أبيب، وطلب من الله أن ينقذه، لكنه بقي في الكنيست بدلاً من إيداعه السجن.

● أغودات إسرائيل:

رفض حزب «أغودات» الانضمام إلى الإئتلاف الحكومي الحالي إلا بتوفر ثمن مناسب مقابل انضمامه، لا سيما وأنه من أعداء الدولة من غير الصهيونيين. وقد انضم «أغودات»

إلى الإئتلاف الحكومي بزعامة شامير عشية يوم الإنذار النهائي الذي وجهه رئيس حزب تسوميت واسمه رفائيل إيتان إلى شامير بشأن إجراء إصلاحات في النظام الانتخابي. وحصل «أغودات» على عدد قليل من مناصب نواب وزراء التي يكسب من ورائها ملايين الدولارات، ولكن الأهم من ذلك بالنسبة لهم أن شامير وافق على طرح ودعم تشريعات تحظر الإجهاض وإنتاج وبيع لحم الخنزير، وتمنع تسيير مركبات النقل العامّة أيام السبت، وتمنع الإعلانات التجارية التي تستخدم صور نساء جميلات حيث اعتبر ذلك مشجعاً على الأعمال اللاأخلاقية.

وبالنسبة للفقرة الأخيرة من القانون المذكور آنفاً، استمرت طيلة العقد الماضي أعمال تشويه صور النساء الجميلات الملصقة على لوحة الإعلان ومظلات مواقف الحافلات في جميع أنحاء البلاد. ولم يكن تشويه الصور كافياً في مدينة القدس، بل أحرقت عشرات مظلات مواقف الحافلات لأنها كانت تحمل ملصقات عليها صور النساء. واستشاط سكان القدس اللادينيين غضباً جراء تلك الأعمال، فاقتحموا أحد المعابد اليهودية قبل عدة سنوات ماضية وأحرقوا كتب الصلوات.

اعتبر المتدينون أن ذلك لم يكن رداً انتقامياً من نفس النوع. وهم لا يدركون عمق مشاعر العدد الكبير من الإسرائيليين الذين يعتبرون أن حرية التعبير هي أكثر أهمية في حياتهم من حرية أداء الصلاة. إن حرق مظلات مواقف الحافلات بسبب صورة امرأة كاشفة عن ذراعها هي بالنسبة لذلك النمط من الناس انتهاك صارخ لحقهم في الحصول على حرية التعبير الفني، إضافة إلى الحماية من الإصابة أثناء حدوث العواصف الرعدية.

وتم الإيقاع بالمسؤولين عن الحرق حيث اعتقلوا واحتجزوا، ولكن كما هي العادة دوماً أطلق سراحهم من غير محاكمة، وشعروا رغم ذلك بالمهانة لوضع الأصفاد في أيديهم وأقر قانون «أغودات» الجديد أعمال تخريب الملصقات في السنوات الماضية والتي كانت شبه قانونية.

لم يكن الدافع وراء إشعال الحرائق مجرد حماية كرامة المرأة، وظهر في الحقيقة أن

LAU LIBRARY BEIRUT

مشعلي الحرائق مصابون بإحباط جنسي شديد ويريدون الابتعاد عن كل شيء عام يذكرهم بما يفتقدونه أو ينقصهم. إن الأرثوذكس المتشددين يتبعون قاعدة الزواج في سن المراهقة من دون أن يختار أحدهم بالضرورة المرأة التي تناسبه، وإنما يخضع زواجه لنزوات صانعي الزيجات الذين يجمعون بين الرجل والمرأة؛ وهي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في عالم المدرسة الدينية المعزول عن بقية أجزاء العالم. ويحدث أن تكون المرأة جميلة جذابة مثل النساء الأخريات في أوساط السكان، ولكنها تصاب بالإنهاك والتعب عند سن الأربعين بعد إنجاب عدد كبير من الأولاد، وهي بعكس نساء الحركة الأرثوذكسية الجديدة، لا تعرف وضع مواد التجميل ولا ارتداء الأزياء الحديثة، فوجود شيء يذكر دوماً إمكانية حصول الإسرائيليين اللادينيين غير المتدينين على نساء جميلات يدفع بعض رجال الأرثوذكس المتشددين إلى النزوع بصورة لا تقاوم إلى إشعال الحرائق، فيصبح هوساً عندهم.

ونرجو ألا يزعم عدم وجود نفاق في مواقفهم تلك، إذ يصرِّح أصحاب المواخير وبعض بائعات الهوى (حيث لم يقم أحد بإحراق محلاتهم) أن معظم زبائنهم هم من العرب ومن الأرثوذكس المتعصبين ممن يعانون كبتاً جنسياً.

وبعد الموافقة على منع نشر صور النساء الجميلات في الإعلانات، قبل شامير مطلب «أغودات» القاضي بمنع الإجهاض، إذ من المفترض أن يقدم هذا العمل الخير الكثير. وأُقر عام ١٩٧٨ قانون مشابه بضغط من «أغودات»، وتزايدت حالات الإجهاض باضطراد في إسرائيل بسبب انغماس الإسرائيليين في الثورة الجنسية. ويتجاهل معظم الأطباء اللادينيين المحرمات الدينية، وتظهر الدولة فتوراً في مقاضاة أكثر مواطنيها ثقافة وعلما ونفوذاً.

إن تقييد خدمات النقل العام أيام السبت يضر بالشريحة الكبرى من الأتباع شبه التقليديين المؤيدين للأحزاب الدينية والأحزاب اليمينية، إذ لا يملكون غالباً سيارات جيدة تستطيع تحمل رحلة إلى الشاطىء في يوم حار. وليس للقرار تأثير على المؤيدين الأكثر غنى من الليبراليين واليساريين اللذين لن يضطروا إلى تحمل معاناة جر أسرهم لركوب الحافلة عند الخروج في نزهة.

LAU LIBRARY BEIRUT

ولم يتأثر الناس الفقراء فقط، ففي الجليل الأعلى حيث يحتاج المرء إلى مدة ثلاث أو أربع ساعات للوصول إلى التجمعات السكانية إلى جنوب البلاد قدَّم المجلس المحلي التماساً إلى المحكمة العليا للوقوف بوجه مشروع منع تسيير وسائل النقل العام أيام السبت والذي يدعمه حزب أغودات إسرائيل. واتهم رئيس المجلس الحكومة بإخضاع «أمورها الإدارية وحرية التصرف قانونيا إلى سياسات تمليها عليها اتفاقيات تشكيل الإئتلاف الحكومي». وهذه ملاحظة واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار. وعلى الرغم من الاعتراض القانوني ذاك وغيره كثير، فإن القوانين المتعلقة بحظر النقل يوم السبت سيطبق بقوة وإلا فلن يتم الاعتماد على تصميم الحكومة لإبقاء أغودات إسرائيل في الإئتلاف.

حظرت الحكومة في الماضي لحم الخنزير عدة مرات، وصممت في تلك المرة على إضاعة جزء من أموال دافعي الضرائب لتنفيذ رغبة «أغودات» ولو بالقوة. وبعد إعلان قانون حظر لحم الخنزير، اندفع الجزارون إلى الشوارع وهم يوزعون لحم الخنزير المطهو مجاناً على الناس. وفي حين أبدى الناس ردود فعلهم بأشكال متعددة - إلى درجة العنف ضد الاحتجاج الذي قام به آكلو الأطعمة المخالفة للشريعة اليهودية - أيد الجزارين عضوان من مجلس بلدية القدس هما موشي عميراف وأورنان بسبب استيائهما على الأغلب من الاتفاق المثير للسخرية بين الليكود و«أغودات» الذي حدث في شهر تشرين الثاني عام ١٩٩٠ بهدف الدخول في الإئتلاف الحاكم. وأنشأ الإثنان منظمة تدعى «جمعية مناهضة القذارة الحكومية» وكان شعار أورنان هو «ابتعد عن أطباق طعامنا».

والأخطر من ذلك هو اختفاء المراقبة الصحية بعد انتزاع حق تداول لحم الخنزير من أيدي المواطنين. واضطر من يريد شراء اللحم إلى التعامل مع مربي الماشية من النصارى العرب الذين لا تنطبق مواصفات ذبحهم دوما على المعايير القانونية أو المقبولة نوعاً ما. إن تطبيق القانون سيؤدي إلى التحريم، وسيمول كالعادة من الأموال العامَّة، فإغلاق مزرعة الخنازير الكيبوتسية المسماة لاهاف ومنشأة المعالجة في منطقة مزراح سيكلف الحكومة ملايين الدولارات، ثم ما الفائدة التي ستُجنى من وراء ذلك؟ سيتوقف بعض الناس عن المجاهرة بارتكاب الآثام وسيشترون اللحم المحرَّم في الشريعة اليهودية من المواطنين

العرب. وسيتساءل الإسرائيليون مرة أخرى عن مصير الضرائب التي يدفعونها، وهم يعانون من مشقة الوفاء بمتطلبات الغذاء لهم ولأسرهم، بينما يستخدم قسم من أموالهم في منع الآخرين من تناول فخذ الخنزير بدلاً من إنفاقه على سد رمق أسرهم.

ويلوح في الأفق شعاع أمل، إذ أن أغلب أعضاء الليكود أشخاص لادينيين. وطبقا لما ذكره أحد المقيمين في كيبوتس لاهاف، يشتري أرييل شارون لحم الخنزير منذ عدة سنوات من هذه المزرعة. غير أن النفاق متغلغل في أوساط الحكومة، وحتى شارون سيكون راغباً في التخلي عن وجبة طعام دسمة مقابل بناء المزيد من المنازل في منطقة المرتفعات فوق مدينة الخليل. وهكذا، سيضطر الإسرائيليون في المدى المنظور إلى شراء قطع لحم الخنزير من أشخاص انتهازيين وغير أخلاقيين.

لم يهز ذلك التشريع بطبيعة الحال جميع المواطنين الإسرائيليين الخاضعين للقانون. وكما صرّح المذيع إيدل روس: «سيزداد الوضع تعقيداً وغموضاً من الآن فصاعداً، ولكن على الأقل لن ترى بائعات الهوى أو لحم الخنزير أو ملصقات النساء».

وكان من الطبيعي أن يتزايد التعسف الديني بصورة ملحوظة منذ الاتفاق بين حزب الليكود و«أغودات» في شهر تشرين الثاني عام ١٩٩٠. ومن الأرجح أن أكثر المتضررين هم العاملون في قطاع المؤسسات الترفيه واللهو والاستجمام، والذين يقومون بجزء هام من عملهم في ليلة وحيدة من الأسبوع؛ تلك هي ليلة الراحة والمتعة المعروفة رسمياً في إسرائيل.. ولكنها تأتي يوم السبت (نعم، فإسرائيل هي آخر دولة ديمقراطية في العالم يبلغ فيها عدد أيام العمل في الأسبوع ستة أيام). لقد أجبر هؤلاء الأفراد على إغلاق محلاتهم أيام السبت، ويعتمد ذلك على حماس السلطات المحلية في تنفيذ ذلك.

اعتبر مجلس المدينة مدينة تل أبيب المخالفين لتعليمات يوم السبت كمصدر يدر الأموال عليه. فمثلاً، تراكمت الغرامات على يائير سيناي الذي يمتلك محلاً للوجبات الخفيفة بسبب فتح المحل أيام السبت ومخالفات أخرى ملفقة كعدم الترتيب وما إلى ذلك، ووصل مقدار الغرامات إلى (٤٥٠) ألف دولار. وظن رجال أعمال آخرون أن مسؤولي مدينة

تل أبيب لن يقوموا فعلياً بتحرير مثل هذه المخالفات، فسجلت ضدهم غرامات وصل مقدارها إلى مبالغ قريبة من المبلغ السابق، ووقعوا تحت دين لا يستطيعون الانفكاك منه طيلة حياتهم. واستمروا في العمل أيام السبت رغم ما حدث وذلك لأسباب تجارية وأخلاقية، فكانت تُقيّد ضدهم كل يوم سبت غرامات يصل مقدار الواحدة منها إلى (٩٠) دولاراً كحد أدنى. وطبعاً، يحصل من لديه واسطة ونفوذ على ترخيص العمل أيام السبت، وهو امتياز لا يحصل عليه إلا عدد قليل جداً من الناس، أما الآخرون غير المحظوظين والذين لا يجدون مساعدة أو دعما من مسؤولين متنفذين في المدينة، فيتم إشباعهم بالمحاضرات والخطب الرنّانة عن حرمة يوم السبت.

ويعلم يائير سيناي أن أحد رجال الأعمال يقلّب الرأي في تحوله إلى المذهب النصراني ليتجنب القانون، ويشكو من تلقي العرب معاملة مميزة إذ يسمح لهم بانتهاك حرمة السبت. إلا أن أناساً من غير العرب يعملون أيضاً يوم السبت، وهذا ما يبيّنه رجل الأعمال موشي شاؤول المثقل بغرامات كبيرة: «إنهم يتركون العاهرات واللصوص ومدمني المخدرات ويعملون على مضايقة من يكافح لتأمين حياة شريفة». وجمع موشي مبالغ الغرامات وقال بشيء من الأمل: «ستأتي يوماً ما حكومة أخرى لتبطل قانون يوم السبت وتلغي جميع الغرامات المتعلقة بنا». وهذه عاطفة نبيلة ولكن يستحيل تجسيدها وتحقيقها من دون حصول تغيير شامل في نظام الانتخابات الإسرائيلي.

تبدو مدينة القدس المقدسة وكأنها ليبرالية متحررة وذلك بعكس مدينة تل أبيب. وقد أعلن القاضي أيالا عام ١٩٨٧ أن قضية قانون يوم السبت برمتها كانت خارج نطاق سلطة المجلس البلدي، ورفض محاكمة أي مواطن يخالف ذلك القانون، وأراد الأعضاء المتدينون في مجلس البلدية إعادة فرض التعليمات الخاصة بيوم السبت، لكن عدداً كافياً من الأعضاء العلمانيين أيدوا رأي أيالا، فكانت النتيجة أن غدت القدس أنشط مدن إسرائيل وأكثرها حيوية في أيام السبت. ولم تبذل العاصمة جهداً كبيراً للحصول على اعتراف الجميع بذلك، لا سيما وأن المناطق الأخرى في البلاد تبدو راكدة ومشلولة الحركة عند مقارنتها بالقدس يوم السبت.

تعتبر السنوات التي قضاها عمدة القدس المشهور تيدي كوليك سنوات فشل ذريع،

LAU LIBRARY BEIRUT

في حين توجد تصورات غير إسرائيلية تقول خلاف ذلك. وقد حاول إدارة القدس بوضعها الفاسد دينيا وفقاً للأسلوب اللاديني. ويعكس اسم حزبه «قدس موحدة» وجهة نظره التي تتناقض مع الواقع المر للمدينة المقسمة إلى مناطق معزولة عن بعضها البعض؛ فالسكان العرب في القدس الشرقية منعزلين عن اليهود، وجميع مناطق اليهود الأرثوذكس مغلقة على المواطنين غير المتدينين، بينما وضعت مناطق اللادينيين المجاورة عوائق اجتماعية واقتصادية لاجتثاث الموجة الدينية من جذورها. وجرت مؤخراً دراسة ومسح للمدن المقسمة، فوضعت القدس في صدارة مدن العالم الأكثر تقسيماً، وقبل برلين وبوسطن وبلفاست من ناحية الفجوات الاجتماعية الموجودة بين مجموعات سكانها الرئيسية.

تم التخطيط سابقاً لجعل نصف سكان الحي اليهودي في مدينة القدس القديمة المسوَّرة من اللادينيين بعد أن فتحت أمام المقيمين اليهود في أواخر الستينيات، وأول من تجرأ وفكّر في الاستملاك هناك كان من اللادينيين الذين أثبتوا إمكانية العيش بأمان قريباً جداً من العرب خلف جدران القرن السادس عشر للميلاد والتي بناها الأتراك، وبدأ المواطنون الأرثوذكس يشترون حصصهم من الأراضي والملكيات المتوفرة ليكونوا قريبين من الأراضي المقدسة التي يقع فيها جبل الهيكل! (وما يسمى بحائط المبكى هو جزء من تلك الأرض).

ودخل الأرثوذكس في عدة صدامات مع اليهود اللادينيين بسبب معتقدات دينية لها صلة مباشرة بالوضع آنذاك، فأخرجوا معظمهم من الحي عن طريق استخدام المضايقات وتكرارها باستمرار. وعلى سبيل المثال، ربما يؤدي رفع صوت التلفزيون مساء الجمعة إلى قطع التيار الكهربائي بشكل كامل عن طريق سرقة الصمامات الكهربائية (فيوزات) من صندوق اللوحة الكهربائية للبناية كلها. وظهور المراهقات المتساهلات بمظهر تحظره الشريعة اليهودية قد يؤدي إلى تحطيم النوافذ. أما الاشتباه باتباع عادات مخالفة للدين فقد يؤدي إلى إثارة رد فعل الجيران وتخريب المنزل أو الشيء المملوك. وأصبح معظم سكان المناطق المجاورة حالياً من الأرثوذكس بعد طرد اللادينيين منذ عشر سنوات.

وبقدر تعصب الأرثوذكس الشديد ضد اللادينيين، فإننا نرى نشوء صداقات عديدة بين الأرثوذكس والعلمانيين. بيد أنه يتوجب على الفرد اللاديني التراجع عن كل ما يؤدي إلى صدام وشجار، فهو يقيم حفلةً يوم السبت بدلاً من مساء الجمعة خوفاً من إيذاء أصدقائه المتدينين، ويقدم الطعام في أطباق من الورق لأن أطباقه الخاصة قد تتلوث من غير قصد باللحم الممزوج بالحليب. ويجب على اللاديني أن يكون أكثر مراعاة لشعور المتدين أثناء تجاذب أطراف الحديث. إن كل ذلك أشياء لا يمكن اجتنابها ولا مفر من الأخذ بها، ويصبح الحفاظ على صداقة (أو العياذ بالله . . زواج) بين متدين وآخر لاديني أمراً مثبطاً مع مرور الزمن، وقد تنفصل عرى الرابطة فيبتعد الإثنان أحدهما عن الآخر.

برز حزب أغودات إسرائيل وأخذ يستغل ويفاقم الخلافات ويعمل على تعميق الهوة بين الأحزاب المتعددة. وهو مقتنع بأن جميع النصارى في إسرائيل وأولئك الذين يدعمون الدولة من الخارج هم في الحقيقة مهتمون فقط في تحويل اليهود إلى المذهب النصراني. واعتبر مؤيدو «أغودات» وزعماؤه أن كل إسرائيلي يتعاطف ويتعامل مع جماعات نصرانية هو شخص متخلٍ عن اليهودية ومنجذبٍ إلى النصرانية. ووصل الأمر إلى درجة اعتبار الأرثوذكسي ناثان شارانسكي عدواً «لأغودات» بسبب جمع أموال لصالح جماعة نصرانية هولندية مؤيدة لإسرائيل، وذلك بالرغم من قضائه ثلث حياته متنقلاً بين السجون السوفييتية بسبب إيمانه بدولة إسرائيل.

وتعدى حقد أغودات النصارى ليصل إلى زملائهم. . وتوجَّب على الكنيست إقرار قانون جديد في أيام عام ١٩٩٠ لمنع المدارس من رفض الطلاب وفق اعتبارات دينية، حيث أثيرت هذه القضية بعد اكتشاف أن مدارس «أغودات» في مدينة بني براك لم تقبل انتساب طلاب إليها لكونهم من السفارديم.

يعتبر نائب وزير العمل مناحيم بورش من أنشط أعضاء الحكومة، وكان ولا يزال رئيس حزب «أغودات». وتمثلت أول أعماله في منع موظفي المطار من العمل أيام السبت، مما أجبر الخطوط الجوية الأجنبية على إحضار رجال الميكانيك معها وغير ذلك من اللوازم إذا ما أرادت الإقلاع من إسرائيل يوم السبت. ونجم عن ذلك أيضاً إلحاق ضرر بثالث أكبر

LAU LIBRARY BEIRUT

صناعة وطنية وهي السياحة، إذ طال الأذى الفنادق والمرشدين السياحيين وسيارات الأجرة والمقاهي وكل شيء له صلة بقطاع السياحة، حتى أن علاقة شركات طيران العال الإسرائيلية بالمطارات الأجنبية قد تزعزعت وتعرضت للخطر.

وبالإضافة إلى ذلك، ضم بورش جهوده إلى جهود وزير الهجرة بيريتز لجعل القادمين إلى إسرائيل من الاتحاد السوفييتي أيام السبت ينتظرون إلى اليوم التالي، وحتى قبل أن تبدأ فترات تأجيل لا تنتهي من أجل دراسة طلبات الهجرة وإجراءات أخرى معينة. ولم تسلم الثقافة من تدخل بورش، إذ أصدر تهماً بحق العاملين أو القائمين بفعاليات المهرجان الإسرائيلي في يوم السبت، وهو مهرجان سنوي عبارة عن فورة نشاط أدبي يلقى فيه الشعر وتمثل المسرحيات وتصدح ألحان الأوبرا.

وعندما يُقدِم أي وزير على انتقاد أو تحدي أعماله الظالمة وتعسفاته، يرد بورش بهدوء ناعتاً ذلك الوزير بأنه «نازي»، وهي إهانة كبيرة في دولة يهودية أسسها الناجون من المحرقة التي نفذها الألمان النازيون ضدهم!

إن اندهاش الشخص الأجنبي من درجة التعصب الديني الكبيرة في إسرائيل هذه الأيام قد يؤدي إلى استنتاج خاطىء فحواه أن البلاد تغص بالمتشددين المتدينيين الذين يخافون الله. والحقيقة أن (٢٠٪) فقط من السكان هم من الأرثوذكس المتعصبين، وتبين عند التدقيق والنظر عن كثب أن السلطة التي تستحوذ عليها الأحزاب الدينية هي مجرد سلطة فارغة ضعيفة، وتشبه حالة ذنب يهز الكلب وليس العكس. إن الأقلية الحاكمة لا تعمل فقط على خفض مستوى معيشة الشعب عامّة، بل تدفع بالناس للسير باتجاهات لا يرغبون في السير فيها. وغالباً ما يتناهى إلى سمع المرء أنه لا جديد في أسلوب القسر الديني، وأن ما يحدث الآن يختلف أبداً عما كان يحدث في أي وقت من تاريخ الدولة الإسرائيلية القصير. ولكن يبدو الآن وكأن هناك محكمة تفتيش إسرائيلية تمارس نشاطها

[محكمة التفتيش هي محكمة كاثوليكية نشطت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر بشكل خاص، ومهمتها اكتشاف الهرطقة ومعاقبة الهراطقة المخالفين للعقيدة الكاثوليكية، وقد ذاق المسلمون الويلات على يدها في بلاد الأندلس (إسبانيا) ـ المترجم].

خلال عطلة نهاية الأسبوع الطويلة في شهر أيار عام ١٩٩١، نشر نائب الوزير بورش وحدة جيدة من فرق التفتيش الدرزية وطلب منها التطواف في أنحاء الدولة لتخبره عن المصالح والأعمال التي تبقى مستمرة خلال العطلة الدينية. وكانت نقاط الهجوم الرئيسية منطقة المهرجان الإسرائيلي الممل، ومنشآت الكيبوتس الصناعية، وأماكن اللهو والترفيه. لقد شن بورش حربه الشاملة أيام السبت على منتهكي حرمة العطلة مستخدماً قواته البغيضة غير اليهودية، ولم ينتج عنها سوى توجيه تهم ضد أصحاب مصالح بريئين، تهم توجهها وزارة حكومة مستعدة لإنفاق مبالغ ضخمة من الأموال العامّة من «أجل دفع تكاليف معاقبة المخطئين وإخضاعهم».

ونلمس تغيير المواقف على كافة الأصعدة، فالنصارى الذين عاشوا في إسرائيل طيلة عقود من الزمن يجدون فجأة صعوبة في تجديد تأشيرات جوازات سفرهم، ويشعرون أنهم مطرودون فعلياً من البلاد التي كرّسوا حياتهم من أجلها.

ولكن اليهود هم الضحايا بشكل رئيسي، وفي إحدى الحالات التافهة، رفض طلب امرأة عمرها (٧٠) سنة للحصول على جواز سفر لأن صورتها الشخصية مغرية جنسياً، إذ كانت ترتدي فستاناً من دون كُمّيْن يعتبره الأرثوذكس غير محتشم. واضطرت المرأة العجوز إلى تغيير ملابسها والتقاط صورة جديدة من أجل قبول منحها جواز سفر، وكل ذلك تفادياً لأن يرى أحد ضباط مطار ما في بلد أجنبي صورة العجوز فينشغل بها عن دراسة التوراة بصورة مركزة ويقل إخلاصه لله.

إن الفارق الرئيسي بين الفضائح الماضية والفضائح الحالية في السياسة الإسرائيلية هو أن انتهاكات حرية القانون في وقتنا هذا يرتكبها أشخاص يفترض أنهم متدينون وشرفاء من أمثال أرييه درعي زعيم حركة شاس ويائير ليفي، ولكنهم يتظاهرون بالتدين. كان أرييه درعي قبل ستة أعوام مجرد طالب في المدرسة الدينية، في حين كان يائير ليفي بائع أسماك. وأتاحت الأزمات السياسية للرجال المبتدئين فرصة دراسة النظام والإحاطة بنقاط ضعفه، فحرمت بذلك الجماهير التي لا حول لها ولا قوة من أموالها، ومن حق كسب لقمة العيش، ومن حق الحماية من إساءة استعمال القانون المدني، ومن أعمال اللادينيين.

LAU LIBRARY BEIRUT

لقد شُوِّه الاسم الناصع ليهود السفارديم جرَّاء التخريب والضرر الذي سببه حزب شاس، وتراجعت صورته إلى الوراء، وذهبت أدراج الرياح جهود سنين في بناء نظام اجتماعي يعتمد على المساواة، وفشلت هذه المساعي بسبب نشوء مفهوم جديد يقول بأن رجال السياسة من السفارديم هم لصوص. وحتى وإن أحصى حزب العمل أعماله السيئة السابقة، فإن الأحزاب الأرثوذكسية ستتبوأ مكان الصدارة فيما يتعلق بأخطاء سلوكية فادحة في فترتي الثمانينات والتسعينات. ومتى سينتهي ذلك؟ الله وحده يعلم.

LAU LIBRARY
BEIRUT

الفصل السادس

معارضة خائنة إلى حد بعيد

لم يفز حزب العمل وحلفاؤه اليساريون بالانتخابات في أربع محاولات قاموا بها على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. ومنع ذلك من انتشار الفساد على نطاق واسع طالما أن حزب العمل كان خارج السلطة، ولكن لم يتحسن الوضع بتقلص الفساد عندما شارك حزب العمل في السلطة بإئتلافه مع تجمع الليكود. وسنسلط الضوء هنا على زعيمين من حزب العمل هما شمعون بيريز وإسحق رابين، وذلك بالرغم من وجود شخصيات أخرى في الحزب ثبتت عدم جدارتها عند استلامها مناصب في السلطة؛ إنهما السياسيان الوحيدان من حزب العمل اللّذان يساندان أي موقف دولي يساري في الكنيست، إنها نتيجة طبيعية لحزب زادت بسرعة أعداد مؤيديه من المهاجرين الجدد إلى إسرائيل، ونتيجة لابتعاده عن السلطة المطلقة لمدة تقارب عقدين من الزمن، ويمكن عقد تشبيه مناظر في السياسة الأمريكية، إذ يحتفظ الجمهوريون بمنصب الرئاسة ويشددون قبضتهم عليه بسبب الذكريات الأليمة لحرب فيتنام في عهد الرئيس جونسون ولقضية إيران في عهد الرئيس كارتر. أما الذكريات الأليمة بالنسبة للإسرائيليين فهي حرب أكتوبر (يوم الغفران) في عهد غولدا مئير وقضية معالوت في عهد إسحق رابين.

● رابين وعثراته وسقطاته:

إذا سألت أي إسرائيلي من كان أسوأ رئيس للوزراء في تاريخ إسرائيل فسيبرز على الفور اسم غولدا مئير وبسرعة لا يتوقعها الغرباء عن هذه الدولة. ولم تنجح أي سياسة من

سياستها على المدى الطويل، وإن نجح بعضها فهي قليلة جداً، وعلى سبيل المثال، كان توثيق العلاقات الإفريقية ـ الإسرائيلية أحد هواجس غولدا، فأنفقت مبالغ طائلة من خزينة الدولة على إرسال الخبراء في شتى المجالات إلى دول إفريقية كشكل من أشكال المساعدة الخارجية. وعندما نفذَّ العرب حظر تصدير النفط عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، تغلَّب الضغط العربي على إحسان وعطاء إسرائيل، وقطعت الدول الإفريقية علاقاتها مع إسرائيل واحدة تلو الأخرى.

وكان الأخطر من ذلك كله تعرُّض إسرائيل لاحتمال الفناء التام في الأيام الأولى لحرب أكتوبر بسبب تغطرس حكومة مئير وليس غبائها. ولم تقرأ وتحلل تقارير الاستخبارات بصورة صحيحة، ولم يكن الجيش مستعداً لاستيعاب هجومين على جبهتين شنهما السوريون والمصريون في السادس من تشرين الأول عام ١٩٧٣. واستطاعت سوريا عندها استعادة مرتفعات الجولان خلال (٤٨) ساعة، وكانت على وشك الاستيلاء على منطقة الجليل الشرقي. ولم تسلم نسبة كبيرة من الأراضي الإسرائيلية من الاحتلال السوري إلا بشجاعة بعض المقاتلين الإسرائيليين الذين كانوا يؤدون واجبهم العسكري آنذاك، وفشل خطوط الإمداد السورية في عملها.

وحقق المصريون أيضاً نتائج طيبة باستعادة قناة السويس والسيطرة خلال يومين على معظم المراكز الإسرائيلية التي كانت على مرأى من مياه السويس. وخسرت إسرائيل حياة (٣٥٠٠) مقاتل حتى استطاعت إصلاح خطأ الحكومة. ولو كانت الدولة مهيأة سابقاً لصد أي هجوم لتلقى العدو هزيمة منكرة خلال ساعات قليلة.

أدى غضب الجمهور العارم إلى فتح تحقيق مع الحكومة، فشكِّلت لجنة سُميت لجنة أغرانات لتقرر على من تقع مسؤولية كارثة الحرب. وبرِّئت ساحة الحكومة وخرجت نظيفة. أُعلن ذلك من دون أدنى خجل من استعمال الكذب والتمويه، ووجِّه الجزء الأكبر من اللوم إلى ديفيد اليعازر رئيس قوات جيش الدفاع الإسرائيلي آنذاك، واستقالت مئير من منصب رئاسة الوزراء تاركة وراءها إسحق رابين ليقود حزبها عام ١٩٧٤.

وأقل ما يقال عن رابين أن تاريخه السابق كجنرال عسكري كان مؤثراً وجيداً. وفي

LAU LIBRARY
BEIRUT

استعراض منقّح لتاريخ إسرائيل صدر مؤخراً عن الكاتب يري مليستاين، يصف يوري رابين كأحد أسوأ قادة حرب الاستقلال عام ١٩٤٨، فهو الذي خطَّط لمعارك فاشلة مثل معركتي اللد والرملة، وتسبب بمقتل عدد من الجنود أكثر مما سببه أي ضابط آخر عالي الرتبة.

كانت حادثة «ألتالينا» "Altalena" سيئة في العديد من جوانبها. لقد حاولت عصابة الإرغون بزعامة مناحيم بيغن إفراغ سفينة مليئة بالأسلحة خلال فترة قصيرة توقف فيها إطلاق النار أبان الحرب (والإرغون هي قوة مقاتلة سريَّة تُعتبر السلف المباشر لحزب الليكود). وأبدى رئيس الوزراء بن غوريون خوفه من أن يقع مخبأ السلاح الضخم ذلك في يد عصابة الإرغون مباشرة فتقوم بإزاحته عن السلطة بقوة السلاح، ولكن مخاوفه هدأت وخفَّت حدة شكوكه عندما سمح بتفريغ الشحنة في إحدى المستعمرات التابعة لحزب العمل. وأراد بن غوريون رغم ذلك تأكيد سلطته، فأمر الجيش بمهاجمة السفينة وطاقمها اليهودي، لكن موشي دايان رفض قتل إخوانه من اليهود بينما لم يظهر رابين المطيع أي تردد وأعطى أوامره بإطلاق النار، ونجم عن ذلك التصرف خسارة الأسلحة وبضع عشرات من الإسرائيليين الوطنيين.

كان رابين الشجاع نفسه قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في حرب الأيام الستة، وحدث أن أصيب عشية يوم المعركة بانهيار عصبي. وطبقاً لما ذكره عيزر وايزمان، فقد توجَّب إقناعه بعدم الاستسلام قبل إطلاق رصاصة واحدة. وأكد رابين في وقت لاحق إصابته بانهيار عصبي، لكنه عزا السبب إلى محاولة القضاء عليه باستخدام السم.

وعانت الدولة بشدة من العمليات الإرهابية خلال مدة عمله القصيرة كرئيس للوزراء. وقُتل خمسون شخصاً أغلبهم من طلاب المدارس الثانوية العليا جرَّاء هجمات على منطقتي معالوت وكريات شمونة في الجليل. ولئن تسبب رابين في نشوء أعداء ضده غير معروفين ضمن صفوف الجماهير بسبب عجز حكومته في الوقوف في وجه الإرهاب، فقد كان له بالمرصاد عدوَّان قويَّان داخل حكومته قررا رؤية نهايته وزواله. وأولهما هو شمعون بيريز (شمعون البسيط) الذي غضب بشدة لتجاهله ومنح منصب رئاسة الوزراء إلى رابين. وثانيهما هو الحزب الوطني الديني الذي طرد أعضاؤه من الحكومة بقرار من رابين في تصرف

نادر إزاء اتهام من جانب اللادينيين، ذلك أنهم رفضوا دعم رابين في وقوفه وجهاً لوجه أمام فضيحة سياسية ليس لها معنى إلا في إسرائيل.

لقد خُطِّط لإقامة مراسيم استقبال الدفعة الأولى من طائرات (إف ١٥) الأمريكية القادمة إلى إسرائيل في يوم الجمعة الذي يصادف العاشر من كانون الأول عام ١٩٧٦، غير أن الطائرات وصلت بعد مضي (١٧) دقيقة على دخول يوم السبت، فردَّت الأحزاب الأرثوذكسية بإسقاط الحكومة. لم يكن هناك العديد من رجال الطيران الأرثوذكس العاملين في القواعد الجوية ذلك اليوم، وإن وُجد رجال فهم على الأغلب موالين بشدة لقواتهم الجوية بحيث يستحيل أن يخبروا الصحافة عما حدث. إذن من الذي فعل ذلك؟ شك البعض بحزب ديني، بينما اعتقد آخرون أن الشخص المسؤول هو شمعون بيريز.

وبافتراض براءة بيريز من تلك الحادثة، فلا يعفيه ذلك من مسؤوليته عن عقدين من السنين لم يتوقف خلالهما عن منافسة ومزاحمة رابين على السلطة ومن دون النظر في مدى خطورة أعماله على حزبه بالذات. ومن المؤكد أن كشف الصحافة لحادثة تالية كانت مفيدة لتعزيز آمال بيريز في الوصول إلى كرسي رئاسة الوزراء.

في غمرة الحملة الانتخابية عام ١٩٧٧، ركَّزت وسائل الإعلام على تقرير ذَكر أنه كان لرابين حساب مصرفي سرِّي في واشنطن وضعه باسم زوجته. وتم إظهار رابين كمجرم بسبب عدم السماح للإسرائيليين بوضع الأموال في مصارف أجنبية (هل ترى إمكانية لتطبيق قانون كهذا؟)، فاستقال من منصبه إزاء اتهامات بارتكابه أعمالاً مالية مصرفية غير قانونية. واستلمّ شمعون المحظوظ زعامة الحزب وقاد حزب العمل إلى خسارته الأولى والأبدية في انتخابات عامة.

ومن الناحية النظرية، يجب أن يكون ما حدث نهاية لرابين إذ كان سياسياً استقال لتجنب فضيحة جنائية. ولكن السياسيين الإسرائيليين لا يختفون من مسرح الأحداث حتى تخرف عقولهم وتموت، ومن الأمثلة على ذلك موشي دايان. كان دايان وزيراً للدفاع إبان حرب أكتوبر الفاجعة، وتسبب في حدوث (١٢) ألف إصابة إضافة إلى استياء أسرهم

LAU LIBRARY BEIRUT

وأصدقائهم البالغ وهو عدد يمثل نسبة لا بأس بها من عدد سكان إسرائيل، ورغم ذلك كله تم تعيين دايان وزيراً للخارجية عام ١٩٧٧ في مجلس وزراء مناحيم بيغن.

وجاء رابين بدوره ليذِّكر بضحايا الأحداث السابقة، وكانت إحدى أعماله بمثابة كارثة حقيقية للدولة. احتل رابين منصب وزير الدفاع لدورتين حكوميتين، الأولى عام ١٩٨٤ والثانية عام ١٩٨٨. والمشكلة التي يلاقيها رابين الآن هي مشكلة دائمة مستعصية تتمثل في خروج المواطنين العرب في قطاع غزة إلى الشوارع وممارسة أعمال العنف وفي إخضاع وسائل الإعلام والسيطرة عليها عند تناولها لمسألة الانتفاضة. كان من واجب رابين وضع حدٍ ونهاية سريعة للانتفاضة من خلال سياسة وزارة الدفاع، ولكن بدلاً من ذلك أصبح التمرد جرحاً مفتوحاً متقرِّحاً في هيكل الدولة السياسي، وشوّه اسم إسرائيل الجيد في أنحاء العالم.

كان أمام رابين خياران: إما التفاوض أو إخماد الانتفاضة بسرعة وقوة السلاح. ولم يكن وارداً الدخول في مفاوضات وفوهات البنادق موضوعة على الجباه، فتوقف الأمر على رابين ليسحق التمرد بعنف على الطريقة الشرق أوسطية.

إن الوقائع السابقة واضحة وماثلة في الأذهان، فبعد شهر من ثوران العرب في قطاع غزة في الجزء الواقع تحت السيطرة الإسرائيلية، قام الفلسطينيون في المنطقة المجاورة والخاضعة للسيطرة المصرية باتخاذ خطوات مماثلة، فرد الجيش المصري بإطلاق النار من دون رحمة ولا شفقة وقتل العديد منهم، وأنهى انتفاضتهم في عصر أحد الأيام. وقتلت قوات الجيش في الجزائر (٣٠٠) شخص في بضع ساعات بينما أطلقت القوات التونسية النار على (٣٦) من المشاغبين. ووقعت هاتان الحادثتان بعد اندلاع الانتفاضة. هذا هو أسلوب الحكم في دول الشرق الأوسط.

إن إسرائيل بصحافتها وإعلامها الحر لا تستطيع انتهاج أساليب كهذه واعتبارها ضرباً من ضروب السياسة، ولكنها لم ترغب في الماضي باستخدام قوة عمياء وحشية ما دامت الحاجة لا تستدعي ذلك. واتَّبع رابين نهجاً وسطاً، فأمر الجنود في البداية بمعاملة المثيرين

للقلاقل معاملة خشنة فيما عبَّر عنه بنفسه «كسر ذراعهم»، آملاً أن يشكل ذلك عامل ردع لهم.

وعندما فهم الجنود ما لمَّح إليه رابين كسياسة رسمية وتصرفوا بموجبها، وُجِّهت إليهم تهمة ارتكاب أعمال وحشية وحوكموا على أساسها، وعندما دافع القادة العسكريون عن جنودهم وبرَّروا استخدام العنف بالإشارة إلى بيان رابين حول «كسر الذراع»، تنصَّل رابين في ذلك، وأنكر أنه صرَّح به، ونجم عن تردده وعدم صلابة مواقفه جيش يخاف من استخدام القوة وإن واجه مواقف تستدعي استخدام القوة.

أما منح وسائل الإعلام في بادىء الأمر حرية التجول في الأراضي المحتلة، فقد شكَّل جانباً من جوانب الفشل، ولم يستطع الجيش مجاراة قوة وسائل الإعلام أبداً، إضافة إلى امتلاك المتمردين تقديراً غريزياً لأهمية استغلال وسائل الإعلام. لقد علا صراخ الطلاب الإيرانيين بشعارات مناهضة للولايات المتحدة عندما كانت آلات التصوير تتجه نحوهم فقط، وأدرك المنتفضون العرب أهمية الخبر الجيد وما ينجم عنه وكيفية الحصول عليه، فعمدوا إلى إثارة القوات الإسرائيلية واستفزازها لكي تلاحقهم حيث كان ذلك هو لعبة الأطفال، مع مراعاة توقيت اللعبة عند حضور فرق الأخبار المصورة. ولم يكن لدى رابين سياسة إعلامية لتوازن أثر تغطية الصحافة والإعلام لفعاليات الانتفاضة. وشاهد العالم بأجمعه أن إسرائيل مستأسدة على من هم أضعف منها، إذ ترد على الحجارة بإطلاق الرصاص.

لقد أدت أساليب رابين الضعيفة غير المؤثرة إلى مقتل (٨٠٠) عربي و(٣٥) يهودي حتى وقتنا هذا. وليست طريقة معالجته هي المثال الوحيد عن ضعف أدى إلى إراقة الدماء، إذ وقع حوالي (٢٤) من الجنود الإسرائيليين أسرى في يد الأعداء بعد الدخول كطرف في الحرب اللبنانية. واحتجز (١١) جندياً منهم في لبنان ثم أطلق سراحهم مقابل إطلاق سراح (٤،٥٠٠) عربي احتجزوا في السجون الإسرائيلية، ووافق رابين على صفقة المقايضة هذه. وكان من ضمن المستبدلين مجرمون عتاة، منهم قتلة الأطفال الستة! في مدينة الخليل والرجل الياباني الذي قتل (٢٤) مسافراً في مطار بن غوريون، ومعظمهم من راهبات بورتوريكو. واشتملت الصفقة أيضاً على حق رجوع حوالي (٦٠٠) إرهابي إلى بيوتهم في الأراضي المحتلة المتنازع عليها، وأعيد اعتقال (٩٠٪) من هؤلاء منذ ذلك الوقت، ويعتقد على نطاق واسع أن تجربة أولئك الإرهابيين الذين صقلتهم الحياة الخشنة قد جعلت الانتفاضة تمرّداً طويل الأمد(*).

وعلى الرغم من سجل الفشل الحافل هذا، ينظر إلى رابين الآن على أنه الرجل الوحيد الذي يستطيع إنقاذ حزب العمل من براثن شمعون بيريز الذي ساهم أكثر من أي شخص آخر في الهبوط بالحزب على المرتبة الثانية.

• شمعون البسيط:

منحت مجلة أمريكية تهتم ببناء الأجسام رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز درجة أفضل جسم لرجل دولة في العالم. وقدَّم دان توري ناشر المجلة واسمها "Muscle Training Illustrated" إلى بيريز تذكاراً مطلياً بالذهب. وقال دان: «ظهر من خلال جميع بحوثي أن بيريز هو صاحب الجسم الأجمل والأكثر تناسقاً من بين جميع رؤساء الدول».

يبلغ عمر بيريز (٦٢) عاماً، وهو يدخن كثيراً ويصنف هواياته الرئيسية على أنها القراءة ومشاهدة المسرحيات التلفزيونية العربية المسلسلة والتي تعالج المشكلات اليومية.

تلخِّص هذه الفقرة الصغيرة شخصية شمعون بيريز بشكل أفضل مما تلخصه العديد من تحليلات المثقفين التي غالباً ما تتجاوز هذه النقطة. ويتم تصوير بيريز باستمرار كرجل لا ينفك عن إبرام الصفقات، وأناني، ومغرور أو عديم الثقة والأهلية بشكل جلي واضح.

(*) برزت قضية أخرى مشابهة عام ١٩٩١، فقد أطلقت إسرائيل سراح (١٥٠) شيعياً لبنانياً من سجونها كجزء من صفقة محادثات السلام الإقليمية، ولم يطلق سراح أي رهينة إسرائيلية (أو على الأرجح أي جثة إسرائيلية) بالرغم من إطلاق سراح رهائن الدول الغربية. وزادت قوة حزب الله الشيعي الآن، فزادت على الفور هجماته القاتلة على الجنود الإسرائيليين.

LAU LIBRARY BEIRUT

ويرغب شمعون في أن يصبح مشهوراً، ومستعداً لعمل أي شيء في سبيل أن يغدو محبوباً، بيد أنه يظهر في النهاية واضح النفاق جلي المِراء. وعلى سبيل المثال، وضع بيريز على رأسه قلنسوة الصلاة أمام آلات التصوير قبيل انتخابات عام ١٩٨٨ وخرج من درس في علم التوراة وإلى جانبه حاخام من السفارديم رفيع المستوى. وبيريز لا يهتم بعلوم التوراة ولا بأسلوب السفارديم التعبدي، لقد حاول أن يكون أكثر وُداً وأكثر انفتاحاً على الأرثوذكس والسفارديم كليهما في إحدى جلسات العلاقات العامَّة، ولكن حيلته تلك لم تنطلِ على أحد، ونال أكبر قسط من السخرية والهزء لم يسبق أن ناله من قبل.

لا نعني بالكلام السابق أن ما من شيءٍ لا يستحق السخرية، فقد كان عام ١٩٨٤ بمثابة نقطة جيدة للانطلاق. وزعمت إحدى نتائج الانتخابات أن حزب العمل لا يمكن أن يخسر جميع مراكز الاقتراع، فقد كان الليكود يعيش في فترة مزرية وصل فيها التضخم المالي إلى نسبة (٤٥٠٪) في إسرائيل، إضافة إلى توريط الأمة في مستنقع الحرب الدموية في لبنان. واستقال مناحيم بيغن المشهور فتوجب على شامير اللطيف أن يحل مكانه وينتعل حذاءه، ولم يكن من السهل على رجل يبلغ طوله خمسة أقدام وإنشين أن ينتعل حذاءً من مقاس يعادل مقاس ستة غلمان. وتروي حكاية عن طول شامير، إذ دخل أحد المطاعم وسأل رئيس الخدم فيما إذا كانوا يقدِّمون طبق الروبيان، فأجابه: «بالتأكيد، سنقدم الطعام لأي شخص كان».

كشفت صناديق الاقتراع أن إسحق نافون في حالة تزعمه حزب العمل لن يفوز بالانتخابات فقط لوحدها، بل يحتمل أن يكسب تأييد الأغلبية من الأعضاء البرلمانيين في سابقة لم تحدث من قبل في تاريخ إسرائيل. وسبق لبيغن أن عيَّن نافون كأول رئيس دولة من السفارديم، ونافون هذا رفيق حميم لبن غوريون ومن نفس بلده، وكان اختياراً بالغ الحكمة يصب في صالح بيغن. وأضحى نافون أشهر رئيس في تاريخ الدولة، وكانت إجادته نطق اللغة العربية بصورة جيدة عاملاً مهماً في قبول الشعب المصري اتفاقيات كامب ديفيد من دون ثورة علنية. وكانت زوجته عوفرا ملكة جمال سابقة وغير منسجمة مع غولدا مئير التي اتهمتها سراً بانتهاج سلوك غير محتشم، ولكونها سيدة إسرائيل الأولى، ظهرت بمظهر قدير ورائع، وأصيبت بسرطان الثدي ورفضت عملية استئصاله، وسألت

LAU LIBRARY
BEIRUT

مراسلاً إخبارياً شديد الفضول: «كيف ترغب أن يزال بؤبؤ عينك؟».

وفي حين أخذت شعبية نافون بالازدياد، كان بيريز يتسبب في إحداث سلسلة من الانفجارات في أجهزة التلفزيون نتيجة إقدام المشاهدين في أنحاء الدولة على ركل وضرب أجهزة التلفاز بعد ظهور بيريز على الشاشة. وقلّ ظهوره العلني أمام الجماهير خلال حملة انتخابات عام ١٩٨١ وتقلّص بشكل كبير بسبب رميه بالبيض لحظة بروزه على المنصة. وكان ضاربو أجهزة التلفزيون ورماة البندورة من السفارديم في معظمهم. وهناك سبب ما يدور حول كراهية اليهودي من السفارديم لشمعون بيريز؛ إنه التسبب في خسارة الحزب مرتين في انتخابات جيدة الترتيب لأن حزب الليكود كان قد تملَّك أصوات السفارديم. وتوصل حزب العمل إلى حلٍ في عام ١٩٨٤، اعتمد هذا الحل على منح نافون السفارديمي منصب رئيس الوزراء ثم ترقَّب يهود السفارديم الفخورين وهم يدلون بأصواتهم لصالح حزب العمل. وجرت عملية تمهيدية لصالح نافون أثارت الاهتياج في صفوف الحزب وفي الشوارع.

وأُجبر بيريز على الاعتراف بأن شخصاً أعظم شعبية قد برز على الساحة السياسية، ووافق على عقد لقاء مع نافون في البيت الرئاسي لإجراء مشاورات. وانتظرت البلاد كلها نتائج الاجتماع بفارغ الصبر وتساءلت الجماهير فيما إذا كان شمعون بيريز سيقدِّم مصلحة الحزب والدولة على مصلحته وطموحاته الشخصية، أو فيما كان شمعون هو شمعون بيريز نفسه لا غير، فيلقي بنافون جانباً ويتخلص منه. وبالطبع، بقي شمعون هو شمعون نفسه من دون أدنى تغيير، ووضع اسم نافون في المرتبة الثانية على قائمة حزب العمل، وهي حركة لا طائل من ورائها إذ عُين في آخر المطاف في منصب أقل مرتبة كوزير للتعليم، بينما استلم بيريز مرة أخرى كرسي رئاسة الوزراء. وأخذ الجميع يفكرون في كيفية انتصار بيريز على نافون، وكانت أكثر المواضيع مدعاة للتأمل ما زُعم عن وجود علاقة جنسية غير شرعية مع عوفرا زوجة نافون. وفي النهاية، قاد شمعون حزبه من نصر مؤكد إلى موقف مربك حصل فيه على أصوات متعادلة في الانتخابات، فتم تشكيل أول حكومة وحدة وطنية مع حزب الليكود، وكما تبين سابقاً، أصبح شمعون أولاً رئيساً للوزراء وشامير وزير خارجيته، ثم تبادل الإثنان منصبيهما بعد عامين إلى نهاية الدورة الحكومية.

إذن، وإضافة إلى واقعة نافون، كيف تسبب شمعون في عدم الفوز في الانتخابات؟ لقد تسبب ذلك بالإساءة إلى يهود السفارديم. لقد عُيِّن اليساري يوسي ساريد لإدارة حملة الانتخابات واستأجر فرقة كوميدية ثلثيها من الأشكناز لتسخر من الليكود وبيغن بتقليد اللهجة المغربية الثقيلة على اللسان. ولم يدرك ساريد الذي يعتبر من نخبة الرجال أنه قد يهين السفارديم بصورة حقيقية باللجوء إلى حركات تقليدية يقوم بها أشخاص سود الوجوه أثناء تقديم العرض المستز نج [وهو عرض تقدمه فرقة كوميدية مؤلفة عادة من رجال بيض يظهرون على خشبة المسرح بمظهر الزنوج ويقدِّمون للنظارة ضروباً من الأغاني والنكات.. الخ - المترجم] واستخدامه في الدعاية السياسية.

وحصلت حادثة مشابهة حددت مصير بيريز؛ ففي محاولة لتلميع صورته وتحسينها، استأجر فرقة تسلية ولهو أخرى مشهورة. وفي حشد كبير مؤيد لحزب العمل عشية يوم الانتخابات، قام النجم الكوميدي المفضل في إسرائيل (وهو الآن مُجرَّد مضيف لعروض اللهو والاستهزاء) وخاطب الجمهور المجتمع قائلاً: «لا يوجد معنا على الأقل أفراداً من شاخ شاخيم». وهذه الكلمة الطويلة والصعب لفظها هي مصطلح إسرائيلي يشير إلى السفارديم، وعلى شاكلة مصطلح (Nigger) الذي يشير إلى الزنوج في الولايات المتحدة. وأحب الجمهور الاستهزاء والسخرية العرقية فضحكوا. ولسوء الحظ، ضحك شمعون ضحكة نصف مكبوتة مشاركاً الجمهور بدلاً من أن يعلن رفضه لهذه الإهانة، فخسر علاوة على ذلك فرصة الفوز بالانتخابات.

أصر المدافعون عن بيريز على أن فترة توليه رئاسة الوزراء لمدة عامين كانت عظيمة النجاح، ونسبوا إليه أمر تخفيض التضخم المالي إلى نسبة (٢٠٪)، وتخليص إسرائيل من ورطتها في لبنان، ورفع معنويات الشعب بصورة عامَّة. وتم تجاهل ونسيان أنه كان مسؤولاً إلى درجة كبيرة عن أكبر فضيحتين في تاريخ إسرائيل. الأولى هي فضيحة إيران - كونترا حيث أرسل بيريز مستشاره الشخصي لشؤون الإرهاب أميرام نير إلى واشنطن حاملاً اقتراحاً بالإفراج عن الرهائن الأمريكيين في طهران مقابل شحنات أسلحة مرسلة إليها من إسرائيل. أما الفضيحة الثانية فكانت مسألة الجاسوس بولارد والتي ألحقت ضرراً بالغاً بإسرائيل.

وبولارد هذا يهودي أمريكي يعمل لحساب الاستخبارات البحرية الأمريكية، وقام ببيع معلومات حساسة إلى إسرائيل. وأكد بيريز للسلطات الأمريكية إبان تفاعل القضيتين أن إسرائيل ستبحث في مدى مسؤوليتها وعلاقتها بهما ثم تبعث بالنتيجة بكل صدق وأمانة. ولم يتحقق شيئاً من الوعود تلك مما سَرَّع في حدوث عدم ثقة بين الحكومتين وبصورة عميقة(*).

طالب الشعب الإسرائيلي بالكشف عن حقيقة بولارد، ولانت الحكومة بعض الشيء فعينت لجنة حيادية في الظاهر للتحقيق في القضية. ووافق رئيس اللجنة أبا إيبان على تحميل بيريز القسط الأعظم من المسؤولية. وظل بيريز طوال أسبوع كامل يَصِمُ تقرير اللجنة بالكذب والافتراء وينكر كليَّةً تورطه فيها، وأزيل اسم أبا إيبان من قائمة حزبه الإنتخابية في آخر المطاف، وهي مكافأة نموذجية وتقليدية على الاستقامة والنزاهة.

وبذل بيريز كل ما يستطيعه في نهاية فترة توليه رئاسة الوزراء من أجل منع شامير من استلام منصبه ذاك، ولم تنجح جميع أساليبه، ولكن كان لديه متّسع من الوقت ليترك إحدى بصماته الأبدية في ذلك الميدان. لقد بقيت قضية سيناء القضية الوحيدة التي لم تحل بَعْدُ من اتفاقيات كامب ديفيد، إذ أعطت إسرائيل دولة مصر (٣٦) ألف ميل مربع من الأرض، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الأرض المتنازع عليها، وحوالي نصف دستة من القرى والبلدان المتبقية، إضافة إلى مواقع قواعد عسكرية وحقول نفط. ولم تكتف حكومة مصر بكل

(*) حصلت حادثة ثالثةً كان لها نفس النتائج. في حلول عام ١٩٨٥، أغلقت سوريا خط ضخ النفط العراقي الذي يصل إلى البحر المتوسط، وفرضت إيران حصاراً على الخليج الفارسي (كذا!). وأراد العراق بناء خط أنابيب آخر بديل يصل إلى العقبة، وهي ميناء أردني يطل على البحر الأحمر، فوافقت شركة بِكْتِل الأمريكية على تنفيذ ذلك المشروع الذي يكلف عدة مليارات من الدولارات بشرط حصولها على ضمانات بأن إسرائيل لن تقوم أبداً بتفجيره. وفاتح المدعي العام الأمريكي إدوين ميس بيريز بالموضوع، فوافق الأخير على ذلك مقابل (٧٠) مليون دولار تدفع له سنوياً طيلة عشرة أعوام، وتُحوَّل إلى حزب العمل الإسرائيلي. وعندما تسربت أنباء تلك الرشوة، طرد ميس من مكتبه بينما نجا بيريز كالمعتاد من الفضيحة.

LAU LIBRARY BEIRUT

ذلك، فطالبت بإعطائها قسماً من الشريط الساحلي بمقدار مائة ياردة إلى الجنوب من مرفأ إيلات ويدعى هذا الجزء (طابا).

لم تكن إسرائيل في عجلة من أمرها لتسلم الشريط الساحلي المذكور لأنها اعتقدت من الجانب الأول أن لديها حقاً قوياً بالمطالبة بهذه الأرض، ومن الجانب الثاني كان هناك فندق مبني عند الشاطىء تبلغ كلفته (٣٢) مليون دولار. وأجادت مصر لعب دور المقامر فسمحت لإسرائيل بالاحتفاظ بالفندق، ولكنها طالبت باسترجاع كل ذرة تراب من الأرض المصرية المقدسة.

وسافر بيريز جواً إلى القاهرة ووعد الرئيس المصري حسني مبارك بأن مصير طابا سيتحدد عن طريق التحكيم الدولي. وغضب الإسرائيليون بشدة لتصرف بيريز، إذ لم يكن حظها جيداً ولم تكسب شيئاً أبداً في كل مرة لجأت فيه حكومتهم إلى تحكيم دولي (والشاهد على ذلك سلسلة نجاحاتها في الأمم المتحدة). ولم يكن أمامها أيضاً إلا الخسارة بينما كان أمام مصر فندق لتفوز به. ووُجد حل للقضية عام ١٩٨٩ عن طريق التحكيم الدولي، وأجبرت إسرائيل على التخلي عن طابا والفندق وكل شيء.

لاحت فرصة أخرى أمام بيريز للاصطياد في الماء العكر وذلك بوصفه وزيراً للخارجية حالياً، وقرر أن القضية العربية - الإسرائيلية برمتها قابلة للحل عن طريق مؤتمر دولي للسلام. وقد برزت هذه الفكرة منذ السبعينات عندما كان بيريز آنذاك وزيراً للدفاع ومن الجناح اليميني، فوصف هو نفسه الفكرة تلك بأنها تشكل خطراً على الدولة.

وتعتمد الفكرة على الآتي: يقوم كل من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وجميع الدول المجاورة لإسرائيل إضافة إلى شخصيات فلسطينية مختارة بعناية، بحضور اجتماع يوفر مظلة للقاءات سرية ومباشرة بين الدول العربية وإسرائيل.

وبرزت الاعتراضات بوضوح منذ البداية، إذ لم تكن هناك علاقات بين إسرائيل وعضوين في مجلس الأمن هما الصين والاتحاد السوفييتي، فرد بيريز حول هذه المسألة بأن إيجاد علاقة معهما سيكون شرطاً مسبقا لعقد المؤتمر. وكان عضوان آخران هما بريطانيا

وفرنسا يفرضان حظراً على توريد السلاح إلى إسرائيل ويزودان في الوقت نفسه أعداء إسرائيل بالأسلحة، ولم تشكل هذه الحقيقة عائقاً أمام بيريز الذي رد بأن جميع أعضاء مجلس الأمن سيحضرون الاجتماع لمجرد الظهور فقط، وسيمنحون شرعية لمباحثات الدول العربية مع إسرائيل.

وأصدرت إسرائيل ردة فعل سلبية حادة على هذه الخطة المعقدة غير العملية، ولكن بيريز طاف أنحاء العالم لتعزيز ومساندة خطته، وعقد لقاءات سرية مع شخصيات عربية! في لندن وحصل على تأييدها، ثم اجتمع في وقت لاحق مع ممثل الاتحاد السوفييتي في اجتماع اشتراكي دولي عقد في روما، وهدف من وراء اجتماعه به الحصول على موافقة دولته على عقد المؤتمر الدولي للسلام.

وبدت جميع هذه الخطوات الأولى التمهيدية خطوات عظيمة، ولكن بيريز كان يناطح حكومة بلاده ويعمل ضدها. إن الاجتماع على مستوى عالٍ مع مسؤول سوفييتي حكومي يحتاج إلى دعم من مجلس الوزراء الإسرائيلي، وهو ما لم يحصل عليه بيريز.. بل إن الحقيقة هي تصويت مجلس الوزراء في جلسة خاصة على عدم الخوض مجدداً في موضوع المؤتمر الدولي للسلام، ولكن اتفاق الحكومة على رفض المؤتمر لم يعن شيئاً بالنسبة لوزير الخارجية الذي عقد العزم على المضي وحيداً في طريقه الذي رسمه لنفسه، فسافر إلى واشنطن للحصول على موافقة وزير الخارجية الأمريكية شولتز وعلى وعد أمريكي بالمشاركة في مؤتمر للسلام، ونجح في الحصول على بغيته، مما زاد من غم وكدر شامير الذي أرسل موشي أرينز في الأسبوع التالي ليوضح القضية ويبطل ألاعيب بيريز وأساليبه الملتوية لتحقيق أغراضه، وأطلعهم أرينز على أن بيريز يمثل نفسه فقط وليس حكومته، فتساءل شولتز الذي وجدت مبررات لارتباكه كيف لا يمكن لوزير خارجية أن يمثل دولته. وكان سؤالاً جيداً لا يعرف جوابه أحد إلا بيريز.

عاد بيريز إلى وطنه ليضع يده على أساليب جديدة ليتنازل عن الأرض اليهودية. كان الدروز، وهم طائفة سرية، قد أقاموا معسكراً يتألف من عدد من الخيم في محمية طبيعية يعشقها الإسرائيليون لكثافة نباتاتها وأشجارها وحيواناتها النادرة. وادعى الدروز أن المحمية

LAU LIBRARY BEIRUT

تقع فعلياً ضمن ممتلكات وأراضي قرية بيت جن، وعندما حضر حراس المحمية ورجال الشرطة لانتزاع الأرض من بين أيدي المحتجين، تمرد الدروز وقلبوا سيارات الجيب ثم أضرموا فيها النار، وضربوا (٢٣) فرداً من حراس المتنزه ورجال الشرطة، ووصفت وسائل الإعلام ذلك بمذبحة منظمة ضد الآمنين.

وقرر بيريز التدخل شخصياً لفض النزاع، فعقد صلحاً وأبرم اتفاقاً مع كبار السن في القرية، وما إن أنهى مفاوضاته معهم حتى أفرج عن مثيري الشغب الدروز من دون تقديمهم للمحاكمة، واحتفظ الدروز بالقسم الأكبر من أراضي المحمية الطبيعية التي اشتهوا أن يمتلكوها وهي ليست لهم. وبدا لكل مراقب يهودي أن بيريز سيتخلى عن الأرض لأي إنسان فقط من أجل أن يحبه ذلك الإنسان. وكلَّفته وجهة نظره هذه خسارة انتخابات عام ١٩٨٨.

• السقوط للمرة الرابعة:

قبل بيريز نصيحة خبرائه الأمريكيين غير الواقعيين، فأدار حملته الانتخابية عام ١٩٨٨ معتمداً على قضية السلام وفكرته في عقد مؤتمر دولي للسلام. وتضمنت إعلاناته التلفزيونية لقاءات مع جنرالات أعطوا تصوراتهم المستقبلية عما سيحدث عندما تعاد الأراضي المحتلة إلى أصحابها. واشتملت أتفه خطة مستقبلية على بناء سياج كهربائي حول وادي الأردن.

إن قضية المستوطنات قضية زائفة لا تعدو كونها نفاقاً يمارسه حزب العمل لأنه هو نفسه الذي بدأ عام ١٩٦٧ بزرع الأراضي المحتلة بسلسلة من المزارع الجماعية اليهودية مع قاطنيها في وادي الأردن. وإذا وضعنا التفاهة والبلاهة جانباً، فإننا نجد أن بيريز قاد حزبه نحو الكارثة وللمرة الرابعة لأنه كان بعيداً عن التيار والشعور السائد في وطنه. وسبق أن أجرى مركز جافي للدراسات الإستراتيجية استطلاعاً للرأي حول التغييرات التي طرأت على مواقف الشعب إزاء الناحية الأمنية من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٨٩، وأظهرت النتائج أن ناخبي حزب العمل في انتخابات عام ١٩٨٨ كانوا المجموعة الوحيدة التي أبدت آراء

LAU LIBRARY BEIRUT

معتدلة فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي. وأجرى نفس المركز استفتاء للرأي عام ١٩٨٨، فأظهرت النتائج أن (٥١٪) من الإسرائيليين يقبلون طرد العرب من أراضيهم كحل قانوني لإنهاء النزاع معهم.

في شهر أيار عام ١٩٨٩، عرض معهد غتمان للبحوث الاجتماعية التطبيقية على الإسرائيليين تسعة خيارات مقترحة لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

وظهر للمرة الأخرى أن (٥١٪) من الإسرائيليين فضَّلوا الخيار القائل بأن «على إسرائيل إجبار العرب على الرحيل مع دفع تعويضات لهم». واختار (٥٩٪) منهم في استفتاء للرأي جرى في نيسان عام ١٩٩٠ ذلك الخيار لا غيره. وبين التقرير إمكانية فوز حزب العمل بالانتخابات «إذا ما أعاد حزب العمل ترتيب جدول برامجه الوطنية بالتركيز على المسائل الاقتصادية الاجتماعية أكثر من التركيز على المسألة الفلسطينية».

تمخضت حملة حزب العمل الانتخابية عن خسارة أخرى، وحصل الليكود على نسبة أصوات متعادلة ليصبح شريكاً له في الإئتلاف في ظل حكومة وحدة وطنية أخرى، وقبل بيريز بذلك شرط منحه منصب وزير المالية، وقد عرف كل مواطن في إسرائيل سبب وضعه هذا الشرط؛ ذلك أن المزارع الجماعية التابعة لحزبه (الكيبوتسات) والعيادات الطبية والصناعات كانت جميعها مثقلة بالديون وعلى حافة الانهيار التام الشامل. وكان متوقعاً بوصفه وزيراً للمالية أن يستخدم سلطته لمساعدتها على الخروج من مأزقها بتوفير دعم مالي لها. وحقق بيريز هذه التوقعات وزيادة، كان الدين المتراكم على المزارع الجماعية يبلغ أربعة مليارات دولار بسبب سوء الإدارة والتوسع الفاشل. وبلغ الوضع من السوء أن نصف العمال الشبان المرتبطين بها كانوا ينتقلون إلى المدن الأخرى أو يسافرون خارج إسرائيل، وكانت الأرض تباع حتى للعرب من أجل البقاء على رمق الحياة. وبعد أن هدد بيريز البنوك في جلسة استغرقت ليلة بتمامها وكمالها تم التوصل إلى اتفاق تم بموجبه شطب ثلث مجموع كامل الديون على أن يدفع الباقي بنسبة فائدة مخفضة على مدى (٢٥) عاماً. وتوصل إلى اتفاق مشابه مع البنوك لإعادة جدولة ديون مؤسسة صناعات كور الضخمة الحجم والتي تعتبر عصب التصنيع لحزب العمل.

وبالطبع، لم يتلق الشعب الإسرائيلي معاملة بنكية مماثلة مع أنه غارق في ديون شخصية تصل إلى ما يزيد على (١٥) ألف دولار لكل مواطن، وهو أعلى بكثير من أي معدل دين فردي في العالم. وعوضت البنوك خسائرها المتعلقة بقضية الكيبوتسات وقضية كور عن طريق رفع معدلات الفائدة على المبالغ المسحوبة والقروض، مما أدى إلى خفض قيمة الشيكل. وقد سُئل بيريز في أحد الأيام فيما إذا كان خفض قيمة الشيكل وشيك الحدوث، فأجاب بالنفي (وهذه الممارسات كما هو معلوم لا تقتصر فقط على وزراء المالية الإسرائيليين، وإنما تحدث في جميع دول العالم)، ثم حصل في اليوم الثاني أن انخفضت قيمة الشيكل، وخسر كل إنسان صدّق ووثق بكلام بيريز أمواله وذهبت مدخراته. ولا حاجة بنا إلى القول بأن البنوك التي أنقذت أصدقاء بيريز من مآزقهم المالية قد كسبت مرابحها على حساب الجماهير.

شرع بيريز بعد ذلك في العمل على إسقاط الحكومة بما يتعارض مع الإتفاق الذي تم وشكلت على أساسه الحكومة الإئتلافية حيث يحرم ضمنيا القيام بأي محاولة لتشكيل إئتلاف جديد. وكما صرّح عضو الكنيست أُريل لين معلقاً: «لم يسبق أبداً للدولة أن شهدت مثل هذا العرض المخزي الفظيع للخيانة والغدر والمغامرة لتحقيق مآرب شخصية تدل على الأنانية، وذلك العرض هو الذي أبداه ممثلو الشعب المنتخبون».

وبرهن بيريز في محاولته تشكيل إئتلاف يضم حزب العمل والأحزاب الدينية أنه مستعد لخيانة وطنه وحزبه بدرجة تفوق ما فعله شامير في نهاية الأمر. واشتمل الاتفاق الذي طرحه حزب أغودات إسرائيل قطع عهد على نفسه بمنع التصديق على ميثاق الحقوق الوطنية الذي يحوي خلاصة حقوق الشعب الأساسية، وبتطبيق مرسوم حظر بيع لحم الخنزير خلال ستة أشهر. وذهب بيريز إلى حد أبعد مما ذهب إليه حزب الليكود الذي وعد بحظر الإعلانات الخلاعية الموضوعة على لوحات الإعلانات التجارية، إذ كان بيريز يرغب في حظر المواد الداعرة الخلاعية التي تنشر في الصحافة والكتب ووسائل الإعلام الأخرى.

ويضيف أريل لين: «بيريز مذنب باللجوء إلى الكذب الصراح وذلك عندما يؤكد علناً أن حزبه قد وعد حزب «أغودات» بأشياء أقل مما وعده بها حزب الليكود. ربما لا يتعمد

بيريز الكذب، إذ من المحتمل أنه لا يقرأ الوثائق التي يوقعها!!».

وكما سرد سابقاً بالتفصيل، لم ينجح بيريز في تشكيل إئتلاف حكومي. وجاء رد فعل حزب العمل ضده سريعاً بسبب فشله ذاك، فطلب أغلب أعضاء اللجنة المركزية إقالة بيريز من منصبه كزعيم للحزب وإحلال رابين مكانه. وعقدت انتخابات داخلية، لكن بيريز فاز بها مجدداً وانتخب زعيماً للعمل. ويعود السبب الأكبر في فوزه إلى تعيينه العديد من الأعضاء المصوتين في اللجنة المركزية للحزب.

وطبقاً لما أوردته صحيفة هآريتز في تقرير لها، هناك سبب آخر لنجاح بيريز في التصويت الداخلي:

«يعتبر حصول مواجهة في اللجنة المركزية لحزب العمل وتبادل التهم حالة وثيقة الصلة بهذا الموضوع. وتبين عند فرز الأصوات أن ثلثي ناخبي حزب العمل قد أيدوا رابين، ولكن جهاز الحزب في اللجنة المركزية رجّح كفة الميزان لصالح بيريز وسانده. ورافقت انتخابات الحزب كالمعتاد ادعاءات بتزوير النتائج، وبحرمان أعضاء من حقهم في التصويت أو حرمانهم من بطاقات العضوية، وبالقيام بمحاولات لوضع أسماء أعضاء جدد في صناديق الاقتراع عن طريق السماح لهم بالاشتراك في الانتخابات، وغير ذلك من الادعاءات». وبتعبير آخر، كان الأمر كله لعبة مدبرة ومرتبة بشكل جيد.

قاد بيريز حزبه إلى أوضاع رديئة ومراتب هزيلة. وقد أجرت الصحيفة اليومية اليسارية دافار استطلاعاً للرأي في ربيع عام ١٩٩١، فأظهر أن نسبة لا تزيد عن (٢١٪) من جمهور الناخبين ستصوِّت لصالح حزب العمل، ولم تحز كتلة حزب العمل اليسارية بقضها وقضيضها مع حلفائها إلا على نسبة (٣٣٪) من الدعم الشعبي. وأكثر ما تخوَّف منه حزب العمل أن الناخبين في عام ١٩٩٢ (من الطلاب والمهاجرين) سيصوِّت منهم ولأول مرة (٩٪) لصالح العمل بينما سيدعم (٦٩٪) منهم حزب الليكود وحلفائه اليمينيين. وحتى أن مؤيدي حزب العمل التقليديين، وهم الجيل الثالث من الأشكناز الإسرائيليين، سيصوِّت (٥٢٪) منهم لصالح الليكود مقابل (٢٩٪) فقط لصالح العمل.

LAU LIBRARY BEIRUT

لقد أصاب الضعف جميع مراكز القوى الرئيسية المرتبطة بحزب العمل نتيجة لسيطرة وإدارة بيريز السيئة، ومع ذلك بقيت قبضته شديدة على الحزب إلى درجة أن مسؤولي الحزب الآخرين لم يستطيعوا إزاحته عن منصبه إلا بعد تسببه بخسارة أربع حملات انتخابية، وفقط بوجود ظروف شاذة آنذاك. ففي شهر شباط عام ١٩٩٢، تحدى رابين منافسه بيريز مرة أخرى في الوصول إلى زعامة الحزب. وصوَّر رابين كما جرت عليه العادة كأحد الصقور بينما صوَّر بيريز كأحد الحمائم. ولسوء حظ شمعون، أدلى رئيس الهستدروت إسرائيل كيسار بدلوه في الانتخابات وهو من الحمائم. وكان كيسار خلال رئاسته للهستدروت طيلة فترتين رئاسيتين قد قدَّم الكثير من الخدمات، فحصل لهذا السبب على (١٩٪) من أصوات اللجنة المركزية، وكان ذلك سبباً مباشراً للتأثير على مركز بيريز بصورة سلبية، فاستطاع رابين انتزاع النصر منه.

ما الذي يجب أن يفعله حزب العمل إذن ليستعيد مركز الصدارة؟ يمكن للعمل أن يستعيض عن التعيين المباشر في اللجنة المركزية بالاستفادة من أعضاء الحزب الذين يفضِّلون الرجوع إلى الأمور الأساسية. وقد يبدو ذلك جيداً، فها هما عضوا الكنيست الشابان يوسي بيلن وحاييم رامون قد اقترحا تغيير اسم الحزب إلى الحزب الديمقراطي، والتخلص من الراية الحمراء، وإلغاء المنظمة الاشتراكية الدولية واستعراضات عيد العمال التي تبعد وتُنفِّر المهاجرين السوفييت الجدد مباشرة، ولكن بيريز أصر على إبقاء تلك الأمور الرمزية وقرر أنه يحبها. واقترح هذان العضوان أيضاً فصل حزب العمل عن اتحاد العمال الوطني الآيل للسقوط وعن الهستدروت ونظام عياداته الطبية البالي، ولكن المحافظين المتمسكين بالطرائق والأفكار القديمة رفضوا هذه الطروحات.

وفي تلك الأثناء، قام بيلين التقدمي، أو كما يدعوه رابين «كلب بيريز» بإثبات أن جيل أعضاء حزب العمال الجديد هو مجرد حزب بعيد عن روح العصر مثل سلفه القديم. وسئل بوصفه نائب وزير المالية عن رأيه بالإحصائيات التي أجريت مؤخراً وأظهرت أن (٤٠٪) من الإسرائيليين هم تحت خط الفقر، فأجاب بأسلوب الملكة ماري أنطوانيت: «ولكن على الأقل ليس هناك من يموت جوعاً». وقد يكون هذا صحيحاً، إلا أن العديد من الإسرائيليين لا يحصلون على التغذية المطلوبة والمأوى المناسب.

أما بيلن الذي قيل أنه سمح لدرعي بسرقة أموال الخزينة العامَّة بمعرفته التامَّة وتحت سمعه وبصره، فقد بدأ مؤخراً جولة حول العالم كما فعل بيريز لتشويه سمعة حكومته والافتراء عليها. وطار في عام ١٩٩١ إلى القاهرة ليقدِّم إلى الرئيس مبارك خطته لإرجاع قطاع غزة إلى سيادة دولة فلسطينية، وقد حذَّره السكرتير العام لحزب العمل بألا يقوم بذلك النشاط، موضحاً الأسباب في رسالة من خمس صفحات بيَّن فيها أن المسألة ستتطلب منه الانشغال المفرط بالقضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أدى ذلك إلى التخريب والإساءة إلى موقف حزب العمل في أوساط الرأي العام، وإضافة إلى ما سبق، هناك خيانة الأحزاب الدينية، وهي إشارة محتملة إلى دوره في قضية أرييه درعي.

لقد عانى حزب العمل من كارثة محققة خلال خمسة عشر عاماً من تسلط بيريز عليه، وهذه الفترة الزمنية كافية بحد ذاتها للتأكيد على أن الجيل القادم من أعضاء حزب العمال ليسو أفضل كثيراً من الجيل الحالي.

LAU LIBRARY
BEIRUT

وكما يكتب غوئيل باينرمان في مقاله: «انتهت أيام حزب العمل وذهب مجده»:

«إن الوجوه التعبة لقيادة حزب العمل تذكِّر الإسرائيليين بكل شيء خاطىء في إسرائيل: بالبيروقراطية، والهستدروت، والمحسوبية السياسية، وشركة كور، والنظام الاشتراكي، والكيبوتسات، ونظام الرعاية الصحية المتداعي والمرتبط بها».

الفصل السابع

هل أنت آمنة يا إسرائيل؟!

بقي إسحق رابين وزيراً للدفاع من عام ١٩٨٤ وحتى سقوط الحكومة عام ١٩٩٠، وكان مقبولاً من قبل العمل والليكود. ولا نكاد نجد تفسيراً لتقبله من قبل الليكود، برغم دوره في إغراق السفينة ألتالينا "Altalena". وكما ذكرنا في الفصل السادس فإن هذه السفينة كانت محمَّلة بشحنة أسلحة اشترتها الإرغون ـ القوة العسكرية الأساسية لدعم الليكود. وكان بن غوريون هو الذي أمر بإغراق السفينة بدعوى القضاء على محاولة انقلابية وقد قُتل جميع طاقمها. إن ذلك الادعاء وكما أثبتت الشواهد التاريخية كان عارياً عن الصحة تماماً، وإن إزهاق أرواح البحارة اليهود من طاقم السفينة لم يكن إلا استعراضاً للقوة من قبل بن غوريون. وبرغم دور رابين في تلك المذبحة التي لم يكن لها داع، وافق الليكود على تعيين رابين كوزير للدفاع عام ١٩٨٤ م.

ولم يكن إغراق التالينا عملاً لا إنسانياً فحسب، بل كان ضاراً من الناحية العسكرية أيضاً. فلو سُمح لتلك الشحنة من الأسلحة أن تصل بسلام لتضاعفت القوة التسليحية الإسرائيلية مما كان سيؤدي إلى تقصير أمد حرب ١٩٤٨ وربما أدى أيضاً إلى انتصار في معركة القدس الشرقية وفي الضفة الغربية مما كان سيمنع بعد أربعين عاماً من ظهور الانتفاضة ـ النقطة السوداء في سجل رابين.

في عام ١٩٦٤ تم تعيين رابين كرئيس لأركان الجيش وإليه يعود الفضل في بناء القوة العسكرية التي حققت انتصارات رائعة في حرب الأيام الستة. كان رابين قبل الحرب بقليل

يعاني من انهيار وكان على وشك أن يتخلى عن منصبه مما كان سيترك فراغاً يكون السبب في إلغاء الحرب. وحسب رواية عيزر وايزمان فإن رابين أقنع بأنه جرّ البلد إلى حرب فاشلة وأنه لا بد من أن يتخلى عن منصبه. أما الرواية الرسمية لما حدث فتقول إن رابين، والذي كان يدخن أكثر من ثلاث علب من السجائر ولا يزال، وقع فريسةً للتسمم النيكوتيني. أما رابين ـ فقد ادعى بأنه مصاب بإرهاق كبير.

ومن المعالم البارزة لطبيعة عهد رابين كرئيس للوزراء بعد استقالة غولدا مئير عام ١٩٧٤، فشله بداية في القضاء على الإرهاب، وتالياً ظهور عدد من الفضائح. هذه الفضائح بدأت عام ١٩٧٦ عندما اتهم محافظ بنك إسرائيل آشر يادلين ـ وذلك بعد أسبوعين من تعيين رابين له ـ بالرشوة والاحتيال. كان المفترض برابين على الأقل أن يطلب تقريراً أمنياً روتينياً حول يادلين قبل أن ينصبه على رأس تلك المؤسسة المالية الوطنية. لقد أضر ذلك التعيين وبشكل شديد بثقة الشعب في حزب العمل ولكن ذلك بحد ذاته لم يهدم أركان الحكومة.

وبعد حادثة هبوط طائرات إف ـ ١٦ يوم سبت، واقتراح حجب الثقة عن الحكومة من قبل الحزب الوطني الديني "NRP"، قام رابين بطرد الحزب المكون من عشرة نواب من التحالف مع حكومته مما جعله يخسر الأغلبية. وفي عام ١٩٧٧ دُعي إلى انتخابات عامَّة كان على وشك الانتصار فيها لولا أن أحد الصحفيين الإسرائيليين توصل إلى معلومات سريَّة في نيويورك مفادها أن رابين يضع أموالاً في حساب غير قانوني في تلك المدينة وذلك عندما يكون في زيارة لها. لقد شاهد ذلك المخبر زوجة رابين تضع بشكل أخرق بضع مئات من الدولارات في ذلك الحساب. إن العقوبة القانونية لمثل هذا العمل هو السجن ثلاث سنوات وغرامة تبلغ ثلاثة أضعاف قيمة المبلغ المودع خارج البلد، كان ذلك يعني أن رابين سيواجه محاكمةً أثناء حملته الانتخابية ولكن قدمه لم تطأ مخفر الشرطة أو قاعة المحكمة بل استقال من منصبه كزعيم لحزب العمل ليتولاه شمعون بيريز ولذا بدلاً أن يعاقب شخصياً على فعلته ترك الأمة جميعها تحمل وزره.

إن الجنرالات الإسرائيليين القدماء إذا ما وقعوا في فضيحة لا ينتهون، بل إنهم يُعطون

LAU LIBRARY BEIRUT

فرصاً أخرى ليقعوا في فضائح أكثر إثارة، ففي عام ١٩٨٤ أصبح رابين وزيراً للدفاع في الحكومة الإئتلافية التي كان شمعون بيريز رئيساً لها في أول سنتين. كان شمعون بيريز يكره رابين كرهاً عميقاً ولكن هذا الثنائي الديناميكي تآمر لإيقاع إسرائيل في كوارث أمنية الواحدة تلو الأخرى.

● إطلاق سراح القتلة!

من ركائز السياسة الإسرائيلية عدم التفاوض مع الإرهابيين في مسألة الرهائن، لكن تحرير الجنود الذين كانوا يقعون في أيدي الأعداء أثناء حرب لبنان كان ينظر له على أساس أنه شيء مختلف تماماً. إن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتحرير أسرى الحرب هو من أساسيات الأخلاقيات العسكرية. وكان تسعة جنود إسرائيليين قد وقعوا في يد منظمة أحمد جبريل التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأحمد جبريل هو عدو لدود لإسرائيل متعطش للدماء. ولضمان تحرير الأسرى وافقت حكومة شامير عام ١٩٨٤ على التفاوض وغامرت باختطاف ابن أخ أحمد جبريل. وكانت هذه استراتيجية فعالة أثبتت فعاليتها بعد خمس سنوات، وكذلك عندما خطفت إسرائيل زعيم الشيعة الشيخ عبيد من منزله ليساوموا به في عملية تبادل أسرى مقترحة بين إسرائيل وحزب الله ـ المليشيات الشيعية الراديكالية. وفي ربيع ١٩٩١ أعلن حزب الله بأنه سيبدأ في إجراءات التبادل.

كان تبادل الأسرى بين شامير وجبريل، وبشكل سخيف، من طرف واحد: ستة جنود إسرائيليين، خمسة منهم من لواء ناحال مقابل (٤٨٨٠) سجيناً فلسطينياً بالإضافة إلى سجلات منظمة التحرير التي وقعت في يد إسرائيل أثناء الحرب اللبنانية. وعلى جميع الأحوال، فإن (٤٧٠٠) من هؤلاء الأسرى كانوا محتجزين في معسكرات الاعتقال اللبنانية والبقية إرهابيين أسروا قبل تلك الحرب الشرسة في لبنان، كان الثمن الذي دفعه الإسرائيليون غالياً ولكن التقديرات قالت إن أمن إسرائيل لن يتأثر بشكل عميق ما دام هؤلاء الأسرى سيطردون من البلاد. وقال آخرون إن الانتصار المعنوي الذي حققه الفلسطينيون والذي عبَّرت عنه احتفالات الشعب الفلسطيني في المناطق كان البذرة الأولى للانتفاضة.

إذا كانت البذور قد زُرعت بعد عملية التبادل الأولى فإن الأزهار أينعت في التالية والتي

أقرها وزير الدفاع آنذاك ـ رابين، الذي حدث أن ثلاثة جنود من لواء ناحال كانوا في الأسر وكان لا بد من تحريرهم. ولمن ليس له اطِّلاع على ألوية الجيش الإسرائيلي، نقول إن ناحال هو لواء المشاة «العمالي». لم يكن الثمن المدفوع في هذا التبادل أسرى من لبنان حُرر أغلبهم بدون عمل حساب لأي مفاوضات مستقبلية بل إرهابيون شرسون محكومون بلغ عددهم (١١٥٠)، خمسة عشر منهم كانوا أخطر المجرمين في إسرائيل، كان هؤلاء مدانين بجرائم قتل جماعية وتشهد عليهم مناطق عديدة في إسرائيل ارتكبوا فيها جرائمهم مثل الشارع الساحلي، معالوت، بيت هداسا ومطار اللد. وكان أحد الباقين من عملية مطار اللد كوزو أوكاموتو وهو إرهابي ياباني من الجيش الأحمر قام بقتل عشرات من راهبات زائرات من بورتو ريكو. وعند جمع أحكام المؤبد التي كانت ستنفذ بهؤلاء بلغت مجموعاً هائلاً هو (٣٨٠) حُكماً ـ بعضهم قضى فترة بسيطة منها.

ربما يكمن بعض التعويض عن هذا الإفراج في حقيقة أن أكثر من ألف قاتل من هؤلاء أبعدوا عن تراب إسرائيل. لكن رابين سمح لأكثر من (٦٠٠) منهم بالعودة إلى بيوتهم في مناطق ١٩٦٧، أصبح هؤلاء الرجال فيما بعد طليعة الانتفاضة الفلسطينية. ففي كانون الثاني ١٩٩٠ أعيد اعتقال (٤٢٠) شخصاً من هؤلاء الـ (٦٠٠) (٦٥٪ منهم) بسبب جرائم تراوحت ما بين القتل والنشاط الإرهابي. ووصلت النسبة عام ١٩٩١ إلى (٨٠٪) منهم، ونتوقع أنه لولا السرية التي فرضها رابين على تلك الاعتقالات الجديدة لأصبح كل معتقل منهم بحد ذاته إحراجاً قاتلاً له.

كان الانتقاد في أوجه في أيام عملية التبادل، ففي اليوم الذي تلا تلك العملية أفاد مصدر عسكري لصحيفة معاريف الإسرائيلية بأن خروج هؤلاء الإرهابيين الصلبين سوف يشكل بينة تحتية تنظيمية وأيديولوجية ستؤدي إلى زيادة الهجمات الإرهابية. وقع هجوم آخر على رابين وجهه وزير العلوم والتكنولوجيا آنذاك يوفال نيئمان(*) الذي اتهم رابين بأنه «قام بأكثر الأعمال حمقاً في تاريخ أي حكومة إسرائيلية؛ ثلاث جنود مقابل (١١٥٠) إرهابياً

(*) استقال يوفال من منصبه في شباط ١٩٩٢ معترضاً على عملية السلام.

LAU LIBRARY BEIRUT

بارزاً. إن أي شخص ملم بأمور المخابرات والتجسس يعرف مدى الجهد الذي يبذل في زرع شبكة تُجسس مكونة من أربعة أو خمسة أشخاص في أرض العدو فما بال رابين يزرع بيديه شبكة جبريل؟ كان هناك أكثر من (٥٠٠) إرهابي منتشرين في المناطق. لقد جعلناهم يلتقون بتلاميذهم ـ إرهابيي الانتفاضة.

وفي مقال مغاريف المذكور أضاف وزير الزراعة الحالي رفائيل إيتان ضربة أخرى ساندت الهجوم الشعبي على رابين بقوله: «لقد فشل وزير الدفاع ويجب أن يستقيل بل كان يجب عليه أن يستقيل منذ أجيال لكن أنصاره سمحوا له بالاستمرار في تحقيق فشل وراء فشل بدون حساب. لا بد من استقالته الفورية كنتيجة طبيعية لفشله الذي يعتبره أي بلد عادي نتيجة لأخطائه الشخصية».

ماذا كان رد رابين على منتقديه؟ لقد قال إنه وضع نفسه مكان أهالي السجناء الإسرائيليين وقام بخطوة إنسانية. واعترف فيما بعد أن هؤلاء الأهالي ـ معظمهم أو جميعهم من حزب العمال ـ ضغطوا عليه. أما تفسيره الرسمي لإطلاق الـ (٦٠٠) سجين في المناطق فهو «إن هذا سيسهل مراقبتهم» ولو أجبناه بنفس منطقه الأعوج لقلنا إن من الأفضل أن يدعو أعضاء منظمة التحرير بأسرها إلى إسرائيل ليراقب نشاطاتهم عن كثب.

في النهاية تم تحرير ثلاثة جنود إسرائيليين ولكن عدداً أكبر من الشعب الإسرائيلي قتل بسبب عملية التبادل تلك. وكان أحد المحرَّرين هو الشيخ أحمد ياسين قائد الحركة الأصولية الإسلامية ـ حماس المسؤولة وحدها فقط عن قتل عشرات الإسرائيليين.

لم يكن التبادل ليحصل لو لم يكن الجنود من لواء ناحال. وفي الحقيقة إن هناك عدداً مساوياً لجنود ناحال من غير ناحال لا زالوا في أيدي العرب ولم يحدث أي تبادل غير منطقي لإنقاذهم. لذا نتساءل ما هو ناحال وكيف يكون له هذا الأثر على رابين؟

• المزارعون المحاربون:

ناحال لواء مقاتل فريد من نوعه فجنوده يقضون نصف خدمتهم في التدريب العسكري وفي الواجبات، أما النصف الآخر فيقضونه كمزارعين ـ عادةً في الكيبوتسات ـ حيث ينسون

الضبط العسكري وهم يعملون على قطف الفاكهة والغناء حول نيران المخيمات والثرثرة مع المتطوعين الجدد في الكيبوتس.

كان لفكرة المزارع المقاتل بدايةٌ نبيلة؛ كان الصهيونيون الأوائل يسخِّرون أنفسهم من أجل تغيير الفكرة التي كانت سائدة في أحياء الغيتو في أوروبا القائلة بأن اليهود لا يعملون ولا يقاتلون ـ غالباً لأنهم كانوا ممنوعين من ذلك. كانت أيديولوجية الصهيونيين القدماء تقوم على استصلاح الأراضي بالعمل الجاد وعلى بناء أول قوة عسكرية منذ أيام الإنجيل. ورغم اختلاف هذين الهدفين إلا أنهما وبشكل من الأشكال اندمجا ليشكلا الصورة التي يجب أن يكون عليها الصهيوني مع إضافة بعض الاشتراكية إلى الوصفة، وآتت تلك التركيبة أكلها إذ إن معظم قادة لواء البالماخ الذي حارب بشجاعة في أيام الدولة الأولى كانوا من الكيبوتسات وخرج منهم العديد فيما بعد كممثلين لهم في الكنيست منهم موشيه دايان ومنهم الكيبوتسي المنحرف إسحق رابين.

يُطلب من أعضاء الكنيست أن يملأوا نموذجاً يكتبون فيه مهنهم خارج العمل السياسي. ولا زال رابين يكتب في تلك الخانة إلى الآن «مزارع» رغم مرور خمسة عقود منذ أن حمل مجرفةً أو استخدم محراثاً. على أية حال فهو معجب بمهنة حراثة أرض إسرائيل، ولا بد أنه يشعر بقرابة بينه وبين مقاتلي لواء ناحال المأسورين ـ برغم الطريقة التي أسروا بها والتي لم تكن أثناء المعركة بالتأكيد. يقول تقرير الجيش الإسرائيلي إن إرهابياً وحيداً تقدم إلى الخطوط الأولى لناحال وصار ينادي على الجنود الإسرائيليين من أجل أن يلحقوه ولم يطلق رصاصة واحدة، ولحقوا به. بعد عدة دقائق كانوا أسرى خلف الخطوط السورية ولم يستطع المحقق الإسرائيلي الذي تولى القضية أن يفهم لماذا ينساق جنود يفوقون آسرهم (٨:١) مثل حملان تسير نحو جزّارها. وكتب: «لماذا لم يقاوموا. إن هذا يتجاوز مستوى فهمي».

وفي تقرير آخر ذكر اللواء يوسي علدار «إنه ما كان يجب على الجنود أن يتّكلوا على جيش الدفاع الإسرائيلي ليقوم بتحريرهم عند اتخاذهم لقرار الاستسلام أو المقاومة.

وتقول الرواية غير الرسمية والتي شاعت في البلاد إن الإرهابي الوحيد جاء كمزارع

LAU LIBRARY BEIRUT

مُمْتن كان يحضِّر الشاي يومياً لهم وإنه كسب ثقتهم. وفي يوم الأسر قدَّم لهم شاياً مخدراً وسلمهم إلى أيدي الأعداء. إن هذه الرواية تناسب الصورة المرسومة عن أي جندي ينتمي إلى ناحال.

إن الكيبوتسَ اليوم هو مجتمع قائم بذاته في إسرائيل. كانت البداية أن يقوم رائد صلب متحمس ببناء كيبوتس هنا أو هناك، أما أبناء الكيبوتسات اليوم فهم علية القوم ويحيطون أنفسهم بكل مظاهر الترف والارستقراطية من برك السباحة وملاعب التنس والخيول.

وتقع بجانب الكيبوتسات مدن مكتظة مليئة بالعمال الذين تعتريهم الحيرة وهم يتساءلون بمرارة عما فعلته الكيبوتسات لتستحق كل هذا الدلال؛ فهم يعطون مساحات شاسعة من الأراضي الممتازة المعفاة من الضرائب بينما هم يدفعون مبالغ هائلة لقاء قطعة أرض مليئة بالصخور يبنون عليها. ولو لم يكن هذا التمييز القانوني بين الكيبوتسات وبين المدن المزدحمة كافياً لإثارة الحقد والضغينة بين الطرفين، فإن عنصر الاستعلاء الطبقي عند أبناء الكيبوتسات كافٍ لتوسيع هوة الشقاق بينهما.

لقد تغير الكثير منذ السنين الأولى لإنشاء الكيبوتسات. في تلك الأيام كان الجميع يحصلون على صفقة عادلة فكان المتطوعون يأتون إلى الكيبوتسات ليأخذوا إجازة مجانية مقابل العمل هناك، فيما كان الكيبوتس يحصل على عَمالة رخيصة. ومع أن القليل من هؤلاء المتطوعين قد أعجبتهم حياة المساواة وقرروا أن يستقروا إلا أن أغلبهم كان يعود إلى وطنه بعد عدة شهور من العمل في غسل الأطباق وقطف فاكهة الأفوكادو.

عانت أوروبا في الثمانينات من البطالة المرتفعة وأصبح آلاف الشباب بلا أمل في الحصول على وظيفة. وقد بثت الكيبوتسات عرضها فتطوع آلاف الشباب الأوروبي ولكنهم هذه المرة لم يعودوا إلى أوطانهم في غضون أشهر، بل سنوات قضوها في تناول المخدرات مستلقين على شواطىء البحرين المتوسط والأحمر. وبغض النظر عن كونهم مثاليين متحمسين إلا أن الكثير منهم أعجبته حياة الاسترخاء فلا قلق ولا مسؤولية. واليوم تجد الكثير من أبناء الكيبوتسات يساريين مطلقين لشعورهم. وعندما يطلب الواحد منهم للخدمة

في الجيش فإنه يحاول أن يقضي هذه المدة بأقل تنغيص ممكن. حقيقة أخرى نذكرها وهي أن الكيبوتسات مفلسة تماماً فهي مدينة بحوالي (٤) بليون دولار وستكون عاجزة عن الدفع إذا لم يقدِّم شمعون بيريز كوزير للدفاع كفالة تقبلها البنوك.

هذه الكيبوتسات هي البيئة التي تنتج نسبة جيدة من جنود ناحال. يصل الكثير منهم إلى معسكرات التجنيد بشعورهم الطويلة والأقراط معلقة على الأذنين ولا يلبثون حتى يشيع عنهم أنهم لا أمل فيهم، ويطلقون عليهم "Astranautim" وهؤلاء ليس مكانهم الجيش. إن هذا النوع من الجنود هو الذي يقبل شاياً مخدراً من عربي في منطقة لا تبعد ميلين عن خط المواجهة. وحتى لو لم تكن قصة الشاي صحيحة فإنها بدت منطقية وتلقاها الشعب الإسرائيلي بالقبول والتصديق. ولو كانت عملية تبادل الأسرى هي آخر ورطات ناحال لهان الأمر ولما تلطخت سمعتهم. ولكن ناحال مُلام بشكل رئيسي في إعطاء الانتفاضة أول رشفة من الدم والشجاعة.

قبل حوالي أسبوع من قيام اشتعال الانتفاضة التي أشعلها حادث مرور، قام إرهابي من منظمة التحرير قادماً من لبنان بدخول إسرائيل مستخدماً طائرة شراعية وساعده حظه الكبير في النزول قرب معسكر للواء ناحال وأطلق بعض الطلقات باتجاهه فما كان من الحارس المقدام الواقف على الباب إلا أن ركض باتجاه التلال هارباً بدون أن يطلق رصاصة عليه وتركه يصول ويجول ويقتل ستة جنود ويجرح سبعة آخرين قبل أن يُقتل(*).

صحيح أن اللوم يقع على حارس الباب ولكن جيش الدفاع الإسرائيلي كان مهملاً فقد وصلته أخبار الهجوم قبل نصف ساعة من وقوعه. وقد حُرم ضابط العمليات في المعسكر من منصبه القيادي لأنه لم يكن قد جهز جنوده استعداداً للهجوم الوشيك (كان الكثير منهم غير مسلح أو نائماً) وكذلك سرّح العقيد قائد الكتيبة الذي أشرف على تلك المعركة المحزنة.

(*) في شباط ١٩٩٢ قام إرهابيون مسلحون فقط بالسكاكين والمذاري باقتحام قاعدة لناحال وقتلوا ثلاثة جنود مسلحين. وكان مساعد قائد هذه القاعدة هو نفسه مساعد قائد المعسكر الذي اقتحمه الإرهابي ذي الطائرة الشراعية. إن تغير مراكز القيادات في جيش الدفاع الإسرائيلي لا يغير في الأمور شيئاً.

LAU LIBRARY
BEIRUT

وبدأت المطالب بحل لواء ناحال تتزايد في البلاد بدأها رجل واحد هو الدكتور يونا ثان بادار الذي زعم أن فشل ناحال يعود إلى وجود ولائين للجندي كمزارع أو كجندي. وأضاف أن توزيع الولاء بهذا الشكل لا يوجد في أي جيش في العالم حتى في الصين إبان حكم ماوتسي تونغ. وعزا آخرون فشل ناحال إلى طبيعة الحياة في الكيبوتسات. هناك اللامبالاة والاعتماد على الغير من الأعضاء النشطين وهناك البحث عن إنقاذ السياسيين لهم من ورطه الديون والإفلاس. وفي عام ١٩٩٠ هبط مستوى التجنيد في ناحال إلى (٤٠٪) ولم يستمع وزير الدفاع رابين إلى نداءات المطالبة بحل ناحال وأصر على أن يستمر ذلك اللواء العمالي بالدفاع عن إسرائيل.

كان أول قرار رئيسي اتخذه رابين بعد أن أصبح وزيراً للدفاع عام ١٩٨٤ قيامه بسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان باستثناء منطقة الحزام الأمني في الجنوب اللبناني. ويعود الفضل له في تخليص إسرائيل من منطقة مجنونة وحرب ميئوس منها. ولكن العرب لم ينظروا لهذا الشيء على أنه نصر لهم، فالواقع أن وجهة نظرهم تقول: إن إسرائيل انسحبت ولأول مرة من حرب تجر أذيال الخسارة على يد الإرهابيين.

لقد تعلم الأعداء دروساً مفيدة من حرب لبنان: فمزيج من عمليات السيارات المفخخة والكمائن جعلت الجنود الإسرائيليين ينسحبون. وهذا الدرس استوعبه الناس داخل الأراضي المتنازع عليها وانطلقت شرارة الأمل في قلوب شباب نابلس وغزة والخليل.

في عام ١٩٨٦ قامت الحكومة بعملية ترميج نتج عنها فقدان (٦٠٠٠) ضابط لوظائفهم في نفس الوقت. كانت الضربة الأصعب موجهة إلى الرتب الأدنى وذلك لأن رابين أبقى على نسبة كبيرة من الرتب الأعلى في أماكنها. أدت عملية التسريح الواسعة هذه إلى نشر عدم الطمأنينة في صفوف الكثيرين ممن حافظوا على وظائفهم فبادر الكثير منهم إلى تقديم استقالته بحثا عن مستقبل أكثر أمنا في الأعمال التجارية. ولهذا السبب لم يكن الكثير من الضباط الشباب البارعين في الميدان عندما اندلعت الانتفاضة في كانون الأول عام ١٩٨٧. وتركوا لكبار السن من الضباط أن يتولوا الأمور بأساليبهم العتيقة.

عندما اندلعت الانتفاضة كان رابين خارج البلاد ولكن لم يدرك أهمية الحدث تماماً

فرفض قطع رحلته والعودة. وعندما عاد إلى البلاد كان العدو قد أخذ بزمام المبادرة خصوصاً في نظر العالم الخارجي. كان الإعلام العالمي قد وجه سهامه إلى جيش الدفاع الإسرائيلي أثناء وجوده في لبنان وقد تأثرت مكاسبه العسكرية كثيراً - حصار بيروت على سبيل المثال - بسبب خسارته للدعم العالمي. وقد استخدم العدو أساليب بسيطة في رسم الانطباعات مثل تصوير عرفات وهو يقبل الأطفال مما كان أثر قوي خصوصاً وأن الجيش الإسرائيلي كان فاشلاً إعلامياً.

إن جزءاً من المشكلة يعود إلى المعايير التي يتم على أساس اختيار إعلاميي الجيش الإسرائيلي. فبدلاً من اختيار خبراء يتكلمون عدة لغات ويفهمون أصول الحرب، نجد أن مكتب الناطق الإعلامي كان ولا يزال مليئاً بالطابعات وبالمترجمين الجالسين الذين نقلوا إلى وظائف مكتبية لأسباب صحية أو نفسية أو من أجل عيون عائلاتهم ذات النفوذ. وبعد فشل الإعلام العسكري في لبنان برزت هناك مطالب في الصحافة الإسرائيلية باختيار محترفين في الإعلام العسكري، ولكن تلك المطالب لم تتحقق.

كان رابين يعامل المنتفضين على أنهم جنود محاربون فسمح باستخدام الرصاص الحي لتفريق المظاهرات، ويبدو أنه لم يكن هناك خيار آخر إذ أن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يكن متدرباً على أساليب مقاومة الشغب ولم يكن عنده معدات خاصة لهذا الأمر ولا خبرات متعلقة بهذا الأمر.

كان مثيرو الشغب يثيرون حنق الجيش وانتقامه بأسلحة بسيطة مثل الحجارة التي سببت تلك السمعة السيئة لرابين حتى أنه أطلق عليه «رابين الحجارة "Rockin Rabin"»، بالإضافة إلى الأدوات الحادة والمقاليع. وكان الجنود الإسرائيليون الأقوى عدةً وعتاداً يظهرون في اللقطات المصورة بصورة الخاسرين.

كان الإعلام يسجل كل حالة وفاة لمثيري الشغب، ولم يكن يركز على الضحايا المدنيين الإسرائيليين. وهنا جاء دور رابين وجيش الدفاع الإسرائيلي ليوضِّحوا موقفهم من حالات القتل، ولم يكن ذلك الأمر سهلاً أبداً. إن الحفاظ على الأمن والنظام أمر متسم

LAU LIBRARY BEIRUT

بالفوضى ولكن سجل إسرائيل كدولة ديمقراطية أفضل من ديمقراطيات أخرى تواجه نفس المشكلة فعندما اندلعت أحداث الشغب في أمريكا في الستينات قتلت الشرطة المحلية والحرس الوطني أكثر من ثلاثين من المتظاهرين في عدة أيام عصيبة في ديترويت وهو يزيد عن العدد الذي قتلته القوات الإسرائيلية في ثلاثة أشهر رداً على هجمات متتالية في عشرات المواقع.

ومن القضايا المهمة التي أهملتها الصحافة العالمية، ربما لنقص المعلومات ولنقص التعاطف أيضاً استخدام الأطفال كدروع بشرية في نقاط المواجهة، ومنها تشويه وقتل معارضين سلميين للانتفاضة [أي العملاء - المترجم] وأن هدف مثيري الشغب كما اعترفوا به أكثر من مرة هو تدمير إسرائيل، بالمختصر نقول إن إسرائيل أدت عملاً رائعاً في تفريق الشغب بقوة ولكن العالم الخارجي لم يتلق الرسالة واضحةً عندما قام رابين والناطقون الإعلاميون في جيش الدفاع الإسرائيلي بتسليمها.

كان على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يتمرس أكثر في المجال الإعلامي. لكن اليد العليا كانت لمثيري الشغب الذين كانوا يقودون كاميرات الصحفيين نحو مواقع يحدث فيها ضرب للمتظاهرين وأحيانا يثيرون الجنود الإسرائيليين ليحدث اشتباك بينهم. ولقد أدت النقود التي تدفعها شبكات التلفزيونات إلى أن يقوم مصوِّر إسرائيلي بإخراج عرض تمثيلي لحدث شغب. ومثل هذه الأمور كانت شائعة كما يقول أحد مهندسي الصوت..

لقد نسيت وسائل الإعلام ما هو العدل والإنصاف واستغلت حسن الضيافة والحرية التي تمنحها إسرائيل ونقلت الأحداث بشكل لا يسمح لها به في أي بلد عربي. وعندما تدفق هؤلاء الصحفيون إلى القدس لتغطية الانتفاضة تمركز أغلبهم في القسم العربي من المدينة في فندق أميركان كولوني البالي والذي أصبح بعد فترة بسيطة مركز قيادة إعلامية لقادة منظمة التحرير الفلسطينية.

كان لردة الفعل المعاكسة العالمية أثرها على رابين فأصدر على إثرها أوامر بمنع استخدام الذخيرة الحية إلا في حالات «الموت أو الحياة». وكان هناك ضغط أمريكي

يرفض استخدام سلاح الإبعاد الذي هو الأكثر فعالية من غيره.

كانت خطة رابين التالية تغريم راجمي الحجارة لا قتلهم. إن الحجارة تقتل بالفعل، وفي إحدى الحوادث المؤسفة قُتل لاعب أولمبي إسرائيلي يخدم في الاحتياط بحجر في حي القصبة في نابلس. إن الحجارة سلاح قاتل وإن نية راجمي الحجارة هي القتل بالتأكيد، ولهذا السبب فإن غرامة من تثبت عليه تلك التهمة هي (١١٠٠) دولار.

بحلول كانون أول عام ١٩٩٠ بعد ثلاثة سنوات من بداية الانتفاضة كان (٤٠٠٠) يهودي من المدنيين والعسكريين قد جُرحوا إثر هجمات عربية. وكان قد قُتل (٢٠) يهودياً بمن فيهم امرأة وأطفالها الثلاثة وذلك في حادث إلقاء قنابل في حافلة خارج أريحا. ولقد أبلغ الجيش عن (١٢٠,٠٠٠) حادثة رمي حجارة، و(٢٥٠٠) حادثة إلقاء قنابل مولوتوف، و(١٥٧) كميناً باستخدام الذخيرة الحية، و(٥٨) حادثة رمي قنابل يدوية و(١٠٠٤) محاولة إضرام نيران متعمدة بالإضافة إلى بضع مئات من هجمات على سيارات في القدس.

في نفس ذلك الشهر كتب ضابط في الجيش مقالاً تحت اسم مستعار معلناً أنه قد فقد صبره: قال: «.. وأغرب من هذا هو أوامر إطلاق النار التي هي عبارة عن متاهة معقدة من الأنظمة والقوانين التي تحكم استخدام جميع أنواع السلاح الناري تحت ظروف وأحوال مختلفة، لسوء الحظ فما يكاد الجندي أو رجل الشرطة يقرر أنه تحت هذا الظرف الذي هو فيه هل تقول القوانين بأنه يجب أن يطلق رصاصاً مطاطياً أم بلاستيكياً أم رصاصاً حياً أم يهرب، وقبل أن يقرر يكون ميتاً».

وهكذا فقد أوقفت سياسة رابين القائلة باستخدام الذخيرة الحية على يد الإعلام العالمي والعالم ولم يكن لسياسات الغرامات والرصاص المطاطي غير المؤذي نسبياً أي حول أو قوة في وقف الانتفاضة. وبينما تملكه اليائس، أبلغ رابين وبصورة غير رسمية كبار رجال الشرطة بأنه: «يجب أن تمسكوا بهم وتكسروا أيديهم وأرجلهم».

وعندما فعل الضباط والجنود ذلك اتهموا بالقسوة وحوكم بالفعل عدد منهم بتهمة

LAU LIBRARY BEIRUT

التسبب بالأذى. وكان من بينهم عقيدان وضابط برتب أدنى وجنود، وحقق أيضاً مع عقيد آخر ومع عميد ومع أعلاهم رتبة الفريق مردخاي قائد المنطقة الجنوبية العسكرية. وفي كل تلك المحاكمات والتحقيقات قال الضباط والجنود بأنهم كانوا ينفذون أوامر رابين التي حملها لهم مسؤولوهم من مثل دان شومرون وعمرام ميتسنا. وقد رفضت المحاكم العسكرية كل ادعاءات الجنود تلك برغم وجود دليل وهو شهادة ضباط كبار بان رابين وشمروم وميتسنا قد أجازوا الضرب كعقوبة وذلك أثناء إلقاء محاضرات في الجيش.

لقد اعترف جميع الضباط المدانين بأنهم كانوا ينفذون أوامر رسمية، وقال الرائد إسحق ليفايت بعد إدانته: «لست نادماً على الأوامر التي أعطيتها لجنودي لأنها بالضبط نفس الأوامر التي تلقيتها من رؤسائي». وشهد ضابط آخر بأن ميتسنا قد حنث بيمينه عندما أبلغ المحكمة بأنه لم يكن هناك أوامر على مستوى القيادة «بالضرب بنية العقاب». واستنتج ليفايت «بأن الفرق الوحيد بيني من جهة وبين رابين وكبار ضباطه من جهة أخرى هو أنني لم أتفوه بالكذب ولم أنكر الأوامر التي صدرت مني».

بقيت هناك سياسة أخرى كان لها بعض الأثر فقد أقام جيش رابين معسكرات اعتقال واسعة - يوجد فيها اليوم حوالي (١٢,٠٠٠) معتقل منهم (٧٠٠٠) في معتقل كيتسيوت (أنصار) في النقب، والبقية في شمال البلاد في سجن مجدّو. وكان معتقل كيتسيوت قد أُقيم قبل يوم الأرض بفترة بسيطة من عام ١٩٨٧، ويوم الأرض يوم عطلة بالنسبة لمنظمة التحرير. كان الهدف إنشاء معتقل انتقالي بسيط قليل التكلفة للنشطاء الذين يخططون لإثارة المشاكل والذين يلقى القبض عليهم في حملات جماعية، استمر بناء هذا المعتقل أربع سنوات وبلغت تكلفته (٣٥) مليون دولار ويتكون من خمسة تجمعات يديرها أكثر من (٥٠٠) شخص أغلبهم جنود احتياط.

يتم اعتقال معظم المساجين باسم قانون بريطاني يسمى الحجز الإداري حيث يشتبه بالمعتقلين القيام بأحداث عنف ويحتجزون لمدة ستة شهور بدون محاكمة. إن كل سجين يكلف إسرائيل ثلاثة دولارات يوميّا ثمن طعامه، ويزود أيضاً بالصابون وخلافه وبالفراش وبالعناية الطبيّة صحةً وأسناناً وهكذا نجد أنه خلال فترة التقشف وتقليص ميزانية

الجيش التي أدت إلى إلغاء مشاريع جديدة وبرامج تدريبية، نجد أنه ينفق على المساجين أكثر من (٢٠٠) مليون دولار.

ولا يتعرض المعتقلون في كيتسيوت إلى القسوة أو الحرمان كما يثبت التفتيش اليومي للصليب الأحمر، وتُطبّق مواثيق أسرى الحرب تماماً مع أن المعتقلين ليسوا أسرى حرب بمعنى الكلمة. وبعد ستة أشهر يطلق سراحهم. إن الخطر الوحيد الموجود هو النزاع الفصائلي الداخلي فقد قُتل لغاية الآن (٢٦) نزيلاً في أماكن احتجازهم عن طريق عرب آخرين. وما أن يطلق سراح المعتقل حتى يعود لسابق نشاطه في الانتفاضة غير متعظٍ بتجربة اعتقاله.

لذا يبدو أن كل سياسات رابين في قمع الانتفاضة لم تفلح وكان أثرها على الرأي العام العالمي سيئاً. والأسوأ من ذلك أن رابين يتهرب من مسؤولية إعطاء أوامر الضرب في بداية الانتفاضة. لم يكن الخطأ في أن يعطي كقائد عسكري أوامر مثل تلك، تحت تلك الظروف ولكن الخطأ أن يرفض أن يدعمها في نهاية الأمر ويتملص من مسؤولية إعطائها.

LAU LIBRARY
BEIRUT

• ماذا دهاك يا جيش الدفاع الإسرائيلي؟

في أعقاب حكم رابين أصبح جيش الدفاع الإسرائيلي جيشاً مرتبكاً ضعيف المعنويات، لقد رفض (١٥٠) جندياً أن يخدموا في المناطق منذ بداية الانتفاضة وسجنوا لاتخاذهم هذا الموقف. ومع أن ما يزيد عن مئة حالة خيانة يُعدّ أمراً مسبباً للقلق إلا أنه لا يعني الانهيار التام. وهناك دلائل أخرى ففي عام ١٩٩٠ قُتل عدد من الجنود الإسرائيليين في هجمات موجهة ضد جيش الدفاع الإسرائيلي من قبل الأعداء. وهناك بالتحديد ثلاثة حوادث خطيرة أدت إلى انهيار تام في ردود الفعل القتالية الإسرائيلية:

١ - مع تزايد الأصولية الإسلامية في الأردن وصلت الهجمات من قبل الحدود الأردنية المعروفة تقليديا بالهدوء إلى حد خطر. ففي إحدى المرات قام إردني وحيد بالهجوم على معسكر إسرائيلي نتج عنه وفاة جندي إسرائيلي - بينما لم يقم زملاؤه بأية ردة فعل. وقد أظهر تحقيق لاحق أنه وبالرغم من الخطر المتزايد على تلك الحدود فإن جندياً واحداً فقط في

ذلك المعسكر كان تدريبه العسكري يتجاوز الأربعة شهور، أما البقية فهم مهاجرون تلقوا تدريباً عسكرياً سطحياً وروتينياً. وكان الجدال الذي لم يوصل إلى أي تغير في سياسة تزويد المعسكرات بالرجال يتركز حول تساؤل واحد: ماذا كان هؤلاء الحفنة من الهواة وهم كادر ذلك المعسكِر الحساس - ماذا كانوا يفعلون؟

٢ - تعرض أحد فصائل لواء غفعاتي القوي لكمين إرهابي في جنوب لبنان أفقده عدداً من رجاله. صدر الأمر بإطلاق النار من مسافة ستين متراً من المهاجمين وهي مسافة بعيدة. وما لبث الفصيل أن فقد ذخيرته جميعها عند أول زخة رصاص مما أعطى المجال لأحد الإرهابيين الناجين بأن يلقي قنبلة يدوية صرعت خمسة جنود كانوا قريبين من بعضهم. خطآن قاتلان في أبسط القواعد أدّيا إلى تلك المأساة: تقارب المسافة بين الجنود وإطلاق النار بشكل مستعجل.

٣ - في تشرين الثاني من عام ١٩٩٠ قطع جندي مصري الحدود واستمر لمدة (٢١) دقيقة في إطلاق النار على المركبات بما فيها حافلةً مليئة بالجنود فقتل أربعة إسرائيليين وجرح (٢٦).

يقول أوريل لين: «. . إن هذه الأخطاء تُظهر بكل جلاء أن جيش الدفاع الإسرائيلي لا يعرف كيف يحمي جنوده وأن مستوى استعداديته للهجمات المفاجئة منخفض تماماً. إننا نجد أنفسنا أمام استنتاج مؤلم وهو أن الكثير من الجنود لا يتلقون التدريب العسكري المناسب ولا يدرسون كيف يستجيبون للهجمات المفاجئة».

وكانت هناك حوادث أكثر تقتيلاً امتدت عام ١٩٩٠ وحتى ١٩٩١ لا يفسرها إلا الانهيار الوظيفي والعملياتي:

١ - في ٢٣ نيسان تحطمت طائرتان مروحيتان من نوع سيكورسكي سي ٥٤ إس وذلك في وادي الأردن وقُتل طاقماها المكونان من سبعة أشخاص. وأفاد شاهد عيان بأن إحدى الطائرتين اصطدمت بالأخرى بعد أن حادت عن مسارها.

٢ - بعد ستة شهور تحطمت طائرة خفيفة من نوع سيسنا وقتل في الحادث خمسة

ركاب كانوا على متنها، أقلعت تلك الطائرة في أحوال جوية مثالية، وادعى تقرير لاحق بأن سبب الحادث هو الإهمال وخرق الإجراءات المتبعة قبل الحادث بليلة.

٣ - في نيسان ١٩٩١ وعلى مرآى من جميع المصطافين سقطت طائرة في بحيرة طبرية وقُتل الطيَّار والملاَّح، وانتشلت بقايا الطائرة من عمق (١٢٠) متراً ولم يظهر لغاية الآن أي تفسير فني للحادث.

٤ - والحادث الموثَّق أكثر من غيره وقع في ١٩ تموز عام ١٩٩١ عندما قُتل خمسة جنود وجرح عشرة آخرون بعد سقوط قذيفة مدفعية على وحدة مظليين خلال مناورة تدريبية في منطقة تسعيلم في النقب. كان السبب خطأً بشريا لا يمكن تجنبه رافقه إهمال مجرم وقلة اعتبار كاملة لأوامر السلامة. ويشير تحقيق الجنرال عاموس بارون إلى أن حالة الإهمال هذه هي المسيطرة على جميع الهرم القيادي المنهار. بعد ذلك سُرِّح ستة ضباط من الخدمة بسبب الإهمال القاتل.

إن أكثر الجوانب إثارة للحزن في هذه السلسلة من الحوادث منذ عام ١٩٩٠ هو أنه كان بالإمكان منعها لو نفذَّ جيش الدفاع الإسرائيلي توصيات لجنة لابيروت التي كانت في عام ١٩٨٩ تتوقع حدوث كارثة وشيكة. وكان تقرير تلك اللجنة قد انتقد الجيش لعدم بذله الجهد الكافي، وانتقد تجاوزه للسلطة وعجز نظامه الأمني، وأشار التقرير أيضاً إلى المستوى المتدني للتقارير حول الكوارث التي تقع والتأخر وعدم اكتمال التحقيقات والتعتيم على الأحداث الحقيقية. وأوصت اللجنة في تقريرها بإيقاع عقوبات أقصى في حق الإهمال الإجرامي وبتعيين قيادة جديدة فيما يتعلق بالجوانب الأمنية. لكن الجيش الإسرائيلي غض طرفه عن هذا التقرير وعن التوصيات التي وردت فيه مما أدى إلى أن يخسر بعضاً من أفضل رجاله خلال حوادث حمقى كان يمكن تجنبها، وإذا كانت أخطاء المعارك والحوادث التي كان يمكن منعها دلالة على أن الأمور ليس كلها على ما يرام في الجيش الإسرائيلي فإن معدل حالات الانتحار دليل آخر يقول الكثير. . ففي ربيع ١٩٩٠ وقعت حالات انتحار عديدة ولم تقصِّر وسائل الإعلام العالمية في تناول القصة ونشرها على اعتبار أنها نتيجة لانهيار المعنويات جرَّاء الانتفاضة. وهذه نظرية متصدعة ولكن الجيش

LAU LIBRARY BEIRUT

الإسرائيلي عانى ولأول مرة منذ ست سنوات أكثر من (٣٥) حالة انتحار في عام واحد فقط.

ويقول تقرير آخر كتبه اللواء عاموس لابيدوت إن جيش الدفاع الإسرائيلي مسؤول جزئياً بعدم تتبعه للتاريخ النفسي للمجند وبعمليات الإذلال للجنود أثناء التدريب ولانحطاط مستوى التدريب العام.

على أية حال فإن العوامل التي أدت إلى ارتكاب الانتحار قد تكون اقتصادية وشخصية وإن الانتفاضة بحد ذاتها ليس لها ذلك الأثر القوي في دفع الجندي إلى وضع حد لحياته. هناك الديون البنكية وعدم القدرة على شراء منزل والضغط المادي عموماً. وهكذا عندما يجد الجندي نفسه وحيداً مع أفكاره وبندقيته في يده في معسكر بعيد كئيب مظلم بعيداً عن عائلته، هناك تسيطر عليه فكرة قتل نفسه.

إن حالات الانتحار والحوادث التي تقع في المعارك تشير إلى وجود قلق وضيق ولا مبالاة بدأت تفرض نفسها. هذا هو ميراث سنين رابين. ولكن رابين (الأحمر) لم يعد رئيساً للوزراء فقد تولى موشيه أرينز زمام الأمور منذ عام ١٩٩٠ وتحسنت الأمور بالتأكيد، ولكن بدرجة بسيطة، لعلنا متعاطفين مع وزير الدفاع الجديد؟

• آثار صواريخ سكود:

لم يحقق جيش الدفاع الإسرائيلي أي نصر يذكر منذ الأيام الأولى لحرب لبنان حيث أخرجوا من هناك بفعل السيارات الملغومة ليأتوا إلى الوطن محاولين أن يقوموا بمهمة لم يشكروا عليها، كانت حرب الخليج هي فرصتهم للدفاع عن الإسرائيليين داخل الوطن ويحققوا نجاحاً كما حققوه خارج الوطن في عينيتبي وفي قصف المفاعل الذري العراقي «أوسيراك». ولكن النتيجة كانت في تسع وثلاثين صاروخ سكود عراقياً هبطت في أو قرب إسرائيل.

كان جيش الدفاع الإسرائيلي واستعداداً لهجوم كيماوي عراقي قد وزّع أقنعة غاز لكل الإسرائيليين وزودهم بمعلومات لتجهيز غرف محكمة الإغلاق لتقيهم من الغازات القاتلة. لكن مراقبة النفقات الحكومية قالت بأن الأقنعة معيبة أو غير فعّالة وإن السكان تعرضوا

لعملية خداع كبيرة. رفضت الحكومة التعليق على اتهاماتها لكن الجيش أشار ضمنياً إلى قلة إمكانياته حيث المبلغ الموجَّه لهذه الغاية لا يتجاوز (٢٥) مليون دولار. ولم تبدأ مناقشة مسألة الأقنعة إلا عندما بدأت الصواريخ العراقية تنهال على إسرائيل. إن حجم الرأس المتفجرة للصاروخ والمسافة التي يقطعها تقلل من احتمالية استخدام رؤوس كيماوية؛ والتي تسببت في معظم الدمار هي الرؤوس المتفجرة بالإضافة لاصطدام الصاروخ نفسه، أما الغرف المغلقة فلم تكن ملائمة للحماية من المتفجرات ولا ينفع هنا إلا الملاجىء المخصصة لذلك.

رفض جيش الدفاع الإسرائيلي أن يغير من سياسته هذه في منتصف الطريق، فبلغ عدد الشقق المدمرة الآلاف وضحايا قطع الدبش المتناثرة المئات، ومع ذلك أصر الجيش على أن الغرف محكمة الإغلاق هي أفضل وسيلة للحماية. لكن الغضب الشعبي المتزايد أدى إلى الاعتراف بأن الملاجىء سهلة البلوغ هي أفضل حماية في تلك الحرب.

إن الأمر لا يتعدى المعجزة إذ كانت الضحايا قليلة جداً. توقع الناس رد فعل من الجيش في الليلة الأولى لوصول الصواريخ، وكان أرينز بالطبع ميالاً من حيث المبدأ إلى القيام بمهمة تدمير مواقع الصواريخ، ولكن الجيش لم يرد وكانت تلك بداية القصة المحرجة التي ظهرت فيما بعد.

كان الأمريكيون مقتنعين بأن أي رد فعل إسرائيلي كان سيحطم التحالف ضد العراق؛ فالسعودية والكويت ودول الخليج سيطلبون من أمريكا أن تحمل أشياءها وتعود من حيث أتت لأن إسرائيل شريكة في تلك المعركة. كان ذلك السيناريو يبدو مستحيلاً، ولحفظ التحالف ناشدت أمريكا إسرائيل عدم الرَّد على دولة كانت توجه إليها صواريخ قاتلة. ووعدتها بصواريخ باتريوت الإعجازية.

ولكن، وكما أشار ضابط مخابرات إسرائيلي: «لم يقل الأمريكيون لنا الحقيقة فيما يتعلق بالقضاء على الصواريخ. كان طياروهم يقذفون مواقع صواريخ سكود من ارتفاع شاهق ولم يحققوا تدميراً كاملاً. نعم كان البريطانيون يطيرون على ارتفاعات منخفضة ولكن عددهم لم يكن كبيراً. ولو سمح لنا نحن بالهجوم لكنَّا أكثر فعالية من الأمريكان وأكثر

LAU LIBRARY BEIRUT

عدداً من البريطانيين، كان بإمكاننا تدمير تلك الصواريخ في أيام معدودة».

ولم تعرف قصة صواريخ الباتريوت بحذافيرها، فإذا كانت الوحدات المضادة للطيران الإسرائيلية جاهزة نتيجة تدريب استمر أربعة شهور على مقاومة الهجمات الصاروخية فلماذا لم تكن بطاريات الباتريوت جاهزة في مواقعها عندما أطلقت صواريخ سكود؟ إن الحقيقة التي لم تقل إن صواريخ باتريوت لم تكن تفعل أكثر من تغيير مسار صواريخ سكود. كان هذا الأمر كافيا لو كان الوضع كما هو في السعودية حيث كانت تنحرف إلى الصحراء الشاسعة ونجت الرياض، أما في إسرائيل فكانت الصواريخ تنحرف إلى المنطقة الساحلية المزدحمة لتدمر منطقة لم تكن في الحسبان.

كان ذلك هو الحماية الوحيدة التي وُفرت للشعب الإسرائيلي. كان لدى إسرائيل صواريخ أريحا التي كانت يمكن أن تنفع كرد انتقامي على صواريخ سكود، وكذلك كانت إسرائيل تملك أفضل سلاح جو في المنطقة وأفضل مشاة مظليين يمكنهم أن يضعوا حداً لذلك الرعب. لكن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يفعل شيئاً، وجلس الشعب يروي النكات بدلاً من ذلك منها (لماذا لا يلعب العراقيون في بغداد لعبة البينغو (هي لعبة قمار يذكر فيها أرقام ورموز عشوائياً: م) الجواب: لأنه عندما يذكر الرمز ب ـ ٥٢ يهربون جميعاً إلى الملاجىء، وبقي الإسرائيليون يتكلون على صواريخ الباتريوت التي أشرف على معظمها جنود أمريكان لأول مرة في تاريخ إسرائيل.

كانت الحكومة تطمع في حصة كبيرة لقاء صبرها ولكن فشل بيكر، وأصابع الاتهام التي وجهت إلى إسرائيل حرمتها من الكثير، لقد أقضّت الصواريخ مهجع الحياة اليومية في إسرائيل، وأجبرت الحكومة الجيش على الوقوف موقف المتفرج بدون أن يحاول منع ذلك.

ومع أن جيش الدفاع الإسرائيلي سجل نقاط شرف في استفتاءات الرأي العام الأمريكي، فإن الرأي العام الإسرائيلي لم يكن يرى أن الجيش قد قام بواجبه تجاه حماية السكان من زخات صواريخ سكود. وقد فطن السوريون إلى هذه النقطة، فاتفقوا فوراً على صفقة لشراء صواريخ سكود من كوريا الشمالية وذلك بعد انتهاء حرب الخليج.

وعاد الجيش إلى مرحلة ما بعد حرب الخليج إلى وضعه الطبيعي، يعكس أمراضاً مجتمعة؛ بعض المتشددين كانوا يطالبون بعلاوات عائلية أكبر والجيش يرفض تجنيد أعضاء جدد في الغالب، وذات مرة دعي مجموعة من الجنود من المهاجرين السوفييت إلى وجبة عيد الفصح ولكن كتب الصلاة باللغة الروسية منعت لأن ناشرها هو حركة المحافظين الأمريكية فقام المتدينون في إسرائيل بالضغط على حاخامات الجيش لكي تمنع هذه الكتب، وبالطبع كان الروس هم الخاسرين حيث منعوا من أول احتفال بسفر الخروج في أرضهم المختارة.

وعلى الجهة السياسية كان شامير قد ملّ من تعيينات رابين ذات المستوى العالي بعد أن حوكم اللواء مردخاي باستخدام العنف تنفيذاً لأوامر رئيس هيئة الأركان شمروم. ووقع الاختيار الشعبي أخيراً على تعيين إيهود باراك رئيساً للأركان.

لم يقصِّر باراك في اتباع خطى رابين وأخطائه فقام بعملية تسريح واسعة في صفوف قواته باسم تخفيض النفقات. قام أولاً بتسريح رئيس تدريب الجيش بحجة أنه يستبدل الشباب بكبار السن ومع ذلك فقد عين مكانه شخصاً أكبر منه وبقي له على التقاعد أربع سنوات. ومن الطبيعي أن يكون لتخفيض النفقات أثر آخر وكان على جاهزية الجيش. يقول الكاتب برادلي بيرستون: «رغم أن معظم الوحدات المقاتلة لن يُجْبر أفرادها على الاستقالة إلا أن التدريب وواجبات حماية الحدود والمعدات ومشاريع تطوير الأسلحة كل ذلك سيشعر بالضغط جرَّاء خفض الميزانية».

إن جيش الدفاع الإسرائيلي يفتخر بانعزاله عن السياسة الإسرائيلية ويفضل أن يرسم لنفسه صورة القوات المقاتلة المستقلة التي تمثل جميع التيارات السياسية في البلاد. ولكن وبصورة ما غير موثَّقة في هذه الدراسة نجد أن كبار الضباط تُعرض عليهم مناصب سياسية هامة بعد تقاعدهم. فمدير الأمن السابق ناحوم أتسموني هو مدير شركة المياه الإسرائيلية ميكوروت. وقائد المنطقة الشمالية السابق أوري أور يترأس الآن مصلحة الغابات والأحراج «كيرين كايميت». وكذلك فإن الفريق المتقاعد موشيه بار كوخيا هو المسؤول عن خطوط سكك الحديد الإسرائيلية الخربة.

LAU LIBRARY
BEIRUT

إن الربط بين الخدمة الإسرائيلية المخلصة ثم الخدمة في المجال المدني من قبل هؤلاء العسكريين لها دلالة قوية على توريطهم في فضائح الفساد الحكومية، واختلط الدفاع عن هذا البلد المحاصر بالخداع السياسي التي تمارسه الحكومة على شعب غير راضٍ عن ذلك.

لقد عانت إسرائيل منذ عام ١٩٨٤ من فشل تلو فشل واندمجت الأمور الأمنية الحيوية مع المكاسب السياسية المكتسبة بطرق غير مشروعة باسم الدفاع عن الدولة.

LAU LIBRARY
BEIRUT

الفصل الثامن

عقدة الشعور بعدم الأمان ـ انظروا إلى الفوضى التي أوقعتهم البلاد فيها

اتخذت إسرائيل في الماضي قرارات أمنية خاطئة في معاركها من أجل البقاء ولكن القليل القليل من هذه القرارات حتى عام ١٩٨٠ تحول إلى فضيحة شعبية عارمة. وكان من ضمنها قضية لافون عندما حاول اليهود نسف مكاتب أمريكية في القاهرة وقد قضت هذه الفضيحة على حياة بن غوريون المهنية. وبعد حرب يوم الغفران أدى الغضب الشعبي المتزايد من عدم استعدادية الجيش إلى تقديم غولدا مئير استقالتها من منصبها كرئيسة للوزراء. ورغم قلة هذه الفضائح وتباعدها إلا أنها كانت تستأصل الرأس. أما في عقد الثمانينات فقد تميزت تلك الفضائح بالكثرة وبرفض قادة الدولة تحمل مسؤولية سوء أدائهم لواجبهم.

سنقدم تالياً ملخصاً لأهم القضايا التي إن دلت فإنها تدل على أنماط مزعجة من عدم الكفاءة والطمع أديا إلى تدمير علاقة إسرائيل بأمريكا(*) وتحطيم ثقة الإسرائيليين بقدرة أجهزتهم الأمنية وبكبار قادتهم العسكريين.

(*) عند كتابة هذا الفصل كان أحد موظفي البنتاغون قد اتهم بأخذ رشوة مقدارها (٢) مليون دولار من ضباط إسرائيليين يحاولون بيع طائرة استطلاع بدون طيار تسمى مازلات.

● لا تثق بإسرائيلي: محاكمات جوناثان جاي بولارد:

بولارد هو صهيوني أمريكي كان يعمل في وحدة مكافحة الإرهاب في مخابرات البحرية الأمريكية وكان بحكم موقعه ذاك مطّلعاً على وثائق في غاية الحساسية. وفي السنة الأولى من عمله أصبح ساخطاً ناقماً ـ بسبب تجميد اتفاقيات استخبارية كانت إسرائيل قد وعدت بها والسبب في اعتقاده هو اللاسامية الموجودة في الدوائر الأمنية الأمريكية.

إن ذلك السخط الذي ملأ قلبه في بداية الأمر كان محور دفاع بولارد عن نفسه، وعندما دُقق في الأمر بدون تحيز وُجد تبريره لقرار تمرير معلومات إلى إسرائيل منطقياً. وكانت هذه المعلومات قد حجبت عن إسرائيل نتيجة سوء فهم بين الأمريكان والأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية. كانت إسرائيل قد وفت بالتزامها في الصفقة وزودت أمريكا بمعلومات قيمتها (٥٠) بليون دولار حتى أنها شحنت لأمريكا عن طريق البحر طائرة ميغ ٢١ بحالة ممتازة ودبابة ت ـ ٧٢ وهي أحدث قطعة في سلاح الدروع السوفييتي.

أما الذي قام بتجنيد بولارد فكان أفييم سيلا الذي قُدِّم إلى بولارد في أثناء تواجده في نيويورك، وكان القسم الاستخباري الذي جند بولارد فيه ليس له علاقة بنوع المهمة التي كان على بولارد الاضطلاع بها وهو مكتب الارتباط العلمي الذي يقتصر عمله على البحث في المجالات العلمية عن أي إشارة لتقدم علمي في مجال الذرة وتكنولوجيا الحرب المتفوقة.

كان سيلا عقيداً نشيطاً في سلاح الجو وكان وجوده في أمريكا بهدف دراسة الكمبيوتر وليس في مهمة تجسسية في مثل ذلك المستوى. ولسبب ما قام بتجنيد بولارد وكان ذلك القرار الذي أوقع سلاح الجو في تلك القصة المجللة بالشنار التي نتجت فيما بعد.

• عزا سيلا تجنيده لبولارد إلى رافي إيتان (غير وزير الزراعة) الذي كان مستشار رئيس الوزراء بيغن لشؤون الإرهاب، ومنذ تلك اللحظة وصاعداً وقع بولارد في شبكة واسعة من الأحقاد كانت تكتنف أعلى مستويات المخابرات الإسرائيلية. كان إيتان المولود في أحد الكيبوتسات ينظر لنفسه على أنه جندي في البالماخ شارك في حرب الاستقلال. بعد ذلك

حاول لفت نظر قائد الموساد ليتجند على إثر ذلك في الجهاز. وفيما بعد لعب إيتان دوراً رئيسياً في خطف إيخمان وفي كشف أول جاسوس سوفياتي مهم في الحكومة الإسرائيلية وهو إسرائيل بير.

عندما شعر إيتان أن موهبته لم تقدَّر حق قدرها استقال من الموساد في أواخر الستينات من أجل الدراسة وممارسة الأعمال الحرة ولكنه عاد للعمل الاستخباري بعد فشله المرير في مجال الأعمال الحرة. وترقى عام ١٩٧٧ إلى منصب مستشار رئيس الوزراء لشؤون الإرهاب وهو المنصب الذي شغله فيما بعد عميرام نير وكان له دور في إيقاع الضرر برونالد ريغان.

بدأ إيتان يشعر أنه قد آن الأوان ليصبح رئيساً للموساد وهي الوظيفة التي كان يشتهيها منذ سنوات. ولكن الرياح أتت بما لا تشتهي سفنه. وقبل تجنيد بولارد كان إيتان قد تسلق سلالم البيروقراطية ليصبح رئيساً لمكتب الارتباط العلمي. وعندما أدرك قيمة بولارد وموقعه المتنفذ أراد الاستئثار به، وبدلاً من أن ينقل ملفه إلى فرع أكثر تناسباً مع طبيعة مهمته فقد تجاوز القنوات الصحيحة ليبدأ بتوصيل المعلومات التي ترده من بولارد مباشرةً إلى وزارة الدفاع. كان هدفه من ذلك أن يعزى إليه الفضل في تلك المهمة الاستخبارية الرائعة فلربما دفعته نحو كرسي رئيس الموساد. كانت وثائق بولارد بروعة الوثائق التي يقدمها جاسوس قضى حياته في خدمة إسرائيل. وقد وصفه وولف بليتزر الذي ألّف كتاباً عنه بأنه: «خلدٌ سوبر» [الخُلد حيوان يحفر جحره تحت الأرض: م]. ولن يكشف أبداً عن مقدار ما سرّبه بولارد من معلومات إلا عن طريق بولارد نفسه، ولكن مصادر موثوقة أفادت بأن من ضمن تلك المعلومات تفاصيل عن قوة دروع العراق وعن الأسلحة غير التقليدية التي يمتلكها وعن مواقع منظمة التحرير في تونس بكل دقة بما فيها منزل عرفات.

وكانت المعلومات الأخيرة مفيدة في مكافحة الإرهاب، فبعد أن قتلت منظمة التحرير ثلاثة إسرائيليين في قبرص ردت إسرائيل بهجمات جوية فاعلة على مواقع المنظمة في تونس، وبذلك وصلت الرسالة إلى منظمة التحرير وانخفض عدد هجماتها بشكل ملموس منذ عام ١٩٨٥. ولكن الإرهاب داخل إسرائيل استمر.. بعد أن قُتل ثلاثة إسرائيليين في

LAU LIBRARY BEIRUT

حافلة بالنقب وبعد كشف المخابرات لمحاولة اغتيال رابين، نزل جنود إسرائيليون على شاطىء تونس وقتلوا مساعد القائد العام لمنظمة التحرير ـ أبا جهاد الذي خطط للهجومين، كان حادثا الهجوم على تونس وقتل أبي جهاد ضربتين قاصمتين للإرهاب نتج عنهما إنقاذ أرواح كثيرة كانت ستزهق والفضل يعود لبولارد. ولكن الشكر لم يكن قريباً، فقد وصل تحذير إلى بولارد بأن التحقيقات الفيدرالية كانت تلاحقه فالتجأ إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن وطلب الحماية. كان بولارد قد وُعد من قبل ضابط الاتصال معه بأنه سيمنح الحماية في حالة اكتشافه وقُدّم له عام ١٩٨٥ جواز سفر إسرائيلي باسم داني كوهين كدلالة على نوع الحماية التي تقدم إلى جاسوس رفيع المستوى. وعلى أية حال عندما آن الأوان للحقيقة أن تظهر طرد بولارد من السفارة إلى أيدي رجال التحقيقات الفيدرالية المنتظرين في الشارع خارج السفارة.

وبدأ التعتيم الإسرائيلي منذ تلك اللحظة بكل جدية: أنكر وزير الخارجية آنذاك شامير أي معرفه ببولارد ـ وكذلك، فعل رئيس الموساد الذي كان وبلا أدنى شك يقول الحقيقة فمنافسة إيتان الشخصية للموساد جعلته يحرمهم من المعلومات التي كان بولارد يزودهم بها.

ووصل ملف بولارد إلى مكتبي رابين وزير الدفاع، وبيريز رئيس الوزراء، ولو افترضنا أن الرجلين لم يكونا على علم بنشاطات بولارد فكيف وافقا على قيام سلاح الجو بهجمات على مواقع المنظمة في تونس والتي توفر لها معلومات دقيقة أدت إلى نجاح باهر والفضل يعود لبولارد. ولو لم يكونا على علم ببولارد نفسه فلا بد أنهما كانا على علم بأن شخصاً ما كان يسرِّب معلومات استخبارية أمريكية من الصنف الأول. إذا كانت القيادة الإسرائيلية تعتقد أن الإنكار سيدفن قضية بولارد فقد أخطأوا في تقدير مقدار الغضب الأمريكي، أو بشكل خاص، غضب وزير الدفاع الأمريكي آنذاك كاسبر واينبرغر الذي أقلقته في الواقع حقيقتان عندما واجه قضية بولارد: الأولى أنه كان ربع يهودي واسمه الأخير هو اسم جده اليهودي وكان يكره بكل صراحة قدره ذاك ويكره الخداع أيضاً. والحقيقة الثانية هي أنه كان وزيراً للدفاع عندما برزت قضية جاسوس عائلة ووكر المتعلقة ببيع

شيفرات الأسطول الأمريكي واتصالاته إلى السوفييت. كانت قضية بولارد ألطف من سابقتها حيث تسربت المعلومات هذه المرة إلى حليف يستغلها لمصلحة مشتركة. وكانت قضية بولارد هي التي ستحوِّل اتجاه الغضب الشعبي عن قضية عائلة ووكر.

كان بإمكان إسرائيل فيما مضى أن تتوقع إحاطة قضية مثل قضية بولارد بالكتمان والسرية، ولكن الذي حدث في أعقاب قضية بولارد زاد الطين بلة، فقد كشف النقاب عن جاسوس أمريكي متوغل في أعلى الرتب في جيش الدفاع الإسرائيلي وكان يرسل معلومات في غاية الحساسية تتعلق بحرب لبنان إلى أمريكا. (التقارير متضاربة حول مصير هذا الجاسوس. البعض يقول إنه أعيد بكل هدوء إلى الولايات المتحدة وآخرون يقولون إنه محتجز في سجن إسرائيلي بانتظار تبديله ببولارد). كذلك فقد ذكرت تقارير صحفية أخرى أن المخابرات الأمريكية زرعت جواسيس في برنامج تدريب إسرائيلي يسمى غادنا "Gadna" وهو مخصص لتدريب شبان يهود في سن المراهقة الكثير منهم أمريكيون. وقد ألقي القبض أيضاً على جاسوس مصري في أمريكا يسرب معلومات إلى القاهرة وأعيد إلى وطنه بكل هدوء. نستطيع أن نقول بأنه لولا واينبرغر لظلت قضية بولارد طي الكتمان وبدون أن يتضرر قادة إسرائيل.

عندما أدركت إسرائيل الإلحاح الأمريكي على إحراجها قررت اعتماد خط التضليل والتغطية؛ في البداية غادر الملحق العلمي الإسرائيلي ومساعده واشنطن إلى إسرائيل، وتالياً قام وفد مكوَّن من ثلاثة أشخاص هم رئيس الأجهزة الأمنية ووكيل وزارة الخارجية وأحد المدنيين، قام بزيارة واشنطن من أجل «إطفاء النار التي أشعلتها قضية بولارد».

طالب الأمريكيون بحق استجواب ملحقين علميين بالإضافة إلى رئيسهما إيتان. ووافق الإسرائيليون بشرط أن لا يواجهها الادعاء بتهمة. لم يكن الأمريكان قد علموا حتى ذلك الوقت بالذي جند بولارد لذا قررت إسرائيل عدم تذكير الأمريكان به، وعندما اعترف بولارد بعد ذلك بمن جنَّده واجهه الادعاء الأمريكي بالتهمة (حيث إنه لم يكن محصناً ضد الادعاء) وكانت هذه هي النتيجة الطبيعية للخداع الذي قام به الوفد الذي رضخ للأمر الواقع.

LAU LIBRARY BEIRUT

كان على بيريز أن يصادق على ما توصل إليه الوفد من اتفاق ووافق أخيراً على حل مكتب الارتباط العلمي وإعادة المعلومات التي أرسلها بولارد ومعاقبة المذنبين. كان ذلك الأمر بالنسبة لبيريز كمن يجلد نفسه. وبالإضافة إلى ذلك وجّه بيريز مجلس الوزراء لإصدار اعتذار علنيّ هذا نصه:

«إن حكومة إسرائيل مصممة على بذل جميع الجهود للخروج بتحقيقات شاملة مفصلة.. إن حكومة إسرائيل تعد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أنه في حالة إثبات التهم فإن المسؤولين سيتحملون النتائج بالتأكيد.

إن علاقاتنا مع الولايات المتحدة مبينة على أسس عميقة من الصداقة والصلات الوثيقة والثقة المتبادلة. إن التجسس على الولايات المتحدة مناقض لسياسة حكومتنا. إن مثل هذه الأحداث، إن وقعت بالتأكيد، هي أفعال أُسيء توجيهها وإن حكومة إسرائيل تعتذر».

ليس لهذا الكلام الفارغ المنافق الهادف للتحرر من الذنب أي مكان في العلاقات الدبلوماسية بين الحلفاء. لم يكن هناك أي تحقيقات قد جرت في وقت صدور الاعتذار. وفي الحقيقة إن التحقيقين اللذين كان لهما أثر في كشف ملابسات الأمور في النهاية، هما نتيجة للغضب الشعبي وكان ذلك بعد إدانة بولارد عام ١٩٨٧. كشف التحقيقان أن التجسس على أمريكا لم يكن مناقضاً لسياسة إسرائيل برغم ذلك الكلام الزائف عن الصلات الوثيقة والثقة المتبادلة الذي لم يخدع أحداً في أمريكا ـ إذا استثنينا وصف توماس بيكرنغ السفير الأمريكي في تل أبيب للاعتذار بأنه «ممتاز».

كان بولارد قد تلقى وعداً بحكم مخفف إذا كشف عن كل ما يعرف ولكن واينبرغر كان له وجهة نظر أخرى فقد أصر على العقوبة القصوى وهي أن يسجن مدى الحياة «لا يرى ضوء النهار»، وهو الشيء الذي لم يره لغاية الآن منذ أن بدأ تنفيذ عقوبته.

أما في إسرائيل فإن الظلم في الحكم كان واضحاً وبدأ بولارد يأخذ صورة القربان في عقول الإسرائيليين، لقد أدى التحقيقان إلى نتيجة مفادها أن بولارد كان قد وقع في شرك مؤامرة بدأها إيتان وسيلا. وتوصلت لجنة ثانية برئاسة أبا إيبان ـ من حزب العمل إلى قرار

مهم وهو أن على رابين كوزير للدفاع أن يحمل جزءاً من المسؤولية ولكن اللوم الأكبر يقع على بيريز الذي كان عليه أن يستنتج أن هناك حالة تجسس على الولايات المتحدة، ولكنه سمح للأمور أن تظل كما هي وما أن فضح الأمر حتى تنصل منه.

أمضى بيريز أسبوعاً كاملاً وهو يصف تقرير إيبان بأنه كذب وما أن التقط أنفاسه حتى كان إيبان خارج قائمة الحزب الانتخابية.

بعد أن انتهت حياته العملية، أصبح إيبان هو الخاسر الأكبر والضحية الكبرى في قضية بولارد، أكثر من الجاسوس نفسه.

أما المسببان الحقيقيان لتلك القضية وهما إيتان وسيلا فقد قطفا لنفسيهما ثماراً طيبة. ومكافأة على خدمته للشعب ولفمه المغلق عين إيتان رئيسا للمجمع الصناعي الكيماوي الإسرائيلي لخبرته الإدارية التي حققها في تجربته الفاشلة في الأعمال الحرة في الستينات!

أما سيلا فقد رقي إلى رتبة عميد من قبل رابين نفسه، وسُلّم قيادة أكبر قاعدة جوية في البلاد، تل نوف. وما كان من الحكومة الأمريكية إلا أن احتجّت بأعلى صوتها على ذلك التعيين، وأعطته التسمية الصريحة وهو أنه كان مكافأة على الإخلاص والسكوت. وكانت ردة فعل رابين تنزيل رتبة سيلا ولكن بدون إزاحته من منصبه الجديد.

لم يكن الشعب الإسرائيلي مستمتعاً بتلك اللعبة فقد ضللهم قادتهم مرةً أخرى بتكريمهم للموظفين الذين يعرفون الكثير. وقد عبرت الصحافة عن هذا الإشمئزاز، ففي مقال كتبه يوسف هاريف لجريدة معاريف قال: «في الوقت الذي يجب على الحكومة فيه أن تبحث عن أي نار مشتعلة لتطفئها نجدها تفقد السيطرة على الأمور وتترك هذه النيران تدمر علاقة إسرائيل باليهود الأمريكان وبالإعلام والكونغرس الأمريكيين».

لم يكن لحادثة بولارد يدٌ في تقسيم يهود إسرائيل ويهود أمريكا إلى فريقين متخاصمين. إن اليهود الأمريكان يرتعبون من تهمة الولاء المزدوج ولم تجرؤ أية مؤسسة يهودية في أمريكا أن تتخذ الموقف الصحيح القاضي بأن الحكم الذي ناله بولارد كان

LAU LIBRARY BEIRUT

قاسياً. ولم تجرؤ أية شخصية يهودية هناك على الاعتراف بالغضب من ذلك الحكم. في الحقيقة أنهم جميعاً يخافون من العودة إلى اللاسامية.

كان الإسـرائيليون ساخـطين على تصـرفـات حكـومتهم وكـانـوا ساخـطين بنفس الدرجة على عدم اتخاذ يهود أمريكا لموقف محمود. وبدأ يهود إسرائيليون يرون في اليهود الأمريكان مجموعة يهود الشتات الجبناء غير الآمنين في المجتمع الأمريكي. وبدأ كتّاب الصحف حملة توبيخ واصفين اليهود الأمريكيين بأنهم «جبناء في جبهة المعركة ومغرورون متفـاخرون بشجاعتهم في حفلات الكوكتيل التي يقيمونها». هذا بالإضافة إلى الصورة المرسومة عنهم في الصحافة المليئة بالغيظ والاستياء من ثروة اليهود في أمريكا وماديتهم.

وبدأ الرد الأمريكي المنطقي جداً على إسرائيل بوضعهم في ذلك الموقف الحرج. كان اليهود في أمريكا مرتعبين للطريقة التي تخلت فيها الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية والسفارة الإسرائيلية ومجلس الوزراء الإسرائيلي عن بولارد. وكتب الحاخام إيلي روزنوايغ من ساوث بند في ولاية إنديانا في جريدة جيروزالم بوست «لقد قامت إسرائيل بإطلاق سراح آلاف الإرهابيين مقابل بضعة جنود ولكنها ليست مستعدة لتفعل شيئاً لبولارد وهو جندي يقاتل من أجل إسرائيل».

حقا إن إسرائيل لم تفعل شيئاً إلا إذا استثنينا ما فعلته عضوتا الكنيست غيئولا كوهين وإدنـا سولودار. لقد تقدمت هاتان النائبتان من الصفوف الخلفية وباشرتا بحملة لإطلاق سراح بولارد وذلك عام ١٩٨٧. ولقد حصلتا على دعم مئات آلالاف من اليهود الذين وقّعوا على التماس لتحرير بولارد.

وكان لرد الفعل الشعبي الإسرائيلي أثره في النهاية على اليهود الأمريكان، فمع قدوم عام ١٩٩١ وجدت المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة بما فيها المجلس الأمريكي اليهـود صاحب النفوذ ـ وجدت في نفسها الشجاعة الكافية لإعلان رأيها وبدء الحوار من أجل إطلاق سراح بولارد. لقد أدركت هذه المؤسسات في النهاية أن القيادات العاجزة التي تسيّر الأمور في إسرائيل ليست هي شعب إسرائيل وأن بولارد هو ضحية الحكومة تماماً مثل شعب إسرائيل نفسه.

• فضيحة إيران ـ كونترا، والإسرائيليون في أمريكا اللاتينية:

خلال الانتخـابـات الـوطنية في كولـومبيا عام ١٩٨٩ اغتيل أحـد مرشحي الـرئاسة البارزين، وكان معارضاً قوياً لاتحادات المخدرات. واكتشف أن القاتل كان قد تدرب على يد مدرب إسرائيلي وكان لديه أسلحة إسرائيلية. وكان هذا المدرب هو يائير كلاين العقيد في قوات الاحتياط الإسـرائيلية وقد فرّ من كولومبيا تاركاً وراءه عدداً من رجاله الذين تم تهريبهم من البلاد بصورة سرية بعده بفترة قصيرة. ولدى عودته إلى إسرائيل أصبح كلاين محط اهتمام الصحافة. وكان التساؤل: من الذي استأجره ليدرب القاتل، والأكثر أهمية، هل كان هذا الإسـرائيلي يدرب رجـال اتحـادات المخـدرات الآخـرين على تكتيكات كوماندوز متقدمة؟

أصر كلاين على ادعائه بأن الذين وظفوه هم مزارعون ينتمون إلى اتحاد مربي الأبقار وكذلك أعضاء اتحاد المزارعين الذين أرادوا أن يحموا أنفسهم من هجمات مرتزقة اتحادات الكوكايين. ومع نبذ هذه القصة إلا إن أحداً في إسرائيل لم يصدقها، وبعد التحقيق معه من قبل الشرطة أُتهم بعدد من الهجمات المسلحة، وكانت أخطر تهمة هي تصدير معدات قتال ليلي إسرائيلية، وأحزمة ذخيرة وأجهزة تحديد مواقع طائرات وكان ذلك خرقاً لقانون يمنع تصدير هذه الأسلحة الإسرائيلية بدون ترخيص.

وأخيراً تم توجيه تهمة التصدير غير المشروع لأسلحة إسرائيلية لكلاين وللمقدم إسحق شوشـاني(*). وكانت النقطة الرئيسية التي اعتمد عليها كلاين في دفاعه هي أن الجرائم المـزعـومـة وقعت في كولـومبيا وهـوبلد لا يقع تحت السلطة القضائية الإسرائيلية ولكن المحكمة أدانته. وظل السؤال الذي ينتظر الإجابة: كيف استطاع كلاين أن يحصل على الأسلحـة في الأساس، ومن الذي وافق على بيع أسلحة متطورة إلى جندي مرتزق ذي علاقات متعددة في الجيش؟

(*) كان شوشاني أحد المتهمين بتقديم رشوة لموظف البنتاغون من أجل تسويق طائرة مازلات.

LAU LIBRARY BEIRUT

لم تكن كولومبيا المرتع الوحيد لمواهب كلاين فقد اتهم أيضاً بتهريب الأسلحة عبر جزيرة أنتيغوا في البحر الكاريبي وبإقامة قاعدة تدريب هناك. وطلب كلاين بخصوص هذه التهمة أن توجه له التهمة بدون محاكمة أخرى وذلك لتجنب كشف تفاصيل هذه الصفقة. وبذلك نجا مزودوه بالأسلحة من الإحراج. لقد كان كلاين ذئباً وحيداً يبيع معرفة جيش الدفاع الإسرائيلي لمصلحته الخاصة.

لقد ظلت إسرائيل ولعقود تزود أنظمة أمريكا الجنوبية بالتدريب العسكري وبالمعدات الحربية مقابل الدعم التجاري والدبلوماسي. وبحلول عام ١٩٨٦ اتسعت هذه اللعبة البسيطة والقاتلة في نفس الوقت لتشمل مليشيات متدربة على يد المخابرات المركزية الأمريكية "CIA"، ورهائن في مناطق بعيدة ومخدرات في فضيحة كادت أن تنهي حكم ريغان وهي فضيحة إيران ـ كونترا.

في عام ١٩٨٥ عندما كان شمعون بيريز رئيساً للوزراء قام ثلاثة إسرائيليين باتصالات على مستوى عالٍ في إيران نيابةً عن الولايات المتحدة. كان الهدف من هذه الاتصالات ترتيب الإفراج عن الرهائن المحتجزين من قبل المليشيات الشيعية الموالية لإيران في لبنان وذلك مقابل بيع أسلحة أمريكية لهم من خلال إسرائيل. كان هؤلاء الثلاثة هم: ياكوف نيمرودي وهو ملحق عسكري إسرائيلي سابق في طهران، وأل شويمر الأمريكي المولد، مؤسس شركة صناعات الطيران الإسرائيلية، وديفيد كمحي وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية. ومن الطبيعي أن ينكر بيريز تشكيل هذا الثالوث الموهوب.

وفي السنة التالية، وبعد أن نسق الوسيط الإسرائيلي بين البائع والمشتري، استُبعد الرجال الثلاثة من الصفقة لعدم وجود ضرورة لهم في تلك المرحلة. وربّما أن هؤلاء الثلاثة قد نالوا من حمص المولد ما يكفيهم لأنه في ربيع عام ١٩٩١ أجرت الشرطة تحقيقاً مع نيمرودي وشويمر في محاولة للبحث عن ٢ مليون دولار مفقودة في الصفقة، واستبدل بهم بيريز مستشاره لشؤون الإرهاب عميرام نير(*).

(*) تقول آخر تقارير التحقيقات إن تاريخ تلك الصفقة يعود إلى ١٩٨٠ وإن عام ١٩٨٥ هو عام الاتفاق الرسمي.

وما أن تولى نير زمام الأمور حتى دفع بعجلة المسألة إلى مرحلة فقدان السيطرة. فلم تعد تلك الصفقة أسلحة مقابل رهائن بل إن النقود الإيرانية كانت ستوجه لدعم ثوار الكونترا واحد هو بنيامين واير مقابل ٥٠٠ صاروخ تو (Tow) المضادة للدبابات. وأعيدت شحنة أخرى من صواريخ هوك من قبل الإيرانيين لعدم تطابقها مع قاذفاتهم ـ ولأن الأحرف العبرية لم تُمْحَ وهو شيء خطير بالنسبة لضباط الدفاع الجوي الإيراني الذين يغضبون ذلك الغضب الزائف إذا أدركوا بأن حكومتهم تقبل أسلحة من اليهود الشياطين. شحنةٌ أخرى توقفت في خليج إيلات لأن هؤلاء الفرس الماكرين، مع تحرقهم لإبادة العراقيين ـ لم يعجبهم السعر.

يجب أن نؤكد مرةً أخرى على أن تلك الصفقة كانت عملية إسرائيلية رسمية وإلا لما كانت إسرائيل ترسل الطائرات من مطاراتها إلى طهران، ولما كانت قدمت ميناءها الجنوبي الوحيد إلى أمثال منسقي عملية بولارد ـ ولو احتجنا إلى المزيد من الأدلة على رسمية تلك الصفقة فهناك رسالة أرسلت من البيت الأبيض ـ من ريغان إلى بيريز بتاريخ ٣ تشرين الأول من عام ١٩٨٦. وقد كتب الرئيس فيها «أريد أن أبلغك امتناني الشخصي وامتنان شعب الولايات المتحدة للجهود غير العادية التي تبذلونها عن طريق مندوبنا المشترك السيد عميرام نير، وكما تعلمون فإنه يقوم بخدمة على قدر كبير من الأهمية لشعبينا ولوطنينا». وإذا لم يتول أحدٌ ما مغبة تزوير هذه الرسالة فإن بيريز كان على علم وثيق بما كان نير يفعله. ولو كان ريغان يعرف بيريز كما يعرفه الشعب الإسرائيلي فإن امتنانه سيكون مختلطاً بخوف عظيم.

لو كان ريغان يعرف نير كما كانت الموساد تعرفه لقُرعت كل أجراس الخطر قبل أن يوقع تلك الرسالة اللعينة. ومع أن نير ارتقى إلى رتبة مقدم وكان قائداً للواء مدرع إلا أن الموساد كان خائفاً من تعيينه في منصبه السياسي كمستشار لبيريز وذلك لما اشتهر عنه من الثرثرة والتبجح. لقد دفعه ميله لتعظيم نفسه وتعزيز أهميته إلى الادعاء بأنه كان قد كتب المعاهدة السرية المتعلقة بالنقود الإيرانية الموجهة لتغطية عمليات سرية والتي وقعها فيما بعد ريغان وبيريز.

LAU LIBRARY BEIRUT

كان الشخص الوحيد الذي أخذ حذره من زلات لسان نير هو جورج بوش، ففي ٢٩ تموز ١٩٨٦ التقى نائب الرئيس الأمريكي مع نير في فندق الملك داود في القدس وهناك استمع لإيجاز من نير حول التقدم الذي أحرزته العملية. وتقول مذكرة كاملة وردت في تقرير لجنة تاوِر التي حققت في فضيحة إيران ـ كونترا، تقول بأن نير اعترف لبوش بأنهم لم يعودوا يتعاملون مع المعتدلين الإيرانيين «بل مع أشدهم تطرفاً».

حاولت إدارة ريغان إلغاء هذه المعلومة من التقرير، وذلك لأن إحدى المرتكزات في تبرير العملية كانت محاولة إقامة علاقات مع المعتدلين الإيرانيين من أجل تحقيق هدف بعيد وهو تخفيف حدة حدة عداء النظام لأمريكا. ولو ثبت أن بوش كان قد بُلغ بأنهم يتعاملون مع مختطفي موظفي السفارة الأمريكية بنية دعمهم في حربهم ضد العراق، فإنّ الدافع الأخلاقي من هذه العملية يكون قد ضاع، وكان على بوش أن يهدم العملية من أساسها.

لم ينكر بوش أنه التقى بنير مضيفاً كلاماً مهلهلاً قائلاً إنه «لا يتذكر الكثير من ذلك الإيجاز» وإنه «لم يستوعب ما قاله نير بالضبط في ذلك الوقت».

كتب يوسي ميلمان ودان رافيف في كتابهم «الجواسيس غير الكاملين ـ تاريخ المخابرات الإسرائيلية»، قالا: «إن الشخص الوحيد الذي كان بإمكانه تدمير بوش سياسياً قد مات في تحطم طائرة بعد ثلاثة أسابيع من انتخابه».

عندما تحولت إيران غيت إلى فضيحة كبرى أصبح نير هو الضحية.. فقد شهد على شريكه الأمريكي في المؤامرة العقيد أوليفر نورث بأنه أول من اقترح الحصول على صفقة رابحة جداً من الإيرانيين مقابل صواريخ تـو وتحويل النقود الزائدة عن الثمن الحقيقي إلى ثوار الكونترا. ودعم الأميرال بويندكستر المزاعم القائلة بأن نير هو الذي بدأ العملية بأسرها. وادعى نورث أيضاً بأن نير فتح حساباً في بنك سويسري استُخدم لصب النقود في جيوب الكونترا.

ولم تتوقف الاتهامات حتى على أعلى المستويات، فقد أعلن المدعي العام الأمريكي

أدوين ميس أن «منـدوبي إسرائيل» مسؤولون عن بيع أسلحة أمريكية إلى إيران، وحوّلوا الأرباح إلى ثوار الكونترا. أما الفريق ريتشارد سيكورد الذي قام بتنظيم شبكة دعم الكونترا فقد شهد أمام لجنة الكونغرس التي كانت تحقق في القضية أنه يعرف إسرائيليين أودعوا مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ دولار في الحساب البنكي السويسري الذي كان حبل النجاة بالنسبة للكونترا.

وبالرغم من كل تلك الاتهامات التي كان هدفها تبرئة النفس وإدارة النار على قرص الآخرين، فإن التساؤل يظل: لماذا يكون نير أو إسرائيل مهتمين بالكونترا إلى ذلك الحد. من المنطق أن يكون دعم تلك الصفقة متناسباً مع أيديولوجية الأمريكان، وقد طالبت اللجنة البرلمانية بأن يقدم الإسرائيليون كشفاً كاملاً للحقائق. لكن بيريز، وكما فعل في قضية بولارد، وعد بتقرير صريح صادق.. لم يكن شيئاً تقريباً. أراد نير أن يشهد في أمريكا لكي يبرىء ساحته ولكن بيريز صادر كل ملاحظاته وأوراقه ومنعه وكل الأشخاص الرئيسيين في المؤامرة من الشهادة أمام لجنة تاور، وأصدر بدلاً من ذلك تقريراً سطحياً يذكر التسلسل التاريخي للتورط في تلك القضية. وهكـذا ورّط بيريز إسرائيل مرةً أخرى في فضيحة أمريكية كان هو أحد أبطالها فلطخ اسم إسرائيل النظيف في الوحل، وغطى بشكل مفضوح على تورطه الحقيقي فيها.

ولم يقتنـع أحـد بالتفسير الإسرائيلي وبدأت التقارير المشيرة إلى تورط نير العميق بالتسرب. وفي آذار ١٩٨٩ قال تاجر أسلحة ألماني لصحيفة ميدل إيست إنسايدر أن نير «قُتل لأنه كان يعرف الكثير». وادعى بائع الأسلحة هذا بأن نير لم يكن فقط يعرف أسرار قضية إيران ـ كونترا، بل كان مطلعاً على علاقات بوش بنورييغا وقضايا المخدرات المتعلقة به. وادعى أيضاً بأن نير كان يحتفظ بسجلات لملايين الدولارات التي ذهبت إلى الكونترا.

وقبـل موت نير كتب مايكـل ليدين في كتـابـه [الإدارة الخـطيرة للدولـة]: «من أهم الأشخاص في قضية إيران ـ كونترا رجل ظل صامتاً. ولو بقي لغاية الآن شخص يمكن أن يضيف شيئاً جديداً إلى ما عرفناه عن هذه القضية فالأرجح أنه عميرام نير».

كان هنـاك تاجر أسلحة إيراني يسعى لمنع تسليمه إلى دولته في لندن، قام جافيد

LAU LIBRARY
BEIRUT

تاغدي ـ وذلك هو اسمه ـ بمساومة الشرطة البريطانية لكي يحصل على تأشيرة دخول مقابل إعطائه معلومات حول «موت عميرام نير في المكسيك».

ونشر بوب وُدوورد من صحيفة واشنطن بوست سرداً كاملاً للقائه مع نير في لندن والذي استمر ١٣ ساعة متواصلة. ادعى نير بأن «نصف حقائق قضية إيران كونترا فقط أعلنت للناس» وأن «نصف قصة صفقة الأسلحة مع الإيرانيين قد ظهرت». وفي تلك المقابلة أعلن نير ادعاءه المدمر بأنه خطط للاتفاقية التي وقعها كل من بيريز وريغان والتي أجازت صفقة الأسلحة ثم الأرباح المتوجهة إلى الكونترا.

إنه استنتاج منطقي أن نقول إن موت نير كان مفيداً لقادة وقادة سابقين في كل من أمريكا وإسرائيل وأمريكا الوسطى وإن كان يجب على نير أن يختبىء، ولكن الأحداث التي أدت إلى موته كانت أشد غرابة من الأحداث التي سبقتها.

ليس هناك أي دليل ملموس عما كان نير ينوي القيام به بالضبط، ولكن هناك أقوال غامضة بأن إسرائيليا آخر من المساعدين المقربين لبيريز قد اكتُشف في العالم المظلم لتجارة الأسلحة وتهريب المخدرات في أمريكا اللاتينية.

ترك نير الخدمة في الحكومة بعد عملية التبادل بين بيريز وشامير عام ١٩٨٦ حيث تولى شامير رئاسة الوزراء بدلاً من بيريز. وفي آذار من عام ١٩٨٦ طار نير إلى جنيف ليلتقي بـ غوربا نيفار تاجر الأسلحة الإيراني، وعدنان خاشقجي البليونير السعودي الذي موّل عدة صفقات أسلحة سابقة لإيران، والبرت حكيم شريك الفريق سيكورد في أعماله، وهناك فتح حساباً في بنك الاعتماد السويسري كما فعل نورث وسيكورد وحكيم وغوربا نيفار، ولكن لم يُعرف لغاية الآن إن كانت النقود قد انتقلت من يد إلى يد بعد الاجتماع، ولم يُعرف أيضاً ما الذي ناقشه رفاق السلاح الأربعة هؤلاء. والمعلوم فقط أن نير، بعد الاجتماع بقليل، افتتح مكتباً في لندن. وادعى أحد المصادر بأنه كان وكالة لإحدى المؤسسات الأمنية الإسرائيلية غير المعروفة.

وطار نير إلى نيو مكسيكو من مدريد في ٢٨ تشرين ثاني من عام ١٩٨٨، ثم صعد في

طائرة ثانية إلى مدينة أوروابان في وسط المكسيك وهي مدينة مشهورة بزراعة الأفوكادو وبالمخدرات. ومن التقارير التي لا تدخل العقل أن الأفوكادو هي سبب رحلته و/أو سبب مغادرته للبلد التي يعيش فيها.

وادعى مقال في مجلة نيوزويك في آب ١٩٨٩، وكان بعنوان «الموت، المكيدة والأفوكادو» بأن نير زار شركة تسمى [نوكال دي مكسيكو] التي كانت لتوها قد اشترت محطة لقطف ثمار الأفوكادو في أوروابان. وكان رئيس تلك الشركة هو أفراهام كوهين الذي اعترف بأن نير قابله من أجل مهنته هذه.

ادعى التجار المحليون بأن نوكال كانت في فترة قصيرة قد سيطرت على شحن ثلث أفوكادو المنطقة وأن الشركة كانت واجهة لإسرائيل لكي تسيطر على سوق الأفوكادو العالمي. قد يكون هذا الادعاء منافياً للعقل، ولكن لا بد من ذكر أن أحد أصحاب شركة نوكال هو نسيم غاؤون وهو أحد أغنى يهود أوروبا وأثره على الاقتصاد والسياسة الإسرائيلية من خلال قيادته لاتحاد السفارديم العالمي عميق وواضح. وفي الواقع إنّه من الغريب أن يختار هذا الصناعي الكبير شراء شركة لتجارة الأفوكادو في أرض المكسيك الغنية.

وبما أن اهتمام نير المفاجىء بالفواكة التي تدخل في السلطة شيئاً لا يقنع عاقلاً تبقى هناك احتمالية أن تكون شركته تلك واجهة مُحكمة التدبير. وحسب ما تقوله جريدة نيوزدي فإن مصادر المخابرات الأمريكية كانت تعتقد أن نير كان الوسيط في صفقات أسلحة إسرائيلية قادمة عبر ميناء فيروكروز على الساحل المكسيكي الشرقي. وقد ذكرت الجريدة ما قاله موظفو وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية "DEA" من وجود ارتفاع كبير لجهود تهريب الكوكائين من المنطقة وإلى الولايات المتحدة باستخدام القوارب. وقد تزامنت هذه الجهود مع شحنة كبيرة للأسلحة الإسرائيلية عبر ميناء فيروكروز إلى مصادر غير معروفة في مكسيكو سيتي".

إذن أسلحة مقابل مخدرات؟ هذا بالتأكيد يتناسب مع خبرة وخلفية نير وهذا يقطع بنا شوطاً طويلاً مع تفسير مبلغ الـ ٧٠٠,٠٠٠ دولار الذي وجد بحوزة نير بعد تحطم الطائرة

LAU LIBRARY BEIRUT

وذلك طبقاً لـ مجلة هعولام هازيه وذلك في أيار ١٩٨٩ .

وللمصادفة الغريبة نوعاً ما، كان أوليفر نورث يوم تحطم طائرة سيسنا الخفيفة التي كان يستقلها نير ـ كان يحاكم بتهمة التآمر والاحتيال على الحكومة الأمريكية والكذب على الكونغرس. كان من المفروض أن يكون نير شاهداً في تلك المحاكمة ولا أحد يستطيع أن يؤكد إن كان إذعانه للوقوف أمام المحكمة طوعياً. ولكن الشيء الأكيد هو أن أحواله لم تكن تسمح له بالشهادة بعد حادث التحطم!

توصل أحد المقالات الحديثة إلى استنتاج مفاده أن هناك دافعاً واضحاً لإبعاد نير من الطريق. وورد فيه ما يلي: «لقد كان الشخص الوحيد غير الأمريكي بمن فيهم بيريز، ممن كانوا يعرفون كامل قصة النقود التي وصلت من حسابات البنك السويسري إلى رجال الكونترا الثائرين على حكومة نيكاراغوا، هذه النقود التي تولدت عبر صفقة الأسلحة المباعة إلى إيران وربما إلى آخرين غير معروفين ثم أصبحت نقود مخدرات قبل أن يتم تنظيفها في بنوك سويسرا». ومهما كانت الحقيقة فإن أعضاء حزب العمل لم يتخلوا عن زميلهم الضحية، فعندما دفن نير في تل أبيب بمراسم عسكرية ابّنه رابين بتحدثه عن «المهمة ذات الأهداف المجهولة والتحركات السرية وكل تلك الأسرار التي بقيت مختبئةً في قلبه».

قد يظن المرء أن التيارات العليا الإسرائيلية قد حظرت على الأقل منذ منتصف الثمانينات، كل تلك العمليات المربحة في أمريكا اللاتينية والتي ورطّت إسرائيل في جرائم وسوّدت سمعتها. كان مرتزقة من ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي الذين ساروا على هدي الحكومة الطامعة في استغلال عوالم الثورات والاغتيالات والمخدرات. وهناك قضية تقع ضمن هذا الإطار ولكنها توجهت وجهاتٍ شريرة جداً.

حوكم أحد الإسرائيليين ويدعي آريه بن ميناشي في محكمة أمريكية في نيويورك بتهمة التآمر الإجرامي بهدف بيع طائرات نقل أمريكية إلى إيران. وكان هذا الشخص قد ألقي القبض عليه في مصيدة نصبها له رجال الجمارك الأمريكيين. فقد سجل صوته وهو يتفق على بيع ثلاث طائرات نقل من نوع سي ـ ١٣٠ إي إلى إيران بمبلغ ٣٦ مليون دولار.

ادعى بن ميناشي بأنه كان يعمل لصالح الحكومة الإسرائيلية التي نفت ذلك بشدة وبرىء من جميع التهم في النهاية ولكن انتشار القصة أضاف الكثير إلى صورة إسرائيل التي بدت تظهر كرجل أمن سيء الخلق.

قضى بن ميناشي سنةً في السجن ينتظر المحاكمة وكان ذلك إجراءً قضائياً وقائياً حصلت عليه دائرة الجمارك الأمريكية. لقد كانوا يشعرون أنهم قد أمسكوا بسمكة كبيرة وأنه في حال صدق ما يقوله للصحفيين والسياسيين، فإنهم يكونون بذلك قد وضعوا يدهم على الرجل الذي سيكشف المستتر في عملية إيران ـ كونترا.

أفاد بن ميناشي عميل الموساد السابق ومستشار شامير لشؤون الإرهاب (نفس منصب عميرام نير أيام بيريز) أفاد بان رئيس الوزراء قد أرسله لبيع أسلحة في صفقات سرية. ويدعي ميناشي بان حجم مبيعات الأسلحة من إسرائيل إلى إيران قد بلغ رقماً لا يصدق وهو ٨٢ بليون دولار وذلك عبر عشر سنوات. واستخدمت الأرباح في استثمارات قذرة بإشراف ثلاثة أشخاص في أمريكا الجنوبية وكان هو أحدهم.

إن قصته هي قصة رجل واحد ويجب أن ينظر إليها بعين الشك حتى تثبت. تقول هذه القصة إن قرار بيع السلاح لإيران يعود إلى بداية الثمانينات وقد وقعه مدير الـ "CIA" ويليام كيسي وجورج بوش ومساعدة دونالد غريغ. وبدأ تورط إسرائيل عندما أقر بيغن تلك الصفقة ووقع على مذكرة بهذا الخصوص سميت «مفاجأة تشرين» بالاشتراك مع الرئيس المنتظر رونالد ريغان.

كان بيغن قد ملأ الموساد بعملاء مخلصين له ولحزب الليكود، وكان الموساد يأخذ توجيهاته من بيغن ثم من شامير.

وعندما أصبح بيريز رئيساً للوزراء واكتشف صفقة الأسلحة الإيرانية وقصة أرباحها قام بطرد ثلاثة أشخاص شاركوا في الإعداد لها واستبدلهم بعميرام نير. لقد أعطى بيريز موافقته الضمنية على الأقل للعملية بأسرها وحاول الاستمرار بنفس الاتجاه مع المخلص الوحيد له الذي أصبح الوسيط.

LAU LIBRARY BEIRUT

كان للمخلصين لحزب الليكود رأي مخالف وبدأوا محاولات التخريب على بيريز منتهزين كل فرصة لذلك. وضرب بن ميناشي مثلاً على ذلك بقصة بارام.

في عام ١٩٨٦ اعتقل ضابط من جيش الدفاع الإسرائيلي يدعى أفراهام بارام مع ١٧ شخصاً آخر في برمودا وهم ينفذون صفقة أسلحة مباعة إلى إيران، وتم نقله إلى نيويورك ثم حوكم.

قصة بارام هذه هدمت صفقة بيريز على أركانها، وكذلك فعلت شحنة صواريخ هوك التي كانت عليها كتابات بالعبرية. إن جيش الدفاع الإسرائيلي وكذلك الموساد بخبرتهم الكبيرة في تجارة الأسلحة هم أدرى الناس بأنّ هذا خطأ فادح فلماذا تجاوزوه.. إلا لغاية في نفس يعقوب!

حسب سيناريو بن ميناشي فإن شامير هو القوة الحقيقية في الموساد وإنه قد نقل صراعه المرير مع بيريز إلى ردهات وممرات الأجهزة السرية، وإنه - أي ميناشي - مثل عميرام نير (ضحية يائسة للتنازع على السلطة بيد الكبار)، نعم أعطي بعض المال ولكن وقع فريسة الاستغلال منذ البداية.

ويقول هذا السيناريو أيضاً إن تاجر الأسلحة الحقيقي هو الفريق المتقاعد سيكورد الذي أصبح رجل أعمال مستقل ومن الخمسة الأبرز الذين اتفقت معهم المخابرات المركزية الأمريكية لتمرير صفقة الأسلحة إلى إيران. كان معروفا أن نير له بعض العمليات الخاصة به ولكنه كان لاعباً صغيراً في تلك الصفقة.

ولو لم تظهر الحقيقة جميعها، فالشيء الواضح هو أن إسرائيل كانت متورطة حتى أذنيها في فضيحة عارمة أوشكت أن تقتلع الحكومة الأمريكية من أركانها، ولكنها نجت بجلدها منها ونجاتها بلا شك جائزتها التي استحقتها لدورها كوكيل يرعى المصالح الأمريكية السرية.

عندما تكون أمريكا ممنوعة من التدخل في الصراعات في البلدان الأخرى فإن

إسرائيل تتولى الأمر بكل رضا. لقد دربت إسرائيل قوات سيرلانكية لقتال التاميل، ودربت ثواراً أكراداً لقتال العراق، وجنوداً تشاديين لمحاربة ليبيا. لقد استفاد ديكتاتورات أفريقيا مثل موبوتو الزائيري ومنغيستو الأثيوبي من الخبرة الإسرائيلية وقدموا بالمقابل علاقات دبلوماسية وتسهيلات للهجرة اليهودية. وبكون إسرائيل وكيلاً للمصالح الأمريكية في العالم الثالث فقد أصبحت لا تقدر بثمن بالنسبة لأصحاب النفوذ في المخابرات المركزية الأمريكية وهذا أحد الأسباب التي لا تقال إذا ما أردنا تفسير الولاء الأمريكي لإسرائيل والذي لا يتزعزع رغم كل الخلافات حول مستقبل السلام في المنطقة.

هناك ثمن بعيد المدى لسياسات إسرائيل، فالفلاحون وأهل القرى في أمريكا اللاتينية بدأوا يربطون ما بين رشاشات العوزي وغاليل مع الاستبداد والديكتاتورية في بلادهم وبدأوا يكرهون إسرائيل لمساندتها تلك الأنظمة الظالمة. لم يكن دور إسرائيل في نيكاراغوا مقتصراً على توصيل النقود التي نشأت عن الصفقة الإيرانية. كان الساندينيون مؤيدين بشكل كبير لمنظمة التحرير الفلسطينية وكانوا يتعاونون معها في أمور التدريب على السلاح. وخوفاً من إنشاء المنظمة لقاعدةٍ لها في أمريكا الوسطى دعمت إسرائيل الكونترا بأساليب كانت ممنوعة من قبل الكونغرس الأمريكي.

لقد هددت قضية إيران - كونترا بنسف الغطاء عن التورط الإسرائيلي في أمريكا الوسطى كاملاً وربما عن مغامرات أخرى في العالم الثالث. مما لا شك فيه أن سبب الفشل هو سوء إدارة بيريز للعملية، ولكن الاحتمال يبقى بأن خيوط بيريز قد سحبت في الاتجاه الخاطىء من قبل رجال في الموساد لم يكونوا يحبون بيريز كرئيس للوزراء.

ومهما تكن الحقيقة فإن فضيحة إيران - كونترا كشفت أن إسرائيل غارقة حتى أذنيها في عمليات خداع عالمية مستخدمةً عسكرييها كأهداف مضللة ليكونوا ضحايا تلك العمليات ويسقطوا بعيداً عن وطنهم وشعبهم الذي ظل يعاني منذ زمن بعيد.

● نو، نو. فعنونو:

في صيف ١٩٨٦ كانت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تعمل تحت ضغط شديد. فالشين

LAU LIBRARY BEIRUT

بيت، أو المخابرات المضادة المدنية السرية، والتي تحافظ على الأمن الداخلي قد نجت بأعجوبة من فضيحة كانت ستقطعها إرباً.

بالمختصر، سميت هذه الفضيحة قضية الحافلة رقم ٣٠٠ أو قضية الشين بيت. قام أربعة إرهابيين! بالهجوم على حافلة وألقي القبض عليهم ثم قتلوا. ومن سوء حظ الشين بيت أن صورة التقطت لأحد هؤلاء وهو يؤخذ بعيداً ويقتل. وكشفت تحقيقات صحفية أن اثنين من الإرهابيين قد أُخذا بعيداً وحقق معهما ثم ضربا حتى الموت وتمت استثارة أمنون شاحاك رئيس أمان (الاستخبارات العسكرية) في استجواب رسمي يتعلق بالموضوع. أما رئيس الشين بيت أفراهام شالمون والذي كان مسؤولاً عن تأييد مرؤوسيه والتغطية عليهم فقد صفح عنه وعمّن معه.

انفجرت قضية الحافلة ٣٠٠ على عتبة باب بيريز برغم كونها إرثا من الإدارة السابقة ما عدا أمور التغطية والمداراة والمسامحة فهي من أخطاء عهده، وليست الوحيدة بالطبع. ومع حلول صيف ١٩٨٦ كانت فضيحة قضية بولارد قد تم احتواؤها وكانت قضية إيران ـ كونترا على وشك الانفجار في وجهه. وبالرغم من أن هذا الاحتواء والخداع كانا يرهقان بيريز والأجهزة الأمنية إلا أن فضيحةً أخرى، وربما أكبرها، كانت تلوح في الأفق؛ فقد علمت الموساد أن فنياً ذرياً سابقاً يسمى مردخاي فعنونو كان على وشك كشف برنامج القنبلة الذرية الإسرائيلية أمام صحيفة لندنية هي صنداي تايمز.

في تموز ١٩٨٦ كانت الأجهزة الأمنية قد غاصت في صراع داخلي غير مسؤول. وكان على رأس الموساد والشين بيت متنافسون سياسيون حبسوا أنفسهم في معركة من أجل السيادة والنفوذ؛ كان زعيم الشين بيت أفراهام شالمون وهو قريب من بيريز فيما كان على رأس الموساد بيروقراطي منافق هو ناحوم أدموني وهو ممن عينهم شامير. كان شالمون يسعى لمنصب أدموني ذي القيمة والهيبة الأكثر لذا بذل جهداً كبيراً لتدمير نظيره في الموساد ـ ويا ليته بذل ذلك الجهد في الحفاظ على أمن الوطن الداخلي.

ولكن أدموني لم يكن نعمة كبيرة لمعنويات الموساد، بل كان جباناً مثل فأر وخنوعاً خاملاً حيث كان يرفض الكثير من عمليات الموساد المخطط لها بما فيها انقلاباً عسكرياً

في إيران يبدأ في المطارات السودانية.

وأدت مواقفه هذه في النهاية إلى انهيار نشاط العملاء إلى الحد الأدنى. إن إسرائيل تضع اللوم عليه لأنه سمح لبيريز بالاستمرار في عملية إيران ـ كونترا رغم نصيحة الكثير من أفضل مستشاريه الخبيرين بعكس ذلك، إن هذا الإهمال من جانبه قد ثبت أنه مخطط له منذ البداية.

تضررت الموساد أيضاً من سياسة بيريز وبشكل شديد. ففي تموز ١٩٨٤ عثر رجال الجمارك البريطانيون في مطار ستانستيد خارج لندن على الوزير النيجيري السابق عمر ديكو مخدراً في أحد أقفاص الشحن، وكان إلى جانبه طبيب مُخَدِّر حاملاً بيده إبرة وريدية وكان شاحب الوجه ربما للخوف الذي أصابه من اكتشاف أمره، وفي القفص المجاور وجد ثلاثة رجال بيض آخرون، عرف فيما بعد أنهم عملاء للموساد. وقد حوكم هؤلاء وسجنوا ولكن ذلك لم يخفف من غضب الشعب البريطاني الذي روّعه استخدام إسرائيل للمخدرات والخطف من أجل كسب ود نيجيريا كجزء من برنامج المساعدة الخارجية، ونتيجة لذلك جمدت بريطانيا علاقاتها مع نيجيريا لخرقها القانون البريطاني لكن إسرائيل نجت أيضاً من ذلك العقاب ـ ألا يتمنى المخبر الصحفي أن يكون ذبابةً على حائط مكتب وزير الخارجية تسترق السمع إلى إسرائيل وهي تتوسل من أجل استثنائها من عقوبة نيجيريا الدبلوماسية؟

لم تكن السنوات من ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ سنوات مثمرة لا للموساد ولا للشين بيت حيث هزتهما الفضيحة تلو الفضيحة فيما زعماؤها يتصرفون كسياسيين لا كجواسيس، وكلاهما يتحمل وزر ما فعله فعنونو الذي جعل بيريز يحوله من خائن إلى رمز من رموز الظلم الإسرائيلي.

في عام ١٩٧٦ بدأ فعنونو عمله كفني في مفاعل ديمونة في النقب. وكل من يتوظف هناك يمر في اختبارات أمنية صارمة من قبل الشين بيت ويطلب منهم التوقيع على تعهد أمني لا يقل صرامة عن ذلك، وكان من يشتبه بعدائه للدولة لا يوظف ولم يكن فعنونو كذلك عندما بدأ العمل. الذي حدث أنه في عام ١٩٨٢ أصبح طالباً في جامعة بن غوريون

LAU LIBRARY BEIRUT

ورضي أن يعيش الحياة بدورين: كفني ذي مستوى منخفض في أكثر المؤسسات تكتماً وسرية ليلاً، ثم نجده في النهار يتحول بمعجزة إلى طالب جامعة راديكالي من الدرجة الأولى.

وكغيره من خارج تجربته اعتنق فعنونو مبدأ متطرفاً استطاع أن يستوعبه ويفهمه فأسس على إثر ذلك حركة طلابية يسارية في الجامعة اسمها «كامبس»، ومثّل إسرائيل عام ١٩٨٤ في أحد المؤتمرات في باريس، بعد ذلك عزل نفسه عن مجتمع الشباب اليهودي المحافظ في الجامعة وأصبح أصدقاؤه جميعاً من العرب.

واستمر فعنونو بتحدي قدرة إدارة الجامعة على التسامح. وتولى دوراً رئيسياً في الدفاع عن معتقلين عرب لأنهم أحضروا دعاية لمنظمة التحرير إلى الجامعة، ثم انتخب عضواً في تنظيم الطلاب اليساريين / العرب، وظهرت له صورة في الصحف التقطت له وهو يشارك في تظاهرة طلابية عربية من أجل إنشاء دولة فلسطينية.

قد يرى القارىء أن مثل هذه النشاطات تدخل في باب الحرية الشخصية وحقوق المواطن في ظل الديمقراطية، لذا أرجو أن تفهموا أن القليل القليل من اليهود من يشاركون في مظاهرة من أجل دولة فلسطينية ومن يفعل يكون عادةً عضواً في تجمعات أكاديمية أو فنية، وهؤلاء لا يرغبون العمل في مصنع قنابل ذرية ولا يرغب بهم هناك. ومع ذلك ظل نظر الشين بيت عاجزاً عن نشاطات فعنونو في أول سنتين من نشاطه الراديكالي بالرغم من أن الجامعة كانت مليئة بمخبري الشين بيت. والذي يثير الدهشة أكثر أن فعنونو حضر لقاءات لزعماء الحزب الشيوعي الذي تخترقه الشين بيت بشكل كبير، لكن أحداً لم يحرك ساكناً. بالمختصر نقول إن الشين بيت مذنبة لقصورها غير العادي عن ملاحظة فعنونو وما كان يقوم به.

ويقع اللوم أيضاً على رجال أمن المفاعل الذري، ففي عام ١٩٨٣ طار فعنونو إلى الولايات المتحدة وأُمر أن يسافر في رحلة مباشرة خوفاً من عمليات الاختطاف، لكنه تجاهل هذا التحذير الأمني الأساسي وطار إلى شانون في إيرلندا ثم إلى الولايات المتحدة.

وبالرغم من تراكم التقارير حول نشاطاته الراديكالية وتغيير برنامج رحلته إلا أن رجال الأمن التابعين لديمونة سمحوا له بالبقاء في وظيفته بشرط أن يترك النشاطات الطلابية المتطرفة. ومع ذلك وفي كانون أول ١٩٨٤ رشح فعنونو نفسه لإعادة انتخابية كزعيم للمنظمة اليسارية التي أنشأها في الجامعة. أمسكه أمن ديمونة وحقق معه وعذبه وكان عليهم أن يدركوا وقتها بأن فعنونو خطر كبير لا يمكن الصبر عليه ومع ذلك لم يرفع فيه أي تقرير إلى الشين بيت.

كان بإمكان الشين بيت أن تحصل على فعنونو على طبق من الفضة عندما عرض نفسه للعمل كعميل للأجهزة الأمنية إلا أنّه رُفض لخلفيته ونشاطاته، ولكنهم رأوا فيه شخصاً مناسباً للعمل في أكثر مؤسسات الدولة سريةً وحساسية.

إن السرية حول موقع مفاعل ديمونة من أخطر الأمور، ولا ينصح أحد بمحاولة عبور شبكة الأسلاك الشائكة والكلاب والحراس وحقول الألغام. وهناك صواريخ هوك وشبّاريل لحماية الموقع من الهجمات الجوية بالاشتراك مع سلاح الجو الذي يربض له عدد من الطائرات يعادل ضعف عدد آخر يحوم في الجو حول موقع ديمونة. وفي إحدى الحوادث أسقطت طائرة ركاب ليبية قتل فيها أكثر من مئة مسافر، وفي أخرى أسقطت طائرة نفاثة إسرائيلية تابعة لسلاح الجو لأنها كانت تطير في مكان قريب من الموقع.

لهذه المخاوف ما يبررها فقد هدد الإرهابيون بإسقاط طائرة ركاب داخل إسرائيل ولو فعلوا ذلك فوق ديمونة لأصبحت تشيرنوبل رقم ٢ حيث سينتشر الإشعاع عبر الدولة اليهودية الضيقة. ولنفس السبب فإن أي قنبلة تنفجر داخل المحطة قد يكون لها آثار مدمرة، وفعنونو هو المرشح الرئيسي لزرعها. ومع ذلك استطاع هذا الطالب المتطرف المتهور التسلل عبر جميع وسائل الحماية حول ديمونة.

لحسن الحظ لم يكن فعنونو مسلحاً إلا بكاميرا، لكنه استطاع التقاط ٥٧ صورة تفصل الأعمال الداخلية لمصنع القنبلة. ومع أنه كان ممنوعاً من دخول مناطق السرية التامة حيث تجمّع القنابل، فقد اكتشف بأن المشرف كان قد ترك المفتاح على أحد الرفوف المكشوفة عندما غادر العمل ولم يكن أحد يحرس تلك المنطقة الحساسة في الليل. استطاع فعنونو

LAU LIBRARY BEIRUT

أن يصور مختبرات تجمع القنبلة وكان بإمكانه أن يسرق قنبلة نووية ويخرجها من المحطة لو أراد أن يجعل الأمة بكاملها رهائن ويطالب بالفدية.

في عام ١٩٨٥ أدى سلوك فعنونو إلى تحويله إلى أحد ضحايا تخفيضات الموازنة الحكومية. وطرد من عمله ولكنه لم يعزُ ذلك إلى اتجاهاته الميالة للعرب بل إلى التمييز الحاصل ضد السفارديم (اليهود الشرقيين). وما كان منه إلا أن حمل قضيته إلى نقابة موظفي المحطة وأعيد تعيينه من جديد. وعلى القارىء أن يتخيل بلداً يتحدى المنطق الطبيعي ويجعل مركز الأسرار الذرية تحت رحمة قرارات النقابة.

بدا الأمر وكأن وظيفة فعنونو أصبحت آمنة بغض النظر عما يفعله. وفي عام ١٩٨٥ رفع علم منظمة التحرير في أحد سباقات السيارات. وكان هذا التصرف كافياً بالنسبة لديمونة أن تتخذ قرارها الفاصل بطرده. ومع معرفة الجميع للأسرار التي يحملها من عمله هناك إلا أنه سمح له بالسفر من إسرائيل عام ١٩٨٦.

هنا ينتهي دور الشين بيت ويبدأ عمل الموساد. التقى فعنونو بفنان عادي يسمى أوسكار غويريرو ادعى بأنه يعمل صحفياً في أستراليا، وأقنعه هذا الشخص ببيع قصته بأفضل سعر يعرض عليه. وعين فعنونو هذا الرجل كوكيل له وسلمه ١٢ صورة من صور ديمونة ليحصل بها على صفقة، لكن غيريرو طمع في أن يحصل على صفقة خاصة به من طرفين فاتصل بالقنصلية الإسرائيلية في سيدني ليبلغ عن خائن وكان في نفس الوقت يفاوض مجلة نيوزويك على بيع قصة الخائن.

وأبلغت القنصلية الموساد بهذا الأمر والتي أكدت بدورها على أن فعنونو كان موظفاً في ديمونة ولكنها لم تذكر شيئاً يتعلق بنشاطاته اليسارية. وأظهرت في البداية لا مبالاة، ولكنها غيرت رأيها في النهاية عندما عرض غويريرو أربع صور من صور فعنونو على القنصلية، وأخيراً اقتنعت الموساد وأرسلت على جناح السرعة سبعة عملاء إلى سيدني ليتولوا أمر هذه الكارثة الأمنية وهي في مهدها فقط.

كانت تلك اللحظة هي اللحظة المناسبة لقصف البرعم قبل أن يزهر، وذلك أن فعنونو

لم يكن قد فتح فمه بكلمة لأي مخبر صحفي راغب في نشر القصة ولو حصل واختفى ذلك الصحفي لكان الأوان قد فات. لكن عملاء الموساد لم يتلقوا أي تعليمات لأن مديرهم المتلكىء انتظر أسبوعاً كاملاً قبل أن يبلغ بيريز. عندها كانت قصة فعنونو في يد جريدة صنداي تايمز.

كان بيريز يدرك أكثر من الجميع مدى خطورة أن يقوم فعنونو على ما عزم عليه. فبيريز هو مهندس ديمونة وله اليد الطولى في كتمان أسرار نشاطاته. ولو عدنا إلى الوراء حتى منتصف الخمسينات لوجدنا أن بيريز هو الذي تفاوض مع الفرنسيين لبناء المفاعل وهو الذي أسس مكتب الارتباط العلمي (الذي اشتهر في قضية بولارد) بهدف تأمين المفاعل بالوقود والمعلومات. وبيريز أيضاً هو الذي بدأ سياسة التغطية حتى أنه في البداية لم يخبر الأجهزة الأمنية في البلاد عن الهدف الحقيقي لديمونة.

LAU LIBRARY BEIRUT

إن عمل بيريز في كتمان أمر مفاعل ديمونة هو النقطة البيضاء الوحيدة في سجله الأسود من الخداع عبر سنين حياته المهنية الطويلة. ولو علم العرب أن إسرائيل تملك ترسانة أسلحة نووية لكانوا طالبوا بالحماية والتي كانوا سيحصلون عليها من الاتحاد السوفييتي ومن الصين. لم تكن إسرائيل مهتمة بسباق نووي في الشرق الأوسط، وقد سبق بيريز غيره في إنكار وجود إمكانيات نووية في إسرائيل عندما أطلق كذبته المشهورة «لن تكون إسرائيل هي البادئة في إدخال الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط» وهي الكذبة التي رددها جميع رؤساء الحكومة بعده، وهكذا فإن فعنونو بفعلته كان سيكشف كل ما حملته السنوات الطويلة من خداع وكذبات سمجة مما كان سيسبب على الأقل إحراجاً شديداً لإسرائيل. وعلى الأسوأ كان سيأخذ الصور إلى أقرب سفارة عربية أو سوفياتية ويعرض المفاعل كله إلى الخطر.

إن إسرائيل إذا ما تعرض أمنها للخطر وفي أمور العمليات السرية بشكل عام، لا يبقى فيها شيء اسمه ديمقراطية أو كنيست أو حقوق مواطنة، هناك فقط رئيس الوزراء ومن يختارهم للقيام بشيء حيال القضية المطروحة. وهؤلاء الأشخاص المنتخبون ينتمون إلى ما يسمى بنادي رئيس الوزراء. وفي قضية فعنونو استشار بيريز كلاً من رابين وشامير، وربما اختار شامير ليشاركه الفشل إذا ما وقع.

يقول لوريس توسكانو صاحب المؤلف الممتاز حول قضية فعنونو والمسمى «الصليب الثلاثي» يقول إن شامير اقترح قتل فعنونو ولكن بيريز رفض ذلك الحل وانتهى لقاؤهما الأول بدون تحديد المسار الذي يجب يتبعوه بذلك أعطوا فعنونو المزيد من الوقت ليكشف الأسرار أمام الصحافة. قال توسكانو: «في الحقيقة إن حل قضية فعنونو كان من صلاحيات بيريز بدون منازع إن رئيس الوزراء له السلطة الوحيدة على الأجهزة الأمنية، وكان قد اتخذ قراره».

وللمرة الثالثة بعد قضية بولارد وإيران ـ كونترا يتولى بيريز قضية فعنونو ليقرر بذكاء أن لا يفعل شيئاً، معتقداً بذلك أنه برغم أن إسرائيل ستبدو كاذبة، ولكن العرب على الأقل سيفكرون مرتين قبل أن يسببوا أي مشكلة خطيرة لمعرفتهم بقدرات إسرائيل النووية.

وبعد قيامه بهذه الحسبة التي اعتمدها كأساس لسياسته في هذه القضية أمر بيريز بعدم منع فعنونو من اطلاع الناس على قصته وصوره لأنه بعد ذلك سيتم إحضاره إلى إسرائيل رغم أنفه ليحاكم بسريَّة.

وعندما نشرت جريدة صنداي تايمز التفاصيل لم يطلع بيريز أحداً من حكومته على ما كان سيحصل وجهز الرجال من موقع قيادته للعملية في نيويورك. كانت النقطة الحرجة هي ظهور إسرائيل وأجهزتها الأمنية عاجزة ومقصرة فقد ذكرت مجلة نيوزويك في عددها الصادر في تشرين الأول ١٩٨٦: «لقد سميت هذه القضية بأسوأ سقطة أمنية إسرائيلية، مع أن فعنونو لم يخف تعاطفه مع الفلسطينيين فقد سمح له بمغادرة إسرائيل بعد فقدانه لعمله في مفاعل ديمونة الذري وذلك في تشرين الثاني الماضي».

ولم تَسْلم حتى الصحافة اليسارية من الذهول إذ عرفت كيفية التعامل مع هذه القضية، وذلك واضح في افتتاحية صحيفة دافار التي ورد فيها: «إن كان فعنونو قد أراد في الحقيقة أن يقول للشين بيت إنه لم يعد يصلح للعمل في المكان الحساس فقد اختار أكثر الطرق خداعاً وهي الإعلان عن مواقفه بكل وسيلة ممكنة، ألم يشاهد أولئك المسؤولون تلك الإشارات الصاخبة التي كانت ظاهرة للعيان في كل تصرفات فعنونو؟ ولو حصل فإن هذه

هي أكبر التصدعات في الأمن..».

وكتب توسكانو: «لقد أدت هذه القضية إلى توتر علاقات سيء بين الموساد والشين بيت.. لم يعتقد أدموني بأن الشين بيت مخترقة ولكن شارك الجناح اليميني المخاوف بأن شيئاً ما يحصل في الشين بيت». وطالب أدموني بتحقيق يقوم به الأمن العسكري، لكن بيريز المرهف من جهد التغطية والتستر على دوره في صفقة إيران ـ كونترا وقضية بولارد والتغاضي عن فِعلة الشين بيت في مسألة الحافلة رقم ٣٠٠..، بيريز هذا لم يكن يريد أن يكون له دور في قضية أخرى تثير غضب الجماهير.

وبرغم الصدمة التي حصلت في إسرائيل إلا أن ما كشفه فعنونو بالكاد أحدث موجة بسيطة من الاهتمام حيث العالم هناك لا يقلق من وجود قدرات نووية إسرائيلية. كان يمكن أن يختفي فعنونو مع قصته من الذاكرة شيئاً فشيئاً مع إشارة بسيطة إلى أنه كاذب دجال لولا أن بيريز قرر أن يختطفه ويعيده إلى إسرائيل.

اتصل بيريز بمارغريت تاتشر وجعلها تضع في حسبانها أن فعنونو قد يغادر البلاد على عجل بطريقة ليست قانونية تماماً. وقبلت تاتشر بوعود بيريز بعملية نظيفة. كان فعنونو متلهفاً لأي امرأة تقبل أن تنام معه فأوقعه ذلك ضحيةً سهلة لعميلة موساد أمريكية المولد أغرته بأن يذهب معها في مشوار قصير إلى روما وهناك اختطف باتجاه إسرائيل.

أثار اختفاء فعنونو شهية الصحافة من جديد فسُلِّطت الأضواء مجدداً على القضية النووية التي كانت على وشك الاضمحلال والنسيان. وبدأ الناس يفكرون: إن كانت إسرائيل قد بذلت جهداً في اختطاف ذلك الرجل فإنه إذن كان يقول الحقيقة. لم يكن فعنونو قد اشتهر علمه في الخارج حتى أعلنت صنداي تايمز عن اختفائه. بعد ذلك استطاع بيريز أن يورط دولة حليفة أخرى في فضيحة إسرائيلية. فقد طالب البرلمان والإعلام البريطاني بمعرفة إن كان قد حصل على التراب البريطاني أي عمل مخل بالقانون وبموافقة تاتشر. وبما أن هذا قد حصل فعلاً فما كان على مارغريت تاتشر إلا أن تكذب لتحافظ على وظيفتها. وتحولت قصة اختفاء فعنونو إلى قضية أثارت اهتمام الرأي العالمي ملقية التهديدات في وجه رئيسة الوزراء البريطانية. ولم يعد لدى إسرائيل خيار إلا أن تعترف بأن

LAU LIBRARY BEIRUT

فعنونو كان فعلاً في السجن، ولكن لم يختطف من بريطانيا.

وبقيت قضية فعنـونـو تطارد المسؤولين الإسرائيليين أينما ذهبوا. وقد عانى الرئيس هيرتـزوغ كثيراً، وهو للعلم مدير الاستخبارات العسكرية السابق، وذلك في أثناء زيارته لنيوزيلانـدا زيارةً ودية. وهنـاك تلقاه الصحفيون في ذلك البلد القلق من أمور الأسلحة النووية ـ تلقوه بوابل من الأسئلة حول قضية فعنونو ولم يتركوا فرصةً إلا وطرحوها عليه. وأعاد عليهم هيرتزوغ الكذبة المألوفة: «إن إسرائيل لن تكون البادئة في إدخال الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط». وهذه الجملة كانت قد أصبحت في ذلك الوقت شعاراً كاذباً تردده الأحزاب السياسية في إسرائيل.

بدأت مجموعات من الناس تتحزب حول فعنونو ضد حكومته. وانضم تسعة نواب استراليين إلى ٣٦ عضو برلمان بريطاني يطالبون بمنح فعنونو جائزة نوبل للسلام. لم يحظ فعنـونـو بهذا الشرف ولكن كسب بالفعل جزءا من «جائزة الكسب الحلال» التي يقدمها البرلمان السويدي قبل يوم من إعلان جوائز نوبل، ووقع عشرون عالماً بمن فيهم اثنا عشر ممن حصلوا على جائزة نوبل وفلكي واحد هو كارل ساغان، وقع جميعهم التماساً بالنيابة عن فعنونو مطلقين عليه «الرجل صاحب الضمير».

ولم يأل فعنونو جهداً في إيقاع حكومته في فضائح دبلوماسية حتى أثناء محاكمته فقد اغتنم فرصة وجود قلم في جيبه وكتب على كف يده قصة اختطافه من روما ووضع يده على الزجاج الشفاف ولا ندري سبباً لاستخدام زجاج شفاف في السيارة التي كانت تنقله والتي كانت محاطة بالمصورين والصحفيين، وبهذا عرف العالم بقصته وتعرضت إيطاليا لأزمات الحكومة بسبب فعنونو وتوريط إسرائيل في المشكلة.

سببت رسالة فعنونو ضجة كبرى في إيطاليا ووضعت رئيس وزرائها بيتينو كراسكي في موقف لا يحسـد عليه. لو كانت المـوساد قد عملت ما عملته بدون إذن من المسؤولين الإيطاليين فإنها تكون قد خرقت القانون الإيطالي وهذا يتطلب رد فعل رسمي. اتخذت إسرائيل الخطوة المألوفة وهي إخفاء الحقيقة فقد أنكر بيريز أن تكون إسرائيل قد عملت ما

يسيء للسيادة الإيطالية. وبدأت الحكومة الإيطالية [من أجل أن تبرىء نفسها] بتحقيق حاولت فيه أن تخرج من ذلك الموقف المحرج بالادعاء بأن فعنونو كان عميلاً للموساد وليس مجرد سائح بريء.

في القدس نجح القادة الإسرائيليون في حبك خطة لستر تورطهم في تلك الفوضى المخزية والمخطط لها سلفاً. وأمر وزير الدفاع رابين، ولأسباب متعلقة بالأمن القومي ـ أن تكون محاكمة فعنونو سرية وأن تقتصر على تهمة واحدة هي خرق فعنونو للتعهد الأمني الـذي وقعـه عنـد تعيينه. وبذلك كان يجب أن تستثنى الأدلة المتعلقة بصحة معلوماته ومعتقداته ودوافعه. لم يكن هناك مجال للتحقيق في قيام عملاء الموساد بخطف فعنونو أو في إصدار بيريز الأمر لهم بالقيام بذلك حيث إن عملية الخطف لم تكن مهمة في التهم الموجهة إليه.

تحـدى محـامي فعنـونـو قرارات المحكمـة وفـاز باتفـاق أجبـر بيريز على القـدوم للاستجواب. ووصل بيريز إلى المحكمة مسلحاً بأمر من رئيس الوزراء شامير يمنعه من الشهادة إلا بملاحظات عامة فيما يتعلق بالأمن القومي، واستمر محامي فعنونو يحاول لمدة تسعين دقيقة أن يدخل في قضية التجسس وكان كلما دخل في التفاصيل لجأ بيريز إلى «فرمان» شامير ليحميه.

ومـرة أخـرى نجـد بيريز يسيء التصـرف ويستغـل القـانون الإسرائيلي ليتهرب من مسؤولياته. وفشلت الخطة بكاملها. فمع أن الدول العربية أصبحت تعرف بشكل أكثر عن قدرات إسرائيل النووية إلا أنها لم تسعَ إلى الوفاق مع إسرائيل. وبدلاً من ذلك سعت إلى إضافة أسلحة جديدة إلى ترسانتهم كالأسلحة الكيماوية والبيولوجية. وكانت إحدى حجج صدام حسين الرئيسية في الدفاع عن برامجه التسليحية أن تلك الأسلحة تعوض عن القنابل النووية الإسرائيلية. إن لدى ليبيا وسوريا ومصر ويفترض العراق بعد الحرب كذلك برامج تسليح كيماوية وبيولوجية فعالة. والدول العربية تسعى لشراء صواريخ بعيدة المدى لتحمل هذه القذائف. كان فعنونو وكذلك بيريز على خطأ فالكشف عن القدرات النووية الإسرائيلية لم يؤد إلى شرق أوسط أكثر هدوءاً. السلام فقط يؤدي إلى السلام.

LAU LIBRARY BEIRUT

لقد أدت قضايا بولارد وفعنونو والحافلة رقم ٣٠٠ وإيران كونترا وكل تلك الكوارث الأمنية منذ ١٩٨٤، أدت وبنجاح كامل في تحطيم معنويات الأجهزة الاستخبارية والشعب الإسرائيلي الذي يعتمد عليها. كل تلك القضايا المطولة حرفت الانتباه عن القضايا الحيوية مثل الهجرة اليهودية وإصلاح النظام السياسي وإنقاذ الاقتصاد المنهار. ولكن تلك المصائب التي امتدت عبر تلك الفترة القصيرة لم تنته.

• النقود الضائعة في السوق الأمني:

يعتذر يهود الشتات عن الاقتصاد الإسرائيلي المهلهل مدعين بأن البلد ينفق على الدفاع أكثر مما ينفق على المجالات المدنية التي لا يكاد يتبقى لها شيء. إن إسرائيل في الحقيقة تنفق ٦ بليون دولار من موازنتها البالغة ٣٠ بليون دولار على الدفاع، ٢٠٪ منها أي حوالي ٢ بليون دولار تغطيها المساعدات الأمريكية، لكن تكاليف الدفاع تنخفض إلى رقم غير مكشوف للناس إذا ما أدخلنا في المعادلة المعدات القديمة والتي غُنمت في الحروب والتي تباع إلى دول العالم الثالث، وينخفض هذا الرقم أكثر عندما تحسب مبيعات الأسلحة الجديدة التي يصنعها جيش الدفاع الإسرائيلي ويبيعها. إن النسبة الحقيقية للموازنة التي تنفق على الدفاع سرية ولكن تقديرات موثوقاً بها تقول إنها فقط ٧٪ أو بمعنى آخر ما يقارب العبء الذي يتحمله دافع الضرائب الأمريكي.

إن صناعات الأسلحة في إسرائيل جزء ضروري من الجهد الذي تبذله إسرائيل من أجل البقاء. إن الأسلحة والتي هي أهم الصادرات الإسرائيلية الآن، مقدمة على الصناعة والسياحة. ولسوء الحظ يبدو أن الإسرائيلي إذا ما اجتمع مع النقود فإنه يفقد كل شيء يسمى الموضوعية وليس مجرد بعض الأخلاقيات الشخصية.

يقول إسرائيل ورانوف وهو مدير للتسويق العسكري إن صناعات إسرائيل العسكرية تحطم بعضها بعضاً بدون أخلاق وقوانين وأعراف وكل ذلك من أجل أن تحفر مكاناً لأسلحتها المتشابهة في السوق العالمي. ومن الوسائل المتبعة تشويه سمعة المنافسين وتخفيض الأسعار بشكل غير معقول فتؤدي هذه التخفيضات إلى خسارات للشركات. وقد حاولت وزارة الدفاع أن تغطي على هذه الصراعات الداخلية بدون أن تحقق أي نجاح ثم

من هي وزارة الدفاع حتى تتحدث عن الإنفاق الهادىء للمساعدات الشعبية والخارجية بعد فضيحة لافي؟

في أيام الصيف الحارة من عام ١٩٨٧ انفجر نزاع شعبي حاد حول بناء أو إلغاء طائرة مقاتلة نفاثة تسمى لافي (وتعني بالعبرية الشبل ابن الأسد، وهو للعلم حيوان لا يرتفع عن الأرض كثيراً). ولم يكن قد حدث أبداً فتح نقاش حول قضية أمنية بهذه الصراحة والانفتاح على الناس.

كانت إسرائيل قبل ذلك قد نجحت في بناء مقاتلة خط ثان هي طائرة كفير. والفضل طبعاً يعود لمهندس سويسري سرق مخططات طائرة ميراج الفرنسية وسلمها لسلاح الجو الإسرائيلي. وأصبح سلاح الجو مزهواً بطائرته لدرجة أنه تقدم إلى وزير الدفاع شمعون بيريز بطلب لكي يصنع طائرة كفير سوبر، سميت فيما بعد لافي. ورفض بيريز الطلب لكن قائد سلاح الجو ديفيد عِفري تقدم بطلب آخر إلى وزير دفاع آخر هو عيزر وايزمان والذي كان قائداً سابقاً لسلاح الجو فوافق وايزمان ودفع بالطلب إلى مجلس الوزراء من أجل إقراره.

بعد عدة أشهر استقال وايزمان وتولى مناحيم بيغن وزارة الدفاع مع احتفاظه برئاسة الحكومة وصعّد عِفري من عزمه حتى حصل على موافقة مجلس الوزراء ولكن الطائرة التي وافق عليها المجلس لا تفي بالحاجات المستقبلية في نظر سلاح الجو الذي كان يريد طائرة مقاتلة خط أول. اعترف عِفري بأن الطائرة الجديدة ستكلف ٢ بليون دولار إضافية وسيكون عددها بالتالي أقل، ولكن بيغن وافق على التعديل بدون استشارة مجلس الوزراء، أو بالتحديد، كانت موازنة إسرائيل الدفاعية تبلغ ٧ بليون دولار فوافق بيغن على زيادة ٢ بليون بدون الرجوع إلى الحكومة.

لم تكن هناك دراسة رسمية لجدوى المشروع إلا بعد اتخاذ القرار، وقدّر هذا البحث الذي تقرر أساساً كنوع من رفع العتب قدّر تكاليف بناء الطائرة الجديدة عبر الخمسة عشر عاماً بـ ١٢,٣ بليون دولار وهو نفس المبلغ الذي يكلفهم لو اشتروا طائرات إف ـ ١٦ الأمريكية. وجزءٌ من هذا المبلغ ٢,٣ بليون دولار كان سيرصد للدراسة والتطوير في بداية

LAU LIBRARY BEIRUT

المشروع. وأشارت الدراسة أنه بما أن المبلغ المدفوع هو نفس الشيء فإن إنفاق النقود على طائرة لافي أفضل لأنها تدعم الاقتصاد الإسرائيلي. عندئذ لم تكن القضية قضية إدخال طائرة أفضل إلى سلاح الجو ولكنها مشكلة البطالة والتشغيل.

لم تكن مشكلة البطالة مشكلة بسيطة منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن. وكانت المخاوف من البطالة في أوجها في بداية الثمانينات حين بدأ العاطلون عن العمل من الإسرائيليين بترك البلاد بشكل جماعي وفي الحقيقة أن الذين كانوا يغادرون البلاد أكثر من المهاجرين الجدد إلى إسرائيل والذين حلوا مكانهم. وإلى جانب كابوس ارتفاع نسبة المواليد العربية التي كانت تهدد البلاد. كان هناك مهندسون كلّف تدريبهم غالياً ولو سافروا لأخذوا مهاراتهم المكتسبة محلياً معهم لتستفيد منها البلاد الأخرى. كانت طائرة لافي ستشغل آلافاً من هؤلاء المهندسين والمصممين وبالتالي تحد من الهجرة المعاكسة.

بقيت هناك في طريق المشروع عقبة كؤود وهي الموافقة الأمريكية. فالأمريكيون لن يهتزوا طرباً وهم يرون إسرائيل تصنع طائرة تنافس إف ـ ١٦، كما لم يهتزوا طرباً عندما صنعت إسرائيل طائرة كفير التي نافست طائراتهم في السوق بسعر أقل. لقد قام الأمريكان وقتها بالوقوف أمام مبيع تلك الطائرة إلى الأكوادور وتايوان باستخدام الضغط الدبلوماسي. وبالتالي فقد كانوا غير مستعدين للموافقة على منافس جديد.

وهنا جاء دور موشيه أرينز وهو من المساندين لمشروع لافي منذ عام ١٩٧٧ حين كان رئيساً للجنة الشؤون الخارجية في الكنيست. أصبح أرينز في تلك الأيام سفيراً لإسرائيل في واشنطن فتقدم بطلب إلى الأمريكان يسمح باستبدال مبلغ ١٥٠ مليون دولار بالشيكل وذلك من أجل إنفاقه على مشروع لافي، ورفض الأمريكيون الطلب مبدئياً ولكن أرينز زرع بذلك بذوراً جيدة. وبحلول تشرين ثاني ١٩٨٣ بعد فترة بسيطة من تسلمه لوزارة الدفاع وافقت أمريكا على أن ينفق مبلغ ٣٣٠ مليون دولار على الطائرة.

وكانت تلك الموافقة ما تمخض عنه نقاش حاد في واشنطن التي لم تكن قد سمحت قبل ذلك بأن تنفق المساعدة العسكرية الأمريكية إلا فيما يخدم أمريكا.

وهكذا أصبح مبلغ الـ ٣٣٠ مليون دولار في يد أرينز، أضاف إليها ما استطاع أن يقتطعه من موازنة وزارته. فبدأ العمل في صناعة لافي بكل جدية. وتم توظيف آلاف المهندسين وبدأت المصانع تتجهز لقطف الثمار الهندسية. لقد التزم جزء كبير من الاقتصاد الإسرائيلي بإتمام العمل في الطائرة، وأصبح اسم أرينز مرتبطاً بها وهذا هو سبب قيادته المعركة في سبيل الدفاع عنها عندما طالب الأمريكان المتخوفون مما عملوه بإلغاء المشروع رسمياً. وانضم الإسرائيليون المعارضون لأسباب سياسية أو اقتصادية إلى ذلك الشجار الحاصل حولها، وكان من هؤلاء محافظ البنك المركزي الإسرائيلي الذي قدم مذكرة للحكومة توضح اعتراضاته ويدعي فيها أن لافي كانت تتعدى بشكل كبير على موازنات برامج عسكرية أكثر إلحاحاً. وهي بذلك تأكل الموازنة العسكرية. وقال إن تلك الاقتطاعات من موازنة الجيش تؤثر على جاهزيته وكل ذلك باسم طائرة لا أحد يضمن نجاحها. ولتعويض الخسائر فإن الضرائب سوف ترتفع.

ومهما عالج مشروع لافي من مشكلة البطالة فإن ذلك سوف يبطل مفعوله بنقص القدرة الشعبية على الإنفاق. وهناك أيضاً اعتراضات أثارها خبراء عسكريون، فبما أن محرك لافي ومعظم قطع الغيار هي أمريكية، فلن تكون الطائرة قادرة على تجنب حظر في المستقبل. وأنه بنفس الدرجة من الحكمة يمكن أن يتم شراء طائرات إف ـ ١٦ المضمونة ويضاف إليها ما توصل إليه علم الطيران الإسرائيلي.

كانت وجهات النظر تلك ذات قيمة لا ننكرها ولكنها تغاضت عن نقطتين رئيسيتين: أن حوالي ١,٥ بليون دولار قد استثمر حتى ذلك الوقت في مشروع لافي وإن تجربة الطائرة الأولى كانت رائعة. وكان وقف ذلك المشروع في منتصف الطريق كان سيزعج حياة الآلاف (بل وعشرات الآلاف حسب بعض التقديرات) من الموظفين المرتبطين بالمشروع. كانت المصانع ستقفل وأفضل المهندسين سيعودون بلا عمل ويتوجه الكثير منهم بالتالي إلى الخارج بحثاً عن عمل.

في النهاية طرح الموضوع على تصويت وزاري. وبما أن المشروع كان ليكودياً وكانت الانتخابات مقررة بعد سنة، فقد قرر حزب العمل أن يعارضه، ويكون بذلك قد وجه طعنة

LAU LIBRARY BEIRUT

انتخابية إلى الليكود.

أيدت عضو في الكنيست من حزب العمل ـ هي شوشانا أربيلي الموزلينو ـ وساندت المشروع وذلك لاعتبارات تتعلق بالبطالة والتشغيل ـ وقبل تصويت مجلس الوزراء أحاط بها قادة حزب العمل في محاولة لإقناعها بتغيير رأيها. قاومت الموزلينو في البداية وقالت: «لا تستطيعون الضغط عليّ عند اللحظة الأخيرة». ولكن بيريز لم يكن ليسمح لها «أن تحقق لليكود نصراً»، وضغط عليها بصورة أو بأخرى. وغادرت الاجتماع أخيراً وعيونها تفيض بالدمع وبالتالي لم تصوت. وكانت نتيجة التصويت إلغاء مشروع طائرة لافي بنسبة ١٢ ـ ١١ والفضل يعود لتغييرها رأيها في اللحظة الأخيرة. والفضل أيضاً يعود لأسلوب تعامل الحكومة مع القضية برمتها فقد طرد آلاف الأشخاص من أعمالهم وترك مئات المهندسين البلاد. أما مبلغ ١,٥ بليون دولار ومعظمها أموال عامة فقد اشترت فيلاً أبيض وحيداً لا يصلح للقتال.

● فضيحة دوتان:

ظهرت تقارير تتحدث عن سوء استغلال الأموال الموجهة للنواحي الأمنية، ففي إحدى القضايا الثابتة التي أثارت السخط، قامت وزارة الدفاع بإرسال موظفين غير مؤهلين في رحلات خارج البلاد كمكافأة لإخلاصهم للبيروقراطية. هناك تقارير تقول إن هناك جواً من تضييع الأموال والطمع في صفقات بيع الأسلحة ولكن أسوأها هي فضيحة دوتان عام ١٩٩٠.

في تشرين أول ١٩٩٠ خاض الإسرائيليون غمار فضيحة أمنية أخرى، فقد اعتقل اللواء رامي دوتان مدير قسم التزوير في سلاح الجو الإسرائيلي وذلك بتهمة الرشوة والاختلاس والنصب والتآمر لارتكاب جريمة (قتل). وكان من المتوقع أن يجر معه حوالي دزينة من كبار موظفي وزارة الدفاع ومن مرتب سلاح الجو.

بدأت جرائم دوتان منذ منتصف الثمانينات عندما عُين في نيويورك كضابط مشتريات لسلاح الجو. وبالتنسيق مع يورام إنغبير، وهو صاحب شركة هندسية، كان يتفق مع

الشركات على أن يشتري معدات منهما مقابل مبالغ هائلة من النقود بشرط أن تقوم هذه الشركات بعمليات شراء بسيطة لشركة إنغبير. وللتغطية على الرشاوي هذه أسس دوتان وإنغبير شركات «دمى» لتصريف الأموال التي تصلهم من تحت الطاولة.

بدأت هذه الشركات الجديدة تلعب دوراً ثانوياً ولكنه مربح جداً، فكان دوتان بصفته مدير مكتب المشتريات التابع لسلاح الجو يطلب بضائع من شركات وهمية لا تصل أبداً بالطبع إلا على الورق. ثم يتم التوقيع على استلام الطلبية، ولم يلاحظ أحدٌ في سلاح الجو أن ما قيمته ملايين الدولارات من المعدات تطلب ولا تصل.

إستطاع دوتان أن يسرق بهذه الطريقة ١٢ مليون دولار وكان يبني إمبراطورية من الشركات الوهمية التي كانت تستثمر النقود في بنوك سويسرية. لقد كانت الأمور رائعة وتسير على ما يرام بالنسبة له وكانت ستظل كذلك للأبد لولا أن أوفير بائيل المحاسب لدى دوتان في مكتب نيويورك لفترة من الوقت ترك بعدها منصبه ليعمل بشكل خاص كمندوب لشركات الأسلحة الأمريكية في سلاح الجو الإسرائيلي. تقول جريدة معاريف إن دوتان حرم بائيل من الأرباح التي كانت يحققها فقرر بائيل أن يفضح أمره، فما كان منه إلا أن بعث رسالة إلى جيش الدفاع الإسرائيلي يكشف فيها تفاصيل جرائم دوتان وذلك في ربيع ١٩٨٩. وكان أن نتج عن هذه الرسالة تشكيل لجنة تحقيق اجتمعت مرتين: في المرة الأولى لم يستدع دوتان ولا حتى كشاهد، وفي المرة الثانية كذب هو وشركاؤه في الجريمة على اللجنة. وارتكب قائد سلاح الجو بن نون أحد الأخطار الإدارية الكبيرة بإرساله نسخة من تقرير اللجنة إلى دوتان مما ساعده على تحضير شهادته. وقد وبخ بن نون فيما بعد على «خطئه في الاجتهاد».

توصل دوتان إلى نتيجة مفادها أن الذي يقف بين افتضاح أمره وتراكم ثروته هو بائيل لذا استأجر الضابط ياكوف فرانك لإسكات بائيل مقابل ٥٠,٠٠٠ دولار. كان فرانك مسؤولاً عن موازنة قسم الحركة في سلاح الجو ومن الواضح أنه كان مطلعاً على خطط دوتان. والشيء المؤكد هو أن ٥٠,٠٠٠ دولار كانت ستدفع بحياته إلى الأمام فَقَبِلَ تلك المهمة الضاربة.

LAU LIBRARY BEIRUT

بالنسبة لفرانك فقد رضي بالتعاون مع دوتان، أما غيره وهو ضابط في سلاح الجو لا زال اسمه مجهولاً فقد اكتشف ألاعيب دوتان عام ١٩٨٦ ولكن تعرض لتهديد أجبره على الهجرة من إسرائيل.

ألقيت ظلال الشك على أساليب دوتان عندما تزوج مطلقة أعز أصدقائه. ألمحت تقارير صحفية إلى أنه أجبر صديقه على تطليق زوجته بعد محاولة قتل مزعومة. وعندما كان يحقق معه فيما بعد اشترط دوتان أن تبقى زوجته بعيدة عن أي إتهام بأي جريمة كشرط أساسي لتعاونه واعترافه، وسيظل سر حمايته لها مجهولاً إلى الأبد.

وبعد التحقيقين الأولين اللذين برآ ساحته بدأ دوتان ينفذ جرائمه على مستوى أعلى وبأسلوب جديد. ولم يتم التحقيق معه من قبل الشرطة حتى قدّم أحد الغرباء الساخطين عليه دليلاً يدينه في آب ١٩٩٠.

أما دزينة الضباط الذين كان يتوقع أن ترد أسماؤهم في قضية التآمر والاختلاس فلم يظهر منهم إلا إثنان ولكنهما بارزان. الأول كان العقيد إسحق سار قائد فرع الإمدادات والتموين في سلاح الجو الذي تلقى أكثر من ١٠٠,٠٠٠ دولار من دوتان مقابل سكوته، أما الآخر فكان محامياً أمريكيا يهودياً اسمه هارولد كاتس وكان دوره ناقلاً للنقود الحرام. وكان المتابعون لقضية بولارد يعرفون كاتس هذا حيث إن بولارد استخدم بيته لكتابة وثائق سرية. وكان متهماً أيضاً من قبل وزارة العدل الأمريكية كوسيط مالي لبولارد. اعتقل كاتس وهو يهم بمغادرة إسرائيل وكان أول من أودع السجن. أما دوتان فكان في المستشفى كرجل بريء ولكن غرفته كانت مليئة بإجهزة التنصت وما إن غادر مشفاه حتى كانت اللعبة قد انتهت.

وساوم دوتان على أن يحكم مدة ١٣ سنة مقابل كشفه الكامل لعملياته ولإعادته النقود التي اختلسها إلى سلاح الجو. ولم يكن جميع الضباط سعيدين بهذا الحكم المخفف. واقترح بيني بيليد أن يترك دوتان وحده في غرفة مع بندقية معبأة بينما كان عيزر وايزمان أرحم عندما قال بأنه يجب أن يطلى بالقطران ويزرع الريش على جسمه.

ليس هناك من شك أن نظام المراقبة في سلاح الجو كان منهاراً حتى أن سمح لدوتان باختلاس الأموال طيلة خمس سنوات وأكثر. ويقول رئيس سابق لبعثة وزارة الدفاع في نيويورك إن نظام المشتريات في سلاح الجو عقيم إذا ما قورن بالأساليب التي تتخذها الأسلحة الأخرى لتأمين مشترياتها. المهم هنا هو التحكم بالتكاليف وليس الأمانة.

وقام أحد كبار ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي باستغلال البيروقراطية الخرقاء في الجيش لمصلحته الخاصة التي استفاد منها الكثير ـ ولكن مؤقتاً. وهناك تقارير أخرى عن ضباط تلقوا أموالاً من شركات وبعضهم كان يأخذ الرشوة مقابل إعفاء الجنود من خدمة الاحتياط. إن الشعب الإسرائيلي ينتظر من الجيش معياراً مغايراً لمعيار السياسيين ويكون ملتزماً به. في العقد الماضي كانت أموال الأمن تسرق ولا يعرف الشعب مدى الخسائر وذلك بسبب الرقابة العسكرية. ولكن هذه الأسرار التي كشفت حطمت معنويات ٤٠٠,٠٠٠ رجل يؤخذون من بيوتهم وأعمالهم لمدة أربعين يوماً على الأقل ليؤدوا الخدمة الاحتياطية. وعلى أية حال فإن أعداء الشبكة الأمنية الإسرائيلية ظلوا منذ فترة طويلة يحاولون وبكل جهد تحطيم الروح المعنوية وبأساليب ماكرة أخرى.

• قمة جبل الهيكل مغطاة بالدماء:

يبدو أنه قد كتب لسلسلة الأخطاء الأمنية الإسرائيلية أن تصل ذروتها في حادث أهان إسرائيل عالمياً وبشكل شديد. ففي كل سنة منذ عام ١٩٨٣ كانت المصيبة تتبعها مصيبة أكبر في السنة التي تليها، ولم تشأ سنة ١٩٩٠ أن تخرق ذلك التقليد فحملت أكبر كارثة عانت منها إسرائيل منذ سبع سنوات سبقتها أي منذ مذبحة صبرا وشاتيلا. لم يطلق الإسرائيليون النار على الناس في صبرا وشاتيلا ولكن هذا الشيء لا يمكن أن يقال عن اضطرابات جبل الهيكل في تشرين أول عام ١٩٩٠.

ففي ذلك اليوم تجمع ٢٠,٠٠٠ يهودي أمام الحائط الغربي ليحتفلوا بأحد الأيام المقدسة لعيد السكوت. وفوقهم كان حوالي ٤٠٠٠ عربي مجتمعون لتعطيل ذلك الاحتفال باستخدام العنف وعلى أمل أن يثيروا حادثةً عالمية. لقد نجحوا في ذلك بشكل رائع ولكن

LAU LIBRARY BEIRUT

الثمن كان ١٩ قتيلاً عربياً، وهو ثمن بسيط مقابل إذلال إسرائيل.

لقد نظمت منظمة التحرير الفلسطينية الحادثة بمهارة وخدمتهم الشرطة الإسرائيلية بحمقٍ واضح. كانت الحجة وراء المظاهرة إشاعة تقول إن منظمة صغيرة تسمى أمناء جبل الهيكل قد خططت لوضع حجر الأساس للهيكل الثالث على الجبل في ذلك العيد. في الحقيقة إن المحكمة العليا كانت قد رفضت التماساً قدمته تلك المنظمة تطلب فيه السماح لها بالاحتفال بوضع حجر الأساس في احتفال خاص وذلك في ٣ تشرين أول، وبعد ذلك بفترة بسيطة أبلغ قائد شرطة جبل الهيكل الأوقاف الإسلامية بقرار المحكمة ذاك. كان قرار منع أمناء جبل الهيكل مفهوماً جيداً بالنسبة للحراس المسلمين ومع ذلك فقد حصل الشغب. لقد كانت الذريعة المتوفرة لهم قوية لدرجة أن القانون الإسرائيلي لم يستطع أن يدحضها.

يقف على قمة الجبل مسجدان: المسجد الأقصى وجامع عمر. وتحتهما تقع أطلال هيكلي سليمان وحيرود "Herod" التي كانت تمثل عاصمة إسرائيل منذ عام ١٢٠٠ ق.م وحتى ٧٠ م عندما هدم الهيكل الثاني. وظل الهيكل العاصمة الروحية لليهود حتى في منفاهم. بمعنى آخر كان ذلك الموقع أقدس مكان للجوييم لمدة ٣٢٠٠ سنة.

وفي عام ٦٣٨ م هاجم المسلمون الذي ظهروا بسرعة مدينة القدس واحتلوها. وأجبر اليهود قسراً على التحول للإسلام. وبحلول عام ٦٥٢ بدأ بناء المسجد على الجبل المقدس. من الواضح أنه كان أمام المسلمين عدة مواقع مناسبة لبناء المسجد وحتى على مسافة بسيطة من الموقع، ولكنهم أصروا على بناء صرح دائم فوق أساسات الفخر والمركزية اليهودية.

تقول الأسطورة الإسلامية أن الغازي عمر بحث عن أعلى مكان في المدينة لبناء مسجد يحمل اسمه وكان هذا المسجد يتجه إلى حفرة نفايات تقع فوق الحائط الغربي. إن هذه القصة لا تكاد تصدق فهناك مناطق أعلى في المدينة بما فيها جبل صهيون، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنه من المستحيل أن يتخذ اليهود المؤمنون أقدس مكان عندهم كمكب للنفايات.

ولتبرير انتهاك الهيكل اليهودي يخترع المسلمون المزيد من الأساطير. يقولون بأن المسجد الأقصى هو المكان الذي ركب محمد عنده حصانه الأبيض؛ البراق، وصعد إلى السماء. إن القرار لم يذكر نقطة الانطلاق الملائمة تلك. إن القرآن لا يتحدث عن انطلاق النبي في رحلته السماوية من مدينة شمالية. وبغض النظر عن قبولنا لفكرة الحصان الطائر كقصة حقيقية أو كأسطورة فإن هذه قضية مختلفة. إن محمداً، وعلى عكس سليمان، لم يطأ أرضاً على مسافة ٥٠٠ ميل من القدس، وقد وجه أتباعه ليصلوا باتجاه مكة وليس القدس.

ومنذ قيام إسرائيل أصبحت القدس ثالث أقدس مدينة للمسلمين كما تقول أدبياتهم. مع أنها ظلت مهملة لمدة ١٠٤٧ سنة وهي بيد العرب أو الأتراك، وقتها لم تكن شيئاً سوى موقع ريفي لا قيمة له. لم تكن القدس مهد زيارة وحج مثل المدينتين المقدستين الأصليتين المدينة ومكة. وقد كتب عشرات الرحالة ومنهم مارك توين في القرن التاسع عشر عن مدى الحرمان والإهمال التي أصبحت القدس تعاني منه.

ومنذ إعادة توحيد القدس عام ١٩٦٧!، أصبحت المدينة رمزاً سياسياً كبيراً للمسلمين، ولكن تبريرات ديانتهم لإرجاع القدس إلى أيدي المسلمين مبنية على الرمال. وإذا ما طالب علماء الآثار الإسرائيليون بالأذن لاكتشاف بقايا المعبد تصدهم السلطات الإسلامية المصممة على عدم السماح بالحفريات مهما ثبت من معلومات تاريخية.

إن لليهود الحق الكامل بالتنقيب عن تراثهم أو حتى لبناء هيكل جديد إلى جانب المساجد ولو وجدت الإرداة لتحقق كلا الأمرين، لكن إسرائيل قد أجازت ضمنا أن تكون السيطرة على منطقة الجبل بيد المسلمين وذلك لاعتبارات سياسية. . إن الاعتراض العربي لا يستحق ذلك الثمن من الإصرار الوطني على مزاعم ملكية عقارات الهيكل.

كان بإمكان إسرائيل بعد حرب الأيام الستة أن تخرج بسياسة اقتسام الجبل فقد كان العرب ضعافاً منقسمين بحيث لا يقوون على الاحتجاج، ولم يكونوا قد تعلموا بعد استخدام سلاح النفط لتهديد العالم. وعندما جاء عام ١٩٩٠ كان الوقت قد فات. لقد

LAU LIBRARY BEIRUT

اتخذ العالم من المزاعم الإسلامية حول موقع الهيكل اليهودي حقائق راسخة. ولن تفوز الجدالات التاريخية في هذه الأيام مهما بلغت دقتها.

إن هذا لم يمنع الكثير من الإسرائيليين من الاستياء والغيظ من الوجود الإسلامي في موقع الهيكل وأن يحلموا باليوم الذي يبنى فيه الهيكل الثالث في مكانه الصحيح. إن العرب مدركون بعمق لهذا الحلم اليهودي ولضعف زعمهم الحقيقي كذلك. وكانت مجرد الشائعة بأن الهيكل يعاد بناؤه سلاحاً فعالاً في يد قادة الانتفاضة، والثرثرة بهذا الموضوع هي خير وسيلة لتحويل الأشخاص المتهورين من المتظاهرين إلى شهداء.

أطلق منظمو الحادثة إشاعة عبر القنوات العادية مثل المساجد والمنشورات. وكانت أجهزة الأمن الإسرائيلية تعلم أنه في يوم الجمعة الذي سبق الحادثة كان المؤذنون وخطباء الجمعة يدعون إلى مظاهرة لمنع إرساء حجر الأساس للهيكل ووزعت المنشورات التي تحث الناس على التظاهر. وكانت تعلم أن النشطاء كانوا يتصلون بالحارات القريبة ليلة أحداث الشغب تلك حاثين الناس على التجمع في جبل الهيكل. ورغم كل هذه الدلائل التي تنذر بالشؤم فإن الإسرائيليين كانوا صماً فلم يفعل مسؤولو الأمن أي شيء لمنع ذلك التجمع يوم الاثنين ٨ تشرين أول ليكون للشين بيت يوم اثنين أسود آخر.

تنقسم القيادة الأمنية الإسرائيلية لجبل الهيكل إلى ثلاثة أقسام: أولها الشرطة المحلية والتي تتعامل مع المشاكل اليومية، ثم جهاز الأمن العام (الشين بيت) الذي يتولى الأمور الاستخبارية جميعها بينما يتعامل قسم حرس الحدود في الشرطة العسكرية مع الاضطرابات الكبيرة. وكانت الاتصالات بين هذه الجهات الثلاث مقطوعة يوم أن أثير الشغب.

والشيء الذي لا يغتفر هو حقيقة أن قوات الأمن تتوقع الإضطرابات قبل وقت طويل من اندلاعها، ففي ٢١ آب عام ١٩٩٠ أصدرت قيادة الشرطة الوطنية الإنذار التالي:

«إن الأعياد اليهودية هي الوقت المفضل لدى المنظمات الإرهابية والمجموعات المحلية لتنظيم هجمات هدفها إيقاع ضحايا كثيرة.. وذلك على افتراض أن هذه الأعياد

توفر فرصاً مناسبة لمهاجمة تجمعات شعبية كبيرة في المواقع المحددة لمثل هذه الاحتفالات... وفي منطقة جبل الهيكل بالتحديد هناك حساسية خاصة.. سببها التجمع الكبير للمصلين. وفي تقديرنا أنّ هناك احتمالاً قوياً لعدد كبير من الهجمات في القدس».

هل هناك أوضح من هذا التحذير؟.. في ٢٣ أيلول، وعلى خلفية احتمال الاضطرابات، عقد اجتماع في مكتب رئيس دائرة المخابرات التابعة للأمن العام. وحسب ما أوردته لجنة تسامير في تقريرها الذي صور بعد المذبحة فإنه: «في هذا الاجتماع كانت احتمالية حدوث شغب في عيد السكوت مرتفعة فالنشاطات العربية في جبل الهيكل كانت قادرة على جعل الموقف ينهار».

بعد يومين اجتمعت لجنة أمن القدس في مكتب مفوض الشرطة، وفي هذا الاجتماع: «وردت تقارير تذكر معلومات متعلقة بأحداث شغب واضطرابات في جبل الهيكل في أيام عيد السكوت..».

وبقدوم صباح يوم الحادث كانت الشرطة قد دونت أن مكبرات الصوت كانت قد دعت قبل ثلاثة أيام إلى تجمع الشباب وكان الكثيرون يحملون منشورات تدعو لنفس الشيء. وفي ذات ذلك الصباح توقعت صحيفتان حدوث الاضطرابات؛ فقد ذكرت صحيفة يديعوت أحرنوت أن «المجلس الإسلامي الأعلى في القدس والقادة الدينيين في القدس الشرقية قد طالبوا السكان والإرهابيين بالقدوم إلى جبل المعبد ذلك اليوم لحراسة المكان ومنع دخول أمناء جبل الهيكل».

حتى الصحافة كانت تعلم بما سيحدث ومع ذلك فلم يكن في ذلك اليوم الدموي من الحرس إلا ١٣ شرطياً و٤٤ من حرس الحدود ليحرسوا ٢٠,٠٠٠ يهودي مجتمعين في أقدس مكان لهم في أحد أقدس أيامهم.

وكان بإمكان هذه القوة البسيطة أن تكون أكثر فعالية لو قرأت الإشارات الواضحة بشكل صحيح. فقد ظلت الأحجار والقذائف تتجمع لعدة أيام في الموقع وذلك لاستخدامها، وكانت أي عين متدربة قادرة على تمييز تلك الأسلحة. وفي الساعة السادسة

LAU LIBRARY BEIRUT

اتخذ العالم من المزاعم الإسلامية حول موقع الهيكل اليهودي حقائق راسخة. ولن تفوز الجدالات التاريخية في هذه الأيام مهما بلغت دقتها.

إن هذا لم يمنع الكثير من الإسرائيليين من الاستياء والغيظ من الوجود الإسلامي في موقع الهيكل وأن يحلموا باليوم الذي يبنى فيه الهيكل الثالث في مكانه الصحيح. إن العرب مدركون بعمق لهذا الحلم اليهودي ولضعف زعمهم الحقيقي كذلك. وكانت مجرد الشائعة بأن الهيكل يعاد بناؤه سلاحاً فعالاً في يد قادة الانتفاضة، والثرثرة بهذا الموضوع هي خير وسيلة لتحويل الأشخاص المتهورين من المتظاهرين إلى شهداء.

أطلق منظمو الحادثة إشاعة عبر القنوات العادية مثل المساجد والمنشورات. وكانت أجهزة الأمن الإسرائيلية تعلم أنه في يوم الجمعة الذي سبق الحادثة كان المؤذنون وخطباء الجمعة يدعون إلى مظاهرة لمنع إرساء حجر الأساس للهيكل ووزعت المنشورات التي تحث الناس على التظاهر. وكانت تعلم أن النشطاء كانوا يتصلون بالحارات القريبة ليلة أحداث الشغب تلك حاثين الناس على التجمع في جبل الهيكل. ورغم كل هذه الدلائل التي تنذر بالشؤم فإن الإسرائيليين كانوا صماً فلم يفعل مسؤولو الأمن أي شيء لمنع ذلك التجمع يوم الاثنين ٨ تشرين أول ليكون للشين بيت يوم اثنين أسود آخر.

تنقسم القيادة الأمنية الإسرائيلية لجبل الهيكل إلى ثلاثة أقسام: أولها الشرطة المحلية والتي تتعامل مع المشاكل اليومية، ثم جهاز الأمن العام (الشين بيت) الذي يتولى الأمور الاستخبارية جميعها بينما يتعامل قسم حرس الحدود في الشرطة العسكرية مع الاضطرابات الكبيرة. وكانت الاتصالات بين هذه الجهات الثلاث مقطوعة يوم أن أثير الشغب.

والشيء الذي لا يغتفر هو حقيقة أن قوات الأمن تتوقع الإضطرابات قبل وقت طويل من اندلاعها، ففي ٢١ آب عام ١٩٩٠ أصدرت قيادة الشرطة الوطنية الإنذار التالي:

«إن الأعياد اليهودية هي الوقت المفضل لدى المنظمات الإرهابية والمجموعات المحلية لتنظيم هجمات هدفها إيقاع ضحايا كثيرة.. وذلك على افتراض أن هذه الأعياد

توفر فرصاً مناسبة لمهاجمة تجمعات شعبية كبيرة في المواقع المحددة لمثل هذه الاحتفالات... وفي منطقة جبل الهيكل بالتحديد هناك حساسية خاصة.. سببها التجمع الكبير للمصلين. وفي تقديرنا أنّ هناك احتمالاً قوياً لعدد كبير من الهجمات في القدس».

هل هناك أوضح من هذا التحذير؟.. في ٢٣ أيلول، وعلى خلفية احتمال الاضطرابات، عقد اجتماع في مكتب رئيس دائرة المخابرات التابعة للأمن العام. وحسب ما أوردته لجنة تسامير في تقريرها الذي صور بعد المذبحة فإنه: «في هذا الاجتماع كانت احتمالية حدوث شغب في عيد السكوت مرتفعة فالنشاطات العربية في جبل الهيكل كانت قادرة على جعل الموقف ينهار».

بعد يومين اجتمعت لجنة أمن القدس في مكتب مفوض الشرطة، وفي هذا الاجتماع: «وردت تقارير تذكر معلومات متعلقة بأحداث شغب واضطرابات في جبل الهيكل في أيام عيد السكوت..».

LAU LIBRARY BEIRUT

وبقدوم صباح يوم الحادث كانت الشرطة قد دونت أن مكبرات الصوت كانت قد دعت قبل ثلاثة أيام إلى تجمع الشباب وكان الكثيرون يحملون منشورات تدعو لنفس الشيء. وفي ذات ذلك الصباح توقعت صحيفتان حدوث الاضطرابات؛ فقد ذكرت صحيفة يديعوت أحرنوت أن «المجلس الإسلامي الأعلى في القدس والقادة الدينيين في القدس الشرقية قد طالبوا السكان والإرهابيين بالقدوم إلى جبل المعبد ذلك اليوم لحراسة المكان ومنع دخول أمناء جبل الهيكل».

حتى الصحافة كانت تعلم بما سيحدث ومع ذلك فلم يكن في ذلك اليوم الدموي من الحرس إلا ١٣ شرطياً و٤٤ من حرس الحدود ليحرسوا ٢٠,٠٠٠ يهودي مجتمعين في أقدس مكان لهم في أحد أقدس أيامهم.

وكان بإمكان هذه القوة البسيطة أن تكون أكثر فعالية لو قرأت الإشارات الواضحة بشكل صحيح. فقد ظلت الأحجار والقذائف تتجمع لعدة أيام في الموقع وذلك لاستخدامها، وكانت أي عين متدربة قادرة على تمييز تلك الأسلحة. وفي الساعة السادسة

من صباح ذلك اليوم تجمع حوالي ٢٠٠ شخص في الموقع. ويعلق تقرير لجنة تسامير على هذه الحقيقة قائلاً: «هذا العدد لا يمكن تفسيره في يوم عادي». وكان معظم الموجودين من الشباب أو السفاحين الصغار الذين لم يعهد عنهم أنهم رواد مساجد مخلصين في أي وقت، ومع ذلك فقد تركوا وحدهم قبل الفجر.

وفي الساعة ١٠ : ٨ صباحاً وصل سيّاح بريئون إلى الجبل ولكنهم طردوا من قبل الشباب واضطروا للانسحاب حمايةً لأنفسهم. وبعد نصف ساعة تجمع أكثر من ٢٠٠٠ عربي أغلبهم من المراهقين في الموقع المحرر من السائحين غير المرغوب فيهم، وبدأوا يرددون هتافات «ذبح اليهود» الوطنية ونقل هذا الخبر إلى قيادة شرطة القدس. ولم يصل هذا التقرير المزعج وأمثاله إلى السلطات المختصة قبل مضي نصف ساعة، وهي الفترة الكافية لمنظمي الشغب المحترفين أن يبدأوا العمل.

وفي الساعة التاسعة تماماً وصل فيصل الحسيني إلى جبل الهيكل لتأمين الخبرة اللازمة لمثل ذلك الأمر.

يصوِّر الإعلام العالمي، وبصورة تدعو للدهشة، الحسيني على أنه أحد المعتدلين الفلسطينيين وأنه من النوعية التي تستطيع إسرائيل التعامل معه بأمان. ورأيي أن كل شيء ما عدا هذا. في الحقيقة أن الحسيني هو رجل الارتباط بين منظمة التحرير والمنطقة الإسرائيلية وإن وصوله كان يجب أن يفهم على أنه نذير شيء خطير يلوح في الأفق.

كانت المخابرات الإسرائيلية مدركة تماماً للتحالف بين منظمة التحرير وصدام حسين وبأن هناك احتمالاً أن تقوم منظمة التحرير بعمل شيء ما يحوّل نظر العالم عن غزو صدام للكويت إلى داخل إسرائيل. ولا زال السماح للحسيني بدخول جبل الهيكل بدون تفسير واضح لغاية الآن. ولكن الأمور تصعّدت بمجرد حضوره.

وفي مدة لا تتجاوز ١٥ دقيقة كانت المدارس العربية المجاورة لجبل الهيكل قد فرغت من طلابها الذين أرسلوا بكل سرعة إلى حمام الدم وشيك الوقوع. وعند الساعة العاشرة بدأت الخطب الاستفزازية وكانت أكوام الحجارة وكذلك السكاكين على أهبة الاستعداد.

وما أن أصبحت الساعة ٤٥ : ١٠ حتى كان مثيرو الشغب قد اشتعلوا حماساً وقد أحدثت الخطب فيهم آثارها فتسلحوا وهاجموا قوة الشرطة الصغيرة المتواجدة في الجبل ونجحوا في إجبار القسم الرئيسي منهم على التراجع خارج الموقع المسوّر وأغلقوا الأبواب خلفهم واحتجزوا شرطيين في الداخل.

ثم تحول الموقف إلى الأخطر، فقد حوّل المشاغبون اهتمامهم إلى المصلين اليهود أسفل منهم، ولأول مرة منذ استرداد! الحائط الغربي عام ١٩٦٧ يهرب اليهود من أقدس مكان لهم، خوفاً من قذائف الحجارة التي انهالت عليهم.

وبغض النظر عما تعنيه هزيمة المصلين اليهود إلا أنه كانت هناك حقيقة أكثر رعباً كان يجب التعامل معها فوراً. فنقطة الشرطة داخل الموقع كانت محروسة بشرطيين فقط وكانت على وشك السقوط بيد المشاغبين، وكان هناك عتاد مكون من ٣٥ مسدساً وثلاثة رشاشات عوزي.

وكذلك فقد كانت الشرطة تتولى مهمتها بدون أي إشراف من قيادتها. وقد وصل مفوض الشرطة بعد ٩٠ دقيقة من تفريق الشغب. ومما لا شك فيه أن الشرطة قد ثار غضبها لما رأت من طرد المحتفلين السعداء من اليهود من مكان الحائط الغربي على يد مجموعة من الرعاع مثيري المشاكل. وعلى أية حال، فعندما اندفع المشاغبون أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وطلقات تحذيرية: وعندما رفض مثيرو الشغب التراجع طامعين بنصر زائل قرر الجنود أن حياتهم في خطر وأطلقوا الذخيرة الحية بزخم كبير فقتلوا ١٩ شخصاً وجرحوا العشرات واضعين إسرائيل بذلك في مواجهة اللوم العالمي.

لقد كان ذلك الحادث برمته خطأً أمنياً جسيماً، ولتأكيد ما ذكرناه نورد مقتطفات مما توصلت إليه لجنة تسامير.

«إن الخطر الذي يواجه المصلين عند الحائط الغربي والحساسية الخاصة لهذا الموقع بأسره كان يجب أن تكون الدافع لمراكز القيادة بأن تأخذ حذرها من أحداث استثنائية كانت

ستحدث، كان يجب أن تتوجه القيادات إلى الجبل. . لاتخاذ الإجراءات اللازمة».

ويستنتج التقرير فشل المخابرات الذي سبق الأحداث قائلاً: «لقد فشل المسؤولون في الأخذ بعين الاعتبار نداءات المؤذنين والخطباء يوم الجمعة الذي سبق الأحداث، والنداءات التي وصلت للحارات القريبة بالتجمع في جبل الهيكل، والمنشورات التي وزعت لهذه الغاية وظواهر أخرى. . لكن الشرطة لم تستطع تجهيز خطط طوارىء».

ويستمر التقرير يسرد من هذه الأمور حتى أصبحت صورة الاستخبارات والقيادة والفشل الميداني صورةً قاتمةً مشوهة، ودفعت إسرائيل الثمن المعتاد لمثل سوء الاستعداد البائس هذا ألا وهو التوبيخ من قبل العالم كله لها. وشيء طبيعي أن تكون إسرائيل قد خسرت هذه المعركة وحتى لو كانت حققت نصراً عسكرياً. وهكذا نجد أن إسرائيل لم تتعلم أصول اللعبة بعد سنوات طويلة من الطعن فيها والافتراء عليها.

يعتبر ضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ دليلاً واضحاً على سوء التفكير والتدبير. ففي ذلك العام قامت الطائرات النفاثة وبأمر من مناحيم بيغن بضرب آلات صناعة القنبلة النووية التي بيد صدام حسين وذلك في واحدة من أعظم الضربات الجوية في التاريخ. قام سربان من طائرات أف ـ ١٥ وإف ـ ١٦ بالطيران لمسافة ١٦٠٠ ميل فوق أرض العدو ودمرت تلك الأبنية الحصينة ولم تقتل إلا موظفاً واحداً ثم عادت إلى قواعدها سالمة بدون خسارة أي طائرة أو طيار.

وكانت ردة فعل الإعلام العالمي الهجوم على بيغن. ولا نستطيع الجزم إن كان بالإمكان وقتها إقناع وسائل الإعلام برسم صورة صحيحة لتلك المهمة العظيمة، لكن الحكومة على أية حال لم تقم بأي جهد يذكر لإقناعها. ولا ندري إن كانت حكمة بيغن قد اعترف لها بالفضل حتى بعد أن ضرب صدام حسين الأكراد والإيرانيين بالأسلحة الكيماوية. وأخيراً وأثناء حرب الخليج اعترف بعض الصحفيين أن بيغن أنقذ القوات الأمريكية وضحايا الصواريخ الإسرائيليين من حرب نووية.

إن من نتائج عدم الكفاءة الإعلامية الإسرائيلية هو عجزها عن رسم الوجه الحقيقي

لمنظمة التحرير الفلسطينية. بالمقابل نجد الصحافة البريطانية تتوقع من إسرائيل أن تجلس مع منظمة التحرير لتناقش مستقبل فلسطين ومع ذلك نجد القليل من الناس يقترح أن تجلس الحكومة البريطانية مع الجيش الجمهوري الإيرلندي لتناقش مستقبل إيرلندا الشمالية. إن النفاق واضح مثل البلور ومع ذلك نجد أن بريطانيا قد أمسكت بأطراف اللعبة فعندما يقوم جنودها بعمليات قتل في ألستر لا تقوم الأمم المتحدة بتوبيخهم في الصباح التالي.

إن مأساة جبل الهيكل كانت تدريباً أكثر من أي شيء آخر وإن التوقيت العربي لإثارة القلاقل كان يهدف إلى أقصى درجات المواجهة. وقبل حدوث الاضطرابات بفترة معقولة كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد أعدت قراراً للأمم المتحدة بشجب إسرائيل للهجمات على المقدسات الإسلامية. وبما أنه لم يكن هناك أي مبرر فوري للقرار فعلى المنظمة أن تطبخ واحداً منها.

والأمر تماماً كما وصفه جيرالد م. شتاينبيرغ المحاضر في قسم الدراسات السياسية في جامعة بار إيلان والذي كتب في جريدة جيروسالم بوست ما نصه:

لقد أبلت القيادة الفلسطينية بلاء حسناً في إتمام هذا الحدث الإعلامي حتى الكمال: فقد كانت الأخبار التي نشروها جاهزة قبل أن تنقل الضحايا الأولى إلى المستشفى. وقد أذاعت الشبكات الإخبارية الرئيسية في العالم التقارير العربية عن ظهر قلب. وكانت إذاعة "B.B.C" (لندن) تبلغ مستمعيها في كل العالم في كل ساعة أن العنف بدأ فور أن حاول الإسرائيليون «وضع حجر الأساس للهيكل الثالث في أحد الأماكن الإسلامية المقدسة».

. . . وبعد ١٢ ساعة عندما أدركت هذه الإذاعة أن الهجمات العربية لم تكن فورية كما أذيع في البداية وأن الاضطرابات قد تكون مخططاً لها من قبل لاستثارة رد فعل شديد من الشرطة، وقتها كان الوقت قد فات.

لقد سمح حمق قادة إسرائيل السياسيين للفلسطينيين دائماً أن يلتفوا من حولهم. ليس هناك من جنرال على قيد الحياة لا يعترف في لحظة صدق أن إسرائيل ترتكب جريمة انتحار

إذا تخلت عن الضفة الغربية للفلسطينيين. إن الخرائط تظهر أن إسرائيل تراجعت إلى حدود لا يمكن الدفاع عنها، ستثبت منظمة التحرير بما سترتكبه من مجازر أنها الجار الذي لا يعتمد عليه، ومع ذلك أيضاً فإن إسرائيل ليس لديها الموهبة أو التنظيم الكافي لتوصيل الرسالةَ إلى العالم بالصورة الصحيحة.

في الجزء الأول من هذا الكتاب تعرَّف القارىء إلى النظام الحكومي المتصدع حتى النخاع حيثُ لا تعيش في تلك الغابة التي صنعتها اليد البشرية إلا الأفاعي، لكن ليس بالضرورة أن يكون النظام السياسي نذير سقوط إسرائيل خصوصا إذا بذل الوقت الكافي لإجباره على تصحيح نفسه عن طريق المواطنين الغائبين.

وعلى أية حال فالوقت في إسرائيل نعمة عزيزة وذلك أن صراع البقاء هو مسألة يومية. هناك النسور تحوم وأسماك القرش تدور في استعداد للهجوم عند أول رائحة دم تظهر. وليس أمام إسرائيل لتعيش الآن إلا أن تبني نظاماً أمنياً قوياً يختلف عن ذلك النظام المتصدع عبر السنوات الأخيرة. كان الرجال الخطأ في الحكومة يخبرون الرجال الخطأ في المؤسسات الدفاعية أن يقوموا بأعمال خطأ وبدون قيود. ولن يكون هناك نهاية لهذه السلسلة من القرارات الخاطئة إذا لم يستلم الحكم رجال موثوقون.

إن إسرائيل تعتمد على أمم قليلة من أجل بقائها. وهذه الأمم المختارة منها القليل في أوروبا وواحدة في أمريكا الشمالية قد اختارت الأخلاقيات الموضوعية على الأخلاقيات النفطية حين قررت أن تقف إلى جانب حليف متجهز للقتال. ولكن إن لم يتصرف هذا الحليف بذكاء وقدرة فإن إسرائيل ستجد نفسها وحيدة.

إن معركة إسرائيل عادلة وأغلب شعبها لطيف وخلوق، وها هي حكومتهم تخذلهم، والأكثر إثارة للقلق هو أن المؤسسات الأمنية تحذو حذو الحكومة فيما تفعله. أما الاقتصاد، فحدث ولا حرج، فإن كان هناك من سيدمر إسرائيل فهو الاقتصاد هذا إذا لم يدرك بالسرعة الممكنة.

معظم الإسرائيليين يعيشون حياة حرمان وقلق وديون. يفترض في الحياة في إسرائيل

أن تكون حياةً ممتعة مجزية. فالناس هناك لهم أيديولوجية يعيشون عليها والجو رائع والسكان مبتهجون بطبعهم والطبيعة جميلة، لكن البيروقراطية المترسخة هناك تمتص الروح من الشعب الشجاع الرائع.

ويتعرض الإسرائيليون للغش باستمرار: فهم يتعرضون له في البنك، وفي السوق وفي دائرة الضريبة وفي العيادة الصحية، وهم يدفعون مبالغ زائدة على كل شيء ولا يحصلون مقابله على شيء إلا إذا استخدموا هم أنفسهم الغش. إن النظام بحد ذاته بغيض مقرف وعدد الناس الذين أصبحوا مقرفين كردة فعل ليس قليلاً. لقد أصبحت الحياة تهرباً من الديون الكثيرة، وتآمراً على المبادىء، وموظفين وقحين في مكاتب مقيتة وتوتراً لا نهاية له في صراع على البقاء.

وفي السنين المعاصرة أخذت قسوة الحياة في إسرائيل منعطفاً عنيفاً إلى الأسوأ. وفي الجزء الثاني من هذا الكتاب سوف نرى ما هو السبب الحقيقي الذي قد يضحي الإسرائيليون من أجله بكل ما أعطوه للقومية؛ لقد أصبحت حياتهم لا تُحتمل في ظل نظام لا يطاق.

LAU LIBRARY BEIRUT

الجزء الثاني

معاناة الفقراء الإسرائيليين

الفصل التاسع

نحو صحة أسوأ

في حين عالج الجزء الأول من هذا الكتاب النظام السياسي الإسرائيلي الأعوج، فإن الجزء الثاني من هذا الكتاب سيوضّح المعاناة الكبيرة والتي تنعكس آثارها على الشعب الإسرائيلي، وعلى القارىء أن يكون حذراً، لأنه سيجد صعوبة في تصديق كل ما سيقرأ. إن الأنظمة الإسرائيلية التي على الشعب الإسرائيلي أن يعيش تحت ظلها ستبدو كنوع من الطرائف العلمية، صيغت من قِبَل الشيطان نفسه. إن من المستحسن أن نبدأ برحلات (لوسيفر) من أن نبدأ بعالم الصحة والوقاية الصحية والعادات الصحية والبيئة، أو أي شيء يتعلق بالبنية الصحية السليمة للإنسان.

• السياسة ـ العيادات ـ التأمين الصحي:

تأسست الهستدروت منذ سبعين عاماً مضت، كإتحاد عمالي وطني، ومع مرور الزمن أخذت تتسع حتى شملت الصناعة، والممتلكات الخاصة، والاستجمام، والمواصلات، والبنوك، والرياضة، وهلم جرا.. حتى امتدت أطرافهما إلى حياة كل فرد. إن الهستدروت التي أوجدت مشروع الصحة الوطنية الذي يسمى «كُبّات حوليم(*) ـ كلاليت ـ» ثم سيطرت عليه قد قامت منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا بإضفاء الصفة السياسية على الصحة العامة. وبتوظيفها لغالبية أطباء وممرضات الدولة فإن كلاكيت تدير (١٢٠٠) عيادة محلية أي نحو (٨٠٪) من مجموعها الكلي، كما تسيطر على (٤٠٪) من أَسِرَّة المستشفيات الإسرائيلية، وبالرغم من أن انتخابات الهستدروت مفتوحة لكافة الأحزاب فإن على حزب العمل أن

(*) كُبَات حوليم تعني صندوق المرضى.

يواجه التحديات في أي صراع قائم على السلطة، وبتحكم حزب العمل بالسلطات العليا لبيروقراطية الهستدروت فإنه قد شكل الاتحاد بالصورة التي يريدها. إن كل عامل حكومي (٥٥٪ من مجموع السكان)، هو عضو في الهستدروت، وفي أول كل شهر يقتطع مبلغاً من دخله يخصص لاشتراكه في عضوية (كلاليت) الصحي. وهنا نتساءل، كيف يمكن لمشروع الصحة المُسَيْطَر عليه في إسرائيل أن يعمل إذا كان الذي يتولاه حزب سياسي؟ إنه بالطبع لا يختلف عن حزب العمل في إدارته السيئة.

عندما تسوء صحة أي عضو من الأعضاء، فإن عليه أن يعرض نفسه على عيادته المحلية، حيث ينتظره الهلاك، وليس مسموحا له اختيار طبيبه الخاص. وإذا ما احتاج إلى المستشفى فإنه لا تعطى له فرصة الاختيار لا وحتى اختيار الطبيب الجرَّاح. وإذا ما وُصف له العلاج، فعليه أن يأخذه من صيدلية العيادة، وإلا سيخسر قيمة الدواء المؤمَّن بسعر منخفض وقد يفقد العضو العامل أُجرة يوم عمل إذا لم يتلائم الموعد الذي حجزه مع ظروف عمله، لأن عليه أن يتواجد ما بين الساعة السابعة والنصف والساعة الثامنة ليسجل اسمه ويحجز موعداً.

لقد وصل أحد المراسلين من جريدة (هاآرتس) إلى إحدى العيادات الساعة السابعة والنصف ليحجز موعداً لأحد أقاربه، فوجد ملاحظة على باب الطبيب المداوم تشير إلى أنه لن يكون في مكتبه ذلك اليوم، ويُنصح بتسجيل الحالات الطارئة لدى مكتب العيادة كي يعرض على طبيب آخر، علماً بإن هذا المكتب قد فتح أبوابه الساعة الثامنة أو بعد نصف ساعة من انتهاء التسجيل. بهذه البيروقراطية ومثيلاتها لن تكون هناك مرونة في القوانين، كما أن المرضى لا يستطيعون زيارة الطبيب البديل إلا إذا حجزوا موعداً لهم قبل الساعة الثامنة.

لم تكن هذه ـ بالطبع ـ نهاية المشاكل التي واجهها المراسل، ولكي تحجز موعداً لليوم التالي فإن على كاتب العيادة أن يقرر ما إذا كانت الحالة طارئة أم لا. مع أن هذا الكاتب بالكاد يكون طبيباً خبيراً. وفور حصول المريض على مكان في صف الانتظار، يبدأ هنالك العذاب، فلربما يكون مصاباً بحمى شديدة، ومع ذلك يتوجب عليه الانتظار ما يزيد على

خمس ساعات في غرفة الانتظار. وإذا ما شخَّص الطبيب حالة خطيرة، فإن أمامه خيارين، إما أن يرسل المريض إلى طبيب متخصص يختاره هو دون أي اعتبار لمكان مكتب هذا الطبيب، وهذا يعني أن على المريض العودة مرة أخرى إلى الكاتب ليحجز موعداً فلا يمكن للمريض أن يزور الطبيب المتخصص مباشرة. وإذا كان المريض مصاباً بداء الربو المزمن، وهو على علم بذلك، فببساطة لا يستطيع أن يحجز موعداً مع طبيبه العادي المتخصص في الأذن والأنف والحنجرة، لأن في ذلك مخالفة للقوانين. وإذا ما شعر الطبيب بأن هناك حاجة ملحَّة لدخول المريض المستشفى، فإنه لا يرسل المريض ببساطة إلى المستشفى لإجراء الفحوصات، بل عليه أن يرسله أولاً إلى المختبر التابع لـ كلاليت، حيث يخضع المريض لفحوصات غير ضرورية مطلقاً. وإذا ما أثبتت نتائج هذه الفحوصات بأنها خطيرة، عندها يرسل المريض إلى المستشفى لإعادة نفس الفحوصات مرة ثانية. لقد وصف البروفسور (شيرو سيرفيديو) هذه العيادات بالإجراءات التي تتم عند الحدود.

إن السياسة هي السبب الوحيد لقيام كلاليت، حيث يوجد عليها ما يزيد على نصف بليون دولار كديون متراكمة، تغطيها الحكومة على مضض. إن كلاليت يتم تمويلها بثلاثة طرق، ثلث يغطى من خلال إعانة حكومية، وثلث يغطى من خلال قروض بنكية ترتبها الحكومة، والثلث الأخير يغطى من الديون المستحقة على الأعضاء. إنه ترتيب منسق لكنه غير عملي.

إن الديون المستحقة على الأعضاء إلى الآن لم تبدأ بتغطية ثلث تكاليف كلاليت، وهكذا فإن القروض ارتكزت على ميزانية كتبت على ورق وأعدت لمدة عامين بعد إتمام عرضها. إن الإعانة الحكومية تحسب في نهاية كل عام بدلاً من بدايته كما هو معروف للجميع. وبالنسبة لصحيفة هاآرتس فإن الحسابات المشبوهة تكون جاهزة، لتمنع الحكومة من معرفة حقيقة طبيعة الكارثة المالية، والتي إذا كشف النقاب عنها، ستعطل الإعانة المالية والقروض المميزة. إن على عامة الشعب أن يدفع، فكل موظف مجبر على أن يدفع ضريبة معينة، توزع على المشروعات الصحية الأربعة التابعة للدولة. ونصيب كلاليت هو

LAU LIBRARY BEIRUT

(٧٠٪) من هذه الضرائب ويوزع الباقي على المشاريع الصحية الأصغر.

هناك اثنتان من المشروعات الصحية تسمح لأعضائها بزيارة الطبيب الخاص وحسب ما يناسبهم، إنها بالتأكيد أكثر إنسانية، وفي السنوات الأخيرة كان باستطاعة أي شخص الفرار من قبضة الهستدروت والانضمام إلى هذه المؤسسة الصحية. في خلال عامي ١٩٨٦/١٩٨٧ ارتفع عدد أعضاء هاتين المؤسستين من (١٧٪) إلى (٢٣٪). إن واقع الإسرائيليين الذين هم ليسوا أعضاء في الاتحاد، ولديهم عدة بدائل للاختيار ترعب كلاليت التي كانت ولا زالت تستنزف الحكومة منذ سنوات عدة بسبب نظرتها المسيطرة على الصحة العامة. في عام ١٩٨٩ قامت المؤسسة الوطنية للتأمين بعمل إحصاء رسمي للكشف عن نسبة الإسرائيليين الذين ينتمون إلى أية مؤسسة صحية. لقد قدمت كلاليت التماساً لمحكمة العدل العليا بدعوى أن نتائج هذا الإحصاء ستكون غير كاملة ومضللة، إلا أن الشعب لم ينخدع بهذا الالتماس، وكان تسرب هذا الخبر بسبب التغيير الحكومي في الخدمات الصحية، فمؤسسة الهستدروت ستخسر (٤,٥) مليون دولار في الشهر من حصتها، إضافة إلى (٢٥ ,٥) مليون دولار تذهب إلى إحدى المؤسسات الأخرى.

إن كلاليت يائسة في استقطاب الأعضاء إليها، حيث اتخذت عدة إجراءات صارمة لاسترجاعهم، إن المهاجرين الجدد والذين لا زالوا غير مدركين للفظائع التي تنتظرهم، قد سجلوا وبدون علم في مؤسسة كلاليت من قبل الموظفين الذين يعملون داخل وزارة الدمج للهستدروت. لقد أصبحت كلاليت الملجأ المفروض على الكهلة والعاجزين والداخلين إليها كجزء من راتبهم التقاعدي، أما القادرين على الدفع فينضمون إلى المؤسسات الصحية الخاصة حتى لو كان ذلك يعني دفع ما يقرب من (١٥٠) دولار شهرياً لعائلة مكونة من أربعة أفراد، وتدفع المؤسسات الأخرى رواتب أفضل لأطبائها، ولهذا كانت كلاليت تعاني من تسرب خطير في أطبائها، ولكي تعوضهم فإن الهستدروت توفر شققاً سكنية لاجتذاب الأطباء، إن كلاليت تمتلك ألف وحدة سكنية في البلاد والتي يستأجرها غالبية الأطباء، بمثابة رهن عقاري لبيوت يقيمون فيها فعلاً. أما الموظفون من ذوي الرتب العليا فهم في الواقع من أصحاب المناصب السياسية البحتة. إن مدراء العيادات الذين يتقاضون

رواتب جيدة ليسوا بحاجة إلى خلفية طبية، فهم فقط رقعة في حزب العمل. في الواقع إن المدير الحالي الوطني للكلاليت ليس طبيباً.

إن السبب الحقيقي لبقاء كلاليت لا يعود إلى اهتمامها بالصحة العامة للشعب بل إلى اهتمامها الفاشل بصحة أعضاء حزب العمل. ومع انهيار امبراطورية الهستدروت فإن آخر ما بقي من ممتلكاتها والتي تستطيع أن تجتذب به الشعب هو الشبكة الصحية سواء كان ذلك ضد إرادتهم أم لا. وإذا كانت (كلاليت) هي منظمة حزب عمل غير مشهورة فلماذا لا يحطمها الليكود، ويشجع على بناء مؤسسات خاصة للتأمين الصحي؟

إن أحد هذه الأسباب هو كون (٧٥٪) من السكان المرتبطين بمؤسسة صحية واحدة وغير قادرين على الهروب من هذه الشبكة ملزمين بأن يستخدموا إحدى عياداتها، إن هذا الواقع يبقي (كلاليت) مواصلة لعملها بالرغم من تذمر الشعب من وجودها. ومهما كانت إداراتها سيئة، فالحكومة لا تستطيع وقف الدعم المالي لها، ما لم تكن هناك ثورة شعبية عارمة. ولمعرفة (كلاليت) بأن الحكومة ضامنة لها، فإن هذا يعطيها الثقة كي تشتري الممتلكات، كمستشفى خاص كبير في القدس، بالإضافة للأراضي الزراعية والتي ليس بمقدورها شراؤها.

يقول البروفسور (آرثر إدلمان) رئيس الجمعية الطبية الإسرائيلية إن (كلاليت) لا تمثل الضمان الاجتماعي الصحي والذي من أهدافه توفير الرعاية الصحية. إن أولوية قراراتها متأثرة بعوامل خارجية ذات اهتمامات بسياسة وأيديولوجية الهستدروت، مثل هذه المؤثرات السياسية تبعد كلاليت عن الحقيقة. إن حزب العمل يبحث عن أصدقاء له ليدعم نظامه الصحي المتدهور، ولهذا يقدِّم العضوية وباشتراك منخفض لعدد من الأحزاب الدينية في مؤسستها.

إن سوء توصية عام ١٩٧٧ الحكومية للتخلص من (كلاليت) قد اصطدمت بالحزب الديني الوطني، وذلك لوجود (١٥) ألف من أعضائه في المؤسسة، وفي عام ١٩٩٠ أوصت لجنة حكومية بفصل الهستدروت عن كلاليت وذلك على غرار نظام التأمين الصحي في

بريطانيا، وبهذا يتم حرمان كلاليت من مواردها المالية، ولكن الهستدروت رفضت مقترحات هذه اللجنة، نظراً لأن الحكومة هي الممثلة لهم، وقد قالها الدكتور (سوهار) بصراحة أنه ليس هناك أي أمل في تطبيقها، وأنها لن تمر على الكنيست (البرلمان).

لقدْ نجم عن إضفاء الصفة السياسية على كلاليت انتقال الأطباء إلى مؤسسات صغرى، وهذا يعني أن انتقال المريض الذي يعاني من مرض نادر مع وجود الطبيب المختص والذي يعمل في مؤسسة أخرى هو أمر لا يستطيع الحصول معه على استشارة طبية أو أيّ تعويض.

• الرعاية في المستشفيات الإسرائيلية:

تتحكم كلاليت بـ (٣٠٪) من مستشفيات الدولة ونحو (٤٠٪) من أسِرَّتها، ويتبع الباقي للدولة، إن المنافسة بين هاتين البيروقراطيتين أدت إلى إضرابات مستمرة وعقوبات وإفلاس وفساد وقلق.

دعنا نبدأ بالإضرابات؛ عندما يحصل رؤساء الأقسام على أية زيادة فإن العمال في المستشفيات الحكومية يطالبون بالمساواة، وتكون النتيجة الفوضى والبلبلة في هذا الميدان، إن بذور عدم الرضى هذه قد غُرست منذ مدة طويلة، إن الأطباء في معظم مسشفيات إسرائيل يحصلون على نفس الراتب الذي يقرر حسب الأقدمية وليست الخبرة، وهكذا فإن جرَّاح القلب وطبيب الأطفال كلاهما يحصلان على الراتب نفسه، والذي ربما يكون منخفضاً وهو يعادل خمسة دولارات في الساعة، وللتأكيد على هذه النقطة، فإن طبيب القلب الإسرائيلي غالباً ما يحصل على راتب أقل مما يأخذه مراسل شاب في نيويورك، والبالغ نحو (٩٠٠) دولار في الشهر. ولكن حتى هذه الرواتب القليلة لا تستطيع أن تحل مشكلة الديون، لدرجة أنه أدى إلى تخفيض انتاجيتهم وبلا هوادة، لقد حُرم الأطباء والممرضون من العمل فترة ثانية من الممكن أن يوفر لهم راتباً إضافياً، ولذلك (وهذه الحقيقة يقسم عليها أي فرد في إسرائيل) تغلق جميع مختبرات الأشعة والتحاليل الدقيقة والأجهزة الفوق صوتية والتصوير الطبقي الإشعاعي وغير ذلك في المستشفيات الإسرائيلية بعد الظهر.

إن البلايين الممثلة في هذه الأجهزة تبقى دون استخدام، لأن الحكومة والهستدروت لا يريدون تشغيلها، كي لا يدفعوا رواتب إضافية للعاملين بالمستشفى. إحدى هذه النتائج الواضحة أن المرضى يمكثون أطول فترة ممكنة من انتظار نتائج هذه الاختبارات، ولكن ذلك الأمر سيان عند الحكومة، بسبب أن المستشفيات تحصل على المبالغ المدفوعة من قبل مرضيَى الأسرّة. وليس مهماً أن يكون أحدهم لديه التهاب في اللوزتين والآخر لديه فقر في الدم، فعلاجهما يكلف نفس الثمن. إن الأطباء والعاملين في المستشفى غير سعداء بأوضاعهم هذه وأن تذمرهم غالباً ما ينقلب إلى ثورة للمطالبة بحقوقهم، لقد ضاع في الإضطرابات الأخيرة أكثر من (١٢٪) من أيام عمل كانت في القطاع الطبي، وهذا يعني أن الكثير من المرضى تركوا بغير علاج.

وفي آذار ١٩٨٣ خرج نحو (٨٥٠٠) طبيب في إضراب. طافوا خلاله جميع المستشفيات مطالبين بزيادة في الرواتب قدرها (٢٠٠٪) وهي زيادة غير مفهومة، حيث بلغ معدل الراتب الأساسي وقتها (٤٣٥) دولار في الشهر. وعلى الرغم من كون الهستدروت اتحاداً عمالياً، فقد عارض أطباءه معتقداً بأن المطالبة بهذه الزيادة مثال سيء لغيرهم من الموظفين. لقد وافقت الحكومة على زيادة (١٥٠٪) للأطباء المهضومة حقوقهم، ولكنها لم توافق على نفس العرض لكبار الموظفين. ولهذا رفض كبار الأطباء العرض المقدَّم لصغار الأطباء والذين بدورهم أُجبروا على مواصلة الإضراب.

لقد استمرت المستشفيات، ولمدة شهرين، يديرها عدد قليل من الموظفين، الأمر الذي ألغيت معه جميع العمليات باستثناء تلك التي لها علاقة بالحياة أو الموت، وبمغادرة عدد كبير من الأطباء فقد بقي وراءهم جهاز وظيفي ضعيف يشرف على الحالات الطارئة. وعندما فشل هذا الإضراب جربوا استراتيجية جديدة، لقد قام الأطباء بإضراب جماعي عن الطعام، وبما أن المستشفيات كانت شبه خالية من المرضى، فقد أصبح الأطباء هم أنفسهم المصابين بسوء التغذية، كانت القصص عن معاناة الشعب حافلة، وكان المرضى الذين ينتظرون العمليات الجراحية قد أعيدوا إلى منازلهم، كما اختفت تقارير عدد منهم للأبد، وأُرسل الآخرون لإعادة التحاليل ثانية، وهكذا انتهت المشاكل بعد الإضراب

والذي استمر نحو (١١٨) يوماً قبل أن يعود الأطباء إلى أعمالهم، لم يساند البروفسور (زفي بنتـووتز) في مستشفى قبلان في (روحوبوت) هذا الإضراب، معللاً أن الأطباء قد فقدوا ضمـائرهم الحية بهجرهم المستشفيات، وبالرغم من حظهم التعس، فقد تحدى أطباء إسرائيل أخلاقيات مهنة الطب ممهدين السبل لخرق السلوك الإنساني . .

في الثالث والعشرين من حزيران ١٩٨٦ بدأت الممرضات في إسرائيل بإضراب عام مرة أخـرى، وكـانت مطالبهن رفع الأجور، وعندما رُفضت مطالبهن قمن بالإضراب عن الطعام ثانية . وعلى النقيض من الأطباء، لم تحظ الممرضات بأي عطف من الجمهور لأنهن قمن بإضراب جماعي، دون أن يتركن أية ممرضة ترعى شؤون المرضى، لقد أمرت الحكومة جنودها بتولي الأمر وقد انضم إليهم متطوعون من المواطنين وعدد من المراسلين وقد أُلغيت العمليات الجراحية، ولم تكن أجهزة إنقاذ الحياة أيضاً متوفرة .

وعلى القارىء أن يتصور مستشفى بدون ممرضات ليدرك استحالة الوضع القائم فيها . وإذا استثنينا حالات الحياة والموت، فإن جميع الحالات الأخرى أُعيدت إلى البيوت، لتخفف الضغط عن المستشفيات . وهكذا تحولت تلك المستشفيات إلى بيوت للمجانين، حياتهم فيها مهددة بالخطر، لقد أخفقت الممرضات في تحقيق مطالبهن الرئيسية، ولكنهن نجحن في إظهار وجهة نظر واحدة، بأنهن ـ في غالب الأحيان ـ أكثر فاعلية من الأطباء في المحافظة على المستشفى، ومع ذلك بقيت مجموعة من العاملين الذين لم ينالوا حقهم في التقدير ليبينوا نفس وجهة النظر هذه .

إن عام ١٩٨٧ هو العام الذي قام موظفو المستشفى فيه بإضرابهم، تاركين وراءهم طعاماً غير مطبوخ، وأوعية بول غير مفرغة، وملابس غير نظيفة، وأعمال كتابية غير مطبوعة . لقد عانى المـرضى بشدة هذه المرّة، فقد اختفت حاجاتهم الضرورية مثل الطعام والأغطية النظيفة، وعرض التلفزيون ولمدة أسبوع صوراً مرعبة لأطفال ممددين على ملابس كتانية متسخة، ولشيوخ مرضى حُرموا من الدواء وحتى الماء، وصوراً لمتطوعين منهكين يحاولون السيطرة على الفوضى القائمة . لقد قام هذا الإضراب لسبب معهود، ألا وهو أن موظفي (كلاليت) حصلوا على زيادة في الأجور بينما لم يحصل موظفو الحكومة على مثلها .

وفي عام ١٩٨٨ قام أطبـاء المستشفيات الحكـومية بإضرابهم بعد أن سمح لأطباء (كـلاليت) بالعمـل لفترة ثانية ليحصلوا على أجر إضافي، في النهاية وتحت ضغط من الحكـومة ألغت (كلاليت) دوام الفترة الثانية، والنتيجة أن أطباء الحكومة لم يكسبوا أي شيء، وخسر الشعب نحو ثماني ساعات من الرعاية الصحية كل يوم، كذلك لم يحصل أطباء كلاليت أيضاً على أية ميزة فيها زيادة عن أطباء الحكومة على الأقل .

كان الإضراب الذي قامت به المستشفيات الخاصة مع المرضى المزمنين سنة ١٩٨٥ هو الأسوأ من بين جميع الإضرابات، فبعد أن أوقفت الحكومة دعمها لهذه المؤسسات، نقلوا من أسرّتهم بدون رضاهم، وأودعوا على أدراج المستشفيات الحكومية، وبهذه وصلت الإنسانية أدنى درجاتها في إسرائيل . لقد سخر الطب الإسرائيلي ـ مفخرة الشعب ـ من كل المعايير الإنسانية في مستشفيات إسرائيل .

• الطب في السوق السوداء :

نظراً للحظر المفروض على العمل الإضافي، كان على المرضى الانتظار لمدة طويلة لإجـراء عملياتهم الجـراحية، لقـد أوجـد إضراب سنة ١٩٨٣ شعوراً مريراً بين جراحي المستشفيات يفوق العمل الإجرامي . وإزاء شعورهم بعدم التعويض عن أعمالهم فقد قرر القلة من الجراحين أصحاب الرتب العالية أن بإمكان المريض أن يتخطى قائمة الانتظار الطويلة، وتجري له العملية بدون تأخير إذا دفع المريض رشوة سخية للطبيب في الخفاء . وإذا ما قُبض على أحـد الأطبـاء وهـو يطلب الرشوة فإنه يقاضي بتهمة الاحتيال، وعدم التوضيح عن مصدر دخله . ولكن بما أن هذه الرشوة تقلل من المطالبة بزيادة المعاشات فإن أخذها غالباً ما يُغض النظر عنه . لقد ذهب رئيس قسم جراحة الأعصاب في مستشفى كبير إلى أبعد الحدود في تعامله، عندما رفضت عائلة أحد النساء دفع رشوة للجرّاح الذي قام بدوره بتأخير إجراء العملية مدة كافية لتسبب للمريضة شللاً مزمناً .

لقد حقق المدعي العام مع الدكتور (ياشيل هلبرون)، واكتشف أن مقدار الرشوات التي طلبها قد تجاوزت جملة معدل الرشوات السابقة، والتي وصل بعضها إلى (٥٠٠٠)

دولار. وفي عام ١٩٨٩ سافر الطبيب (هلبرون) إلى الولايات المتحدة، رافضاً العودة إلى إسرائيل للمحاكمة، ولقد قُبض عليه في ولاية متشجان بانتظار تسليمه إلى إسرائيل. وفي السجن أخبر المراسلين أنهم عملوا منه كبش فداء عن كل الأعمال غير القانونية التي تحدثِ في المستشفيات الإسرائيلية.

• هل يقبل الفساد؟

وفقاً لتقرير حديث قام به مراقب حكومي فإن على المرضى الانتظار عدة شهور لإجراء عمليات غير ضرورية، ينجم عنها تلف يصعب شفاؤه، وقد يموت الكثير منهم قبل إجراء العملية، لقد أشعر نفس التقرير أن وزارة الصحة لم تصدر مذكرة حول الفحوصات الإشعاعية، وهو عمل مستحسن، لأن المعدات كانت لا تعمل بشكل جيد لأن بعضها كان يتسرب منه إشعاعات كثيرة، وفي غضون ذلك، بينما كان وزير المالية (إسحق موداعي) يخفض ميزانية وزير الصحة الجديد (إيهود أولمر) والذي قام بدوره بإعلام الجامعات أن تقوم بتدريب أعداد أقل من الأطباء، بحجة أن الدولة لا تستطيع أن تتحمل نفقات العدد الكبير، وأعلن أيضاً أن غالبية الأطباء المهاجرين معظمهم من الاتحاد السوفييتي لن يسمح لهم بالعمل في إسرائيل خوفا من التسبب في فقدان دخل الأطباء الإسرائيليين المعتمدين من الحكومة، والذين ليسوا بالضرورة أطباء موهوبين.

لخص البروفسور (يارون إزراحي)، وهو عالم في الجامعة العبرية، الوضع على النحو التالي: في القطاع الصحي ليس فقط الأبحاث هي التي تهبط، ولكن الخدمات الصحية هي أيضاً سيئة للغاية، وعلم منهج التشخيص ليس بالجيد أيضاً.

لقد تراجعت سمعة العِلْم في إسرائيل على المستوى الدولي. إن هذا التقييم يعد خبراً مبهراً، إذا ما قورن بحقيقة الحالة الصحية العامة لإسرائيل.

الفصل العاشر

التعقيم الصحي، النظافة الجسدية، التلوث، الصحة

إن فشل الحكومة في مجالات عدة وما صحبها من فوضى في الخدمات الصحية يكلف الإسرائيليون صحتهم، تُبيّن التقارير الحديثة أنّ المواطنين الذين يأكلون طعامهم يتناولون جرعات كبيرة من المواد الكيماوية والميكروبات، فالبعض قد مات بالفعل، والآخرون مقدَّر لهم أن يلحقوا بهم إذا ما استمروا في طلب التغذية من الشراب والطعام الإسرائيلي.

• الأكل في الخارج:

منذ عقد مضى قاد الدكتور (إلان ريشيف) من سلطة الصحة في القدس تحقيقاً عن مطاعم المدينة، فوجد أن أعداداً من الجراثيم تحويها كل من الأطباق وأواني الطبخ، وغالبية المطاعم الصغيرة والرديئة تقدم جميعها جملة من القاذورات التي تجعل من الزبون مريضاً. يعتبر هذا الطبيب في الوقت الحاضر أكثر الرجال إحباطاً، إذ لم تتخذ أية إجراءات بعد نشر تقريره، ويقول بأن الجهات المسؤولة لم تُقاضِ هذه المطاعم الرديئة، والتي استمرت تعمل بنفس الأسلوب غير الصحي، لقد استقال (د. ريشيف) من منصبه بكل اشمئزاز، وبعد تقريره هذا لم يتم عمل أي إحصاء رسمي عن التلوث في إسرائيل.

لقد روعت (ألما آفني) المديرة السابقة لوزارة الصحة من هذا الوضع، ومن اللامبالاة غير المقبولة من الشعب الإسرائيلي والذي هو على استعداد ليأكل من أي مطعم، حتى لو كانت المغاسل فيه والطاولات قد مسحت بخرق قذرة وبالية وذات روائح نتنة: وهي تعتقد

بأن على الحكومة أن تحافظ على المستوى الصحي في المطاعم الشعبية. إن تغييراً كاملاً في البيروقراطية فقط هو الوحيد الذي سيحمي الإسرائيليين من حالة عدم الرضى هذه، إن لكل مدينة أو بلدة مجالس للاجتماعات ومكاتب صحية محلية لها الحق بإعطاء أو إلغاء الرخص لهذه المطاعم، إن مهمة هذه المجالس هي إرسال مفتشين لمراقبة الأوضاع الصحية، لكنهم لا يستطيعون اتخاذ أي إجراء إلا إذا بُلِّغ عن وجود تسمم حقيقي وذلك وفقاً للقانون الإسرائيلي الذي يحمي المطاعم من الإغلاق قبل المحاكمة. إن مهمة المفتشين هي أن يجدوا الدليل الصحي لاتهام هذه المطاعم، ولكن الكثير منهم غير مؤهلين لإجراء الفحص الطبي والتصرف وفقه.

إن إعداد مسودة القانون يتطلب على الأقل بيولوجياً واحداً متدرباً يتم توظيفه في مكاتب الصحة المحلية ليكون جامعاً لغبار التلوث في وزارة الصحة. لقد عين عدد من المفتشين السياسيين كي يمرروا هذا القانون. لقد أضافت (أفني) القول بأننا تدربنا كي نكون محترفين، بينما المفتشون ليسوا كذلك، وبدورهم يرفضون التعاون معنا، ومن الواضح أن على المفتشين أن يكونوا تابعين للسلطة القضائية، ولكن ذلك قد يعني وجود أناس غير مؤهلين لديهم وساطة سياسية، لذلك تسمح الحكومة بتسمم الشعب دون أية حماية.

إن النظام الشرعي وارتفاع النفقات يحول دون إجراء الإحصاءات المستمرة عن الميكروبات، إن الشهادة الحية في المحاكم الإسرائيلية لها أهمية تفوق النتائج المخبرية. لقد قُدم تقرير واحد ارتكز على إحصاء للميكروبات في العقد الماضي، إلا أنه لم تنشر نتائجه للشعب، لقد كان الفضل لهذه الدراسة في نشر النتائج من قبل وسائل الإعلام مع وافر الشكر والامتنان.

تم اختبار (٣٥) مؤسسة غذائية في (ناتانيا)، وقد تبين أن عشرة منها فقط نظيفة وصحية. وفي ثمان من هذه المؤسسات احتوت كل ملعقة طعام فيها على ما يزيد عن مليون جرثومة، وهذا خطر حقيقي على حياة المتناولين للطعام.

إن (١٧٪) من هذه المطاعم كانت ذات مستوى عالمي حديث، والنصف الآخر كان من المطاعم المقبولة، بينما الثلث منها كان دون المستوى. أما بالنسبة لمحلات الكفتيريا ذات الخدمات السريعة فلم تكن وفق المستوى المطلوب، وكانت نحو (٢٠٪) منها غير ملائمة للمعاملة الإنسانية.

تعتبر الفنادق أسلم الأماكن لتناول الغذاء، كان (٥٥٪) منها في حالة جيدة، ونحو (٤٥٪) في عداد المقبولة، ووفقاً لتقرير أعدّه (موشيه دروري) تبين أن معدل التسمم في المطاعم الإسرائيلية يتراوح نسبته من (١٠ ـ ١٥٪) بينما يتراوح هذا المعدل في أوروبا الشمالية بين (٠,٠٢٪ إلى ٠,٠٥٪). ذلك يعني أن لدينا هنا مستوى يمكن مقارنته مع كثير من البلدان الإفريقية الفقيرة والقذرة. كم من القطع الصلبة وجدت في مرطبان للمخلل أو فأر في زجاجة مرطبات؟ لقد كانت هذه أسوأ خرق للناحية الصحية تم اكتشافها من قبل وزارة الصحة خاصة في الأطعمة المحفوظة لعام ١٩٩٠. إن أكبر غرامة قامت بدفعها الشركات بلغت (٢٥٠٠) دولار، إلا أنه على الأقل قد أدينت هذه الجرائم. لقد أهملت وزارة العدل في شمال إسرائيل نحو (٩٠٪) من الحالات المشابهة التي قدمت إليها من قبل وزارة الصحة بسبب عدم الاهتمام من ناحية ولمرور وقت طويل عليها من ناحية أخرى.

● الموت باستخدام المبيدات:

يقوم المزارعون في إسرائيل برش المبيدات بإهمال، وبنظرة يغلب عليها الربح المادي، وذلك لعلمهم بأن هناك فقط ثلاثة من مفتشي الحكومة. وإذا ما قبض على أحدهم، فليس بمقدور هذا المفتش تنفيذ العقوبة مهما كان خرق القانون كبيراً، إن فقدان السيطرة قد أدى إلى استخدام الرش بطريقة غير معقولة. فالمزارعون الإسرائيليون يستخدمون من المبيدات لرش الفدان الواحد ما يفوق (٢٥٠) مرة ما يستخدمه المزارعون في ولاية كاليفورنيا.

إن الإسرائيليين الذين يعيشون في المناطق الريفية هم أول المتأثرين بهذه المبيدات الحشرية. عالج الدكتور (ديفيد رابنر) من مستشفى (ايميك) في شمال مدينة العفولة مئات

الضحايا من التسمم بالمبيدات الحشرية. وادعى بأن مكونات المبيدات الحشرية هي نفس مكونات غاز الأعصاب، والأعراض الناتجة عنها تتضمن الصداع الحاد وفقدان الذاكرة والاستفراغ والأرق. إن الاستخدام المفرط للمبيدات الحشرية كوسيلة رخيصة لزيادة المحاصيل قد زاد منها نقص القوانين التي تضبط استخدامها. تقع بعض المسؤولية على وزارات الزراعة والصحة والبيئة في السيطرة على استخدام المبيدات هذه، ولكن لا توجد لدى أي منها السيطرة الكاملة. لقد أجرت كل وزارة على حدة اختبارات حول تأثير سوء استخدام المبيدات، إلا أن التنافس بينها لم يُساعد على نشر النتائج. ولو جئنا إلى الواقع فإنه لا يوجد أحد في هذه الوزارات له الحق في السيطرة الكاملة على هذه المبيدات، وبالمثل فليس هناك أي جهة رسمية تشرف على استخدام المجاري الصحية كسماد، ومع قلة المياه فإن هذا الأسلوب أصبح واسع الانتشار، مما أدى إلى انتشار وباء الكوليرا في المناطق الحدودية.

إن جميع المبيدات وفضلات المجاري يجب أن تزول عند تصدير الفواكه والخضار إلى أوروبا وإلا سيكون الإنتاج مرفوضاً، لذلك يتم المواظبة على إزالة مثل هذه السموم وفحص الإنتاج باستمرار قبل تصديره للأسواق الغربية، وإذا اكتشفت إحدى الشحنات بأنها أقل من المستوى المطلوب، فإنها تعاد إلى إسرائيل حيث تباع في السوق المحلية، وطبقاً لما يقوله (يوري جولنر) المتفش المسؤول عن الإنتاج الحكومي فإن المفتّشين المسؤولين عن فحص الفاكهة والخضار للسوق الإسرائيلية قد سرّحوا من عملهم عام ١٩٩١ بسبب تخفيض الميزانية، وهذا يعني أنه لا يوجد أحد لفحص الإنتاج الإسرائيلي للكشف عن المواد السامة.

لقد أكدت (نزهات كاتزاف) والعضو في هيئة البيئة للهستدروت هذا الواقع المخيف، بقولها: ولأنه لا يفحص إنتاجنا أحد، فإن كل واحد في إسرائيل لا يعلم إذا ما كان الطعام الذي يتناوله قد يُفضي إلى أمراض خبيثة أم لا.

إن كل ما هو غير ملائم للذوق الأوروبي يتم عرضه في الأسواق والمحلات التجارية الإسرائيلية دون أي اعتبار للنتائج الصحية.

وأشار الدكتور (جيري وستون) وهو عالم حكومي سابق وناقم على الوضع القائم، إلى أن عملية الرش يشرف عليها مزارعون من وزارة الصحة يتركز اهتمامهم على تحقيق الأرباح فقط، على عكس الأطباء والذين ينصب اهتمامهم على الصحة. إن إسرائيل رائدة العالم في السرطان وذلك بسبب ما تأكله من الطعام.

● ندرة المياه الصالحة للشرب:

إن المياه في إسرائيل ليست نادرة بالضرورة، إلا أن الحكومة جعلتها كذلك، لقد حظيت إسرائيل بثلاثة مصادر كبيرة للمياه، هي: بحر الجليل (طبريا)، والصخور الساحلية الحاوية للماء (وهي بمثابة مخزون ضخم تحت سطح الأرض، وتتبع شواطىء البحر المتوسط)، ثم الجبل الصخري المائي (والذي يتواجد أسفل الصخور الجيرية للتلال اليهودية والحاوية لأنقى مياه الدولة). إن الاستخدام المنظم لهذه المصادر الثلاثة مضافاً إليها الأمطار الشتوية جميعها قادرة على تزويد إسرائيل بالمياه اللازمة لحاجة السكان، إلا أن الاستغلال غير المنظم لهذه المصادر الثلاثة جعلها غير كافية، وأُسيء استعمالها من قبل مفوض عضو لجنة المياه غير المؤهل (إسحق يوشع) والذي أجبر على التخلي عن منصبه بعد عقد من تعمد الأذى والخداع. ولولا تهديد وزير الزراعة (إيتان) بالانفصال عن الإئتلاف لبقي (يوشع) مستمراً في منصبه إلى أن يتحول بحر طبريا إلى بحر مالح. يقول الصحفي الإسرائيلي (مناحم رانات): إن أية دولة عادية كانت ستطرد (يوشع) منذ فترة طويلة، لأنه لم يدرس علم المياه والبيئة أو الجغرافيا أو أي علم له علاقة بالمياه. إن مؤسسة المياه الإسرائيلية (ميكوريت) قد أوصت بكمية المياه التي من الممكن ضخها كل سنة دون خطوره، معتمدة على الدراسات العلمية في الفترة الواقعة بين ١٩٨٧ - ١٩٨٩، وقد وافق (يوشع) على ضخ حصة من المياه تتراوح من (٨ - ١٤٪)، وكانت زائدة عن خط الأمان الذي اقترحه الخبراء - وكل ذلك حدث في سنوات الجفاف.

إن الضخ المتزايد من الصخور المائية الساحلية ستسمح بتدفق مياه البحر لتطغى على المياه النقية، وأصبحت الآبار مالحة وغير صالحة للشرب حديثاً، وهذا ما يحدث الآن لبحيرة طبريا، والتي هي جزء من وادي الأردن، وتنبع من مرتفعات الجولان نحو الرقعة

BEIRUT

المالحة في البحر الميت. إن العامل الرئيسي لجفاف البحر الميت هو كونه محاطاً بالآبار المالحة. ولأن هذا المسطح المائي يقع عملياً في منطقة غير ممطرة وذات معدل عالٍ من التبخر، فإن المياه العذبة لن يكون بمقدورها أن تتخطى التسييل الباطني من الآبار المالحة. إن بحيرة طبريا هي بدورها محاطة بآبار مالحة، ولكنها تحظى بأمطار وفيرة، كما أنها تتغذى بمياه الثلوج والجداول من مرتفعات الجولان، ومع ذلك إذا ما استمر الضخ منها بكميات كبيرة، فإنها ستغمر بالمياه المالحة.

إن البحر الميت هو أخفض بقاع العالم، ويبلغ مستواه (١٢٧٠) قدم تحت سطح البحر، ولكن بحيرة طبريا لا تزال منخفضة عن وادي الموت. إن خطأ أحمر قد تم وضعه عند منسوب (٢١٣) قدم تحت مستوى سطح البحر، وإن البحيرة لا تستطيع الانخفاض تحت هذا المنسوب وإلا فإنها ستصبح مالحة، وبصورة غير عادية. ويبدو أن (يوشع) قد تجاهل كل التحذيرات من الوقوع تحت خط الخطر، وقام بضخ مياه البحيرة حتى عدة بوصات فقط.

يقول الدكتور (يوسف أيميلش): إذا ما انخفضنا إلى نصف متر تحت الخط الأحمر، فإن البحيرة ستصبح مالحة، لقد سمح (يوشع) بحدوث هذه الكارثة، وسوف نفقد هذه البحيرة لأجيال عدة. ومع حلول ربيع عام ١٩٩١ ارتفعت ملوحة البحيرة عن معدلها الطبيعي من (٢١٠ مللغرام لكل لتر) إلى (٢٤٠ مللغرام لكل لتر)، وبذلك يتوقع الكارثة، لأن هناك تجاوزاً في الخط الأحمر سيكون مع نهاية هذا الصيف. إن بحيرة طبريا قد قضي عليها، ليس بسبب الزيادة في الضخ فقط ولكن أيضاً بسبب الكميات الهائلة من السماد غير المحددة، ومن المجاري والمبيدات والتي تتدفق من خلال الجداول العديدة التي تغذيها.

في حزيران ١٩٩١ هُدِّد مختبر طبريا لِعلْم المياه العذبة والذي يراقب وضع البحيرة بالإغلاق، وذلك لأن هيئة المياه قد أوقفت عنه الدعم المالي، ومع جفاف البحيرة أمام أعينهم، عمل العلماء لمدة شهرين وبدون أجر. وكعالم قال الدكتور (يوفال كوهين): إن هذه البحيرة ذات أولوية وطنية، ولأننا مسؤولون فعلينا الاستمرار في المراقبة وضبط حالة البحيرة. إن إسرائيل غنية بأناس مسؤولين مثل الدكتور (كوهين) والذين يحبون بلدهم

ويعملون لمصلحته، وهو ضحية حكومة فاسدة وقاسية، إن الوقوف أمام من هم في السلطة دون أن تدفع الثمن هو أشبه بالمستحيل، وبدون المراقبة العلمية فإن بحر الجليل (طبريا) سيموت قبل أن يستيقظ الشعب لينقذه.

● انظر التسرب الكبير إلى مياهنا في العقد الماضي:

لم تتلق المياه في الصخور الساحلية علاجا أفضل مما تلقاه بحر الجليل، إن لدى إسرائيل موضعاً واحداً فقط للنفايات السامة، ويقع في صحراء النقب التي تبعد (١٧٠) كيلومتر عن تل أبيب، ولكي يتجنبوا مشقة السفر لمسافات بعيدة قام أصحاب المصانع بإلقاء النفايات على الساحل وبصورة غير قانونية، دون أن يعلم أي أحد بمواقع هذه النفايات، ولهذا لم يقم أحد بتنظيفها، لكن استطاعت عالمة واحدة وهي الدكتورة (ليه مشكات) مستخدمة رأس المال من ألمانيا أن تجري تحقيقاً شاملاً عن وضع هذه الصخور المائية، وقد اكتشفت أن أسفل سطح التربة للحقول التي تروي بمياه المجاري قد وصل فيها التلوث نحو (٣٠٠٠) مرة زيادة عن المستوى المسموح به. وفي بئر واحدة للشرب يستخدمها (الموشاف) عثرت على مبيدات حشرية ونفايات صناعية ومذيبات الكلور العضوية، وعلى الفور أغلقت هذه البئر. لكن المناطق الأخرى لم تحظ بذلك. ونظراً لأن مادة الكلورين تضاف إلى مياه الشرب في تل أبيب فإن تسربها إلى الباطن يؤدي إلى تفاعل مع الملوثات الأخرى، لينجم عن ذلك مركب خطير وكريه يُضخ من الباطن فتزود به مياه الشرب، والتي تغذي أكبر المدن في إسرائيل.

إن مجمع النفايات الضخم البالغ ارتفاعه (٦٠) متراً، والواقع على الطريق بين مطار بن غوريون وتل أبيب يرحب بالسياح الأجانب. يكمن هذا الجبل الصغير فوق حفرة غير محدودة وعلى الصخور الساحلية، وتضخ مياه الشرب من الآبار القريبة منه. ووفقاً لتقرير المراقب الحكومي لعام ١٩٩٠، فإن ضمن (٥٤٤) بئراً من الآبار التي تم حفرها، وُجِد (٢١١) بئراً ملوثة وبنسبة عالية، ومع ذلك لم تنَقّ هذه المياه من الميكروبات والمواد الكيماوية، لقد عولجت المياه في إسرائيل مرة واحدة فقط خلال وجودها في الأنابيب، كما أوصت لجنة المراقبة بتوقيف الحفر في مناطق ملوثة، ولكن ذلك قوبل بالإهمال، كما

أوصت أيضاً بتقطير المياه على مستوى الدولة وذلك لإزالة معظم البكتيريا ولكن بلا فائدة، ومنذ ذلك الحين انتشرت الأمراض الأميبية، واكتشف منها نحو (٣٠٪) في طلاب المدارس في القدس. وجاء في تقرير المراسلة بأن مستوى أكسيد النيترون في المياه الجوفية بلغ ضعف المسموح به تقريباً على المستوى العالمي. إن ارتفاع تكلفة حفر آبار جديدة جعل الحكومة ترفض إزالة هذه الآبار المستخدمة والملوثة. إن مياه الزجاجات الصحية (وهي البديل فقط للذين يستطيعون الحصول عليها) لا تعطي الحل الكامل في إسرائيل.

وفي مسح حديث أظهر بأن الإنتاج المحلي ليس بأفضل حالاً من مياه الشرب. كما تم أيضاً فحص مياه الشرب لبحيرة طبريا (الجليل) حيث انتشرت هنالك الديزنطاريا في عام ١٩٩٠. وتبين أن الديزنطاريا ليست فقط من المياه الكامنة الموجودة في الجداول الملوثة، ولكنها أيضاً من الأماكن التي ينقصها التدريب السليم على استخدام مادة الكلور. وفي عدة قرى واقعة في الجليل يشرب الناس مياه المجاري الملوثة.

● سائل الموت:

لقد انهار جزءٌ كبيرٌ من نظام المجاري أو المصارف في إسرائيل والذي بني معظمها بين أعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠، وهذا يعني بأن أنابيب المجاري الصحية ترشح على أنابيب مياه الشرب، أو أنها ترشح مباشرة إلى المياه الجوفية.

لقد عانى كثيراً أولئك المقيمون في كريات شمونه، وهي بلدة على الحدود اللبنانية، فقد لاحظوا أن مياه الشرب داكنة في إحدى الأيام، وقد مرض نتيجة ذلك العشرات منهم، فقد كانت تتدفق مياه المجاري الصحية من حنفيات مياه الشرب.

وفي حيفا عام ١٩٨٥ حدث ما هو أكثر خطورة، إذ تسمم نحو (٨٠٠٠) شخص عندما تسربت مياه المجاري الصحية إلى مياه الشرب، وقد أصيب (٩٥) شخصاً بالتيفوئيد، وكانت حالات الوفاة واحدة، لقد كانت أسوأ كارثة مياه مرت على العالم الغربي طيلة عشرين عاماً، وفي آذار ١٩٨٩ أصيب أكثر من (١٢٠٠) شخص في مدينة حيفا بالبلهارسيا

LAU LIBRARY

والديزنطاريا نتيجة شربهم للمياه المختلطة بالبراز.

وفي صيف ١٩٩٠ كان على جملة السكان في إقليم الساحل الجنوبي بما فيها تل أبيب أن يغلوا المياه أو أن يواجهوا نفس المصير الذي أصاب سكان حيفا. هذا ويشعر العديد من الإسرائيليين بالمرض معظم الوقت، لقد سجلت حالات حمى خفيفة لعدد من القادمين الجدد، إضافة إلى تلبكات في المعدة، والتي لا علاج لها إلا بالسفر خارج إسرائيل ولا عجب في ذلك.

يشير تقرير وزارة الصحة بأن فرص إصابة الإسرائيليين بأمراض التلوث الصحي تفوق (١٨) مرة عما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني بأن الإسرائيليين يمرضون (١٨) مرة أكثر من الأمريكان، ومرض البعض منهم يكون شديداً.

في صيف ١٩٨٨ عانى الإسرائيليون من وباء الشلل، فقد أصيب نحو عشرين شخصاً بهذا المرض من قرية الخضيرة ومدينة الرملة، وفي هذا المناخ الرهيب تم فحص نحو (٧٤) موقعاً لمياه المجاري، وقد عثر على فيروس الشلل في سبعة وعشرين منها. والسبب في أن غالبية الضحايا هم من سكان الخضيرة والرملة هو صدور القرار الخاص بنظام تطعيم جديد لعام ١٩٨٢، أقل تكلفة من النظام القديم، وقد نجح في السابق دمج لقاحين من (سولك وسابين) ضد شلل الأطفال هذا، ولكن تلك البلدتين قد وقع عليها الاختيار من قبل وزارة الصحة كمواقع تجريبية للقاح (سابين) وحده فقط.

إن عالمة الصحة البيولوجية (د. راشيل فشمان) والتي درست هذا الوباء انتقدت بشدة القرار الخاص بتبديل أنظمة التطعيم. لقد أوقفت منظمة العالمية انتشار وباء الشلل في قطاع غزة بفضل التطعيم الثنائي. لم يكن هناك حاجة لأن نعرّض حياة الإسرائيليين إلى الخطر من خلال تبديل الخطة من طرف غير مناسب.

قامت إحدى الشركات البلجيكية بإقناع السلطات في إسرائيل باستخدام لقاح كان قد نجح في أوروبا الشمالية، لكن بإمكان أي عالم أن يتفهم بنفسه أن الرعاية الصحية الرديئة في إسرائيل ستجهض هذا النظام وبطريقة ما، ولم تفهم وزارة الصحة ذلك بوضوح.

BEIRUT

في عام ١٩٨٩ نقل نحو (٢٤) طفلاً إلى المستشفى في شمال مدينة نهاريا وهم يعانون من القيء والصداع والرؤية غير الواضحة، لقد كان ذلك مقدمة لوباء (السحايا) والذي استمر ستة أشهر توفي خلاله ستة من الأطفال.

تقول الدكتورة (راشيل فشمان) من كلية حيفا التقنية في مقال لها: «إن إسرائيل تتصدر العالم الغربي في أمراض المعدة، وهي حقيقة غامضة لم يُشر إليها في الكتيبات السياحية». هذا ولم يحاول أي مسؤول حكومي أن يكشف عن تسرب مياه المجاري الصحية إلى مياه الشرب. وكما قال الدكتور (يوشزكال زاكي) الرئيس السابق لسلطة المياه: «إن السلطات لن تحاول أن تتفهم النوعية الرديئة لمياه الشرب حتى يموت الناس بالجملة». لقد شرح (يوري مارينوف) المدير العام لوزارة البيئة كيف أن الحكومة تسمح للشعب بأن يتسمم قائلاً: «إن مندوب سلطة المياه له السلطة المطلقة لأن يمنع تلوث المياه، لكنه لم يفعل ذلك، إذ أنه لا توجد أية نظم أو قوانين تحاسب المتسببين لهذا التلوث، أو لأولئك الذين يفرطون في ضخ المياه بكميات كبيرة. لقد كان يرد على مطالب سكان المناطق الزراعية والذين بدورهم كانوا غير مهتمين بما سيكون عليه المستقبل. إن المزعج في الأمر هو أن موظفي الحكومة هم من الغالبية المنتهكة للسياسة البيئية، وهم دائماً لا يتبعون القوانين الخاصة بالمياه والمجاري الصحية».

وإذا كان لدى المسؤولين عن المياه في إسرائيل النية لأن يضحوا بصحة الشعب لزراعة المزيد من (الأفوكادو) فإن المهتمين بتنقية الهواء على استعداد لخنق عدد من المواطنين من أجل تشغيل مكيفات الهواء.

● تراجع حد الهواء:

إن المحطة الضخمة للطاقة (ريدنج) الواقعة في تل أبيب تسبب إزعاجاً للقاطنين حولها وعلى نطاق واسع، لقد كانت الهيئة الحكومية للتخطيط على وشك أن تحظر بناءها، وكذا قامت شركة الكهرباء بلعبة ذكية، حيث ضغطت على الكنيست ليقوم بسحب السلطة من لجنة التخطيط والتي تنص على إلغاء المحطة.

LAU LIBRARY

تقوم السيارات في إسرائيل بتلويث الهواء، حيث لا يوجد ضابط للحد من عوادم السيارات، . وجهاز تنقية العادم غير معروف في إسرائيل، إن مدينة حيفا موطن المياه القاتلة، ولديها أعلى مستويات التلوث للهواء في العالم المعاصر، وذلك بسبب المحطات الحرارية ومحطات تكرير البتروكيماويات والتي لا تسير ضمن قوانين لمنع التلوث. وهنا يتساءل القارىء الساخط لماذا لا يمتثلون للقوانين هذه؟ إن من بين الأسباب هو عدم وجود القوانين التي تلزمهم بها، والسبب الآخر هو كونها شركات تمتلكها الدولة والتي لا تستطيع إجبارها على وقف مسببات أمراض الجهاز التنفسي حتى لو كانت هناك قوانين مكتوبة لحثهم على التوقف.

● القضاء علينا برفق وإهمال:

لقد دمر ربع مساحة صحراء النقب من قبل المركز النووي الضخم ومن قبل مجمع النفايات السام (لرامات هوفاف). إن هذا المجمع الكبير ليس كمثيلاته من المجمعات الأخرى في العالم، حيث لا يوجد هناك فاصل اسمنتي لمنع التسرب منه إلى المياه الجوفية والوديان المجاورة، والمواد هنا لا يتم تصنيفها حسب درجة خطورتها من السموم. إن الفضلات الإشعاعية النشطة تختلط مع الفضلات الكيماوية والتي بدورها تمزج مع المخلفات الطبية بشكل لا يقبله أي قانون بشري، كما شرحت الدكتورة (فشمان): «ليس هناك أية ضوابط حول إغراق البلاد بأكثر المواد خطورة والتي تنتج محلياً، من منكم قد سمع عن النفايات السامة والتي تتم بدون فصل لمكوناتها؟ إن مافيا نيوجرسي تفرغ فضلاتها السامة بدرجة أكبر من المسؤولية».

وبينما كانت صحراء النقب تُقتَل، فإن جولة على الطريق السريع في الساحل الإسرائيلي ستكشف لنا عن تلوث مستمر سببه تفريغ النفايات فيه.

لدى نهر الخضيرة كل مكونات شراب القبقب، ولدى نهر الإسكندر عطر لا ينسى من ليالي بتسبرج، أما نهر (كيشون) والذي كان جنة الصيادين في يوم ما فقد أصبح شديد القذارة، لدرجة أن يرقة البعوض لا تقوى على المعيشة في مياهه.

BEIRUT

وفي تقرير (لبروجنن) أثبت بالوثائق الحالة التعيسة للمناطق الجميلة في إسرائيل. إن التطور الواسع والذي شمل جميع مناطق البلاد قد تسبب في هذه التعرية الخطيرة، ليس فقط في المظهر العام بل أيضاً في النظم البيئية المميزة، مهدداً بعضها بالاقتلاع، وهكذا ـ على سبيل المثال ـ بدأت الكثبان الرملية الساحلية الطبيعية في الاختفاء، كذلك أصيبت الصخور المرجانية في خليج إيلات بأضرار شديدة، وبذلك يضعون مستقبلهم تحت خطر مدمر.

إن خطورة تدمير المظهر العام للطبيعة في إسرائيل ليس مبالغاً فيه، وإذا كان علينا اختيار أي موقع طبيعي كبقعة تاريخية نحافظ عليها على المستوى العالمي فهو نهر الأردن.

في عام ١٩٩١ كان لعمليات الري الشديدة تأثير على قلة كمية المياه النقية المنصرفة إلى الحوض الأدنى لنهر الأردن، حتى أصبح مجرى الماء مالحاً ليس أكثر. وبغير اقتناع لهذا التدمير قامت جماعة الكيبوتس ببناء سد لتوليد الكهرباء من القوة المائية، الأمر الذي سينهي الحوض الأعلى لنهر الأردن، من خلال تحويل ثلث مياهه إلى المولدات (التوربينات).

ولربما تعتبر إسرائيل واحدة من أجمل البلاد على الأرض، إلا أنها مهددة بخطر الاختفاء تحت النفايات، يلاحظ أن (٢٪) فقط من هذه القمامة يتم معالجتها. إن الوضع غامض جداً، لدرجة أن إسرائيل تقوم باستيراد الأوراق التالفة من نيويورك، وعلب الألومنيوم من أوروبا لتصنع ورقاً جديداً وعلباً تنتهي بدورها لتلقى في النفايات الإسرائيلية.

إن القذارة تتركز في كل مكان، وإن قطاراً يسير من تل أبيب إلى القدس يمر من خلال وادي نهر (سوريك) الجميل والمدهش. إن استخدام قناع للغاز يجعل الرحلة أكثر متعة خاصة وأن نهر (سوريك) قد أصبح ممراً للمجاري الصحية لمدينة القدس لتصب في البحر المتوسط، وهذا بالطبع يجعل السباحة في هذا البحر غير ممتعة، على الخط الساحلي وبطول (٢٠٠كم) حيث كان في الماضي ذا طبيعة جميلة فإنه يوجد ما لا يقل عن (٥٠) موقعاً لشواطىء ملوثة، وهذا يعني وجود موقع للنفاية كل (٤) كيلو مترات، وإلى الشمال

نجد أن النباتات المعالجة بمياه المجاري الصحية قد أُثقل عليها أو توقفت جميعها عن الحياة. إنها ليست قصة مسلية، ولكن هذا ما يحدث عندما ينهار النظام السياسي. وعندما لا يكون هناك أحد يتحمل المسؤولية فإنه يصعب اتخاذ القرارات، ولهذا لا يتحمل أحد مسؤولية تنقية مياه الشرب من مياه المجاري الصحية، لقد أصيب الناس بحالات من أمراض التيفوئيد والسحايا والكوليرا والشلل، بعد هذا لن نجد أحداً يسمح للنفايات السامة بالتسرب إلى المياه الجوفية بدون إشراف، كذلك لا يسمح للنفايات الخطيرة بأن تنطلق بحرّية إلى الأودية والأنهار، إن أحداً لا يهتم إذا ما تحولت دولة جميلة إلى دولة قبيحة بينما يتعرض شعبها لجرعات من السم لا يتصوَّر في أي مجتمع ديمقراطي آخر.

أخيراً لا أحد يهتم كثيراً بالجيل القادم من الإسرائيليين، والذين ربما لن يكونوا موجودين بسبب كونهم مرضى جداً من تناول المياه القاتلة أو تناول الطعام الملوث.

LAU LIBRARY
BEIRUT

الفصل الحادي عشر

عند الأخذ بأصدق النوايا، نقول بوجود إساءة استخدام للهبات المالية الخارجية

تبرع اليهود في أنحاء العالم بمبلغ يزيد عن ملياري دولار إلى إسرائيل في السنة المالية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. وشمل هذا المبلغ الهبات العالمية المتأتية من السندات المالية الإسرائيلية، ومنظمة هداسا والأصدقاء من جامعات ومدارس متنوعة، ومساهمات دينية، وما شابه ذلك. وذهب الكثير من تلك الأموال إلى مؤسسات خاصة، إلا أن معظمها أرسل إلى الوكالة اليهودية عن طريق منظمتين هما: منظمة النداء اليهودي الموحد (UJA) في الولايات المتحدة، ومنظمة كيرن هيسود التي تمثل جميع الجاليات اليهودية الأخرى. وترسل الوكالة اليهودية المال مرة أخرى إلى يهود العالم عن طريق المنظمة الصهيونية العالمية (WZO)، وللتقليل من التشويش والخلط سنشير إلى هاتين المؤسستين بمصطلح (الوكالة) الذي يفضل الإسرائيليون استخدامه، ونستخدم اسم أمريكا عند الإشارة إلى جمع الأموال والهبات التي تقوم بها المؤسسة الخيرية في أرض الشتات، ذلك أن أمريكا تضم أكبر الجاليات اليهودية وأكثرها ثراء، وتوفر الجزء الأكبر من العملة المتداولة المستقرة في خزائن الوكالة اليهودية في القدس.

يقدّم المتبرعون السريون في أمريكا معظم هذه الأموال ظناً منهم أنها ستستخدم لتلبية حاجات إسرائيلية ملحة، ولكن الأموال تبقى حقيقية في أمريكا. وقد حُول (٤٤٪) من المال إلى إسرائيل في السنة الماضية، وهذا مما لا يعلمه الكثير من المتبرعين، ولن يقبلوا به إذا

LAU LIBRARY

BEIRUT

اكتشفوه. إن الوكالة كما يصفها أحد المسؤولين «فيل أبيض تبلغ ميزانيته مليار دولار». وينفق معظم المال على الهجرة اليهودية بينما ينفق الجزء المتبقي على إعادة التأهيل لعدد قليل من الفقراء، وعلى التعليم والمستوطنات الريفية، وطبعاً على الجهاز الإداري الذي يستهلك جزءاً كبيراً من المال المتبقي أصلاً. ويخصص رسمياً مبلغ (٤٧) مليون دولار من الهبات الخارجية السخية لإنفاقها على الموظفين الكتّاب والمدراء الذين لهم علاقة مالية ملتوية، بينما تستأجر خدمات الأشخاص الآخرين حيث تكون الكثير منهم خدماتهم مجرد مصاريف وتكاليف لا طائل منها ولا نفع.

• إحضار اليهود:

تقوم العقيدة الصهيونية الأساسية على مبدأ تجميع اليهود كلهم في إسرائيل. ولا مبرر لوجود الحركة الصهيونية بدون وجود هذا الهدف. وبدون إسرائيل لن تستطيع منظمة النداء اليهودي الموحد إيجاد المكان المرتكز الذي تصب لصالحه المهارات والخبرات المتراكمة الهائلة في أساليب جمع المال، ثم لا حاجة لوجود الوكالة اليهودية ولا مبرر لها من دون وجود منظمة النداء اليهودي الموحد (UJA). وكانت الوكالة قبل حصول الاستقلال هي الحكومة اليهودية في فلسطين. وبعد تأسيس الدولة، حلت الوظائف الحكومية وإدارة الخدمات المدنية مكان معظم الوظائف التي كانت تقوم بها الوكالة. كان من الواجب حل الوكالة في اللحظة التي رفرف فيها العلم الإسرائيلي في سماء الدولة الجديدة، إلا أن الرجال المبالغين في عاطفتهم أوجدوا مبررات جديدة لاستمرار بقاء الوكالة، إذ شعروا أنهم سيبقون خارج دائرة العمل. وتمثل الدور الذي استنبط لها في جمع المال من الخارج، والقيام بخدمات مناظرة لخدمات الحكومة. وتم تبرير وجود وظائف متداخلة وزائدة عن الحد الطبيعي بأنه يعطي يهود الشتات (دياسبورا) شعوراً بكونهم جزءاً من بناء الأمة الجديدة دون بذل أي جهد أو القيام بمحاولة ما.

إن الصهاينة الإسرائيليين، بغض النظر عن مدى محاولاتهم الجادة، لا يستطيعون احترام اليهود الغربيين بسبب رفضهم التخلي عن مدخراتهم المالية، والتنازل عن لغاتهم، وترك أصدقائهم وأعمالهم، ثم الإسراع في الرحيل إلى منطقة ضيقة حارّة من أجل افتداء

التراب اليهودي، واعتبروا اليهود الغربيين فاسدين وخائنين وضعفاء، فحاولوا تغيير ذلك الوضع بإغرائهم للقدوم إلى إسرائيل. ولتحقيق هذا الهدف أرسلت الوكالة اليهودية مبعوثيها، وهم في الحقيقة مبشرون (يطلق عليهم بالعبرية اسم شليحم) وانتشروا بين الجاليات اليهودية في العالم لجلب المتحولين الجدد إلى اليهودية إلى إسرائيل. وقد أرسلت الوكالة في عام ١٩٨٦ حوالي (٧٦٠) مبشراً لتغطية دول العالم، توجه منهم (٢٦٠) مبشراً إلى الولايات المتحدة، وقضى كل واحد منهم مدة عامين أو ثلاثة. وتبلغ كلفة إيواء وإطعام ونقل كل مبشر حوالي (٦٠) ألف دولار. ولو قام هؤلاء بمهامهم المزمعة، لقيل إنّ المال قد أنفق بصورة مناسبة باسم الصهيونية وتجمع اليهود، لكن المبشرين هم أشخاص معينون من قبل السياسيين الذين يديرون أمور الوكالة وأمور دولة إسرائيل.

إن عمل المبشر ما هو إلا مكافأة جيدة وامتيازات يحصل عليها أشخاص سياسيون ذوو مقدرة متوسطة، وضباط سابقون في الجيش، ومصابون بالإحباط، وأسر مؤيدي الأحزاب. وهذا العمل يعني ثلاثة أعوام هانئة سعيدة يقضيها المبشر بعيداً عن الحياة الإسرائيلية القاسية، والحصول على بيت مجاني وراتب جيد ينفق في مدن أكثر إمتاعاً من حيفا، ويعني أيضاً فرصة اكتساب مال إضافي كمحاضر أو مدرس للغة العبرية، مما يتيح مجالاً لجلب كثير من الحاجيات والبضائع عند رحلة العودة إلى إسرائيل. ولقد ألحق المبشرون بسبب ذلك الحافز المشجع النبيل ضرراً بالغاً لا يمكن إصلاحه، أصاب مكانة الدولة الإسرائيلية في نظر يهود العالم. وهذا ينطبق تماماً على ما ذكره تشارلز هوفمان في كتابه القدير عن الوكالة وعنوانه «الستار الدخاني»، وجاء فيه: «لا يمكن للعديد من المبشرين أن يصبحوا أشخاصاً فاعلين. . ما دامت تعوزهم الصفات والمميزات الشخصية أو المؤهلات المناسبة. وغالباً ما يظهرون ضعفاً في إجادة اللغة الإنجليزية، ولا يعرفون إلا القليل عن اليهود الأمريكيين، لقد أُرسلوا إلى هناك بحكم صلاتهم السياسية. . والمبشرون المعينون سياسياً يملكون حافزاً ضعيفاً للإحاطة بقوانين الهجرة وشرحها لليهود الآخرين، ذلك أنه لا وجود لمعايير مهنية تحكم على مدى صحة ونجاح أداء مهماتهم».

في عام ١٩٨٧، صدر تقرير دُعي (تقرير كاتز) أكّد وأقرّ ما يعرفه كل مهاجر؛ كان

LAU LIBRARY

BEIRUT

للمبعوثين تأثير قليل على الهجرة، وتسببوا في إضاعة المال وهدر الوقت وجلب الأذى وخلق حالة من عدم الفاعلية أكثر من أي شيء آخر. ومع ذلك لا تزال التجمعات اليهودية في العالم تدفع نصيبها من المال، وحتى عندما لا توجد ضرورة لاستقدام المبشرين. لقد رتبت زوجة المؤلف أمر قدومها إلى إسرائيل عن طريق أحد المبعوثين في منطقة غلاسكو والتي يصل عدد اليهود فيها إلى ثمانية آلاف فرد، ويمتلك فيها ذاك المبعوث مكتباً مؤلفاً من طابقين، إلا أنه يحتمل أن يرسل إلى إسرائيل نصف دستة من المهاجرين سنوياً دون أن يولد في سريرتهم دافعاً ذاتياً يحثهم على الهجرة من تلقاء أنفسهم، ويعني ذلك أن ما يزيد عن عشرة آلاف مهاجر قد قرروا بصورة مستقلة عن أي تأثير خارجي خوض تجربة العيش في إسرائيل.

وأبلغ مثال يعرضه المبشر النموذجي عن عمله هو عدم القيام بأي شيء إزاء الجالية اليهودية المسؤول عنها في بلد ما. وتكون شخصيته وطرائف تفكيره بعيدة كل البعد عن نظيراتها لدى يهود الشتات، وهو يهين الجالية في كثير من الأحيان بإصراره على أن مصير يهود الشتات هو الانقراض والاختفاء عندما يذوبون في مجتمع آخر، ثم يصر مؤكداً على أن أداء الواجب اليهودي لا يمكن تصور القيام به إلا في أرض إسرائيل.

ولو اعتزل المبعوث الناس والتزم الصمت، لأتى إليه اليهود الراغبون بالعيش في إسرائيل ولأُعطيت معلومات خاطئة. ومعظم اليهود الذين يحتمل أن يهاجروا حالياً هم متدينون يرغبون بصدق في أداء واجبهم الروحي في وطنهم المقدس! أما الآخرون فيريدون الهروب من فشل أصابهم أو ذكريات مؤلمة، حيث يقبلون على عالم مختلف جذرياً. وتبدأ أغلبية هاتين الفئتين مسيرة الحياة في إسرائيل بجد وإخلاص، غير أن الغربة تدفع البعض إلى الرجوع إلى الوطن بينما يلجأ الآخرون إلى الشكوى والمطالبة بحقوقهم بسبب الوضع المتردي جداً والسيء في إسرائيل والذي يفاجئون به.

ويهاجر إلى إسرائيل في كل عام حوالي ألفين من اليهود الأمريكيين البالغ عددهم (٥,٧) مليون يهودي (وهو رقم آخذ بالتناقص)، ويعني ذلك أن كل مبشر يرسل ما معدله (١٠) يهود إلى إسرائيل سنوياً مقابل إنفاق (٦٠) ألف دولار على كل مبشر سنوياً. ويعود

إلى أمريكا ما يزيد على (٦٠٪) من المهاجرين وأكثرهم مستاء من التجربة التي خاضوها. ولو أن المبشرين هيأوا المهاجرين بكل صدق وأمانة لما ينتظرهم هناك في إسرائيل، لغيَّر العديد رأيهم وعدلوا عن الذهاب، ولأضحى الآخرون أكثر واقعية وربما أكثر جاهزية للصراع والصبر على العيش في إسرائيل. والواقع أن المبشرين نادراً ما يمتلكون ثقافة وعقلية متفتحة ناضجة لتقدير حجم وأهمية عملهم، وأغلبهم يرسلون في إجازات طويلة مكافأة لهم على مواقفهم وارتباطاتهم السياسية. وتكاليف إرسال هؤلاء المبشرين هي في كل الأحوال قليلة وزهيدة مقارنة بتكاليف مناصب سياسية أخرى.

فيما يلي نعرض مقطعاً مقتبساً من كتاب هوفمان: «واستسلمت (أي الوكالة) وربما بصورة حتمية إلى الإغراءات التي ستصيب أي منظمة يقع تحت يدها مصدر مالي مضمون مع وجود رقابة خارجية ضعيفة. وعملية الانحطاط التنظيمي هذه تعرف باللغة الدارجة باسم الفساد».

وهذه صورة أخرى موجزة:

عُيِّن جنرال سابق في منصب في دائرة العلاقات العامة، ومنح مكتباً مع سكرتيرة اسمها يائيل. واستسلم الضابط الجنرال وسكرتيرته إلى العواطف اليومية المشبوهة التي تنشأ عادة عند العمل في وسط بيروقراطي سيء. وأصبحت السكرتيرة غير راضية عن عملها الوضيع، وطالبت الجنرال برفع مستوى عملها ومكانتها. ولأنها كانت ماهرة في الطباعة على الآلة الكاتبة وفي الرد على الاتصالات الهاتفية، وجد لها الجنرال منصباً في الخارج كمبعوثة لتغدو بعيدة عن زوجته وأسرته.

هل هذا كذب وبهتان؟ إن كان كذلك، فإنه يتكرر ويسجل بصورة دائمة. إن الوكالة تقوم على المحسوبية من القمة إلى القاعدة. وطبقاً لما ورد في مطبوعة نشرت مؤخراً، فإن «أحد أسباب النزاع الطويل الأمد هو الحاجة إلى الأسلوب الديمقراطي في تعيين أصحاب المناصب المختلفة في الوكالة.. وأوجد الزعماء نوعاً من النظام يقوم على إجراء اتفاقيات من وراء الكواليس. والقصد من ذلك ضمان سيطرة الحزب الممثل برئيس مجلس الوكالة على مناصب هامة متعددة، وبينما تحدد المناصب الباقية بنسب مباشرة حسب قوة ونفوذ

LAU LIBRARY

BEIRUT

حزبي الليكود والعمل في الكنيست الإسرائيلي».

نعم، فالوكالة ما تزال منظمة «خاصة» أخرى تديرها الحكومة؛ أي أن رؤساء الدوائر تلك مع ميزانياتها البالغة عشرات الملايين من الدولارات تعينهم الأحزاب السياسية ويدفع الشعب اليهودي في العالم نفقاتهم ومصاريفهم. ويصف تشارلز فوهمان الوكالة بأنها «مكان إلقاء وتجميع السياسيين من الدرجة الثالثة والرابعة الذين لم يمتلكوا طموحاً أو مهارات لشق طريقهم في الميادين السياسية الرئيسية..».

ورئيس الوكالة الحالي «سمحا دينتز» من حزب العمل كان سفير إسرائيل في واشنطن، وكان من أعضاء لجنة حملة حزب العمل الانتخابية في انتخابات عام ١٩٨٤. وحسب ما صرح به أحد أعضاء اللجنة تلك، «لم يُظهر دينتز روح المبادرة الشخصية، بل تفوه بما يرضي زعماء الحزب فقط، وأمسى موقفه دعابة شاعت بيننا». ولم يحظ بأي أمل في وضع اسمه على قائمة الكنيست، فنقله حزب العمل ليصبح رئيس الوكالة وليمثل إسرائيل أمام المتبرعين الخيريين في أنحاء العالم. ولا يزال مقتنعاً منذ تعيينه رئيساً لها بأنه استطاع جلب مئات الآلاف من اليهود السوفييت والإثيوبيين إلى إسرائيل، ويعتقد أن حقيقة فتح الاتحاد السوفييتي أبوابه على مصارعها أمام اليهود المهاجرين منه وإغلاق الولايات المتحدة الأبواب في وجههم لمنعهم من الدخول إليها وإجبارهم على التوجه إلى إسرائيل، هي مجرد صدفة وتزامن لهذين الإجراءين وليست عملية مخططة في واقع الأمر.

يحصل دينتز على راتب كبير مؤلف من ستة أرقام. ولا يدفع تكاليف رحلاته المستمرة خارج إسرائيل (يخرج مدة أربعة أشهر من كل عام) أو تكاليف أعماله للثأر من منافسيه داخل الوكالة، فيرهقهم دوماً بادعاء «إساءة استخدام الدائرة للأموال من أجل تصفية الحسابات مع الموظفين». وطبقا لنفس المصدر، فقد زادت حدة تسييس الوكالة في عهد دينتز حتى طغى عليها جو من جنون الارتياب ويظهر دينتز أنه معتدل عند مقارنته بسلفه الراحل أريبه دلزن الذي ترأس الوكالة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٧ كأحد أعضاء الليكود. وفقدت الوكالة تحت وصاية دلزن المتهاونة مصداقيتها بين صفوف الإسرائيليين الذين اعتبروها «إدارة مغرورة ومسيسة إلى حد كبير» عملت على تبديد التبرعات الخارجية.

وقد أنفق في عامة الأخير ألوف الدولارات لإنتاج فلم موجه يبحث في تاريخ الوكالة، لكنه اعتبر فلماً لتعظيم الذات إذ كان بطله هو دلزن نفسه. ولم يتلق الفلم نقداً إلا من عدد ضئيل جداً من النقاد ولم يعرض على الجمهور أبداً.

ولم تفتر عزيمة دلزن نتيجة الاستجابة النقدية الأدبية الضعيفة لمغامرته الأولى في عالم الفنون، فأنفق مبلغاً يقدر بثروة صغيرة من آموال التبرعات لإنتاج كتاب سيرة حياة ذاتية وعلى نحو تقليدي تحت عنوان: «في سبيل خدمة الشعب اليهودي»، وهو عبارة عن سجل قصاصات يبلغ (٥٠٠) صفحة، ويحتوي على تصريحاته وخطاباته وقصاصات مما نشرته الصحافة، ويغطي فترة السنوات المصيرية من عام ١٩٥٦ إلى ١٩٨٢. وقد امتنع كبير محرري صحيفة هآريتز واسمه جدعون صامت عن مدح كتاب السيرة هذا، وكتب: «قام دلزن خلال سنوات عمله البائسة بإنجاز عمل رمزي يعبر أكثر من أي شيء وآخر عن الطبيعة الحقيقية للمؤسسة التي يرأسها: إنها مؤسسة غير ضرورية، ومغرورة، ولا تمت إلى أرض الواقع بصلة».

لم يكن المتبرعون الأمريكيون على جهل تام بحقيقة ونوعية المنظمة التي كانوا يضخون إليها مبالغ مالية هائلة، فوجهت إلى دلزن عام ١٩٨٥ قائمة تغييرات طالب زعماء يهود الشتات (الدياسبورا) بتحقيقها. ودار أحد المطالب حول وجوب إدارة محترفين متخصصين لدوائر الوكالة وليس مجرد سياسيين مستأجرين، وأن يُعيّن المحترفون على أساس المؤهلات والصفات وليس على أساس المحاباة للأقارب والمحسوبية. وتسلم دلزن هذه المطالب الوجيهة، فأخذ يصيح بالمتواجدين آنذاك: «أنا أرفض الأخذ بها. إنها طروحات تعني القضاء على الصهيونية».

إن دينتز ودلزن رجلان أصيبا بجنون العظمة نتيجة وقوعهما في حبائل إغراءات حيازة السلطة في الوكالة. أما أمين صندوق الوكالة الحالي مئير شيتريت، فهو من الناحية الأخرى سياسي واعد مفعم بالأمل. كان شيتريت محافظ بلدة لامعاً استطاع تحويل بلدته إلى ضاحية رائعة يرغبها الآخرون بعد أن كانت فقيرة مجدبة، ودخل الكنيست الإسرائيلي كرجل مصلح، موجها طاقته ضد تعسفات الحكومة. وأثار ذلك اليهودي من السفارديم

LAU LIBRARY

والمنضم إلى الليكود ضجة كبيرة، ولكن لم يحدوه أمل في الوصول إلى التسلسل الهرمي المتداعي لحزب الليكود، ولهذا منح منصباً ممتازاً كأمين للصندوق لتهدئة الاحتجاجات. وكم كان هذا الحل ناجعاً؟!

وفي عام ١٩٩٠، قام مقاول أمريكي من ميامي اسمه جوزيف آدلر بعرض تقنيته في تشييد المساكن الجاهزة لحل حاجة المهاجرين السوفييت إلى المأوى. وبيّن تلك الطريقة في إحدى الكيبوتسات قرب مدينة القدس، حيث ركّب بيوتاً كبيرة من طابقين خلال (٤٨) ساعة، وكلفه البيت الواحد (٣٠) ألف دولار. وسقطت في نفس العام صواريخ سكود العراقية على إسرائيل، فتدفق المال من جيوب الأمريكيين إلى إسرائيل. وأعلن بحلول شهر شباط عام ١٩٩١ أن منظمة النداء اليهودي الموحد قد جمعت وحدها مبلغ (١,٢) مليار دولار من أجل توطين اليهود السوفييت. وكان بالإمكان توطين جميع المهاجرين السوفييت في تلك السنة بالاعتماد على أموال يهود أمريكا لو استخدمت طريقة آدلر، ولكن آدلر لا يعلم خفايا الأمور في إسرائيل. لم يكن المقاولون الإسرائيليون راغبين في وجود تقنية بناء مساكن أرخص وأقل كلفة، في حين لم ترغب البنوك في التعامل بصكوك رهن أقل ربحاً، لا بل لم ترد التعامل أبداً بصكوك رهن تستخدم التبرعات الخارجية كرأس مال بدلاً من أصول المال الموجودة في البنك.

وهكذا، أعلن شيتريت في شهر شباط من عام ١٩٩١ أن اليهود السوفييت لن يمنحوا مساكن وإنما قروضاً تدفعها لهم البنوك الإسرائيلية وتكفلها موجودات وأصول الوكالة اليهودية ومنظمة النداء اليهودي الموحد. ولم يكن توفير تقنية مساكن رخيصة شيئاً متوفراً كما شاع آنذاك، كما أنه لم يكن بمقدور الأفراد الاعتماد على القروض لشراء بيوت تزيد بنسبة (٢٠٠٪) عن كلفة بنائها الحقيقية، وهي بيوت أنشأها مقاولون إسرائيليون لهم صلات حكومية.

ولو علم المتبرعون الأمريكيون أن الأموال التي يدفعونها لإسكان السوفييت كانت تستغل لإثراء مقاولين لهم صلة عميقة بالحكومة ولإثراء البنوك، لحجبوا دفع تبرعاتهم إلى إسرائيل، ودافع شيتريت عن سياسته بكل صراحة إلى أن أصبح الموضوع الرئيسي المثير

BEIRUT

للضحك والسخرية في إسرائيل، إذ أوضح أنَّ رفْض منح اليهود السوفييت المنازل كان لصالحهم، لأن حصولهم على المال بطريقة ميسرة سيثير استياء وبغض الإسرائيليين لهم والذين لا يملكون المال الكافي لشراء منازل خاصة بهم. وقرر ببساطة أنّ الإسرائيليين سيصبحون أكثر تآلفاً وانسجاماً فيما بينهم إذا ما حُرِمَ المهاجرون من حصصهم المالية التي دفعها لهم المتبرعون خصيصاً. ومهما كانت درجة استقامة شيتريت في يوم من الأيام، فقد تم شراؤه وبيعه عام ١٩٩١، وكذلك تم بيع يهود الشتات بصورة مماثلة عندما قبلوا بحجج شيتريت ووافقوا على خطة القرض نيابة عن جميع المتبرعين الذين لم يعرفوا شيئاً عن مصير أموالهم.

● لا تلق بالاً لهم ولا تهتم ـ أنا أريد حيازة الأموال:

لا تقف علاقات بنك الوكالة اليهودية عند حد مسألة منح القروض للمهاجرين، إذ تمتلك في الحقيقة معظم أسهم بك ليئومي عبر فرع ثانوي اسمه (ذا، كولونيال ترست). وتستخدم أموال التبرعات بهذه الطريقة لخدمة دَيْن الوكالة جزئياً والبالغ (٦٥٠) مليون دولار حيث يذهب جزء منها مباشرة إلى بنك الوكالة الخاص بها. وهذه طريقة ملائمة جداً لبعض البيروقراطيين الماكرين لجعل الأمريكيين يدفعون المال مرتين.

ووجد زعماء يهود الشتات أن الأوضاع متردية جداً، فاستخدموا نفوذهم لخفض الدّين إلى مقدار (٤٥٠) مليون دولار بحلول عام ١٩٨٨. ثم أضيف (٥٠) مليون دولار إلى الدّين خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩١، وكان من المتوقع إضافة (٥٠) مليون دولار آخر في هذه السنة.

وعندما يتبرع اليهود الطيبو القلب ممن يقطنون كليفلاند إلى منظمة النداء اليهودي الموحد، يشعرون دون شك أن جُلّ تبرعاتهم ستستخدم لمساعدة اليهود البائسين في إسرائيل. ويصل إلى إسرائيل في نهاية المطاف (٤٤٪) من مجموع التبرعات، ويذهب منها (١٥٪) لدفع فوائد الدين، فيبقى من الدولار الواحد حوالي (٢٥) سنتاً يصرف على ما يرغب به المتبرعون، ويشمل ذلك دفع رواتب الأشخاص المعينين سياسياً والذين يتم

LAU LIBRARY

شراؤهم بمبالغ باهظة. وهناك الكثير من حوادث تبذير المال وإساءة توزيع المخصصات المالية بكميّة لا تقارن بالتكاليف التي تدفع إلى أولئك الموظفين الكبار. ومع كل ما سبق، فهذه مجرد بداية القصة وخفايا الأمور.

تمتلك الوكالة اليهودية شركات عديدة تقدر قيمتها بمئات ملايين من الدولارات، وتعمل في مجالات متنوعة كالتعليب، وصناعة الخمور، والعقارات، والنقل. وبعض هذه الشركات تقوم على أساس استثمارات قانونية، لكن شركات عديدة أخرى كانت تشترى كتأييد وامتياز للحكومة أو لبعض الهيئات العامة المحتاجة إلى المال. ومن الطبيعي أن معظم تلك الاستثمارات المدعومة بالتبرعات الخارجية قد تحولت إلى خسارة محققة وغدت عبئاً ثقيلاً على موارد الوكالة. ويبدو أن السبب الرئيسي الدافع إلى الحفاظ على هذه الشركات هو «أنها توفر لدلزن فرصة منح أصدقائه المقربين منصب إدارة شركة ما».

● قرى تدعى موشاف، فاشلة وغير سوية:

إذا كانت الشركات تشترى كامتيازات سياسية بأموال خارجية يرد معظمها من الولايات المتحدة، فإن العديد من المزارع تشترى بهذه الأموال أيضاً حيث لا ينتج عنها إلا التخبط في الديون. وسبق أن قررت الوكالة في عقد الخمسينات توطين بعض المهاجرين الجدد آنذاك ـ ومعظمهم من السفارديم ـ في قرى شبه تعاونية دعيت (موشافم) وقامت على أسس شبيهة بأسس المزارع الجماعية اليهودية (الكيبوتسات). وزرعت بعض القرى لاعتبارات أمنية محضة، وامتدت على أرض زراعية، وقطنها أناس لا يعرفون الزراعة ولم يزرعوا في حياتهم شيئاً قط ولا حتى نبتة إبرة الراعي. وبحلول أواخر عقد السبعينات، لم يكن أحد من سكان الموشافم قد استطاع كسب قوته من زراعة أرضه، لكنهم دأبوا خلال تلك السنين على تحويل المساعدات المالية الكبيرة التي تلقوها من الوكالة إلى ضمانات إضافية للحصول على قروض من البنوك التجارية. وصرفت القروض على استثمارات جديدة في المزارع، إضافة إلى شراء بيوت فاخرة وسيارات فارهة ورحلات ترفيهية إلى الخارج. ووصل الأمر ببعض المستوطنين إلى التوقف عن العمل في المزارع وتأجيرها إلى السكان العرب بصورة غير قانونية، ثم الاستمرار في الحصول على دعم الوكالة المالي والتمتع به

BEIRUT

في نفس الوقت.

جاءت ميزانية عام ١٩٨٥ لتضع نهاية «لأسلوب العيش المرفه السهل، وتراكمت على سكان الموشافم في نهاية عام ١٩٨٦ ديون زادت على مليار دولار. وأفلست حوالي (١٥٠) قرية إسرائيلية من الموشافم، ولو لم يتخذ إجراء خاص آنذاك لأصبح الريف خالياً من سكانه ومهجوراً.

سرعان ما اكتشف أن ثلثي سكان الموشافم كانوا تحت رعاية الوكالة، في حين كانت أغلبية المستقلين عنها من الموشافم قادرين على إيفاء كامل ديونهم. وأوشكت جهود أربعين عاماً في خداع المتبرعين خارج إسرائيل على الانهيار، وبرز خطر كشف زيف التقارير اللامعة التي أظهرت نجاحات المستوطنات الريفية، وهذا ما لم تسمح الوكالة بوقوعه. كانت ميزانية المستوطنات الريفية آنذاك تبلغ (٧٥) مليون دولار سنوياً وعدد العمال الموظفين فيها (٤٣٥) عاملاً، فاتخذ قرار بكفالة جميع القرى الموشافم الواقعة في الضائقة المالية باستثناء حوالي (١٠٪) منها بسبب استحالة إصلاح أوضاعها المالية، ودفعت الوكالة من أموالها التي في معظمها أمريكية مبلغ (٧٥) مليون دولار لكفالة وإنقاذ سكان قرى موشافم عام ١٩٨٦. ولا حاجة للقول إن الوكالة بعلاقاتها وارتباطاتها المصرفية أباحت لنفسها ترك بقية السكان يتخبطون بديونهم. لقد هدفت الأموال الخارجية إلى القضاء على الفقر في إسرائيل، لكنها استخدمت بصورة رئيسية في الحفاظ على بيوت كبيرة اشترتها الوكالة في مزارع تديرها لصالحها.

وأعيد تجديد البيوت الوضيعة بأموال من الخارج عن طريق برنامج ضخم بدأته الوكالة وأطلقت عليه اسم برنامج التجديد. بدأ البرنامج عام ١٩٧٧ ليتطور إلى خطة مزدوجة. وتبنت الجالية اليهودية الألمانية مناطق إسرائيلية فقيرة وحولت الأموال، مركزةً على المرافق الثقافية ومرافق الاستجمام والترفيه، غير أن جل الاهتمام انصب على إعادة بناء المساكن الحكومية المتداعية.

ولم يدرك المتبرعون أن الوكالة اشترت في السنوات السابقة أسهم الحكومة في مجال الإسكان وامتلكت (٣٠) ألف شقة في مناطق مجاورة شديدة الفقر. وبالرغم من ميزانيتها

LAU LIBRARY

الضخمة، لم تجد الوكالة أبداً المال الكافي لصيانة هذه الشقق فساءت حالتها. وأنفقت بعد عام ١٩٧٧ مئات ملايين الدولارات من التبرعات الخارجية لتجديد المساكن التي تحولت إلى مجرد بلدان مؤلفة من أكواخ بسبب إهمال الوكالة في المقام الأول. وبالنسبة لقرى الموشافم، فقد دفع يهود الدياسبورا مبلغاً كبيراً لإنقاذ استثمارات غير نافعة وغير عملية قامت بها الوكالة. ورغم ذلك لم يدرك اليهود الغربيون مطلقاً حقيقة الأمر نظراً لبراعة الغطاء التي استترت به الوكالة.

● دوامة المدارس:

إن الوكالة اليهودية مسؤولة بالاشتراك مع الحكومة عن تمويل المؤسسات التعليمية. والمساوىء والتعسفات موجودة بكثرة في هذا المجال، إلا أننا سنكتفي بذكر قضية تقليدية واحدة يدعوها الكاتب هوفمان «لعبة القوقعة»، وهي كذلك بالفعل.

لم يكن اليهود الأمريكيون مهيئين لدفع التبرع مباشرة من أجل تغطية تكاليف الحرب اللبنانية، وذلك بعكس اندفاعهم للتبرع ورد فعلهم إزاء حرب الأيام الستة وحرب تشرين أول عام ١٩٧٣. وتم اللجوء إلى منظمة النداء اليهودي الموحد حيث طلب منها جمع (٢٠٠) مليون دولار مخصصة لأمور التعليم العالي لأن كلفة الحرب هددت بخفض المخصصات المالية الحكومية لهذا القطاع. ولم يتم إخبار المتبرعين بأن وزير المالية يورام أريدور خفض بشدة مخصصات التعليم قبل عام واحد. والوزير أريدور هو الأب للتضخم المالي الحاد والحديث في إسرائيل، وهو حالياً سفير إسرائيل في منظمة الأمم المتحدة. وجمع يهود أمريكا مبلغاً زاد عن مقدار المخصصات التعليمية الحكومية بعشرات ملايين الدولارات، ثم ذهب المبلغ الزائد إلى جيوب الحكومة السرية لإنفاقها على مصاريف أخرى. وبتعبير آخر، تم خداع الأمريكيون اليهود الذين رفضوا تمويل الحرب اللبنانية عن طريق جمع تبرعاتهم بأسلوب آخر، غير أن عملية الاحتيال عليهم تعتبر عملية بسيطة مقارنة بعملية الاحتيال التي تعرضت لها مؤسسات التعليم العالي التي عانت كثيراً من الخفض الحاد جداً في مقدار الدعم الممنوح لها، في حين استخدمت كأداة أساسية في عملية الغش. وكما كتب هوفمان: «.. أقحمت سياسة أريدور الجامعات في أزمة مالية وبصورة

BEIRUT

تدريجية، إذ بلغ دينها المتراكم عليها (١٢٠) مليون دولار عام ١٩٨٧. . وسببت تلك التخفيضات الحادة وهبوط مستوى التعليم والبحوث حالةً أجبرت الجامعات على خفض مستوياتها العلمية ومعاييرها، مما أدى إلى إضعاف مكانتها في الأوساط العلمية الدولية».

ينتمي معظم المتبرعون الأمريكيون إلى طائفتين يهوديتين هما الطائفة المحافظة (Con-servative) والطائفة الإصلاحية (Reform). أما طائفة الأرثوذكس (Orthodox) فتشكل عنصراً محدوداً في جمع الأموال عبر منظمة النداء اليهودي الموحد. والحقيقة أنه سيكون من السخف اشتراك الأرثوذكس في حملة صهيونية لجمع الصدقات والمساعدات المالية بينما الجزء الأكبر منهم معادون للصهيونية ويرفضون وجود دولة إسرائيل. ولكن بالرغم من ذلك، ما إن تصل الأموال الخارجية إلى يد الوكالة حتى يحول قسم كبير منها إلى مدارس ومعاهد أرثوذكسية، لأن تلهف حزبي العمل والليكود لإرضاء الأحزاب الأرثوذكسية المتطرفة قد أوجد عبر السنين وضعاً أصبحت فيه الوكالة قناة سرية رئيسية لتمويل معاهد دينية عليا معادية للصهيونية. والواقع المر أن جزءاً كبيراً من الأموال الخارجية يذهب إلى مدارس الأرثوذكس وهو أكثر مما يذهب إلى مؤسسات الحزب الإصلاحي والحزب المحافظ.

وبحلول أواسط عقد الثمانينات بلغ ما دفعته الوكالة سنوياً سبعة ملايين دولار موزعة على حوالي (١٥٠) مؤسسة تعليمية أرثوذكسية. وتلقى (٢٨٠) معهداً دينيا عالياً آخر مساعدات مالية عن طريق قنوات أخرى تابعة لمنظمة النداء اليهودي الموحد، وبلغ مجموعها (٣,٢) مليون دولار. وتلقت أحزاب أرثوذكسية سياسية أخرى مثل حزب شاس وحزب أغودات إسرائيل تمويلاً مباشراً من مبنى ضخم تافه يدعى «الودائع المصرفية الخاصة بالإعمار» وهو ابتكار استنبطته الوكالة لمنح الأحزاب السياسية ليهود الدياسبورا أموالاً ينفقونها على أمور متنوعة بملء إرادتهم. وتخصص الوكالة في كل عام مبلغ (٢,٧) مليون دولار لمجرد دفعها إلى الأحزاب لكي تبقى مخلصة لها أو أملاً في الإخلاص لها في المستقبل.

إن معظم اليهود الأمريكيين إما من المحافظين أو الإصلاحيين، فهل الأموال التي يدفعونها تدعم قضاياهم في إسرائيل؟ بالطبع لا، ففي مراكز الهجرة التي تديرها الوكالة في

LAU LIBRARY

إسرائيل لا يوجد إلا الخدمات أو أنظمة التعليم الأرثوذكسية.

لقد بيّن الحاخام تشارلز وينبرغ العامل في الوكالة الحاجة إلى التعددية في الوظائف، ومما قاله: «من التفاهة إرباك المهاجرين بحركتي المحافظين والإصلاحيين». وستبقى مصالح الحركتين المحافظة والإصلاحية على الهامش ما دام المسرح السياسي الإسرائيلي يحافظ على توازنه من خلال الأحزاب الأرثوذكسية، وما دام الإسرائيليون يمتلكون المناصب الهامة في الوكالة اليهودية. إن اليهود الغربيين ومعظمهم من غير الأرثوذكس يدفعون أموالاً تساعد على انتهاج معاملة تمييزية ضد نفس المِلَلْ اليهودية التي ينتمون إليها والموجودة في إسرائيل. وفي الوقت الذي تمنح فيه الوكالة الأموال إلى المؤسسات التعليمية الأرثوذكسية على نحو منتظم، يتم التملص من مطالب مؤسسات المحافظين والإصلاحيين وتتعرض للمراوغة، ويظل مقدمو المطالب يتنقلون من مكتب حكومي إلى آخر حتى ييأسوا ويكفوا عن المطالبة بحقوقهم.

وهنا تكمن الحقائق، فملايين الدولارات التي يدفعها يهود الدياسبورا والمخصصة للجامعات تحول وتستخدم في ميدان السياسة. وبذلك انهارت الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الجامعات الإسرائيلية بفضل المساعدة غير المقصودة التي يقدمها اليهود الغربيون ولطالما أساء السياسيون الإسرائيليون استخدام تبرعاتهم. وتتلقى المعاهد الأرثوذكسية نصيب الأسد من المخصصات الحكومية على الرغم من تدريسها مواضيع تبث الكراهية للمذهب اليهودي الذي يؤمن به معظم يهود أمريكا، بينما يقع أتباع المذاهب الدينية التي يؤمن بها المتبرعون فريسة تميز واضح في المعاملة. إذن، لماذا يدفع اليهود الغربيون المال إلى الجمعيات الخيرية التابعة للوكالة اليهودية؟ والجواب هو أنهم لا يعرفون أكثر مما يعرفونه وليس لهم اطلاع أكبر بسبب المكاسب الشخصية المحققة في ميدان جمع الأموال، حيث سترت الحقيقة بحماية أسرار أهدافهم النهائية.

• من يريد معلومات؟ عليك فقط تسليم مالك:

تمارس منظمة النداء اليهودي الموحد نوعاً من التحكم في المعلومات التي تصل إلى

BEIRUT

الجـاليات اليهـودية المحلية في الـولايات المتحـدة. ولا ترغب الصحف اليهـودية غير المملوكة كلية لمنظمة النداء اليهودي في طرح أسئلة محرجة، لأن ذلك يشكل نهاية الدعم المالي لها أو نهاية نشر منظمة النداء اليهودي إعلاناتها في تلك الصحف.

وبتشديد منظمة النداء اليهودي الموحد قبضتها على الصحف، فإنها تنشر الأخبار التي تلائم مصالحها أو تحذف الإعلانات غير المموهة جيداً كإعلانات تخدم نفس الغرض. وتـدفـع هذه المـنظـمـة أجـوراً مجـزية للكتّاب، ويبدو في الحقيقة أن كل كاتب باللغة الإنكليزية في إسرائيل قد مارس الكتابة لصالحها في وقت ما. غير أن القليل منهم استطاع تحمل الغش والخداع، وترك معظمهم العمل بعد فترة قصيرة. وتُبيِّن إحدى الكاتبات سبب ترك عملها المجزي، فتذكر: «أجريت مقابلة مع طفل صغير ينتفع من برنامج تعليمي تتولاه الوكالة. وسألته عما يرغب أن يكون عندما يكبر، فأجاب بأنه يريد أن يصبح سائق حافلة. وغيرت الصحيفة النص ليصبح أنه يريد أن يكون طبيباً. هناك اختلاف بين سائق حافلة وطبيب ما، وانزعجت من تغيير جواب الطفل فقدمت شكوى بصدد ذلك. ثم أخبروني أنه ليس مهماً كتابة ما قاله الطفل وإنما المهم هو ما كان يجب أن يقوله. هذا ما حصل لي».

وعندما يتجرأ مراسلون صحفيون في الخارج على سرد الأخبار بصدق وأمانة، تحاربهم الوكالة بكل وسائلها وقوتها. وقد تعرَّض مؤلف هذا الكتاب نفسه إلى أذى الوكالة وأصبح ضحية حقدها بعد أن نشر خبراً عن تبرع جالية يهودية صغيرة في مدينة وينبغ الكندية بمبلغ (٢,٥) مليون دولار إلى بلدة "Gan Yavne" ولأنه أورد أخباراً عديدة عن مشاريع مشابهة في البلدة، أدرك الناس وجود شيء ما خاطىء يجري في الخفاء، ولم تكن هناك بلدة أكثر حاجة منها للمساعدة الخارجية وبلدة "Gan Yavne" تقع بين بلدة نيوروشيلي غولديرز غرين، وهي ضاحية تتميز بالحدائق الكبيرة والمنازل الخاصة.

وحصل تشوش أيضاً عندما ظهر شمعون بيريز في مراسم افتتاح مركز اجتماعي فخم دفع تكاليفه متبرعون كنديون. حدث ذلك في شهر آذار من عام ١٩٩٠ عندما كان بيريز يعاني من فشل في تشكل حكومة جديدة بعد سقوط الإئتلاف الحكومي. وأثبت تحقيق يسير أن عمدة البلدة وبيريز كانا صديقين قديمين، وهذا ما أوضح نوعاً ما كيف حصلت

LAU LIBRARY

تلك البلدة على موافقة لمنحها تمويلاً مالياً لترميم وإصلاح مرافقها.

وحذفت العبارات التي أشارت إلى وجود محاباة سياسية من المقال الأخير الذي نشر في صحيفة جيروزالم بوست، ولكن ما بقي فيه كان كافياً لقيام المتبرعون الكنديون بحملة لتشويه سمعة الكاتب وصلت قوتها إلى درجة تحذيره بألا يظهر مطلقاً في مدينة وينبغ، وكأنهم امتلكوا زمام الأمور فيها.

حدث نفس رد الفعل لدى المراسلة الصحفية آيدلي روس التي كانت تسرد خبراً عن مشروع دعمه يهود مونتريال من كندا ويقام في أحد أحياء القدس الفقيرة، وأعدت التقرير المصور لنشرة الأخبار باللغة الإنكليزية في التلفزيون الإسرائيلي، وأجرت بالاشتراك مع عضو سابق في مجلس بلدية القدس اسمه جف هالبيرن تحقيقا حول المشروع، واكتشفت أن مراقب المشروع كان يتلقى راتباً سنوياً مقداره (١٢٠) ألف دولار وأن الأجرة وحدها التهمت (٢٤) ألف دولار سنوياً من أموال التبرعات. واصطحبت روس معها طاقم تصوير إلى مراسم افتتاح منشأة رياضية بناها المتبرعون الكنديون وبالكاد تكون مساحة من الأرض مفـروشـة بمادة التارماس الشبيهة بالإسفلت المستعمل في تعبيد الطرق. وتألف شريط التقرير من (١٥) ثانية أولى تعبر عن إطراء بارز للحكومة، بينما استعرضت الـ (٤٥) ثانية المتبقية وجهـات نظر نقـدية ذكرها مواطنون محليون أرادوا معرفة مصير التبرعات الباقية ومكانها. وعندما بث التقرير لم يَرَ المشاهدون سوى الخمس عشرة ثانية الأولى منه، إذ انتهى عرض التقرير بانتهاء المدح الحكومي الوارد ولم يتعداه إلى مواضيع أخرى، وكان العذر كالمعتاد حدوث عطل فني، وفقدت روس عملها بعد أسبوع واحد من ذلك.

ويصل في تلك الأثناء إلى إسرائيل يهود غربيون في بعثات جمع المال والتي غدت مبتـذلة ومضللة خادعة. ويزور الرجال الذين يحتمل أن يتبرعوا أحياء فقيرة في المناطق القريبة حيث يستقبلهم أطفال يحيونهم ويقدمون إليهم الزهور عرفاناً بالجميل. ثم يلقي عمدة المدينة خطابا يطري فيه على جامعي الأموال ويشكرهم لإنقاذ بلدته من انهيار واقع، ويصعدون بعد ذلك إلى حافلة تقلهم لتناول الغداء حيث يدلي سياسي إسرائيلي غير بارز بخطاب آخر فيه مدح وثناء. وينطلقون بعد ذلك إلى إحدى القواعد العسكرية ليقوموا بجولة

BEIRUT

ويستمعوا إلى شرح حول مسألة الأمن القومي يقدمه ضابط من رتبة متوسطة. وسيقنع ذلك المتبرعين بأنهم اطّلعوا بصورة استثنائية على عرض حساس ومميز للوضع الأمني الإسرائيلي. وخلال خمسة أيام من مشاهدة الجنود، والناس الطاعنين في السن، واليهود الإثيوبيين، والنباتات الخضراء في الصحراء، ويهود السفارديم المترقين والمتقدمين حضارياً ـ بعد ذلك كله تقتنع البعثة أن أموالها ستنفق على الوجه الأكمل وفي الصورة المناسبة.

لكن منظمي حملات التبرعات والعديد من المتحدثين يعرفون أكثر من ذلك. وكما بين أحد المتحدثين: «لم أذكر أبداً على لساني الوكالة اليهودية؛ لا وظائفها ولا دوائرها ولا أي شيء عنها». وجامعو التبرعات يعرفون أكثر من غيرهم عيوب وأخطاء الوكالة، بيد أنهم يبقون الشكوى في قرارة أنفسهم ولا يبوحون بها، ثم إذا ما عبّر شخص غريب عن شكاوى مماثلة «تراهم يدافعون بشدة عن الوكالة حتى لو أدّى ذلك إلى إعطاء معلومات خاطئة».

أما بالنسبة للمتبرعين أنفسهم، وكما ذكر أحدهم «فقد عطلوا قدراتهم الطبيعية على النقد، وهم لا يستطيعون طرح الأسئلة. وإذا قرروا أن مقداراً من المال كبيراً قد بُدد من غير نفع، فماذا سيظنون أنفسهم؟ هم أقنعوا الآخرين بدفع المال. ثم ماذا بشأن تلك الفترة الطويلة والأموال التي دفعوها عبر السنين؟ إنهم لا يستطيعون مواجهة حقيقة أن الجزء الأكبر منها قد أنفق على وجه خاطىء». إنهم أسوأ الأحزاب على الإطلاق لأن لديهم مصلحة مكتسبة في الاستمرار في إظهار عملية جمع المال كعمل عظيم، ولأنهم سمحوا لليهود البسطاء بصورة متعمدة وماكرة برمي أموالهم التي جهدوا في كسبها بدون تحصيل نفع من وراء دفعها كتبرعات. ويعلّق الزعيم الصهيوني الأمريكي هاري تافنفيلد قائلاً: «إنهم لا يهتمون بإسرائيل أو الحركة الصهيونية، وإنما يهتمون بتحصيل نسبة (٦٠٪) من الأموال لاستخدامها في تحقيق أغراضهم الخاصة».

هذا هو إذن مفتاح القضية؛ موظفو منظمات جمع التبرعات الذين يتلقون رواتب مجزية يعيشون على حساب لقمة عيش الإسرائيليين، وتلك المنظمات مرتبطة بالوكالة. إن منظمة النداء اليهودي الموحد والمنظمات الشبيهة بها تجمع مبالغ مالية ضخمة تحت

LAU LIBRARY

ستار تلبية حاجات إسرائيلية ملحة، سواء أكانت حالة حرب أم تضخماً مالياً، أم وصول المهاجرين السوفييت. لقد جمعت منظمة النداء اليهودي وحدها فقط مبلغا زاد عن (١,٢) مليار دولار في عامي ١٩٩٠/١٩٩١. إن هذا الميدان ليس نوعاً من الصناعات التي يستطيع المرء فيها أن يتلاعب على الناس مُظهراً الصدق والأمانة. وإذا كانت الوكالة فاسدة من الداخل والسوسة تنخر في هيكلها، فإن من واجبهم وليس من واجب الآخرين الكشف عن الأساليب الملتوية في إنفاق المال في إسرائيل وبيان كيف ستؤثر مستقبلاً على عملية جمع التبرعات في أمريكا. وستكون هناك خسارة كبيرة عند فتح باب النقاش والكشف الصادق عن الحقيقة لأن (٦٠٪) من الأموال تبقى في أمريكا وتتدفق من خزائن جامعي الموارد المالية هناك.

يتلقى كبار المتبرعين مكافآتهم؛ فيطيرون إلى إسرائيل ويجتمعون مع الوزراء والقادة الإسرائيليين، وحتى مع رئيس الوزراء أحياناً، ثم يعودون إلى أمريكا ليجتمع معهم أعضاء من الكونغرس الأمريكي بهدف الحصول على المعلومات بعد جولتهم في إسرائيل، أو تجري وسائل الإعلام مقابلات معهم. وهكذا يصبحون خبراء في شؤون منطقة الشرق الأوسط، وكأن امتلاك سلسلة من الأسواق الكبيرة المركزية تؤهل صاحبها للعمل في السلك الدبلوماسي، ثم يصبحون في وطنهم أمريكا زعماء الجاليات اليهودية من غير انتخاب، ويشترون بذلك منزلة رفيعةً. وهم ليسوا في عجلة من أمرهم للتضحية بمناصبهم باسم الإصلاح، رغم أنهم يعلمون علم اليقين أن مقداراً كبيراً من الأموال التي يدفعونها تذهب في نهاية المطاف إلى وكالة هي عبارة عن بؤرة للفساد ومثالاً ينطوي على مفارقة تاريخية.

ما الهدف من هذا المظهر الكاذب والواجهة الزائفة؟ إن كل الموارد المالية التي تجمعها الوكالة لا تضيف أكثر من (٢٪) إلى ميزانية دولة إسرائيل. وقليلاً ما تظهر الحاجة إلى تلك الأموال، لكنها حسب ما يقوله تشارلز هوفمان ـ صاحب الصوت الشجاع الوحيد ـ تدفع مقابل «عدم الفعالية، وهدر المال، وازدواجية المهام، وسوء الإدارة، والفساد السياسي، والمحسوبية السياسية، واللامسؤولية في الإنفاق، والعجز وعدم الأهلية، والأولويات غير المرتبة جيداً لتلائم الأوضاع». وهناك الكثير من الأمور، فالقائمة لم تنته بعد.

BEIRUT

ويبرز في هذا القفر الموحش أصوات أخرى، ومنها صوت غوئيل باينرمان الذي يعقد محاضرتين سنوياً في أمريكا، حيث يقول: «إني أخبرهم أن أعظم خدمة يمكن تأديتها إلى إسرائيل هي التوقف عن تزويد إسرائيل بالمال. إنهم يدعمون ويشجعون بذلك على الفَساد، ويجعلون حياة معظم الإسرائيليين أكثر سوءاً». الدكتور اليعازر جافي حاصل على درجة بروفسور في العمل الاجتماعي ويعمل في الجامعة العبرية وقد نشر مقالاً في مطبوعة اسمها (مومينت) ينتقد الوكالة اليهودية واصفاً إياها بأنها أصبحت «مسيّسة إلى حد كبير» ومشيراً إلى المتبرعين بكونهم «سلبيين وجبريين مستسلمين للواقع». وحث الأمريكيين على قطع علاقاتهم مع الوكالة وعدم دفع التبرعات لها حتى يصار إلى إيجاد «آلية جديدة تُنفق أموالهم عن طريقها في إسرائيل على نحو ملائم».

إلا أن الآليات الأخرى لسوء الحظ واقعة كغيرها ضحية للحكومة الإسرائيلية فمثلاً، تتبرع منظمة هداسه؛ وهي أكبر منظمة يهودية أمريكية إذ تضم ما يزيد على (٣٥٠) ألف عضو - تتبرع بمئات ملايين الدولارات سنويا إلى مؤسساتها الطبية في إسرائيل. ولسوء الحظ، لا تدفع المنظمات تبرعاتها المنظمات تبرعاتها مقابل اشتراط إصلاح النظام الصحي، ولا تنشىء مستشفيات خاصة بها لكي تتخطى النظام الحكومي. وتكون النتيجة وجود مستشفيات جيدة التجهيز، يقف طواقمها على أهبة الاستعداد لاستقبال المرضى، وتبقى معداتها لا تعمل ثلثي الوقت للتوافق مع متطلبات النظام الحكومي الشائن. وبما أن المستشفيات تتقاضى أجورها اعتماداً على الأسِرَّة المشغولة، يجب أن يبقى المواطنون الإسرائيليون في المستشفى عدة أيام من أجل إجراء عمليات بسيطة مثل عمليات الفتاق ومن أجل أن تقبض المستشفى مقداراً أكبر من المال من الحكومة، بينما توضع العمليات الكبيرة والخطيرة على قوائم انتظار طويلة لأنها غير مجدية اقتصاديا ولا تحقق أرباحاً جيدة للمستشفى.

وتحصل وقائع موازية متشابهة في قطاع التعليم، إذ يجمع أصدقاء الجامعات والكليات الإسرائيلية المقيمون في الخارج مبلغ (٤٠) مليون دولار سنوياً أو يزيد لدعم مؤسسة التعليم العالي. ولكن هذا المجهود يؤدي إلى نتائج عكسية حيث يُبقي على انحدار

مستوى التعليم في إسرائيل ما دامت الحكومة تلعب لعبة القوقعة مع ميزانية قطاع التعليم.

لو استثمر اليهود من خارج إسرائيل أموالهم في مجالات تصنيع جادة آمنة، لكان وضع إسرائيل أفضل بكثير. إلا أن رجال الأعمال يخافون من الروتين الحكومي والبيروقراطية وعدم الكفاءة، فيمتنعون عن ممارسة أعمالهم التجارية داخل إسرائيل. وتبقى الأعمال الخيرية والتبرعات هي القناة الرئيسية لإيصال أموال يهود الدياسبورا إلى إسرائيل، وتشير جميع الأدلة إلى أن كل تبرع تقريباً يعني المساهمة في الفساد الدائر في إسرائيل.

LAU LIBRARY
BEIRUT

الفصل الثاني عشر

أنقذ يهوداً أثيوبيين لتحصل على جوائز قيمة

إنّ أهم وظيفة تقوم بها الوكالة هي جلب اليهود المهددين بالخطر إلى إسرائيل، وتبدأ بعدئذٍ أكثر المهام كلفة ألا وهي توفير المساكن لهؤلاء المهاجرين. وقد حصل أمين صندوق الوكالة مئير شيتريت على مسكن من أموال الوكالة، إلا أن وضعه أفضل من وضع أي مهاجر آخر (شنت صحيفة يدعوت أحرنوت هجوماً ونقداً لاذعاً على عضو الكنيست هذا المتواضع في معيشته سابقاً، والذي اشترى مسكناً فاخراً بأموال التبرعات الخارجية المخصص جلّها لإسكان اليهود المهاجرين).

● كآبة يهود أديس أبابا:

في شهر حزيران عام ١٩٩١، نقل حوالي (١٥) ألف يهودي أثيوبي إلى إسرائيل بواسطة جسر جوّي، وتم إنقاذهم من براثن نظام منغستو المتهاوي. وصورت الوكالة هذا العمل كانتصار للتنسيق الذي قامت به، وكإثبات أن اليهود الأمريكيين يستطيعون تحمل مسؤولياتهم وتحقيق أهدافهم. وكان الجسر الجوي بالطبع شيئاً مثيراً ولكنه لم يكن ضرورياً مطلقاً، وكان حالة من حالات عدم الكفاءة، وعودة إلى الوراء إلى عام ١٩٨٥ لنرى أن نفس عملية الإنقاذ كانت تدور في الحقيقة تحت اسم رمزي هو عملية موسى. وطبقاً لما أوردته تقارير صحفية آنذاك، قام رئيس مجلس الوكالة بتسريب أنباء العملية إلى وسائل الإعلام بالتعاون مع الحكومة الإسرائيلية من أجل جمع مقدار أكبر من المال من الخارج. واستاء النظام الأثيوبي جداً، ولأسباب معروفة، من ذيوع سر العملية على الصعيد العالمي بعد

LAU LIBRARY

أن كشفته الوكالة وحيث كان النظام يقايض اليهود بالسلاح. وحدث نفس الشيء مع الحكومة العربية في السودان والتي سمحت بإقامة جسر جوي لنقل اليهود إلى إسرائيل من أراضيها لأسباب لم تفهم بصورة كاملة حتى الآن، ولكن يرجح أنها تلقت رشوات بطريقة ما. وألغت الحكومتان التنسيق بسرعة في عملية الإنقاذ، ولم يتمكن سوى (٧,٥٠٠) يهودي فقط من الوصول إلى إسرائيل.

وطُلب من الآخرين الإقامة في مخيمات بجوار السفارة الإسرائيلية في أديس أبابا العاصمة انتظاراً لاستئناف الجسر الجوي. ووافق اليهود على ذلك، فباعوا ممتلكاتهم بأثمان زهيدة لكي يستأجروا أكواخاً قرب السفارة. وغدت تلك الأكواخ مقبرة وحيّاً فقيراً في آن واحد يقطنه اليهود البائسون، إذ لم يتحقق الوعد باستئناف الجسر الجوي طيلة ستة أعوام.

● يهود أثيوبيا في إسرائيل:

لاقى الأثيوبيون الذين وصلوا إلى إسرائيل كثيراً من العنت وإهانات لا تعد ولا تحصى لا يعرفها الجميع، وتذكر حالتهم هذه بأولئك اليهود الذين عانوا شظف الحياة في شمال إفريقيا قبل الجيل الحالي؛ أُغري يهود شمال إفريقيا بالقدوم إلى إسرائيل عن طريق تقديم وعود بترسيخ العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبوضع حد للاضطهاد الذي لاقوه على يد الأغلبية المسلمة التي ازدرت اليهود وحقرتهم معتبرة إياهم دخلاء على البلاد. ومما أفزعهم، أن يهود السفارديم سرعان ما واجهوا في إسرائيل نموذجاً بالغ الشبه من التمييز في المعاملة. فقد خلق اليهود الأوروبيون مجتمعاً كان في الأساس مجتمعاً أوروبياً في طبيعته، وقمعوا بغطرسة محاولات السفارديم المرتبكين في عالمهم الجديد والغريب - قمعوا تلك المحاولات التي هدفت إلى إدخال مظاهر تستند إلى خلفياتهم القومية في الثقافة الإسرائيلية المتطورة باستمرار.

وتظهر الآن في إسرائيل النتائج السيئة لفشل هجرة الأفارقة الشماليين. وحسب ما ذكره وزير الصحة، بلغ عدد المدمنين على الهيروين في إسرائيل (٤٠) ألف فرد حتى عام ١٩٩١ ومعظمهم من السفارديم. وكان الأكثر إقلاقاً وإزعاجاً صدور تقرير عن الوزارة نفسها

BEIRUT

في شهر حزيران عام ١٩٩١ بيّن أن (٨٠) ألف أسرة في إسرائيل تعاني من سوء التغذية، مما يعني أن حوالي (٢٤٠) ألف طفل إسرائيلي معظمهم من السفارديم لم يكونوا يتلقون الحد الأدنى من التغذية المطلوبة، وهذا جيل نشأ بعد وصول الآباء إلى إسرائيل بهدف البحث عن حياة أفضل.

وبوقوع سابقة الهجرة المروعة ليهود إفريقيا الشمالية وفهمها والإحاطة بكافة جوانبها، كيف عالجت السلطات الإسرائيلية الهجرة الجديدة ليهود إفريقيا الشرقية؟ لقد عالجتها بنفس الأسلوب السيء سابقاً. وذكر خبيرنا في شؤون الوكالة تشارلز هوفمان أن «مشاكل المهاجرين الجدد لم تكن فقط بسبب الصعوبات المتأصلة في تعلم طرائق العيش وسبله في دولة جديدة، بل كانت أيضاً نتيجة لعدد من المشاكل المربكة التي حدثت بين الوكالة والمسؤولين الحكوميين والتي اضطر الطرفان إلى التفاوض حولها».

وذكر هوفمان أن الوكالة أنشأت مراكز لاستيعاب المهاجرين الأثيوبيين الجدد، غير أن دائرة الهجرة «فشلت في توفير التدريب الجديد لطواقم المراكز.. وفي بعض الحالات عين مديرو المراكز غير المؤهلين.. وفي ظل غياب التدريب المناسب، سادت الغريزة الطبيعية وجلبت معها مواقف استندت على العرق والطريقة الأبوية [طريقة تنتهجها الحكومة في إدارة البلاد أو تنتهجها هيئة أو شخص ذو سلطان في معاملة الجماعات والأفراد. ويقصد الكاتب هنا أسلوب القبائل الإفريقية في إدارة شؤونها الداخلية ـ المترجم] وهي نفس المواقف التي أثرت على العديد من المهاجرين اليهود القادمين من دول الشرق الأوسط في عقد الخمسينات.. إن تلقينهم «الأسلوب القويم» كان يعني الإصرار على تنفيذه «بالأسلوب الإسرائيلي» ومؤداه حقيقة أن على ربة البيت اتباع هذه الأساليب والممارسات بغض النظر عن طبيعتها وخلفيتها. ولم تتلق طواقم مراكز الاستيعاب معلومات كافية بشأن الثقافة والحضارة الأثيوبية، فكان التفاعل بينهم وبين المهاجرين يؤدي إلى سوى فهم تحول تدريجياً إلى عداوة وعدم ثقة متبادلة».

قام العالمان في علم الإنسان [الأنثروبولوجيا؛ وهو علم يبحث في أصل الجنس البشري وتطوره وأعراقه وعاداته ومعتقداته ـ المترجم] الدكتور أليكس وينفرود والدكتور ميخائيل أشكنازي من

LAU LIBRARY

جامعة بن غوريون بدراسة عام ١٩٨٤ خلصت إلى القول بأن بيئة الحياة الجماعية التعاضدية في مراكز الاستيعاب قد خلقت طبقة من أناس يعتمدون على الوظائف لأنهم لم يستطيعوا الانسجام بمفردهم مع المحيط الخارجي فور مغادرتهم مراكز الاستيعاب. وقدم العالمان توصيات لإعادة هيكل بناء المراكز ولكن الوكالة رفضتها في الحال.

واستغلت الحكومة وضع مراكز الاستيعاب، لا سيما وأنها كانت غير راغبة في تخصيص أي جزء من ميزانيتها المضغوطة للإنفاق على توطين المهاجرين، ولم تتعجل بناء مساكن جديدة لهم لعلمها أن الوكالة لن تطرد الأثيوبيين من المراكز بسبب عدم وجود أماكن أخرى يشغلونها. كان الإبقاء على المهاجرين في مقرات سكن مكتظة بنيت على أساس أنها مؤقتة أجدى اقتصادياً بكثير من إنشاء مساكن جديدة ملائمة. وسرعان ما استسلمت الوكالة للأمر الواقع فسمحت للأثيوبيين بالبقاء في المراكز، وذلك بالرغم من امتلاك الوكالة مبان ضخمة للإسكان الشعبي خالية من السكان. وبتحوّل المراكز إلى بيوت دائمة يقطنها اليهود الأثيوبيين، بدأت أحياء يهودية (غيتو) يقطنها السود تظهر في المدن الإسرائيلية.

أضافت الوكالة إلى بيئة الفقر المدقع تصرفاً تحدت فيه سلطة الحكومة، إذ رفضت تحمل مسؤولية مكائد الحكومة التي حصلت على حساب الأثيوبيين وسلمت (١٥) مركزاً من مراكز الاستيعاب إلى وزارة الإسكان الحكومية وبدون مقابل. ولكن قبل أن تسلمها، جردت المراكز تلك من مرافق الخدمات العامة كالملاعب وأجهزة الهاتف العمومية التي تعمل على نظام قطع النقد المعدنية. ولم تكن الحكومة في حقيقة الأمر راغبة في تحمل مسؤولية تلك الممتلكات الجديدة ولا في استئجار طواقم لرعايتها وإدارتها، فشرعت المباني في التداعي والسقوط محولة المنطقة إلى أحياء فقيرة فعلياً.

ويعلق الصحفي ران كيسف بقوله أن عدد الأسر التي انتقلت من مساكنها في المراكز بلغت في الأشهر الأخيرة (١٥) أسرة فقط من كافة المراكز المنتشرة في إسرائيل. وأقام أثيوبيون آخرون ممن رغبوا في البقاء بجوار أقاربهم في مبان قريبة، فتشكلت بذلك (الغيتو) أحياء يهودية معزولة ومكتظة بسكانها السود. وتجري هذه العملية في مختلف مناطق إسرائيل التي تتواجد فيها مراكز الاستيعاب؛ مثل العفولة، وعسقلان وبئر السبع والناصرة

BEIRUT

العليا. ويعرف كل إنسان يقطن قرب أحياء السود المشاكل الاجتماعية التي يعانون منها، إذ يعتمد (٥٠٪) من الأثيوبيين القاطنين في عسقلان على خدمة الإنعاش في عيشهم ومعدل الطلاق عند الأثيوبيين أعلى مرتين أو ثلاث مرات من معدل الطلاق عند الإسرائيليين الآخرين، وثلث عدد الأسر تقوم بشؤونها امرأة أم واحدة وبمفردها، وتوجد نسبة عالية من النساء المصابات بعيوب خلقية في تلك الأسر.

يسير بناء الأسرة الأثيوبية اليهودية حالياً إلى التفتت والدمار. كان الأثيوبيون في بلادهم الإفريقية يلجؤون إلى قيادتهم الدينية ومجالس كبارهم الحكماء من أجل حل وتسوية مشاكلهم الاجتماعية. وجاءت السلطات الإسرائيلية لتحطم هذه التنظيمات البالغة الأهمية وتمزقها شر ممزق، ولتستبدلها بمراكز الخدمات الاجتماعية الحكومية وبموظفين صغار من حملة البكالوريوس في العمل الاجتماعي وبعلماء الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) المهتمين فقط بكتابة التقارير عن أبحاثهم. وتعزى كثير من المشاكل الاجتماعية إلى المسؤول الثرثار دلزن وتسريبه نبأ الجسر الجوي عام ١٩٨٥ والذي وضع حداً لأول عَملية إنقاذ تجري على نطاق واسع. وحدث أن ركب قسم من أفراد الأسر الأثيوبية في طائرة واحدة على أن ينضم القسم الباقي إليهم في الرحلة القادمة، ولكن الجسر الجوي توقف نهائياً فوجدوا أنفسهم مفصولين عن أسرهم وأسقط في أيديهم. وطبقاً لما أورده الصحفي لي أبروموفتز: «وجد الأزواج أنفسهم غير متفاهمين بسبب الثقافات المختلفة التي تفصلهم عن بعضهم البعض. ودخل بعضهم في ارتباطات ظناً منهم أن زوجاتهم أو أزواجهم قد وافتهم المنية، ويكره الأطفال الذين درسوا في المعاهد الإسرائيلية الخضوع لسلطة والد لم يكن لديه عميق صلة بهم خلال أهم سنوات نموهم وتطورهم».

يشغل حسيا ليفين منصب مدير «جمعية تنمية الطفل والأسرة الأثيوبية» وهو يذكر مصدراً آخر للاحتكاك الموجود بين الجالية الأثيوبية في إسرائيل. تنقسم الطائفة الأثيوبية في إسرائيل إلى قسمين بالاستناد تقريباً إلى خلفية مدنية وأخرى ريفية، لكن السلطات الإسرائيلية حشرت جميع الأثيوبيين السود في مكان واحد دون الأخذ بعين الاعتبار ذلك العداء المستحكم والطويل الأمد بين القسمين، مما أدى إلى نشوب نزاعات وشجارات عديدة.

LAU LIBRARY

وكما يكتب ران كِسْلف: «بعد أن حطمت الهجرة إطار الأسرة الممتد الواسع، يجري الآن تحطيم الأسرة الصغيرة الواحدة ولا يستغرق ذلك إلا وقتاً قصيراً جداً. واستغرقت العمليات التي تعرض لها المهاجرون من شمال إفريقيا وآسيا في عقد الخمسينات والستينات حوالي عشرة أو عشرين سنة، بينما تستغرق حالياً عدة سنوات فقط.

كان توفير أعمال محترمة للآباء من أولويات السلطات الإسرائيلية (وكأن كل الأعمال الشريفة غير محترمة) ظناً منها أن احترام الذات يسير يداً بيد مع ممارسة عمل ما. [ربما كان ذلك صحيحاً]، فأوجدت السلطات برنامجاً لتدريس اللغة العبرية تبعه تدريب مهني، وذلك في محاولة لمنع الأثيوبيين من الارتباط بوظائف وضيعة والاقتصار عليها فقط، وهي وظائف ليس من قبيل الصدفة أن يدعوها الإسرائيليون بوظائف السود.

ولا تحتاج المسألة إلى دراسة أكاديمية لإدراك أن جميع البالغين من شتى الشعوب والدول يجدون صعوبة في استيعاب لغة جديدة على نحو سريع وبدرجة ممتازة لكي يتمكنوا من فهم ودراسة المناهج التعليمية التقنية. ولم يجتز الصفوف الدراسية في اللغة العبرية إلا عدد قليل من الطلاب في عسقلان، ولم يستمر أي طالب مهاجر منهم تقريباً في دراسة مساقات التدريب المهني. وترك السواد الأعظم المدرسة ليلتحقوا بوظائف السود الوضيعة أو ليوقعوا على طلبات الإعانة الحكومية للعاطلين عن العمل والمحتاجين.

أما الذين أنهوا فعلياً مساق التدريب المهني، فلم يجدوا بالضرورة أيادٍ ممدودة وصدوراً مفتوحة ترحب بهم في ميدان العمل. وقد تخرج في شهر نيسان عام ١٩٩٢ حوالي (٣٥) طالبا من مدرسة (هداسه نيوريم)، وقدم هؤلاء الخريجون طلبات لتعيينهم في الوظائف عن طريق وزارة الاستيطان، فحدث أن ألزمت ثماني بلدات نفسها بتوظيف وإسكان هؤلاء الخريجين. وبعد فترة قصيرة، ولأسباب يمكن للمرء أن يصيب في تخمينها، ألغت خمس بلدات تعهداتها ثم تبعتها بلدات الأخرى وألغت التزاماتها أيضاً. وكان الوقت بالنسبة للخريجين يمر وينقضي، والمرارة تزداد، وتعتمل في النفوس، إذ شعروا أن كل ما أنجزوه خلال ثلاثة أعوام من الدراسة قد ذهب أدراج الرياح وبدون أدنى فائدة.

BEIRUT

وهؤلاء ليسوا وحدهم ضحايا نظام التعليم غير المجدي، فالوكالة اليهودية ترسل ما نسبته (٨٥٪ ـ ٩٥٪) من المراهقين الأثيوبيين إلى المدارس الداخلية الدينية التابعة لها. ويفصلون هناك عن أسرهم ويعيشون في قلق وارتياب بالرغم من توفر أسباب الراحة، كما هو الحال في أي مؤسسة تعليمية، ولا يتعلمون في آخر المطاف إلا القليل من الأشياء العملية النافعة. وينضم معظم الفتيان إلى الجيش الذي يعتبر أروع مدرسة للاستيطان في الدولة بأسرها.

وتتلقى الفتيات في المدارس الدينية دروساً في كيفية التهرب من الخدمة العسكرية، ولا تجد في أغلب الأحيان مكاناً تلجأ إليه لكسب العيش بعد أن تغادر المدرسة لتنخرط في المجتمع. ومن المفجع ومما لا يصدقه العقل أن ترى حالياً بائعات هوى أثيوبيات متدينات يمارسن أعمال البغاء في ناتانيا الواقعة على ساحل البحر بالقرب من مدينة تل أبيب.

يواجه الفتيان حياة شاقة غير مثالية بعد الانتهاء من الخدمة العسكرية. ويتلقى الشخص الأعزب في إسرائيل ـ ومن أي عرق كان ـ رهناً عقارياً بقيمة (٢٧) ألف دولار، ولكنه لا يكفي لشراء قسم من حمام في جزء سيء من المدينة (ويتلقى المتزوجون مبلغاً يزيد بحوالي ٥٠٪ عن السابق، ويرتفع المبلغ كلما زاد عدد الأطفال). وهذا التمييز في معاملة غير المتزوجين يعني أن الرجال الأثيوبيين غير المتزوجين هم في الواقع مشردون ولا مأوى لهم، إذ لا يحظون بدعم مالي من أسرهم وهو ما يحظى به معظم الإسرائيليون ويعتمدون عليه. وهذه المشكلة معروفة لدى الحكومة ويمكن أن تحل بتغيير بسيط في قوانين المصارف والبنوك. ولكن البنوك في إسرائيل لا تجد مصلحة في تحسين الأوضاع الاجتماعية المتردية وحل المشاكل المستعصية، لا بل تبدو في بعض الأحيان وكأنها سادية، تتمتع بمشاهدة الدهماء وعامة الناس وهي تتلوى وتعاني الأمرّين من قساوة العيش، وهكذا، تكون الحلول الأخرى قد بحثت ووظفت.

بنيت فنادق خاصة تتألف من شقق أحادية الغرفة لإسكان المهاجرين اليهود بصورة مؤقتة، ثم تحولت المساكن المؤقتة إلى مساكن دائمة بائسة في بيئة مدقعة الفقر. وكان

LAU LIBRARY BEIRUT

الحل الأسوأ هو استئجار فنادق قديمة متداعية من أجل إسكان المهاجرين، فأخذ أصحاب الفنادق يحشرون الناس في فنادقهم طمعاً في الحصول على مال أكثر ما داموا يتقاضون أجراً معيناً عن كل مهاجر ينزل في الفندق، ووصل بهم الحد إلى معاملتهم وكأنهم مجرد حيوانات يراد جمعها في الحظيرة. وفي إحدى الوقائع المحزنة، تضامن أصحاب الفنادق مع بعضهم البعض في طبريا وهددوا بالامتناع عن إطعام الضيوف الأثيوبيين ما لم يتلقوا مبلغاً أكبر من المال من السلطات المعنية.

وفي حادثة أخرى، وضعت الوكالة عائلات بأكملها في بيوت سياحية متنقلة ومنازل متنقلة جاهزة لا يزيد مساحة الواحد منها على (٤٠) متراً مربعا، وكانت حالتها رديئة. وأجبر العديد من هذه العائلات على إخلاء أماكنها وطردت منها في شهر حزيران عام ١٩٩١ حيث وصل مسؤولون من الوكالة إلى ساحة وقوف البيوت المتنقلة واسمها (كادوري كرافان بارك) في منطقة كْفار تافور وأمروا دون سابق إنذار ـ (١٥٠) أثيوبيا بحزم أمتعتهم وجمع أغراضهم والاستعداد للانتقال خلال ساعتين إلى مراكز الاستيطان.

وطبقا لما ذكرته دينا هوذر المقيمة في (كفار تافور)، أنها «وصلت إلى مسرح الحادثة ورأت في الحال معظم الذين أُمروا بالرحيل وقد دُفعوا للتو إلى الحافلات. كان العديد منهم يذرف الدموع، وبدا مظهرهم وكأنهم مترنحين ورؤوسهم مطأطأة إلى الأسفل». وفتشت هوذر عن صديقتها التي اكتشفت فيما بعد أنها هربت مع أطفالها واختبأت في أحد الحقول لتتجنب طردها من بيتها. أما أولئك الأثيوبيون الذين بقوا هناك ورفضوا ترك بيوتهم المتنقلة، فقد طردوا بالقوة مع ممتلكاتهم القليلة الزهيدة أو حتى بدونها.

تعاقب هذان اليومان الشديدان على المهاجرين. وكان قد سبق لهم أن قدموا الشكاوي بشأن نوعية الطعام السيئة المفروضة عليهم، وطالبوا بتوفير أماكن طبخ خاصة بهم. ورُفض مطلبهم المثالي ذاك، وقبل يوم واحد من طردهم بالقوة من منازلهم حدث أن نقل عدد من المهاجرين إلى المستشفى لإصابتهم بآلام في المعدة، ثم خرج بعضهم من المستشفى ليجدوا الشاحنات والحافلات في انتظارهم لترحيلهم بعيداً عن منازلهم.

ومع أنّ عجرفة وتغطرس الوكالة اليهودية قد أدّيا إلى حرمان الفرد من كرامته واعتداده بنفسه، فإن الوكالة تعتبر بالمقارنة مع المؤسسات الدينية سليلة الكرامة الإنسانية.

● توجه إلى الإله إن كنت تريد ذلك:

في عام ١٩٨٠، أُصطُحِب المهاجر الجديد آنذاك أدسُو مسِّيلي والقادم من أثيوبيا إلى أحد المكاتب. وهناك قام رجل فاحص ذو لحية بإسالة قطرات دم من قضيبه ثم غمر جسده طبقاً لطقوس اغتسال دينية. وظن أدسّو أن غرز الدبوس في ذَكَرِهِ عبارة عن عملية تلقيح ضد مرض ما، وأن الاغتسال هو تصرف وحركة دينية دالة على الودّ والصداقة. غير أنه تلقى بعد عدة أشهر شهادة تقر تحوله إلى المذهب اليهودي الصحيح. والحقيقة أن أدسو لم يُعتبر يهودياً بحق في إسرائيل إلا بعد الاحتيال عليه وإجراء الختان له مع شعيرة التطهير الروحي، فما كان منه إلا أن مزق الشهادة المهنية إرباً إرباً وانفجر بالبكاء علناً.

وقصة أدسُو ليست الوحيدة، بل هناك الكثير على شاكلتها، وهي القصة النموذجية لليهـود الأثيوبيين الذين وصلوا إسرائيل قبل موجة الهجرة العارمة عام ١٩٨٥. ولم تقبل السلطة الرئيسية للحاخامات في إسرائيل (وهي تشبه في عدة نواحٍ حكومة الفاتيكان البابوية وعلاقتها بأتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية) الأثيوبيين كيهود أنقياء خُلَّص، بالرغم من أن الجالية اليهودية الأثيوبية هي على الأغلب أتقى وأصح المذاهب اليهودية على الإطلاق، والسبب يعود إلى أن الأثيوبيين حطوا رحالهم في أثيوبيا قبل (٢٥٠٠) عام، ثم سرعان ما وجـدوا أنفسهم في انقـطاع وعـزلـة عن بقية الـطوائف اليهودية المنتشرة في العالم. إن تقـاليدهم هم تعكس المذهب اليهودي الأصلي حيث تتضمن ذبح الحيوانات لتقديمها قرباناً إلى الإله وتتضمن القوانين المنقولة شفهياً عبر الأجيال.

أضاف الأثيوبيون بعض التقاليد المحلية هناك إلى ديانتهم، بينما شهدت الجاليات اليهودية في العالم تطورات مختلفة في معتقداتها الدينية. ونتيجة لقيام الرومان بطرد اليهود من إسرائيل وتشتيتهم في الأرض، أقرت أحكام الشريعة اليهودية في مخطوطة التوراة التي كتبت باليد، ثم تبعها كتابان احتويا على التعاليم المقدسة الدينية مجمَّعة ومنسقة، وهما

LAU LIBRARY
BEIRUT

التلمود والغمارة؟! وضبط هذان الكتابان علاقات الناس وشؤونهم اليومية دون أن يكون لهم دولـة، وكـان لهـا الفضـل الكبير في منـع الذوبان والاندماج كلياً في الثقافات الأخرى الأجنبية. ولولا وجود هذين الكتابين لما خضع الأثيوبيون لنفس الأحكام المعقدة التي يسير عليها بقية اليهود في أرجاء المعمورة.

أمـا بالنسبـة للحاخامات الذين احتلوا مناصب عالية في الحكومة الإسرائيلية، فقد اعتبروا الأثيوبيين يهوداً خارجين عن الدين تماماً. وسيطرت الأحزاب السياسية الدينية في الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) ذي الأغلبية اللادينية على وزارتي الاستيطان والداخلية كما جرت عليه العادة عند تشكيل كل حكومة، ونتيجة ذلك لم يستطع الأثيوبيون الحصول على بطاقات الهوية المدنية ما لم يخضعوا لطقوس اعتناق اليهودية من جديد.

ولسوء الحظ، لم يتفق رأي المعادين للسامية في أثيوبيا مع رأي حاخامات إسرائيل الكبار، فبدأوا يقتلون اليهود ويخربون ممتلكاتهم فقط لأنهم يهود. وبعد سقوط نظام هيلا سيلاسي في أواسط السبعينات، قامت ثورة عارمة معادية للسامية لقي فيها العديد من اليهود حتفهم. ولم تستـطع إسـرائيل الـوقوف مكتوفة الأيدي إزاء ما كان يجري وتترك الجالية اليهـودية تتعرض للذبح، فجاء مناحيم بيغن عام ١٩٧٧ ليصبح أول رئيس وزراء يقرر جلب يهود أثيوبيا إلى إسرائيل. وقد تلقت غولدا مئير طلباً مشابهاً عندما كانت رئيسة للوزراء قدمته مجموعة من اليهود الأمريكيين، لكنها تساءلت في ردها الشهير على الاهتمام البالغ بتلك المجمـوعـة بأنهم حفنـة من الأشخـاص لا قيمـة لها شأنهم شأن أوراق اللعب من فئة البستوني. وصدر هذا الرد عن امرأة فتحت القارة الإفريقية أمام إسرائيل عن طريق إقامة علاقات وطيدة راسخة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتقنية.

بدأ الأثيوبيون يصلون تباعاً إلى إسرائيل بصورة تدريجية، وتمّ التحايل على طلائع المهاجرين أولئك لإخضاعهم إلى طقوس دينية تجعلهم يعتنقون اليهودية من جديد رغم أنهم يهـود. وإبـان عملية الإنقـاذ الواسعة النطاق عام ١٩٨٥، ظهرت أقاويل عن اتباع المرجعية الحاخامية لحيل شرعية، فدافع اليهود الأثيوبيون عن أنفسهم لعدم شكهم أبداً بشرعية منزلتهم الدينية. وقاموا في شهر آب من عام ١٩٨٥ بالتجمع خارج مبنى السلطة

الحاخامية الرئيسية في القدس، واعتصموا طوال شهر كامل احتجاجاً على إجراءات اعتناق اليهودية. واستطاعوا كسب التأييد الساحق للمواطنين الإسرائيليين، واستسلم الحاخامات للضغط الشعبي وعقدوا صفقة مع الأثيوبيين حيث وعدوهم بالاعتراف بصحة أسلوب اعتناقهم اليهودية وجميع الحقوق المترتبة على ذلك. ووافقت المرجعية الحاخامية أيضاً على الاعتراف بالزعماء الدينيين الأثيوبيين كقيِّمين وأوصياء شرعيين على العقيدة اليهودية. وبدا أن الأثيوبيين قد كسبوا الجولة لصالحهم، فيا لهم من سذّج.

تجاهل الحاخامات بعد ذلك الاتفاق وأصدروا الأمر التالي إلى موظفي سجلات الزواج الرسميين: «يجب على كل من يريد تسجيل زواجه أن يتعهد بتنفيذ الوصايا الدينية، وأن يقوم بعملية التطهير الروحي بغمر جسده في الماء والاختتان أمام الحاخامات. وعلى المرأة أن تقبل بالوصايا الدينية وتقوم بغمر جسدها في الماء، وإذا ما تم إثبات أن مقدم طلب تسجيل الزواج قد اختتن سابقاً بصورة صحيحة، سيكون مطلوباً منه فقط قبول الوصايا وغمر جسده في الماء».

وإذن، توجب على كل أثيوبي ممن يريد الزواج أن يفتح زمام بنطاله المنزلق ثم يخرج عضوه التناسلي أمام ثلاثة حاخامات ليفحصوه. ولكن من الذي سيشرف على الزواج؟ بالطبع لن يشرف عليه حاخام أثيوبي لأن السلطة الحاخامية نكثت العهد وخالفت الاتفاق بشأن قبول زعماء روحيين أثيوبيين، وعرضت عليهم فقط البقاء في وظائف ثانوية. وبذلك تم التوصل إلى حل وسط شاذ وغريب من نوعه.

وفي إحدى الوقائع، قام الحاخام القديم ديفيد شيلوتشي في منطقة ناتانيا بعقد قران زوجين أثيوبيين غير متحولين مجدداً إلى اليهودية وذلك بدافع ضميره الحي على الرغم من أن المرجعية الدينية الحاخامية قد عينته هو وحاخامات المحكمة التي يترأسها من أجل الإشراف على تسجيل عقود زواج في البلد.

لقد أهملت المؤسسة الدينية الأثيوبيين وهم على أرض وطنهم، وهم إلى هذه اللحظة لا يمتلكون كنيسا (معبداً دينياً) واحداً خاصاً بهم على الأقل. وأدق وصف تقريبي لمعبدهم هو شقة صغيرة في بئر السبع اكتظ فيها حوالي ثلاثين متعبداً في أحد الاحتفالات مؤخراً،

LAU LIBRARY BEIRUT

بينما أدى (٥٠٠) متعبد آخر صلواتهم في موقف السيارات في الأسفل.

إبان الكفاح والنضال لوقف طقوس التحول إلى اليهودية غير الضرورية والإجبارية، برز عامل آخر أثّر سلبياً على الجالية الأثيوبية وزاد تردي أوضاعها. وكان ذاك العامل هو بروز أقل زعماء الاحتجاج تديناً على مسرح الأحداث بصورة مفاجئة، فسرقوا الأضواء وقبلتهم القوى السياسية كمتحدثين بالنيابة عن الجالية الأثيوبية، فحلوا بذلك مكان الزعامة التقليدية التي ظلت مصونة من الأذى ولم يمسها أحد على مدى قرون عديدة في أثيوبيا. ولإحداث أكبر ضرر ممكن لسلطة الزعامة الأثيوبية، جمعت المؤسسة الحاخامية عدداً من الخائنين في صفوف اليهود الأثيوبيين ممن قبل بمبدأ طقوس التحول إلى اليهودية وعلى نحو قسري، وممن حاولوا دفع أتباعهم على انتهاج ذلك الخط والترويج له. ونظرت الأغلبية الأثيوبية بمن فيها زعماء دينيون إلى أولئك الأشخاص نظرة ازدراء واحتقار، لا بل ثمّن الزعماء الدينيون تقاليدهم الخاصة عالياً وبجّلوها كل التبجيل. لقد بقي يهود أثيوبيا طيلة (٢٥٠٠) عام يهوداً أصليين وجابهوا المشاق والتحديات بفضل القوة الروحية الدينية لزعامتهم. أما مجمع الحاخامات الإسرائيلي، فتمكن خلال عقد من السنين فقط لا غير من تمزيق الجوهر الديني ليهود أثيوبيا والعبث به بالتواطؤ مع الوكالة اليهودية.

واستأجرت الوكالة في عام ١٩٨٥ أحد الباحثين ليقرر أي جماعة تمثل في الواقع الجالية الأثيوبية في إسرائيل. وبعد الانتهاء من الدراسة تُوِّجت إحدى المنظمات على أنها الجماعة الحقة. ويكتب ران كسلف: «وخصصت منظمة النداء اليهودي الموحد بعد ذلك مباشرة، ومن دون إجراء تحريات أخرى، مبلغ مائة ألف دولار سنوياً لتدفع إلى هذه المنظمة. والأسوأ من ذلك هو عدم قيام أي شخص بالتحقيق عما جرى وأين ذهب مبلغ (٤٠٠) ألف دولار الذي تلقته المنظمة على مدى أربعة أعوام».

تعتبر وزارة التعليم بمثابة ملكية خاصة تابعة للحزب الديني الوطني. وأقرت وزارة التعليم مرسوماً يقضي بالتحاق جميع الأطفال الأثيوبيين بالمدارس الدينية. خلال عقد الثمانينات، لم يكن هناك ثمة اختيار آخر، إذ لا بد أن ينقل المهاجر الأثيوبي الذي بلغ سن التعليم إلى مدرسة دينية تبعث على الكآبة وتديرها الوكالة اليهودية. وفي المقابل،

يستطيع الآباء السوفييت أو غيرهم من الآباء المهاجرين أن يختاروا نوع المدرسة الملائم لأطفالهم. وكما صرَّح شلومو لكيلي رئيس مجلس منظمة المهاجرين الأثيوبيين: «ربما يظنون أننا لا نمتلك المعرفة الكافية أو بدائيون جداً ولا نصلح لإبداء الآراء والتشاور».

وكُشِف النقاب عن سياسة الوصاية المستبدة هذه بعد عملية الإنقاذ الكبرى الثانية عام ١٩٩١، وشكلت إرباكاً كبيراً وحرجاً للوكالة التي غيرت تلك السياسة وأتاحت الفرصة أمام الطلاب لانتقاء واحد من الخيارات المتوفرة بعد أن كان هناك في السابق اختيار واحد فقط. وكان معظم طلاب مدارس الوكالة الدينية في صيف عام ١٩٩١ من السود، بينما كان كل طالب من طلاب مدارس الوكالة اليهودية أبيض البشرة. ومن الصعب أن يبدي المرء إعجابه بالوكالة عندما يرى أساليبها في مجال دمج المجتمع وصهره في بوتقة واحدة ما وجد إلى ذلك سبيلا.

من السهل فهم سبب اهتمام المؤسسة الدينية باليهود الأثيوبيين في ضوء تجربتها مع يهود السفارديم. فبعد فصلهم وإبعاد زعمائهم، تقوم بتنشئة طلابها على صورة وأنموذج أحياء اليهود المغلقة في أوروبا الشرقية. ويوجد حالياً في إسرائيل أشخاص من السفارديم يرتدون قبعات سوداء ويَدعون خصلة شعر تتدلى بجانب آذانهم، وهم يشكلون القوى السياسية وجمهور الناخبين المؤيدين لثلاثة أحزاب في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست). والأثيوبيون أداة طيعة مثلما كان السفارديم سابقاً، وهم ألعوبة في يد المؤسسة الحاخامية لأن تقاليدهم الدينية لم تنجح في التغلغل في المجتمع.

إن خريجي المدارس الدينية سيشكلون على الأغلب الجيل القادم من الأثيوبيين المرتدين قبعات سوداء، وعباءات سوداء، وتكون بشرتهم سوداء. وفي أفضل الحالات، سيتكيف هذا اليهودي الأثيوبي الجديد مع شخصيته الجديدة. وفي أسوأ الحالات، سيكون مجرد إحدى الأخطار التي تسبب حوادث السير ليلاً.

وعلى الرغم من الدراسة في مدارس دينية حكومية، فلن يتمكن الطلاب المتفوقون أبداً من متابعة دراستهم في معاهد دينية عليا في الدولة لأن المؤسسة الدينية شديدة

LAU LIBRARY BEIRUT

التعصب ولا تعمل على تطوير وترقية الطالب الأسود البشرة. إن ما تريده هو فقط منع الطالب من أن يصبح طالبا لا دينياً.

بعد انتهاء عملية الإنقاذ الضخمة التي بدأت في حزيران من عام ١٩٩١، اكتشف وزير الإستيعاب وهو الحاخام إسحاق بيريتز أن (٧٠٠) من المهاجرين الجديد تم إسكانهم في مزرعة جماعية ملحدة (كيبوتس). وفتح مجالاً لسيل من الذم والقدح، مدعياً أن التعليم في الكيبوتس قاد العديد من السفارديم إلى الانغماس في عالم الجريمة والبغاء والمخدرات.

وضع اللوم علناً على المزارع التعاونية ذات النمط الاشتراكي في قضية بائعات الهوى المغربيات في تل أبيب، ونوقش هذا الموضوع أمام الكنيست ثم في مناظرة تلفزيونية مخجلة ومخزية. وكان من المفترض أن تكون هذه المسائل كافية للتدليل على نهاية عمل بيريتز في وزارة الإستيعاب. وطالبت - في الواقع - (حركة حقوق المواطنين) أن يقوم شامير بإلقاء بيريتز من على سلم مبنى وزارة الاستيطان، وكان ذلك تصريحاً رسميا. وعلق أحد محرري الصحف بقوله أن «بيريتز يهتم بأصل ونسب المهاجرين اليهود وبيئتهم الدينية أكثر من اهتمامه بالتخفيف من المصاعب الشديدة التي يواجهونها عند وصولهم إلى إسرائيل».

إن مثل يهود أثيوبيا كمثل المستجير بالرمضاء من النار. لقد خرجوا من إفريقيا كي لا يذهبوا ضحية للسياسة، ثم وصلوا إلى إسرائيل فإذا بهم ضحية التنافس على المصالح وأصبحوا كرة تتقاذفها الأرجل وتضربها الأيدي. إنهم محاصرون في وسط الحرب المندلعة بين المتدينين واللادينيين، وهم يدفعون الثمن علاوة على ذلك. وبدلاً من منح هؤلاء الناس الطيبين والحريصين على كرامتهم وعزتهم قليلاً من اللطف والمجاملة بالحفاظ على تراثهم سليماً من الأذى، نرى أن إسرائيل مصممة على تحطيم هويتهم وخلق نموذج يهودي جديد: يهودي إفريقي سيكون قادراً على التكيف مع ظروف معيشية لا يوجد لها شبيه إلا في القرى الروسية.

الفصل الثالث عشر

أنقذوا اليهود السوفييت: إنهم بحاجة إلى صديق!

كان عام ١٩٩٠ حداً فاصلاً بالنسبة للمشروع الصهيوني، إذ أصبحت إسرائيل مكانا مرغوبا لدرجة أن أكثر من (٢٠٠,٠٠٠) يهودي سوفييتي هاجروا إليها، ومما ساعد على ذلك بطبيعة الحال أن الاتحاد السوفييتي كان كالوحش المخيف، وأن أعدادا ضخمة من شعبه اختارت أن تغادره، وقد أشارت التوقعات التي استندت على عدد طلبات الهجرة إلى إسرائيل أنه في العام ١٩٩١ سيصل عدد اليهود السوفييت الذين سيغادرون بصورة نهائية إلى إسرائيل ما بين (٤٠٠ ـ ٥٠٠) ألف يهودي سوفييتي، إلا أنه وفي صيف ١٩٩١ لم يصل إلى إسرائيل سوى (٨٧,٠٠٠)، وكان متوقعاً أن لا يزيد العدد عن (١٧٠,٠٠٠) لكامل السنة، الأمر الذي يشكل انخفاضاً إلى أكثر من نصف العدد المتوقع. فما هو الخطأ الذي حصل؟ الأمر ببساطة أن اليهود الذين وصلوا في السنة السابقة أرسلوا رسائل إلى الأم روسيا يحذرون غيرهم من القدوم إلى إسرائيل، لأن الحياة في ظل الشيوعية المنهارة كانت أفضل منها تحت الصهيونية اليائسة.

لقد أدى وجود غورباتشوف والبريسترويكا وكذلك موت الماركسية في أوروبا الشرقية إلى فتح الستار الحديدي وبشكل خاص لليهود، وهم الأمة الوحيدة بين شعوب الاتحاد السوفياتي بدون جمهورية، وقد رغبت إسرائيل في هؤلاء اليهود ولكن اليهود كانوا في معظمهم يريدون بيتاً أمريكيا.

في أوائل السبعينات أدى النشاط اليهودي إلى ضغوط أمريكية من أجل السماح لليهود السوفييت بالانضمام إلى إخوتهم في الدين في إسرائيل، وقد وصل بالفعل (١٥٠,٠٠٠)

LAU LIBRARY BEIRUT

يهودي. ويبدو أن هؤلاء كانوا صهاينة من الصميم لأن أكثر من (٨٠٪) من اليهود الذين غادروا الاتحاد السوفييتي بذريعة الهجرة إلى إسرائيل مع نهاية العقد لم تكن لديهم النية في الواقع لذلك، إذ غالبا ما كان يستقر بهم المقام في النهاية في الولايات المتحدة، ولكنهم كانوا على استعداد للقبول بأي بلد آخر طالما أنه ليس إسرائيل.

لقد أحست إسرائيل أنها خُدعت، فهؤلاء السوفييت تركوا بلادهم بتأشيرات إسرائيلية وقطفوا ثمار ما يزيد على عقد من الجهود والأموال اليهودية، وبتخليهم عن جوازات سفرهم في أماكن الترانزيت مثل فينا، أو روما بشكل خاص، على أمل أن يُمنحوا تأشيرات إلى أمريكا، فقد أدى ذلك إلى تكوّن مخيم لاجئين في إيطاليا مما أثار استياء وخيبة أمل كل من الاتحاد السوفييتي وإسرائيل بسبب هذا الخداع الصارخ.

وفي أوائل الثمانينات عانت السلطات السوفيتية الكثير من تزويد أمريكا بالمهاجرين، فقامت بوضع حد للتدفق البشري من أراضيها، كما أن اليهود الذين كانوا يتخلون عن جوازات سفرهم عرضوا للخطر عملية إنقاذ أولئك الذين يكافحون بصدق من أجل حقهم في العيش في إسرائيل.

لم يكن الأمر يبدو وكأن أمريكا حقيقةً تريد هؤلاء اليهود وذلك حينما تم رفع سقف العدد الذي يمكن قبوله من هؤلاء المهاجرين، وإنّما كان السبب في ذلك هو العداء العقيدي للشيوعية، وهي نفس الفلسفة التي دعت جيمي كارتر إلى قبول آلاف من السجناء الكوبيين مع أولئك الذين يسعون نحو الحرية، وأيضاً لأن بعض اليهود الأمريكيين نظروا إلى قبول هؤلاء اللاجئين كعمل إنساني. ومع نهاية العقد أعطى الضغط الإسرائيلي على أمريكا للحد من الهجرة اليهودية السوفييتية ثماره، ومنع معظم الذين كانوا يتخلون عن جوازات سفرهم من الحصول على وضع لاجيء فورا في الولايات المتحدة، وكانوا يخيرون بين البقاء في مخيمات الترانزيت الذين يقيمون فيها أو الذهاب إلى إسرائيل، واختار معظمهم الحياة الجيدة في المستودعات الإيطالية المهملة أو في محطات القطارات.

وبعد عقد من الزمان أصبح اليهود الأمريكان أقل افتتانا باليهود الذين جاءوا إلى بلادهم

من الشرق والذين عاشوا في المعاناة طويلا، فبينما أخذت إسرائيل المثاليين المخلصين كانت أمريكا تأخذ أكثر من حصتها من النفعيين الذين تعوزهم المبادىء الخلقية. وبينما قام اليهود السوفييت التواقون للحرية بخداع الملايين من عملائهم الركاب في سياراتهم التاكسي بزيادة التسعيرة عليهم، وبينما قام مكتب التحقيقات الفدرالية (F.B.I) بإنشاء قسم خاص لمراقبة ومتابعة «المافيا الروسية»، فقد بدأ اليهود الأمريكيون يتساءلون فيما إذا كان السوفييت إضافة جيدة لمجتمعهم.

وبحلول عام ١٩٨٩ عندما ازدادت أعداد المهاجرين بصورة كبيرة، كانت بوابات أمريكا مغلقة بوجه الجميع عدا الموسرين جدا، وعملت الرحلات المباشرة من موسكو إلى تل أبيب على ضمان أن معظم اليهود سيصلون إلى إسرائيل سواء أرادوا ذلك أم لا، ومع ذلك لم يصل جميعهم، إذ تسلل أكثر من (١٠,٠٠٠) شخص إلى ألمانيا تحت ستار أنهم كانوا في طريقهم إلى إسرائيل وحاولوا البقاء معتقدين أن ألمانيا بإحساسها بالذنب تجاه اليهود لن تلجأ أبدا إلى طردهم، لقد كانت محاولة جيدة ولكن الألمان لا يريدون التعامل مع هؤلاء اللاجئين خاصة لأنهم قد يشكلون سابقة قد تؤدي إلى قدوم الملايين من لاجئي أوروبا الشرقية الآخرين إلى بلاد أجدادهم.

وبحلول عام ١٩٩٠ كان اليهودي أو من يدّعي اليهودية، والذي يغادر الاتحاد السوفييتي يعرف أنه ذاهب إلى إسرائيل، ولكن العديد كانوا بأمس الحاجة للهرب من حياة الكدح السوفييتية لدرجة أن إسرائيل أصبحت مرغوبة لديهم، لقد كان حلما تحقق بالنسبة لإسرائيل. فبعد (٢٠) عاما من الهجرة بأعداد قليلة جدا وعقد كان فيه عدد المهاجرين من إسرائيل يفوق عدد المهاجرين إليها أخيرا، أصبح اليهود يختارون الصهيونية.

هذه على الأقل هي الصورة كما رسمتها إسرائيل، في الحقيقة كان اليهود السوفييت يختارون أي مكان للعيش فيه بحيث لا يكون ذلك المكان هو الدولة الشيوعية البيروقراطية التي كبتت حياتهم. ولكنهم لم يدركوا في البداية أنهم كانوا يدخلون بلدا فيه من البيروقراطية الاشتراكية ما يفوق أي شيء عاشوه في روسيا. وفي سنة واحدة فقط، ١٩٩٠، أصبحت إسرائيل تمثل بؤسا مخيبا لآمال اليهود السوفييت حيث ألغى أكثر من نصف الذين

LAU LIBRARY BEIRUT

كانوا يخططون لمغادرة روسيا إلى إسرائيل خططهم في سنة ١٩٩١. أصبحت الحياة في الاتحاد السوفييتي أكثر جاذبية مما ينتظرهم في الدولة اليهودية. ومع بداية عام ١٩٩٢ تقلصت الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي إلى أقل من (٥,٠٠٠) شهريا وهو رقم لا يشكل حتى (١٥٪) من السنتين السابقتين.

● السياسة كالمعتاد:

الحاخام إسحق بيريتز كما ذكر سابقاً هو وزير الإستيعاب في إسرائيل، وهو الرجل المسؤول بصورة أساسية عن حياة القادمين الجدد إلى البلاد، وله روابط هامة مع الحاخام شاخ وهو الرجل الذي يتمتع بأقوى سلطة على الأحزاب الدينية الثلاث ومقاعدها الثمانية في الكنيست. كان رئيس الوزراء إسحق شامير يرحب جدا بالتخلص من بيريتز حيث كانا يختلفان حول الكثير من الأمور، ولكنه كان دائماً يشعر بأنه غير قادر على صرفه من الخدمة خوفا من أن يؤدي ذلك إلى انتقام شاخ فيحول ولاءه إلى حزب العمل. ومما يهون الأمر بالنسبة لشامير أنه عندما عين بيريتز في وزارته الحالية، كانت الهجرة حقيبة ثانوية، لأن عدد المهاجرين إلى إسرائيل لم يكن ليزيد عن (٢٠,٠٠٠) سنويا. وكما تصف الكاتبة ساره هونيغ الأمر فتقول: «إنه سر مفتوح.. إن بيريتز هو الرجل الخطأ في الوظيفة الخطأ وفي الوقت الخطأ، بصورة قد لا يمكن تخيلها».

وفي تقريرها لعام ١٩٩٠، قدمت مريام بن بورات، المسؤولة عن المراقبة المالية في الدولة اتهاماً لاذعا لسياسة الهجرة ولوزارة بيريتز. وقد أشارت في تقريرها إلى صدور التحذيرات لفترة من الزمن من موجة الهجرة السوفييتية الوشيكة، ولكن الحكومة لم تخطط لاستيعابهم في المجتمع الإسرائيلي إلا في أيار ١٩٨٩ عندما أصبح القادمون الجدد على الأبواب. وقد عبرت عن نقمتها بغضب ضد البيروقراطية: «لقد توصل الخبراء واللجان على مدى السنين إلى نتيجة بأن الهيكل الإداري الحالي يشكل عائقا أمام الاستيعاب وبسبب ضياع الأموال.. ولم تعدّ الوزارات الخطط اللازمة للهجرة، لقد كانت خططهم جزئية وغير مفصلة وغير جاهزة للتنفيذ».

ذكر أحد المصادر الحكومية أنّ بيريتز يسبب أضرارا للهجرة غير قابلة للإصلاح ليس فقط بما يقول، وإنما بما لا يفعل أيضا، وإن وزارته تفتقد بالكامل إلى الكفاية وأنها في غير محلها، وهي ليس فقط غير قادرة على التخطيط المستقبلي، ولكنها غير قادرة حتى على تغيير المفاهيم الأساسية من أيام عندما كانت الهجرة شيئاً غير ذي بال.

إسحق موداعي هو وزير المالية الذي انضم إلى الحكومة الحالية بعد الطلب والحصول على التزام بدفع (١٠) ملايين دولار عند الفشل في تشكيل إئتلاف حكومي. عن هذا الوزير كتب يوسف غوئيل قائلا «إن رئيس الوزراء شامير مزهق بوزير مالية وهو إسحق موداعي الذي يجب أن يكون الشخصية المركزية في الاستيعاب الاقتصادي للمهاجرين الجدد، ولكن موداعي - بالإضافة إلى ما عُرف عنه من تزعزع شخصيته وعدم استقلالها -، لا يمتلك الهدف الأساسي اللازم للسياسيين والبيروقراطيين للانضمام لبعضهم البعض أو للبدء بنمو اقتصادي جديد». فالسيد موداعي يصرف الأموال الحكومية على الصناعات المختلفة، ولكنه يقبض يده مع المتنافسين السياسيين، وقد رفض طلب بيريتز مبلغ (١٢,٥) مليون دولار لاستخدامها لمساعدة المهاجرين في إقامة مشاريع وأعمال لهم.

توجد لدى موداعي طريقة أفضل بكثير من أجل تشجيع الاستخدام، وهي عبارة عن برنامج معقد يشمل الإعانات الحكومية وتوسيع المصانع وتشجيع الاستثمار وتنشيط جهود البحث والتطوير. ولكن من سيدفع عن ذلك كله؟ أتراهن؟! إنهم الأمريكان. لقد قام موداعي بالعمل الصحيح تماما في غمرة حرب الخليج، لقد طار إلى واشنطن عندما تساقطت صواريخ سكود على تل أبيب للمطالبة بمساعدة من (٦ - ١٠) بلايين دولار، مقابل التزام إسرائيل بضبط النفس، ولا حاجة للقول أن وقاحته لم تلق قبولا، سواء في مبنى الكابيتول أو في الكنيست.

وقد كتبت المراقبة المالية للدولة عن خطط موداعي الخاصة بالاستخدام فقالت: إنها في أفضل الأحوال حلول على المدى البعيد لا يمكن البدء بإيجاد فرص عمل قبل ثلاث سنوات. ومع نهاية ١٩٩٠ كان حوالي نصف العدد الإجمالي للمهاجرين بدون عمل،

LAU LIBRARY BEIRUT

بينما وجد النصف الآخر والذي يحمل (٨٥٪) منهم شهادات جامعية أعمالاً في أحقر المهن، وهنالك اليوم عشرة من عمال النظافة في شوارع بئر السبع يحملون شهادة الدكتوراة، وهم بالتأكيد الأعلى ثقافة بين عمال النظافة، على وجه الأرض، والمحزن في الأمر، كما سنكشف فيما بعد، أن هذا هو الوضع النموذجي لفرص العمل المتوفرة في إسرائيل حيث يبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي (١٦٥,٠٠٠) شخص شهريا، بينما تزيد فرص العمل التي تفتح أمامهم عن (٣٠,٠٠٠)، والقليل جدا منها يناسب مهارات وكفاءات العاطلين عن العمل أنفسهم.

ومن حيث القسوة يبرز عمل واحد من أعمال موداعي، فالمهاجرون يُمنحون تأمينا صحيا مجانيا خلال أول ستة شهور لهم في البلاد، وهذا يبدو منطقيا لأنه لا يمكن حرمان الأشخاص الذين لا يملكون أموالا ولم يبدأوا العمل بعد من العناية الصحية. وهذا التأمين لمدة ستة شهور يفترض أن المهاجر بعد إكماله دورة اللغة سيجد عملا ويدفع عن تأمينه الصحي بنفسه. ومع ذلك وحيث أن نصف العدد الإجمالي للمهاجرين عاطلين عن العمل بعد ستة شهور، بينما يعمل معظم الباقين في مهن حقيرة فلن يتمكن العديد منهم من دفع (٥٠) دولارا شهريا المطلوبة عن كل شخص كتأمين صحي. ومع بداية عام ١٩٩١ أصبح حوالي (٧٠,٠٠٠) مهاجر بدون تأمين صحي وإذا ما أدخل أحدهم إلى المستشفى سيبقى مديناً إلى الأبد.

طلب إيهود أولمرت من موداعي الموافقة على إضافة مبلغ (١٠) دولارات لوزارة الصحة لضمان توفير التأمين الصحي للمهاجرين لستة شهور أخرى، لكن موداعي رفض الطلب لأنه من ناحية لا يحب أولمرت ولأنه من ناحية أخرى يبدو أنه لا يحب المهاجرين، ولكنه أيضاً لا يحب وزير الإسكان أرييل شارون الذي يحتاج إلى كميات كبيرة من المال لأن البناء ليس رخيصا، ولكن معظم خططه تتصادم مع خطط موداعي المبالغ فيها. ويأمل موداعي باحتجازه الأموال لبرامج شارون الخاصة بالبناء أن توجه هذه الأموال نحو تحقيق فكرته المتعلقة بالإسكان الشامل، إذ يتخيل موداعي أن يشتمل وادي سيليكون في النقب على قرى جديدة مجاورة لحدائق صناعية رفيعة المستوى. وهي فكرة رائعة إن استطاع

إقناع أي شخص للانتقال إلى صحراء النقب القاحلة. وهذه الخطة المستقبلية الباهظة التكاليف لن تحقق أهدافها لأن شارون وزير الإسكان أقوى بكثير من موداعي كوزير للمالية. كما أن شارون هو مدير المجلس الوزراء الخاص بالهجرة وهو المجلس الحزبي الذي يتولى التخطيط للهجرة. هذه الوظيفة كان يجب أن تتحول إلى وزير الإستيعاب لأنها تناسب تماما الوزير المسؤول عن الهجرة، ورغم ذلك فقد عين شامير وزير الإسكان شارون كبير منسقين فيما يتعلق بالهجرة الجديدة. وإذا ما بقي أحد يسأل لماذا، فإن التعيين كان محاباة سياسية. كان شارون يريد حقيقة أن يصبح وزير دفاع لذلك أعطاه شامير وظيفتين مهمتين بسعر واحدة.

ولأن الحكومة تأخرت كثيرا قبل فعل أي شيء بالنسبة لتوفير الإيواء لليهود السوفييت، فقد كان عليها عندما قررت أخيرا البدء بالعمل أن تجد طريقة ما سريعة لبناء العديد من المساكن. وكان الحل الواضح هو طرح عطاء عام، وللحصول على أسعار منخفضة فقد رحب الكنيست باستلام عطاءات دولية. وقدّمت عدة شركات أمريكية عطاءات بأسعار منخفضة وسافرت إلى إسرائيل للبدء بالتفاوض حولها. وبمجرد وصولهم واجه المفاوضون السذج تملصا ومراوغة كاملتين. وحسب أحد موظفي السفارة الأمريكية، فقد استاء المقاولون من فكرة البناء في إسرائيل بسبب القيود الكثيرة جدا. وبسبب وجود شبكة من «أولاد الحارة» لا تسمح للغرباء بالدخول. يبدو أن إسرائيل عبارة عن «كارتل» بناء كبير متحد لإلغاء المنافسة. وأن الشركات الاحتكارية الحكومية تتحكم ببيع كل قطعة من مواد البناء في البلد. فلا يوجد شيء اسمه شراء كيس اسمنت بسعر منافس أو اختيار لوح جبص أرخص، إنها كلها ماركة واحدة: حكومة إسرائيل أو الـ "Gois" كما يسميها غير اليهود.

يوجد إثنان من الشركاء في شركة استشارية هندسية هي «اديك أند سكوت أبفلباوم» لا يعجبهما وضع الإنشاء في إسرائيل ويقيّمان الوضع على النحو التالي: «صناعة الإسكان مريضة جدا جدا، فهي غير فعاله وقديمة الطراز ومثقلة بالعمالة الزائدة. وسيئة الإدارة وغير قادرة إطلاقاً على تسليم إنتاج معقول الجودة مقابل مبلغ معقول من المال».

LAU LIBRARY BEIRUT

● غرفة الحرب:

شارون وبيريتز وموداعي هم الأقطاب الرئيسيون في المجلس الوزراي الطارىء المتعلق بالهجرة، ولكن الصورة لن تكون كاملة بدون شخصية أخرى مشهورة وهي وزير الداخلية الذي يصدر كل بطاقات الهوية الشخصية وأوراق الجنسية للمهاجرين إنه «أرييه درعي» وهو الوحيد الذي يفعل ذلك. نعم هؤلاء هم الرجال المسؤولون عن جعل الهجرة الجماعية السوفييتية تحقق نجاحا باهرا. ويمكنكم أن تتخيلوا فقط كيف قاموا بأداء واجباتهم: لقد مرت سنة بأكملها قبل أن يجلسوا ويتحدثوا معا بطريقة مهذبة.

في عام ١٩٩٠ وصل إلى إسرائيل (٢٠٠,٠٠٠) يهودي سوفييتي، كانوا بحاجة إلى سكن، ولكن المساكن التي أنجزت في تلك السنة الحاسمة كانت أقل بشكل غير معقول بحوالي ألف مسكن عن السنة السابقة، ومن الـ (٤٥,٠٠٠) شقة التي تقرر إنشاؤها في سنة ١٩٩٠ لم يباشر بإنشاء سوى (٤,٥٠٠) منها فقط، وتلك كانت كارثة في الإعداد، وأراد شارون اتخاذ إجراءات عملية فطلب رفع وإلغاء متطلبات الترخيص المحلية المملة التي يمكن أن تؤخر البناء لسنوات طويلة. ولكن وزير الداخلية درعي رفض التضحية بهذا المصدر الذي يدر عليه الكثير من الأموال واستأنف اجتماع مجلس الوزراء العادي وربح القضية.

وبعد ذلك بوقت قصير طلب شارون (١٣,٥) بليون دولار على مدى خمس سنوات من ميزانية موداعي لتغطية تكاليف البناء، وبدون المبلغ الذي قدره سيكون هناك (٦٠٠,٠٠٠) إسرائيلي بلا مأوى بحلول العام ١٩٩٢، حتى لو كان الأمر كذلك فإن طلب ما يقارب ربع الدخل السنوي العام لإسرائيل لوزارة واحدة كان كثيرا، وحارب موداعي شارون بشراسة على كل فلس كما فعل مع بيريتز. وفي النهاية كان على الكنيست نفسها أن تفرض القرارات على مجلس وزراء الهجرة.

وأخيرا أصبحت الأمور مستحيلة لدرجة أن شارون نفسه أعلن أن بعض الوزارات تضع العوائق عن قصد في وجه بعضها الآخر سعيا إلى امتصاصها، وكان عليه أن يتدخل شخصيا

لوضع حد للاقتتال المدمر. وعندما حان وقت التدخل كان شارون قد أصيب بجنون العظمة، وأعلن أن منصبه يعطيه الحق بالإشراف على الوزارات الأخرى. توقف موداعي عن حضور اجتماعات مجلس وزراء الهجرة وفي الوقت الذي تولى فيه شارون منصبه التوفيقي كان بيريتز قد قاطع الاجتماعات للأسابيع الثلاثة الماضية واحتفظ بإحصائيات أساسية للحكومة للانتقام من معاملة شارون له، جمع شامير كل الأحزاب لإصلاح ذات بينها وللاتفاق على تسوية خلافاتها، لتكون جميعها ذلك الفريق الذي سيوفر للمهاجرين السوفييت ترحيبا لن ينسوه أبداً.

• التخييم في العراء:

أصبح نقص المساكن في عام ١٩٩٠ حاداً لدرجة أن الأسعار ارتفعت بصورة جنونية، ولم يعد العديد من الناس قادرين على شراء أو استئجار منزل، الأمر الذي ترك آلاف الإسرائيليين بلا مأوى، وشكل تهديدا لبرنامج هجرة اليهود السوفييت بمجمله.

قررت الحكومة منح كل عائلة سوفييتية (٣٣٠) دولارا شهريا بدل إيجار، ولكن السوفييت الماكرين استخدموا عقولهم بحيث تسكن عائلتان في شقة واحدة لتتمكنا من الاستفادة من باقي المنحة لأغراض أخرى، إلا أن أصحاب العقارات الماكرين أدركوا الحيلة والغرض منها ورفعوا أسعار الإيجارات. بناء على ذلك، وخلال أقل من سنة ارتفعت الأسعار بنسبة (٣٠٪)، وأجبر المستأجرون الذين يسكنون في شققهم منذ سنين على تركها بسبب ارتفاع الأسعار. ولقد رفع بعض أصحاب العقارات أسعارهم ولكنهم لم يقبلوا تأجير الروس رغم الحملة الدعائية الحكومية التي تحث على تأجيرهم. وقد بينت مقالة صدرت في صحيفة حداشوت لماذا كان العديد من أصحاب العقارات يميزون ضد المهاجرين الجدد، فقد كانت منحهم ستستمر لسنة واحدة فقط وبعد ذلك سيصبحون خالي الوفاض، والأمر في إسرائيل معقد قانونيا من ناحية طرد المستأجرين حتى لو كانوا لا يدفعون الإيجار، ولم يكن العديد من أصحاب العقارات يحبون فكرة طرد السوفييت.

ولكن على الأقل أعطيت العائلات منحة كبيرة كافية لدفع أجرة السكن المؤقت. لم

LAU LIBRARY

يتلق الأشخاص غير المتزوجين سوى (٩٠) دولارا شهريا ولم يكن ذلك يكفي لاستئجار حفرة سنجاب في النقب. وقد وضعت الحكومة، [وهي تواجه عشرات الآلاف من العزاب بدون مأوى] خطة جديدة، فقد عرضت دفع حوالي (٤٠٠) دولار شهريا لأصحاب الشقق إذا ما قاموا بتأجير الغرف الزائدة عندهم للسوفييت، وقامت ثانية بحملة دعائية للترويج للخطة، ولكنها لم تنجح. وفي إحدى مقالات حداشوت تم توضيح سبب هذا الفشل، فبغض النظر عن السعر أو التبرير الوطني للفكرة إلا أن معظم الناس لم يكونوا مستعدين لتعكير حياتهم الخاصة بإعطاء غرفة في بيوتهم لروسي ضال فاقد الأمل ولا يفهم الكثير من اللغة العبرية، ليفهموا «يرجى تنظيف الحمام بعد الاستعمال».

لقد نتج عن ارتفاع الإيجارات مع نقص الشقق المتوفرة نقص مخيف في المساكن بحلول صيف ١٩٩٠ عندما كان حوالي (٢٢٠٠) عائلة إسرائيلية - حوالي (١٠,٠٠٠) شخص - يعيشون في قرى شبه منظمة من الخيام. ماذا كانت الحكومة ستفعل بشأن ذلك؟ حسب قول موداعي: «السكن في الخيام لا يؤذي أحدا». ومضى في وضع خطة لتوطين السوفييت في المخيمات العسكرية. نظر بيريتز إلى الإخفاق الكامل في معالجة مشكلة الإسكان وتوصل إلى نتيجة «بأن الحكومة لن يكون أمامها خيار آخر في القريب العاجل سوى وضع المهاجرين في خيام».

في غضون ذلك خارج تل أبيب، حصل صدام عنيف بين رجال الشرطة وقاطني الخيام عندما حاولت الشرطة تمزيق الهياكل في إحدى قرى الخيام. لقد أثبتت التجربة المحلية أن معسكرات الخيام لم تكن بديلا للمباني الصلبة، ولكن الحكومة بدأت بإعداد الجمهور لتقبل الحاجة المحتملة لإسكان المهاجرين مؤقتا في خيام تماما كما تم استيعاب موجة الهجرة الكبيرة في الخمسينات، ولحسن الحظ فقد كتب المهاجرون السوفييت رسائل إلى بلدهم الأصلي في سنة ١٩٩٠، محذرين أي شخص يفكر باللحاق بهم بأن ما ينتظرهم هو البطالة والخيام، فقام أكثر من (٢٠٠,٠٠٠) من المهاجرين المتوقعين بإلغاء خططهم، لذلك لم يتم بناء الخيام على الإطلاق. ومع ذلك كانت ثمة مفاجآت أخرى بانتظار القادمين الجدد.

• الإقامة في النزل:

أميدار هو اسم سلطة الإسكان الحكومية التي تشرف على معظم المساكن العامة في إسرائيل، وبعدما بدأ وصول السوفييت بطائرات جامبو مليئة، أوكلت إليها مهمة إيجاد بيوت لهُم ضمن الإسكانات الحكومية، وهي مهمة نبيلة تم تنفيذها بالطريقة المخزية المعتادة التي تتم بها الخدمات العامة الإسرائيلية.

عندما كان ديفيد ليفي وزيراً للإسكان ملأ المناصب العليا في أميدار [بتعيينات من طرفه] ـ بأشخاص على درجات متفاوتة من عدم الأهلية، ولمجرد أن تولى شارون وزارة الإسكان جاء دوره ليرد الجميل لأنصاره السياسيين، لذلك قام وفي منتصف إحدى موجات الهجرة بإنهاء خدمات ثلاثة ممن عينهم ليفي بما في ذلك عضو مجلس الإدارة المنتدب لـ أميدار، ولا حاجـة للقـول أن مدراء أميدار الجـدد احتاجوا بعض الوقت للتمكن من أعمالهم، بينما بقيت آلالاف من الشقق في قطاع الإسكان الحكومي خالية، هذا الفيض من طرد الموظفين والتعيينات السياسية الجديدة لم تكن هي مدخل الفساد إلى أميدار، فالشركة تاريخها حافل بالفساد إلا أن ثمة حادثة تستحق الذكر.

فحسب صحيفة هآرتس «كان أمين الصندوق في أميدار زفي كاتز ولمدة أكثر من (٦) سنوات يتعامل مع أموال الشركة وكأنها أمواله الخاصة دون أن يلاحظ ذلك أحد. حيث تتلقى أميدار الأجرة من (٦٠,٠٠٠) شقة وتحول الأموال إلى البنك. ولكن كاتز بدلا من وضعها في حساب أميدار كان يقوم بتحويل الأموال إلى حسابه الشخصي بحيث تمكث هناك لمدة شهرين أو ثلاثة حيث يأخذ عليها فوائد قبل تحويلها إلى حساب أميدار». فكرة جيدة جعلت من كاتز مليونيرا. ولإبقاء الأموال دوّارة قام كاتز بمنح قروض سيارات إلى العشـرات من موظفي أميدار، ولم يهتم أحد بالسؤال من أين يملك هذا الكاتب، [حتى لو كان يشغـل منصبـا رفيعـا]، هذه الأمـوال لإعـطاء زمـلائه مئات آلاف الدولارات كقروض سيارات. وعندما وقف أخيرا أمام المحكمة تمت إدانته أيضاً بتزوير شيكات. وصدر ضده حكما بالسجن لمدة أقل من المتوقع، ويعود ذلك بصورة جزئية إلى قروضه السخية.

وبحلول عام ١٩٩٠ كانت أميدار تدار من قبـل أشخـاص معينين سياسيا، وكـانوا مصممين على إثبات قدراتهم الخاصة بغض النظر عن الكيفية، إذ أن مهمتهم كانت إيجاد مأوى للروس وعليهم إيجاد الطريقة لذلك، كانت الخطوة رقم واحد هي استئجار فنادق رديئة وتحويلها إلى بيوت إقامة مؤقتة يسمى الواحد منها نزل، والنزل هو التعبير الملطف للزريبة، فقد صدرت شكاوي من (١٥٠) سوفيتي مكتظين داخل نزل اسمه نزل حيفا كان في يوم ما يستعمل بالفعل كبيت للشباب. ولأخذ فكرة عن الحياة في مساكن أميدار نذكر فيما يلي الاتفاقية التي عقدت بالنيابة عن السوفييت الذين يعيشون كل ستة أشخاص في غرفة: «لقد اجتمع ممثلو أميدار. ونُزُل حيفا يوم أمس في تل أبيب، وقد اتفقوا على أن تقوم إدارة النزل بتشغيل مكيفات الهواء في غرف المهاجرين وتزويد مراوح في الغرف التي لا توجد بها مكيفات هواء. كما سيوضع فرن غاز في كل غرفة.. إن أميدار تتولى الإشراف على حوالي (٧,٠٠٠) غرفة فندق ونُزُل في كافة أنحاء البلاد. وإن العديد من المهاجرين يتم تحـويلهم فورا إلى الغرف بعد وصولهم مطار بن غوريون». مهاجرون محظوظون، ولكن إذا لم ينتهِ بهم المقام في غرفة مشبعة بالبخار، بدون مروحة أو طباخ غاز فهناك دائما إمكانية السكن في مقطورة.

لقد اشترى شارون آلاف المقطورات، وتسمى بالعبرية «كرافانيم»، لأنه كان مقتنعا أنها ستكون أفضل بديل مؤقت حتى يتم تشييد مبانٍ حقيقية، وقد اقترح شارون فعلا في إحدى لحظاته الجنونية وضع المقطورات على سطوح المباني وتوصيلها بشبكات الكهرباء والمجاري، وبالتالي يتم توفير تكاليف البنية التحتية أو الأساسية اللازمة في موقع وقوف الكرافان. أما كيف سيتم رفع بيوت متنقلة إلى سطوح المباني فلم يتم التوسع في بحث ذلـك مطلقا، إلا أن تجهيزُ فرقة من مروحيات سلاح الجو ربما يكون كفيلا بجعل هذه الخطة الفريدة أقرب إلى الحقيقة، ومع ذلك فإن سلامة التفكير في لحظة من اللحظات هي التي سادت.

وحسب خزينة الدولة فإن شارون بالغ في قيمة هذه «البيوت المتنقلة» بنسبة الثلث، وحسبمـا قال الاقتصـادي «ألفن رابـوشكـا» من جامعة ستـانفـورد: «كان يكلف الدولة (٢٠,٠٠٠) دولار للمقطـــورة، كان يشتـريهـا بالجملة ولم يتمكن من دفع أكثـر من

LAU LIBRARY

(١٠,٠٠٠) دولار للواحدة، وبالنسبة لي لا أرى ولا أجد تفسيرا لنصف ميزانية المقطورات تقريباً».

وقد وصل إلى إسرائيل أخيراً نوعان من المقطورات: الموديل الكبير ومساحته حوالي (٤٥) مترا مربعا، والموديل الصغير الذي يعادل حوالي نصف حجم الموديل الكبير. وبالنسبة للعيش في البيوت المتنقلة: «في قرار مشترك بين الوزارة وبلدية حولون سيتم وضع (٣٠) كرافان في أماكنها خلال (٧٢) ساعة، وبالتالي توفير مساكن لـ (٦٠) عائلة بلا مأوى».

أليست رائعة هذه الحياة؟ رحلة طويلة من موسكو تتبعها إقامة مريحة في نُزل، ستة أشخاص في الغرفة الواحدة مع مروحة جديدة وطباخ غاز، ومن ثم مباشرة إلى حولون لمشاركة عائلة أخرى في العيش في منزل على عجلات مساحته (٤٠) مترا مربعا!؟

لم يكن مفاجئا أن يرفض المهاجرون الانتقال إلى المقطورات، وبقي المئات منها فارغا. لم يتمكن مديرو أميدار الذين عينهم شارون من تحقيق خطته المتعلقة بالمقطورات لأنها كانت مخفقة، لذلك خرجوا بخطة ذكية بشكل مذهل، وهي أنّ أي شخص يوافق على العيش في مقطورة مستأجرة سيكون أول من يستحق منزلا في المساكن الحكومية عندما تتوفر. ولكن لم يتوفر الكثير من المساكن، لذلك قررت أميدار أن تتصرف، فأرسلت (١٠,٠٠٠) رسالة إلى المستأجرين تطلب منهم فيها تأجير غرف في منازلهم للمهاجرين أو مواجهة الطرد منها، فكان أن أصدر المستأجرون احتجاجا عاما، فأرسلت لهم أميدار رسالة جديدة تطلب منهم تأجير غرف لأسباب وطنية، ولكن الدعوة إلى الوطنية ومحبة الوطن شابها نوع من التهديد: «لقد تبين لنا أنه لم يعد لكم الحق بالشقة التي تعيشون فيها». فأصبح أمام المستأجرين من العزاب والمتزوجين الذين عاشوا في نفس الشقة لمدة عقود أربعة خيارات: إما شراء الشقة في الحال، أو الانتقال إلى شقة أصغر من شقق أميدار، أو تحمل ارتفاع الإيجار بشكل كبير، أو تأجير غرفة لأحد المهاجرين. وأنقل هنا كلمات المراسل بل هتمان: «يبدو أن بحث الحكومة عن مساكن مؤقتة للمهاجرين لا يعرف الحدود ولا يميز بين المساكن الباهظة التكاليف وتلك المتواضعة جدا».

LAU LIBRARY BEIRUT

لربما يسأل سائل لماذا لا يتخلى المهاجرون عن أميدار ويتجهون مباشرة نحو سوق العقار لاستئجار سكن بالمنح السخية التي تمنح لهم عند وصولهم. والجواب هو أنه بالكاد يوجد سوق عقار للإيجار والاستئجار في إسرائيل، إذ لا يوجد في البلد بأكملها مقاول واحد أنشأ عمارة فقط من أجل الاستفادة منها على المدى البعيد بتأجيرها كشقق، ففي إسرائيل تبنى الشقق لكي يتم شراؤها، أما الشقق المستأجرة فهي عبارة عن البيوت السابقة للآباء الموتى، أو أنها شقق يملكها مغتربون في الخارج وهذه العقارات أو الممتلكات يحافظون عليها كرابطة أخيرة لهم بالأرض التي أحبوها وهجروها. وأصحاب العقارات في القطاع الخاص غير مريحين في كل الأحوال كما يشرح ذلك نفتالي غرينوود الذي يكتب لمعهد الدراسات السياسية والاستراتيجية المتقدمة، إذ يقول:

«أجور المنازل غير قابلة للتفاوض على نطاق واسع مع استثناء رئيسي واحد، فبعض أصحاب العقارات الذين يتوقعون ارتفاع مستوى الإيجارات خلال عقد مدته سنة، يدخلون شرطاً في العقدة يحق بموجبه للمالك طرد المستأجر بدون أي سبب.. والمستأجر المتوقع الذي يطلب وصل استلام يعتبر عديم الأخلاق في أفضل الأحوال وكيلا لضريبة الدخل في أسوأها.. والنتيجة هي سوق مشوّه يتصف بالتقلب، وعدم الثبات والانحراف، والرعب، والاستغلال».

وثمة مشكلة أخرى وهي أن هناك نقصاً في الحماية الرسمية في القطاع الخاص، ويواجه المهاجرون خطر الاحتيال عليهم من قبل التجار عديمي الضمير. وحسب موشيه هيرزوغ، وهو محام من تل أبيب مختص في حالات الغش والاحتيال، فقد تعرض ما بين ألفين وثلاثة آلاف مهاجر سوفيتي إلى الإحتيال والخداع من قبل أشخاص ماكرين خلال السنتين الأوليين من موجة الهجرة. فقد استأجرت إحدى العائلات التي يبلغ عدد أفرادها ستة أشخاص شقة من وكيل لقاء أجرة شهرية بواقع (٢٥٠) دولار ودفعت له مبلغا كبيرا تحت الحساب، وبعدما دفع الوكيل إلى صاحب الشقة غادر البلاد بطريقة غامضة. وعندما انتقلت العائلة إلى منزلها الجديد اكتشفت أنه عبارة عن شقة من غرفة واحدة وبدون مطبخ أو حمام، وأرادت العائلة أن تسترد المبلغ الذي دفعته، إلا أن القانون مع المالك في قضية

تتعلق بوجوب احتراس المشتري، فالعائلة استأجرت الغرفة في سوق حرة وبدون قيود على السعر وكانت مسؤوليتها أن تتأكد من الشيء الذي تشتريه قبل دفع النقود بغض النظر عن أية اعتبارات.

ومع كون سوق تأجير العقار في القطاع الخاص ضيقا جدا، فإنه يتوجب على المهاجرين الاعتماد على سوق القطاع العام إلا إذا قاموا باتخاذ الخطوة الأخرى الوحيدة المتاحة أمامهم قبل الهجرة فورا إلى بلد معقول ألا وهي شراء شقة.

● لماذا هذه الأراضي المهملة باهظة الثمن جدا؟

تملك الحكومة في إسرائيل عبر سلطة الأراضي (٩٣٪) من الأرض في البلاد، ولا توجد بلد في العالم فيها نسبة أعلى من ملكية الدولة للأراضي غير ألبانيا وكوبا.

فإذا أراد شخص ما شراء قطعة أرض في إسرائيل فهو لا يقوم بمجرد شراء صك ملكية من شخص آخر، وإنما عليه أن يراجع سلطة الأراضي، وهناك سوف سكتشف أي قطع أراض يسمح ببيعها في مزاد عام أو باليانصيب، وسوف يبلغونه إن كان مؤهلا لشراء أرض، فحتى لو كان يحمل الفلوس نقدا في محفظته فلن يسمح له بشراء أرض لأسباب معينة، كأن يكون قد امتلك قطعة أرض أخرى قبل ذلك، أو أن لا يكون عنده أطفال، أو لأنه لم يُصَب بعجز نتيجة إصابة في القتال أو لأي سبب آخر بموجب نظام بدأ تطبيقه في ذلك اليوم. فإن كان مؤهلا للاشتراك في مزاد عام فإنّ عليه أن يدفع رسوما غير مستردة مقابل أن يكون له الحق بالمنافسة أمام آلاف المؤهلين الآخرين على شراء عدد قليل من قطع الأراضي المتوفرة.

ولا بد للقارىء الذكي أن يسأل الآن لماذا لا تريد الحكومة أن تبيع أرضاً بأسعار باهظة لشخص راغب بالشراء؟ مرة أخرى وأخرى وأخرى فإن السلطة خاضعة لتأثير اللوبي السياسي الزراعي «الكيبوتس» الذي يجد أن من مصلحته إبقاء الأرض مملوكة للدولة كاحتياط لإنشاء مزارع مستقبلية. في خلال سنة ١٩٩٠ لم تسمح سلطة الأراضي لبيع سوى (٢٥٠) فدان من الأراضي لأغراض الإنشاء.

LAU LIBRARY BEIRUT

يدفع المقاولون مبالغ باهظة عن كل قطعة أرض، الأمر الذي يرفع سعر الشقة بنسبة تصل إلى (٣٠٪)، وعندما يعطي صاحب أرض قطعة أرض معينة إلى مقاول يستطيع أن يطلب امتيازات مذهلة كأن تكون له حصة في ملكية الشقق التي ستباع، وحتى مع التكاليف المرتفعة للأراضي فإن الأسعار التي يطلبها المقاولون إجرامية، إذ يصل سعر أرخص شقة في المناطق النائية غير المرغوبة إلى (٦٥,٠٠٠) دولار أي أكثر من ضعف قيمة السوق الحقيقية، ولكن المهاجرين لا يعطون سوى (٣٨,٠٠٠) دولار للعائلة مع حق الرهن، أما المهاجرون العُزاب فيأخذون مبالغ أقل بكثير، والقليل من المهاجرين يتوفر لديهم النقد الكافي لتغطية الفرق، لذلك رفض المقاولون سنة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ بناء شقق عرفوا أنها لن تباع. ولذلك ومع بداية العقد الجديد كانت إسرائيل تتجه نحو الكارثة في مجال الإسكان، فالمقاولون يرفضون البناء، والبنوك ترفض إقراض أموال كافية مقابل الرهن، والحكومة ترفض بيع الأراضي للبناء عليها، لم يكن أي طرف متعاونا مع أي طرف آخر وكان يتوجب على طرف ما القيام بعمل ما، هنا تدخل شارون ليجد الحل.

ضعوا ثقتكم بالرجل، فخطته ذكية لجعل المقاولين يشيدون البنايات. الخطوة الأولى: إصدار وعد حكومي بشراء كل الشقق التي لا تباع بمبلغ (٦٥,٠٠٠) دولار للشقة، في هذه الحالة لن يخسر المقاولون إذا ما قاموا بالبناء، ولكن الحكومة قد تخسر لأن المقاولين الإسرائيليين عادة يأخذون (٢٧) شهرا لإنهاء بناية (وهي ثلاثة أضعاف المدة في أي مكان آخر من العالم)، ومع كون الكارثة وشيكة، فإن الحكومة لا تستطيع الانتظار سنتين حتى يتم البناء، لذلك خرج شارون بحافز آخر. الخطوة الثانية: إعطاء كل مقاول منحة نقدية بواقع (١٠,٠٠٠) دولار عن كل بناية يتم شراؤها في أقل من (١٣) شهرا و(١٥,٠٠٠) دولار عند إكمالها خلال أقل من (١١) شهرا. وهذه المبالغ غير مشمولة في سعر بيع الشقق. وبدلا من ذلك، فإن هذه المنح السخية مقابل إنجاز العمل في الوقت الذي يُعتبر عاديا في أي مكان آخر ستأتي مباشرة من محفظة دافع الضرائب.

يحلّل غوئيل باينرمان الخطوتين على النحو التالي: «كم من الاهتمام سيعطيه المقاولون لإنتاجهم عندما تكون لديهم ضمانة بأنه سيتم شراؤه؟ وما الذي سيحصل عندما

يكتشفون أنهم لا يستطيعون إنهاء البناء في الوقت المطلوب لكي يستحقوا الضمانة؟ ألن يكون أمامهم خيار آخر غير «شلفقة» العمل وتسليم إنتاج رديء الجودة . . ؟» .

وإذا كانت «الشلفقة» في العمل هي المطلوب للقضاء على العقار، فهل هناك طريقة أسرع من شراء أرض رخيصة؟ لم يفكر شارون مطلقاً بإسكان المهاجرين في منطقة تل أبيب حيث اختار (٩,٥٠٪) من كل السوفييت الجدد أن يعيشوا، لذلك فقد عرض ضمانة بـ(٥٠٪) فقط للمقاولين الذين يبنون هناك، وبطبيعة الحال قام المقاولون بالبناء حيث الضمانات كاملة والأرض أرخص. ومع نهاية عام ١٩٩١ بلغ ناتج صناعة الإنشاء الإسرائيلية (٩٥,٠٠٠) وحدة سكنية، وهو رقم قياسي سنوي جديد، وتم خفض وقت البناء بنسبة النصف، ولكنهم بنوا وحدات سكنية صغيرة وعالية ورديئة الجودة في أماكن لم يرغب المهاجرون بالعيش فيها. فمثلا (٢٨,٥٪) من كل البناء الجديد أنشيء في النقب حيث لم يختر العيش هناك سوى (٣,٦٪) من كل المهاجرين الجدد، كما تم بناء (٣٢٪) من المباني في مناطق الجليل المضغوطة، والكثير مما بقي أنشيء في ضواحي منطقة القدس التي تتوسع باستمرار حيث لم يختر سوى (٧,٩٪) من المهاجرين العيش هناك.

كانت الحكومة تعيد الكارثة الاجتماعية الكبرى التي حدثت في الخمسينات عندما تم إجبار المهاجرين على العيش في (٢٥) «قرية تطوير»، وهذه القرى، أو المستوطنات التي تحمل أسماء مثل ديمونا، كريات شمونه وبئر السبع المشهورة أنشأت لأسباب أمنية، ولتأهيل المناطق غير المرغوبة في الصحراء وبالقرب من المناطق الحربية. وبسرعة أصبحت هذه المستوطنات أوكارا للجريمة واليأس، وبقيت كذلك حتى هذا اليوم، ولا يتوفر فيها سوى القليل من الوظائف المحترمة، إذ أن المصانع والخدمات الموجودة أُقيمت بطريقة مصطنعة من قبل الحكومة، وتخدم القليل من الأغراض المفيدة وهي عبارة عن قرى شركات الحكومة التي أنشأتها وهي صاحبة العمل فيها وهي التي تدمرها. سوف ينتج عن خطة شارون توسيع المدن بدون أمل.

كان جنوب البلاد دائما وعلى مر السنين منطقة يهجرها سكانها، لأن البطالة والكساد دفعت أكثر الناس طموحا فيها إلى الهجرة إلى وسط البلاد. الآن تقرر إعادة تأهيلها باليهود

LAU LIBRARY BEIRUT

السوفييت الذين لم يجدوا فيها فرص عمل أكثر مما وجده سكانها الأصليون من قبل. وكما كتب ملفن كوهين عضو معهد البناء المرخص (في المملكة المتحدة): «. . إن إرسال المهاجرين الجدد إلى هذه الأماكن ـ بغض النظر عن مستويات البطالة العالية ـ بصورة استثنائية ما هي إلا خطوة ستؤدي إلى زيادة خطورة قنبلة زمنية اجتماعية موجودة» .

قد تكون مهمة شارون سنة ١٩٩٠ هي إسكان المهاجرين، إلا أن الأولوية عنده كانت وستبقى دائما هي تأهيل الأراضي المتنازع عليها باليهود.

قدمت الحكومة الأمريكية إلى إسرائيل (٤٠٠) مليون دولار على شكل ضمانات إسكان بشرط أن لا يستعمل أي منها في توطين المهاجرين في الضفة الغربية أو قطاع غزة. وكانت القدس الشرقية تعتبر منطقة متنازع عليها إلا أن إدارة بوش تنازلت عن هذا الشرط. لم يكن المهاجرون يوجهون إلى المناطق المحتلة هكذا، ولكن في بلد حر من كان سيمنعهم من اختيار المكان الذي سيعيشون فيه؟ لقد عرضت البيوت المتنقلة على المهاجرين الجدد في الضفة الغربية بأجرة شهرية متدنية جدا وصلت إلى (٤٠) دولارا وذلك يعني توفير (٢٩٠) دولارا من المنح التي تعطى للسكن لأغراض أخرى، وذلك بالتأكيد حافز للانتقال إلى الضفة الغربية المتوحشة. وفي صيف ١٩٩١ لم يكن شارون ليخدع أحدا في واشنطن ومبلغ الـ (٤٠٠) مليون دولار على شكل ضمانات تُعرّض للخطر وذلك في مكاشفة مع إسرائيل حول الاستيطان في المناطق المحتلة. لقد أصبح توطين السوفييت هدفا ثانويا أمام إيجاد حقائق سكنية بالقرب من نابلس حيث أن الحكومة الإسرائيلية رفضت وقف بناء مستوطنات جديدة، وإلى الجحيم بضمانات القروض.

إنها مكاشفة عديمة الفائدة، فالمناطق المحتلة تم ضمها وما على إسرائيل سوى إعلان ذلك، ولن تملك أية حكومة في المستقبل طرد (٢٥٠,٠٠٠) (حتى الآن) مستوطن يهودي من منازلهم. إن المسائل المعقدة هي قضية القدس، وقد قامت سلطة الأراضي في سنة ١٩٩١ بمنح مساحات كبيرة من الأراضي بالقرب من القدس مقابل نصف سعر التأجير العادي، وستصبح القدس مدينة المليون يهودي خلال جيل واحد، وستمتد حدودها لتغطي نصف عرض الضفة الغربية.

لقد مهد شارون الطريق كوزير للإسكان للحصول على ميزانية ضخمة يصعب تفسيرها لأنها معقدة جدا، وقد نجح في بناء حوالي (١٠٠,٠٠٠) وحدة سكنية خلال سنة واحدة أو أكثر من (٩٠,٠٠٠) وحدة عما تم بناؤه في السنة السابقة ومعظمها تقع في مناطق فقيرة أو في الصحراء أو في مناطق أردنية سابقة، ومعظم التكاليف ستجمع يوما ما من قبل اليهود الأمريكيين عبر الوكالة اليهودية. ورغم أن الوكالة اليهودية قد ضمنت حتى الآن (١٥٠) مليون دولار على شكل قروض إلى المهاجرين السوفييت فإن ذلك لم يكن عطاء سخيا بما فيه الكفاية. وقد صرَّح وزير المالية موداعي خلال زيارة قام بها إلى نيويورك أنه يتوجب على اليهود الأمريكيين أن يتحملوا معظم العبء لإسكان وتوطين حوالي (١,٢) مليون سوفييتي يتوقع وصولهم خلال خمس سنوات، وقد قدَّر القيمة الإجمالية لذلك بـ (٥٠) بليون دولار، وهو رقم مخيف، والشيء المخيف أكثر من ذلك الرقم هو التفكير بأن الوكالة اليهودية قد تحاول وتجمع ذلك الرقم المستحيل.

• أنا طبيب أخصائي أعصاب مرموق من لينينغراد، هل يمكنني أن أنظف درج منزلكم؟

ليس السكن هو المشكلة الوحيدة التي تواجه المهاجرين ولكن هناك البطالة التي تعتبر مصدرا رئيسياً آخر للمشاكل. ومما لا يستطيع أحد إنكاره هو أن المهاجر العادي عنده الاستعداد للعمل ليل نهار في أحقر الأعمال من أجل مستقبل عائلته، ولكن الهجرة السوفييتية إلى إسرائيل ليست هجرة نموذجية، فقد وصل إلى إسرائيل عشرات الآلاف من المهندسين والموسيقيين والعلماء والأطباء وكل منهم يتوقع فرص عمل أفضل في مجال عمله، ولو منحت لهم تلك الفرص فإن البلاد بأكملها ستزدهر، هناك حوالي (٤١٪) من إجمالي عدد المهاجرين يحملون درجات جامعية أو كليات فنية مقارنة مع (٨٪) من الإسرائيليين، ونسبة حملة الدكتوراة بين المهاجرين هي ستة أضعاف النسبة الموجودة بين الإسرائيليين، ومن الموسيقيين خمسة أضعاف، ومن علماء الفيزياء تسعة أضعاف، ومن أطباء الأسنان خمسة أضعاف، فإسرائيل يجري حقنها بأعداد ضخمة من العمالة المدربة، ولكن الحقنة كما يقول يوسف غوئيل قد تكون فارغة: «.. بالنسبة للقضايا الرئيسية التي

LAU LIBRARY BEIRUT

تؤثر على الاستيعاب ـ النمو الاقتصادي، الاستخدام وتهيئة الاقتصاد لاستغلال ما لدى المهاجرين من خبرات مهنية وتخصصية قيّمة ـ فلم يتم فعليا تحقيق أي تقدم منذ أن بدأت الهجرة».

ويوافقه رولاندو إيسن، رئيس لجنة الاستيعاب التابعة لنقابة الصانعين في إسرائيل قائلاً: «البيروقراطية الحكومية حيثما يتعلق الأمر بالمهاجرين مفلسة وغير قابلة للإصلاح..»

في تموز ١٩٩١ بدا مطار بن غوريون، الذي كان يوما ما منطقة استقبال تعج بالحركة ـ مكانا هادئا جدا، فبينما كان عدد القادمين يصل إلى ألف مهاجر يوميا قبل أسابيع فقط، فإن العدد الآن أقل من (٢٠٠) مهاجر يصلون كل يوم، وهذا العدد يتناقص بصورة ثابتة، كما أن الهجرة الضخمة في سنة ١٩٩١ التي كان يفترض أن تجلب إلى إسرائيل ما بين (٤٠٠ ـ ٥٠٠) ألف يهودي سوفييتي توقفت عند الرقم (٨٧,٠٠٠).

ليس الأمر كما لم تكن هناك تحذيرات، فقد حذر محافظ بنك إسرائيل في آذار الماضي أن (٤٠٠,٠٠٠) إسرائيلي سيصبحون قريبا بلا عمل، وأن (٢٠٠,٠٠٠) مهاجر ـ وهو عدد يساوي مجموع ما يصل إلى البلاد في سنتين بالمعدلات الحالية ـ سيغادر البلاد. وقد وجه اللوم إلى الهستدروت بسبب رفضها تبني سياسات واقعية، كما وجه اللوم إلى موداعي بسبب قيامه «بتطفيش» المستثمرين المحتملين في إسرائيل. وكانت خطته المتعلقة بمنع ارتفاع البطالة قاسية إلى أقصى الحدود: فقد اقترح تخفيض الحد الأدنى للأجور وهي المنخفضة أصلا، وإلغاء علاوات غلاء المعيشة، الأمر الذي سيعجل من المجاعة بين معظم الإسرائيليين.

في ذلك الشهر نفسه حذر مايكل كلينر رئيس لجنة الهجرة في الكنيست بأن آلاف السوفييت قد ألغوا تأشيرات خروجهم من الاتحاد السوفييتي لأنهم «لا يريدون المخاطرة بالقدوم إلى هنا، حيث تتدهور أوضاع الاستخدام بسرعة»، وقد وجه كلينر اللوم إلى الوكالة اليهودية لأنها تحاول «بصورة غير مسؤولة» خلق الانطباع بأن الهجرة مستمرة بشكل طبيعي بغض النظر عن مشاكل الاستيعاب هنا.

وفي نيسان تظاهر آلاف الأطباء السوفييت خارج مبنى الكنيست محتجين على وزير الصحة أولمرت بأنه رتب الأمور من أجل منع الأطباء من إيجاد أي عمل، إذ يتوجب على كل طبيب مهاجر من روسيا أن يجتاز اختبار ترخيص قبل أن يستطيع ممارسة العمل كطبيب. وحتى وقت قريب نجح (٩٠٪) من الذين تقدموا للاختبار من المحاولة الأولى، فقام وزير الصحة بجعل الاختبار أكثر صعوبة في خطة ناجحة لمنع آلاف الأطباء الجدد من المنافسة في السوق المفتوحة مع الأطباء الذين يمارسون العمل، لم يتمكن سوى (٢٠٪) من الأطباء السوفييت اجتياز الاختبار الجديد، وذلك يعني أنه يتوجب على (٨٠٪) من الـ (٧,٠٠٠) طبيب الذين وصلوا منذ عام ١٩٨٩ أن يجدوا أعمالا بديلة في مجالات ليست لها علاقة بالطب كجمع القمامة مثلا، وقصة ميخائيل فاكسمان توضح ذلك. يبلغ ميخائيل فاكسمان (٣٧) سنة من العمر وقد أكمل دراسة الطب في معهد ليننغراد الطبي للصحة العامة في سنة ١٩٧٦، وبدأ مباشرة دراسته للجراحة. وفي سنة ١٩٨٢ كان يتمتع بمهارة معترف بها، وبدأ تدريس الجراحة في كلية لينغراد للطب. وفي سنة ١٩٨٤ جمع بين التدريس والجراحة العملية في مستشفى بلدية لينغراد، وفي أيار ١٩٩٠ وصل إلى إسرائيل مع زوجته فكتوريا وإبنيهما وقد استأجروا غرفة من أصدقاء لهم يسكنون قريبا من القدس.

«لقد سكنا في تلك الغرفة لأن معاشنا البالغ (٣٣٠) دولار لا يكفي لاستئجار شقة. في الواقع لقد اقترضت مبلغا من المال من أحد الأصدقاء واستأجرت شقة مكونة من غرفتين، وبدأت بدراسة اللغة العبرية. ولم أستمر سوى ثلاثة أشهر لأن معاشنا لم يكن يكفي للإنفاق على عائلة. وكان عليّ أن أبحث عن عمل، لذلك بدأت العمل بالتنظيف، وخلال ذلك الوقت كان عليّ الإعداد لاختبار الترخيص الطبي، كان الاختبار يتعلق بالطب العام، (٢٠٪) من الأسئلة فقط كان لها علاقة بالجراحة، ولا يستطيع الاختصاصي أن ينجح في الاختبار لذلك حرمت من الحصول على رخصة ممارسة مهنة الطب.

في روسيا كانت جراحة الأعصاب من التخصصات التي لها هيبتها، وكنت الأفضل في قسمي، كما أنني كنت الأول في جراحات العمود الفقري. لست بحاجة لأكون

LAU LIBRARY BEIRUT

الأول هنا، إنني أريد ما يكفي للإنفاق على عائلتي ودراسة أبنائي. ولكن الأسعار في إسرائيل لا يمكن المقارنة بها. إسرائيل ليست دولة ديمقراطية، إنها دولة أيديولوجية، وهناك الكثير جدا من الأمور المتشركة مع القوانين والأنظمة الروسية، والحكومة لا تريد أن تفعل شيئا تماما كما هو الحال في روسيا. لقد تلقيت دعوات للعمل في جنوب إفريقيا وفي نيوزلندة، إنني أريد العمل في مجال تخصصي ويمكنني ذلك في مكان آخر، لدى التبديل والضغوط هنا لم تعد تستحق البقاء».

وقد بيّن تقرير ظهر على التلفزيون الإسرائيلي في تموز ١٩٩١ سياسات الاستخدام الحكومية. قام أحد المهندسين الكهربائيين بزيارة إلى مكتب الاستخدام المحلي الذي يتبع له، وعُرض عليه العمل كخادم مسؤول عن غرف النوم في أحد الفنادق، وكما علق ذلك أحد المشاهدين: «يجب على مكتب الاستخدام أن يأخذ المشورة فيما يتعلق بالوظائف من الوكالات الحكومية الأخرى التي تتبع مبدأ أن المؤهلات وفرص الاستخدام هي مفاهيم مقصورة عليهم بصورة متبادلة».

ومع وجود (٢,٠٠٠) عالم إضافي في البلاد تم اقتراح حلولاً عملية لاستخدامهم لمنفعة الجميع، وقد عرض د. هيرمان برانوفر من جامعة بن غوريون - وهو نفسه عالم سوفييتي - إسرائيلي ذو شهرة - اقتراحاً حكيما ينص على إنشاء كلية خاصة لتدريب هذه القدرات العقلية على الأساليب الفنية والمعدات وقوانين البراءة (الرخص الخطية الحكومية) وكذلك استراتيجيات التسويق الغربية. طلب وزير العلوم يوفال نئيمان من موداعي (١٢) مليون دولار، وهو مبلغ زهيد إذا ما قورن بمبلغ الـ (٢,٥) بليون دولار المخصصة للإسكان، لإنشاء مركز تدريب كهذا، ولا حاجة للقول أن التشاحن على الأمور التافهة عَمِل على تعطيل الطلب.

فيما بعد قام نئيمان بتليين خطته لإنشاء مستنبت علمي في إسرائيل، وقدم برنامجا لتحويل معظم العلماء إلى التدريس وفي مستويات متدنية حتى المدارس الثانوية. ربما يكون في ذلك اليوم تقليلا من قدرهم وقيمتهم ولكنه أفضل من المصير الحالي للعلماء السوفييت مثل عالم الفيزياء البالغ من العمر (٥٢) سنة الذي تحدثت عنه إحدى مقالات

صحيفة معاريف والذي لديه عائلة من خمسة أفراد تعيش يوميا على شوربة الملفوف والخبز.

وحسب عضو الكنيست أورا نامير، وهو الأمر الذي أكّدته وسائل الإعلام الإسرائيلية عدة مرات، فإن هناك حوالي (١,٠٠٠) امرأة سوفييتية يحملن درجات جامعية مارسن مهنة البغاء لأنهن غير قادرات على إيجاد وظائف، وفي منطقة تل أبيب وحدها هناك (٥٠٠) منهن يعملن في الشوارع و(٢٥٠) يعملن كمدلكات مساج في بيوت الدعارة و(١٥٠) يقدمن خدمات مرافقة الزبائن. وفي جامعة تل أبيب تبيع النساء السوفييت أجسادهن بثمن وجبة طعام. وتكتب راشيل جاكوبي حول هذا الموضوع قائلة: «هؤلاء النساء اللواتي تركن الاتحاد السوفييتي فرارا من الاضطهاد كونهن يهوديات يعانين الآن من الاستغلال في أرض الميعاد بصورة لا تقل قساوة، وحتى يتم إدراك هذه المهزلة المأساوية.. فإن ذلك سيؤدي إلى الاستمرار في تدمير حياة المهاجرين الروس وتشويه مفهوم الهجرة». وقد صدرت مقالة في مجلة "Moment" عدد شهر نيسان ١٩٩١ تقول: «ما لم يتم إجراء تغييرات فلن تتوفر الفرصة إطلاقاً لهؤلاء المهاجرين السوفييت لبناء حياة مقبولة ومزدهرة في إسرائيل».

وفي أيار ١٩٩١ أظهرت الأرقام الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة أن عدد الوظائف في الصناعة انخفض بنسبة (٨,٠٪) خلال السنة الماضية. ومع دخول أكثر من (١٠٠,٠٠٠) مهاجر جديد ميدان العمل انخفض عدد الوظائف التي تفتح أمامهم، وهي بالتأكيد الكلمة الأخيرة التي يمكن النطق بها عن قيمة التدخل الحكومي على النمط الإسرائيلي في الاستخدام.

• المهاجرون يتكلمون.. كل ما عليكم عمله هو أن تطلبوا منهم إلقاء مماسح التنظيف:

في شهر نيسان ١٩٩١ ارتفع عدد الطلبات المقدمة للتأمين من البطالة بنسبة (٢٨٪) عن شهر آذار وأكثر من عشرة أضعاف الرقم في شهر أيلول الماضي. وهناك العديد من القصص الإنسانية خلف الإحصاءات والأرقام الجامدة.

LAU LIBRARY BEIRUT

«آسيا مهندسة من منطقة منسك، تنهض من نومها يوميا في الخامسة صباحا لتذهب إلى مناطق بعيدة من أجل تنظيف البيوت لقاء (٤) دولارات في الساعة بينما يأخذ الإسرائيليون المواطنون بالمولد ضعف ذلك السعر، وإن ذلك الدخل الذي تحققه، ـ رغم ساعات العمل الطويلة في هذا العمل الشريف الذي يحط من قدرها كمهندسة ـ بالكاد يغطي الأجرة الشهرية لمنزلها البالغة (٤٠٠) دولار أو نفقة والدتها الكبيرة في السن. تقول آسيا: «لا توجد فرصة ولا يوجد أمل، فأنا واقعية، المشكلة ببساطة أن هناك العديد جدا من المهاجرين».

وكما نقل على لسان أحد اليهود السوفييت قوله في مقالة وزعت من قِبَلِ وكالة التلغراف اليهودية: «لا يخجل البعض من القول أنهم لو أُعطوا الفرصة مرة أخرى فإنهم سيفضلون البقاء في الاتحاد السوفييتي، حيث كان لمعظمهم وظائف جيدة ودخول ثابتة ويعيشون باطمئنان نسبي». هو نسبي بالفعل لأن الاتحاد السوفييتي غير معروف عنه الحياة الجيدة، ولكن إسرائيل الآن تكاد تقارب ما تركه المهاجرون خلفهم.

جورجي خازان هو عازف فيولونسيل قدم إلى إسرائيل لكي يبرع في استخدام آلته الموسيقية، واليوم يقوم بالعزف في الشوارع لتسلية الناس ويوفر القطع النقدية القليلة التي تمنح له كي يغادر البلاد. ورغم أنه يحب الإسرائيليين حقيقة مثل معظم السوفييت فإنه يحتقر النظام الذي تسير عليه البلاد والذي يصفه بأنه «مثل الاتحاد السوفييتي تماما، ولكنه فقط أسوأ منه».

لوبا لا تستطيع الحصول على عمل لأن الحاسب الآلي في وزارة الاستيطان تعطل ولم يسجلها، وقد مرّ شهران وهي متنقلة من مكتب إلى آخر لتصحيح الخطأ، وخلال تلك الفترة وحتى يتم تصحيح الخطأ لا يحق لها حتى أن تسجل في دورات اللغة العبرية لأنها غير موجودة، ولا حتى ابنتيها تحتاجان إلى طعام أو مأوى لأنهما اختفتا من الحاسب الآلي مع أمهما.

• إدخالهم في العصارة :

لقد أدرك المسؤولون الإسرائيليون مع بداية موجة الهجرة أن العديد من الرجال السوفييت تزوجوا من غير يهوديات، وبالتالي فإن أبناءهم ليسوا يهودا حسب القوانين الدينية، ولم ترد الحكومة أن تحدث ضجة حول الموضوع حتى لا تتعرض عملية إنقاذ اليهود السوفييت للخطر، ولكن مع حلول سنة ١٩٩١ فإنه حتى الصهاينة المتعصبين الذين يحبون الهجرة بعمق كدليل على مزايا العقيدة أصبحت لديهم أفكارٌ أخرى عن العديد من السوفييت.

وفي ربيع ١٩٩١ اقترح وزير الداخلية أرييه درعي أن لا تمنح تأشيرات السفر إلى إسرائيل إلا للروس «الذين لهم جد يهودي دفن في الاتحاد السوفييتي». وقد صرَّح وزير الاستيطان بيريتز «أنه سيكون لدينا في وقت قريب عدد من المهاجرين غير اليهود ضعف عدد المهاجرين اليهود». وقد ادعى مايكل كلينر أن الملايين من غير اليهود كانوا بانتظار تسلق عربة الهجرة اليهودية وأن على إسرائيل أن لا تتحمل نفقات إعادة توطينهم.

أراد عضو الكنيست أرييه إلياف أن يتوقف كل الكلام بأن إسرائيل تستخدم كمحطة لغير اليهود الذين يرغبون بالهروب من الاتحاد السوفييتي، على الأقل ذلك الكلام الصادر عن الحكومة بهذا الخصوص كان ألياف مقتنعا أن الهجرة ستواجه عقبات «بسبب الإرباك والاضطراب والخشية من إضافة صعوبات أخرى في طريقهم المفروشة بالمعوقات من أجل الوصول إلى هنا للاستقرار». إلا أن العوائق كانت تلقي في الطريق بغض النظر عن قلقه، إذ كان الموظفون المتدينون في وزارتي الاستيطان والداخلية يتأكدون من اليهود الذين كانوا موضع شك ويطلبون منهم إثبات نسبهم قبل منحهم الأوراق اللازمة.

أولا يجب تقديم شهادة ولادة، فإن كانت شهادات ولادة العائلة باللغة الروسية، وطبعا كلها كانت كذلك فيجب ترجمتها إلى اللغة العبرية. وتشرح يونا فرينكل من المنبر الصهيوني اليهودي السوفييتي الإجراءات قائلة: «لا يوجد في مكاتب الوزارة موظفون يتكلمون اللغة الروسية، ووزارة الاستيطان لا تقدم خدمة ترجمة شهادات الولادة السوفييتية

LAU LIBRARY BEIRUT

كما أن وزارة الداخلية تصر على الحصول على ترجمات مصدقة من مكاتب العدل بتكلفة (٦٠) دولارا للمهاجر الواحد، تخيل عائلة من خمسة أو ستة أفراد سوف يكلفهم الحصول على بطاقات الهوية مخصص المعيشة لشهر كامل».

إذا كانت لدى موظف التسجيل أية شكوك بأن المهاجر ليس يهوديا فإنه يحوله إلى المحكمة الحاخامية حيث يتوجب عليه إحضار شاهدين للتحقيق من يهوديته. «ومع ذلك» تضيف فرينكل قائلة «حتى لو توفر أولئك الشهود فإن على المهاجر أن يدفع (٣٥) دولارا لفتح ملف لدى المحكمة الحاخامية. ولماذا يفتح الملف؟». لا حاجة للقول أن العديد من المهاجرين السوفييت وغيرهم يجتازون عقبة المحكمة الحاخامية عن طريق إقناع أو استئجار شاهدين لحلف يمين كاذبة أمام القضاة.

وإذا كان السوفييت يعانون على أيدي وزارتي الاستيطان والداخلية فقد واجهوا أوقاتا عصيبة من قبل وزير المالية، إذ يعفى كل المهاجرين إلى إسرائيل من دفع ضرائب ورسوما جمركية على معظم الأشياء لسنوات قليلة، ولكن وزير المالية غيّر النظام بالنسبة للمهاجرين السوفييت في سنة ١٩٩٠ مستبدلاً الإعفاءات الجمركية بمنحة قدرها (٢٥٠٠) دولار، وتلك لصوصية مكشوفة لأن القليل جدا من الأشياء يمكن شراؤها في إسرائيل بذلك المبلغ الضئيل، في حين أن شراء البضائع من الخارج حيث الأسعار عادية وإحضارها إلى إسرائيل هي تقريبا الطريقة الوحيدة لتكوين منزل: وقد وصف أحد الموظفين من اليهود السوفييت المنحة الجديدة بأنها «خدعة قذرة».

تبعت هذه الخدعة بعد قليل خدعة أخرى، فقد تلقى المهاجرون السوفييت في السابق (٩,٠٠٠) دولار لكل شخص لتسيير أمورهم في السنة الأولى ذهب منها (٧,٠٠٠) دولار أجرة سكن، ومع كون أسعار الطعام أعلى منها في أي مكان في أوروبا فقد اختفت هذه الأموال بسرعة، ومع ذلك قامت الخزينة بقطع (١٥٠٠) دولار من المعونة بدون إنذار وبدون تفسير.

عانت «أيدا نودل» الأمَرَّين وكتبت مقالة بعنوان «ترك آمال الهجرة تضيع»، وبعد أن

• إدخالهم في العصارة:

لقـد أدرك المسؤولـون الإسـرائيليون مع بداية موجـة الهجرة أن العديد من الرجال السـوفييت تزوجـوا من غير يهـوديات، وبـالتالي فإن أبناءهم ليسوا يهودا حسب القوانين الدينية، ولم ترد الحكومة أن تحدث ضجة حول الموضوع حتى لا تتعرض عملية إنقاذ اليهود السوفييت للخطر، ولكن مع حلول سنة ١٩٩١ فإنه حتى الصهاينة المتعصبين الذين يحبون الهجرة بعمق كدليل على مزايا العقيدة أصبحت لديهم أفكارٌ أخرى عن العديد من السوفييت.

وفي ربيع ١٩٩١ اقترح وزير الداخلية أربيه درعي أن لا تمنح تأشيرات السفر إلى إسرائيل إلا للروس «الذين لهم جد يهودي دفن في الاتحاد السوفييتي». وقد صرَّح وزير الاستيطان بيريتز «أنه سيكون لدينا في وقت قريب عدد من المهاجرين غير اليهود ضعف عدد المهاجرين اليهود». وقد ادعى مايكل كلينر أن الملايين من غير اليهود كانوا بانتظار تسلق عربة الهجرة اليهودية وأن على إسرائيل أن لا تتحمل نفقات إعادة توطينهم.

أراد عضو الكنيست أربيه إلياف أن يتوقف كل الكلام بأن إسرائيل تستخدم كمحطة لغير اليهود الذين يرغبون بالهروب من الاتحاد السوفييتي، على الأقل ذلك الكلام الصادر عن الحكومة بهذا الخصوص كان ألياف مقتنعا أن الهجرة ستواجه عقبات «بسبب الإرباك والاضطراب والخشية من إضافة صعوبات أخرى في طريقهم المفروشة بالمعوقات من أجل الوصول إلى هنا للاستقرار». إلا أن العوائق كانت تلقي في الطريق بغض النظر عن قلقه، إذ كان الموظفون المتدينون في وزارتي الاستيطان والداخلية يتأكدون من اليهود الذين كانوا موضع شك ويطلبون منهم إثبات نسبهم قبل منحهم الأوراق اللازمة.

أولا يجب تقديم شهادة ولادة، فإن كانت شهادات ولادة العائلة باللغة الروسية، وطبعا كلهـا كانت كذلـك فيجب ترجمتهـا إلى اللغـة العبـرية. وتشرح يونا فرينكل من المنبر الصهيوني اليهـودي السـوفييتي الإجـراءات قائلة: «لا يوجد في مكاتب الوزارة موظفون يتكلمون اللغة الروسية، ووزارة الاستيطان لا تقدم خدمة ترجمة شهادات الولادة السوفييتية

LAU LIBRARY BEIRUT

كما أن وزارة الداخلية تصر على الحصول على ترجمات مصدقة من مكاتب العدل بتكلفة (٦٠) دولارا للمهاجر الواحد، تخيل عائلة من خمسة أو ستة أفراد سوف يكلفهم الحصول على بطاقات الهوية مخصص المعيشة لشهر كامل».

إذا كانت لدى موظف التسجيل أية شكوك بأن المهاجر ليس يهوديا فإنه يحوله إلى المحكمة الحاخامية حيث يتوجب عليه إحضار شاهدين للتحقيق من يهوديته. «ومع ذلك» تضيف فرينكل قائلة «حتى لو توفر أولئك الشهود فإن على المهاجر أن يدفع (٣٥) دولارا لفتح ملف لدى المحكمة الحاخامية. ولماذا يفتح الملف؟». لا حاجة للقول أن العديد من المهاجرين السوفييت وغيرهم يجتازون عقبة المحكمة الحاخامية عن طريق إقناع أو استئجار شاهدين لحلف يمين كاذبة أمام القضاة.

وإذا كان السوفييت يعانون على أيدي وزارتي الاستيطان والداخلية فقد واجهوا أوقاتا عصيبة من قبل وزير المالية، إذ يعفى كل المهاجرين إلى إسرائيل من دفع ضرائب ورسوما جمركية على معظم الأشياء لسنوات قليلة، ولكن وزير المالية غيّر النظام بالنسبة للمهاجرين السـوفييت في سنة ١٩٩٠ مستبدلاً الإعفاءات الجمركية بمنحة قدرها (٢٥٠٠) دولار، وتلك لصوصية مكشوفة لأن القليل جدا من الأشياء يمكن شراؤها في إسرائيل بذلك المبلغ الضئيل، في حين أن شراء البضائع من الخارج حيث الأسعار عادية وإحضارها إلى إسرائيل هي تقريبا الطريقة الوحيدة لتكوين منزل: وقد وصف أحد الموظفين من اليهود السوفييت المنحة الجديدة بأنها «خدعة قذرة».

تبعت هذه الخـدعـة بعد قليل خدعة أخرى، فقد تلقى المهاجرون السوفييت في السابق (٩,٠٠٠) دولار لكل شخص لتسيير أمورهم في السنة الأولى ذهب منها (٧,٠٠٠) دولار أجرة سكن، ومع كون أسعار الطعام أعلى منها في أي مكان في أوروبا فقد اختفت هذه الأموال بسرعة، ومع ذلك قامت الخزينة بقطع (١٥٠٠) دولار من المعونة بدون إنذار وبدون تفسير.

عانت «أيدا نودل» الأَمَرَّين وكتبت مقالة بعنوان «ترك آمال الهجرة تضيع»، وبعد أن

شرحت بالتفصيل الأداء التعيس للحكومة أكملت قائلة: «. . لقد أخفقت الحكومة إخفاقاً تاما في استيعاب ودمج القادمين الجدد في المجتمع، وهي كارثة تعطي اليهود في أنحاء العالم الحق بالتكتل للمطالبة بزيادة الحصة المقررة من المهاجرين اليهود السوفييت الذين يحق لهم الذهاب إلى بلدانهم».

● روس، من يحتاج إليهم؟

كان ثلاثة يهود يجلسون في قطار أحدهم روسي والآخر سكوتلندي والثالث إسرائيلي، تناول الروسي مرطبانا من الكافيار وأكل منه ملعقة ورماه من النافذة، فصعق الأسكتلندي والإسرائيلي وسألاه لماذا أنت مبذر هكذا، فقال: «في روسيا، عندنا الكثير جدا من مرطبانات الكافيار». فتناول الأسكتلندي زجاجة ويسكي أستكتلندي، ورشف منها قليلا ثم ألقاها من النافذة، فانذهل الإسرائيلي والروسي عن فعلته وسألاه لماذا رماها فقال: «في أسكتلندا، هناك الكثير جدا من زجاجات الوسيكي». عندها وقف الإسرائيلي وألقى بالروسي من النافذة.

هذه القصة تلقى على نطاق واسع في إسرائيل وكل واحد يفهم المغزى منها. وحسبما ورد في خبر جديد: «إذا ما تم تبني الخطة الاقتصادية لوزير المالية موداعي لاستيعاب المهاجرين السوفييتية في جلسة مجلس الوزراء الخاصة اليوم فإنه يمكن للإسرائيليين أن يتوقعوا انخفاضا في مستوى معيشتهم مع إلغاء زيادات غلاء المعيشة على الأجور وتخفيض الحد الأدنى للأجور».

لقد قيل للإسرائيليين في سنة ١٩٨٩ إن أفواج المهاجرين القادمين على الطريق سوف تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة عن طريق زيادة المشتريات الجديدة ودخول مقاولين طموحين إلى السوق. لم يتوقعوا أن المهاجرين سيكلفونهم الكثير على شكل مكافآت للمقاولين وضرائب جديدة وارتفاع سخيف في الإيجارات. يقول أموس غليزر، رئيس نقابة العقار الإسرائيلية: «ارتفعت الإيجارات بنسبة (٥٠٪) منذ شهر كانون أول (أربعة شهور) فقط نتيجة الاستيعاب».

LAU LIBRARY BEIRUT

ويندي بلمفيلد، اختصاصي ولادة وعناية بالمواليد، يرى الأزواج الشبان يغادرون إسرائيل بشكل جماعي بسبب أسعار السكن. والعديد منهم يذهبون إلى الخارج لكسب ما يكفي من الأموال لشراء بيت ويبقون هناك إلى الأبد، وغيرهم كثير ممن يمكثون في إسرائيل يؤجلون النسل حتى يتمكنوا من توفير مسكن لهم. يريد مانفرد غير ستنفلد، وهو مستشار تجاري، خفض أعداد المهاجرين السوفييت، وهو شعور ليس بنادر في إسرائيل اليوم رغم الحماس الأصلي للمزيد من اليهود: «هنالك شكوك فيما إذا كانت إسرائيل ستحاول منع الدول الأخرى من قبول المهاجرين. . فبلد تعداد سكانه (٥,٥) مليون نسمة في سنة ١٩٩٥ يعمل بصورة جيد أفضل بكثير من بلد فيه (٦) ملايين نسمة مع نسبة عالية من البطالة والهجرة. . إن استيعاب مليون مهاجر ليس عملا من أعمال تحقيق المصلحة الذاتية وإنما هو من أعمال الجود والكرم».

عندما تكون هناك مرارة فإن الأطفال هم من يكشف ذلك على الواقع، فبسبب تدفق المهاجرين اكتظت صفوف الطلاب في إسرائيل، وأصبح كل صف يضم حوالي (٤٠) طالباً أو أكثر، وفي تقرير صدر عن المنبر الصهيوني اليهودي السوفييتي في تشرين أول ١٩٩٠ ذكر أنه «في المناطق الفقيرة والمحرومة اجتماعيا غالبا ما يشعر التلاميذ مثل أهاليهم بالازدراء تجاه المهاجرين السوفييت الجدد خوفا من أن يكون لقدومهم تأثير سلبي على فرص تحسين ظروفهم إلى الأفضل».

ولم تكن الهجرة السوفييتية لتسبب التوتر بين السكان الإسرائيليين والقادمين الجدد فقط وإنما بين بعض قدامى المهاجرين السوفييت الذين انخرطوا الآن جيدا في المجتمع الإسرائيلي والذين يشعرون أن الاحترام في المجتمع الذي اكتسبوه بصعوبة يتعرض للخطر بسبب المأزق الحالي والشكاوى من القادمين الجدد.

كان يقال بأن الإسرائيليين يحبون الهجرة ولكن لا يحبون المهاجرين، ولم يكن هذا هو الحال أصلاً مع السوفييت، فقد تم الترحيب بهم من قبل الإسرائيليين بصدر مفتوح وبإخلاص، والآن وبسبب حماقة قادتهم فقد أصبح الإسرائيليون لا يطيقون المهاجرين. فالبلد وقدامى المهاجرين والقادمون الجدد يستحقون قيادة أفضل.

● دائرة كاملة :

من الذي يدعم هؤلاء القادة بصورة جزئية غير اليهود الأمريكان الذين يتحملون معظم تكاليف مشاريع هجرة اليهود الأثيوبيين والسوفييت. إن هذا الكتاب يدعوهم إلى وقف ذلك، كما أن المؤلف يشعر بالصدمة والراحة أيضا لأنه لا توجد صحيفة غير النيويورك تايمز نشرت مقالة افتتاحية كتبها روبرت .ج .لوينبيرغ في ٢٤ حزيران ١٩٩١ تؤيد في معظمها فكرة المساعدة التي تؤدي إلى إدامة الفساد:

إن اقتصاد إسرائيل الاشتراكي الراكد يقزّم ويكيّف كافة المشاكل التي تواجهها البلاد، ولقد تهربت الجالية اليهودية الأمريكية من مواجهة هذه المشكلة لمدة طويلة، ولكن لم يعد باستطاعتهم تجنبها بعد الفشل المأساوي في دمج اليهود السوفييت في المجتمع الإسرائيلي.

تدعو الوكالة اليهودية اليهود فيما وراء البحار لضمان (٨٠٠) مليون دولار على شكل قروض للمهاجرين السوفييت. . وتشكل القروض المضمونة للبنوك الإسرائيلية تخليا عن المعونات الخيرية التقليدية من قبل اليهود الأمريكيين، فاليهود الأمريكيون يرسلون الأموال ولكن من النادر أن يتدخلوا في توزيع الأموال في إسرائيل. وإذا ما تمت الموافقة على ضمان القروض يكون اليهود الأمريكيون قد ساهموا في المحافظة على الوضع الراهن للإئتلاف الحكومي.

إن الوكالة اليهودية هي الجنون بعينه، فقد أنقذت اليهود الأثيوبيين فقط لتمزق ثقافتهم إربا إربا في إسرائيل، وقد نقلت اليهود السوفييت فقط لتسلمهم إلى الفقر والبطالة والخزي. يريد الإسرائيليون المهاجرين ويحتاجونهم ويتمنون لهم حياة جيدة في بلدهم الجديد، إلا أن النظام الحكومي في إسرائيل لا يستحق مواطنين جدد، وحتى يثبت أنه مؤهل ويستحق الناس الجيدين الذين يقيمون في إسرائيل فإنه لا يستحق أي دعم من اليهود في الخارج. يُحب الإسرائيليون أن يروا نهاية للفساد وسوف يشكرون يهود العالم إذا ما ساهموا في ذلك كأن يوقفوا المساعدات المالية بالكامل حتى إصلاح كامل النظام السياسي في إسرائيل.

LAU LIBRARY
BEIRUT

الفصل الرابع عشر

يا لتلك البنوك القذرة!

في الحادي عشر من أيلول ١٩٩١ وقف (١٧) مديراً ومحاسباً سابقاً لأبرز البنوك الإسرائيلية أمام المحكمة بعد سبع سنوات من جريمتهم التي دفعت بالبلاد إلى حافة الإفلاس في أوائل الثمانينات؛ كان هؤلاء الأشخاص الجالسين في قفص الاتهام إلى جانب بعضهم البعض يتولون أمور (٩٠٪) من العملية المصرفية الإسرائيلية، وقد جمعوا هناك ليدافعوا عن أنفسهم أمام قرار الاتهام التالي:

«منذ بداية السبعينات. . تورط المتهمون في تجارة الأسهم التجارية للبنوك محاولين أن يرفعوا قيمة هذه الأسهم باتخاذهم خطوات مصطنعة تهدف إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي يستطيعون زيادة رأس المال عن طريق طرح اكتتابات جديدة للجمهور. . وباتخاذهم هذه الإجراءات، أودى هؤلاء المدراء ببنوكهم إلى تحمل المسؤولية المالية لتضخم قيمة الأسهم بشكل متزايد وبالتالي إلى تقليص رؤوس الأموال والمصادر المستقلة لهذه البنوك، والحط من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها».

يكفينا ذلك من النصوص القانونية، وإليكم القصة بتفاصيلها. فعودة إلى ١٩٧٢، كان مدير بنك هبوعليم (بنك العمال الذي يديره اتحاد العمال، الهستدروت) قد ملّ من كونه مديراً للبنك رقم اثنين في البلاد، وكان مغتاظاً من كون ايرنست يافيت نظيره في بنك ليئومي إسرائيل مدير مؤسسة تدير أرباحاً أكثر فقرر أن يفعل شيئا. وبما أنه لم يكن يستطيع مجاراة بنك ليئومي في الادخارات، فما عليه إلا أن يعوض ذلك في مبيعات الأسهم في سوق تل

أبيب الحالي، وبالفعل قام لينفسون بطرح أسهم في السوق المفتوحة ووجه الشركات التابعة للهستدروت لتقدم العرض الأول لكي يلفت نظر الناس إليها، ومن الطبيعي جراء ذلك أن ترتفع قيمة الأسهم في العرض التالي. وما أن عرضت للبيع مرةً أخرى حتى تهافت الناس على شرائها.

وعلى أية حال، فما أن أدرك الناس أن تضخم السعر عائد لعملية شراء غير حقيقية حتى عرض بعضهم الأسهم للبيع مما خفض سعرها. ولكن بنك هبوعليم لم يكن ليسمح بذلك، فأمر الشركات التي يسيطر عليها أن تأخذ من أمواله وتشتري الأسهم الراكدة في السوق بالإضافة إلى عدد آخر منها، وارتفعت نتيجةً لذلك قيمة الأسهم وأقبل الجمهور على شرائها، ذلك أن أسعار الأسهم لم تكن تعكس قيمة الموجودات الحقيقية في البنك فما كان من بعض المساهمين إلا أن باعوا أسهمهم مسببين انخفاضاً آخر في أسعار الأسهم. وفي تلك اللحظة بالضبط قامت الشركات التي تعمل كواجهة للبنك بشراء الأسهم إضافة إلى كمية أخرى وارتفعت قيمة الأسهم مرةً أخرى وأقبل الناس عليها من جديد.

كان أيرنست بافيت مدير بنك ليئومي يراقب ما يحدث والحسد يملأ قلبه. وكيف لا وبنك هبوعليم يغرف النقود غرفاً بعد الغش الذي مارسه على حملة الأسهم بصورة التجارة الداخلية. حسنا، عليه أن يفعل شيئا ليضع حداً لهذه الأشياء التي تحدث، فما هو؟ لقد قرر بنك ليئومي أن يفعل الشيء نفسه، فدخل السوق المالي وعرض أسهمه واشترتها شركات مرتبطة به تماما كما فعل البنك الآخر. في تلك اللحظة وجد الجمهور نفسه أمام عرضين للشراء، لكن أيهما يختار؟ فكلاهما رائع مبهج، طبعاً سيقع الاختيار على البنك الذي يربح أكثر وهكذا أصبح هذان المصرفان ندّين من جديد يحاولان بكل جهد ممكن ضخ المزيد من حسابات توفير الشعب إلى الأسهم المتضخمة بشكل كبير طامعين أن يجر ذلك الناس إلى دفع المزيد مما وفروه من نقود وبالتالي تحقق أرباح طيبة من عائدات الأسهم.

ومن الواضح تماما أن البنوك الأخرى، إذ رأت أكبر مصرفين وأكثرها ثقة يخرقان القانون ويكسبان المبالغ الطائلة وينجوان من مغبة أعمالهما، فقد حذت حذوهما. وهكذا انضم

LAU LIBRARY BEIRUT

بنكان كبيران آخران وعدداً من البنوك الفرعية إلى حلبة المنافسة، ولم يطل الأمر حتى أدى ذلك التنافس إلى رفع أسعار الأسهم بشكل ملفت للنظر فقد بلغ سعر سهم بنك ليئومي الذي لم يكن يحقق أرباحاً تذكر عبر عدة سنوات إلى (٤٨٩) دولاراً وهو مقارب لسعر سهم بنك تشيس منهاتن.

وعندما أدرك هؤلاء المصرفيون أن الأمور تسير بتهور وطيش قرروا وضع حد لذلك، واتفقوا أن يتعاونوا. أصبحت المضاربة على الأسهم الآن بين هذه البنوك فيما بينها، فيشتري بنك معين أسهم بنك آخر عند لحظة معينة اغتناماً لفرصة ما. وحتى لا ينهار ذلك البيت الورقي الذي صنعوه، كان لا بد من وجود أموال سائلة، فأطلقت البنوك ثلث توفيرات الشعب أمام الشعب كي يقترض منها ويشتري أسهماً من أسهم البنك، وإن لم تفلح الجزرة يلوحون بالعصا فيرفضون في بعض الأحيان إصدار القرض إلا إذا خصص جزء منه لشراء الأسهم. كان هذا الشيء يتبع بالطبع حملات دعائية قوية مع نشرات تعد باستثمار آمن تزداد قيمته بشكل أسرع من كل مشاريع التوفير الأخرى.

ومع ذلك لم يكن الجميع يرغب في شراء أسهم البنوك، وكان آخرون يفضلون استثمار أموالهم في صناديق أخرى أو في مشاريع مؤسسات المتقاعدين المعروفة بحكمتها ومصداقيتها. كانت هذه المشاريع تعتبر خططاً آمنة طويلة الأمد ومناسبة للناس الحذرين. ولكن ولسوء الحظ راح الحَذِر في معية المتهور متورطين في الكارثة نفسها؛ وذلك لأن البنوك كانت قد اقترضت من هذه المؤسسات والصناديق مبالغ ضخمة واستثمرتها في الأسهم. لكن كل تلك النقود لم تكن لتضيق الهوة ما بين السعر والقيمة الحقيقية، فأمرت البنوك مستشاريها الماليين بأن يشجعوا الزبائن على استثمار أموالهم ومدخراتهم بشرائهم لأسهم البنك.

أدى ذلك إلى إشراك معظم الشعب الإسرائيلي في العملة.. فكان بعضهم يشتري الأسهم مختاراً عن طريق إقناعه بها، وكان يُلوى ذراع بعضهم لكي يشتريها وهم الذين كانوا يطلبون قروضاً، والبعض الآخر ممن وقع ضحية الاحتيال الذي أصاب صناديق المتقاعدين، وعن طريق الدعاية المضللة والنشرات والتقارير الكاذبة وعن طريق الكلام

السريع الذي لا يفهم، ومع كل ذلك لم يكن يتوفر هناك من النقود السائلة ما يمنع هرم الأسهم المقلوب من الانهيار. لذا، وفي خطوة خطيرة لا تصـدق عرضت البنـوك على الجمهـور استثمـاراً لا مخاطرة فيه. كان الهدف من ذلك أن يقبل الناس بنقودهم على البنوك، وفي حالة سقوط الأسهم تكفي هذه النقود لشراء جميع الأسهم من حملتها بسعر اليوم السابق لذلك، ولكن وفي تلك اللحظة كان يجب أن يرتفع ثمن الأسهم وليس فقط أن تحافظ على سعرها وإلا سيرمي بها حملتها إلى السوق وينتشر الذعر.

ومـع ذلك أيضاً لم تكن هناك نقود كافية لتغطية الهوة الحاصلة بين القيمة الأسمية والقيمة الفعلية للسهم، وعاجلاً أم آجلاً سيقوم كثير من الناس بتحويل أسهمهم إلى نقد ويكتشفون أنه ليس هناك من المال الكافي لتغطية القيمة المزعومة لتلك الأوراق. وجاء ذلك اليوم وكان السادس من تشرين الأول ١٩٨٣، عندما أراد الناس أن يحولوا (٣٠٪) من الأسهم إلى نقد سائل ولم يتسلموا فلساً واحداً. وأدى ذلك إلى أن يطالب حملة الأسهم بمبلغ سبعة مليارات دولار، لكن البنوك لم تكن تملكها. وبالمجمل سرق ثلث توفيرات الشعب البالغة (٧,٥) وترك الناس مفلسين لا يملكون شيئاً.

● تدخل الحكومة:

لم تجـد الحكومة مفراً من التدخل. وأين كانوا من قبل؟ لقد كانوا يراقبون الكارثة تحصل ولم يتدخلوا. ورغم أن القوانين كانت تخرق بكل وقاحة إلا إن وزارة المالية وبنك إسرائيل وقفا مكتوفي الأيدي. وعندما وقعت الكارثة بدأت الحكومة بإجراءاتها. قامت أولاً بإغلاق سوق الأسهم حتى تضع حداً لعملية البيع الواسعة التي كانت تحدث. وبعد ذلك أصـدرت وعدها بشراء جميع الأسهم من المواطنين المسلوبة حقوقهم والمصدومين مما حدث وذلك بقيمتها الكاملة على أن يتم ذلك خلال خمس سنوات. وبما أن ديون البنوك بلغت (٧,٥) بليون دولار وهـو رقم يزيد على حجم ميزانية الدفاع الإسرائيلية فإن أمل الحكومة الوحيد كان بيع البنوك وتحصيل بعض الأمول السائلة من ذلك. أو لنقل إن هذا ما كانوا يظنونه في عام ١٩٨٣، فلم يمض وقت طويل حتى أدركت الحكومة أن امتلاكها للبنوك هو وسيلة عظيمة لسرقة الشعب وأن هناك مزايا من التمسك بها.

LAU LIBRARY BEIRUT

لنعد إلى البداية، اعتقدت الحكومة أن بإمكانها خلال خمس سنوات بيع البنوك ودفع الخسـائر إلى الشعب، لكنها واجهت عقبة أمام ذلك؛ فالحكومة كانت ستكون المالك الأكبر لأسهم البنوك مما سيؤدي إلى وجود مشكلة بالنسبة للإدارة والسيطرة ولن يكون بإمكان حملة الأسهم أن يصوتوا على انتخاب أعضائها. وبالتالي لن يشتري أحدٌ بنكاً لا يحق له التصويت فيه، لذا أجبرت الحكومة بعض البنوك المترددة جداً على نقل صلاحيات إدارية إلى المساهمين.

حسناً، لقد كفلت الحكومة البنوك بمبلغ (٧,٥) مليار دولار، ولكن الناس كانوا لا يزالون غاضبين ويبحثون عن أجوبة. وفي اليوم الأخير من عام ١٩٨٤ تبرع مراقب النفقات الحكومية ببعضها قائلاً: إن البنوك فشلت في التمييز بين تنظيم الأسهم والمضاربة بها. وباختيارها للمضاربة على الأسهم بهدف رفع سعرها فإنها قد ارتكبت بذلك جريمة تستحق العقاب.

كان الجمهور يريد أن يعرف إن كان قد وقع ضحية لأعمال جرمية، وارتفع الصياح والصخب مما أدى في النهاية إلى أن تقوم الحكومة بتشكيل لجنة للتحقيق في الأمر برئاسة القاضي تشيم بيسكي. وجاء جواب اللجنة النهائي: «لو كانت البنوك ملتزمة بالقانون لما حدثت المضاربة على الأسهم». أي أن الجواب: نعم، لقد كان المصرفيون مجرمين.

وأوصت اللجنة بالاستقالة الفورية لـ (١٧) مصرفياً ومستشاراً. وأذعنوا جميعاً ما عدا مدير بنك ديسكاونت. وطلب كذلك من محافظ بنك إسرائيل أن يستقيل، وعندما وصل الأمر لذلك، بدأ الناس يطالبون بالانتقام لأنهم خدعوا وتلك هي لجنة الحكومة تقر بذلك، ولذا يجب أن يقدم من خدعوهم إلى المحاكمة فقد ظلوا أحراراً بما فيه الكفاية. وبعد ازدياد المـطالب الشعبية بذلـك، قام يوسف حاريش النـائب العام بإصدار أمره بالبدء بتحقيق بوليسي في القضية، ولكن بعد تأن طويل كان الفاتحة لسلسلة من التأخيرات المريبة على يد النائب العام.

وبعد سنتين أوصى تحقيق الشرطة بتجريم المتهمين وتقديمهم إلى المحاكمة لكن النائب العام رفض ذلك بحجة أنهم قد نالوا ما فيه الكفاية جراء طردهم من أعمالهم وإن

البلد لن يستفيد شيئاً من تقديمهم للمحاكمة. ولم يوافق الشعب على ذلك واستطاع ثلاثة من أعضاء الكنيست أن يحصلوا من المحكمة العليا على قرار يلغي قرار حاريش. ورغم هذا فقد استغرق الأمر يوسف حاريش سبعة شهور حتى رفع القضية إلى المحكمة مطالباً مقاضاتهم. ومن محاسن الصدف أن قرار النائب العام الأخير هذا قد تزامن مع انتهاء مدة السبع سنوات الكافية حسب القانون لفرض قيود كثيرة على القضايا المدنية. ولذلك أصبح الكثير من الأدلة التي قدمها الادعاء مرفوضة وأصبحت محاكمة أولئك المصرفيين مجرد استعراض.

• المعاناة التي لقيها أولئك المصرفيون التعساء!!

إليكم قائمة بالمصير الذي آل إليه بعض المصرفيين الذين حوكموا بتهمة النصب والاحتيال، وهي للعلم أقلها وأدناها: فقد أصبح مردخاي أينهورن ـ مدير عمليات بنك ليئومي في أيام الانهيار ـ المدير الإداري لشركة تسميخا إحدى الشركات الاستثمارية الكبرى، أما غيورا غازيت ـ المدير الإداري السابق لبنك هبوعليم ـ فهو يحصل من مشروع واحد من مشاريعه التي يشرف عليها الآن كمستشار لشركة تأمين تسور ـ شامير أكثر مما كان يتقاضاه في أوج الوظيفة المصرفية، وأصبح أهارون مائير ـ المدير الإداري السابق لبنك ميزراحي ـ مديراً لأكبر شركة خاصة إسرائيلية وهي شركة كسلال، أما زميله السابق رئيس قسم الحسابات في مزراحي دوف نافيه فهو يعيش الآن في لندن لأنه المستشار الحالي لرجل الأعمال ليون تمان. بالمجمل نجد أن هؤلاء المصرفين لم يلقوا مصيراً أسوداً كعقاب على سرقتهم ثلثي مدخرات البالغين الإسرائيليين ولحرمانهم الطلاب من رسومهم الجامعية، ولتحويلهم السنين الذهبية للكثير من الإسرائيليين إلى سنوات بؤس وحرمان.

• أيها المصرفي داو جرحك:

لم يكن ذلك العقد عقد خير لإسرائيل من الناحية المالية، فقد تجاوزت نسبة التضخم (٤٠٠٪)، وانهار سوق الأسهم والنظام المصرفي، وانفجر النظام الزراعي داخلياً، وانهار قطاع الصحة، ومع كل أزمة كانت الحكومة تظهر لتغرف المزيد من أموال الشعب.

LAU LIBRARY BEIRUT

ومع بداية عام ١٩٨٤ عندما وضعت الحكومة يدها على أسهم معظم البنوك كانت الأمور سيئة جداً لدرجة أن وزير المالية كان يعتبر بالنسبة للبنوك الأجنبية «غير موجود». وفي عام ١٩٨٥ انخفضت موجودات العملة الصعبة في إسرائيل ولم تعد تكفي إلا لعدة شهور، وإذا ما استهلكت فإن البلد كان سيعلن إفلاسه.

لقد توقف النمو الاقتصادي في إسرائيل من ١٩٧٣ ـ ١٩٩٠. وكان معدل النمو عبر هذه السنين السبع عشرة لا يتجاوز (١٪) وكان أحيانا يسجل خسارة. وحصل في عام ١٩٩٠ فورة اقتصادية وهمية سببها وصول (٢٠٠,٠٠٠) مهاجر بدأوا يشترون سلعاً استهلاكية بنقود مستقرضة. إنني أقول وبدون تردد إن الاقتصاد الإسرائيلي هو الأسوأ إدارة في كل الدول الديمقراطية.

حتى عام ١٩٨٥ كان الشعب الإسرائيلي يجد البدائل حتى في أوقات التضخم. وفي عام ١٩٨٥ قامت حكومة إسرائيل بقيادة شمعون بيريز مؤكدةً على أنه يجب أن تنتهي حالة التضخم. ويداً بيد مع وزير ماليته إسحق موداعي خرج الإثنان بخطة لوقف التضخم عن طريق حرمان السكان. كان أول شيء هو تجميد الأجور والرواتب، وهذا شيء يفعل فعله في إسرائيل. وفي اتحاد غير مقدس قيدت الحكومة والهستدروت وجمعية أصحاب المصانع رواتب ثلاثة أرباع العمال الإسرائيليين، واتفق الثالوث على عدم زيادتها.

ونجحت المرحلة الأولى ولم يعد الإسرائيليون يتلقون زيادات رواتب. ولم تعد زيادة الرواتب مكافأة للعمل المجد أو دافعاً للمزيد من العمل أو الإنتاج، بل أصبحت شيئاً يقرره ذلك الثالوث وليس قوى السوق.

أما المرحلة الثانية فقد كانت تتطلب تقليصاً شديداً لرأس المال المتوفر وهذا معناه أن ترتفع أسعار الفائدة إلى عنان السماء، وارتفع معدل الفائدة على القروض بنسبة (٢٠٠٪) سنوياً، ونزل مستوى الفائدة على الإيداعات إلى لا شيء تقريباً.

أما المرحلة الثالثة فكانت تنادي بشيء اسمه إضافة تكاليف المعيشة (COL) على فوائد القروض وكانت تلك هي الضريبة القاتلة. كان معدل "COL" يتألف من سلة تحتوي

على مؤشرات اقتصادية تشتمل على أسعار الطعام والسلع. أما الأشياء التي لم توجد فيها فهي قيمة رأس المال وقيمة العملة ووضع الرواتب. وحسب ذلك فإنه لو اجتاحت البلاد كارثة وسببت ارتفاعاً في الأسعار فإن "COL" سوف ترتفع تبعاً لذلك مع حقيقة أن الرواتب هي هي والشيكل ينهار في سوق العملات العالمي.

والآن دعنا نضرب على ذلك مثالاً عملياً: لنفترض أن شخصاً اقترض (١٠٠) دولار في عام ١٩٩١، سعر الفائدة في البنوك الإسرائيلية هو (٢٥٪). وعلى افتراض أن القرض هو لعشر سنوات فإنه سوف يدفع (٢٥) دولاراً كل عام على مبلغ الـ (١٠٠) دولار ولكن لا تنسى معدل "COL" الذي يضاف إلى الفائدة. فمنذ عام ١٩٨٥ كان معدل التضخم هو (٢٠٪) سنويا كما تقرره "COL". لذا فعلى المدين أن يدفع في السنة الأولى ما نسبته (٢٠٪) زيادة على السنة الأولى، وبما أن معدل ارتفاع المعيشة يضاف للقرض فإن نسبة (٢٥٪) سوف تدفع على مبلغ (١٢٠) دولار وليس (١٠٠) دولار. وهذا الدين تراكمي، ففي السنة التي تليها بحسب معدل "COL" بنسبة (٢٠٪) من (١٢٠) دولار ويضاف الناتج إلى مبلغ العام الماضي (١٢٠ دولار) ثم تحسب الفائدة بنسبة (٢٥٪) من حاصل ذلك وفي السنة الثالثة يجد المدين نفسه يدفع نسبة ٢٥٪ من مبلغ وصل إلى ضعف القرض الذي أخذه والفضل يعود إلى التسوية التراكمية السنوية لمعدل "COL".

وهنا يبدأ عجل الطاحونة في الدوران، فالمستقرض يحتاج إلى مبلغ (١٠٠) دولار ليسعفه في فترة ركود ويجد نفسه مضطراً إلى قبول معدلات فائدة قاتلة وفي حسابه أنه يستطيع سداد ذلك المبلغ من أرباح استثماره في مشروع. أي عاقل يصدق أن بنوكاً في القرن العشرين تطالب بنسبة مئات في المئة كثمن للمخاطرة.

ولضمان تحقيق أعلى الأرباح، فإن الفائدة على الإيداعات لم تكن مرتبطة بمعدل ارتفاع المعيشة "COL" في معظم البنوك مما كان يعني أن يخسر المودع نقوده إذا ما أراد استثمارها بالتوفير. إن معظم البنوك الإسرائيلية تعطي الآن أرباحاً بمعدل (١١٪) على المبالغ المدخرة مما يعني خسارة (٩٪) سنوياً إلى ما خصمنا هذه الفائدة من مؤشر الـ (٢٠٪) معدل "COL". وأفضل عرض قدم كان من بنك مزراحي الذي يعطي ربح (١٪)

بعد حساب تكاليف ارتفاع المعيشة. أما الشيء الذي لم يعلنه هذا البنك فهو أن هناك شرطاً يقول: إن هذه النسبة غير سارية المفعول إذا كان مؤشر "COL" أكثر من (١٩٪) في أية سنة.

الهوة الحقيقية إذن هي بين فوائد القروض وأرباح المدخرات والتي تصل في إسرائيل إلى (٣٠٪). ويقول أحد الخبراء الاقتصاديين في جامعة ستانفورد وهو ألفن رابوشكا: «إنهم يحبسونك في الولايات المتحدة إذا فعلت ذلك». ويقول داني جيلرمان رئيس المكتب التجاري الإسرائيلي: «إن الفوائد التي تأخذها البنوك أسوأ من الفوائد التي يأخذها مرابو المافيا».

إن سياسات الإقراض المجرمة هذه لها أثر سيء أكثر مما نتصور على الاقتصاد. ففي كل دول العالم يستقرض صغار رجال الأعمال النقود أثناء فترة الكساد ويعيدون القرض عندما تدب الحركة في أوصال السوق ويضعون أرباحهم كتوفير أيضاً يكسبون فيه ما يقيهم شر موسم الكساد التالي، أما في إسرائيل فإن صغار رجال الأعمال لا يستطيعون أن يقترضوا بفائدة معقولة ولا يستطيع أحدهم أن يوفر شيئاً للموسم القادم أو أن يربح شيئاً مما سيوفره. لذا نجدهم يفلسون وينتهون بأعداد كبيرة. وفي عام ١٩٨٨ تضاعف عدد المشاريع الصغيرة المفلسة من العام الذي سبقه. وفي عام ١٩٨٩ انهارت حوالي (٩,٠٠٠) شركة معظمها من الشركات الصغيرة.

ولم تخط الحكومة أية خطوة لإنقاذ رجال الأعمال الصغار بعكس ما يحصل إذا ما أصبحت شركة كبرى غارقة في ديونها للبنوك، عندئذ تصبح الحكومة السوبرمان (الرجل الخارق) الذي يأتي لإنقاذ الضحية.

في الفصل التالي سنبحث كيف أن الحكومة كفلت ديون الكيبوتسات، ولكننا سنكتفي في هذا الفصل بأن نذكر أن ذلك كلف الشعب ستة مليارات دولار. ومن الضحايا الأخرى للبنوك وعدم كفاءتها عملاق الهستدروت الصناعي، شركة كور للصناعات وهي شركة ضخمة تعمل كمظلة لحوالي (١٦٠) شركة أخرى تشغل (١٨٪) من الأيدي العاملة

الإسـرائيلية. في نهـاية الثمـانينات كانت كور تتعرض لخسائر فادحة وصلت في إحدى السنين إلى (٩٠٠) مليون دولار. إثـر ذلك بدأت الحكومة تضغط على البنوك من أجل تأجيل بعض الديون وإعادة جدولتها بفوائد مخففة. والذي أجبر الحكومة أكثر على هذه الكفالة هو مطالبة أحد البنوك الأمريكية لديونه من شركة كور. فلو فشلت أكبر شركة في سداد ديونهـا فإن ذلك يعني أن يغرق معدل الفائدة الوطنية. في الحقيقة إن هذا هو ما يحصل لغاية الآن ومن المضمون تقريباً أن تكفل الحكومة تلك المؤسسة الاشتراكية وغيرها.

ومن المؤسسـات ذات الـطابـع الاشتـراكي التي أصبحت ضحية للبنوك هي شبكة كلاليت للعناية الطبية. يقول يسرائيل كيسار الأمين العام للهستدروت: لقد ارتفعت الديون في سنة واحدة من (٢٠) مليون دولار إلى (٢٠٠) مليون دولار بسبب تدوير الديون السابقة بهـدف دفـع الالتزامات الفورية. دعنا نستوعب ذلك، تقول الهستدروت إن الفائدة قد أصبحت (١٠٠٪).

في القضـايا الثـلاث المـذكـورة أعـلاه وهي قضـايا الكيبوتسات وشركة كور وشبكة كلاليت، كان البنـك المقـرض هو مؤسسة تابعة للهستدروت وهي بنك هبوعليم. بما أن شركـة كور هي الـذراع الصنـاعي للهستـدروت. والكيبـوتسات هي الذراع الزراعي له، وكلاليت هي الذراع الصحي وهبوعليهم هو الذراع المالي، إذن هل هم نفس الأشخاص يقرضون ويستقرضون فيما بينهم؟ حسنا، الجواب: نعم. إذن لماذا يحاول بنك هبوعليم الاشتراكي أن يُفلس المؤسسات الاشتراكية الأخرى؟

هناك جواب لذلك، صدق أو لا تصدق، يزعم ألفن رابوشكا أن «هبوعليم يفرض فائدةً قاتلة على القـروض من زميلاته الشركات الأخرى ليس لهدف أيديولوجي اشتراكي، بل لسبب آخر «وهو ليس بسيطاً». الكل يعرف أن الحكومة سوف تكفل في النهاية أية شركة تغرق في الديون. ولا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى الأرض الزراعية تتعفن، و٧٥٪ من العيادات الصحية تغلق و١٨٪ من الإنتاج الصناعي يختفي. في الحقيقة إنها تستطيع ويجب أن تفعل، ولكن الجميع يعرف أنها لن تفعل، لذا كلما زاد الدين ارتفعت

LAU LIBRARY
BEIRUT

احتمالية الكفالة الحكومية. ومن خلال هذا النظام تحصل الهستدروت على المزيد من المـال لخزائنها، ويكون بنك هبوعليم مسروراً لدفع رفاقه إلى الإفلاس والحصول على حقوقه بالتالي من أموال الشعب.

يجب أن لا ننسى أن الحكومة هي مالكة أغلبية أسهم بنك هبوعليم من ضمن عدة بنوك أخرى. فهكذا كلما ازدادت أرباحه ازدادت تحصيلات الحكومة من تملكها له، فليس هو الوحيد الذي يستفيد من الفوائد القاسية، بل تشاركه الحكومة في ذلك. وهذا يفسر الجزء الأكبر من سماح الحكومة بتلك القسوة أن تستمر.

حتى ذلك الحين كانت الحكومة لا تزال تدعي أنها تسعى لبيع البنوك وأن سعر البنك يعتمد على قيمته وأرباحه. إذن كلمة ربح هي الكلمة السائدة والمتداولة والربح فقط. أما في داخل البنوك نفسها فإننا نجد المدراء الحاليين يسعون لإثبات جدارتهم أمام المالكين الجدد بغض النظر عمن هم. فإذا ما حققوا أرباحاً أكبر فإن احتمالية احتفاظهم بمناصبهم تقوى.

من الـطبيعي أن يكـون الشعب وأصحـاب الأعمـال الصغـار هم ضحايا هذا الربا المجنون. ليس من مصلحة البنوك أن تقفل المشاريع الصغيرة طالما أنها قد تصبح يوماً ما شركات تبشر بالأمل. فما كان من هذه البنوك إلا أن وضعت يدها على هذه المشاريع مقابل تسهيل سداد الدين. وفي النهاية نجد أن الحكومة كمالكة لهذه البنوك هي التي تمتلك هذه المشاريع.

إذن لماذا تبيع الحكومة البنوك؟ فالأحوال هكذا على ما يرام والبنوك أعظم مشروع مربـح في إسـرائيل، يحسـدهـا حتى صنـاع المَجوهرات. وهكذا نجد أن البنوك بداية والحكـومـة نهـاية تتملك من خلال المفاوضات حول الديون معظم القطاعات الصحية والزراعية والصناعية في البلد. وإذا ما أضفنا المشاريع الصغيرة فإننا نكتشف أنها في النهاية تسيطر على معـظم المال الناتج في إسرائيل. ويعترف البروفيسور إيتان بيرغلاس رئيس مجلس إدارة بنك هبوعليم قائلاً: «إن الحكومة لو أممت البنوك بدلاً من بيعها فإنها بذلك تؤمم الاقتصاد الوطني جميعه».

كانت البنوك حتى ذلك الوقت عبئاً على الحكومة حيث إنها تكلفت مبلغ (٧,٥) مليار دولار كثمن لأسهم لا قيمة لها بعد انهيار عام ١٩٨٣، وتكلفت مبلغ (٦) مليار دولار ككفالة للقطاع الزراعي بعد أن قضت عليه معدلات الفائدة المرتفعة، أضف إلى ذلك ما دفعته الحكومة لإنقاذ شركة كور وشبكة كلاليت الذي بلغ حوالي (١٥) مليار دولار، دفعت لإنقاذ ضحاياها من الإفلاس. ولو أنفق هذا المبلغ على الهجرة السوفييتية فإن النتيجة هي خلق (٣٠٠,٠٠٠) وظيفة جديدة وخلق نجاح من رماد فشل تلك الهجرات التي امتدت ما بين عامي ١٩٨٩ - ١٩٩١.

إن المواطن الإسرائيلي الآن يدفع الضرائب لتمويل الكفالات الحكومية. ولا ننسى أن الرواتب والأجور مجمدة منذ عام ١٩٨٥. ورغم بعض المبالغ التي تضاف إلى شيك الراتب إلا أن ما يكسبه العمال والموظفون لم يستطع مجاراة ارتفاع مستوى المعيشة الذي يضاف إلى القروض، وإن لم يكن تجميد الرواتب وإضافة مؤشر "COL" إلى القروض وارتفاع معدل الفائدة كافياً فهناك عقدة أخرى..

ففي عام ١٩٨٦ أصدرت الحكومة شيكلاً جديداً قيمته (١,٥) بالنسبة للدولار. تقوم الحكومة أحياناً بتخفيض قيمة العملة بشكل اصطناعي مسببة بذلك إقبالاً على العملة الأجنبية إذا ما تسربت الأخبار. وفي السنوات الخمس منذ عام ١٩٨٦ ارتفع الشيكل ليصبح (٢,٣) بالنسبة للدولار أي بنسبة (٧٠٪).

لا يسمح للإسرائيليين بفتح حسابات بالعملة الأجنبية، وارتفعت فيه عملتهم خلال خمس سنوات بنسبة (٧٠٪) فقط، بينما ارتفع مؤشر تكاليف المعيشة "COL" بنسبة (٢٠٪) في كل نسبة من هذه السنين، أي بما مجموعة (٢٠٠٪). إن ذلك يعني أن الإسرائيليين خسروا (١٣٠٪) من قيمة عملتهم، ومع ذلك فإن الأسعار ترتفع جنباً إلى جنب مع مؤشر "COL"، أي كان على الإسرائيليين أن يعملوا بمعدل (١,٣) يوماً زيادةً على ما يعملون ليستطيعوا شراء الأشياء التي كانوا يشترونها قبل ذلك بخمس سنوات.

ويبسّط غوئيل باينرمان الأمور قائلاً: «لنفرض أن الحكومة تركت العملة تعوم بشكل طبيعي، إذن سيكون قيمتها الآن قريبة من (٤,٠) بالنسبة للدولار. عندئذ ستكون الأمور

LAU LIBRARY BEIRUT

بخير، فالإسرائيليون سيملكون أربعة شيكلات مقابل كل (٢,٣) شيكل يملكونها الآن وبهذا يستطيعون العيش حياة نصف طبيعية. إن حكومة إسرائيل فخورة بأنها حافظت على نسبة التضخم (٢٠٪) سنوياً بدون زيادة، أما في الدول الأخرى فإن هذه النسبة تعني الثورة. إن الإقبال على الشراء في إسرائيل قد انخفض مما يعني انخفاض نسبة التضخم تبعاً لذلك. لكن البلد يعاني من كساد عميق لأن شعبه يتمسك بعملة قيمتها مرتفعة زيادة عن اللزوم لدرجة أنها لا تساوي شيئاً في أسواق العملة الأجنبية».

وهناك قصة طريفة تدل على الأزمة التي وقع فيها الشيكل، تقول هذه القصة إن إسرائيليا دخل إلى ماخور دعارة في أمستردام وطلب من المدام التي تديره أن تأتيه بفتاة قوية لا تهاب لأنه يريد أن يفعل أشياء قذرة، فأجابته إن لديها فتاة لا تعرف الخوف وبارعة، فلما عرفته عليها همس في أذنها بضع كلمات فما كان منها إلا أن شحب لونها وصرخت وصفعته على وجهه. فصرخت المدام «يا إلهي، ماذا يريد أن يفعل بك؟ فأجابت فتاة الليل المصدومة والخائفة «إنه يريد أن يدفع لي بالشيكل».

• ممارسات بنكية وهفوات أخلاقية:

نسرد تالياً بعض الممارسات التي تتبناها البنوك وتعتبرها شرعية في ظل حكومة غير متعجلة على قمع الأساليب القذرة التي تسحب أموال الناس إلى خزائنها:

١ - *السحب الإضافي* "Overdraft" - لو تخلف إسرائيلي عن دفع ما استحق عليه فإن بإمكانه أن يسحب مبلغاً إضافياً من بنكه. كانت البنوك في البداية مترددة ولكنها اكتشفت أنها يمكن أن تكسب ثروة من فوائد السحوبات الإضافية وبدأت تشجع ذلك. واليوم لا يكاد أي إسرائيلي يأخذ أقل من (٢٥٠) دولار كسحب إضافي. وفي عام ١٩٨٩، كان ما نسبته (٢٩٪) من أرباح البنوك الإسرائيلية هو من فوائد السحب الإضافي، نضيف ذلك إلى مليارين من الدولارات هي مديونية الشعب الإسرائيلي للبنوك. يا له من نظام رائع!

٢ - *دفع الفواتير* - في البلاد العادية تدفع فواتير مؤسسات المنفعة العامة [كالماء والكهرباء والهاتف: م] عبر البريد. لكن هذا لا يحصل في إسرائيل، فهناك يجب أن تدفع

في بنك أو في مكتب بريدي. وحتى عام ١٩٨٥ كانت البنوك تتقاضى خصماً بسيطاً على هذه الفواتير مقابل استقبال الفواتير وتجهيزها. وكنتيجة للخطة الاقتصادية لتلك السنة ارتفع الإشراف عن تلك الفواتير وزادت العمولة إلى عشرات بالمئة حتى من الأوامر الثابتة. كذلك فإن البنوك تأخذ خصماً عالياً على الشيكات التي تمر عن طريقها.

٣ ـ *تخفيض الضرائب* ـ إن الحكومة تسمح للبنوك وفقط البنوك بأن تكتب تقارير مالية إلى سوق الأسهم تحسب عائدات رأس المال بعد حسم نتائج التضخم. وزيادة على ذلك يسمح لهذه البنوك بطرح نسبة (٣٣٪) من عائدات خسارة رأس المال ذاك بسبب التضخم في حالة عدم ارتفاع مستوى التضخم لأكثر من (٢٠٪) خلال (٥) سنوات. وأسباب هذه الخصومات الضريبية هو كسب المزيد من النقود لمشرعي قوانين الضريبة ـ أي الحكومة.

٤ ـ *سندات التوفير* ـ لنفترض أن إسرائيلياً يريد أن يتجنب الحكومة ويوفر في صناديق خاصة. لن ينجح هذا لأنه يفترض بهذه المؤسسات المالية حسب القانون أن تستثمر ثلاثة أرباع مدخولها في سندات حكومية، وعدا عن ذلك فإن الحكومة تعطي «فائدة» لهذه الصناديق حسب نفوذها السياسي، فمثلاً هي تعطي شركات التأمين المتنفذة أرباحاً بنسبة (٢,٥٪) سنوياً بينما تعطي الصناديق الأخرى ذات النفوذ القليل (٤,٥٪) كفائدة على السنوات التي تشتريها بالإكراه، وفي نفس الوقت تعطي البنوك ضعف هذه النسبة مما يضطر الناس مكرهين أن يتجهوا إلى تلك البنوك.

٥ ـ *فائدة على فائدة:* تقول جريدة معاريف (نيسان ٨٧)، وهي التي فضحت كثيراً من الممارسات المصرفية في عام ١٩٨٧، إن بنك مزراحي يأخذ فائدة فوق فائدة أُخذت سابقاً في نفس الشهر. فعلى سبيل المثال لو كان شخص مدين بمبلغ (١٠,٠٠٠) شيكل وكانت نسبة الفائدة (١٠٪). فعلى ذلك يجب أن يأخذ البنك (١,٠٠٠) شيكل كفائدة. لكن الذي يحدث هو أن البنك يضيف فائدة الـ (١,٠٠٠) شيكل إلى القرض ويدفع العميل نسبة الـ (١٠٪) من (١١,٠٠٠) شيكل أي بزيادة (١٠٠) شيكل عن الاتفاق الأولي.

LAU LIBRARY BEIRUT

٦ ـ *ألعاب الكمبيوتر:* عندما يكتشف العميل خطأ ما فإن بنك مزراحي يدعي بأنه خطأ من الكمبيوتر. ففي إحدى الحالات اكتشف عميل أنه قد فرضت عليه فائدة أكبر مما كان يدفع. اعترف البنك بالخطأ ولكن رفض أن يدفع له الفرق بين قيمة فائدته والفائدة الزائدة منذ آخر مرة دفع فيها القيمة الصحيحة للفائدة. وادّعى البنك أنه لا يمكن إعادة برمجة الكمبيوتر ليعدل ذلك الخطأ.

وعلى أية حال فقد أفلحت حجة البرمجة تلك في حالةٍ أخرى عندما اكتشف خطأ لصالح البنك. فقد أودع أحد العملاء شيكاً قبل سنتين ولم يبلغ تاريخ استحقاقه. لكن البنك بدأ يحسب الفوائد منذ سنتين نتيجة خطأ كمبيوتر، لكنه خطأ رائع من وجهة نظر البنك.

٧ ـ *اللعنة على أخطاء الكمبيوتر مرةً أخرى.* طلب بنك إسرائيل (بنك شرف وخزينة احتياط الدولة في آن واحد) من بنك مزراحي وبنك آخر لم يذكر اسمه أن يعيدا برمجة الكمبيوتر وذلك لأنه تبين بعد التفتيش أنها مبرمجة لتحصيل فوائد أعلى مما تعلنه سياسة البنك. وهذه الممارسة منتشرة بين بنوك أخرى كذلك.

٨ ـ *الشيكات المرفوضة:* اكتشف أن بنك مزراحي يمارس شيئاً آخر ويُعتَقد أيضاً أنه شيءٌ شائع بين البنوك. فعندما يرفض البنك شيكاً فإنه يغرم العميل مرتين: الأولى بخصم غرامة على الشيك المرفوض، والثانية يأخذ قيمة الشيك من حساب العميل ووضعه في حساب البنك لعدة أيام وبالتالي يستفيد البنك من فوائد هذا المبلغ لهذه الأيام، فيخسر صاحب الشيك هنا الغرامة والفائدة لهذه الأيام. وقد أثبتت التحريات التي جرت فيما بعد أن بنكي ليئومي وديسكاونت يمارسان هذه الحيلة.

٩ ـ *الشيكات المقبولة:* يروي أحد عملاء بنك ديسكاونت القصة التالية والتي لها دلالة واضحة: «أخذت شيكاً بقيمة (٣,٠٠٠) دولار من عميل أمريكي وحاولت أن أودعه. أخبروني في البنك إن الشيك لن يدخل في حسابي لمدة ثلاثة أسابيع لأن هذه المرة هي المطلوبة لإرسال الشيك إلى أمريكا وإرجاعه. وبعد خمسة أسابيع وكثير من الجدال عاد

الشيك وصودق عليه بعد عدة أيام. لقد بقي الشيك بين يدي ديسكاونت أسابيع وهو يربح فائدته لنفسه قبل أن يطلق سراحه ويعود إلي».

١٠ ـ *نسيان إلغاء الأوامر الثابتة:* قام أحد عملاء بنك تيفاحوت العقاري بدفع رهنه العقاري إلى بنك هبوعليم، وبعد أن أنهى أموره مع هبوعليم طلب إلغاء الأمر الثابت من قبل تيفاحوت. ورغم أنه قام بإلغاء الأمر الثابت ثلاث مرات إلا إن بنك تيفاحوت استمر في إرسال الطلب له وفي تغريمه على الشيكات المرفوضة. واستمر البنك يضيف الفوائد على الرهن شهوراً ولم تُجدِ محاولات العميل في إلغاء الأمر الثابت. وفي أحد الأيام طلب نفس هذا العميل قرضاً آخر لتحسين بيته فرفض طلبه لأن له شيكات مرتجعة بسبب الرهن لمدة سنتين بالرغم من أنه لم يتخلف عن أي دفعة شخصية.

إن الناس في جميع أنحاء إسرائيل يصابون بالقلق في كل مرة يدخلون فيها إلى أي بنك ولو لإيداع النقود. إن الإسرائيليين يكرهون البنوك كرهاً لا حد له ولكنهم يخشونها أكثر. تصور الآن لو أنك إسرائيلي يريد أن يختار بنكاً ـ حيث إن الحياة تتعقد أكثر بدون وجود بنك تتعامل معه. إنك تكرهها جميعاً ولكنك مضطر لاختيار أخف الضرر ما أمكن. والآن أي بنك ستختار بعد ما ستقرأ الان من دراسة لجميع البنوك العاملة في إسرائيل؟ هل سيكون..

بنك إيغود: وهو بنك متفرع من بنك ليئومي فهو ملك للوكالة اليهودية التي تحتفظ بالتبرعات الأمريكية لإسرائيل. لكن المالك الحقيقي للبنك هو الحكومة التي اشترت أسهمه من الجمهور بعد انهيار عام ١٩٨٣.

وقد كان بنك إيغود هو الذي اقترح على الحكومة ليس فقط كفالة البنوك بل تعويضها عن التعب التي لقيته وهي تدفع بالبلاد إلى حافة الإفلاس. ووافقت الحكومة في النهاية ودفعت للبنوك تعويضاً نسبته (٣٪) من قيمة الأسهم الخاسرة بالسعر المتضخم الذي سببته البنوك أثناء تداولها لها، وقام بنك إيغود بتعيين موشيه زانبار رئيس مجلس إدارة بنك ليئومي (الشركة الأم لبنك إيغود) كمسؤول مبيعات البنك. وبما أن زانبار نفسه هو مدير مجلس

LAU LIBRARY BEIRUT

صندوق الوكالة اليهودية المالي الذي يسيطر على ليئومي فليس من مصلحته، كما هو واضح، الاستعجال في بيع البنك. لقد أمرت الحكومة إيغود أن يبحث عن مشترٍ فوظف البنك آخر رجل على الأرض له مصلحة في بيعه ـ إن هذا شيء غير قانوني في كل العالم ما عدا إسرائيل.

أين سيحصل صراع المصالح هذا إذن؟ لنتّجه إلى دريسكل بيرنهام لامبرت، وهو اتحاد مالي أمريكي على وشك الإفلاس بسبب التجارة غير المشروعة. اتفق هذا الاتحاد مع الوكالة اليهودية على شراء البنك؛ صراح مصالح جديد آخر. وكما حصل في البداية من طرح البنك للبيع اتفق الطرفان على إبقاء زانبار كرئيس لمجلس الإدارة. وبرز صراع مصالح جديد. والآن كيف سيبيع زانبار البنك؟ لشركة خبيرة من شركات السوق المالي أم لشركة لطيفة تتعاون مع الوكالة اليهودية الكريمة وتعده برئاسة مجلس الإدارة فقط إذا ما أبدى بعض التفهم؟

شجع انتشار الفساد وارتفاعه إلى عنان السماء إحدى الموظفات الماكرات أن تدير النار إلى قرصها. وبدأت عملية احتيالها في بنك إيغود. ففي تشرين الثاني من عام ١٩٨٨ أصيب الكثير من العملاء بالرعب عندما علموا أن تلك الموظفة في قسم الأسهم قد شجعت عملاء البنك على توقيع وكالة لها يعطونها بشكل سري حق التصرف في حساباتهم البنكية. بعد ذلك قامت باختلاس حساباتهم، ولقد كان تدير بنكاً داخل بنك، كان مبلغ الاختلاس يفوق المليون دولار مما يعني إفلاس الكثير من العملاء.

وفي إحدى خبطات الشعب الكبرى التي اكتشفت في أيلول ١٩٩٠ أعلن البنك أن مدير فرع تل أبيب قد اختلس أكثر من (١٠) ملايين دولار. قام ذلك المدير بتنفيذ إجراءات معينة فتح من خلالها حسابات بالعملة الصعبة تحت أسماء وهمية مستخدماً أموال العملاء. ولأكثر من سنة ظل يستثمر بالدولار مقابل العملات الأوروبية الأخرى ولكن خابت توقعاته بشكل عام وتراكمت الديون، لكن تلك لم تكن آخر ولا أكبر عملية احتيال كما سنعرف بعد قليل.

بنـك مزراحي المتحـد: يعتبر مزراحي البنك الديني المتزمت وهو يقابل بنك حزب العمـال هبـوعليم حيث إن مالكه هو الحزب الديني الوطني. وحتى وقت قريب كان هذا البنك يخص أعضاء الحزب بالقروض ولكن أمراً من بنك إسرائيل وضع حداً لذلك. ومع ذلك فإن سياسات البنك تقرر من قبل لجنة (٤٠٪) من أعضائها وزراء وموظفون في الحزب.

هناك قصة طريفة تدل على طمع بنك مزراحي وفساده في ضوء تملكه من قبل مؤسسة دينية: يقال أن رجلاً دخل بنك مزراحي وتوجه إلى أمينة الصندوق وقال لها: «أريد أن أودع مبلغاً ملعوناً». لم تصدق الموظفة ما سمعته أذناها وطلبت منه أن يعيد مطلبه فكرر: «أريد أن أودع مبلغاً ملعوناً». أُصيبت الموظفة بالذعر والدهشة ونادت مديرها ليوضح لها ذلك الأمر الجلل الذي يحدث.

اقترب المدير من الزبون وقال له «نحن بنك متدين ولا نسمح لك بأن تدخل وتلعن».
قال الزبون مصراً: «لقد جئت هنا لأودع (١٠) ملايين دولار ملعونة».
ـ ماذا؟! يجيب المدير ويشير بيده إلى أمينة الصندوق «ولا تريد هذه المومس أن تساعدك؟».

قد يكون بنك مزراحي متديناً ولكنه غارق من قمة رأسه إلى أخمص قدميه في صفقات ومعاملات مريبة.

لقد قام هذا البنك بقيادة مديره أهارون مائير بعدد من الإجراءات اشتملت على مبالغ طائلة من النقود ولم يذكر عنها في التقارير المالية أي شيء. لكن لا مائير ولا بنك مزراحي واجهه الاتهام بالرغم مما خلص إليه تقرير بيسكي بأن هناك جناية ارتكبت. ومع ذلك لم يستطع مائير أن يمنع مواطناً بريطانياً اسمه ثيودور رايتمان من مقاضاته أمام المحكمة.

كان إيتان يملك أسهماً في «شركة إسرائيل» منذ عام ١٩٦٩، لكن الشركة توقفت عن توزيع الأربـاح على المسـاهمين منذ عام ١٩٨١. أبلغ رايتمان الشركة بأنه يود أن يبيع أسهمه فوجدت الشركة له مشترياً هو أهارون مائير. واشترى مائير الأسهم لكنه نسي أن

LAU LIBRARY BEIRUT

يقول لبائعها إنه مطلع على أخبار جيدة وهي أن الشركة كانت على وشك إصدار عدد كبير من الأسهم الجديدة. كان مائير ذلك الثعلب الماكر العجوز عضواً في اللجنة التنفيذية للشركة كما كان مديراً لبنك مزراحي. وفي السنة بين تموز ١٩٨١ ـ تموز ١٩٨٢ ارتفعت أسهم شركة إسرائيل بنسبة (٤٣٥٪) وربح مائير من أسهم رايتمان (٩٠٠,٠٠٠) دولار. عندها اشتكى رايتمان مائير في المحكمة وربح القضية. وقد أفاد القاضي بأن مائير قد شهد زوراً أمام المحكمة.

لقـد تجاوزنا في هذه الدراسة لأحوال البنوك عن اثنين من أكبر بنوك إسرائيل وهما ليئومي وهبوعليم وذلك لأننا كتبنا ما فيه الكفاية عن تعاملاتهما مما يعطي صورة عادلة عن وضع عملياتهما الداخلية. فكلا البنكين أطلق عملية التداول الداخلية للأسهم التي جردت الشعب الإسـرائيلي من مدخراتـه. أضف إلى ذلـك أن بنـك هبوعليم هو الذي أفلس الكيبوتسات ومنظمات الهستدروت وأجبر الشعب في النهاية على الكفالة. أما ليئومي فهو الذي سرق من جيوب عملائه الملايين وأعطاها لمديره يافييت الذي يقضي إجازة دائمة خارج البلاد الآن.

بعد هذا يبقى لدينا بنك ديسكاونت لنتفحصه ولا أعتقد أنه سيخيب أمل القارىء بخلوّه من القصص المثيرة حول الصراع على النفوذ. بنك ديسكاونت ـ وهو البنك الوحيد في إسرائيل الذي تملكه عائلة وقد أسس من قبل ليون «جوك» ريكاناتي في العام ١٩٣٥. بنى جوك بنكه لينضم إلى امبراطورية تسيطر على (٢٢) مؤسسة صناعية و(٤) شركات استثمار و(٦) مؤسسات مالية و(١٣) شركة بناء و(١٥) شركة تسويق وشركة نقل بحري ضخمة كانت تنقل صفقات أسلحة سرية للحكومة. وللبنك فروع أيضاً في سويسرا وأمريكا. تولى رفائيـل ابن ريكاناتي رئاسة مجلس إدارة البنك في عام ١٩٨١ وعين ابنه إيهود كمساعد له. وقد ورد في تقرير بيسكي الذي تبع انهيار سوق الأسهم عام ١٩٨٣ أن «رفائيـل وابنه إيهود لا يصلحان لتولي أي منصب في النظام المصرفي الإسرائيلي». وأُمهل الإثنان ثلاثة أشهر لكي يقدما استقالتهما ويسلما سلطة البنك إلى الحكومة.

ولسبب ما أراد مجلس إدارة بنك ديسكاونت أن يبقى رفائيـل كرئيس له بالرغم من أن

الديون بلغت عام ١٩٨٦ مبلغ (١٨) مليون دولار.

وهذا لا يعني أن البنك كان يخسر طوال خمسين عاماً بل يعني أن خسارة الثمانينات جَردته من أرباح نصف قرن، ورافائيل كان مسؤولاً أكثر من غيره عن هذه الخسائر الفلكية، ورفائيـل بالذات هو الذي قاد ديسكاونت إلى العالم المقيم الخاص بتلاعبات الأوراق المالية مع أن البنك يحمل ديناً مقداره (١,٤) مليون دولار عام ١٩٨٤ وارتفع إلى (١,٧) مليون دولار في العام التالي.

وباعتباره المـدير التنفيذي الـوحيد الذي يشار إليه بالبنان فإن بيسكي ظل متشبثاً بالسلطة ولم يَتَنَحَّ من تلقاء نفسه، فقام رفائيـل بحماقة حيث لم يعارض تعيين ميخائيل برونو رئيساً لبنك إسرائيل، وبناء على تقرير نيكيميا ياستروويسكر المراسل الصحفي المالي في الهـآرتس «كان آل ريكاناتي قبل ذلك الوقت يؤثرون على الدوائر السياسية بتضييق مجالات الاختيار للحصول على تعيين لمحافظ البنك الذي لا يُحتمل اصطدامه بهم».

وقد استخدم برونو جميع صلاحيات المحافظ ليطرد رفائيـل خارج بنك ديسكاونت وليجبر البنك على القبول بشروط الحكومة حول بيعه، واستخدم رفائيـل كل ماله وسلطانه للإبقاء على البنك وقد كان صديقاً حميماً لرئيس الوزراء شمعون بيريز واستجدى منه الدعم ضد برونو، ولكن بيريز كان على الدوام متحمساً للدفاع عن برونو، ولذلك استعان رفائيـل بشخصيات هامة مثل بارون أدموند روتشيلد الذي كتب في رسالته إلى بيريز «إن الإساءة إلى اسم ريكاناتي يعتبر إساءة بالغةً إليه شخصياً».

ووصل الأمر إلى مجلس الوزراء للتصويت على: هل ستجبر الحكومة آل ريكاناتي على ترك بنكهم وتسليمه لهم بيعاً، أم أن نفوذ الـ ريكاناتي سيكسب الجولة ويُسمح له أن يبقى في إدارة الـدفـة؟ وامتنع بيريز عن التصويت وبذلك احتفظ بقليل من الاستقامة، وطالبت أقلية بسيطة من الحكومة باستقالة رفائيـل وبمفاوضات فورية لنقل إدارة ديسكاونت إلى الحكـومة ليصبح من الممكن بيع البنك. واستقال رفائيـل في اليوم التالي تاركاً في الإدارة أشخاصاً تم اختيارهم بحرص من المخلصين لآل ريكاناتي.

LAU LIBRARY BEIRUT

وعنـدما جاء وقت التفـاوض لنقـل الملكية إلى الحكـومـة اتضـح كم كان هؤلاء البيروقراطيون سذجاً بوقوعهم في مصيدة رفائيـل، فقد باعهم جميع ممتلكات ديسكاونت واعتقد المفاوضون أنهم فازوا بأفضل ما في الصفقة، والقليلون فقط أدركوا مدى صعوبة بيع بنك عندما يكون العشرات من المالكين مشتركين في العملية.

ولا توجد سوى قلة من رجال الأعمال تقبل بشراء شركة شحن إذا كان ذلك يتضمن سلسلة من محلات السوبرماركت. وعلى النقيض من ذلك كان روبرت ماكسويل راغباً في شراء ممتلكات ديسكاونت الصناعية ولكنه لم يرد أي جزء يتصل بالبنك. وفوق ذلك تلكأ رفائيـل في إبرام اتفاقية النقل حتى أيام ١٩٩٠، مما يعني أنه كان على الحكومة أن تطرح عطـاء حول البنك في الصيف، وتلك فترة طويلة بالنسبة للأعمال البنكية الدولية. ووضعت المناقصات النهائية في ١٢ أيلول بعد أسبوع واحد فقط من يوم العمل عندما تبدأ البنوك موسم الشراء، وهذا لن يعطي أي بنك وقتاً كافياً لتقويم العطاء المقترح ما عدا بنك واحد هو ديسكاونت ذاته الذي يعرف وضعه المالي أفضل من أي بنك آخر.

وفي ١٢ أيلول فاز ريكاناتي فقد استخدم كل وسائل التخويف الضرورية لتخويف المشترين الآخرين، وكان عرضه هو الوحيد المقدم لشراء ديسكاونت وظهر في نظر العالم بصفته المنتصر.

وبعد ذلك فإن قرار محاكمة البنكين المتورطين في امتلاك حصص جاء بهلوانياً ضده. فحسب القـانون الإسرائيلي لا يحق للمتهم المقدم للمحاكمة أن يدير بنكاً حتى تنتهي المحاكمة. ولا يستطيع أي كان أن يكون متأكداً من أنه سيقدم للمحاكمة أم لا، وكانت هذه بالضبط الذريعة التي يحتاجها برونو ليمنع بيع ديسكاونت لآل ريكاناتي.

وقد احتاجت الحكومة إلى خمس سنوات لتتمكن من التعويض عن خِسائرها الناتجة عن بيع البنوك التي حصلت عليها، ومع ذلك لم تتمكن من بيع بنك واحد، ومنها بنكان كان مفتـرضاً بيعهما، وائتمنت الحكومة إيغود ببيعها الخاص وحاولت معالجة الاستثمار المنهـار المسمى دريسكل بيرنهام لامبرت على شرط أن يبقى رئيس مجلس الإدارة في

منصبه، وأن تظل الارتباطات مع المالكين السابقين وهي الوكالة اليهودية، وبعد ذلك حاولت الحكومة بذاتها بيع ديسكاونت ليقعوا وقوع الضحية العاجزة بين براثن آل ريكاناتي عديمي الضمير.

وفي صيف عام ١٩٩١ خرج مشرف البنوك أمنون جولد شميدت بحل، فالمشرف موكل بإبقاء البنوك صادقه والجمهور محميًا من الألعاب المشبوهة. وقد مثّل جولد شميدت البنوك المرهونة أمام اللجنة المالية الحكومية وأقنعهم برفع الغرامات على الأشخاص الذين يندفعون لتسديد قيمة رهوناتهم مبكرين. واقترح بيع البنوك في سوق الأسهم (ألم تكن بداية المشكلة برمتها هناك؟). وكان تبريره لذلك منطقياً، فبتقسيم ممتلكات ديسكاونت وبيعها مجزأة، يمكن بيع البنك، وببيع باقي البنوك يمكن تخصيص الأموال لتمويل هجرة اليهود السوفييت. وكم كان هذا إنسانياً ومقنعاً، ولكنه نسي أن يشير إلى أن آل ريكاناتي المقدرة ممتلكاتهم بـ (٤٠٠) مليون دولار سوف يعيدون شراء حصص الأغلبية بأسرع من لمح البصر وستتبعهم الهستدروت الذي سيعيد شراء هبوعليم في وقت قياسي.

وكان برونو هو البطل في هذا السياق ولا يمكن التغاضي عن كونه حريصاً حول عدم إساءة البنوك إلى الجمهور ولذلك كان قد اتخذ خطوات قليلة تهدف إلى عملية إنقاذ وطنية، وبحسب تفكير الحكومة فإن البنوك ستربح ربحاً خيالياً إذا بيعت بأعلى سعر ممكن، وقد أجبر برونو آل ريكاناتي على الانسحاب، هذا من جهة، ولكنه من جهة أخرى أغمض عينه عن الاستغلال الذي لا نهاية له للجمهور الإسرائيلي، حيث لا وجود للأبطال في حكومة تدير (٩٠٪) من الأعمال البنكية الإسرائيلية، وتلبس متنكرة ثياب خدم الجمهور.

البنك الزراعي: وهو بنك تديره الحكومة، وزبائنه الرئيسيون هم الوكالة اليهودية والمزارعون. وأحد هؤلاء الزبائن دورون جروبر بن بيساخ جروبر رئيس مؤسسة المزارعين. وهذه المنظمة تابعة للفرع الليبرالي لحزب الليكود ويتزعمها وزير المالية إسحق موداعي، وبيساخ جروبر هو عضو في الكنيست يتبع لفرع موداعي، وقد كان في لجنة الكنيست المالية التي تصادق على الخطط الحكومية.

LAU LIBRARY BEIRUT

في عام ١٩٩٠ تلقى دورون جروبر (٢٢٠ ألف دولار) لتغطية ديونه الزراعية من لجنة الكنيست المالية التي يعمل فيها والده، وعندما اكتشف الوزير رفائيل إيتان ذلك اعتبره فساداً. ولأنه لم يكن قانعاً بهذه المحاباة المالية من ذويه قام دورون في ١٩٩٠ بمجهود منسق ليصبح رئيساً للبنك الزراعي وبما أن والده عضو مؤسس في وزارة المالية فإن ترشيحاً كهذا يصبح غير شرعي في أي دولة عادية. ولكن في ظل الديمقراطية المريضة لإسرائيل فإنه يملك حظاً طيباً في رؤية رغبته المحببة تصبح أمراً واقعاً.

وفي ربيع ١٩٩١ نجح البنك الزراعي في تأمين (٣٢) مليون دولار من الخزينة ليشتغل بها حتى إعلان إفلاسه، لأن هذا البنك كان مفلساً بالفعل ولم يكن هناك سبب حقيقي في تلقيه الدعم العام ليستمر في الوجود، وكان مسؤولو البنك يعلمون أنه ليس لهم حق في تلقي المساعدة الحكومية، لذلك حاولوا خداع لجنة الكنيست المالية، وفي البداية أقنعوا وزير المالية ورفيق بيساخ جروبر بالتصديق على طلبهم للتمويل، وبعد ذلك أصبح الأمر متوقفاً على موافقة اللجنة المالية. وعادة فإن كبار التنفيذيين هم الذين يقدمون طلباً كهذا إلى اللجنة، أما بالنسبة لهذه المقابلة فإن البنك أرسل المشرف العام على الخزينة شالوم زينجر بالإضافة إلى المشرف المالي ورئيس سلطة الشركات الحكومية لدراسة حالة البنك وكان مظهر هذا اللوبي الثلاثي لا يبشر بالخير، فأصبحت اللجنة متشككة في القرض. وقد أخبر «أفراهام شوحط» هذا الثلاثي بـ «عندما أراكم أنتم الثلاثة هنا، أدرك أن شيئاً ما يجري في الخفاء».

وفي الواقع فإن شيئاً ما كان يجري لأن رئيس اللجنة المالية موشي زيف فيلدمان أعلن أن الاجتماع (سري) ومنع المشاركين من مناقشة أشي شيء مع الصحفيين، وبرر فيلدمان تصريحه بالادعاء أن الجمهور قد يبتعد عن التعامل مع البنك إذا انكشفت أوضاعه المالية، ولكن هذا التوضيح لم ينطل على أي من أعضاء اللجنة المالية الذي كانوا متأكدين من أن (زبائن) هذا البنك هم بصورة مبدئية: الوكالة اليهودية ومؤسسة المزارعين، وأن الذي سوف يستاء منه الجمهور هو الحقيقة المتعلقة بـ (٣٢) مليون دولار التي ستذهب إلى بنكٍ يترأسه ابن جروبر عضو اللجنة، وفي نهاية الاجتماع رفضت اللجنة طلب البنك للحصول على قرض.

وتدخل مشرف البنك أمنون جولد شميدت مرة ثانية، وأقنع اللجنة بالموافقة على طلب البنك الزراعي لمبلغ (٣٢) مليون دولار، وكان تبريره بسيطاً كما يلي: إذا لم يحصل البنك على هذه النقود، فإنه لن يمتلك رأس مال كافياً للوفاء بقروضه الخارجية.

أما كيف غيرت هذه المناقشة رأي اللجنة فهذا أمر يمكن لأي كان أن يخمنه عدا عضو اللجنة كايم كوفمان الذي رفض الاشتراك في التصويت قائلاً إنّ الأموال التي ستنتقل إلى البنك لا مبرر لها لأن البنك مفلس حقاً. ولكن هذا الوضع سينتهي ذات يوم عندما يصبح دورون جروبر مشرفاً عليه، وعندما يجيء ذلك اليوم فمن الأفضل أن يفهم الشخص لماذا قدمت لجنة الكنيست المالية برئاسة الوزير إسحق موداعي ورفيقه فيها العضو بيساخ جروبر الأموال إلى البنك الزراعي.

بنك أمريكا الشمالية: بدأ هذا البنك عملياته عام ١٩٧٨ بمبلغ (٣٠) مليون دولار كرأسمال يبدأ به قُدِّمَ من عدة مستثمرين من ضمنهم نيسيم جاون، ولإنعاش حصيلة القارىء بالأسماء اليهودية فإن جاون هو مليونير سويسري يعمل في تغليف نبات الأفوكادو بالمكسيك حيث كان يعمل عميرام نير قبل موته المبكر.

وقد كان هناك شيء معين يغري هذا البنك للعمل في أمريكا اللاتينية، وطبقاً لمعاريف في عدد حزيران ١٩٨٥، كانت خسائر البنك تفوق الخيال منها (١٢) مليون دولار بسبب تقسيمه إلى حصص و(٧,٢) مليون دولار اختفت بسبب التحايل و(٢,٢٥) مليون دولار قدمت إلى شركات في بنما وضاعت بسبب عدم الاستقرار في الدولة. فماذا كان يعمل هذا البنك الإسرائيلي في بنما بأموال زبائنه؟ إنّ قرّاء هذا الكتاب لن يعرفوا الإجابة. ولكنا نطلب منهم أن يتذكروا أنه في بنما لا تملك الشركات سجلاً بأسماء مالكيها.

وكغيره من البنوك فإن بنك أمريكا الشمالية (NAB) فَقَد فقد غطاءه بسبب التقسيم إلى حصص ولكن لم يحدث له ما حدث لغيره من البنوك، فلم يتم بيعه إلى الحكومة، بل أبقى نفسه خارجاً، وساعده في ذلك أن معظم مالكي حصصه هم أطراف ذات شأن لا تطلب سداداً فورياً كما يفعل الجمهور الغاضب.

LAU LIBRARY
BEIRUT

وبعناد واضح حتى بعد التقسيم استمر (NAB) في المناورة بحصصه في السوق، ففي أكتوبر ـ تشرين أول ١٩٨٤ ضمن البنك اعتماداً بمبلغ (٤) مليون دولار لسبعة زبائن من أجل شراء حصصه، وقاد جو الفساد في البنك إلى حالة معقدة كثيفة من السرقة جعلت اختلاس الـ (١٠) ملايين دولار الخاصة بـ إيغود تبدو كتغيير مطلق. وبينما كانت تتم سرقة الزبائن في فرع إيغود بالقدس، تم إقصاء ثلاثة عن "NAB"، وكان أصحاب المؤسسة لا يرون رئيس الفرع موشي ستيرن وهو يسرقهم، وببساطة سرق حوالي (٣٠) مليون دولار من كبار المالكين الشماليين. وفرّ ستيرن من البلاد ولكن عندما عُثر عليه مؤخراً في باريس كانت معظم الأموال قد اختفت، وهذا قاد المحققين إلى الشك في أن الأموال أعطيت إلى مؤسسات مشبوهة، وأثبتت التحقيقات أنه كان لستيرن شركاء في سرقة (NAB)، فقد وجهت التهمة إلى هداسه مونزا بأنه سرق من حسابات البنك وحكم على ستيرن بالسجن (٧) سنوات أما مونزا فقد حصل على (٥) سنوات.

فهل اكتشف المحققون المؤامرة فيما بعد سرعان ما حدث ذلك بعد أول إدانتين، فقد أُدين رئيس مجلس الإدارة في (NAB) يهوشوا هاليبرين بتهمة السرقة وأضيف إليه شموئيل بارزل المستشار القانوني المعروف في (NAB) والمشرف الإداري في البنك الذي أدين بالاحتيال على زبائن عديدين.

والآن أيها القارىء تابع معنا عن كثب: فهنا سيدخل السياسيون إلى الصورة فقد اكتشف مستشار مدينة القدس موريس رجوان أن (١,٣) مليون دولار قد سرقت من حسابه بواسطة هالبيرين، فهل ذهب إلى البوليس كما يفعل أي سياسي مخلص؟ لا، بل طلب إعادة أمواله وهدد باللجوء إلى الشرطة. وعندما عرض يهوشوا هالبيرين خطته حول القروض للزبائن ذوي المستويات العالية فإن رجوان كان أكثر من حريص ليأخذ جزءاً من العمل، وعندما قُبض عليه أخيراً كان قد جنى ربحاً مقداره (٦) مليون دولار، ولم يدخل السجن لأنه قدّم بيانات ضد هالبيرين الذي أدين بالسرقة. وهي قيود زائفة وتحايل في دفتر الأستاذ بالبنك.

وقادت التحقيقات في (NAB) إلى أثر غير متوقع وصل إلى أبواب وزير الصحة إيهود

أولمرت، وبينما كان هالبيرين تحت التحقيق استدعى صديقه الطبيب أولمرت ضابطاً في التحقيقات يدعى يورام جونين واستقصى منه حول إمكانية خروج هالبيرين خارج البلاد، واستدعى أولمرت للسؤال في محاكمة هالبيرن من قبل الادعاء العام الذي كان مهتماً بتدخل أولمرت في التحقيق مستنداً على الرغبة في معرفة دوافعه الحقيقية للتدخل. وبالتأكيد فإن أولمرت وهالبيرين قد تقاسما بعض المنافع معاً في وقت ما. فقد تلقى أولمرت قرضاً بـ (١٥٠) ألف دولار من (NAB) لشراء بيت، وتشير الوقائع إلى أن التسديد لم يتم. وخلال خمس سنوات لم يسدد أولمرت أي قسط منه. وعندما انكشف هذا الأمر للجمهور هل فُصل أولمرت من الحكومة؟ دعك من هذا، فهذه هي إسرائيل!

ومرة أخرى سيسأل القارىء: ألا توجد لجنة أمن مصرفية تراقب نشاط البنك نيابة عن الجمهور الإسرائيلي؟ حسناً، توجد لجنة كهذه، وقد كررنا القول لك إنها بنك إسرائيل. فإذا عدنا أدراجنا إلى عام ١٩٨٤ وجدنا أن بنك إسرائيل اكتشف أن اعتماداً بقيمة (٢٤,٥) مليون دولار بضمانة (NAB) كان مجازفة كبيرة، فقد كان أكبر بثلاثة أضعاف السيولة النقدية للبنك وأبعد ما يكون عن المتاح المسموح به. وبوضوح فإن زبائن (NAB) كانوا ضحايا مجازفة كبيرة، ولكن شيئاً ما لم يحدث أو يقال لحماية الجمهور.

فيرست إنترناشيونال بنك (FIB): وهو بنك مملوك ملكية خاصة كما عرفت ذلك الحكومة. وبالعودة إلى عام ١٩٧٢ فإن وزير المالية بنحاس سابير قرر أن إسرائيل بحاجة لبنك آخر، ورتب اندماج بنكين قائمين هما: بنك التجارة الخارجية وبنك الصادرات (إذا اكتشف أي كان الفرق بينهما فليرسل ملاحظة للناشر وسيكسب إمكانية قبوله في حزب أنصار إسرائيل)، تم الدمج لتكوين فيرست إنترناشيونال بانك، أما اليوم فربما توجد أغراض لإيجاد هذا البنك. يقول دانييل دورون الخبير في الاقتصاد الإسرائيلي: إن سابير لم يفعل شيئاً بصورة عفوية فقد كان يدير الخزينة كأنها مملكته الخاصة، وإنه بالتأكيد ساهم في خلق الإدراك الجماهيري بأن حزب العمل كان فاسداً.

وقد كتب نينحميا سترويسلر الخبير المالي لـ هاآرتس: حتى عام ١٩٧٧ كان لدى

LAU LIBRARY BEIRUT

الهستدروت أب كبير في الخزينة؛ إن بنحاس سابير، كان لهم راعياً، وقد فهم كل واحد منهم أنه لكي يبقى عليه أن يجعل منه قبلة عبادته اليومية. وكان استخدام سابير لرعايته، في أدق تعبير، مصدراً للأخبار على الدوام وفي حالة واحدة طلب رجل يدعى أليسون العون من سابير لتوسيع مبيعاته الخارجية، فرفض سابير طلبه. ولكن أليسون كان سريع التعلّم إذ وضع (٢٥٠) ألف دولار في صناديق التبرعات لحزب العمل. وبدون اندهاش أصاب سابير تغير في عواطفه ومنح أليسون مليون دولار في مجالات التصدير.

والآن بعد أن عرفنا القليل عن الرجل، فإن الشخص يمكن أن يتوقع أن البنك الذي أوجده سيقوم بعمل موازٍ لعمل هبوعليم الذي يدعم حزب العمل والهستدروت والكيبوتسات والمنظمات المشابهة الأخرى. ولكن هذا ما لم يحدث لأن سابير أو من أخبر سابير لإقامة بنك، كانت له أفكار أخرى، فقد دعا سابير بنك بنسلفانيا لشراء (٤٢٪) من قيمة (F.I.B) تاركاً للحكومة (٢٦٪) فيها لتتسلى بها، وظل الباقي في سوق الأوراق المالية. وبعد هذه الاتفاقية انسحب بنك بنسلفانيا من الصورة عندما دخل رجل أعمال أمريكي يدعى جون. د. مارش واشترى حصته في بنك (F.I.B).

وحاولت أطراف مهمة البحث عن جون د. مارش، ولكنه لم يكن موجوداً في أي مكان، ولم يسمع عنه أحد. وكان قرار الحكومة أن تبيع مركز قوة كهذا في بنك إسرائيلي إلى بنك أمريكي غريباً أيضاً، فلا يوجد بنك إسرائيلي آخر يُدار من الخارج، لأن أعداء إسرائيل سيتمكنون من شراء السيطرة، ويتسببون في دمار البنك ومستثمريه. وبعد اكتشاف أن جون د. مارش هو مجرد خيال انتشرت شائعات في الأوساط المالية الإسرائيلية بأن البنك قد امتلكه العرب.

ويعود السبب الرئيسي إلى الرغبة في وقف الشائعات في كشف البنك أن جون د. مارش كان في الحقيقة شاؤل أيزنبرغ وهو أغنى إسرائيلي في الشرق الأقصى والشرق الأوسط كذلك، وتأتي معظم أمواله من مغامرات في الشرق باعتباره كاتباً في «آسيا اليوم»، وفي الطبعات الآسيوية لمجلة ريدرز دايجست: «وتمتد أصابع إيزنبرج في تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافوره وفي كل مكان من الإطار الباسيفيكي، ويعمل بتعاون وثيق مع ماركوس

ولكنه ينجح بطريقة ما في إخفاء آثاره، وهو في الواقع حلقة الوصل في تجارة إسرائيل مع الشرق الأقصى برمته»، ويبسّط باينرمان الأمور بقوله: إنه أكبر الأذرع الإسرائيلية نشاطاً، فإذا احتاج أي نظام للخبرة الإسرائيلية دون اطلاع أي كان فإنه يستعين بإيزنبرج.

وطبقاً لأندرو وليسلي كوكبيرن في كتابهما «علاقات خطيرة»: لكي نفهم إسرائيل فمن الضروري أن تعرف إيزنبرج، يوجد إسرائيليون أغنياء كثيرون، ولكن بالإجماع، فإنه الأكثر غنىً بينهم، وهو يمثل الاتحاد النموذجي لأذرع المخابرات والنفوذ السياسي. شيء واحد فيما يبدو لم يكن يحتاجه إيزنبرج وهو (بنك)، ولكنه أصبح شيئاً ملحاً جداً في فترة ما، فاشترى جميع الحصص غير الحكومية في (F.I.B) عام ١٩٧٨ ممن تبقى من مالكي الحصص. ونتج عن هذا أن أصبح إيزنبرج والحكومة هما المالكين للبنك وهذا أمر لا جدوى فيه لكليهما إلا إذا كان البنك مجرد قمع تدخل فيه الأموال الأجنبية (الآسيوية خاصة) إلى إسرائيل. ولكن المنطق الكامن من وراء هذه المحاورة تبدد بسرعة عندما باع إيزنبرج حصصه في (F.I.B) إلى مؤسسة مالية فاشلة تدعى دانوت. ودانوت عموماً متعثرة وعلى وشك الانهيار، ولكي تتجنب الكارثة المحتمة باعت (٢٨٪) من ممتلكاتها في (F.I.B) إلى بنك ديسكاونت، ولكن بالرغم من هذا السيل من النقود لم تتمكن من تجنب الوقوع تحت الحراسة القضائية.

ومرة أخرى بيع (F.I.B)، ورغم أن رجال الأعمال الإسرائيليين زايدوا بقوة لشراء البنك، لكنه وللغرابة بيع إلى رأسمالي أمريكي يدعى جاك ناصر، ولكن كان هناك شيء في جاك ناصر يشبه ما في شاؤل إيزنبرج، وهو أن ناصر كوّن ثروته من صناعة النسيج في فلبين ماركوس وله صلات وثيقة واهتمامات في كل أنحاء الشرق الأقصى. نعم كان هناك شيء ما في هذا البنك يثير اهتمام الأحباب الآسيويين لامتلاك هذا البنك.

ومع أن ناصر كان المالك الرسمي لبنك فيرست ناشيونال، فإنه بقي جون د. مارش آخر، وتم تحييد ناصر من الخارج، فلم يحضر اجتماعات الإدارة، ولم يحصل على مكتب في الفرع الرئيسي، وقد كانت هذه معاملة وقحة لشخص يفترض امتلاكه (٣٢٪) من رأسمال (F.I.B) و(٥١٪) من قوة التصويت، ولو كان يرغب في مكتب لاستطاع جعل بناية

LAU LIBRARY
BEIRUT

كاملة مكتباً له.. بالتأكيد كان هناك شخص آخر يتربع خلفه.

وهكذا خلال (١٤) عاماً تداولت الأيدي البنك أربع مرات: فكان البيع الأول لبنك بنسلفانيا بمثابة تمهيد قصد منه ترك ورقة خلفه تدل على شخصية المالك المحتمل وهو إيزنبرغ، وكان الإعلان عن البيع إلى جون د. مارش يقصد به التغطية على علاقة إيزنبرغ بالبنك. فلماذا كان إيزنبرغ مصمماً على إخفاء حقيقة امتلاكه لـ (F.I.B)؟ وما هو سر الخجل الغريب في الاختفاء خلف إعلان جاك ناصر للبنك؟ قامت صحيفة هاآرتس في ٩ أيلول ١٩٩٠ ببعض التحريات المتعلقة بالبنك واكتشفت إشارات تدفع للريبة بين الحكومة الإسرائيلية وأحد أغنى رجال البنوك في العالم وهو أرموند سافرا.

في البداية أقرض سافرا الأموال لناصر لشراء حصص (F.I.B) من خلف الكواليس، وقد تعتبر هذه إشارة كافية للدلالة على أن سافرا هو المالك الحقيقي للبنك ولكن هاآرتس اكتشفت علاقة بين سافرا ووزير المالية في نفس الوقت، وقد أشار موشي نيسيم إلى أكثر من تواطؤ قليل بين سافرا والحكومة حول هذا البنك، وبعد ترك المشرف العام بينو زاديك(*) بنك "F.I.B" عام ١٩٨٧ إلى عرض أفضل في بنك ليئومي، اشتكى سافرا إلى نيسيم من الانتقال مدعياً «أنه مشارك في (F.I.B) فقط بسبب وجود زاديك فيه» وهذا يوضح أن سافر دخل حلبة البنوك المحلية الإسرائيلية اعتماداً على نصيحة بعض الإسرائيليين. ومع أن الجمهور لم يكن يعلم عن ملكية سافرا، فإن الحكومة كانت مدركة لها. وأقنع نيسيم سافرا أن بنك ليئومي ما زال يترنح من سرقة يافت، ويحتاج إلى زاديك، وجاء شالوم زنجر في (F.I.B) بعد زاديك، ولكن ليس لمدة طويلة، فقد عُين في ١٩٩٠ مشرفاً عاماً على الخزينة الحكومية. وكما لاحظ بنحاس لاندو «كانت هذه هي المرة الأولى التي يذهب فيها أحد متنفذي البنوك مباشرة إلى رئاسة الخزينه، فالمعتاد أن يصل إليها بطرق ملتوية». والتفسير هو أن زينجر كان موظفاً حكومياً عُيّن رئيساً لبنك (F.I.B)، وكان تعيينه رئيساً للخزينة أقل مكافأة خاصة في

(*) حسبما جاء في تقرير ليدعوت أحرونوت بقلم بني باراك، وتم تأكيده مؤخراً من قبل باراك لمؤلف هذا الكتاب: طلبت الحكومة من زاديك رفع قيمة الشيكل بأخذ حقيبة مكتظة بدولارات (F.I.B) وإغراق السوق السوداء بها مقابل شيكلات.

مركز حكومي فخم. على أية حال فإن علينا أن نسأل: لماذا كانت الحكومة مهتمة جداً بهذا البنك ذي الملكية الخاصة المفترضة؟ وبسبب تلك المسألة ماذا كانت اهتمامات سافر؟

إنه يهودي لبناني يمتلك «البنك الجمهوري الوطني» في نيويورك، وكان يمتلك سابقاً (بنك تنمية التجارة) ولكنه اختار أن يصبح مليونيراً أكبر مئات أضعاف المرات ببيعه إلى «أمريكان أكسبرس» ولم يكن محتاجاً لـ "F.I.B" في حقيبته.

ولكونه لبنانياً يهودياً، كان يمتلك الفهم الكافي للشرق الأوسط، ويمتلك روابط وثيقة عبر العالم العربي وآسيا. ووصفه كيهودي في قارة مضطربة سيكون مناسباً إذا انتشرت فكرة ملكيته لـ (F.I.B) أو على الأقل هكذا كان يعتقده بنحاس لنداو. وهذا يفسر معارضة سافرا لكشف حصته في "F.I.B" حتى تنتهي لعبة «التعمية» بعد شهرين من ظهور مقالة الهاآرتس في ١٩٩٠. ويرفض باينرمان قائلاً «إن جميع زبائنه الآسيويين كانوا يعرفون أنه يهودي، ولم يكونوا لينهون عملاً مربحاً معه بسبب ذلك، ولأنه يمتلك ثالث أكبر بنك إسرائيلي».

وعن اهتمام الحكومة بالبنك، يمكن أن نورد حالة نقل بنك أمريكا الشمالية إلى حقيبة (F.I.B)، بعد سرقة (NAB) نقلت الحكومة كامل ملكيته إلى (F.I.B) ولم يحدث عطف عام في حالة جميع البنوك الأخرى، أما (F.I.B) فقد كوفيء بهبة، وقد عللت الحكومة نقل الملكية هذا بالادعـاء أن خبرة "F.I.B" في معاملة الزبائن المتدينين هي الأفضل كنتيجة لملكيته المنـافسـة لمؤسسـة صغيرة هشـة تدعى «بوالاي أغودات إسرائيل بنك» التي تخدم الزبائن المسنين، ومع ذلك استمر المنتقدون في قولهم: إذا لم يكن (NAB) مربحاً فليس ضرورياً أن يأخذه (F.I.B). وأما إذا كان مربحاً فإن الحكومة كان يجب أن تبيعه في مزاد مفتوح.

ومهما كان العمق الذي تورطت فيه الحكومة في هذا البنك فإن حقيقة صارخة تقول: لقد انتقلت ملكية البنك (٤) مرات منذ تأسيسه قبل أقل من (٢٠) عاماً، فمن الصعب القياس كيف امتلك سياسات ثابتة في الاعتمادات ووضع الأهداف البعيدة المدى إذا انتقل لأيدٍ جديدة كل (٤) أو (٥) سنوات، ومالكو (F.I.B) ليسوا هم رجال الأعمال البسطاء، بل هم من ضمن الأقطاب الأكثر ثراءً من يهود العالم. إنّ الذي يشد أمثال ناصر، وإيزنبرج

LAU LIBRARY BEIRUT

وسـافـرا إلى هذا البنك هو في المقام الأول أبعد من الاستنتاج المباشر، ولكنه تخمين مشروع يتعلق بأذرع التجارة العالمية.

إن العمل اليومي في (F.I.B) هو المعتاد في البنوك الإسرائيلية الأخرى، ولكنه فقط أكثر حرصاً، ومعظم المنافسين يعترفون أن "F.I.B" فريد في طرقه في استدراج النقود من حسابات زبائنه بأساليب لا تثير الارتياب. وتبعاً لما جاء في تحقيق صحيفة معاريف ١٩٨٧ فإنّ النقود تأخذ طريقاً أطول قبل أن تدخل في حساب الزبون، وهكذا فعندما يبيع الزبون حصصاً في حساب توفير فإنه يفقد فوائده بضعة أيام.

والزبائن الذين يضعون حصصهم ومدخراتهم كضمانة لاعتماد يقدمه البنك يجدون عندما يريدون بيع حصصهم أن الأموال أُخّرت قبل دخولها حساباتهم، وبتحقيق قصير ثبت أنه بعد أمر البيع تأخذ أموال الزبون جولة عبر نظام (F.I.B)، وعندما يفتح الزبون حساباً في (F.I.B) فإنه دون أن يعلم يفتح أيضاً حساباً موازياً فيكون حساب الزبون محدداً بـ (١٠٥) بينما يكون الحساب الموازي محدداً بـ (١٣١)، ويكون حساب ١٣١ حيث توضع الأموال يوم بيع الحصص، وفقط بعد يوم أو يومين تصل النقود إلى الحساب (١٠٥) وهو الحساب الوحيد الذي يعلم الزبون بوجوده، وهكذا يتكرر مثل هذا الوضع، فحيث يوجد الحساب الشخصي للزبون حيث يتم السحب والإيداع، بينما يكون الحساب (١٣١) بالأسود مع حصة البنك من الأرباح، وفي إسرائيل الموبوءة بالتضخم فإن تأخيراً كهذا يحدث آلاف المرات أسبوعياً فيتحول إلى مال حقيقي.

وفوق ذلك فإن (F.I.B) يخصم من الزبون في كل إيداع للأموال في الحساب (١٣١) دون علم الزبون، وفي كل نقلة للأموال من الحساب (١٣١) إلى الحساب (١٠٥) وفي كل إيداع آخر من الحساب (١٠٥) إلى الحساب (١٣١)، وجوهر الأمر هو سرقة أموال الزبون لمدة يوم أو يومين، وبذلك يدفع الزبون أجْرَ سرقة أمواله ثلاث مرات.

وكما ستتذكرون، في بنوك إسرائيل، تضاءلت الشيكات غير المقبولة بعد كمية مماثلة نُقلت من حساب الزبون إلى استخدام البنك الخاص. وجميع البنوك تأخذ بدل أعمال

إدارية في نهاية كل ربع سنة لتشغيل الشيكات الرديئة، بينما يتقاضى "F.I.B" هذا البدل عدة مرات كل شهر وكل ربع سنة، وهكذا عندما يتقاضى "F.I.B" حصته فإنها تكون على الدوام بدلاً من أن تكون كل ربع سنة.

إن فيرست ناشيونال بانك أوف إسرائيل (وترميزه بالحروف الأولى "F.I.B.I" ولكن الكاتب وجد ترميز (F.I.B) أكثر ملائمة وتنغيماً) يسوق زبائنه عبر نفس الدوامة من حصص الأرباح بالإضافة إلىٰ الأرباح على الحصص كما تفعل جميع البنوك الأخرى، ولكنه متميز عنها بشراسته في إقناع أصحاب الاعتمادات، وقد سماها محامٍ مشهور في تل أبيب: البنك ابن الحرام. فلا يوجد بنك إسرائيلي آخر حتى البنوك الكبيرة مؤهل لإرهاب أصحاب الاعتمادات كما هو مؤهل (F.I.B.I). ويضيف مؤيداً ياكوف بزاجلو رئيس منظمة ضحايا البنوك: إن فيرست أنترناشيونال هو آخر بنك يمكن أن يلجأ إليه المحتاج لقرض لأنه إذا سارت الأمور بغير ما يشتهون فإن حياتك تكون قد تحطمت.

إن حياتك قد لا تتحطم إذا كانت لك ارتباطات سياسية ففي ٣١ كانون أول ١٩٩٢ أورد كول هابير تقريراً مفاده أن أرئيل واينستاين الرئيس الممثل لليكود في لجنة الكنيست المالية أبرم صفقة مع المشرف العام في "F.I.B" ليسامح بدين مقداره ٤٠,٠٠٠ دولار على أحد الكفلاء ذوي المناصب، وحسبما يقول الخبير القانوني موشي نجبي إن كلًا من واينستاين و (F.I.B) تجاوزا العديد من القوانين والتشريعات البرلمانية في اجتراح هذه المحاباة الفاضحة.

للبنوك الإسرائيلية فروع في كل أنحاء العالم، ويمتلك بنك ليئومي أكثر من (٢٥) فرعاً في نيويورك وحدها، كما يمتلك فروعاً منتشرة بعيداً في مدن كبيرة مثل فرانكفورت وملبورن، وميلانو، ومكسيكوسيتي.

ويُصدِرُ بنك هبوعليم ملاحظات منتشرة عالمياً بواسطة مساعديه في جزر الأنتيل، وأي إنسان في الخارج يرعى فرعاً لبنك إسرائيلي أو يتلقى قسائم من بنك إسرائيلي فإنه يدعم نظاماً بنكياً فاسداً مما سينتج عنه البؤس للمئات والآلاف من الإسرائيليين العاديين، كما

LAU LIBRARY
BEIRUT

هي الحال مع هبات الإحسان للوكالة اليهودية، إن أي إنسان يدعم بنكاً إسرائيلياً يساهم في معاناة إنسانية، ويكون بالتالي مشاركاً في عمل لا أخلاقي.

الفصل الخامس عشر

الأبقار والمراعي والأغنام والذرة المفلسة

إن الكيبوتسية [أي سكان الكيبوتسات] ومنذ مدة ليست بالطويلة اعتبروا أنفسهم مبشرين بمجتمع متساو جديد، وإذا كانت المساواة تعني أن المجتمع بأكمله سيشترك في ديونهم فإنهم بالتالي قد حققوا هدفهم. كان الكيبوتسية على الدوام أقل تحقيقاً للأهداف، وغطوّا فشلهم بالكفالات الحكومية. دعنا نلخص كيف انخرط هذا النظام للقرى الاشتراكية في دين بأربعة مليارات من الدولارات عام ١٩٨٠.

في الجزء الأول من العقد وعندما كان عرض النقود متوفراً والإئتمان فقد اقترض الكيبوتسية بغية التوسع. ولم تكن ثمة مشكلة في الحصول على النقود ـ فكل ما يحتاج إليه الكيبوتس هو سؤال أي بنك أن يقرضه، وبدوره فإن المدير المختص يقوم بعمل التسهيل اللازم دون الحصول على أي ضمان عدا معرفته بأن الحكومة لن تسمح بأن تهبط غالبية الزراعة الإسرائيلية عن مستواها.

«عوديد» وهو عضو كيبوتس متدين متواضع المعيشة ومفلس (الكيبوتسية المتدينة بالإضافة إلى بعض فئات الكيبوتسية غير المتدينة هم الاستثناء من الأكثرية الضخمة التي أدارت عملية الدَّيْن) يصف الحالة بدقة: «لقد أخذوا قروضاً واشتروا بركاً للسباحة وفللا وسيارات وقاعات طعام فخمة ومقرات رياضية جليلة وتذاكر للسفر حول العالم. لقد بعثروا القروض بعيداً».

مِنَ الذين أنفقوا نقوداً على المصانع الجديدة فإن السيد «دانيل برود» وهو كيبوتسي

LAU LIBRARY
BEIRUT

سابق ومستشار اقتصادي خاص في الوقت الحاضر، يقترح عدداً من الأسباب لفشل معظم الاستثمارات:

«عندما طُبّق النظام ارتكز على إرادة الفرد في سلوك طريق الإيثار ـ أي للتضحية بالمكسب أو الراحة الفردية في سبيل المجموعة. افترضت الدراسات أن هوية الفرد في الارتباط بالكيبوتس قد فسدت على مر السنين، وهذه العملية أسهمت بلا شك في أزمة الدَّين، وقد قادت التوقعات الفردية المتضاربة الكيبوتس إلى انتهاك قيود الميزانية الموضوعة. وفي إطار الصناعة لم يعط أي اهتمام لأهمية التسويق.. وعليه فإن الاستثمارات الفاشلة كانت نتيجة للرغبة في تحقيق مجتمع مثالي مغلق.. ولم تُعْطَ المشاريع التي تشارك فيها أطراف خارجية الوزن الذي كان ينبغي أن يعطى لها.. إن مصنع الكيبوتس قد نُظِر إليه كجزء من الكيبوتس والجهود غير المُبرَّرةُ لإنقاذ مصانع فاشلة كانت تأثرت بالعواطف المرافقة غير المناسبة ومشاعر الذات (الهوية).

طريقة الكيبوتس فريدة الطراز في تبذير النقود التي أُعِدّت للصناعة البرجوازية. وكل كيبوتس نظر إلى نفسه كمنشأة معتمدة على الذات قادرة على اكتساب رزقها دون الحصول على نصيحة الخبير الخارجي. كان على الكيبوتس إن لم تمتلك خبيراً في التسويق أن يقوم بتوظيف عضوٍ كمُسَوِّق. وإن لم يكن لديها خبير مقيم فعندها يُطلب من أحد أعضاء الكيبوتس القيام بتعليم الاقتصاد في حَقل العمل، وإذا عانى مصنع من المشاكل الإنتاجية فقد كان على أحد الأعضاء التضلّع في دراسة طرائق تكنولوجية خاصة. وهذا كله لمنع إقامة شركاء مع أطراف خارجية ناجحة.

إن استقدام أناس من خارج وسط الكيبوتس يعني أن تدفع رواتب مناسبة لكل من المهندس والاقتصادي والمسوّق وهذا كان سيغضب قيادة الكيبوتس حيث إنه نظرياً لا توجد فروقات في الرواتب بين الطبيب والقائم بعلف الدجاج. فلقد كان على الخبير الخارجي إما القبول براتب القائم بعلف الدجاج أو الإقامة حيث يتلقى راتباً أعلى.

وبعد وبالرغم من هذه العقيدة فإن إنسان الكيبوتس قد أصبح مادياً صرفاً يطلب رحلته السنوية إلى لندن، وإن عالف الدجاج والطبيب بصورة مماثلة قد تأثرا بالتدفق الجديد

للنقود المفترضة وأصبحا يطالبان بنصيبيهما من الكنز.

وعلى أية حال فإذا كان هناك مصنع خاسر فإنه لم يكن بالمستطاع إغلاقه، لأن ذلك يرمز إلى فشل الكيبوتس، وقد كان أحد أبرز أسباب فشل المصنع في الكيبوتس هو النظرية التي أصرت على أن مدراء المصنع يجب أن يتغيروا باستمرار، وعليه فإن واحداً بعينه لن يصبح رأساً كبيراً وسيكون بمقدور كل فرد الحصول على فرصة في ترفيع الأمور برأيه السّقيم.

لقد كانت الفلسفة القائلة بأن كل الكيبوتسية جزء وقطعة في نفس اتحاد الكيبوتس نقطة ضعف أخرى وعليه فإذا عانى أحد الكيبوتسات ظرفاً عصيبا، فإن الأخريات تسرع بالعمل للمساعدة بقروض صداقة . . وعليه ـ وكما استنتج «برود» ـ فإن الكيبوتسية أدركت أنه وعلى الصعيد الحياتي ليس ثمة خطرٌ كبيرٌ يمكن أن يقع عليهم كنتيجة لقرارات اقتصادية سيئة.

لقد كان إدراكاً سيئاً حقاً عندما انخرطت معظم الكيبوتسية في الديون الكبيرة في نفس الوقت. وفيما يلي نعرض كيف حدث ذلك . .

لقد عزفت الكيبوتسية الديون من الإدارة الفيدرالية حيث تُتَّخذ القرارات في أفضل طرق استعمالها. وعندما كان أي مصنع يدر ربحاً جيداً، مثلاً من خلال تصدير بعض المحاصيل، فإنه لم يكن الأجدر إيداع ذلك الربح لدى إحدى البنوك الإسرائيلية وذلك بسبب الفائدة البسيطة المعطاة إن وجدت. فلقد كان الأذكى أن يعطى هذا الربح بعيداً على شكل قروض للشركات التي ترفض الإئتمان البنكي بفوائد أعلى من تلك الفوائد التي تلزم بها البنوك من تقبله من المقترضين.

لقد وُظِّفَ كثيرٌ من الوسطاء الكيبوتسية والمقترضين، وقام الواحد تلو الآخر بسرقة المزارعين الذين لا يفقهون كثيراً ـ في المسائل المالية. أحد هؤلاء الوسطاء فقط ـ سمكة قرش واسمه «ديفيد بلاس» ـ أُعطي مبالغ هائلة من النقود والتي اعتاد على استعمالها في سوق الأسهم بدلاً من إقراضها. وقد تمكن من سلب أكثر من مائة مليون دولار.

في عام ١٩٨٨ بلغت مجموعة الديون على الكيبوتسات أكثر من أربعة بلايين من

LAU LIBRARY BEIRUT

الـدولارات. وحينهـا كان مجموع الإنتاج السنوي للكيبوتسية يبلغ ستمائة مليون دولار. وعليه فإن ٥٣٠ مليون دولار يجب أن تدفع سنوياً كفائدة قرض، بينما يتبقى ٧٠ مليون دولار فقط لتسـديد مبلغ الدين الأصلي، وعليه فإنه وبافتراض أن جميع الأنشطة الإنسانية قد أُخليت وليس هناك ثمة مصاريف لمؤازرة الحياة، فإننا والحالة هذه بحاجة إلى ستين عاماً لإعادة تسديد دين تجمع في خمس سنوات.

وبينما ترزح غالبية الإسرائيليين تحت الديون، فإن قليلاً منهم لهم أصدقاء طيبون مثل شمعون بيريز، والذي رتب مع البنوك لشطب بليون دولار بالإضافة إلى بقية الدَّين لِيُصار إلى إعادة دفعه على مدار عشرين عاماً بفائدة مخففة. وعليه فإن البنوك والحكومة اللذين يُعْتبران وجهاً واحداً أعادتا جدولة ما قيمته ٤٠,٠٠٠ دولار لكل فرد من أفراد الكيبوتسات، وشطبت ١١,٠٠٠. إن هذه العملية كلفت بقية إسرائيل ما معدله ١٢,٠٠ دولار لكل فرد في أسرة.

إن كلفة الكيبوتسية كانت أكثر من مجرد الكفالة المؤقتة للدَّين، إذ أن الحكومة قدمت إعانات للطرائق الزراعية غير الفعّالة في الكيبوتسات، وفي سنة ١٩٨٨ م بلغت كفالة حماية المزارعين من المستوردات الرخيصة ما مقداره ٢٥٣ مليون دولار، وعلى سبيل المثال فإن ٣٥,٨٪ من كل رشفة حليب تناولها إسرائيلي جاءت من الأموال التي يدفعها للضريبة.

إن الكيبوتسات قد تدللت وتوفرت لها الحماية، إذ كان ينبغي لها أو لما يقرب من ٩٠٪ منها أن تكون خاسرة. لقد أشار اليساريون حول العالم أن الكيبوتس نظام اقتصادي ناجحٌ، ولكن في الحقيقة ومن وجهة نظر اقتصادية، لم يعمل الكيبوتس بطريقة مرضية، ولم يفلح في تاريخ إسرائيل كله، وكما يلمح «دانييل برود»: فإن الكيبوتسات الفاشلة سوف تستمر كعبء على موازنة الحكومة واقتصادها، وبمرور السنين فإنها ستجد من الصعوبة بمكان تبرير النظام الحالي الذي تعمل من خلاله.

إن الكيبـوتسـات غارقـة في الفساد اليوم، وكما أشارت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، خلال عام ١٩٨٠، أكثـر من ٥٠٪ من سكـان الكيبوتس غادرت الكيبوتسات. وبمفهوم النسب فإن سكان الكيبوتس أكثر ميلاً من الكل إلى الهجرة.

وبالنسبة إلى «أبراهام رابينوفيتش» فقد أظهر اقتراعٌ سري أجري في تسعة عشر كيبوتساً في مقتبل سنة ١٩٩١ أنّ ٢٨٪ قد صوتت لصالح فكرة قيام الأعضاء بتحصيل نقود إضافية من خلال ساعات العمل الإضافي وهي الفكرة التي تتناقض مع القاعدة الأساسية للكيبوتس والقاضية بعدم حصول أحد الأفراد أكثر من غيره بغض النظر عن كونه ذكراً أم أنثى، خياطاً كان أم مهندساً عالي الكفاءة. لقد لاحظ أحد المفوضين أن الـ ٢٨٪ ربما مثلت نسبة عالية من أفراد الكيبوتس الشبان، وعليه فإن ذلك يعد سبباً للقلق الحقيقي بشأن الاتجاه المستقبلي لحركة الكيبوتس.

للتكيف مع هذه المشاعر فإن الكيبوتس اليوم تسمح لأعضائها بالحياة في الكيبوتس والعمل داخل المدن. وهذا يُعَدُّ تنازلاً هاماً واعترافاً بأن أخلاقيات العمل الجماعي (التعاوني) لم تعدُ مشبعة لأي أحد.

ومن المقلق كثيراً الاتجاه أو الميل إلى حدوث المشاكل في حياة الكيبوتس الاجتماعية، فالكيبوتسية اعتادوا على الاعتداد بأنفسهم حيث قلة الجريمة بين الصغار. إلّا أنّ حالات الاغتصاب المنشورة في هذه الأيام بما فيها الاغتصاب الجماعي لطفلة مراهقة من قبل ثمانية شبان من الكيبوتس على مدار أربعة أيام غيرت مفهوم تربية الكيبوتس السوية للمراهقين في إسرائيل. إن ثمة شيء منحرف جداً يلعب دوره في الكيبوتس وقد بدأ شبانه بالتمرد. إنّ الديون إن لم تقض على هذه التجربة سيئة الطالع في هذا النمط من الحياة الاجتماعية فإن اضطراباً اجتماعياً ربما يكون وشيكاً.

● قرى الموشاف المفلسة:

بالرغم من أن الكيبوتس عاش على المساعدات والكفالات الحكومية المؤقتة واستأثروا بغير وجه حق بنصيب كبير من الأراضي الجيّدة التي اغتصبت من السكان المدنيين، فإن الكيبوتس لم تزل تتصرف وكأنها الأرستقراطي في المجتمع الإسرائيلي. فعندما وصل مئات آلالاف من اليهود السفارديم في العام في الخمسينات، أرسلوا إلى قرى الموشاف وذلك لأن الكيبوتسية لم تقبل بهم، إذ أن السفارديم لم يكونوا اشتراكيين في بعض الأحيان، وبسبب غطرسة الكيبوتسية في كثير من الأحيان.

LAU LIBRARY BEIRUT

إن الحالة العامة لقرى الموشاف المفلسة تحت رعاية الوكالة اليهودية قد أُعيد النظر فيها، والذي تبع ذلك كان ملحقاً لتفاصيل تجمد الدم في العروق. دعنا نسمع لـ «عزرا سوحار» بإعطاء خلفية هذه الأمور:

إن مفهوم الموشاف كان يرتكز ابتداءً على أربعة مبادىء: العائلة الزراعية، العمل الاستيطاني، المساعدة المتبادلة والتسويق التعاوني، وأول قرى الموشاف تأسست عام ١٩٢١، واليوم توجد حوالي ٤٥٠ من هذه القرى منها ٢٨٠ تتبع منظمة موشاف الهستدروت، وقد حاولت المؤسسة السياسية ليّ ذراعها بعيداً عن الاعتراف لها بالمكانة، وذلك رغبة منها في السيطرة على هذه القرى، فأوجد ذلك رعباً اجتماعياً واقتصادياً وسكانياً لم يكن لِيُوجَدَ بدون التدفق الدائم للمال، واليوم تقبع قُرى الموشاف في كَرب اقتصادي واجتماعي، وكثير منها يقف على عتبة الانهيار.

وبالرغم من أن معظم الموشافيين اشتروا أرض البيوت الخاصة بهم، فإن المالك الحقيقي هو الحكومة والتي منحت التراخيص للمزارعين للسيطرة على مصائرهم من خلال اللجان الموشافية ومنظمات المشتريات. وعودة أخرى لسوحار الذي يقول:

«إن اللجنة الموشافية هي الشريحة الأولى والتي يفترض أن تسهل عمل المزارع، وفوق الجمعية هناك اتحاد المشتريات واتحاد الإئتمان والتي تأسست لتحقيق المركزية وترشيد أسعار مشتريات المواد وتطوير الربحية التسويقية. وقد اكتسبت هذه المؤسسات قوة بمرور الزمن وبدلاً من خدمة الموشاف جاءت لتسخيرها والسيطرة عليها، إذ أنها كانت تقرر ما الذي ينبغي أن يشترى ومن خلال من يجب أن يجري التسويق؟

لقد قام القائمون على اللجان والاتحادات بتأسيس امبراطوريات بيروقراطية اشتملت على سيارات وشركات وترفيه في الفنادق وأرقى المطاعم، كما أنهم أسسوا مشاريع غير ملائمة بما فيها مؤسسات تعبئة زائدة، كثير منها لا ضرورة لها ومحكوم عليها بالفشل، ومع أن كل هذه القرارات كانت تتخذ، إلا أن المزارعين لم يُستشاروا البتة، ولكنهم كانوا يدفعون فوائد الخسارة عندما ينهار كل مشروع.

لقد كانت مؤسسات الإئتمان والمشتريات هي التي قبضت أموال المزارعين الموشاف وتسببت في ديون مقدارها بليونان من الدولارات في غضون خمس سنوات، لقد وقعوا في نفس المصيدة التي وقعت فيها الكيبوتسات وهي المشاركة في أسواق الأسهم والأسواق الكئيبة، حتى أن نهج انهيارها كان مماثلاً.

لقد اقترضت قرى الموشاف عندما كانت أسعار الفائدة قليلة في مطلع الثمانينات. وفي النصف الثاني للعقد قفز معدل الفائدة إلى ٢٠٪، وحتى في أحسن الأوقات، فإن الفجوة بين الإقراض والاقتراض لم تقل عن ٤٠٪، ولأن المزارعين يعتمدون كثيراً على الإقراض، فإن مبيع كامل المحصول لم يغط الفوائد، وعليه فإن قروضاً جديدة تم أخذها، وبدأت الدورة من جديد.

وبعد وبالرغم من العمق الذي وصلت إليه مشكلة الديون فقد استمرت مؤسسات المشتريات في تبذير الأموال على الفلل الضخمة وقاعات التنفس الإجبارية وقاعات الألعاب الرياضية، وبالطبع الرواتب العالية للموظفين الرسميين لدى المؤسسات، وإذا قدت سيارتك خلال أية قرية للموشاف فإنك سترى أجمل بيوتات إسرائيل تعيش بداخلها العائلات المفلسة.

واليوم نتساءل، لماذا اشترت الموشاف البيوت بعيداً عن مواردها المالية؟ والإجابة بسيطة: لقد اعتقدوا صواباً أن الحكومة في النهاية ستكفلهم. وفي العام ١٩٨٨ أقرت اللجنة المالية في الكنيست اتفاقاً بين الحكومة والبنوك والذي قضى بشطب جزء من الديون وتوزيع البقية على مدار عدد من السنين بفائدة سنوية مقدارها ٦,٣٪، وبمقتضى هذا الاتفاق الحاتمي، فإن المرء يستنتج أن الكيبوتسات كانت أفضل. ففي العام ١٩٩١ صار الموشاف يضغطون للحصول على شروط أسهل، وبالتأكيد سيحققون مطلبهم تماماً.

إن المزارعين الذين حاولوا أن يعملوا بفعالية وجدوا أنفسهم مهزومين، ليس فقط من خلال البنوك الحكومية، ولكن أيضاً بواسطة السيطرة الكلية التي اضطلعت بها الحكومة في الإنتاج الخاص بالموشاف وتسويق منتوجهم.

LAU LIBRARY BEIRUT

● زمن كافكا مع المزارع القديمة:

تسيطر الحكومة على المزارعين من خلال لجان للتسويق والإنتاج. ولنفرض أن مزارعاً أراد تربية الدجاج، فإن عليه أن يسجل في لجنة تسويق الدواجن والتي تطلب منه قانونياً أن ينتج رقماً معينا من الدجاج وليس أكثر، وهذه اللجنة مضطرة إلى إبقاء الموشافيين الضعاف الذين لا يستطيعون تربية الدجاج في العمل للحفاظ على حياتهم، وعليه فإنه مهما انخفضت كلفة إحدى المزارع، فإن على الجمهور رفع متوسط السعر بين أغلى المنتجين وأقلهم كلفة، ولا يوجد في إسرائيل ماركات معينة للدجاج أو البيض، وغالباً فإن كل المنتجين يقعون تحت إشراف لجنة إنتاجية وشركة تسويقية هي «تينوفا» شركة احتكار هستدروت.

يشرح سان دوبير: - وهو جد كبير في إصلاح السوق - عملية أسعار الدجاج في إسرائيل:

«إن أبحاثي تظهر أن الضياع الاقتصادي الناتج بسبب لجان الدواجن المحتكرة للتسويق تسبب في خسارة سنوية زادت على بليونين من الدولارات، فقد قمت خلال الثلاث سنوات السابقة بمقارنة أسعار الدواجن بين إسرائيل وفلوريدا (أمريكا)، لقد كان متوسط سعر الدجاج الطازج في جنوب فلوريدا يصل إلى ٩٠ سنت للكيلو غرام، بينما يصل سعر نفس النوعية في إسرائيل إلى ٦,٥ دولار للكيلو غرام، أي أكثر من ستة أضعاف السعر - في جنوب فلوريدا.

ولعلّ المقارنة المعبّرة جداً - تظهر أنه يتطلب إنتاج ١ كيلو غرام من الدجاج في إسرائيل تسعين دقيقة في المتوسط، بينما يحتاج إلى خمس دقائق ونصف الدقيقة فقط في فلوريدا، الأمر الذي يجعل الدجاج مكلفاً أكثر من فلوريدا بحوالي ١٥ مرّة».

لأجل تشغيل المزارع غير الفعالة - الأمر الذي يعتبر حيوياً بالنسبة للأمن - فإن نظام الحصص قد طبق على المـزاراع ذات الإدارة الجيدة لكل منتج يمكن تصوره من الأفوكادو

إلـى الحمضيات، ومن مشتقات الألبان إلى لحوم الأبقـار إلى الأزهار، وعلى كل مزارع أن يطيع بقوة قانون الحصة الموضوعة من قبل اللجان.

وليس هذا نهاية المطاف لهذه الغارات، إذ أن على المزارعين تسويق معظم منتوجاتهم من خلال شركة «تينوفا» في السوق المحلي ومن خلال «أجريكسكو» الشركة الاحتكارية لحكومة الهستدروت وذلك في السوق الخارجي.

وهذه اللجان غير فعالة، ومليئة بالغرور المفرط، وبالنسبة لسام دوبير، فإن مصانع التمويل في فلوريدا دفعت للمزارعين ٢٣٥ دولاراً للطن الواحد من البرتقال عام ١٩٨٨، بينمـا تلقى المـزارعون في إسرائيل تسعين دولاراً للطن، ولكل ما قيمته ٣٠٠ دولار من الفـواكـه قبض المـزارعون الإسرائيليون ٦٠ دولاراً من لجنة الحمضيات، والنتائج على مزارعي الحمضيات الإسرائيليين ليست أقل من خراب، فكر في المثال التالي: قبل عقد واحد، ألم يكن برتقال يافا هو أشهر ماركة مشهورة في أوروبا؟ متى كانت آخر مرّة رأيت فيها برتقال يافا في زاوية الفاكهة؟ ففي خلال عشر سنوات انخفضت صادرات الحمضيات الإسرائيلية من أكثر من مليون طن في السنة إلى أقل من ٣٥٠,٠٠٠ طن، إن الصناعة ـ والتي كانت حيناً رمزاً للفخر في إسرائيل ـ تموت بسبب خنق الحكومة.

ربما كان هنالك أملٌ في الأفق، قام الأخوان «أهاروني» بإنتاج عشرين طناً من البرتقال الذهبي في السنة، بينما لم تسوّق لهم لجنة تسويق الحمضيات سوى خمسة أطنان، وعليه قام الإخـوة بمـلاحقة اللجنة، وقد قضت محكمة العدل العليا لصالحهما، فربما يُفْتح الطريق قريباً لتسويق الحمضيات المستقل في إسرائيل.

إن البيروقـراطية تكسـر العامة وتضطرهم إلى الرحيل إلى خارج البلاد، وليس فقط المزارعين. في الحقيقة إن كل الإسرائيليين ضحايا، ولعل ١٥٠,٠٠٠ من الناس هاجروا بانتظام إلى لوس أنجلوس، وفي الفصل القادم سوف نشرح ونحلل أرباب العمل الذين لا قلوب لهم، والبيروقراطية الإسرائيلية التي تستحق الازدراء.

LAU LIBRARY
BEIRUT

الفصل السادس عشر

هل ثمة أحد يقوم بإخراج البيروقراطيين بعيـداً عن سمائي..؟

يتواجد الساسة والبيروقراطيين في كل مكان، ولا يستطيع إسرائيلي الهروب منهم مهما حاول جاهداً، فهم يدسون أنوفهم في كل شيء، لا سيما في الشؤون التي لا تمت إلى أعمالهم بصلة بما في ذلك الرياضة الإسرائيلية، فالسياسيون يتطفلون على كل من الأندية واللاعبين كما يفعلون ذلك مع الإذاعة والتلفزيون.

إن الدولة تمتلك فقط قنالين تلفزيونيين، كليهما تمتلكه الحكومة (لا يوجد منفذ إلى تلفاز مستقل أو عبر القمر الصناعي) والتي من أجلها يتوجب على العامة أن تدفع رسوم رخص ابتزازية، فالمعدات المستعملة من قبل التلفاز الإسرائيلي غير كافية وتتطلب تكاليف باهظة للمحافظة عليها؛ ففي كل سنة على المشاهدين أن يعانوا من رداءة جودة البرامج والخدمة الزائفة، والعمال المضربين، وحسب أحد رؤساء التحرير، فإن التلفاز الإسرائيلي عبارة عن مأوى لأولئك العاملين من خلال برامج المساعدات الحكومية، وهو عبارة عن مؤسسة بيروقراطية فظة.. مؤسسة مملوكة للأمة، يمتاز موظفوها بقلة اهتمامهم بالمصلحة الوطنية.

بموازنةٍ برامجيةٍ سنوية تقل عن ستة ملايين دولار، يمكن للمرء أن يتصور رداءة النوعية البـرامجية المتـوفـرة لجمـاهير إسرائيل، ويبقى الحال أفضل من عدم وجود برامج على الإطـلاق، الأمـر الذي كان سيحدث في آذار سنة ١٩٩٢ عندما تهدد البث التلفزيوني

بالإلغاء بسبب الصعوبات المالية، ولقد كان وزير الاتصالات في الحكومة وهو الشخص الوحيد الذي كان باستطاعته حل المشكلة بأكملها لا يمتلك جهاز تلفزيون.

ليست الرياضة والتلفاز هما القطاعين الوحيدين اللذين عبثت بهما الأيدي المتطفلة للبيروقراطية، فهناك الروتين والتصارع والتراخيص وتعبئة النماذج تتخلل كل ناحية من حياة المواطنين، فعلى كل إسرائيلي أن يحمل هويته بشكل ملائم معه في كل الأوقات، وإذا احتاج مواطن إلى تجديد جواز سفره، ومهاجر إلى عمل ورقة هوية، وسائح إلى تجديد تأشيرته فإن عليهم زيارة المكتب المحلي لوزارة الداخلية، وإذا توقع البعض وجود معاملة لطيفة وإرشاد جميل من قبل الموظفين، فإنه سيصاب بخيبة أمل مزرية، فالخدمة بطيئة فظة وغير فعالة، وأية محاولة طيبة من قبل الموظف للمساعدة، تُحبط بصفوف لا نهائية من الناس، والعمل الكتابي غير الضروري بالإضافة إلى نقص العاملين. لس ثمة شيء يتم بسهولة في أنظمة إسرائيل الإدارية، فإذا رغب رجلٌ في الذهاب خارج البلاد، فعليه الحصول على تصريح باسمه من وحدته العسكرية لمغادرة البلاد، وهذا يضطره للقيام برحلة أخرى إلى المقر الرئيسي لوحدته، حتى لو كان على بعد مائتي ميل، وعندما يحصل أحدهم على جواز السفر الضروري والتذاكر والتصريح العسكري فإن عليه دفع رشوة للحكومة مقدارها ١٢٥ دولاراً على شكل ضريبة سفر لمغادرة التراب الإسرائيلي.

إن الأمور تسير دون القول إن الكتبة لا يسعون إلى تسريع أو تسهيل العمل، فبمناقشة تقرير المدعي ضد الحكومة عام ١٩٩١ والذي استقصى التذمرات ضد الخدمة المدنية، يلاحظ أحد المحررين أن التقرير يقدم أمثلة عديدة يتبدى فيها قيام موظفي القطاع العام ـ من خلال جهلهم، أو أسوأ من ذلك، من خلال خبثهم ـ بممارسة السلطة دون الأخذ بالاعتبار أن رواتبهم تُدفع، لا لإتعاس حياة الناس، ولكن لضمان سير أعمال المجتمع بسهولة.

وعليه، لماذا يعتزم كثير من البيروقراطيين الإسرائيليين تعقيد حياة الرفاق الإسرائيليين؟ إن أحد الأسباب هو إعاقة طموح كثير من المبدعين اليهود، فلو عاش هؤلاء البيروقراطيين في مجتمع حر، فإنهم كانوا سيلاقون مؤسسات محترفة لاستغلال طاقاتهم، فالكثير يرغبون

LAU LIBRARY BEIRUT

بلا شك في القيام بإدارة أعمالهم مباشرة، إلا أنهم يعرفون أكثر من غيرهم كيف يقود النظام بشكل جنوني ذلك الراغب في الاستقلال من خلال الضرائب والتعليمات وحضور المحاكم بالإضافة إلى الاختناق اليومي، ولخوفهم المبتعد عن تحقيق الذات فإنهم يكرسون إبداعهم لإرعاب أولئك الذين يمتلكون الشجاعة للقيام بالمحاولة والعيش بعيداً عن النظام الذي يأكل روح البيروقراطيين أنفسهم.

لقد اختُرعت البيروقراطية الإسرائيلية بواسطة الاشتراكيين، وقد تطورت مع نفس خطوط تطورها في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، ولكن على عكس بولندا وتشيكوسلوفاكيا، فإن القوى الموجودة في إسرائيل لم تكن مهيئة لكسر البيروقراطية ومعها كل الخفايا السارّة للاشتراكية، لقد لاحظ خبير جامعة ستانفورد الاقتصادي «ألفين رابوشكا» أن الإسرائيليين هم من الشعوب القليلة التي تعرف لماذا لم يخلق يلتسين مجتمعاً حراً. فالبيروقراطيين لن يتخلوا طواعية عن امبراطورياتهم.

● لا يمكن تنمية المدرسين على شجرة كرز:

يطالب البيروقراطيون بالتحكم في كل إسرائيلي، ابتداء من سن الفطام، أي من صدر الأمهات، فالأطفال ـ لأمهات عاملات ـ قبل سنوات الدراسة يحتاجون إلى رعاية يومية، وتقوم الحكومة ـ من خلال قسم العمل والتوظيف النسائي التابع لوزارة العمل والإغاثة ـ بتوفيره كيفما اتفق وبشكل غير مستمر.

إن أحد الغرَضين المُعلنين لقسم العمل والتوظيف النسائي هو العمل على تشجيع أمهات الأطفال الصغار بالمساهمة في قوة العمل، خصوصاً بوقت كامل، ووظائف مطلوبة، لا سيما تلك العاملات في حقل الصناعة حيث يوضعن على رأس القائمة.

والآن كيف تستطيع الوزارة الحكومية المختصة بأيام الرعاية للأطفال توجيه النساء إلى أعمال المصانع المزرية ولماذا تفضل ذلك؟ إن أفضل فهم للسؤال الأخير يأتي في ضوء استراتيجية الحكومة الإسرائيلية بالسيطرة على الأمة من خلال اقتصاد مركزي، فالوزارة تأخذ ثمن أيام الرعاية وتنهمك في تزويد الاقتصاد بالعاملات النساء الأقل أجراً.

والآن كيف يقوم قسم العمل والتوظيف النسائي الإسرائيلي بتحويل الأمهات إلى الصناعة؟ إنها تقوم بطلب مبالغ كبيرة ثمناً لأيام الرعاية وتقوم بإعطاء معونات للأمهات قليلات الأجر، فالكلفة الحكومية لأيام الرعاية للطفل حتى سن الثالثة تبلغ حوالي ٢٥٠ دولاراً في الشهر لكل طفل، وإذا كانت الأم تتقاضى أقل من مائتي دولار شهرياً، فإنها تدفع ٧٠ دولاراً عن أيام الرعاية، وترتفع مساهمة الوالدين بزيادة الدخل، فالأم التي تتقاضى ٤٠٠ دولار لا تتلقى أية معونات على الإطلاق. وأيام الرعاية تستهلك جلّ راتبها، وإذا كان للأم طفلان فإن كلفة رعايتهما تزيد عما تتقاضاه.

وعليه فَلِمَ العمل بجدٍّ للحصول على ترقية إذا كانت الزيادة في الأجر ربما لا تغطي كلفة العناية بالأطفال؟ إن القارىء خارج البلاد بلا شك لا يستطيع تصديق أن الرعاية اليومية تستطيع أن تؤثر على العمالة بهذه القوة، ذلك أن الرعاية في البلدان العادية يقوم بها قطاعات خاصة مقابل أقساط ممكنة.

لو مَرَّ الطفل بنظام القطاع فإنه سيمضي إلى شبكة مدارس الروضة. ومَرَّة أخرى، فإن الحكومة واتحاد المعلمين هم الذين يمتلكون الأطفال في راحات أيديهم. فقبل ثلاثة أسابيع من نهاية العام ١٩٩١ ـ عام الطفولة ـ وبواسطة أسفار لمدة ثلاثة أيام فقط، أعلنت وزارة التعليم أن دور الحضانة ستغلق تمام الساعة ١٢,٣٠ بدلاً من الواحدة، وعليه فإن آلاف الأمهات العاملات طلبن إعادة النظر في جدول الزمن لأعمالهن فوراً، وقررت بعض العاملات ترك العمل، وقد حاول أحد الموظفين الرسميين جاهداً أن يفسر بحماقة أنّ هذا التقصير كان لمصلحة الأطفال قائلاً: «إنه من الصعب حقاً على الأطفال الصغار الانتظار في دور الحضانة لساعات طويلة».

وبعد سنوات الحضانة السعيدة، فإن على الطفل الإسرائيلي مواجهة الشيء الحقيقي: المدرسة الابتدائية، وحسب تقرير مراقبة النفقات الحكومي لعام ١٩٩١، فإن مدراء المدارس الابتدائية لا يحتاجون إلى درجة أكاديمية، فكل ما عليهم هو المرور بثلاث سنوات من التدريب والتي يمكن أن تنتهي أثناء ممارسة العمل، ومما يؤسف له أن ٢٧٪ فقط من جميع مدراء المدارس أنهوا أو كانوا منتظمين في دروس التدريب.

LAU LIBRARY BEIRUT

وإذا كان المعيار الأكاديمي لمدراء المدارس هابطاً، فإن المدرسين وراءهم يتمرغون تحت مستوى الطموح، فالمدرسون الأكاديميون الإسرائيليون للمرحلة الابتدائية لا يحتاجون إلى درجة أكاديمية، وفي الحقيقة فإن ١٦٪ فقط منهم تخرجوا من الجامعات. وبعد فإن قلة الكفاءة قياساً بالمعيار الدولي هي حال هؤلاء المدرسين حسبما يصف التقرير، إنّ المتعلمين أنفسهم ليسوا تحت الإشراف المناسب المطلوب لضمان بقاء مستوى عال من التدريس.

وبعد المعاناة عبر سنوات الدراسة الابتدائية مع معلمين بالكاد هم أفضل تعليما من تلامذتهم، فإننا ننتقل إلى المدرسة الثانوية (العليا)، فالتعليم يفترض أن يكون مجاناً وإجبارياً، ولكن بما أن الحكومة قطعت مساهمتها في موازنة التعليم لتصل إلى ٧٥٪ من مجموع النفقات، فإن على الوالدين أن يساهموا بالفرق بكلفة مقدارها ٣٠٠ دولار لكل تلميذ، ولأن الحكومة أيضاً قلصت نفقات بناء الصفوف المدرسية رغم تدفق موجات الهجرة فإن النسبة بين المدرسين والطلاب ارتفعت لتصل إلى ١ : ٤٠. وعليه فإن قلة من المدرسين تستطيع الاحتفاظ بالنظام، وبنفس الطريقة، ولأن الحكومة تسيطر على المقررات المدرسية فإن صفوف المدارس تبقى موحدة وغير مبدعة، وبشكل عام غير طبيعية. وكما يقول «شائي لاشمان» رئيس مجلس آباء القدس «إن التعليم لم يعدِ ضرورة عُليا في إسرائيل». لقد كان لمجلسه الفضل في القيام باختبار نجاح قوي لكل مدرسي المدارس الثانوية وذلك للرقي بمستوى المدرسين، إلا أنّ النتائج لم تكن مشجعة إذ أن اتحاد معلمي الهستدروت لم يسمح بعمل الاختبارات على مرأى الجمهور.

إحدى نواحي فشل التعليم الإسرائيلي المحزنة هي نتائج أطفال السفارديم الأكاديمية الضعيفة، فبالرغم من أن أكثر من نصف سكان إسرائيل هم من السفارديم، إلا أنهم يشكلون ١٦٪ فقط من المجتمع الجامعي، وبالرغم من ذلك فإنهم أكثر من يضطر إلى الانسحاب منه. وقد حاول المعلمون الأحرار إعادة تشكيل هذه المفارقة من خلال التكامل المدرسي، إلا أن النتيجة الرئيسية كانت تدني مستوى الإشكناز في المدارس الثانوية بالإضافة إلى توتر كبير في المدارس. وحسب دراسة بلدية تل أبيب عام ١٩٩١ فإن أكثر من ٦٠٪ من سكان المدينة قاموا بحوادث عنف في المدارس.

يعتبر النظام التعليمي برُمته مجزرة؛ مئات من الطلاب الذين يحتاجون إلى تعليم خاص لا يجدون مكاناً للذهاب إليه لأن الحكومة لا توفر أنظمة تخصصهم، وفي الجامعات يعاني الطلبة لأن «المعاهد العليا» أنهكت موازنة التعليم، وحسب «أفراهام شوحاط» فقد استثمرت الحكومة ٣٢,٠٠٠ دولار في المتوسط لكل طالب من المدرسة الدينية مقابل ٩,٠٠٠ دولار لكل طالب جامعي آخر، وكانت النتائج على صعيد التعليم العالي محزنة لموقف التعليم الأكاديمي الإسرائيلي حول العالم.

يرسل الوالدان المقتدران أبناءهما إلى الأساتذة الخصوصيين أو الدروس الجماعية المكلفة، بينما يعاني الآخرون غير المقتدرين كثيراً. إن الفجوة بين يهود السفارديم «اليهود الشرقيين» غير المقتدرين ويهود الأشكيناز «اليهود الغربيون» الأغنى تتعاظم وتقود إلى مستقبل غير متكافىء وإلى تقسيم المجتمع الإسرائيلي، إن أحدنا يأمل أن تسيطر الرؤوس الهادئة عندما يدخل الجيل الحالي من تلامذة إسرائيل سوق العمل ويجدون فرصاً مختلفة تنتظرهم.

إن البيروقراطية تربط الأطفال منذ المهد، ولا تدعهم ينطلقون مهما كان صراع الطفل مريراً، فهي تفسد حبّ الاستطلاع للطفل.. ولا تلفت إلى قيمته وتحاول عزله عن مجتمعه، ولكن ربما كان هذا هو التعليم المناسب للطفل الإسرائيلي إذا أريد له معايشة بيروقراطية خانقة والتي ستسفر عن استهزاء بكل أمل لوجود أي مراهق بصورة طبيعية.

• عادة ما يتوفر الشرطيّ عندما لا نحتاج إليه:

يُعْتَقل الإسرائيليون ويُسجنون كثيراً لأسباب سخيفة، ولكن حسب «أمنون روبنشتاين» (إصلاحي) فإن حوالي ٧٪ (حسب إحصائيات عام ١٩٨٣) من جملة الذين يعتقلون يحاكمون في النهاية، وعليه فإن ٩٣٪ من الإسرائيليين الذين يساقون إلى محطات الشرطة للاستجواب ليس لهم علاقة بذلك، ولكن حتى وإن برئت ساحة الكثيرين فإن مجرد الاعتقال كما يقول روبنشتاين يعد نصف محاكمة أو إدانة، فالمعاناة التي تتخلل تلك العملية لا يمكن وصفها.

LAU LIBRARY
BEIRUT

إن العدد الأكبر من الذين تشملهم عملية من الاعتقال حتى الآن هم الذين تتوجب عليهم ديون بنكية أو من المطلوبين لدائرة الضرائب، وكلا هاتين المؤسستين يعمل بها البيروقراطيون الأقل التزاماً بالمسؤوليات الأخلاقية، وفي معرض التعليق على حالتين حصلتا مؤخراً اعتقل فيهما سبعة من الإسرائيليين المعروفين، ثم تبينت بعد ذلك براءتهم الكاملة في المحكمة - يلاحظ روبنشتاين أن الرعب قد ينتاب أي إسرائيلي، فقد أصبحنا معتادين على الحقيقة القائلة بأن الشرطة أو سلطات الضرائب أو مجالس الإنتاج - ولا أدري بالتحديد كم جهة - لها حق الاعتقال منذ أن وهبت الكنيست هذا الحق لكل موظف، ما الذي تعنيه عملية إرسال أحد الناس إلى المعتقل لكلٍّ من مكاتب الشرطة أو موظفي سلطات الضرائب؟ إن ذلك لا يعني لهم شيئاً.

حسب القانون الإسرائيلي، لا يعتبر سجن أحد الناس فقط لكونه مشتبهاً به في جريمة قانونياً، فالدليل يجب أن يكون محكماً قبل أن يجري الاعتقال، وبالرغم من ذلك فإن السبب الذي اعتادت الشرطة على إعطائه للمعتقلين هو «متطلبات التحقيق» والذي يعنيه ذلك هو أن يوضع المتهم في السجن حتى يشعر بالضعف ويقوم بعملية الاعتراف.

ومن الطبيعي أن يأتي اعتراف كثير من المشتبه بهم الذين يتعرضون لمثل هذه المعاملة سهلاً، وليس بالضرورة حقيقياً، وقد أدين عددٌ كبيرٌ من السجناء بناء على الاعتراف المبدئي أثناء الاستجواب، وأحياناً تنتصر العدالة لهم في وقت متأخر، وفي إحدى الحوادث المؤثرة، قضى عاموس بارانين أكثر من عقدٍ من الزمن سجيناً اعتماداً على اعتراف كاذب إنتُزِع منه بواسطة الشرطة.

يضع الأستاذ «كنيث مان» - خبير القانون الجنائي الإسرائيلي - عدداً من الأسباب التي تفسر إلحاق الشرطة كثير من الأضرار بالمعتقلين:

الأول: أن المحاكم مليئة بالأعمال غير المنجزة، حيث لا يستطيع القضاة تقويم مقتضيات الأدلة بدقة.

والثاني: أن المحكمة - في أحيان كثيرة - لا تقوم بإعلام المتهم بحقه في تعيين

محامٍ، وليس هناك نظام تقوم المحكمة بموجبه بتعيين محامين لأولئك المتهمين الذين لا يستطيعون دفع أتعاب الدفاع عن أنفسهم، إن نصف قضايا المتهمين في محاكم تل أبيب الإلزامية لم يتم عرضها من قبل محامين.

وحسب «مان»، فإن هنالك طريقتين لإدانة المتهم: التوصل به إلى الاعتراف أو جمع الأدلة ضده، في المجتمعات التي تحترم حقوق الإنسان تكون الطريقة الثانية وهي استعمال الحكم المخفف تعتبر مفضلة. ومهما يكن فإنها مكلفة. . لدولة مشدودة مالياً مثل إسرائيل، فإن الاتجاه المباشر يكون محبذاً أكثر بشكل واضح.

إن المشتبه به يمكن أن يتعرض للاعتداء الجسدي في سجن الشرطة، ففي سنة ١٩٨٠، اشتملت ٤٧,٥٪ من جملة الشكاوي المرفوعة على الوحشية، وفي عام ١٩٨٧ م ارتفع هذا الرقم بصورة مريعة إلى ٧٧,١٪، وكشف تقرير المراقب السنوي للحكومة لسنة ١٩٩٠ أن الشرطة تحتاج إلى سنتين لاستقصاء شكاوى القوة المفرطة التي استعملت بواسطة رفاق الشرطة، وبصورة دقيقة قريباً لقانون الثلاث سنوات يقود الجرائم المنظمة، كما وُجد أنّه «حتى لو وَجَد المسؤول عن المظلمة أنّ الشكوى مشروعة، فإن ذلك لا يعد ضماناً بأي شكل من الأشكال لمعاقبة الشرطي المتورط في المشكلة، إن تسعين من ١٤٩ مسؤولاً من الذين كانوا موضوعاً للشكاوى المشروعة قد برئت ساحتهم تماماً.

بالنسبة للوحشية المبرهنة فقد حوكم ثمانية من ١٤٩ شرطياً مذنباً في المحاكم الإسرائيلية، إن الشرطة الإسرائيلية تحمي نفسها قبل العامة وتطرح جانباً خوف العقوبة التي تستطيع أن تحوّل الشرطي المحترس إلى نمر مستأسد، يختلف مزاج مسؤول الشرطة الإسرائيلية كثيراً عما يجد المرء في أوروبا أو الأجزاء المتعقلة من أمريكا، فهم لا يتكلمون كثيراً إلى الجمهور المطلوب بأدب، لقد دربوا على الجار كوسيلة لكسب الاحترام وخوف الناس، وهم عادة لا يستطيعون كسر هذه العادة حتى عندما لا تكون الإخافة ملائمة، إن الشرطة هي ذراع البيروقراطية للتطبيق الجبري للمراسم العشوائية لموظفين غير مؤهلين من خلال الخدمة المدنية، إنهم مجرد ممثلين للمدراء الكبار في الكنيست، ولكنهم يلعبون دورهم بتلذذ واستقلالية بعيدتين، إن هناك إشارة لنهاية مزاعم الديمقراطية في إسرائيل؛

LAU LIBRARY BEIRUT

فالموظفون الإسرائيليون الجيدون المخلصون والملتزمون بالقانون يخافون قوة الشرطة أكثر مما يرغبون بالاعتراف به.

● وردة الضرائب الصفراء:

ليس ثمة دولة تحمّل سكانها من الضرائب كما تفعل إسرائيل، وليس عبئاً أثقل من عبء دافع الضرائب الذي يعمل بنفسه، فلو حصل على نصف دخل الأمريكي فإنه سيكون مجبراً على دفع ٤٨٪ كضريبة دخل، و١٨٪ ضريبة القيمة المضافة، وأكثر من ١٥٪ للضمان الاجتماعي وتذهب البقية مباشرة إلى الحكومة، إجمع هذه الأرقام تجد أن ٨١٪ من دخل الذي يعمل بنفسه يضيع في الضرائب المباشرة. . . إنّ نهاية الضرائب ليست مرئية، فالإسرائيليون يدفعون ضرائب ممتلكات وضرائب ترخيص للسيارات وضرائب للبلدية.

حتى عهد قريب، كان جميع حملة أجهزة الفيديو الذين يصلون إلى البلاد يُحَمّلُون ضريبة ثابتة قدرها ٤٤٠ دولاراً. وفي العام ١٩٩٠ خفضت الضريبة بنسبة ٥٠٪ ولدهشة مدير الـ (VAT) [أي: ضريبة القيمة المضافة] مردخاي بركات انخفض التهريب إلى النصف وتضاعفت الضرائب الجمركية أربعة أضعاف، وقد لاحظ البيروقراطيين المندهشون أنّه «كلما تمّ تخفيض معدلات الضرائب، تأخذ الإيرادات في الزيادة».

إن نتيجة العبء الضريبي الضخم لخصت بواسطة جاك مينيس من خلال ورقة حول الإصلاح الضريبي نُشِرت من خلال معهد الدراسات الاستراتيجية المتقدمة والدراسات السياسية: «إنّ النظام يحصّل الضرائب بطريقة تخلق عدم المساواة وتخنق المبادرة والنمو وتحوّل عملاء الضريبة إلى كذابين سخفاء، ورعاة للسلب والعنف في المجتمع تجاه الحكومة. .».

إنّ ضريبة الدخل تُحصَّل من مستحقها بطريقة تضيف ضريبة إضافية إلى الضريبة الأصلية كما لو كان دافعو الضرائب أنفسهم بلا أعباء كافية، فضريبة الدخل لا تحصل في نهاية السنة المالية كما هو الحال في الدول الطبيعية، ولكن بدلا من ذلك فإنها تحصل قبل

بدء السنة وتخمّن اعتماداً على مبيعات السنة الماضية والضريبة المدفوعة، وعليه فقبل معرفة كيف سيكون إيراد السنة المقبلة وحتى بمعرفة أن السنة تعيسة فإن على رجل الأعمال أن يدفع ضرائب السنوات الأخيرة للسنة المقبلة، وعليه فإنه يحتمل ديناً والذي قد يقتضيه قرضاً بنكياً حتى قبل وصول أول وصولات القبض.

وفي نهاية السنة تعيد مصلحة الضريبة النقود إلى رجل الأعمال الذي تعتريه سنة بائسة، ولكن دون الفائدة الإضافية التي تحمّلها دافع الضريبة بسبب مدفوعات الضريبة الأصلية، وبصورة أخرى فإذا قللت دائرة الضرائب مبيعات السنة عن المعقول فإنها ستطالب وتحصل الفارق مع الفائدة المحسوبة أيضاً، ولكن قلما تتحمس مصلحة الضريبة لإعادة النقود لأصحابها، وعندما يكون هناك تقدير أعلى للدخل، فإن سلطات الضرائب تصبح بطيئة في إعادة المبالغ الإضافية المستحقة والنتيجة بالتالي - غنية عن القول - تكون عادةً خرابا وتدميرا.

على كل العمال المستقلين أن يدفعوا لمحصلي ضرائب (VAT) ١٨٪ من دخلهم كل شهر مُحتّمين بذلك وجود المحاسبة اليومية فضلاً عن تلك الحسابات السنوية المطلوبة من قبل ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي، ويشمل مفهوم العمال المستقلين كل أولئك الذين لا يتقاضون رواتباً، وعليه فحتّى مدرس البيانو والسمكري وبائع الجرائد عليه أن يضيف ١٨٪ إلى فاتورته، ثم إعادة المال إلى سلطات ضريبة (VAT)، وبشكل جوهري، يُعْتَبَرُ كل من ليس لهم رواتب منتظمة محصلي ضرائب للحكومة.

في سنة ١٩٩٠ اعتقلت الشرطة اثنين من موظفي دائرة الدخل القدماء بالإضافة إلى تسعة من رجال المباحث الخاصة مع اثنتين من سكرتيراتهم، لقد كان موظفو الضرائب يبيعون معلومات سرية إلى رجال المباحث الذين استعملوها بدورهم ضد خصوم عملائهم أو أعدائهم في العمل أو زوجات أعدائهم في حالات الطلاق، وفي النهاية تمّ القبض على ما مجموعه ١٣ محققاً خاصاً لعدم دفع ضرائب موظفيهم الإثنين. وحسب اثنين من مباحث تل أبيب: «يمكن بدفع السعر المناسب الحصول على أية معلومات تريدها من أي مكتب حكومي». وحسب تعليق أحد المحررين: «عندما يصبح فساد موظفي الحكومة طبعاً مقبولاً

LAU LIBRARY
BEIRUT

من السلوك فليس ثمة شيء سيحصن من الأضرار ربما حتى عندما يتهدد الحظر حياة الدولة بكاملها.

إن السرقة السلكية للمعلومات (التجسس السلكي) بالإضافة إلى إرسال الرسائل المفزعة أصبحت من الطرائق المستعملة في جمع الحقائق الضائعة أو للتجسس على الناس بطريقة عشوائية، إن آلافاً من الإسرائيليين تصلهم مطالبات سخيفة لمدفوعات ضريبية، لأن القانون يسمح لمخمني الضرائب فرض تخميناتهم اعتماداً على تخمين محض، لقد أصبح الإرهاب الضريبي حقيقة لكل إسرائيلي يعمل بنفسه والذين يتقاضون الرواتب، وتُرك عمال الرواتب وشأنهم، لأن الظن السائد أنه لا يمكن تحصيل الكثير بدونهم.

وعلى أية حال فإن مصادر جديدة لضريبة الدخل قد بُحِثَت. وفي كل الدول الطبيعية توجد هيئات خيرية معفاة من الضرائب ولكن ليس في إسرائيل، حيث إنّ أكثر الهيئات الخيرية تخضع للضريبة على نشاطات غير خاضعة للربح بالإضافة إلى رواتب عمالها، إن نتائج نظام الضرائب الإسرائيلي قد وُصِفَت ببراعة بواسطة عيزرا سوحار:

«بالرغم من أن ضريبة الدخل لا تجلب أكثر من ٢٥٪ من عائدات الدولة إلا أنها تخرب بشدة الاقتصاد وأخلاق الموظفين، إنها تؤثر في حياة الناس وتجعل العمالة مرتفعة الثمن، إذ بالرغم من أن المهندسين الإلكترونيين الإسرائيليين يأخذون بيوتاً بأقل من نصف رواتب المهندسين الأمريكيين إلا أن كلفتهم على موظفيهم أعلى، تطارد دائرة ضريبة الدخل الإسرائيلية رجال الأعمال الصغار بالإضافة إلى العاملين بأنفسهم حيث أدخلت إلى حيز الوجود صناعة ضخمة من المستشارين والمحاسبين الضرائبيين تعمل على إيجاد اقتصاد تحت الأرض. فهي تقرر الأسعار بمعدل عال غير حقيقي وتفقد المنتجات الإسرائيلية المنافسة في السوق العالمي إلا إذا حصلت على المعونة، كما أنها تخنق إنتاجية العامل وتخنق الإستثمار. لأن محصلي الضرائب عليهم إظهار نتائج «رائعة» ولذلك يقوم الموظفون بوضع المتميزين من دافعي الضرائب من خلال تخمينات هائلة، ويرسلونهم زحفاً لإثبات براءتهم. إنّ تحصيل الضرائب الإسرائيلي يشتمل على آلاف من

المــوظفين، وهــو مطبــوع بغياب المتخصصين، الأخـطاء الكثيرة، الانتهـاكـات غير المضبوطة، التخريب على العامة. . ».

وتستمـر البيروقراطية في تخريبها للمجتمع بطرق أكثر إغواء وحسب خبير الجريمة الدكتور كنيث مان، فإن سلطات الضريبة تطارد وتتحرش بصغار أصحاب المصانع، ذلك أن كبارهم يوظفون محاسبين تفوق مواهبهم أولئك الكتبة الحكوميين حيث يوضعون بعيداً عن الخضوع للضريبة بواسطة طرائق محاسبية معقدة، بينما يسهل تعقب مالك المتجر أو المحل.

إن مكاتب الضريبة أسوأ كثيراً من أعتى المجرمين في الحرب الإسرائيلية على مصالح رجـال الأعمـال الصغـار، إن بيروقـراطيي البلديات يخـوضـون حروباً ذكية ضد التجار المستقلين، وكُتيِّب بلدية تل أبيب المصمم لمساعدة رجل الأعمال في إنشاء التاجر هزليّ بما فيه الكفاية للأدب البيروقراطي، للحصول على رخصة العمل على المرء في البداية أن يسجـل في دائـرة التـراخيص التـابعـة للمدينة، وبعد هذا العمل السهل فإن طالب الترخيص شأنه شأن من يدير المتجر حين حصوله على موافقة دوائر التخطيط والأبنية، دائرة الدفاع المدني، دائرة البيئة، دائرة الخدمة البيطرية، دائرة الصحة العامة، الشرطة، وزارة العمل، وزارة الصحة، بالإضافة إلى الدوائر الأخرى.

سوف يلاحظ القارىء وبدون شك بعض الإدعاءات في الموافقات، ولكن يجب أن لا يُزعج ذلك رجل الأعمال إذا استطاع أن يحصل على الموافقات في أسبوع أو أسبوعين. ولكن لسوء الحظ فإن لكل دائرة فريقها الخاص من البيروقراطيين الجاهزين لإيجاد أعمال غير ضرورية لطالب التـرخيص قبـل أن يحصـل على المـوافقة، أُضرب ذلك بعشرات المكاتب وشهورها الخمسة قبل منح الرخصة، هذا إن مُنِحت.

إذا أراد رجل العمل الصغير زيادة ربحه في حقول كثيرة، فإنه يكون عاقلاً للغوص بعيداً في البيروقراطية للحصول على شهادة منشأة مؤافقة الحكومة، والفائز بالحصول على هذا الختم بالمـوافقـة يحصل على إعفاء من ضريبة الدخل للشركة بالإضافة إلى إعفاء

LAU LIBRARY BEIRUT

توزيعات الأرباح من الدخل الضريبي للأفراد، بالإضافة إلى المنح الاستثمارية، وبدون هذه الصفقة فإن بعض المصالح في إسرائيل لا يمكنها المنافسة.

• مزيداً من قصص الجنون قادمة. . . الانسياق إلى الذهول:

تكمن علامة أكيدة على أمة منهارة في شبكة مواصلاتها المتفتتة، فإذا قرّر أحدهم بناء أو توسيع إحدى الطرق، فإن عليه أن يسعى للحصول على موافقات ١٩ جهة مختصة: وزارة المواصلات، وزارة الإسكان، دائرة الأعمال العامة، وزارة الداخلية، سلطة البناء والترخيص، سلطة الطرق العامة، الشرطة الإسرائيلية، سلطة الميناء والسكك الحديدية وغيرها. ولما كان التنسيق بين هذه الدوائر في الأغلب لا وجود له، فإنّ العملية تأخذ حوالي ٢٠ عاماً أحياناً لترخيص طريق.

في العام ١٩٨١ حدّدت الحكومة ٢٥٢ كليو متراً «كطريق خطر»، حيث كانت ضريبة الموت هي الأعلى وقررت صيانتها، وبعد خمس سنوات تم صيانة أقل من ١٠٠ كيلو متر، وقد رصفت هذه المسافة بشكل رديء بطبقة من الإسفلت بدلاً من الطبقتين الضرورتين لمنع التلف السريع.

لقد جمع المال بطريقة غريبة كما هو متوقع، فالإسرائيليون يدفعون ثلاثة أضعاف ما يدفعه الأمريكيون ثمناً للوقود بسبب الضرائب الباهظة، ولكن ١,٥٪ من أموال الضرائب تذهب لإصلاح الطرق، و٤٢٪ من أقساط رخص السواقين تذهب إلى البلديات والتي لا تخضـع لأي التـزام تجـاه إصـلاح الـطرق. وليس عجبـاً، فإن استثمار إصلاح الطرق الإسرائيلي قليل بشكل يشابه ما تكلفه عملية إصلاح طرق الدراجات، تنفق إسرائيل ١٣ دولاراً عن كل عربـة لعملية الحفاظ على الطرق بينما يصل ذلك في سويسرا إلى ١٠٣ دولارات و١٧٣ دولاراً تنفق في النمسا، مع العام ١٩٩٠ وحسب مراقب النفقات الحكومي «فإن ما لا يقل عن ٤٦٪ من شبكة الطرق داخل المدن بحاجة إلى إصلاح شامل قياساً بـ ٢٪ فقط قبل ١٥ عاماً».

تكثر قصص الرعب البيروقراطي في إدارة تراخيص المركبات ولا تكتمل زيارة مركز التسجيل بدون مشاهدة لقتال بالقبضات داخل إحدى الطوابير، وكتبة تسجيل المركبات فريدون من نوعهم بالجلوس وراء الزجاج المقوى ضد الكسر.

إن شرطة المرور أقل عدداً من المطلوب، كما أنهم ميالون إلى التجمع بالألبسة والأدوات الواقية على شكل كمائن وهم يستغلون أحدث آلات التصوير، إلا أنها لا تعمل في ٧٠٪ من الوقت، بينما تعمل وسائل الرادار بغير براعة وبزيادة سيارة أو اثنتين وذلك حتى تستطع فقط الإمساك بالمسرعين في الطرق الممتدة العريضة حيث لا تقع الحوادث عادةً.

تحتوي محاكم جرائم الطرق على قضاة كما يلاحظ يوريل لين: «عادة في أدنى السلم القضائي». لقد عقّب لين على قضية أحد الشبان البالغ من العمر ١٩ عاماً والذي قاد سيارته على رصيف المشاة وقتل طفلين، فالقاضي لم يكن مسروراً بالاهتمام الكبير الذي أعطته وسائل الإعلام للحادثة، ولا بالجيشان العاطفي لوالدي الطفل المحرومين، وقام بإعطاء الجميع دروساً بسبب إزعاج قاعة محكمته، وقرر الحكم على القاتل بستة أشهر خدمة مجتمع.

في كل سنة على مالك السيارة دفع ٣٧٥ دولاراً في المتوسط وذلك عوضاً عن فحص سيارته بواسطة ميكانيكي مرخص حكومياً لأغراض انتهاك السلامة، إضافة إلى رسوم التسجيل والترخيص والتأمين والفحص، إن ذلك يكلف الإسرائيلي حوالي ٣,٠٠٠ دولار قبل أن يستطيع قيادة سيارته، إلا أن تنغيص البيروقراطية لم ينته بعد، فإذا جمع أحدهم تذكرتين زيادة عن المدة المقررة للوقوف، عليه أن يدفع كلفة ١٢ ساعة للسواقة الوقائية، وقبل نهاية الفصل يجب عليه أن ينجح في اختبار قبل أن تجدد رخصته.

في العشر سنوات الماضية، تعود الإسرائيليون الحصول على مخالفات مواقف بأعداد تفوق التصور، ففي القدس تحاط السيارات بأقفال حديدية، أو بملازم حول الإطارات فيما إذا وقفت بشكل معيق أو تجاوزت وقت الوقوف بعدة دقائق، لقد اكتشفت البلدية أن أقفال الإطارات هي طريقة مثلى للحصول على النقد السائل.. كما يعلق أحد الموظفين:

LAU LIBRARY BEIRUT

«نحن نقوم بإقفال الإطارات حيث وجدناها، لأننا نجلب الإيرادات للمدينة، إنني أكره هذا العمل، كما يكرهني الناس الذين نقفل عليهم، ولو وجد لي شخص ما عملاً في الخارج، فسأترك العمل في لحظات وأرحل، إن هذا يبين مدى كرهي لما أقوم به، في الحقيقة فأنا أسبب مضايقة متعمّدة نيابة عن المدينة، قل لي كيف ترغب في الاستيقاظ صباحاً وتقوم بعملي؟

لا شكراً، فأنا أفضل كثيراً على ذلك أن أكون مراقباً لمواقف السيارات في تل أبيب»

في ربيع ١٩٩١ أوقف رجل يدعى «أفراهام عزرا» بواسطة الشرطة الذين عثروا لدى تفتيش سيارته على رزم كبيرة من تذاكر مواقف السيارات. وفي الوقت الحاضر لا يقوم كثير من الناس بجمع تذاكر المواقف للناس الآخرين، لذلك زادت شكوك الشرطة واكتشفوا أن عزرا الذي يقيس العدادات في تل أبيب كان يقوم بإصدار التذاكر للناس ويثقبها بطريقته الخاصة والتي تسجل التذاكر في قاعة المدينة، وقد دُفع للمفتشين علاوة ١٥٪ لتسليم أكثر من ٣٥٠ غرامة عن كل شهر وقيام «عزرا» بابتكار طريقة حفظ الوقت للحصول على دفعات أكثر. فهو يستطيع أن يجلس في بيته أو في المقهى، آخذاً لأرقام تسجيل السيارات المارّة ثم يعمل لها تذاكر، وقد ادعى «عزرا» أن كل المفتشين يقوم بعمل نفس الشيء، وقد قامت الشرطة بصورة متتابعة باكتشاف عصابة من المراقبين الذين يزيفون تذاكر المواقف.

وكما لاحظ أحدُ الكتاب في تل أبيب: «إنّ الغضب يزداد عشر مرات عندما تدرك أن ما نسبته لخيالك المضطرب هو في الواقع حقيقة: لقد كان الكثير من التذاكر مزيفاً».

الآن وبالتأكيد - في الآلاف من التذاكر المزيفة - لا بد أن أحداً لاحظ أنه لم يكن مصطفاً في المكان أو الزمان المرقوم على تذكرته، وعليه لماذا لم يقم أحدهم بإثارة شكوى؟ إن كاتب تل أبيب يوضح: «لتجنب التنغيص اللامتناهي فإن أكثر الناس تدفع الغرامة دون همهمة».

لنقل إنّ إسرائيلياً منهوكاً من شراك البيروقراطية المنخرطة في عملية سواقة السيارات اختار وسائط النقل العامة. هل حقاً ستتحسن حياته؟ آسف، لكن لا مفر في مجتمع منهار

بالقبضة المحكمة للمصالح السياسية. إن القطارات الحكومية المستعملة ذات طراز أثري بحيث أن المسافة بين القدس وتل أبيب تحتاج إلى زمن يفوق زمن السيارة بثلاثة أضعاف، وحسب تقرير مراقب النفقات الحكومي عام ١٩٨٨ فإن ٢٤ من أصل ٣٤ خطاً رئيسياً يدار بخسارة.

ولا عجب إذا كان نقد آخر للتقرير الحكومي يعتبر جزءاً من النموذج العام. فمن أصل ١٢٠,٠٠٠ دولار وضعت في الموازنة كمشاريع السلامة أنفق نصفها، وبغض النظر فيما إذا صرف النصف الآخر، فإن ذلك الإنفاق ليس له أدنى علاقة بكيفية جعل السفر بالقطارات أكثر أماناً. ومع العام ١٩٨٧ عاين عمال القطارات أقل من نصف التقاطعات في الدولة والتي تتعارض مع مقتضيات السلامة.

إن الباصات الداخلية هي المالك الوحيد لإحدى تعاونيات الهستدروت وهي خط الباصات «إيجيد»، بينما تمتلك مؤسسة احتكارية أخرى تدعى «دان» نصيباً طيباً من امتياز تل أبيب. ويلخص «موشيه جلازمان» ركوب الباصات في إسرائيل اليوم: «لم تستطع تعاونيات النقل الراكدة والبطيئة والمنتفخة خارج أبعادها الطبيعية إمداد المسافر العام بخدمة مساوية للاسم.. إن الوضع يمكن أن يخلق ثقافة ملائمة لتقدم الانحراف والتورط في صفقات اقتصادية مشكوك فيها بالإضافة إلى إساءة استعمال الموازنة والسلطة.. لتسمية بعض الظواهر التي تلعن التعاونيات في الوقت الحاضر..

إن التعاونيات تعمل في ظروف عجز موازنة هائل، وحسب إحصائيات بداية ١٩٨٩، لم تغط إيرادات تعاونية «إيجيد» من المسافرين كلفة الأجور، وهكذا تحتاج التعاونيات إلى دعم حكومي قوي على شكل دعم للمواصلات العامة.. فضلاً عن ذلك، فقد عُرفت التعاونيات بالوقاحة وبالخلق غير المسؤول تجاه المسافرين».

إذا أردت الهروب من إسرائيل بواسطة الجو، وأردت الراحة وخدمةٍ صديقةٍ، فإن الخيار يفضل أن لا يكون مع شركة الطيران الإسرائيلية «إلعال»، إذ من البداية فإن الوصول دائماً متأخر، وفي السبعينات صبت العشرات من اتحادات شركة «العال» لعناتها على خطوط الطيران بالإضرابات والمغالاة بالتقييد بالأنظمة والمقاطعة. لقد أغرقت الاتحادات سمعة

LAU LIBRARY BEIRUT

الطيران الدولية، ولكن في العام ١٩٨٢ دمّرت الاتحادات الاسم الجيد للطيران حتى داخل إسرائيل، في إحدى أسابيع الحرب اللبنانية، وبينما كان الشباب الإسرائيلي يموتون داخل أشجار الأرز أضربت شركة «العال» وعطلت جميع الرحلات. اتخذت الحكومة قراراً بإغلاق شركة الطيران الوطنية وأسلمتها إلى الحارس القضائي، وفي النهاية أدار السياسيون خطوط الطيران بعنايتهم المعهودة.

في سنة ١٩٩١ م، صنفت مؤسسة زاغات للطيران شركة «إلعال» كثالث أسوأ خط طيران في العالم. فقط الخطوط الجوية الأولمبية اليونانية وطيران الأيروفلوت الروسية صنفت أسفل من العال. وقد استلمت بعض شكاوي الزبائن على وقاحة الموظفين، وضيق «الكابينة»، والجوّ غير الودي، وجاءت الثانية بعد الأيروفلوت في المعاملة القاسية، وعومل المسافرون كأنهم أعداء.

وهذه هي شركة الطيران التي يُفترض أن تعمل على إغواء السّياح لزيارة إسرائيل.

● مرحباً بك في إسرائيل. إن هذا ترويع:

إن الحكومة تلصق كل أطرافها في جسم السياحة، تخيل أن الحكومة الأمريكية عينت سكرتيراً للسياحة وظيفته تنظيم صناعة السياحة. إن ذلك يعد سخافة، واستحالة، وإضاعة كاملة لأموال العامة. إن ذلك يحدث وأكثر في إسرائيل حيث توجد وزارة السياحة، يجلس وزيرها في مقعد القيادة ويصوت في قضايا عسكرية حساسة.

والآن لأن الجمهور يدفع لوزارة السياحة، فما الذي يجنيه الناس جراء دفع نقودهم؟ إن الإجابة هي مزيد من التداخل ومزيد من الفنادق صدّق أو لا تصدق فإنه في عالم إسرائيل الخرافي تدفع الحكومة لأصحاب الفنادق ٤٠٪ من كلفة إنشاء فنادقهم ولا تطلب لذلك عوضاً في المقابل.

وفي وثائق تقرير المراقب الحكومي لسنة ١٩٨٨ وردت عدة حالات قامت خلالها وزارة السياحة برمي أموال العامة في فنادق خاربة، وفي إحدى الحالات لم يستطع المالك

التمكن من إكمال البناء، فقامت الحكومة بإعطائه أكثر من ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار لمساعدته على الإنهاء، وفي حالة أخرى. . ودون أن تطلب وزارة السياحة تقريراً مالياً مفصلاً والوثائق الأخرى المتعلقة بالموضوع - تلقت سلسلة فندق «شيف» غير المؤهلة وغير الجديرة ملايين الدولارات بالرغم من أن خسارتها كانت معلومة تماماً للناس.

إن المشكلة ليست في دولة تعاني من نقص في الفنادق. ففي صيف ١٩٩١ وخلال ذروة فصل السياحة، حازت الفنادق الإسرائيلية على ٤٠٪ كنسبة أشغال، و٤٠٪ من أولئك المشغلين للفنادق كانوا من الإسرائيليين الذين استمتعوا بصفات الأسعار المخفضة.

● مرحباً، هل تسمعني؟ فأنا أتصل من تل أبيب:

حتى سنة ١٩٨٤، أدارت الحكومة مباشرة شركة الهاتف بالطريقة الحكومية الفذة، والذي يعني الانتظار خمس سنوات لتركيب الهاتف، إلا إذا كنت ابن العم الثالث لمزيّن زوجة وزير الاتصالات، وكنت على استعداد لرشوة إحدى الفنيين. في إحدى برامج الكاميرا الخفية اللاذعة، صور برنامج «حراسة المستهلك» التلفزيوني أحد الفنيين وهو يطلب ٢,٠٠٠ دولار رشوة لتركيب خط هاتف.

في العام ١٩٨٤، ألغت الحكومة الرقابة الوزارية المباشرة على شركة الهاتف وكونت مؤسسة حكومية سميت «بيزيك» وذلك لإدارة جميع وسائل الدولة للاتصالات، وقد ادعت الحكومة أن هذه الخطوة اتخذت لتطوير خدمات الهاتف، ولكن في الحقيقة كانت الشركة الجديدة عبارة عن النتيجة لمؤامرة بين الهستدروت والحكومة لتجاوز القيود الحكومية على الرواتب، والسماح لعمال شركة الهاتف بالحصول على مكتسبات نفيسة من الأجور. ما الذي عناه ذلك أن العمال أوجدوا شركة وأداروها تحت الأرض. لقد تمتعت «بيزيك» ليس فقط بمجموعة واحدة بل بهيئتين من العمال إذا أضربت إحداهما تبعتها الأخرى، ولسوء الحظ تقوم «بيزيك» بإدارة البث الإذاعي والتلفزيوني، ولذا تصبح شاشات التلفزيون مظلمة عندما تضرب شركة الهاتف.

LAU LIBRARY BEIRUT

في سنة ١٩٨٩، أصدرت بيزيك أسهماً في بورصة تل أبيب وطالب العمال بزيادة خدمات الهاتف كي تزداد حصص أرباح الأسهم، وبالطبع فإن زيادة العائدات تعني زيادة في الأجور، فإن دوافع إغناء حملة الأسهم الرأسماليين كانت مبررة لكل الناس إلا الجمهور الإسرائيلي. إن مكالمة هاتفية إلى حيفا من القدس وقت الظهيرة تكلف تقريباً نفس كلفة المكالمة إلى نيويورك في منتصف الليل.

بعد سنتين من تشكيل «بيزيك» لخص «أهارون دولاف» من صحيفة معاريف إنجازاتها: «على مقربة انتهاء بيزيك من أعمالها للسنة الثانية وصلت محنة الهاتف إلى ذروة جديدة. لقد فقد الإسرائيليون صبرهم، وأخذت الأصوات اليائسة المطالبة بالعصيان المدني بالوضوح والعلو كثيراً».

بدلاً من عدم الإذعان المدني، تشكلت مؤسستان أهليتان ضد «بيزيك» والتي قادت مكتشفاتها إلى شخصية رسمية تتداول الشكاوى المقدمة ضد شركة الهاتف. إن مكتشفات ثلاثة أشخاص والحالات التي ناقشوها كانت ستصبح كابوساً لو لم تكن هذه إسرائيل.

إن «بيزيك» تزيد في الأسعار، وليس ثمة أحدٌ يعلم فيما إذا كانت هذه هي السياسة، لأن أقل من ٤٠٪ من الهواتف الإسرائيلية هواتف رقمية. فالفواتير لا يمكن تفصيل مفرداتها، وبدلاً من ذلك، تستند فاتورة الهاتف إلى الأمتار الميكانيكية. (الهواتف الرقمية لا تشتمل على تفصيل بالمفردات أيضاً، وعلى المستهلك أن يدفع كلفة تفصيل المفردات في حالات الفواتير المشكوك فيها).

أحد الذين اتصلوا بمجموعة حماية «بيزيك»، جاءت فاتورتان ضخمتان، لقد مكث أياماً يحاول إقناع مختلف موظفي ولجان البيزيك أن الفواتير كانت غير صحيحة، ولكن لأن العداد يقرأ ما يستطيع أن يقرأ فقد استلم أمر صرف نهائي بعد فترة زمنية، قام فريق الحمايه بعمل استقصاء بسيط، واكتشف أن نقصاً في التيار الكهربائي في العداد كان يعمل على زيادة التكلفة.

في حالات الهاتف المشغول، تقدر بيزيك عادة الفاتورة، وبحذق تعلن الحقيقة مع

رسالة وحيدة بالعبرية بجانب المبلغ، وحسب مقالة في صحيفة «يديعوت أحرونوت» في شهر نيسان ١٩٨٩، استلم رجل أعمال من «بتاح تكفا» فاتورتين، وبقيمة ١٥٠٠ دولار، واعتماداً على ذلك أخذ في احتساب استعماله للهاتف، وأُغلقت فاتورته الثالثة بـ ٤٠٠٠ دولار بالرغم من أن استعماله الحقيقي للهاتف لم يتغير، الذي حدث هو أن الفاتورتين الأوليين كانتا غامضتين وقد أُلصقتا بالفاتورة الثالثة، ويفضي هذا الأمر بصعوبة إلى تخطيط عمل دقيق.

في سنة ١٩٨٩، نشر مجلس المستهلكين الإسرائيليين نتائج دراسة مسحيةٍ أُجريت حول آراء الجمهور في مؤسسة «بيزيك»، وقد بينت أن ٣٠٪ شعروا أنهم قد خُدعوا في فواتير هواتفهم. ومن هؤلاء الناس ٦٠٪ اشتكوا على الشركة، وفي ١٥٪ من هذه الحالات استطاعت «بيزيك» أن تقنع المتذمرين أنهم مخطئون، وأجبرت المؤسسة على عمل استقصاء، وللعجب فإنه بعد قليل وجدت «بيزيك» أن غالبية الشكاوي كانت مبررة أو تستحق عناية فاحصة.

ولكن الشكوى البسيطة لا تعني أن يفتح ملف دعوى بواسطة موظف يبغي المساعدة، فكما هي الحال في البيروقراطية الإسرائيلية، فإن المستهلك دائماً مذنب حتى يثبت عكس ذلك، أو يُدان بذلك حتى يذعن.

إنه مزاج البيروقراطية والذي يقود إلى الضغط المرتفع والصداع النصفي، ويخشى الإسرائيليون تحديها مخافة الوقوع في متاعب أعتى.

تضع «زيلدا هاريس» من قادة الإصلاح الإسرائيلي مثالين: في الحالة الأولى رفض السكان الإبلاغ عن إجرامي معروف من الجيران وذلك لأن ابن عمه يعمل في سلك الشرطة، وفي الحالة الثانية: فقد امتلأت عيادة طبيبة الأسنان بالملاحقين التابعين لمكاتب [Vat]، بينما كانت طبيبة الأسنان تقوم بعملية معقدة لأحد المرضى، وقد باشر الوكلاء التحرش بالطبيبة بصوت عال متهمين إياها بالامتناع عن دفع الضريبة في الوقت الذي كانت يديها في فم المريض، وبدلاً من الشكوى أو الملاحقة القانونية، جعلت طبيبة الأسنان

LAU LIBRARY BEIRUT

الحادثة تمر وذلك خوفاً من تحرش أكبر، فلو أنها ذهبت إلى المحكمة، فإن شأنها كأي إسرائيلي آخر لن تضمن إصغاء عادلاً أو قاضياً قديراً.

● خدمة سريعة في مؤخرة المحكمة:

إن النظام القضائي الإسرائيلي يُعَيَّن سياسياً، وعليه مرَّةً أخرى كما هي العادة فإنَّ المُخبرين يُعْطَوْن الأعمال كمكافأة للإخلاص، وكما هي الحال فإن النظام يتقوض من خلال انعدام الكفاءة ونقص القوة العاملة وسوء نوعية القوة العاملة.

ولانعدام الكفاءة، تقدم صحيفة معاريف الصادرة بتاريخ ١٨ كانون ثاني عام ١٩٨٧ م مثالاً مضحكاً؛ غادر أحد قضاة تل أبيب ـ خلال الاستماع إلى دليل مهم ـ قاعة المحكمة ليرد على الهاتف، إذ بدا أن المتصل كان مصراً، ولم يكن ليوقف رنين الهاتف. وليس ثمة أحد في قاعة المحكمة مخولاً بالرد على المكالمة. وعليه بينما كان مصير المتهم في الميزان، كان القاضي يقاطع محضر الجلسة..

يتضح الافتقار للتحديث من خلال عدم وجود (الكمبيوتر) في نظام المحكمة الإسرائيلي، وهذا يعني أن القاضي قبل أن يتخذ قراراً فإن عليه السير إلى مكتبة القانون والنظر في قضايا مماثلة ذات ارتباط إما بنفسه أو بمساعدة رجل مكتبة سريع.

أعدّ الدكتور «كينيث مان» في كلية القانون بجامعة تل أبيب بحثاً بسيطاً، ووجد في المتوسط أن الوقت بين الاستماع الأول وعرض الأدلة في قاعة المحكمة الإسرائيلية هو ١٧١ يوماً ثم بعد ذلك يحتاج إلى ٧٥ يوماً للاستماع إلى الأدلة وإلى الوقت الذي يتوصل فيه إلى الحكم تكون قد انقضت ٣١٥ يوماً. يُعتبر الانتظار في بعض قاعات المحاكم الإسرائيلية أسطورياً.

أحد الأمثلة هو قضية لسكان بناية في تل أبيب ضد شركة الإسكان الحكومية، فقد ادعى السكان أن البناية غير مناسبة للسكن الإنساني، وطالبوا بإصلاحات شاملة وإعادة بناء، ولكن لم يتعقب أحدّ الحكومة بكل مواردها التابعة للجمهور بدون توقع فرصة مرتفعة

لحصول نوبة قلبية. لقد أخذت القضية عشر سنوات قبل الوصول لحكم نهائي. وعاش السكان في فساد سياسي فترة قرن من الزمن بينما كانت العدالة تأخذ مجراها.

وببساطة لم يتعقب أحدٌ الأطباء في أخطاء عملياتهم، ذلك أن المستشفيات تكون مراقبة من قبل الحكومة أو الهستدروت، ومهما كان الخطأ في العمل واضحاً، فإن للمريض سبيل بسيط للحصول على تعويض عادل.

في شهر كانون أول ١٩٨٦، طورد أحد الأطباء واسمه «بن دور» من قِبل عائلة أحد الجنود الذين تمَّ فحصهم على عجل وأعلن عن أهليتهم للخدمة العسكرية، وتوفي بُعَيْد التحاقه بتوقف القلب، وقد بدأت المحكمة الاستماع إلى الشهادات في شباط ١٩٨٦، ولم تنتهِ من الحصيلة النهائية حتى شهر كانون أول ١٩٨٧، وعندما سُئِل القاضي: لماذا تطلب الأمر وقتاً طويلاً. أوضح: أنه كان عليه النظر في ٧٢ صفحة مراسم «بروتوكول»، بالإضافة إلى كتابين طبيين للتمعن والدراسة. إنه حتى لو لم يأخذ أبداً مساقاً في الدراسة السريعة، فإن العمل يتطلب ربما أسبوعاً لإتمامه، ولكن القضاة الإسرائيليين بعيدين كثيراً عن الأخذ في الاعتبار الألم لأسرة ثكلى أو تعاني وتطلب العدالة. وفي هذه الحالة فإن التأخير الطويل لم يفعل شيئاً لكسر معاناة المفجوعين، وقد تمت تبرئة الطبيب من كلّ التبعات.

إن هناك طرقاً جلية للخروج من مأزق في المحكمة، يجب على المرء أن يرشو إحدى سكـرتيرات المحكمـة التي تعـد المـواعيد للقضـاة. في عام ١٩٨٨ حُكِم على ست سكرتيرات بجرائم تراوحت بين الابتزاز، الاحتيال، السرقة، التزييف إلى إعاقة العدالة. من خلال الأمـة وحيثمـا كانت العـدالة مرسومة الحدود بدا أنه يوجد موظف مستعد لرسم محاولة سريعة مع قاض بسيط للحصول على إجازة أو أموال تحت الطاولة.

وربما كانت هذه الطريقة الفذة في زيادة السيولة لموظفي المحاكم المرضى مفضلة في ظل النظام الحالي والذي لم يعمل قطعياً، وبحلول عام ١٩٩٠ اضطلع الإسرائيليون بإمكانية أكثر تميزاً وإغواء إذ كان النظام الكلي للمحاكم مفلساً، وربما أجبر على الإغلاق،

LAU LIBRARY BEIRUT

بالنسبة لضحايا الظلم أينما كانوا فإن فكرة وجود محامين بدون أجر - لأنه لم تتوفر قاعات للمحاكم - كانت حقاً مثيرة. إلا أن الحكومة فكرت بشكل مختلف، وضخت ١٨,٥ مليون دولار من الخزينة للنظام القضائي بشرط أن يكون فعالاً، وبدون الخوض في التفاصيل القذرة لكفاءة برنامج الخزينة، دعنا نقول أنه لم يكن ثمة امتثال بالمنطق الجدي والذي يعني في إسرائيل أنه لم يمتثل له نهائياً.

ماذا يحصل لأناس يعانون من الظلم البيروقراطي ولكن بدون وجود إيمان بنظامهم القضـائي؟ وبمعنى آخر، أصبـح الإسـرائيليون متسـامحين جداً بخداع النظام والرشوة للالتفاف عليه. وفي دراسة أجريت سنة ١٩٩١ في جامعة «بار إيلان» ظهرت حقائق محبطة أكثر كانت من بينها التالية: ٧٥,٣٪ من الإسرائيليين وضعوا أطفالهم في صفوف تعطي دروساً خاصـة بعد الدوام لتكملة نظام المدارس المحزن، ٣٤,٤٪ اشتركوا في محطة كوابل تلفزيونية غير قانونية للخلاص من الرقابة في التلفزيون الحكومي، ١٥,٣٪ دفعوا رشوات للأطباء للقفز على صف الانتظار (٤٣,٦٪ أيدوا مثل هذه الرشوة في حال عمليات طبية خطيرة). ٧٥٪ من الإسرائيليين لا يشعرون أن المتاجرة غير القانونية بالعملة عملاً غير أخلاقي، ٦٠٪ يرون أن خداع مصلحة ضريبة القيمة المضافة (VAT) ليس عملاً خطأً، وأكثر من ذلـك، ٤٥,١٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن قادة دولتهم يغشون سلطات الضرائب بأكثر من نصف المبالغ المستحقة.

إن هذه أعراض أناس فقدوا كل الاحترام للنظام الذي يحكمهم؛ النظام الذي حول الغالبية إلى غشاشين بشكل أو بآخر، ونُظِر إلى الغش كأمرٍ له ما يبرره لا سيّما على ضوء نظام اقتصادي يسرق جيوب الجمهور بأسلوب مُلْتوٍ.

الفصل السابع عشر

الإنحدار وانحدار الإقتصاد الإسرائيلي

كمقدمة لهذا الفصل فقد تقرر (أخذاً بنصيحة اقتصادي جامعة ستانفورد ألفين رابوشكا) إلقاء نظرة سريعة على اقتصاديات إسرائيل بشكل مبسط، ولذلك ربما كان من الأفضل عند عرض الإحصائيات الرهيبة أدناه أن يكون القارىء مهيئاً لوصف أسباب هذه الفوضى التالية، وعليه نبدأ هنا.

تنفق الحكومة في أمريكا حوالي ٣٠٪ من الناتج القومي الإجمالي، وفي إسرائيل يدّعي «بايذرمان» و«رابوشكا» أن الحكومة الإسرائيلية تنفق ٨٠٪ من الناتج القومي الإجمالي، بينما يصر «سوحار» على أن نفقات الحكومة السنوية تزيد على ناتجها القومي الإجمالي السنوي. بعبارة أخرى بعد أن تنتهي الحكومة من عملية الدفع لإدارة نفسها فليس ثمة نقود تبقى في أيدي الناس وذلك حسب إحدى المصادر، بينما يتبقى ٢٠ سنتاً من كل دولار وفقاً للمصْدَرين الآخرين. ولمتابعة تسهيل تصور ما يعني ذلك، تخيل قيام الحكومة الأمريكية بمضاعفة ميزانيتها ثلاثة أضعاف وإجبار المواطنين على دفع المصاريف من خلال الضرائب. والآن ضع هذا السيناريو في المنظور: متوسط راتب الإسرائيلي هو ثلث الأمريكي، والأسعار لكل شيء أغلى، وبعد فإن الجمهور يجب أن يدفع ثلاثة أضعاف أكثر لدعم الحكومة.

إن الحكومة نفسها هي مجسّم بشري ضائع، لأنها تصر على استمرارية السيطرة على الاقتصاد، وهكذا تخنق المشاريع الخاصة، إن عليها أن تمنع انهيار الأعمال غير الفعالة من خلال المعونات. وهي تعين الصناعات الخاسرة. والمزارع الخاسرة والمستشفيات

LAU LIBRARY
BEIRUT

الخاسرة وشركات الباصات الخاسرة. وفي الحقيقة جميع الاقتصاد خاسر. والمعونات تفوق حتى موازنة الدفاع وتضيف أكثر من ١٠٪ من جميع الناتج القومي الإجمالي.

ولتحمي صناعاتها الخاسرة أكثر، تضع الحكومة حواجز تجارية تتعارض مع اتفاقيات التجارة الحرّة مع مجموعة الدول الصناعية والولايات المتحدة. فلو هي خفضت الحواجز، فإن المصانع المحلية المحمية لأمد طويل من التسعير الواقعي سوف تهدد الحكومة. في سنة ١٩٩٠ خفضت الحكومة ضريبة الاستيراد على الخيوط الآسيوية، ولذا هدَّدت صناعة الأقمشة المدعومة بحماية الهستدروت بالحصار الاقتصادي والإضرابات، وبدعم المنتجات المحلية الرديئة فإن الإسرائيليين مكرهون على شرائها بالرغم من أن معظم الإسرائيليين يفضلون شراء سلع ذات جودة، حتى لو عنى ذلك دفع الضعف في سلع مستوردة، وتقدر غرفة تجارة تل أبيب أن الإسرائيليين يخسرون ٢,٥ بليون دولار كل سنة في الحواجز التجارية.

لجعل هذه الحقيقة مهضومة - يحمل ٤,٨ مليون إسرائيلي ٢,٥ بليون دولار سنوياً إضافية بسبب المنتجات الأجنبية التي ارتفع سعرها بسبب الضريبة. إن هذا يحدث باسم المحافظة على نفاية محلية في السوق وتوظيف العمال الذين يضعونها، ولو طرحت جميع الضريبة سيكون هنالك ٢,٥ بليون دولار إضافية في جيوب المستهلكين الإسرائيليين، وهذا يعني أن من الأفضل لغالبية الإسرائيليين أن لا تعمل. إن الحكومة تجمع النقود وتوزعها على مشاريع ليس لمصالحها وجود في عالم الواقع.

يتفق البروفسور «رابوشكا» مع «ديفيد ماغين» الوزير الإسرائيلي للتخطيط الاقتصادي (وبغض النظر عما يعني ذلك) على أن أحد عشر وزيراً في الحكومة عديمو الفائدة بمن فيهم هو نفسه ويجب أن يسرحوا. إن ربع الإنفاق الحكومي غير الدفاعي يوجه إلى وزارات كاملة غير ضرورية وبرامج تضيف ثلاثة بلايين دولار أخرى.

وحسب دراسة أجريت بواسطة معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، فإن نسبة الإسرائيليين العاملين في مصالح تقلُّ عن ١٠٠ موظف قد تدنت من ٤٣,٢٪ في بداية

السبعينات إلى ٣٦,٢٪ في نهاية الثمانينات. كانت كل المؤامرات ضد رجال الأعمال الصغار قيد التنفيذ، فقد هبط نصيب المصالح الصغيرة من المبيعات خلال نفس الفترة من ٤٠,٦٪ إلى ٢٨,٩٪ وهذا يعارض بشدة الميل العالمي المتمثل بالوضع في أمريكا حيث أضافت الأعمال الصغيرة ٥٧٤,٠٠٠ فرصة عمل خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦، بينما فقدت الصناعات الكبيرة ١,٢ مليون فرصة. وخلال ذلك يتوجب على الإسرائيليين البحث عن العمل حيثما يتوفر، وعليه ففي سنة واحدة من عام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٠ ارتفع عدد موظفي الخدمة العامة بـ ١٨,٠٠٠، هذا بالرغم من حقيقة أن ربع هؤلاء العمال الذين تدفع لهم الحكومة يُتوقَّع أن يفيضوا عن الحاجة.

وحسب إحصائيات قُدمت للحكومة من قبل اتحاد الصّناع في بداية ١٩٩١ م، فإن نسبة البطالة سوف تصل إلى ١٤٪ مع نهاية السنة، وفي نفس الوقت تنبأت الحكومة بنسبة ١٠,١٪ فقط، ومع نهاية صيف ١٩٩١ م ناهزت نسبة البطالة خط الـ ١٢٪، ويحصل الإسرائيلي العاطل عن العمل والذي يعيل عائلة على مبلغ ٤٠٠ دولار كأموال صدقة، وهذا يعني أنه مع سنة ١٩٩٢ م لن يكون بمقدور مئات الآلاف من الناس العيش، وعشرات الآلاف سوف تغادر البلاد.

ولدعم الاقتصاد غير المدعوم يدفع الإسرائيليون نسباً ضريبية تتراوح بشكل متغير بين ٤٥٪ و٥٦٪. ويضيع حوالي ٣ بلايين دولار سنوياً بسبب الجريمة أو التهرب اليائس من الضريبة. وبالمقارنة فإن ١٣٪ من الاقتصاد السوري - وهو من السوء بمنزلة - يُدفع بواسطة الضريبة المفروضة على السكان. وعليه فربما يواجه الجنود السوريون يوماً ما كثيراً من الإسرائيليين المنحطة أخلاقهم في أرض المعركة، والنتائج ربما تكون مأساوية.

لقد بلغ عجز موازنة الحكومة في ١٩٩٠ ٥,٥٪ من الناتج القومي الإجمالي، وبقي يرتفع. وفي عام ١٩٩١ خُصِّص ٧٦٪ من جميع المساعدات الأجنبية لخدمة دَيْن الحكومة، وليس لخدمات الحاجات الملحّة لإسرائيل كما يظن الكثير من المانحين ورجال البرلمان.

LAU LIBRARY BEIRUT

إن ارتفاع الأسعار بين ١٩٨٦ و١٩٩٠ يفوق التصور، فلقد ارتفعت كلفة الركوب بالباص ١٨٠٪، وقص الشعر ٢٧٥٪، والفلافل ١٥٠٪، والبيتزا ١٦٦٪، وفنجان القهوة ٣٠٠٪، والعملة المعدنية المستعملة في الهاتف ٥٠٠٪، وخلال هذه الفترة، فإن فهرس الأسعار للمستهلك فاق نسبة الشيكل إلى الدولار بـ ٤٠٪ والذي يعني أن كل سائح يصل ومعه دولارات يدفع ٤٠٪ أكثر لكل شيء. ولتوضيح التضخم الحقيقي، فإن الذي كان يكلّف شيكلاً واحداً سنة ١٩٤٨، يكلّف اليوم تقريباً سبعة ملايين شيكل. ويصر مارك فيلدمان - أحد وكلاء السفر الناجحين والذين وصلوا إلى مستوى القمة - على أن الإقامة في تركيا لمدة أسبوع أقل كلفة من الإقامة في منتجع محلي مع اشتمال الأمر على كلفة تذاكر السفر. بهذه الرواتب الإسرائيلية المثبتة خلف فهرس الأسعار للمستهلك فإن الوجود المجرد قد يتهدد. وبالرواتب الثابتة خلف الكلفة الحقيقية للمعيشة بمئات المرات فإن مصيبة النسب الضخمة وشيكة الحدوث.

كيف وصلت الأمور إلى هذه الحالة؟ إن ذلك سهل عندما يأخذ المرء حجم سيطرة الحكومة على الاقتصاد بعين الإعتبار، إن ٤٠٪ من جميع الإسرائيليين يعملون في القطاع العام، و١٨٪ يعملون في الهستدروت أو صناعات حزب العمل وهذا بدوره يشكل ٥٨٪ من السكان العاملين يعتمدون على السياسيين في رواتبهم. ويضيف «عزرا سوحار» عمال الوكالة اليهودية والكيبوتسات في حساباته، ويصل إلى رقم ٦٦٪ من جميع الإسرائيليين يعملون مباشرة للمصالح السياسية لأن القطاع الخاص يسيطر فقط على ٣٠٪ من جميع الاقتصاد، ربما كان رقم سوحار صحيحاً.

مع وجود أكثر من نصف عمال الدولة موظفين من قبل السياسيين، فإنهم معتمدين على هوى الحكومة في دفع شيكاتهم. ومع وجود كل عمال القطاع العام ممثلين بواسطة اتحاد وحيد «الهستدروت»، فإنهم يعتمدون على قادتهم لتحدي الحكومة للحصول على زيادات أجور (تكون في الأغلب غير مستحقة). ربما كان التوتر بين الحكومة والهستدروت هو العامل الأكثر أهمية في إيضاح لماذا أصبح الاقتصاد الإسرائيلي ذا دماغ ميت منذ عام ١٩٨٣.

• الإضراب ثلاثاً والعمال خارجاً :

تُحدّد السياسة الاقتصادية بواسطة الثالوث اليساري للحكومة، الصناعة (الممثلة باتحاد الصنّاع) والعمال (بشكل الهستدروت). وفي إحدى المرات كان اتحاد الصناع العنصر الغريب بسبب تآمر حزب العمال مع الهستدروت لإنشاء اللجنة العمالية. إن ثلاثين عاماً لهذا الاتجاه الاشتراكي قادت إلى إفلاس الجمهور وقطاعات الزراعة والصحة كما قادت إلى إفلاس جزء كبير من القطاع الصناعي. إن واجب الحكومة الحالية هو العمل على درء الخراب المعلن وذلك بضبط العملة وإدخال إصلاحات السوق الحر. وليس من الممكن إنجاز شيء من ذلك بغير تعاون الهستدروت التي تمثل كثيراً من عمال الدولة.

تخيّل أيها القارىء أنّ جميع عمال أمريكا ممثلين باتحاد واحد، ولنقل سائقي الشاحنات. فإذا طلب اتحاد جزئي - ولنقل عمال السيارات - إضراباً فربما تكون كل الاتحادات الجزئية الأخرى مجبرة على الاشتراك بسبب تضامن العمال. ويحتفظ الهستدروت بإضراباته الوطنية المشلة للحياة بأكملها للمناسبات الخاصة، ولكن إذا أُعلن إحداها تغلق الخدمات الأخرى أيضاً: شركة الهاتف، مكاتب البريد، معظم الخدمات الطبية، والتلفاز والراديو، البنوك، معظم المدارس، المواصلات العامة (باستثناء التاكسي) وكل الصناعات المملوكة حكوميا، ويتعطل القطاع الخاص لأن العمال لا يستطيعون السفر إلى أعمالهم. وتنتظر الأمهات في البيوت مع أطفالهن.

فلو كانت الهستدروت تتحمل مسؤولية الإضرابات، لكان سلاح الإضراب سلاحاً شرعياً من أسلحة حماية العمل. ولكن الهستدروت تعد مرتخية إزاء قوى السوق الحر. ولدرء النهاية الحتمية، تعطل الهستدروت كل محاولات الحكومة للإصلاح الاقتصادي.

وفيما يلي نستذكر جزئياً أحداث موسم ١٩٨٩ - ١٩٩٠ :

- تموز، تشرين أول، تشرين ثاني ١٩٨٩، أغلق موظفو الهجرة، وحُيِّيَ المهاجرون السوفييت الذين احتاجوا لوثائق هامة بأبواب مغلقة.

LAU LIBRARY
BEIRUT

- في آذار ٨٩ أضرب عمال بورصة تل أبيب مطالبين بزيادات في الأجور مساوية لما أعطي لقطاعات البنوك والتأمين.

- وفي نفس الشهر (آذار) هدّدت الهستدروت بإضراب وطني على خلفية قضية ربط الرواتب بارتفاع تكاليف المعيشة، وخلال ذلك ابتدأت شركة الشحن «زِم Zim» والموظفون الإداريون مقاطعةً للحصول على ملابس إضافية ومخصصات للسيارات.

- قامت الهستدروت ومن أجل حماية صناعة الإنشاءات المتردية التابعة لها بشجب استيراد الحكومة للبيوت الجاهزة للمهاجرين. وقد أمر عمال الموانيء بمنع تفريغ هذه البيوت الرخيصة، وأكثر من ذلك هدّدت إسكان المهاجرين.

- ولمنع الحريات المتزايدة للاستيراد دعت الهستدروت إلى إضراب قومي في حزيران، ولمدة يومين بقي ٨٠٠,٠٠٠ عامل بعيدين عن العمل محيلين البلد بأكمله إلى مقر للهرج والمرج، وقد كلف ذلك الاقتصاد ما يقدر بـ ١٠٠ مليون كخسارة إنتاج قبل أن تذعن الحكومة لمطالب الاتحاد.

- وفي نفس الشهر عانت «بيزيك» شركة الهاتف الحيويّة من إضراب نصف عمالها والذين اشتملت مطالبهم على مكيفات هواء في الشاحنات المرممة.

- في ٣ تموز ١٩٩٠ أضرب ١٢,٠٠٠ طبيب من الهستدروت احتجاجاً على إلغاء نوبة العمل الثانية.

- بعد ذلك بفترة قصيرة هدّد ممثلون لـ ٩٠,٠٠٠ عامل - بمن فيهم شركة العال (El Al) وموظفو البلديات - بالإضراب إذا خفضت الحكومة العبء الضريبي عن أولئك الذين يحصلون على ١٥٠٠ دولار شهرياً أو أكثر.

- وبعد هذا التهديد بفترة قصيرة قام موظفو خدمات العمالة بإضراب نتيجة تأخير صرف الشيكات لأولئك الذين يتقاضون بدلاً من البطالة، وليست قسوة غير معتبرة، إذ أن ١٠٪ من السكان بدون عمل.

- وفي أيلول خطط عمال شركة المياه القومية «ميكوروت» إضراباً معرضين نظام تزويد المياه للدولة بأكملها للخطر.

- وإذا لم يكن ذلك سيئاً بما فيه الكفاية، ففي تشرين أول نظم مسوّقو الزراعة إضراباً ومنعوا تسليم الغذاء الطازج للمحلات.

- وفي منتصف تشرين أول هددت الهستدروت بإضراب قومي آخر وكان السبب الابتدائي له هو خطة الحكومة لتحميل مخصصات التقاعد ضريبة. وفي التمهيد لهذا الإضراب أعلن رئيس اتحاد الدائرة التجارية في الهستدروت «حاييم هابرفيلد»: «إذا ظن موادعي أننا نتحدث عن إضراب ليومين أو ثلاثة فإنه مخطىء، فإننا نعد قوتنا لنضال سوف يستمر حتى الوصول إلى اتفاق إيجابي، وسوف تشن المعركة ضد التخطيط الاقتصادي براً وبحراً وجواً، وسوف نقاتل حتى النهاية وحتى نَشُلّ دولة إسرائيل.

بهذا الوجدان العاطفي كتب «س. زالمان أبراموف» المتحدث السابق للكنيست: «إن إضراباً عاماً يعد لجوءاً للقوة، إذ أنه ليس موجهاً ضد موظف، بل ضد الأمة وبرلمانها المنتخب.. وليس الخطر فقط في مقبرة تراجع اقتصادي، ولكن في تحدي النظام الديمقراطي.

وبأعجوبة تم فضّ هذا الإضراب العام بالرغم من أن البعض اختار أن لا يطيع، ولمدة أربعة أيام ابتداءاً من ٣٠ تشرين أول أضرب اتحاد المهندسين والفنيين وأكاديمية الفن الحر عن العمل.

- الإضراب الذي فُضّ في تشرين أول وقع في بداية كانون أول عندما أغلق ٥٠٠,٠٠٠ عضو من الهستدروت الدولة لمدة يومين، وقد أنهي الإضراب عندما وافق موداعي على سحب التشريع المقترح ووافق على عدم تحميل مخصصات الضريبة للعمال لغاية ضعفي متوسط الأجر كسقف أعلى.

- ولكن موسم الإضراب لم ينته بعد، ففي ١٣ كانون أول أضرب ٨٠٠٠ طبيب من

LAU LIBRARY BEIRUT

المستشفيات الحكومية لمدة ٣ أيام مطالبين بأجور أعلى. ويمكن أن تتخيل ما سيحدث عندما تخطر ببالك فكرة تدهور قطار أو حصول هجوم إرهابي في ذلك الوقت.

لم يكن العام ١٩٩٠ بأكمله موسم إضراب سيئاً، فمرتان توقف الأطباء عن العمل، ومرتان شُلّت الأمة بواسطة الاحتجاجات العامة. وهناك تأكيد أنه من الأفضل أن يكون قطاف الإضرابات قادم، يكتب «ألفين رابوشكا» معلقاً على موسم الهستدروت لعام ١٩٩٠.

«لقد تشبثت الهستدروت بسياسة اقتصادية منعزلة وغير معوّل عليها، إنه من الجدير أن نردد عن ظهر قلب ضد الذين كافحهم أعضاء الاتحادات التجارية للهستدروت: الإمبراطورية الصناعية للهستدروت مشاريع مملوكة ضد الحكومة. مشاريع مدعومة من قبل الحكومة، احتكاريات مقصورة للدولة، كارتلات، وبنوك الحكومة، وضد الحكومة نفسها.. وباختصار فقد صارعت الهستدروت نفسها وضد حلفائها السياسيين. وقد حل فن الخطابة والتنميق محل السبب والحقيقة عند الهستدروت».

● أخوة في الأخطار:

بشكل لا يصدق أصبحت الهستدروت، إتحاد العمل الإسرائيلي، معروفة بالإضراب ضد نفسها. يصف السيد «أريل واينشتاين» الإتحاد بحالة الدكتور جيكل والسيد هايدي. فهي تستغل العامل كعامل بينما تدافع عنه كاتحاد. إن التنظيم مرؤوس بحزب العمل ومؤازري الحزب السياسيين يدفع لهم عن أعمال لتخريب الكفاءة الإدارية.

يعين المعتوهون لتخريب مصانع الهستدروت وإدارتها مسببين فصل الموظفين. وعندما تبدأ الجماعات المتطرفة بالعمل كما يعمل الإضراب فإن قلة هي المتميزة. وقد اعتقل المضربون في مصنع إطارات الهستدروت، بينما أُخذ عضو مجلس إدارة تنفيذي في مؤسسة إلكترونية. وحصل جنون آخر في أيلول ١٩٩٠ عندما أنهت الإدارة إضراباً دام ستة أسابيع في مصنع «سلطام» للذخائر بإطلاق ٤٠ كلباً لمهاجمة المتظاهرين وإبعاد أولئك الثابتين بواسطة الحيل النابية من خلال أندية بارعة بموظفين إنسانيين لإحدى

شركات الأمن الخاص. وفي النهاية أُدْعِيَ أن الهستدروت كانت صاحبة القرار وراء استعمال الكلاب للهجوم على العمال.

أدارت الهستدروت شركاتها بعدم اكتراث شبه تام للإنتاجية والربح. ولكن في حالات أخرى فضلاً عن حالة «سلطام» بعدم اهتمام للطبيعة الجسدية المعروفة للعمال. وأصبحت مؤسسات «كور» و«تاديران» متهمة بتعريض عمالها إلى الأشعة الخطرة لسنوات مع علم الإدارة بالأخطار الصحية.

ولكن شركة كور كانت مشغولة بإفلاسها الذي صرفها عن المحافظة على الاهتمام بصحة بضعة مئات من العمال. وكما قال «ألفين رابوشكا»: «إن شركة صناعات كور الزاخرة بالأعمال البطولية والتي خسرت ٣٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٩ كانت مدينة بـ ١,٢ بليون دولار وكان يجب إعلان إفلاسها، إنك تقرأ ذلك كقصة مضحكية ـ مبكية. والطلب من الهستدروت إدارة شركة «كور» بشكل مربح يشبه تفويض الحزب الشيوعي بإدارة الانتقال من الشيوعية إلى السوق الحرة في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفييتي».

تدعى شركة الكور القابضة بـ «هفرات هاوفديم» أو «شركة العمال» فهي توظف ٢٠,٠٠٠ عامل (نزل الرقم من أصل ٣١,٠٠٠ عام ١٩٨٧) في عشرات من الشركات وهي الذراع الصناعي للهستدروت. فلو أنها أفلست كما يجب فسوف يُعرب ٢٠,٠٠٠ عامل عاطل عن العمل غضبهم بطرق لا ترغب الحكومة في اكتشافها. يدعي «دايفيد ليفيتان» ـ المدير العام لشركة كور ـ أن إبقاء شركته عائمة بدلاً من دفع إعانات لـ ٢٠,٠٠٠ عاطل عن العمل ما زال أقل كلفة.

يعتبر إجراء الحساب هذا تهديداً مبطناً، فمن الأرخص إنهاء أعمال ٢٠,٠٠٠ عامل غير منتج في المدى الطويل حتى مع دفع تأمينات البطالة. ولكن ليس من الحكمة تحدي الهستدروت وقوتها بالدَّعوة إلى إضرابات أهلية، وعليه وافقت الحكومة على إعانة أخرى من نوع ٦٠٠ مليون دولار نقداً من أموال العامة. ولغاية الآن فقد تم تسليم ١٠٠ مليون دولار لشركات أكثرها تنازل عن ديون للبنوك المملوكة للحكومة. وكما هو الحال في

LAU LIBRARY BEIRUT

المعونات الأخرى فقد تحولت الكلفة على المستهلك الإسرائيلي في شكل فوائد أعلى على الإقراض وديون شخصية كبيرة.

كان بنك ليئومي ـ ويتذكر القارىء أنه مملوك للوكالة اليهودية ـ هو أحد البنوك التي وافقت على التنازل عن الدين. إن بنك ليئومي هو أكبر المقرضين لشركة كور وبالتنازل عن سلة كبيرة من الديون فإن المتبرعين الأجانب للجمعيات الخيرية المدارة بواسطة الوكالة اليهودية أعانت بشكل غير مقصود اتحاد العمل وشركته الصناعية غير المحمية.

ولم يكن ثمة داع لكل هذه المناورة. ففي سنة ١٩٩٠ عرض «ستانلي جولد» المقاول الفذ الأمريكي الذي جنى ٢ بليون دولار من ممتلكات ديزني شراء شركة «كور». وكان عرضه مغرياً. سوف يأخذ كل ديون كور ويدفع ١٠٠ مليون دولار وهي وفرة من السيولة لتدفع للإدارة القديمة لتغادر. ولكن شركة كور طرحت العرض أرضاً مقتنعة بأنها ستحصل على عرض أفضل من الحكومة الإسرائيلية، لقد كان قراراً تعيساً إذ لم تكن جميع قروض شركة كور تابعة لبنوك إسرائيلية، فعدة بنوك أجنبية بما فيها "Bankers Trust of New York" التي تمتلك أجزاء كبيرة من شركة كور هددت بإعلان حصصها عديمة القيمة في المحكمة إلا إذا ضمنت بعض العائدات على استثماراتها.

لقد وضع هذا الحكومة في وضع أكثر عقلانية، فلو أعلنت البنوك خفض قيمة موجودات شركة كور فسوف يغرق معدل الإئتمان... وقد تزامن هذا مع البحث عن قروض البنوك الكبيرة لتمويل هجرة اليهود السوفييت، كان لا بد من تأجيل يوم المحاسبة، وكانت الطريقة الوحيدة هي إثبات أن شركة كور يمكن أن تفلس.

وبدعم حكومي الآن لا يحتاج إلى سؤال بدأت كور ببيع شركاتها. ولغاية الآن فإن ١٢,٥ مليون دولار فقط قد ارتفعت بواسطة بيع الأصول ولكن النموذج قد أصبح واقعاً، إن امبراطورية الهستدروت ستنهار ببطء.

لغاية هذا اليوم وفي تجمعات الهستدروت كان العالم يغني للعلم الأحمر. ففي سنة ١٩٩١ ولأول مرّة لم يعطل عمال الهستدروت في ١ أيار يوم عطلة العمال الشيوعيين ربما

لتعويض العمل الضائع بسبب هجوم صواريخ السكود. وكما يلاحظ أحدُ المحررين فإن إسرائيل بصعوبة تستطيع الاحتفاظ باتحاد عمالي لا يزال يعتقد أن مصلحة العمال يمكن تحقيقها على حساب الصالح العام للأمة بأكملها. ولكن هذا بالضبط هو الأمر الذي ما زالت تصطدم به إسرائيل. إنه وباسم حقوق العمال يصد الهستدروت كل الجهود الرامية لعمل الإصلاح الاقتصادي. وبثلاثة أرباع السكان التي تنتمي إلى اتحاد العمل (الغالبية بسبب عضوية الرعاية الصحية)، فإن للهستدروت العضلة لطحن الأمة في دائرة التوقف.

أحد المراسلين الاقتصاديين (والذي توسل أن لا يفصح عن هويته) سمّى الهستدروت «بأنها أخطر الأعداء للشعب اليهودي، فهي ضارة أكثر من منظمة التحرير الفلسطينية».

يقول المتحدث المفوض باسم الكنيست السابق «س. زالمان أبرامون»: «إن آخر موهيغات العالم الاشتراكي في إسرائيل، وتقطن في مؤسسة الهستدروت. فهناك توقفت عقارب ساعة التاريخ عن العمل سنة ١٩٢٠، وبقي الإبداع الأيديولوجي في تجمد عميق».

● حفرة ماناس «إتحاد الصناع»:

إن الأمر الآخر في عربة المصالح المكتسبة والتي تخنق الاقتصاد الإسرائيلي هو اتحاد الصناع: هذا الفريق يمثل المالكين لجميع الشركات الخاصة التي تشتمل على ستة موظفين فأكثر، وينضوي ما مجموعه ٢٤٥,٠٠٠ عامل تحت لواء هذا الفريق، أي ما يقرب من ربع موظفي الهستدروت. وعليه لماذا يحصل على حصة متساوية مع الهستدروت والحكومة عند تشكيل التشريعات الاقتصادية؟ الأستاذ «ستيف بلاوت» أستاذ الاقتصاد بجامعة حيفا قبل بلطفه أن يبين التعقيدات التي يشتمل عليها هذا الفصل:

«في البداية تعد كل وزارة امبراطورية مرؤوسة بوزير يبغي ضم القوّة مع بيروقراطية تنحت البيئة الملائمة له. وهناك ثلاث وزارات كل منها منفردة تنسق السياسة الاقتصادية: وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة التجارة والصناعة، وتتنافس كل الوزارات على الرعاية والمحسوبية بدلاً من تنسيق السياسة القومية.

LAU LIBRARY BEIRUT

وعليه دعنا نقول إنّ وزيراً سلم أموالاً لبناء مصنع في بيسان.. سوف يتذكر الناس الذي حسن وضع العمالة في المنطقة وعليه ستتوسع دائرته الانتخابية بالإضافة لمركز قوته في حزبه. وعليه فقد وجد السياسيون اتحاد الصناع أداة مفيدة في تجميع القوة، ووجد الصناع أن السياسيين أكثر من ميالين إلى تزويدهم بالخدمات».

ولتسهيل الدور الذي يلعبه اتحاد الصناع أكثر، دعنا نفحص ونحلل قصاصة مطبوعة ومختصرة في العام ١٩٩١:

«حث «دوف لاوتمان» رئيس اتحاد الصناع «إسحٰق موداعي» وزير المالية على السماح للاحتكارات الصناعية بتعديل أسعار منتجاتها وفقاً لأسعار مدروسة متفق عليها.

وقال: ينبغي على موداعي أن لا يُؤخّر هذا السماح لأن الزيادة في سلة قائمة الأسعار للبضائع والأسعار العالية قد تمت الموافقة عليها من قبل وزارة التجارة والصناعة.

إن الاحتكارات الصناعية مقيّدة في عملية التسعير بالإعدادات المرسومة والمتفق عليها مع الخزينة ووزارة الصناعة واتحاد الصناع. يعطي الاتفاق الصلاحية لتعديل الأسعار عند حدوث ارتفاع في الرقم القياسي أو بعد ستة شهور من آخر تعديل أيهما يحدث أولاً».

إذا كانت هذه اللغة غريبة عن القارىء فإنها واضحة تماماً للذكي الإسرائيلي، وكما أوضحنا سابقاً فإن قيمة المدخرات، والعملة، والحدّ الأدنى للأجور، ترتبط بالسعر القياسي للمستهلك، والذي هو سلة من البضائع التي تُسَجَّل أسعارُها. والارتفاع الكلي في الأسعار يحدِّد كلفة المعيشة. إن حوالي ربع هذه البضائع مدعوم من قبل الحكومة والباقي مستورد، وعليه فإن هذا الدليل يُعتَبر صناعياً ومغلوطاً جداً.

تُحَدَّد أسعار معظم البضائع أيضاً من قبل الحكومة. وبوضوح أكثر؛ لم يكن مسموحاً لاتحاد الصناع بزيادة الأسعار بسبب صفقة سيئة مقطوعة مع الحكومة، وعليه فقد ذهب إتحاد الصناع إلى وزارة التجارة والصناعة وأقنع وزيرها بالموافقة على أسعار جديدة لمنتجاتهم. وليس علينا أن نعلم ما هي الطيبات التي وعدها اتحاد الصناع للوزير مقابل موافقته على الأسعار الجديدة ولكننا نعلم أنه يلاعب وزارة بوزارة أخرى. وإذا أرادت دائرة

الخزينة موافقة الفترة الزمنية من خلال المحسوبية فإن عليها أن تغرق في الخط.

تُعطي الكلمتان الأوليان من الفقرة الثالثة المعنى بأكمله: احتكاريات مصنعة، وكَرَدٍّ «للجميل» تحمي الحكومة صناعات خاصة من المنافسة محوِّلة إياها إلى احتكارات. إن قائمة الشركات الخاصة والتي ليس لها منافسة حقيقية في إسرائيل طويلة ولكنها تشتمل على منتجات متنوعة كالخشب والألمنيوم والفورمايكا. إن الطريقة المستغلة هي التعرفة. ويستطيع الوزير من طرف واحد أن يطعن في تعرفة أي مُنتَج مستورد جاعلاً إياه غير منافس في السوق المحلي. ويوضح «ستيف بلاون»: عندما يريد الوزير أن يكافيء رجل أعمال فإنه يأمر ببساطة مكتب الجمارك بزيادة ضريبية عالمية على المنافسة الأجنبية، ويسمح القانون للوزير بزيادة الضريبة دون موافقة الكنيست. ويحميهم بعد ذلك بنفي أي إصلاح قانوني للضريبة. ولا يمكن للمستورد المرافعة للمحكمة لتحدي شرعية الضريبة، فالمحكمة لن تُعْنوِنَ الدعوى، فكل شيء رُسِم بطريقة تعطي الشرعية للمعروفية.

إن تأثيرات التعرفة موضحة أكثر بواسطة الكاتب الاقتصادي «إيفيلين جوردون»: «إن المستهلك يعاني مرتين، فالجهاز الذي ينبغي شراؤه قد جعل مرتفع الثمن بينما لا ينتج المصنعون الإسرائيليون الأجهزة التي تلبي حاجياته. لقد أعطت الضرائب الجمركية العالية المصنعين الإسرائيليين سوقاً محلياً في قبضتهم يسمح لهم بتجاهل أفضليات المستهلك، وهذه الحقيقة تعطيك مفتاح ا لديون الضخمة للتجارة الإسرائيلية..

لو أريد للمنتجات الإسرائيلية المنافسة مع المستوردات على أسس متساوية فإنها ستجبر على ا لتوافق مع المعايير الذوقية السائدة أو الخروج من سوق العمل..

يبدو أن الحكومة قد قررت أنه يجب أن يضحى براحة وقناعة الإسرائيلي العادي في معرض ملء صندوق الجمهور بطريقة أو بأخرى».

ولكن دعنا نعطي للحكومة ما لها، في مواجهة تراكم النقد العام على التعرفة في سنة ١٩٩٠. أخذت القوى المعروفة خطوة أكثر غرابة بزيادة قيود الإستيراد على الحديد وزيت القندس والأحذية الجلدية. هذه الخطوة بلا شك تحسن حياة الإسرائيليين جوهرياً بينما

LAU LIBRARY BEIRUT

في نفس الوقت تحمي مصالح منتجات ليس لها علاقة باتحاد الصناع.

بالعودة إلى بند «صحيفتنا»، فإن الاحتكارات الفقيرة حُصرت زيادة أسعارها باتفاقية تجبرها على تجميد الأسعار لغاية حصول زيادة مقدارها ٣,٥٪ في كلفة المعيشة أو ستة أشهر بعد آخر تعديل.

ستة أشهر؟ من يضاحك من؟ في تموز ١٩٩١ فقط ارتفعت كلفة المعيشة بـ ٣٠٪، ومع الارتفاع جاء خطر تضخم بنسبة ٤٠٪ ويستوي أن يكون البعض متفائلاً جداً أو مضللاً لأنه ولأول مرّة في الذاكرة القريبة حدث ارتفاع في كلفة المعيشة بنسبة ٣,٥٪ في فترة الستة شهور. ولأن اتحاد الصناع أخذ ما أخذ فإن أمله كان خائباً. وعليه فإن المطالبة بارتفاع الأسعار ازدادت وزادت معها الوساطات.

تكلّف التعرفة الجمركية دافعي الضريبة الإسرائيلي ٢,٥ بليون دولار سنوياً، ولكن المعونات تتخطى هذا الرقم متجاوزة خط الـ ٣ بليون دولار. وتستعمل الحكومة المعونات لمكافأة رجال الأعمال المتذمرين، والطريقة التي تقدم بها النقود معقدة قليلاً، ولكن بشكل أساسي تأخذ الشركات هبات لفتح المصانع في المناطق الحدودية أو النائية والمناطق الفقيرة ومن خلال اقتراض سهل من البنوك، وامتيازات ضريبية على المعدات المشتراة وأموال مجانية للدراسات والتطوير.

لقد استحدث المصنعون طرقاً ذكية في خداع الحكومة، فبعضهم قبل هبات لإنشاء مصانع بعيداً عن الطريق، وفي الحقيقة فإن المصانع كثيراً ما تكون فقط غرف مشاغل توظف عدداً صغيراً من الموظفين، بينما تبقى مواقع العمليات الرئيسية في المناطق الساحلية الحساسة. وبما أن المصنع آلياً قد فتح في منطقة للتطوير فقد احتفظ بالهبة، وتوجد خدعة أخرى لاستلام امتيازات على مشتريات الآليات ولكن الآليات المستعملة في الخارج تكلف قليلاً، وتسعر للحكومة على أنها مشتريات جديدة ويتم الاحتفاظ بالفارق في الجيب.

يقول عزرا سوحار:

«بعد وقت قصير من استقالة رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناع «إيلي هورفيتز» قال: تبلغ المساعدة للصناعة ١,٥ بليون دولار سنوياً. . وأجفل السيد هورفيتز بوضوح عن وصف حالة المسائل بكل ثقلها لأن الأرقام لم تشتمل القروض الكبيرة التي أُعطيت للمشاريع الموافق عليها، وكدعم مباشر في أوقات الأزمات، ولدعم الوقود والمياه وغيرها».

كما أخرج «بول ريفلين» دراسة بعنوان «المعونات الصناعية في إسرائيل» لمعهد الدراسات الاستراتيجية المتقدمة والدراسات السياسية. وكان من ضمن مكتشفاته الحقيقة التالية:

«يمنح القانون الموظفين الرسميين والوزراء حرية واسعة في مناولة المنح لتلك الصناعات التي يحبذونها، ويستطيعون اختيار بلدان أو مواقع كمناطق تطوير، ويظهر تقرير مراقب الدولة أن الهبات أسيء تخصيصها وذلك أن سلطة الاستثمار في وزارة الصناعة لم تعمل دائماً من خلال القانون ونطاق الوزارة.

في موضوع السياسة لاتحاد الصناع والتحويل الحكيم للنقود الأهلية إلى الشركات المفضلة فإن لـ «باينرمان» سؤال جيد: «لماذا لا نضع أموال دافعي الضرائب مباشرة في جيوبهم؟ . . وبعدها لن يرغب المصدّرون في إضاعة الوقت في الضغط على الحكومة بغية تحصيل مكافآتهم كل بضعة شهور».

إن الطريقة الأخيرة التي يستغل بها اتحاد الصناع الحكومة والتي يجب أن تختبر هذا هي النقود السائلة الممنوحة من الحكومة والمعطاة لأغراض البحث والتطوير، ففي سنة ١٩٩٠ بلغ مجموع النقود ١١٠ مليون دولار وقد درست نتائج هذه الأعطيات من قبل فريق من الاقتصاديين في كليّة التخنيون التقنية عام ١٩٨٦ م.

وقد أورد تقرير كليّة التخنيون أن النقود قد أعطيت اعتماداً على حدس المدراء والقوة الإقناعية للطالب، فالنقود خصصت دون تقارير عن حالة السوق أو تبرير اقتصادي سليم، وخلص التقرير إلى أن رقابة الحكومة لمشاريع تمويل البحث والتطوير كانت بشكل رئيسي منحرفة لأنها أزاحت المشاريع الرأسمالية الخبيرة بعيداً عن الميدان.

LAU LIBRARY
BEIRUT

لقد اتخذ كثيرٌ من رأسمال التطوير والبحث طريقه إلى مكتب رئيس العلماء. ويصف أحد الكنديين الذين عملوا في القدس كمدير لإحدى شركات استيراد التكنولوجيا الأمريكية - يصف بعضاً من تجاربه مع مشاريع الحكومة المدعومة:

«كان الكثير من المشاريع التي اختبرناها ناتجاً عن احتيال، فقد زعم أحد المبتدعين السوفييت أنه طوّر طريقة رخيصة لإنتاج البكتين للمربى، وقد أجرينا بحثاً لحقوق الاكتشاف فوجدنا أنه يرتهن تكنولوجيا سوفييتية مسروقة ويدعيها لنفسه، ولم يكن هذا هو السوفييتي الوحيد المذنب بهذه الخدعة، ولم يكن الإسرائيليون نزهاء أيضاً، فقد أرانا أحدُهم أسلوباً خيالياً جديداً ومُثيراً، وبعد بحث آخر اكتشفنا أنه قام بسلب آلة ألمانية جديدة وحاول بيعها على أنها من اختراعه، لقد حصل إحراجٌ حقيقي عندما استقصينا إمكانية وضع شركة "aquaculture" في بورصة نيويورك. فالرئيس نسي ببساطة أن يخبرنا أنه كان قد قام بوضع شركته في بورصة دينفر على أنها شركة أموال أسهم. وبعد سنة من هذه الخدعة أغلقت الشركة عملياتها في إسرائيل.

في بداية الثمانينات كان يبدو أن الصناعة الخاصة سوف تزدهر في إسرائيل. فشركات أمثال ساتيكس، أُوبتروتك، صناعات الليزر، إليسنت، كانت كلها تصنع رزماً من النقد خارج البلاد، ولكن خلال عام ١٩٩٠ تبدد معظم الأمل، فمن جميع الشركات ذات التكنولوجيا العالية فإن ٢٠٪ منها فقط خططت للتوسع. حتى أكبر الشركات القابضة الخاصة «كلال» - نسخة القطاع الخاص من شركة «كور» - اهتزت بجرائم فساد في سلسلة من المقالات في صحيفة معاريف. وفي النهاية طُرد المراسل الصحفي وذلك للمخاطر التي جلبها على أوراق «كلال» الدعائية، واستقال المدير العام للشركة عندما بدأ النائب العام تحرياته عن سوء تصرفاته بالرغم من أنه ادعى أن القضيتين منفصلتان.

إن الحكومة الإسرائيلية تشد أزر اتحاد الصناع لأنهم يصنعون سلعاً متينة، وبعد فقد حول بقية العالم الأول اقتصاده بعيداً عن التصنيع إلى دنيا الخدمات. إن مئات الملايين من الدولارات تحول سنوياً إلى جيوب المصنعين والباحثين مع قلة المردود أو انخفاض العائدات أو لا شيء على الإطلاق. ومن ١٠٠ مليون دولار التي تضخ على البحث

والتطوير، يصل فقط ربع هذه المشاريع لنقطة التعادل. «داني جيلرمان» رئيس غرفة التجارة الإسرائيلي قلق جداً حول المنح النقدية والمعونات للمصنعين واستثناء صناعات الخدمات والتي ليس لها تمثيل كاتحاد الصناع النشط سياسياً:

«إن السياســة الإسـرائيلية في مجـال الخـدمـات هي ضرب من الأدب الإبـاحـي الماركسي الذي ينص على أن الذي يحمل مطرقة تزن خمسة كيلو غرامات يعتبر منتجاً اقتصادياً. إن بقية العالم المتقدم يحطُّ من قدر هذه الأفكار البالية منذ فترة طويلة، إلا أن إسرائيل ما زالت مستمرة بالتمييز بين التصنيع والخدمات وذلك بإعطاء معونات وقروض رخيصة فقط للتصنيع».

في بقية العـالم لا يوجـد هنـاك اتحـادات صنـاعية تملي السياسة الاقتصادية على الحكومة، من هذا المزيج الكبير من الحكومات الكبيرة والاتحاد الكبير والصناعة الكبيرة التي تسيطر على الثروة الاقتصادية للإسرائيليين قليلي الحظ. ويلخص «ستيف بلاوت»:

«عندما تتصارع «كوكاكولا» و«البيبسي» على الجمهور يُعَدَّ ذلك لصالح المستهلك، فالنوعية ترتفع والأسعار تنخفض. هذه هي الطريقة المناسبة للعمل. ولكن عندما تتشاحن الهستدروت مع اتحاد الصناع فإن ذلك ليس لصالح المستهلكين. إن جمهورهم الوحيد صاحب المصلحة هو الحكومة. كلٌ يتنافس بغية المنافع السياسية فالجمهور يعني قليلاً بالنسبة لهم. إن القرارات الاقتصادية في إسرائيل سياسية، وفي كل مرة تحشر الحكومة أنفها في السوق يمشي كل شيء بصورة مضطربة».

إنها حقيقة بدهية برهنت بواسطة الشركات الواهنة الخاصة بالحكومة.

• العلنية تفسد الاحتكار:

لإعـطاء القـارىء فكـرة عن انتشار الصناعة الاحتكارية في إسرائيل فإن المنتجات مسيطر عليها ١٠٠٪ من قبل شركة محلية وحيدة: الإطارات، الإسمنت، الغذاء المعلب، البيرة، القضبان الحديدية، النشا، السجائر، الإسبست، مصابيح الإنارة، أكثر من ٩٠٪

LAU LIBRARY BEIRUT

من المنتجات التالية مسيطر عليها بإحدى الاحتكارات: الدهانات، الورق، الشوكولاتة، الزبدة، القهوة السريعة الذوبان، والمُعجنات.

بشكل واضح فإنه بوجود احتكارات تسيطر على هذا المدى من البضائع فإن المتسوق الإسرائيلي لم يغمر نفسه ببضائع متنوعة. وهناك تعليق شائع للإسرائيليين العائدين من الخارج وهو أنه بعد التسوق من محلات «ماركس آند سبنسر» أو حتى من سوق «سيفوي» الأرخص، يدركون كم هي خياراتهم كئيبة في إسرائيل.

وكمـا رأينـا فإن معظم الاحتكارات هي صفقات تحميها الحكومة وتكافيء الشركة الـوزير بعـدة طرق متشعبـة، والآن نحن ندخـل منـطقـة الإحتكارات المملوكة حكومياً والصناعات ذات المنافسة الممنوعة من قبل الحكومة نفسها.

وحسب تقرير مجلس الشركات الحكومية عام ١٩٨٥ والصادر من قبل دائرة الخزينة فإن هناك ٢٠٩ احتكارات حكومية منها فقط ١٠٠ ذات أغراض تجارية، إن نطاق مصالح العمل الحكومية مذهل بشدة، وعلى المرء أن يتأمل لماذا يُطلب من الجمهور امتلاك قاعة زواج في تل أبيب وثلاثة فنادق ضخمة ومعهد الخمور الإسرائيلي ومطعماً في القدس أو مسرح هابيماج!

بعض الاحتكـارات يفضـل تصنيفهـا كتجمعـات «كـارتلات» فهناك ثلاث شركات للطاقة، وست شركات لحفر آبار النفط (لها مكاتب ولكنها لا تحفر للنفط). كلها مملوكة للحكومة، وكل منها مجاز من عدة وزراء.

ويوضح الصحفي «غابي كيسلر» في صحيفة معاريف:

«تخدم شركات الحكومة كأجنحة وكأدوات سياسية قوية جداً لأولئك الذين يمتلكون مناطق القوة.. إن انتخاب الزعماء الجماهيريين لمجالس شركات الحكومة أصبح منذ مدة طويلة إحـدى امتيازات الوزراء والأداة التي يستعملونها لإعطاء المنح والمكافآت الشرفية لأصدقائهم الحزبيين الحميمين».

إن ٦٥,٠٠٠ مواطن يعملون في هذه الاحتكارات وقيمة الشركات التي تمتلكها الحكومة برمتها أو لها نصيب فيها تقدر بـ ١٥ بليون دولار. هذا الرقم يعادل المساعدات الحكومية الأمريكية لإسرائيل لمدة ٥ سنوات وإذا بيعت هذه الشركات وأعيد تشكيل الاقتصاد فلن تكون إسرائيل بحاجة إلى الصدقات الخارجية.

ولكن هناك سبباً آخر ضاغطاً يدعو الحكومة لبيع شركاتها: فإسرائيل لها ما مجموعه ٦٤ مليون دولار كديون داخلية وخارجية، والعجز الحكومي أكثر من ٥٪ من إجمالي الناتج القومي والفجوة التجارية عريضة ازدادت ٤٩,٦٪ سنة ١٩٩٠ لتصل إلى ٣,٥٠ مليون دولار. إن الدولة في حالة ملائمة لتطلب فصل الإفلاس الحادي عشر.

لدرء محصلي الديون العالميين ولحماية شعبها من المجاعة فقد أعلنت الحكومة منذ سنوات عن نيتها ببيع أصولها. ولكن لما كانت الموافقة على مثل هذا البيع من وزارات الحكومة المختلفة متطلباً رئيسياً فإنّه لم يحدث شيء. لم يكن أي وزير مستعداً للتخلي عن إقطاعه وتعييناته ومساعدته ورعاياته أو ضمانه لتقاعد سعيد في منصب صناعي تنفيذي لحفنة من غرباء مجانين بما فيه الكفاية لشراء شركة مفلسة تحت إرشاده.

مع سنة ١٩٩١ ليس ثمة شخص إلا شامير نفسه قد أُدرج في الخط الإنسيابي لعملية البيع، فقد أجبر القيادة على قصر القول النهائي في البيع لثلاثة وزراء بمن فيهم هو نفسه، وعليه أقفل الباب على عشرات الوزارات الأخرى، ولكن حتى بهذه الطريقة فإنها كانت مصالح كما هي العادة في عملية كل بيع أو أخرى أوقِفت أو تمت أو ألغيت. وهذه بعض أمثلة من البيع للحكومة الإسرائيلية.

أعلنت الحكومة أن مطبعة وايزمن العلمية قد عرضت للبيع، وقد همَّ مالكو مؤسسة مقدسية تدعى «صفحات الليزر» بوضع سعر نهائي للشركة ولكن سلطات البيع الحكومية لم تواجه أو تعلق على عرضهم، كما لم تعط لهم الموافقة على الاجتماع بموظفي مطبعة وايزمن. لقد كانوا واحداً من عدة مزايدين من الذين اشتكوا الحكومة على عدم إعطاء ردود عروضهم بالإضافة إلى إحباط كل المحاولات للحصول على معلومات حول عملية البيع.

LAU LIBRARY BEIRUT

فضلاً عن ذلك فقد أضافت الحكومة شرطاً محبطاً يعطيها الحق في تغيير رأيها حول عملية البيع أو تغيير شروطه. هذه هي التصرفات القاسية لمن يرغب بإخلاص في بيع ممتلكاته.

وكـانت هنـاك حالة شركة الهستدروت والتي تدعى "Rami Refractors" والتي عرضت عطـاءً لشرائها. كان هناك مشتر وحيد «الفريق المقتصد» والمرؤوس من قبل الكندي «مارك بلزبيرغ»، وبعد أن وافق بلزبيرغ على شراء الشركة بمليون دولار أكثر مما تستحق، أعلنت الشركة أن المفاوضات قد أُوقفت. وقد كانت هذه صدمة لبلزبيرغ الذي ظن أن الأمور سائرة على ما يرام، وبعد ذلك بفترة وجيزة، عرض وزير الصناعة والتجارة «موشيه نسيم» مزاداً من قبل شركة الحكومة الواقعة في نطاق إقطاعه «كيماويات إسرائيل» لشراء شركة "Rami" وقد ردّت شركة بلزبيرغ بحدة أكثر على هذه المخادعة بأن الوزير نسيم كان يعطي رسالة إلى العالم مفادها أنه لا مجال للقطاع الخاص في إسرائيل.

والآن إذا حاولت الحكومة بيع أصولها، فما الذي تفعله بشراء أصل آخر من الهستدروت. إنّ الذي تفعله هو إطالة قبضتها على الاقتصاد، بينما تدّعي بما يثير الشك عكس ذلك. ومرّة أخرى فإن عملية بيع شركات للأجانب قد عطلت لأسباب أمنية مفترضة بينما توقفت محاولات بديلة لبيع حصص من هذه الشركات في البورصة لخوف مفترض من أن الجمهور الإسرائيلي لا يمتلك الأموال في البلد لدفع سعر مناسب في الأسهم.

يوضح «دانيل دورون» السبب الوجيه في رفض عدد كبير من قادة الحكومة الحالية لعملية بيع الشركات العامة: طالما تقع هذه الشركات في أيدي فرق استثمار محدودة فإن ما عرف بمصطلح «الصفقات القلبية» يمكن أن ينجز من خلال مكالمات هاتفية قليلة، كما أن هنـاك خطر تشابك القيادة الإدارية والتي يُصبح فيها موظفو الحكومة السابقة إداريين تنفيذيين في شركات، والعكس صحيح بحيث يساعدون بعضهم في أزماتهم.

إن هذا يندرج على شركة «كيماويات إسرائيل» وهي إحدى الشركات التي يُفترض أن تقوم الحكومة ببيعها، وقد كانت لدى الحاخام «يائير ليفي» من حزب «شاس» فكرة عما يجب أن يعمل في الربح. فحسب صحيفة «هآريتس»: «عندما ناقشت اللجنة المالية بيع

شركـات «كيمـاويات إسـرائيل» عرض ليفي رأيه: «يجب أن تباع الشركة ويجب تحويل العائدات فوراً إلى نظام المدرسة الدينية».

وبـالإضافة إلى الخسائر يجب أن يبتلع الجمهور نفقات تشغيل، فالحكومة تحمل ١,٢ مليون دولار سنوياً على شكل إعانات. وهذا يزيد بمائة مليون دولار عمّا تحوله أمريكا سنـوياً لإسرائيل في شكل عون اقتصادي. إن على الشركات أن تعمل حتى ولو توقفت إسرائيل عن استجداء المعونات الأجنبية، ولكن العقبات لا يمكن أن تنتهي.

لقـد قُصِـد أن تُعـرض شركـة كيمـاويات إسـرائيل وصنـاعـات الطيران الإسرائيلية وإجريديف ـ شركة زراعية استشارية ـ للبيع، ولكن بسبب اعتبارات استراتيجية مفترضة فليس لأي فريق أجنبي أن يعطى مصلحة مسيطِرة، وقد وُضعت صعوبات جمة في وجه أية عمليات شراء من وراء البحار لشركات ما وراء البحار.

ولا يعني ذلك أن المستثمرين من وراء البحار يهرعون إلى إسرائيل، ففي سنة ١٩٩٠ كلها استُثمر فقط ١٠٠ مليون دولار تدعو للشفقة من رأس المال الأجنبي في الشركات الإسرائيلية. إن الكلمة المعروفة في الخارج هي أن إسرائيل مكانٌ سيء للأعمال.

لقد استثمر «مورتون مانديل» ـ أحد الصناعيين الأمريكيين ـ في إسرائيل بالرغم من سمعتها المخيفة، إلا أن لديه كلمات تحذير للآخرين الذين يتطلعون إلى نفس الشيء: إن قوانين وتعاليم الحكومة تتراوح من التهديد إلى الظلم إلى الحماقة، فهم لا يشجعون السوق الحر فضلاً عن عدم إعطاء التشجيع الكافي للصناعات التصديرية. وعندما يأتي المجال للعمل الخاص يتم تداول الأمور بتعاسة. وكل ما هنالك أن القيام بالعمل أو إنشاء المصالح في إسرائيل أعقد مما ينبغي، فلو لم أكن يهودياً لم أكن لأكترث.

وبعد فإن هناك ما يقرب من ١٥٠ هيئة أمريكية تعمل في إسرائيل والبعض منها مثل: موتورولا، أي. بي. أم وديجتال تعمل بنجاح، إلا إن قصص الأخريات ليست سعيدة كما ينبغي، فقد أعطت الحكومة لشركة «إنتل» أكثر من ٥٠ مليون دولار فقط لفتح محل في إسـرائيل. وقـد كان ذلك خسارة محققة، ذلك لأن شركة «إنتل» أرسلت معظم أرباحها

AUB LIBRARY
BEIRUT

ونتائجها لمكتبها الرئيسي. ولم تجن إسرائيل من وراء ذلك إلا تخفيض أرقام البطالة.

لا تتعامل إسرائيل بنفس الطريقة مع كل الأجانب، فقد قامت وزارة العمل ومفوضها الوزير «بورش» بملاحقة شركة الكمبيوتر الأمريكية العملاقة "National Semiconductor" في شهر آب ١٩٩١ وذلك لتشغيلها العمال في يوم السبت. ولم يرتعد المسؤول عن الشركة الأمريكية أكثر من اللازم لفكرة دفع ٢٠٠٠ دولار غرامة عن كل عامل ينتهك قوانين السبت المحيرة، وأشار بذكاء إلى أن هذه الإهانة يمكن أن تعني نهاية وجود الشركة في إسرائيل. فقد نذر أن الشركة ستبقى إلا إذا جعلوا الحياة كئيبة جداً لنا.

ومع التهديد بإغلاق الشركة والذي سينتج عنه خسارة ٥٠٠ عامل لعملهم في منطقة تعدادها ١٥,٠٠٠ نسمة فقد سُئل موظف الوزارة فيما إذا كان سيدعم الملاحقة القانونية ضد إحدى الشركات، فأجاب بسخط «إن المهم لدينا هو السبت».

إنه ليس ثمة خيار، فعلى إسرائيل أن تقنع الأجانب بشراء شركاتها لأن إسرائيل ليس لديها الرأسمال، والسبب هو مطالبة أمريكا بذلك، ففي تشرين أول ١٩٩١ أمرت الحكومة الأمريكية شاميرَ ببيع الشركات المملوكة سياسياً خشية تعريض مطالبة إسرائيل بـ ١٠ بلايين دولار كضمانات قروض للخطر. وقد استجاب شامير فترأس لجنة وزارية وسيطة في مسألة التحويل للقطاع الخاص والتي لم تكن شيئاً سوى «لف ودوران». إن رئيس الوزراء ليس لديه مصلحة في اقتصاديات السوق الحر وقد عكست اللجنة لا مبالاته.

• عودةٌ موجات الصدمات:

إن شركـة المياه «ميكـوروت»، وشـركـة الكهـرباء الإسرائيلية ـ كلاهما احتكارات حكومية، ولكن لزيادة تكاليف الكفاءة! فإن لكل منهما إنشاءات منفصلة، وخلال العام ١٩٩٠ قطعت شركة الكهرباء التيار عن شركة المياه لتخلفها عن دفع الفواتير، وتوقف ضخ المياه.. ولم يعد للمستهلك سوى أنابيب فارغة.

كانت شركة المياه مدينة لشركة الكهرباء بـ ١٠ ملايين دولار في مطلع عام ١٩٩٠،

ولكنها لم تستطع دفع الفاتورة ذلك أنها كانت غارقة في ديون مقدارها ٤٥ مليون دولار. وعليه اضطرت شركة الكهرباء لقطع الكهرباء عن محطات الضخ. وقامت اللجنة الاقتصادية في الكنيست بتحويل ٥ مليون دولار على جناح السرعة لشركة الكهرباء، وبالتالي أعيد أرسال الكهرباء.

ولكن في ٢٨ تشرين ثاني قامت شركة الكهرباء بقطع التيار الكهربائي عن أربع محطات للمياه بسبب فواتير متراكمة قيمتها ٢٠ مليون دولار. وعليه حوّلت وزارة المالية ٢,٥ مليون دولار أخرى لشركة المياه وأعيد تشغيل الكهرباء. ومع ٢٠ كانون أول أرسلت شركة الكهرباء فاتورة أخرى بقيمة ٧,٥ مليون دولار لشركة المياه ليصل الدين المتراكم إلى ٢٥ مليون دولار. وقد كانت شركة الكهرباء هي الأخرى بأمس الحاجة لهذه الأموال حيث أنها كانت أيضاً مدينة بما يقرب ٧٥ مليون دولار. ولقد كانت شركة المياه ذكية بدفع جميع الفواتير التي تخص شركة الكهرباء في مقراتها الإدارية، وعليه لم يكن تنفيذيوها بحاجة للقراءة في الظلام. وقد تركوا محطات الضخ لتسدد الفواتير، ولذا فلن يكون بمقدور الناس الغسيل، وسرعان ما قامت الاحتجاجات لدى الحكومة تجاه هذه القضية الحساسة.

وبدون البحث المعمق عن بؤرة المشاكل فإن شركة المياه تتبع لوزارة الزراعة، بينما تخضع شركة الكهرباء لسلطة وزارة الطاقة، وهم لا يلتقون دائماً. ويترك الأمر لوزارة المالية لتسوية الخلافات، وتأتي كل هذه المشاكل عندما تُدفَع جميع هذه الفواتير من نفس المصدر وهو خزينة الحكومة.

تبدو الصورة في قطع المياه ـ لأن شركة مياه الحكومة لم تدفع لشركة كهرباء الحكومة ـ شاذة، وربما أشرنا إلى أن شركة الكهرباء أعطت لنفسها زيادات غير قانونية وسمحت لموظفيها بكهرباء غير محدودة.

يبرر «دانيل دورون» تصرفاتهم:

«. . إن احتكارات عمال الكهرباء الذين يوثقوننا إلى الكرسي الكهربائي وأيديهم على المفتاح لم يكونوا هم الذين صنعوا نظامنا الاقتصادي المشوه وغير الصادق والعنيف

LAU LIBRARY BEIRUT

أحياناً. . تحت هذا النظام البغيض، فإن العمال الإسرائيليين الذين يمتلكون مستقبلاً إنسانياً قريباً من العدم، عليهم أن يعملوا بأجرة مهينة هي ١٠٠٠ دولار شهرياً، ولهذا السبب فإنّ عليهم النظر إلى منافذ أخرى. ـ قانونية كانت أم لا ـ لإنهاء الشهر، وتأمين عائلاتهم بمستوى مقبول للسكن والصحة والتعليم. .

إن أولئك الذين صمموا هذا النظام الفاسد وغير العادل. . أولئك الذين يحافظون عليه بجميع أصناف التحضيرات والتعديلات والحيل ليس لهم الحق في الشكوى عندما يستعمل الآخرون أساليب مشابهة».

إن ثمة مشكلة بمنطق «دورون»: إذ أن هناك كثيراً من الناس يبروون تجمعاتهم غير القانونية بممارسة الحكومة. والأمثلة كثيرة إلا أن مثالين يكفيان.

بحث إسرائيلي أسكتلندي «ديفيد وولف» في فتح مصلحة صغيرة لاستيراد الويسكي الأسكتلندي، ولكنه هُدِّد من قبل احتكارية المشروب المحلية بالإرهاب إذا أتم مشروعه، فتوقف بتعقل.

ولم يكن أحد المقاولين لتجميع النفاية في الجليل مقتنعاً برفض عطائه الناجح للبلديات وذلك باستئجار ممثلين لجمع القمامة. وقد عذروه وأشعلت سيارته كمكافأة له. إن احتكارات الحكومة قد ألهبت الاحتكارات الخاصة بمثل هذه المناورة. فكلها تتآمر ضد رجل الأعمال الذي يحاول إدارة عمل مخلص.

وإذا كانت الحكومة قد سببت للجمهور مقدارا لا حصر له من الآلام باحتكارتها، فقد عانت هي نفسها من هذه الآلام. .

● الطائر المبكر يفوز بالدودة:

امتلكت الحكومة واحدة من الثلاث شبكات الكبيرة لمحطات الوقود والتي تدعى **«باز»**. وباسم تشجيع القطاع الخاص باعت الشركة لأسترالي يدعى «جاك ليبرمان» بأقل كثيراً مما تستحق. وبعد ذلك قام ليبرمان ببيعها بربح هائل لإثنين من البولنديين.

وخلال ذلك وبالرغم من فقدانها لفرعها التسويقي ما زالت الحكومة تحتفظ بمراقبة لصيقة على التجمعات من خلال امتلاك مصافي نفط الدولة. وقد واجهت المصافي نقداً من قبل مراقب الدولة سنة ١٩٩٠ على كل شيء، إبتداء من الصيانة الضعيفة وعدم وجود سجلات منظمة للمعدات إلى مشكلات الإضطراب المالي.

كان استلام القطاع الخاص لتسويق البترول نكتة لأن المصافي تعطي نفس الأسعار للوقود لكل الشركات الثلاثة المسوّقة، وهي تنظم السعر عند المضخات وتحدد العمولة التي يحددها وكلاء الشركات. وبالرغم من بيعها لمحطتها البترولية إلا أن الحكومة لم تنه سيطرتها على هذا الاحتكار.

ولكن في النهاية تذوقت الحكومة طعماً لنفس مغالطاتها، لقد انخرط الشخصان البولنديان اللذان اشتريا محطة «باز» من «ليبرمان» في مشروع احتيال ضخم والذي يغش الحكومة البولندية بما يصل لـ ٣٠٠ مليون دولار. وقد كان الاحتيال ووترجيت بولندا، حيث قاد إلى طرد رئيس البنك المركزي وأعطيت أحكام تجريمية لسبعة من كبار رجال البنوك.

وجدت إسرائيل نفسها في فوضى حقيقية في منتصف شهر آب ١٩٩١، فقد أخذ أحد البولنديين الجنسية وطلبته الحكومة البولندية كمجرم يجب تسليمه. كانت تلك فكرة جميلة ولكن ليس لإسرائيل معاهدة تسليم مجرمين مع بولندا. وقد وُضع هذا المجرم مع شريكه في قائمة أكبر المطلوبين. بينما هم ها هنا المالكون الجدد لإحدى الشركات الحكومية الإسرائيلية السابقة.

ببيع شركة «باز» بالسعر المنخفض لرجال أعمال ليس لهم رغبة أو لا توجد لديهم الخبرة في حقل البترول فإن الحكومة نفسها تطلب المشاكل إن ما نعرفه هو أن الحكومة عندما تنوي بشكل جدي بيع إحدى الشركات فإنها في بعض الأحيان لا تقيّم الصفقة بفتح العطاءات خلف الأبواب المغلقة. وهذا يوضح كيف امتلكت الشركة الأمريكية «بير شتيرن» شركة اقتصاد القدس بجزء من قيمتها وكيف حصل جاك ليبرمان على شركة «باز» وذلك يوضح كيف التقطت شركة «باز» بواسطة اثنين من المحظوظين (وأحد الشركاء الإسرائيليين) والذي كاد يسبب قصم ظهر النظام البنكي البولندي القابل للكسر أصلاً.

LAU LIBRARY BEIRUT

● البورصة المملوكة:

بالرغم من أن الإقتصاد بُني على أسس اشتراكية فإن إسرائيل تمتلك سوقاً للأسهم فريداً من نوعه يدعى «بورصة تل أبيب لتبادل الأسهم». إن ممارسات هذا السوق غالباً ما تكون غير معروفة أو غير مستعملة في أية بورصات مماثلة في بقاع العالم جميعه.

إن بورصة تل أبيب هي الوحيدة التي تفتح أبوابها يوم الأحد وهي الوحيدة التي تحرّم المناقصات المحركة أو المنشطة. فالأسهم تُعرض مرّة في وقت محدد، وأسعارها مقررة بسعر بيعي وحيد لكل يوم. وعليه فلو أن سهماً للنفط قد اشترِيَ في الساعة التاسعة وتفجرت حرب أهلية في العربية السعودية في تمام التاسعة والنصف فلن يكون هناك بيع للأسهم حتى اليوم التالي عندما تكون نصف آبار المملكة قد اشتعلت. وبسبب نظام البيع للمرّة الواحدة في بورصة تل أبيب فإنه ليس لها وقت إغلاق رسمي، ففي اليوم التالي البطيء فإن التجار يمكنهم الاستمتاع بعشاء مبكر وهادىء، وفي اليوم المشغول فإنهم ربما يضيعوا مشاهدتهم المتأخرة لمسلسل "Dynasty".

ولكن الذي يميز البورصة الإسرائيلية عن غيرها هو التعليمات الفريدة - أو الافتقار الكبير لوجودها. فالأسهم تباع دون وجود حد أدنى للأصوات المقترعة، وبالتالي تحرم حملة الأسهم من أي كلمةٍ في كيفية إدارة الشركة التي يمتلكونها جزئياً.

ويوضح المدير التنفيذي السابق للبورصة الإسرائيلية «يوسي نيتزاني» انحرافاً آخر خطيراً عن الممارسات التجارية الطبيعية للأسهم: «في إسرائيل يمكن لمجلس المدراء لإحدى المعاهد المالية أن يتصرف كممثل البنك للشركة أو المخلّص أو مدير الأموال التعاونية أو الكفيل»، والذي يعنيه ذلك أن عضواً كبيراً في مجلس إدارة البنك يمكنه أيضاً أن يكون عضواً كبيراً في شركة تأمين. فليس هناك مجلس لمنع مثل هذا الخصام الأحمق في المصالح. فلو أصدر البنك أسهماً فإن عضو الإدارة يمكنه أن يسيطر بطلب شركة التأمين شراء بعض الأسهم، لا سيما أن الشخص البسيط قد أُغلق عليه بعيداً عن بورصة تل أبيب بواسطة الاستغلال القانوني للشركات المصدرة للأسهم. وكما سيستعيد القارىء

ـ ففي العام ١٩٨٣ ـ وظفت البنوك التعليمات المهلهلة وخسرت الجمهور الإسرائيلي ثلث مدّخراته.

كان من الممكن التنبؤ بعواقب صراع المصالح هذا؛ تفجير كبير، عدم استقرار وخداع، ففي سنة ١٩٩٠ قُيِّد ١٣ حُكماً للتجارة الداخلية، والجرائم لا تحتاج إلى مراجعة. ومثال شركة «باز» فقط يفي بالغرض، وقد اكتشف جيولوجيون منها علامات نفط وقبل أن تنشر أخبار باز على الجمهور، وقد أخبر أولئك داراً للاستثمار التي قامت بشراء رقم كبير من حصص باز فقط قبل أن تغلق.

في ضوء جميع ما كتب، تتميز بورصة تل أبيب والمدارة حكومياً بصعوبة التلميح أو التصريح المفاجيء، ولما كان الحال كذلك فإنها تُدار كَسِفاح القُربى. ترك «يوسي نيتزاني» المدير العام السابق لبورصة إسرائيل عمله والتحق بآخر أفضل منه كرئيس الهيئة الحكومية المسؤولة عن بيع الشركات العامة. والآن ولما كانت بعض هذه الشركات ستباع في بورصة تل أبيب فإن منصب نيتزاني يمثل تناقضاً في المصلحة لا يمكن التسامح معه في أية حكومة أعمالها نزيهة. وبعد فهذه هي الطريقة في الخدمة المدنية الإسرائيلية حيث الانتقال الجانبي للعمل إجباري وحيث يبدأ سن التقاعد في الأربعين.

• تقاسم النظام مع أصدقائنا العرب:

إن عرب المناطق المختلف عليها محظوظون، فلا بد لهم من المشاركة في الاقتصاد الإسرائيلي سواءاً أرادوا ذلك أم لم يريدوا.

وبالرجوع إلى عام ١٩٦٧ تبدو الأمور سارة ففي غضون عقد من الحكم الإسرائيلي رأى العرب متوسط دخولهم تتضاعف، خدمات الصحة تتحسن، وشبكات المدارس تزداد، ولكن مرّة أخرى فقد استوطن الإسرائيليون مناطق سكنية فقيرة ليبدأوا حياة جديدة فيها، إلا أن الانتعاش الذي أصابهم لم يكن ليصيب جيرانهم العرب..

ولسوء حظ العرب فإنهم يتبعون التعرفة الإسرائيلية وقوانين إسرائيل في الاستيراد،

LAU LIBRARY BEIRUT

ويتقرر مصيرهم الاقتصادي من خلال الإدارة المدنية التي تدير المناطق وهي عادة تستعمل امتيازاتها في مصلحة الإسرائيليين، وتستطيع الإدارة المدنية التدخل في عملية إصدار الإعتمادات البنكية بحيث تكافيء من يطيعها بالحوالات المالية وتعاقب السلوك غير التعاوني بالحرمان من السيولة. وهي تحدد مجموع الدنانير الأردنية التي ينبغي للشخص إحضارُها لإسرائيل بـ ٧٠ ديناراً للشخص كل شهر. وهي معاناة حقيقية إذ يدخر غالبية السكان في بنوك أردنية. ويرتكز السبب هنا على خبرة ماضية عندما حولت منظمة التحرير الفلسطينية الأموال من الأردن لتستعمل في الأنشطة الإرهابية.

والاستثناءات الأخرى أقل اعتدالاً، فكثير من المصالح الإسرائيلية المحمية تخشى من فكرة المنافسة العربية؛ العمالة في المناطق العربية أرخص كثيراً منها عند اليهود، وكثير من الإسرائيليين مندهشين تماماً حول فكرة اجتثاث قاعدتهم. وللتغلب على المنافسة غير العادلة فإنهم يسيطرون على الإدارة المدنية للأعمال المتوقع ازدهارها.

لقد مُنعت شركة «إسمنت نيشر» بنجاح من إقامة مصنع للإسمنت في الخليل، بينما أغلقت الكيبوتسات مزرعة تفقيس دواجن في رام الله، وقد استغرق رفض الكيبوتسات ١٢ عاماً قبل الموافقة على إنشاء مصنع تحويل الحمضيات في قطاع غزة بالرغم من أنه كان مشروع مخاطرة مع الحكومة الإيطالية والأمم المتحدة.

بانعدام الفرص في مواطن العرب فقد بحثوا عن العمل في [فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨]، فقبل انتفاضة سنة ١٩٨٧ كان ١٠٠,٠٠٠ عامل عربي يقطعون الخط الأخضر للعمل. وبدلاً من الاتجار بالبضائع، كان هناك طريق وحيد وهو المتاجرة بالعمالة الرخيصة، وقد أصبحت المناطق وخاصة غزة معتمدة على الأجور الإسرائيلية في حياتها الاقتصادية.

وبقيام الإنتفاضة جاءَت الإضرابات وأعمال التخريب، فأصبح العمال العرب غير معول عليهم، وتضررت الصناعات التي كانت تعتمد عليهم كالبستنة والبناء بصورة ملحوظة، وقد ارتفعت كلفة تشييد المباني وارتفعت أسعار البندورة كما حصل في شتاء

١٩٨٩ عندما لم يتوفر عدد كاف من العمال لقطافها، فتعفنت أطنان منها في الحقول.

كانت هناك ضرورة لاستبدال العمال العرب وبوجود نسبة بطالة بين الإسرائيليين تتراوح حول الـ ١٠٪ فإن المتوقع أن لا تكون مشكلة. ويتساءل الكاتب «أليس ذلك صحيحاً؟» ويجيب بـ «لا». فالإسرائيليون بعد ٢٢ عاماً من استخدام العمالة العربية الرخيصة ليسوا راغبين في إنزال أنفسهم من عليائهم للعمل في الأعمال الدونية.

وعليه فقط استقطبت إسرائيل الفقيرة ٣٠٠٠ عامل أجنبي معظمهم من البرتغال لتعويض فقدان العمال العرب، وقد وصل هؤلاء الثلاثة آلاف عامل بتأشيرات حكومية، بينما دخلت عدة آلاف أخرى بتأشيرات سياحية، وذهبت مباشرة إلى العمل. هذه هي الفرص للعمل المخلص في بلد أكثر من ١٠٪ من قوته العاملة عاطلة بسعادة.

يدّعي اقتصاديون أن الانتفاضة الفلسطينية قد اشتعلت وتغذت بالوقود من خلال تضييق الخناق الإسرائيلي على اقتصاديات المناطق المحتلة، وكما لاحظ أحدُ المراقبين الاقتصاديين: «فإن الأحوال الاقتصادية الصعبة السكان الغاضبين وغير المستقرين». كما تفعل ذلك الضرائب غير المتناهية والتعاريف الجمركية والتصاريح والتراخيص والوثائق البيروقراطية.

● تكلموا بصراحة معشر الخبراء:

في شهر آب ١٩٩٨ أصدرت الحكومة أرقاماً تؤكد أن العائلة الإسرائيلية في المتوسط يجب أن تنفق أكثر من ١٨٠٠ دولار شهرياً للمعيشة، وبالرغم من ذلك تكتسب العائلة الإسرائيلية في المتوسط أقل من ١١٢٥ دولاراً في الشهر. فكيف تسوّي العائلات هذا الفارق؟ إنها تستدين كثيراً.

تلخص هذه الأرقام وحدها الوضع المأساوي للاقتصاد الإسرائيلي، ولكن لإيصال النقطة إلى بيت القصيد بغرض هنا آراء بعض الخبراء حسب محرر صحيفة «الجيروسالم بوست»:

LAU LIBRARY BEIRUT

«تكمن قوة إسرائيل الرئيسية في عنصرها الإنساني الخلاق والمبدع والطموح، فعائقها الرئيسي هو نظامها الخالق السيء.. إن البلد الذي استطاع تطوير أسرع رقائق الكمبيوتر في العالم.. ينبغي أن يكون اقتصاده من أقوى اقتصاديات العالم وليس مثالاً لإقتصاد مهمل».

حقاً إن حالة الإقتصاد تدعونا للرثاء، فالناتج القومي الإجمالي الإسرائيلي مقداره ٤٢ بليون دولار تافه بالمقارنة مع ناتج دولة صغيرة كالدنمارك والذي يفوق الناتج الإسرائيلي بأكثر من ٣ مرات. فما الذي توفر في الدنمارك وافتقرنا إليه؟ ويكتب ألفين رابوشكا لائحة ببعض الذي تفتقر إليه الدنمارك:

«يستحوذ اقتصاد إسرائيل على مشاريع حكومية خاسرة، التجمعات الصناعية المثقلة بالديون والتابعة للهستدروت، بيروقراطية حكومية ضخمة، إنفاق حكومي شامل يستهلك ثلاثة أخماس الدخل القومي، معونات ضرائبية شاملة للمصنعين، مراقبة أسعار لما يقرب من ربع السلع الاستهلاكية، عشرات من الاحتكارات الرسمية والتجمعات (الكارتلات)، التعاريف وغير التعاريف المعرقلة للتجارة الحرة، رقابة على أسعار العملات، سيطرة حكومية على أسواق الأموال، ملكية حكومية لـ ٩٣٪ من الأراضي الإسرائيلية، مستويات ومعدلات ضرائبية ظالمة وحواجز بيروقراطية للمقاولين الأفذاذ».

أنظر؟ لقد امتلكتها إسرائيل جميعاً، ويصف «دورون» ثمرات شجرة العقوبة هذه:

أصبح الأمر متأخراً، لقد استطاع نظامنا الدولي سلفاً معاقبة أكثر الناس الموهوبين باقتصاد فاشل.. قطاعات كبيرة من أكثر القطاعات الإنتاجية تنهار، تواجه زراعتنا الشهيرة الإفلاس، كما يتهدد نظامنا البنكي وصناديق التقاعد بالإفلاس، ونظام الصحة يفشل، والتعليم في انحدار مستمر، وأصبح الماءُ شحيحاً ومسمماً، وأصبح الهواء ملوثاً، ونظامنا السياسي يزرع العنف الراديكالي والمنافسة بين الطوائف العرقية والجماعات الوطنية وبين المتدينين وغيرهم. وبإضعافنا مادياً وأخلاقياً يعرض النظام أمننا الذي تمس الحاجة إليه للخطر ويسلبنا حقيقة استقلالنا.

يوسع «روبرت ج. لوينبرج» - رئيس معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية المتقدمة - نقطة «دورون» الجوهرية، وسيتصرف الكاتب بتوسيع هذه النقطة أكثر:

«لقد صُنِعَ النظام الحالي للإقتصاد السياسي بواسطة حزب العمل، وغُذِي بالمؤسسات التي اختلقها حزب العمل، وقد تابع حزب الليكود النظام القديم، وشجع الحزبان ثروتهما بوسائل السياسة الاقتصادية والتي هي مناورات ضرورية لطمأنة النفس بوسائل المساندة للنظام الحالي. إن هذه سياسات اقتصادية تعتبر متعفنة كسياسات خارجية. ولهذا السبب فإن إسرائيل ليس لها اقتصاد أو سياسة خارجية».

الإقتصاد هو السياسة في إسرائيل، والسياسة إقتصاد، وبربط الناس المثيرين للشفقة بالنظام الاقتصادي فإن الحكومة تلصقهم بالنظام السياسي المحطم، ولكن اللعبة تعود بالشر على أصحابها، فإسرائيل المفلسة هي إسرائيل مصعوقة، وإسرائيل المصعوقة لا يمكنها صناعة سياسات خارجية مبدعة. وبدلاً من ذلك فإنها تقاد بنزوات عالم لا يبالي.

إننا نحاول تصور إسرائيل مزدهرة واثقة تخطو خطوات جريئة من البداية، تضع الأسلوب والفحوى لدبلوماسيتها وتقف طويلة وحقيقية وتقدر على تصور الوضع الذي لا أمل فيه من إمساك قطاع غزة بموضوعية لتدرك أن مِصْر هي المسؤولة وبشكل كبير عن الوضع المزري لسكانها. فهي من عام ١٩٤٨ ولغاية ١٩٦٧ أبقت أهل غزة مسجونين في القذارة رافضة الاستثمار في مستقبلهم، رافضة الطلاب من جامعاتها، ومانعة إنشاء جامعات داخل غزة، لقد قضت على طموحات جيل من العرب الغزيين.

بالتعداد السكاني البالغ ٧٥٠,٠٠٠ داخل قطاع غزة والذي يبلغ طوله ٣٦ ميلاً وعرضه ثمانية أميال، لا تستطيع إسرائيل أن تقدم أي نوع من الرعاية لسكانها. وأية أمة يمكن أن تكون سكانياً غير مستقرة وغير نامية يمكنها أن تشكل تهديداً أخطر من لبنان الممزق والذي يقع على بعد ٤٠ كم بعيداً عن تل أبيب، ولكن الباب التالي لغزة هو خليج سيناء الضخم والذي يبلغ ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل ولكن بتعداد سكاني يبلغ ٥٠,٠٠٠ نسمة، فلو وُسِّع قطاع غزة مسافة ٥٠ ميلاً آخر في أرض سيناء الفارغة فإن هناك إمكانية إنشاء دولة

LAU LIBRARY BEIRUT

حقيقية، ولو غذيت الصحراء بمياه النيل فستكون دولة يمكنها أن تقف على أقدامها.

بجرأة وتحدٍّ قدّمت إسرائيل المستقلة خياراً للعالم، فهي ستتخلى عن سيطرتها على غزة وتسمح بإقامة دولة فلسطينية بشرط أن تتبرع مصر بمساحة مماثلة في سيناء لإقامة مثل هذه الدولة، وبعد فإن مصر لا يمكن أن تتخلى عن بوصة من ترابها المقدس، ولن تسمح بقيام دولة يقطنها أكثر من مليون ثوري فلسطيني بجانب حدودها، ولكن يمكن أن ترد الكُرة إلى ساحة مصر للتغيير ويمكن لإسرائيل أن تسترخي ثانية وتشاهد ضغطاً عالمياً يتراكم على مصر.

إن المعجزة الاقتصادية الإسرائيلية المستقلة والفخورة تتطلع إلى الضفة الغربية وتُمسك بزمام الأحداث، فقد وعدت السكانْ العرب بالحكم الذاتي وضمانه. وكل القوات ستنسحب من المناطق والمدن العربية وسوف تستمر خالية من القوات شريطة أن يستمر السكان في حياتهم دون اللجوء إلى العنف ضد اليهود. وإذا أُعطي الحكم الذاتي فسوف تبدأ إسرائيل المرحلة النهائية وهي الحكم الذاتي الكامل، فالأرض سوف تُتقاسم تحت نظام يدعى السيادة المزدوجة، وسيحمل اليهود الذين يعيشون في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] جوازات سفر إسرائيلية، بينما سيسافر العرب بجوازات سفر فلسطينية، وسوف يكون القانون المدني محط عناية برلمان موحّد، بينما تباع الأرض في المزاد العلني.

وإذا أساء العرب للحكم الذاتي واستخدموا المدن الخالية من الشرطة كمراكز للمتطرفين فستعود القوات الإسرائيلية بالتفهم الكامل من قبل الأمم المحترمة في العالم. وبمناشدة وعود الحكم الذاتي في معاهدة كامب ديفيد بشكل أحادي الجانب فإن إسرائيل تشكل دبلوماسية جديدة جريئة؛ سيحترم العالم محاولتها للإنصاف، وإذا لم تنل الخطة إعجاب العالم فإن هناك احتراماً سرياً لحكومة إسرائيل لاستقلالها وقدرتها على تطبيقه.

ما أجمل العالم حينها! ولكن إسرائيل الحقيقية لا تعرف كثيراً عن التاريخ ولا تتمعن في السياسة لأنها لا تثق بنفسها. وهل يتوجب عليها ذلك؟ إن المكان مفلس ومليء بالعفن ومثير للشفقة. وعليه فإنها تسمح لنفسها بأن تدفع وتزداد عليها المناورات من قبل الإدارة

الأمريكية بشكل جوهري معادٍ لها. إنها تسمح لنفسها بالوقوع في المصائد الدبلوماسية للحصول على المعونات وضمانات القروض لتسندها سنة لاحقة.

وبعد زمن ستكون كلفة الركود مرتفعة، فمنذ حرب الخليج سارت أمريكا جانباً مع النظام الطغياني والمجرد من المبادىء الخلقية ـ النظام السوري ـ وفي مقابل الاشتراك مع الحلفاء ضد العراق إن لم يكن في الحقيقة للقتل نمد العراق فقد وعدت سوريا كمكافأة لها من قبل أمريكا بِلَيِّ ذراع إسرائيل وضمان إعادة مرتفعات الجولان لها. وإذاً فليس ثمَّة تصور يمكن أن يغري سوريا بالحديث مع إسرائيل، ولما كان ما نسبته ١١٪ فقط من الإسرائيليين مستعدة للتخلي عن المرتفعات في مقابل معاهدة مع سوريا، فإن إسرائيل على وشك أن تصبح معزولة دبلوماسياً وموضوعاً للسخرية العالمية والفقر.

ربما كان الوقت متأخراً إلا أن إسرائيل يجب عليها إجراء إصلاحات شاملة وسريعة في نظامها الاقتصادي، وعندما تخفف الحكومة قبضتها عن أموال الدولة فإن إصلاحاً سياسياً سوف يتبع بشكل محتوم. ولكن لن يكون ذلك إصلاحاً اقتصادياً محتملاً حتى ينقطع العون الأمريكي غير العسكري عن إسرائيل ولمصلحتها.

• اقطع تلك المساعدات أيها الوغد:

سوف يسأل القاريء الحساس ـ بكل الحق ـ إذا خدعت الحكومة بمظهرها الكاذب الناس بسبب الأموال النادرة وذلك لتقوية قبضتها على حياتهم. لماذا لا يقوم الناس في إسرائيل وينادون بصوت واحد للتغيير؟

تقبع الإجابة في مصطلح «باروخ هاشيم» يوضح هذا المصطلح انهزام معظم الإسرائيليين. ويعني «الشكر لله على ذلك». عند تأسيس دولة إسرائيل كان لها صناعة قليلة وإسكانات ضعيفة، ومسؤولية عسكرية باهظة ومستوطنون جدد بعدد الأشياء القديمة المتوارثة. ونجا معظم القادمين الجدد بصعوبة من الموت على أيدي أعداء السامية وكانوا بالغي السعادة لبقائهم على قيد الحياة، ومهما كانت أوضاعهم فقيرة عند وجودهم في إسرائيل فقد كانت أقدارهم حتماً أفضل عند نجاتهم، حتى لو عاشوا في أكواخ ترشح بلا

تدفئة في الشتاء وافتقروا إلى الملابس المناسبة فقد كان هناك طعام كافٍ. وربما مشى المهاجر الجديد سنة ١٩٥٢ طويلاً للوصول إلى البقالة لشراء رغيف رخيص مدعوم، ويعلق: «على الأقل هناك طعام كافٍ في إسرائيل» ويرد البقال عليه قائلاً: «باروخ هاشيم»؛ حمداً لله على ذلك.

وبعد ٤٠ عاماً لاحقاً يلاحظ أحد المراقبين الاقتصاديين: «ما زال الإسرائيليون يبتهجون عند شراء البيض ـ فهم يعتقدون أن أحداً يباركهم».

لن يحتجّ الإسرائيليون على تعفن الدولة الشامل، ويستطيع السياسيون الاستمرار بمعاملتهم بخشونة. ولا قوة داخل الدولة يمكنها تقليل أو منع السرقة المروعة لأموال العامة بالقوى التي تحكم وهي: وزراء القيادة، مسؤولو البنوك، ممثلو الاتحادات، المصنعون، أو موظفو الوكالة اليهودية. إن الأمل الوحيد الباقي الذي يمكنه أن يضع حداً للجرائم الاقتصادية التي تدفع الوضع الإسرائيلي يتأتى من الخارج، فالأجانب ولا سيما الأمريكيين يضخون أكثر من ٦ بلايين دولار كمساعدة كل عام لإسرائيل وبعمل ذلك فإنهم يموّلون نظاماً ميّتا وينعشونه مرّة أخرى لموسم طويل. ولو توقف العون والمدد فإن إسرائيل سيترتب عليها أن تصبح فعّالة ومنصفة وعادلة أكثر، وأكثر عدلاً لسكانها.

ويصل المدد بأربعة طرق: التعويضات الألمانية، والصدقات، ومن خلال بيع السندات، ومن خلال المدد الأمريكي الحكومي. وهناك اعتراضات مستمرة على الشراء المتواصل لسندات حكومة إسرائيل، وقد أُصْدِرَت السندات الحكومية أول مرّة سنة ١٩٥٠ وذهبت النقود المتزايدة من جراء عملية البيع لبناء البنية التحتية للدولة. وبعد ٤ عقود والعديد من البلايين من الدولارات، فإن بيع السندات لم يذهب مباشرة إلى إنشاء المشروعات ولكن إلى الخزينة حيث تغطي ديون الحكومة.

خلال سنة ١٩٨٠ بيعت سندات بأكثر من بليون دولار لإنشاء مشروع طاقة كهربائية يسمى قناة البحرين(*) وقد وصف هذا المشروع المستقبلي في الكثير من الكتيبات بأنه

(*) مشروع مقترح لإنشاء قناة تصل بين البحر الأبيض والبحر الميت.

حث رهيب للمبيعات، ولسوء الحظ لم يُبيّنَ القنال البتة ولم يُعرف فيما إذا أعيدت نقود الاستثمار لأي مشترٍ للسندات.

يقوم مشترو السندات بالتضحية، إن العائد على السندات الإسرائيلية أقلّ بشكل ملحوظ مما يُعرَض على السندات الأخرى في الأسواق. وبالرغم من طرح الضريبة المضافة والتي تأتي كهدية من العم سام فإن استثمار السندات ما زال كئيباً بشكل كبير. وبعد فإنه بين أفضل السندات الناجحة في العالم يرتفع بقيمة بليون دولار سنوياً، ولأن شامير وعد بأن سندات سنة ١٩٩٠ سوف تبني بيوتاً للمهاجرين فنحن نفترض أن مبلغاً محترماً من المال قد قُبض من قبل وزير الإسكان «آرييل شارون». وإذا كان الأمر كما وصفنا سابقاً فستهبط النقود أخيراً في جيوب المقاولين عديمي الأخلاق وأصحاب الأسعار المرتفعة الذين تربطهم صلات قوية بالحكومة. لقد أسهم مشترو السندات جوهرياً في وزارة الإسكان المعروفة والملوّثة بدلاً من وصولها إلى أولئك البنائين الشرفاء من القطاع الخاص الذين يتوقون إلى بناء البيوت في غياب موازنة حكومية كبيرة بما فيه مما يتسبب بممارسة العمل بطريقة لا أخلاقية.

ومع استمرارية المعروفين بشراء البلايين في السندات فإنهم يساعدون في تغذية العجز للحكومة الإسرائيلية المفلسة أخلاقياً ويؤجلون معايير الإصلاح الضرورية التي يحتاج إليها إذا أريد للدولة البقاء. وبدفع النقود للسندات الإسرائيلية يساعد الدافعون في القضاء على الدولة.

إن الظرف متشابه ولكنه أكثر تعقيداً عند مناقشة المدد الحكومي الأمريكي. إن الاطلاع قليلاً على الخلفية الخاصة ضروري قبل الغوص في هذه المياه المشاكسة.

لغاية حرب يوم الغفران سنة ١٩٧٣ استلمت إسرائيل قليلاً من العون الأمريكي - حوالي ٥٠ مليون دولار سنوياً - (مع حذف آثار كارثة حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ عندما ارتفع العون فوق ٦٥٠ مليون دولار). وبدون العون نما الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة ٨٪ سنوياً بالرغم من النظام الاقتصادي. وفي سنة ١٩٧٣ وصل إسرائيل أكثر من ٢ بليون دولار

LAU LIBRARY BEIRUT

كعون أمريكي، ومنذ ذلك الوقت وصل عون إضافي يصل إلى ٤٥ بليون دولار.

إنها ليست صدفة في سنة ١٩٧٣ عندما وافقت إسرائيل على استلام المبلغ الكبير من العون الأمريكي على أمل أن يُدفع الاقتصاد إلى الوقوف. ومنذ ذلك العام انحدر النمو الاقتصادي الإسرائيلي السنوي من ٨٪ إلى الصفر وفي بعض السنوات أقل من ذلك.

إن المساعدات الطويلة الأجل مضرّة لكل دولة، فللمرء أن يفكر في أمم مثل كوريا الجنوبية وتايوان التي فطمت نفسها عن المساعدات الأمريكية ويقارن اقتصادياتها القوية بالأحوال السيئة لتلك الدول التي تعودت على إستلام المعونات مثل المكسيك ومصر والفلبين. فالعون يميل إلى البقاء في أيدي أولئك القابعين في مراكز القوى وعند الإمساك به تصبح الأيدي قذرة. ونادراً عندما يستفيد الناس من المعونات المقدمة.

إن الاقتصاد المدار حكومياً أوهن رغبة العامل الإسرائيلي وحيث تبلغ الإنتاجية ٢٧,٠٠٠ دولار سنوياً لكل عامل أو نصف المبلغ الذي يتقاضاه عمال الدوّل المدارة بإتقان. إن كل سنت تدفعه أمريكا كعون إقتصادي لإسرائيلي يعني خسارة سنت من أيدي العمال كما أن العون الاقتصادي الأمريكي القادم لإسرائيل هو أقل بسنت واحد في أيدي العمال الإسرائيليين.

وكما يكتب «جول باينرمان» في صحيفة «وول ستريت»: تُعْتَبر خسارة العون الأمريكي بركة على الاقتصاد الإسرائيلي.. فإسرائيل تعتمد على العون الأمريكي بسبب خياراتها الاقتصادية الغبية، وفي اللحظة التي توقف الولايات المتحدة المبلغ المسحوب سنوياً فإن إسرائيل سَتُجْبَر على تغيير طرائقها.. الصدمة الاقتصادية لعملية قطع المعونات يمكنها أن تعجل الإصلاح السياسي والتنفيذ الفعال ومقاطعة ذلك النظام السياسي البالي والذي يعطي حزبين صغيرين حق النقض للسياسة القومية.

هل استعملت إسرائيل المدد الشامل الذي وصل في السبعينات والثمانينات بشكل ملائم، إنه ربما كان مفيداً. وعلى أية حال بدلاً من تركيز الأموال في الاستثمار فإن الحكومة - ابتداءاً من «رابين» واستمراراً بعنف بـ«بيغن» - وجهت المدد باتجاه الاستهلاك

الشخصي. وقد كانت الفلسفة أن المصوّتين بواسطة أموال إضافية سوف يؤازرون الحكومة في الانتخـابـات التالية. وقد عملت هذه الاستراتيجية بصورة رائعة لحزب الليكود سنة ١٩٨١ عندما خفضت التعرفة الجمركية وانفجرت موجة شراءٍ على نحو مفاجيء فقط قبل الانتخَابات، وقاد ذلك وبشكل مباشر وسريع إلى تضخم بنسبة ٤٥٠٪ وانهيار وشيك للاقتصاد.

وقد غدا العون الخارجي إدماناً، كلما مال الاقتصاد إلى الإضطراب يأتي مدد آخر ليرفعـه. وفي العـام ١٩٩١ بلغ العـون الخارجي ٧٪ من كل الناتج القومي الإجمالي، وتحتاج إسرائيل المدمنة إلى إبرة سنوية مخافة أن تعاني من ألم نزلة البرد التركية، لقد حان الوقت لأن تدرك إسرائيل مرضها وأن تتخذ المعايير الضرورية حتى لا تتورط. وقد ظهرت فقرة في "Newsday" لشهر تموز ١٩٩١ توضح لماذا لم يصنع شيء لشفاء المريض: إن السياسيين الإسـرائيليين يفضلون الـوقوف في صف الصدقات أكثر من تخفيف قبضتهم المحكمة على الاقتصاد. لماذا؟ لأن الرقابة على الاقتصاد تتحول إلى هبات سياسية. هذه الحقيقة البشعة عن الحياة الإسرائيلية هي المفتاح لفهم كيف تعمل إسرائيل..».

ينقسم المدد الأمريكي إلى قسمين: ١,٨ بليون دولار للمشتريات العسكرية بينما حدّد ١,١ بليون دولار للعون الاقتصادي المدني. ومعظم هذا العون في شكل قروض سهلة يجب أن تعاد. ويبلغ مجموع دين هذه القروض الآن ١٠ بلايين من الدولارات.

ويستخدم العون العسكري دائماً في شراء المعدات الأمريكية. وطالما تزود أمريكا الدول العربية بأسلحة معقدة (٢٠ بليون دولار للعربية السعودية عام ١٩٩١) فإن عليها التـزاماً أخلاقياً أن تطمئِن إسرائيل أنها لن تُسْحَق بهذه الأسلحة. ولكن بدلاً من إجبار إسرائيل على التسول للحصول على المساعدات العسكرية السنوية، فإن الحياة ستكون أسهل لو أُدخلت إسرائيل في موازنة الدفاع الأمريكية الثابتة بنفس طريقة حلف الناتو أو كوريا الجنوبية. ولكن سوف تقلل هذه الخطوة المنطقية من الفعالية الرئاسية وضغطها على إسرائيل وعليه فلن يصار إلى اتخاذها.

إن المدد المدني لا فائدة ترجى من ورائه. وكل سنة على إسرائيل أن تعيد دفع ١,٢

LAU LIBRARY BEIRUT

بليون دولار كفائدة على دينها البالغ ١٠ بلايين دولار، وهذا هو بالضبط ما تستلمه سنوياً كمساعدات مدنية. وعلى وزراء الحكومة ذوي أعلى المناصب في إسرائيل السفر لواشنطن لتسوّل أموالاً تبقى داخل أمريكا على أية حال. إن الحال أسهل كثيراً لو أُلغي الدين ذي العشرة بلايين دولار في مقابل انهيار العون المستقبلي المدني.

تتأمل «مجلة التجارة» الصادرة في ٩ كانون ثاني ١٩٩٠ آثار فكرة نسيان الدين مقابل إلغاء العون: فلو توصلت أمريكا وإسرائيل إلى ترتيبات جديدة لا يُطلب من الكونجرس أن يجيز حقيبة العون كل سنة لإسرائيل ولن تصبح إسرائيل رقم «١» في قائمة مستلمي المدد الأمريكي. ولن تصبح دائرة الدولة الأمريكية قادرة على التلاعب بإسرائيل محذرة إياها: «إفعلي ما نقول وإلا ألغينا هذه الهدية».

إن مسألة الاستغلال الدبلوماسي الأمريكي للعون ربما يعمل ضررا يتعذر إصلاحه بين إسـرائيل وأمريكا. إنها طريقة غير صحيحة لدولتين ذات سيادة لتصبحا حليفتين. فمنذ الـوصـول غير المتوقع لموجة المهاجرين السوفييت وعمل الحكومة الأخرق لاحتوائهم، أصبحت الحكـومـة مرتعبـة من خسارة صلات العون الأمريكي. وعلى الإسرائيليين أن يشهدوا المنظر المحزن لسادتهم وهم يجولون البيت الأبيض على ركبهم.

لقد أقلق المهاجرون السوفييت بوش/بيكر لأن كثيراً منهم - وبشكل لا مفرّ منه - قد يُسحَب إلى المناطق [أي الضفة الغربية]- بسبب الحوافز الحكومية - لها المستقبل لجر آلاف من المهاجرين الزراعيين شرقاً. وعليه فقد قرر بوش/بيكر إلغاء هذه الحوافز لتجميد عملية الاستيطان.

أتت الفـرصة لوضع سياساتهم موضع التنفيذ في عام ١٩٩١ وبالضبط في منتصف حرب الخليج عندما كانت حياة الآلاف من الأمريكيين في خطر وفي ذلك الحين طلب وزير المالية «موداعي» ١٠ بلايين دولار كدفعة لكبح إسرائيل. وقد كان الطلب فظاً، غير حساس وقاد إلى غضب الكونجرس وإلى الخزي العميق لإسرائيل.

وبفشل هذه المؤامرة خفضت الحكومة الإسرائيلية توقعاتها وطالبت أخيراً بـ ١٠ بلايين

من الـدولارات كضمـانـات قروض لاستيعاب المهاجرين. وقد ضغط بوش/بيكر تبادلا ومضيا قدماً في عملية تجميد الاستيطان كما تبادلا الحديث مع سوريا حول الانسحاب المستقبلي من مرتفعات الجولان كشرط لمنح ضمانات القروض. . إن الإدمان الإسرائيلي على المدد أصبح مكلفاً جداً جداً.

ويعلق الناشر الإسرائيلي «آري ستاف» في مجلة «ناتيف» على مجريات الأحداث:

تعتبر المنافع بأجمعها لا شيء إذا ما قورنت بالحاجة الملحة لأن تكون حراً فضلا عن الوقوف طويلا على ممسحة الأرجل للأغنياء الأمريكيين. الثمن الثقيل الذي لا يُحتَمل بهذه المذلة للنفس، . . يُدفع بواسطتنا يومياً، ابتداء من الملاحظات اللئيمة لسكرتير الدولة الأمريكي والذي لا يجرؤ على توجيهها إلى جمهورية الموز وانتهـاء بالضغط الوحشي على إسـرائيل لاعتنـاق فكـرة شرك مصيدة المغفلين شديد الانفجـار المتمثـل في الـدولـة الفلسـطينية. . فإسـرائيل يجب أن تفصل نفسها عن هذا الاعتماد والذي يجسد خسارة الاستقلال السياسي، والذي يعني بالنسبة لإسرائيل تعريض وجودها للخطر».

يعتبر قبول المعونات مذلاً بشدة لإسرائيل مهما كانت التبريرات السيكولوجية الكثيرة والتي تأتي مع هذه الأعطيات. وحتى تصبح جديراً بالصدقة يجب أن يكون الشخص أو الدولة في حالة حقيرة. وإذا لم تكن إسرائيل جديرة بالشفقة فلا ينبغي أن تستحق الرثاء في شكـل المسـاعـدات. إن رجال الأعمال ليست لهم مصلحة في الاستثمار في دولة تستحق الرثاء بينما لا يرغب السياح في زيارتها. وطالما أن إسرائيل تختار إظهار نفسها بشكل يثير الشفقة لضمان الحصول على العون الأمريكي فإنها ستعامل بازدراء من قبل جميع الناس الذين يساهمون في ازدهارها.

تمتلك إسرائيل إعجاب غالبية الأمريكيين لوقوفها في وجه أعدائها. ولكن كثيراً من هذه السمعة الطيبة يُطرح خارجاً عندما تتسول للحصول على المدد. وليست هناك قضية يمكنها إحداث مثل هذا الشعور السيء بين إسرائيل والشعب الأمريكي كما تفعل أعطيات العون. إن ملايين الأمريكيين يكرهون إلقاء أموالهم في ثقوب سوداء لن تعود من خلالها ثانية.

AUB LIBRARY BEIRUT

إن لأمريكا دَيْنُها الخاص الذي يجب عليها الاعتناء به والذي يجب أن يأتي قبل الدَّين الإسـرائيلي، وتخسـر الـطبقات الأمريكية الدنيا والوسطى أرضياتها المالية. فكلما ساء وضعهم الاقتصادي فإنهم سوف يديرون وجوههم لإسرائيل مطالبين بأموال ضرائبهم. ومن يسـتـطيع أن يلومهم؟ في عالم يتضـور فيه الملايين جوعاً فإن الإسرائيليين ذوي التغذية الحسنة بصعوبة يمكن اعتبارهم أهم من يستحق العون الأمريكي الخارجي، فأمريكا يجب أن لا تعطيه وإسرائيل ينبغي أن لا تأخذه.

إن الإسـرائيليين أقل فخراً من قادتهم، فمعظمهم يعمل بجد ويدفعون ما عليهم، ولكن قليلاً منهم مستقلون لأن الحكومة جعلتهم يعتمدون عليها للبقاء الاقتصادي. والآن أولئك أنفسهم هم من حكومة القلة الأنذال ومعدومي الضمير والذين حطوا من قدر حياتهم الإنتاجية جعلوا بلدهم معتمداً على أمريكا لتغطيه ديونه.

يجب قطع المدد الأمريكي للحفاظ على شرف الدولة والموطنين الإسرائيليين. إنّ أي أمريكي يهودي أو أي عضو كونجرس مناصر لإسرائيل يعمل على مواصلة المعونات يستحق حنق وغضب كل الإسرائيليين الذين يتوّقون للحرية والازدهار.

لقد دعا المؤلف في كتابه وهي لكل مناصري إسرائيل من السياسيين الأمريكيين:

الرجاء قطع كل المساعدات

إنها تساهم في انهيار إسرائيل.

الفصل الثامن عشر

«عودة إلى الكنيست البغيضة»

دائرة هذه الدراسة مكتملة، بدأت بنظرة إلى السياسيين واستمرت بفحص نظام إنتُهِك من قبل السياسيين وستنتهي الآن إلى حيث بدأت أي في الكنيست.

لقد مرّت شهور الآن منذ أن بدأت هذه الدراسة ومنذ ذلك الوقت أثبتت إما أحداث جديدة أو اكتشافات من قبل المؤلف بأن الأمور تسير إلى الأسوأ. ومرّة بعد أخرى تمّ تحذير المؤلف بأنه إذا لم يوازن بين الانتقادات والتطورات الإيجابية فسوف يوسم كمهووس بالتقاط العظمة «تصيد الأخطاء».

بالتأكيد فإن النظام الإسرائيلي قدّم بعض الأمجاد في الماضي: تقدم كبير في مجال الطاقة الشمسية، اختراع أساليب لاستصلاح وزراعة الأراضي القاحلة بما في ذلك الري بالتنقيط والأعمال العسكرية الأسطورية.

ولكن وزن الأدلة التي تدعم الانهيار الداخلي كبير جداً، وخطر انهيار هذه الإنجازات بتأثير تناثر الأمة المنهارة كبير جداً، وقد اختار المؤلف تتبع المسار القذر.

وإذا كان القارىء يحتاج إلى مزيد من الحقائق لدعم النظرية بأن إسرائيل يمكن أن تنهار بتأثير الفساد الحكومي فيها، فتالياً بعض هذه الحقائق:

تعرض عضو الكنيست السابق «شموئيل فلاتو شارون» للمقاضاة من قبل «باول ديفيد» بتهمة الاحتيال عليه بمبلغ (٩) مليون دولار في صفقة جواهر إفريقية مزيفة، وقدّم المتحدث باسم الكنيست لائحة بأسماء أعضاء مجلس الوزراء الذين رفضوا الإجابة على

LAU LIBRARY BEIRUT

أسئلة وجهت إليهم في جلسة برلمانية.

ومن غير المثير للدهشة أن «أرييل شارون» الذي اشتهر بسوء توزيع وحدات الإسكان قد قاد القطيع. فقد رفض الرد على ٣٣ استفسارا، وكان الثاني في القائمة «إسحق بيريتز» الوزير المسؤول عن الهجرة، ويليه صديقنا القديم «آرييه درعي». ولم يتم اتخاذ أي إجراء ضد هؤلاء الوزراء الذين رفضوا شرح سياساتهم وإجراءاتهم أمام زملائهم في الكنيست، لم يقدم (١٧) عضواً من أعضاء الكنيست ميزانياتهم إلى الكنيست ضمن المهلة المحددة، وهو الإجراء الذي قصد به إلغاء تضارب المصالح، ومن ضمن الذين تهربوا من هذا الإجراء «أهارون أبو حصيرة» الذي كان قد اتهم باختلاس أموال عامة، و«بيساخ جروير» الذي نقل مخصصات حكومية لصالح بنكٍ ومزرعةٍ يمتلكهما ولده، و«ميخائيل كلاينر» محامي حقوق الهجرة، و«يائير ليفي» عضو الكنيست من شاس الذي اعتقد الجميع أنه هرب ليتجنب تحقيقاً تجريه الشرطة بشأنه، و«شمعون بيريز» الرجل الذي دمّر الحزب الوحيد القادر على مواجهة هيمنة الليكود، و«حاييم كوفمان» مستورد ألعاب الليجو وباربي الذي يحرص على التأكد من أن الضرائب العالية ثغرة في المنافسة، و«إسرائيل كيسار» رئيس الهستدروت (اتحادات العمال). هل هناك حاجة لقول المزيد؟

ينحدر السياسيون الإسرائيليون البارزون إلى أعماق جديدة. إنّ مراجعةً للأحداث الجديدة في الثلاث كتل المؤثرة الرئيسية أكثر من كافية لوصف حالة التعفن والفساد.

• السلوك المستقيم:

معظم نصف السنة التي تلت بدء هذه الدراسة ما زال فيها «أرييه درعي» وزيراً للداخلية، على الرغم من حقيقة أن تقريراً لمراقب النفقات الحكومية في آب ١٩٩١ قد تعقب ٥,٤٠ مليون دولار أُسيء استخدامها من قبل «درعي» وما تبع ذلك من فرض غرامة على حزبه لسوء توزيع الأموال.

في ٢٦ تموز قدّم «إيلي لينداو» رئيس بلدية هرتسليا الليكودي اتهاماً قوياً مكتوباً ادّعى فيه أنه في عام ١٩٨٧ اتصل برئيس الوزراء «شامير» وأعلمه بأن «درعي» كان ينقل الأموال

الحكومية بشكل غير قانوني لرفاقه، ولم يقم شامير بأي إجراء بهذا الخصوص، وإذا كان هذا الاتهام صحيحاً فهذا يعني أن رئيس الوزراء الإسرائيلي قد سمح للاختلاس أن يستمر لمدة تزيد على ٤ سنوات، وهذا ما يجعله متواطئاً في الجريمة ليس أقل من «بيلين» أو «بيريز» اللذين اتهما بالاحتفاظ بقيود عدة عمليات للكسب غير المشروع واستثمار هذه المعلومات فيما بعد لإسقاط الحكومة.

ولقد قدّم «لينداو» خياراً واحداً لشامير «يجب أن يعبر عن إحساس مفعم بالمسؤولية ويستقيل». ويعتقد المؤلف بوجود احتمالية أخرى: فهو أي «شامير» مع «بيلين» و«بيريز» يجب أن يُقَدَّموا للمحاكمة كمتواطئين في الاستغلال الكثيف للأموال العامة.

وقد أعاد «لينداو» صياغة ما يجمع نظام الحكم الحالي بقوله «إنها في كل الحالات حكومة متعفنة بنيت على أساس عدة صفقات مشبوهة تستخف بذكاء مواطني الدولة».

كان أحد السياسيين التقليديين الذين قدموا للمحاكمة سكرتير الأمين العام وأمين صندوق حزب «ديجل هاتوراه» ويُدعى «مناحيم كارميل» الذي اتهم بتقديم تقارير مالية خاطئة ليتمكن من الاختلاس. خلال حملة الانتخابات العامة الأخيرة قدّم كارميل (رجل الرب!) تقريراً مزيفاً للحكومة ادعى فيه أن ٤١٠ آلاف دولار من أموال التبرعات كانت قروضاً وذلك ليجعل حزبه مؤهلاً للحصول على تعويضات انتخابية حكومية أعلى.

وفي مسح آخر حصل مراسل التلفزيون «موشيه شلونسكي» على وثائق تقول بقوّة إن بعض المتدينين كانوا يحصلون على أموال بطريقة غير مشروعة من مكتب الضمان الاجتماعي بادعائهم الحق في الحصول على رواتب عسكرية دون أن يقوموا بالخدمة العسكرية فعلاً. وقد عمل نائب وزير الشؤون الدينية «موشيه هافني» من «ديجل هاتوراه» على اعتقال شلوفسكي في محاولة لإرهابه وإسكاته وفي نفس الوقت معرفة من كان وراء إعطائه مثل هذه الأدلة الحساسة عن الاحتيال الذي يقوم به رجال الدين.

● الحب الضائع لدى العمّال:

وهناك في حزب العمل، كان الموضوع كالمعتاد هو المصالح، ويعني هذا أن بيريز كان يحاول أن يجد طرقاً جديدة للبقاء في السلطة حتى على حساب زوال حزبه، وكما لوحظ سابقاً ففي استفتاء عام ١٩٩٠ الذي أجراه الأخوان «رافي وهانوخ سميث» فإن ٢١٪ فقط من الناخبين كانوا يؤيدون حزب العمل.

وفي ١٤ تموز ١٩٩١ أعلن الأخوان سميث نتائج استفتاء آخر، فقد سألا الناخبين عمن يفضلونه لقيادة حزب العمل، وكانت النتيجة أن ١٧٪ فقط من الإسرائيليين اختاروا بيريز، ولإعطاء مثال على نقص الخيارات الذي يزعج الناس فإن ضعف هذه النسبة قد اختارت رابين، وفي السنة التي تلتها تولى فعلاً قيادة حزب العمل. ولكن بـ ٢١٪ فقط يؤيدون حزب العمل استلم رابين ما كان قد تركه بيريز كجثة.

ولإنعاش الجثة عمد بعض العماليين الشباب إلى المطالبة بالتغيير وحتى «يوسي بيلين» الذي يصفه رابين بأنه «كلب تابع لبيريز» طالب بإنهاء رموز حزب العمال: العلم الأحمر، غناء الإنترناشيونال، واحتفال الأول من أيار. لقد كان بإمكان أي شخص منطقي أن يدرك أن مئات الآلاف من اليهود السوفييت الذين سيصوّتون في الانتخابات المقبلة لن يدعموا حزباً يذكّرهم بالسياسات التي تركوها وراءهم، ولكن رفض بيريز والحرس القديم في الحزب التغييرات... وليذهب الناخبون السوفييت إلى الجحيم.

وفي محاولة أخرى لإنعاش الجثة بدأ العماليون حملة عام ١٩٩١، وكانت النتائج مؤسفة ومهينة، ولذا فقد عاد الحزب إلى اتحاد العمال (الهستدروت) الذي وضع أماكن خاصة (حجيرات) للانتساب في مواقع المصنع والمصالح التابعة له. وفجأة ارتفعت نسبة الانتساب إلى الحزب بدرجة أثلجت صدور قادته، ولكن لم يدم هذا السرور طويلاً، فقد ذكرت تقارير صحفية أن الأعضاء الجدد قد أُجبروا على الانخراط في الحزب لكي يبقوا في دائرة رضا المسؤولين عنهم أو بعبارة أخرى لكي يحتفظوا بأعمالهم.

وبعد ذلك بستة أشهر، قام بيريز بانتقاد الإجراء الذي قام به حزبه لاستخدام اتحاد

العمال لرفع عدد أعضائه. في هذه الأثناء كان «إسرائيل كيسار» رئيس اتحادات العمال قد جمع ما يكفي من الدعم السياسي ليتحدى بيريز على زعامة الحزب، وبحصوله على ١٩٪ من أصوات اللجنة المركزية فقد كان ذلك كافياً بالنسبة لرابين ليتمكن من الحصول على الجائزة من بيريز (قيادة الحزب).

وقد بدا في ذلك الوقت بأنه لا نهاية للعار، وأخيراً فقد قرر العقلاء الباقون في الحزب أن يتخذوا إجراءاً ما، فقد بدأت حركة ستقود بالتأكيد إلى أن يصبح انتخاب قادة الحزب المقبلين من قبل الهيئة العامة للحزب بصورة مباشرة بدلاً من اللجنة المركزية، وفي نظام ديمقراطي لن نكون لبيريز أية فرصة في البقاء كزعيم للحزب.

ومع ذلك فعندما أصبحتِ الهيئة العامة ذات صلاحية قانونية فإنها لم تستطع تحديد قادة الحزب، فقط أجرت عملية الترتيب التدرجي للمناصب. وبقي تحديد القيادة من اختصاصات اللجنة المركزية للحزب، وأبعد من ذلك فلكي يحبط المحاولات الجارية للتأثير القانوني لصلاحيات الهيئة العامة فقد عمد قائد المعارضة العجوز الماكر للدعوة المبكرة للانتخابات ليزيد من كدر وهموم حزبه «وكان من المتوقع تماماً لشخص مثل بيريز أن يقود حزبه إلى انتخابات يعلم تماماً أنه سيخسرها فقط لكي يحتفظ بزعامته للحزب، وقد أوصت تقارير بأنه وشامير الذي كان لديه أسبابه أيضاً ليفضل انتخابات مبكرة سوف يتواطآن قريباً للوصول إلى مثل هذه الخاتمة». وكان من المتوقع بالضبط من حزبه أن يقع في المصيدة، وفعلاً وقع حزبه في المصيدة، ولكن وقع بيريز أيضاً في مِصيدة من إعداده، فقد انقلب السحر على الساحر باستبدال رابين به كقائد للحزب.

● سيادة الرئيس، السادة المحلفون، الليكود..:

بعد تمويل الانتخابات الوطنية والبلدية وانتخابات اتحاد العمال (الهستدروت) منذ عام ١٩٨٨ أصبح حزب الليكود مفلساً تماماً، وبلغت ديونه للبنوك حوالي ٤٠ مليون دولار، وفي مرحلة معينة وجد نفسه عاجزاً عن توفير نقد كاف لإرسال رسائل لأعضائه.

وفي العادة فإن التمويل القانوني للأحزاب مقيد برسوم العضوية والتبرعات الفردية حتى

LAU LIBRARY BEIRUT

١٠,٠٠٠ دولار» وأهم من ذلك كله مخصصات الكنيست وتبلغ حوالي ١٦,٠٠٠ دولار لكل عضو في الكنيست سنوياً، ويضاعف هذا المبلغ في سنة الانتخابات، وقانونياً فإنه من المحظور على الشركات والمؤسسات التبرع للأحزاب، وسنرى فيما بعد كيف التف حزب الليكود على القانون الخاص بتمويل الأحزاب، ولكن دعونا أولاً نلقي نظرة على مخصصات الكنيست.

في أواخر عام ١٩٩٠ كان كلٌ من حزبي الليكود والعمل مفلسين وفي عرض نادر للاتفاق فقد مررا مشروع قانون في الكنيست رفعا بموجبه مخصصاتهما العامة بنسبة ٣٦٪، وبعد أن حصلت الأحزاب على الغنيمة أعلنت المحكمة العليا أن المشروع الذي اجيز غير قانوني وطالبت الأحزاب بإعادة الأموال التي حصلت عليها بموجب هذا المشروع. حزبان فقط هما «تسوميت» بزعامة رفائيل إيتان و«شينوي» بزعامة روبنشتاين بدآ بإعادة الأموال، بينما احتفظ كل من الليكود والعمل بحصتهما من الثروة وعارضا بشدة التخلي عنها لدرجة أنهما تحديا المحكمة العليا ومررا مشروعاً آخر في الكنيست يعطي الشرعية للتخصيصات الجديدة بأثر رجعي، وباستخدام هذه الطريقة الغريبة فقد أجاز الكنيست لنفسه الحصول على ٩ مليون دولار من الأموال العامة رغم معارضة الإسرائيليين ونظامهم القضائي.

وفي هذا الموضوع بالذات فقد أثبت الكنيست قلة احترامه للقوانين التي يجب على باقي الإسرائيليين إطاعتها، وكان حزب الليكود ذكياً بما فيه الكفاية ليدرك أن الاستهزاء وعدم احترام قانون التمويل بهذا الشكل المفضوح سيكون له أثر عكسي عليه، ولذلك فقد قام بإنشاء شركات وهمية وأموال رشوة لكي تستطيع المؤسسات أن تتخطى النظام القضائي والتبرع للحزب عن طريقها. وفي كل من عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ اتهم مراقبُ الدولة الليكودَ بأنه لم يقم بتدقيق حساباته بطريقة ملائمة، وفي كلا العامين قام بتغريم الحزب مبلغ مليون دولار أضيفت إلى ديون الحزب.

كان المسؤولون عن عملية تمويل حزب الليكود هم محاسبٌ يُدعى «مردخاي ياحل» ورئيساه «مناحيم اتزومان» ووزير الصحة «إيهود أولمرت». بالنسبة لأولمرت فقد كُتب عنه

الكثير، فمطعمه معروف على مستوى الدولة لدرجة أن إحدى النكات الدارجة عنه أن مؤسسته القانونية تتقاضى من الزبائن ١٠,٠٠٠ دولار مقابل وجبة يتناولونها في كفتيريا الكنيست. والمقصود من هذه النكتة أنه يبيع التأثير (النفوذ) لأنه ما من سبب آخر يدعو لدفع ١٠,٠٠٠ دولار مقابل ما يقدم في هذه الكفتيريا الحكومية.

في حزيران ١٩٩١ أوردت الصحافة تقارير تفيد أن نائب الوزير «شارير» ووزيرين هما «بات» و«أولمرت» يتم التحقيق معهم من قبل الشرطة بتهمة سوء استخدام الأموال العامة حيث قام كلهم بأخذ إجازات خارج البلاد على نفقة الحزب حتى أن أولمرت اصطحب معه عائلته في رحلة جمع الأموال هذه.

وهذه الأسباب تضيف ثلاثة وزراء آخرين (أو نواب ووزراء) من الحكومة الحالية تعرضوا لتحقيقات الشرطة (إثنان إذا اعتبرنا أن أولمرت لا يحتسب على أساس أنه تعرض لتحقيقات سابقة بشأن صفقاته المشبوهة مع بنك شمال أمريكا) ولم يسبق في تاريخ إسرائيل أن تعرض ما يصل عدده إلى دستة من أعضاء الكنيست الحكوميين إلى تحقيقات بوليسية.

وقد اكتشفت الرحلات المذكورة أعلاه عندما دققت الشرطة في ملفات شركة وهمية أنشئت من قبل الليكود. في سنة الانتخابات القومية ١٩٨٨ قام ياحل بترتيب إنشاء شركتين وهميتين، سمّيت إحداهما بغباء باسم "B.M.Y" «شاخر» حيث استخدم المحاسب الأحمق اللامبالي الحرف الأول من اسم زوجته برويا، وأضاف أول حرف من اسمه مردخاي، وأول حرف من ياحل، وأكمل لعبة الأسماء الذكية باسم ولده شاخر ولم يكن من الصعب على الشرطة أن تكتشف الصلة بين ياحل والشركة المزعومة التي أنشأها لصالح الليكود، ومع ذلك فلم يتم إثبات وجود صلة بين ياحل ورئيسه أولمرت بهذا الخصوص. وبالطبع فقد تحمّل المحاسب وحده المسؤولية الجزائية كاملة بشأن هذا الموضوع واتهم بالتهرب من الضرائب.

وفي هذه الأثناء جرت عملية التمويل كالتالي: كانت الشركات التي تمنع بموجب القانون من المساهمة في النشاطات السياسية تدفع مبالغ إلى إحدى الشركات الوهمية

LAU LIBRARY BEIRUT

التابعة للحزب كبدل خدمات استشارية، وتقوم الشركة بإصدار إيصالات بهذا المعنى ثم تذهب الأموال مباشرة إلى خزائن الليكود. وهكذا فقد تبرعت شركات عديدة إلى الحزب بهذه الطريقة في خرق واضح للقانون ولكنها سجلت عملياتها دفترياً كرسوم استشارات. لقد بلغ عدد الشركات التي تبرعت بهذه الطريقة ما يزيد عن ٦٠ شركة. واثنتان منها تستحق الملاحظة: الأولى بورصة الماس الإسرائيلية والتي تعتبر أكبر شركة في البلاد تبرعت بمبلغ ٩٠,٠٠٠ دولار. ومن يعلم ما هي الامتيازات التي توقعت الحصول عليها مقابل هذا المبلغ. والشركة الأخرى تعود لمستورد سيارات مرتبط بشكل وثيق مع بنك دسكاونت قامت بتحويل مبلغ ٤٥,٠٠٠ دولار. وقد لا يكون هناك أي صلة، ولكن من الجدير بالذكر أن شامير قد دعم فيما بعد الدعوى التي أقامتها عائلة ريساناتي مالكة البنك الفاسد على الرغم من الدور الكبير الذي لعبه بنك ديسكاونت خلال انهيار الأسهم عام ١٩٨٣.

وخلال الانتخابات البلدية اللاحقة رتب الليكود خطة أبسط لخرق القانون، فقد استأجرو مجموعة من شركات العلاقات العامة التي وافقت على تسجيل حركة انتقال الأموال المباشرة للحملة الانتخابية على أساس مصاريف عمل. بعد تسجيل التبرعات على أنها دخل الشركة، قامت شركات العلاقات العامة بصرف وصولات مقابل المبالغ التي استلمها من الشركات المتبرعة. وفي تموز ١٩٨٩ أوردت صحيفة «هعولام هازيه» (هذا العالم) تقريراً يذكر أنّ من بين الشركات التي وافقت على دعم الليكود عَبْر هذه الطريقة الملتوية أحد كبار مستوردي السيارات اليابانية والشوكولاتة الفاخرة والكوكا كولا. ويتساءل المرء فيما إذا كان الرفاق في أتلانتا - شركة كوكا كولا - يعلمون بمشاركة فرعهم في إسرائيل في عمليات التمويل السياسية المخالفة للقانون.

وعلى الرغم من الذكاء الذي اتسمت به هذه الخدع فقد وجد حزب الليكود نفسه أنه لا يزال يعاني من ضائقة مالية حادة، ولذا فقد قام بسحب أرنب آخر من القبعة. كما أسلفنا يمنع القانون الإسرائيلي الأشخاص من التبرع بمبالغ تزيد عن ١٠,٠٠٠ دولار وليس لدى الكثيرين النقد الذي يحتاجه حزب الليكود. ولذا فيمكن أن يكون إيجاد الحل للمشاكل المالية عن طريق الأجانب المتعاطفين إذا كانت هناك من طريقة للالتفاف حول القيود التي

تحـدد التبـرعات الفردية. وبالفعل فقد خرجت العقول المنحرفة المخادعة لفريق جمع الأمـوال للحزب بفكرة رائعة بحيث يقوم الأثرياء الأجانب بضمان قروض تمنحها البنوك للحزب. ولنفترض أن الحزب لم يستطع سداد الديون، فما الذي سيحصل؟ بالطبع سيقوم الكفلاء بالتسديد. على القاريء أن يعترف أنها طريقة نظيفة للحصول على تبرعات بطريقة غير مباشرة، وبينما يبدو الأمر قانونياً فإنه بلا شك ينافي الروح التي سُنَّ القانون من أجلها. ومن هو هذا الأقدر على تنفيذ هذا السيناريو؟ إنك قد توقعته.. أولمرت؟ في أيار ١٩٩١ وفي منتصف إضراب آخر للأطباء المهددين طار وزير الصحة «أولمرت» إلى زيورخ ولندن في عمل وزاري. وقد مثل الناسُ الذين قابلهم الروابط الفاسدة المشبوهة ما بين الحكومة الإسرائيلية والمال.

في لندن قابل أولمرت كلاًّ من «روبرت ماكسويل» وأحد الأقطاب الأمريكيين ويدعى «آلان كاسدن». وكان ماكسويل يستثمر بجدية في إسرائيل منذ تولي الليكود الحكم، ولكنه لم يكن قد أُتُّهِمَ بعد بالقيام بصفقات مشبوهة مع إسرائيل. وفي الأحداث التي تلت موته فقـد طفت إلى السـطح قصة تورط ماكسويل في عملية شراء الأسلحة الشرقية التي تمّ توجيههـا عبر إسرائيل إلى عصابات الكونترا، وأصبح كاسادن متورطاً في أسوأ فصل من تاريخ إسرائيل المعاصر فأكثر مدعة للازدراء.

وسوف يتذكر القاريء ـ هذا إذا لم يُفقِده كل هذا الفساد والتعفن وعَيه ـ أن إسحق موداعي رفض الانضمام إلى الإئتلاف الحالي ما لم يضمن له حزب الليكود ١٠ ملايين دولار في حالـة عدم تشكيله للحكومة. حسناً فقد رضخ حزب الليكود لمطالب موداعي وتحول إلى كاسادن لضمان نصف ما طلبه موداعي. وبينما كان في زيورخ، فقد التقى «أولمرت» مع «إدموند سافرا». ويدرك المؤلف أنه قد من المتأخر تذكير القاريء أن صفرا هو المالك الغامض لأكثر المؤسسات تميزاً وغرابة والتي يفترض أنها لا ترتبط بالحكومة وهي مؤسسة «بنك فيرست إنترناشيونال» في إسرائيل (FIB).

كان اللقاء ناجحاً بكل المقاييس، فقد بدا ظاهراً أن أولمرت والـ (FIB) قد توصلا إلى تفاهم. فحسب ما أوردته «هعولام هازيه» في ١٩٩١/٥/٢٩، فقد أكد الناطق باسم حزب

LAU LIBRARY BEIRUT

الليكود «جيل سامسونوف» بأنه قد بدأت مفاوضات حول قروض، ومع من؟ مَن غير بنك ديسكـاونت صاحب التبـرعات الملتوية سيئة السمعة وبنك (FIB) المستقل الغريب والغير مرتبط مع الحكومة؟

لقـد ظهـر الكشف عن حياة أولمـرت السـرية مشـدداً في «هعـولام هازيه» في ١٩٩١/٦/٢٤، ولخص هذا الفصـل كل الصفقـات المـريبة. يدعـم اليهود الأمريكان إسرائيل ببراءَة عندما يتبرعون للوكالة اليهودية العالمية. وقامت الوكالة اليهودية ببيع شركة عقـارات خاسـرة (هاشارات هاييشوف) إلى عائلة نمرودي في أيار ١٩٨٨. ورأس هذه العـائلة هو نفس السيد الـذي كان واحداً من الوسطاء الأساسيين الإسرائيليين في قصة إيران ـ كونترا والذي تم استجوابه فيما بعد للاشتباه بوجود ضلع له في اختفاء ٢ مليون دولار في هذه القضية المشبـوهـة. قام نمـرودي بشراء أسهم شركة العقارات من بنك ليئومي المملوك للوكالة اليهودية والذي يقوم بتمرير معظم التبرعات الخيرية الأمريكية لإسرائيل. وحسب رواية «هعـولام هازيه»، بحلول منتصف عام ١٩٨٠ توصـل «أريبه دلزن» رئيس الـوكـالة اليهودية السابق إلى تفاهم ضمني مع «إرنست يافت» رئيس مجلس إدارة بنك ليئومي، ووافق يافت بموجبه أن يسمح لدلزن بأن يفعل ما يشاء بشركة هاشاروت هاييشوف إذا أعطى دلزن الحرية ليافت في إدارة بنك ليئومي. هذه الحرية التي سمحت ليافت بسرقة ٧,٥ مليون دولار من أموال العملاء والهرب إلى أمريكا بعد تورط صاحب البنك في عملية سطو كبيرة عام ١٩٨٣.

والآن فإن كل صفقـة عظيمـة بحاجة إلى محامٍ عظيم. ومن الذي وافق على هذه الصفقة المربحة. إنك لا شك قد توقعت ذلك مرّة أخرى وأعطيت الفضل لأولمرت. لقد كان مفيداً جيداً لنمرودي، فقد رتب البيع بفضل ارتباطاته السياسية الوثيقة بـ «إيروين ليفي» رئيس مجلس إدارة دائرة شركات الوكالة اليهودية. بعد ذلك بوقت قصير باع نمرودي ٥٠٪ من أسهم الشـركـة بربح كبير إلى مجموعة موسي الأسترالية. والآن كيف وجد نمرودي المحرضُ الوضيعُ في قضية إيران ـ غيت مثلَ هذا المشتري؟ لقد عرفتم مرّة أخرى فقد قام أولمـرت ببعض الاتصالات. ولترتيب الصفقتين طلب أولمرت مليون دولار من نمرودي

مقابل ذلك، ولكن نمرودي رفض أن يدفع مثل هذا المبلغ غير المألوف، وقد تم تسوية الخلاف عن طريق وسيط يدعى «يوسف شيخوفر» رئيس مجلس إدارة بنك ديسكاونت (نفس المؤسسة التي تبرعت لحزب الليكود من خلال الشركة الوهمية التي أنشأها المحاسب الذي يعمل لدى أولمرت). وقد قرر شيخوفر أن أولمرت يستحق مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ دولار مقابل عمله. ولأنه كان على وشك أن يصبح وزيراً في حكومة عام ١٩٨٨ فلم يكن بمقدور أولمرت أن يقبل شيكاً بالمبلغ بهذه البساطة. وتقريباً بنفس الوقت الذي أصدر فيه الشيك قدم أولمرت استقالته من مؤسسته القانونية. ونعتقد أن شركاءه وجدوا طريقة ما لإيصال الأموال إليه.

يبدو كل ذلك بشعاً للغاية، وليس فقط أولمرت بل النظام السياسي الإسرائيلي كله مريض، وثقة الشعب تُنْتَهَك يومياً. إذاً لماذا؟ لماذا لا تدوي صرخة التغيير عبر كل البلاد؟ الحقيقة أنها تدوي ولكنها مكبوتة من قبل حكومة تتستر على الجريمة لتحافظ على المكاسب التي حصلت عليها بحصولها على السلطة.

• إذا لم تقم بإصلاح النظام فسوف أحبس أنفاسي حتى يزرقّ لوني:

نتيجة للفشل في معالجة الموجة الحديثة للهجرة كتب يوسف غوئيل يقول:

«يجب أن يُعزى السبب الوحيد والمميت للفشل إلى العجز المستوطن لأي حكومة إسرائيلية تدير البلاد. ويعود ذلك إلى التركيب المؤذي لنظام حكومي مشلول عاجز وإلى أكثر القادة السياسيين عقماً في تاريخ إسرائيل.

السؤال الذي نواجه به قادتنا السياسيين في هذا الوقت هو إلى أي حد على بلادنا الاقتراب من شفير الكارثة قبل أن يكونوا مستعدين للعمل الجاد على تحسين الأخلاق والقيم التي نحكم أنفسنا بموجبها؟».

شيءٌ واحدٌ مؤكد، وهو لن يكون شامير هو الذي يقود البلاد للإصلاح. يلاحظ غوئيل

LAU LIBRARY BEIRUT

بإحكام بأن شامير لا يبدو مهتماً بقيم الحكومة الجيدة، حكم القانون والحاجة إلى سياسيين نظيفين. وقد أُثبتت وجهة نظره في صيف ١٩٩١ عندما طالب الرأي العام وبعض السياسيين الشرفاء الكنيست بأن يصوت لصالح قانون جديد يؤدي إلى أن يصبح انتخاب رئيس الوزراء بصورة مباشرة عن طريق الاقتراع العام، وأن ينتخب أعضاء الكنيست بصورة شبه مباشرة عن طريق انتخابات عامة.

باختصار، قدّم أربعة أعضاء مختلفون من الكنيست عروضاً لتغيير طريقة الانتخاب، وكان من بينهم عضو الكنيست «أرئيل لين» من الليكود الذي كان معيناً ليرأس اللجنة القانونية للكنيست التي كان من مهامها أن تجانس بين أفضل معالم المقترحات الأربعة المقدمة لتعديل قانون الانتخاب وتقديمها في مشروع واحد، وبوجوده على رأس اللجنة فقد بدا أن الإصلاح قادم لا محالة.

أراد الرأي العام التغيير وكان ذلك واضحاً حتى بالنسبة لأغبى السياسيين، في عام ١٩٩٠ اجتمع مئات الآلاف من الناس خارج قاعة بلدية تل أبيب في أكبر مظاهرة في تاريخ إسرائيل للمطالبة بإصلاحات انتخابية، وفي عام ١٩٩١ وحسب استطلاع للرأي أجراه معهد تيليسكار فإن ٧٦,٩٪ من الإسرائيليين أرادوا تغيير النظام الانتخابي، بينما فضلت نسبة ٩,٩٪ أن تبقى الأمور على حالها. ولكي يبقى هؤلاء الـ ٩,٩٪ راضين وللإبقاء على الوضع الراهن قرر شامير أن يمنع تمرير مشروع القانون الإصلاحي. ولما لم يكن بوسعه أن يعارض الإصلاحات علناً دون أن يثير ردود فعل كبيرة وعامة فقد مارس ضغطاً هائلاً على أرئيل لين ـ عضو الكنيست الإصلاحي وكان سابقاً رجل ذا كرامة عالية ـ ليؤخر تقديم المشروع عندما يعرض على اللجنة التي يرأسها. وقبل ذلك بوقت قصير كان دافيد ولفسون مدير منظمة إصلاحية قد تساءل فيما إذا كان بمقدور السيد لين أن يخاطر بمقعده في الكنيست من أجل هذا المشروع أو أنه سيكون جزءاً من هذا التآكل. وكان شكُّه حول مايمكن لشامير أن يفعله بهذا الخصوص بدون شك أي (تهديده للين بفقدان عمله). وقد استجاب لين لضغوطات شامير باستخدام أساليب إعاقة متعددة مما عنى أنه بانتهاء دورة انعقاد الكنيست كان مشروع قانون إصلاح الانتخابات لا يزال على الرّف لم يجر التصويت

عليه ولم يجر إقراره. وكنتيجة لذلك فستجري الانتخابات القادمة بنفس الطريقة التي جرت بها الانتخابات السابقة.

ليست إسرائيل هي الدولة الوحيدة العالقة ضمن نظام انتخابات مبني على أساس الاختبار الحزبي الداخلي لقادتها. وقد ذكّر مركز القدس للشؤون العامة الإسرائيليين في كتيّب يدعم الإصلاحات بقوله:

«أثبتت التجربة الأوروبية في الثلاثينات وبطريقة مأساوية نتائج وعواقب النظام الديمقراطي المبني على التمثيل النسبي.. إن العجز الذي سيطر واستحوذ على ديمقراطيات الجمهوريات الألمانية، وإسبانيا الجمهورية، وإيطاليا وما قبل الفاشية، استدعى الدكتاتوريات التي ازدهرت على أطلال المؤسسات التشريعية الفاشلة». ولذلك فإن لدينا سيناريو سعيد للأحداث. إذا قاد النظام الإسرائيلي الأمة إلى حافة الجرف وشفير الهاوية فربما يختار الشعب الدكتاتورية لإعادة الأمور إلى نصابها، ومن سيقول إن ذلك ليس خيارا أفضل من فوضوية عميقة كهذه. إنّ إسرائيل ستصبح صيدا سهلاً لجيرانها العرب.

● المساعدة! النجدة! الغوث! خطر! أيها الملاحون:

لقد عانت إسرائيل من النظام السياسي والاقتصادي الفاسد منذ تأسيسها، والآن تنتشر الرذيلة والتلوث من الجسد المتعفن، ولكن ليتذكر القاري مرّة أخرى أن النظام هو الملوم وليست الغالبية العظمى من الإسرائيليين. وكرمز على مأزق البلاد الحالي وقبل عدة سنوات من كتابتي هذه هدد مجلس النصب التذكاري لمحرقة ياد فاشيم بإغلاق المركز إذا لم يتلق معونات حكومية. ويوجد داخل ياد فاشيم مكتبة تضم أسماء معظم ضحايا المحرقة وشعلة دائمة لذكرى اليهود الذين قتلوا في أوروبا. وهدد نقص التمويل بيروقراطية الدولة بإطفاء شعلة الحزن والأسى التي تربط إسرائيل بالمأساة التي تبرر وجودها للأبد.

والظلم المحض هو الذي ينشر كذبه عالمية تفيد أن وجود إسرائيل غير مبرر. منذ عام

LAU LIBRARY BEIRUT

١٩٤٨ وحتى منتصف الخمسينات كان هناك تبادل سكاني في منطقة الشرق الأوسط. فقد ترك ٥٠٠,٠٠٠ عربي إسرائيل بينما أُجبر ٨٠٠,٠٠٠ يهودي على ترك منازلهم في الدول العربية ولم يتم التعويض على أي من الطرفين. وبينما قبلت إسرائيل اللاجئين اليهود ومنحتهم بيوتاً فقد رفض العرب إيواء الفلسطينيين وتسببوا بذلك بتركهم بلا وطن، هذا هو ملخص كل الموضوع الذي يسيطر على دبلوماسية العالم. وأكدت وشددت إسرائيل العاجزة الخرقاء على أن جانباً واحداً من القضية هو الموضوعي. وربما تغرق إسرائيل قريباً تحت ثقل تشويه الحقائق والسمعة. إن التغيير في مفاهيم الرأي العام العالمي هو الذي حدد موقف إسرائيل في محادثات السلام الإقليمية عامي ١٩٩١/١٩٩٢. وبعد أربع لقاءات في مدريد وواشنطن لم يوافق الوفد المفاوض السوري على الجلوس مع الإسرائيليين لمناقشة مواضيع بسيطة مثل المياه وحماية البيئة، وفي الوقت الذي اتجهت فيه المحادثات إلى الانهيار اتجه اللوم كله إلى إسرائيل بسبب تصلبها في موضوع الحكم الذاتي للفلسطينيين، بينما لم تكن سوريا ذات النظام الشرير الفاسد! بحاجة إلى أن توضح دعمها للإرهاب والتعذيب. ولا تستطيع إسرائيل أن تتجاوز الرسالة الواضحة بأن الضفة الغربية إذا خضعت للسيطرة العربية فسوف تُستخدم كقاعدة عسكرية ضد قلب الدولة اليهودية وإذا لم يكن هذا بعد سنة من التخلي عنها فإنه بالتأكيد خلال عقد من الزمن. وأخطاء إسرائيل ليست خارجية بغض النظر عن عدد الناس الذين يعتقدون ذلك، وجريمتها الكبرى ليست ضد أحد بقدر ما هي ضد شعبها البائس، وهذا التعبير لا يشمل الإسرائيليين الفقراء فقط ولكن الشعب اليهودي ككل الذي يبحث بيأس عن بصيص من الأمل والإلهام ليواصل قدرته على الوجود.

بعد المحرقة عانى اليهود كثيراً من فقدان الإيمان. وقد وفّر لهم صعود إسرائيل إيماناً متجدداً. وفي عالم مادي حلت إسرائيل محل الدين اليهودي كبؤرة رئيسية لاستمرار الوجود اليهودي ويبدو أن ذلك يتحول الآن إلى حالة كبرى من خيبة الأمل.

واستناداً إلى تقرير في مجلة النيوزويك في آب ١٩٩١ وأيدته عدة دراسات مشابهة ما جاء فيه فإن ٥٢٪ من اليهود الأمريكان يتزوجون من نفس ديانتهم، و٢٠٪ فقط من أبنائهم

يربّون كيهود، وليست الأرقام في أوروبا وأمريكا اللاتينية أفضل من ذلك، هناك بالتأكيد عدة عوامل أخرى، ولكن منذ إنشاء إسرائيل فقد قرر الشعب اليهودي طوعاً كما لم يفعلوا من قبل في تاريخهم أن يؤثروا ويختاروا ميراثهم.

وإذا كانت إسرائيل ليست مسؤولة بالكامل عن الاختفاء السريع للشعب اليهودي فإنها بالكاد تقدم سبباً للاعتقاد بغير ذلك. ففي الوقت الذي تضمحل فيه ذكرى المحرقة وتتلاشى، فإن جيلاً جديداً من اليهود يبحث عن الاعتزاز والفخر بوطنه إسرائيل ولا يجد بدلاً من ذلك إلا الجريمة ولفساد والطمع.

مؤلف هذا الكتاب عنيد وصلب ويفخر بكونه يهودياً وإسرائيلياً. ومن أجل إسرائيل فقد خاطر بحياته في المعارك سابقاً ومستعد لأن يفعل ذلك من جديد. ولكن ليست لديه الرغبة في مشاهدة سقوط إسرائيل وكل القيم المطلوبة لاستمرار أمة مستقرة عادلة ومزدهرة هي مطبوعة ومغروسة في التقاليد اليهودية. لقد تاه حكام إسرائيل عن عظمة ميراثهم وهم يجرون البلاد بتهوّر نحو النكبة والكارثة. وإذا لم يستفق هؤلاء المتمسكون بالسلطة وينتبهوا إلى المأساة التي يرتكبون بتضليل شعبهم ويعمدوا إلى إجراءات ملائمة لاستدراك تلك المأساة، فستسقط البلاد بالتأكيد بمثل ما هو مؤكد أن الرب يرعى إسرائيل. وهذه المرّة لن توجد قوة في السماء سوف تخلق مجدداً أمة يهودية ذات كرامة مرّة أخرى.

١ ـ شمعون بيريز ومارغريت تاتشر في عسقلان.. إنّ كليهما متورط في فضيحة فعنونو.

٢ ـ الحاخام كاهانا الذي طُرد من الكنيست بتهمة العنصرية وذلك لأنه أخذ يشكّل خطراً على الليكود.

٣ ـ وزير الهجرة الحاخام إسحاق بيريتز، والذي تولى الوزارة دون أن يكون أهلاً لها فكان السبب في تحويل حياة الأعداد الهائلة من المهاجرين إلى كابوس بيروقراطي.

٤ ـ يهوديان إثيوبيان في معبد يهودي في بئر السبع، لقد أدت سياسات الوكالة اليهودية إلى تدمير النمط الإجتماعي والروحي الخاص بيهود الفلاشا وإلى خلق مناطق «غيتو» داخل عدد من المدن الإسرائيلية.

٥ ـ مهاجرون سوفييت ينتظرون في مطار بن غوريون، خلال الثلاث سنوات الأخيرة زادت أعداد المهاجرين الروس على ٤٠٠٠ مهاجر شهرياً وهو عدد يقل بـ ١٠٪ عن العدد المتوقع.

٦ ـ أطباء مضربون عن الطعام في مستشفى هداسا في القدس. إن النظام الصحي «المريض» يترك المرضى دون عناية خلال إضراب أطبائهم.

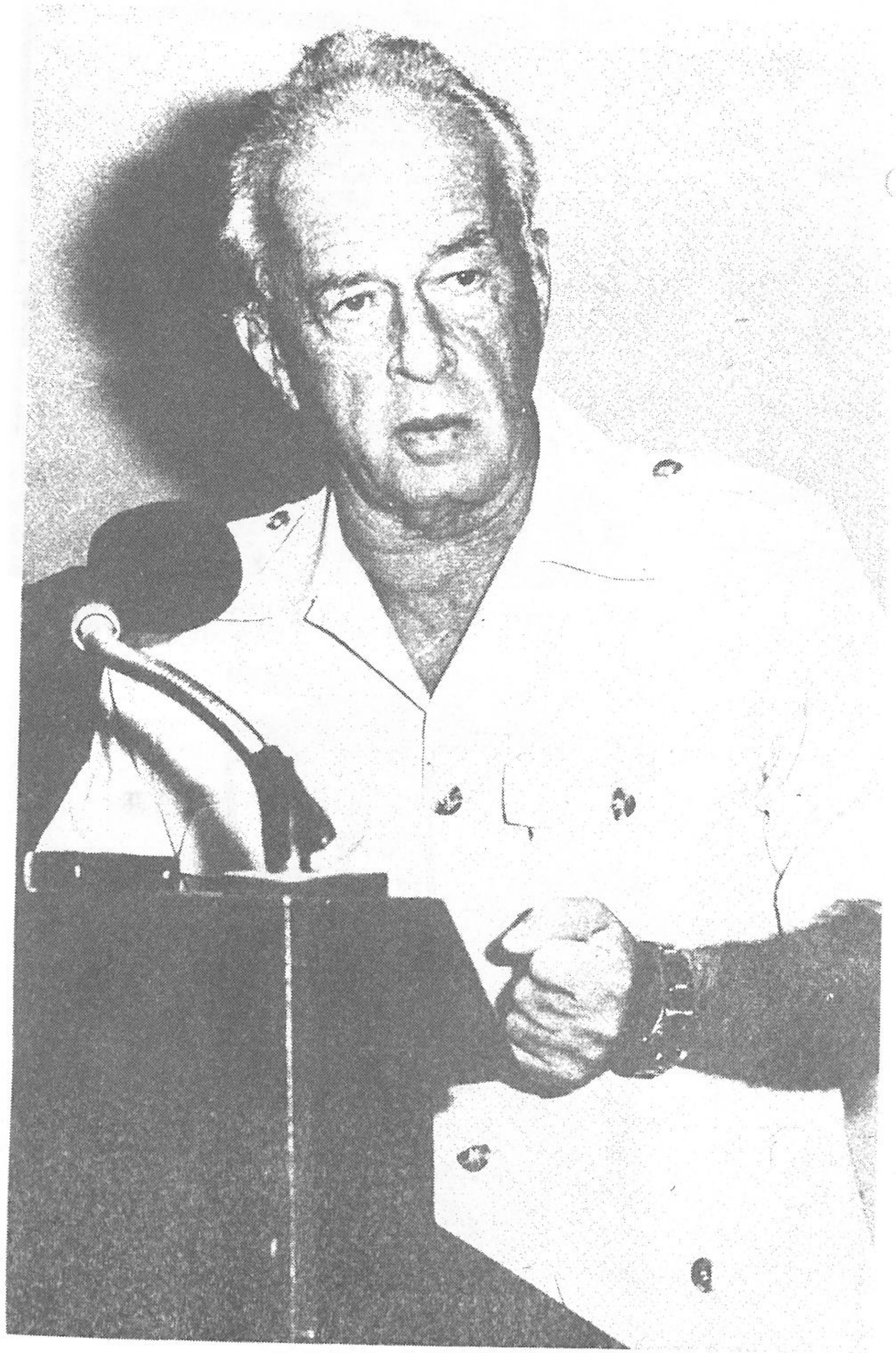

٧ ـ إسحق رابين الـذي استقـال عام ١٩٧٤ إثر فضيحة، ثم عاد بعد ثمانية عشر عاما ليتولى زعامة حزب العمل. وهو رئيس الوزراء الحالي.

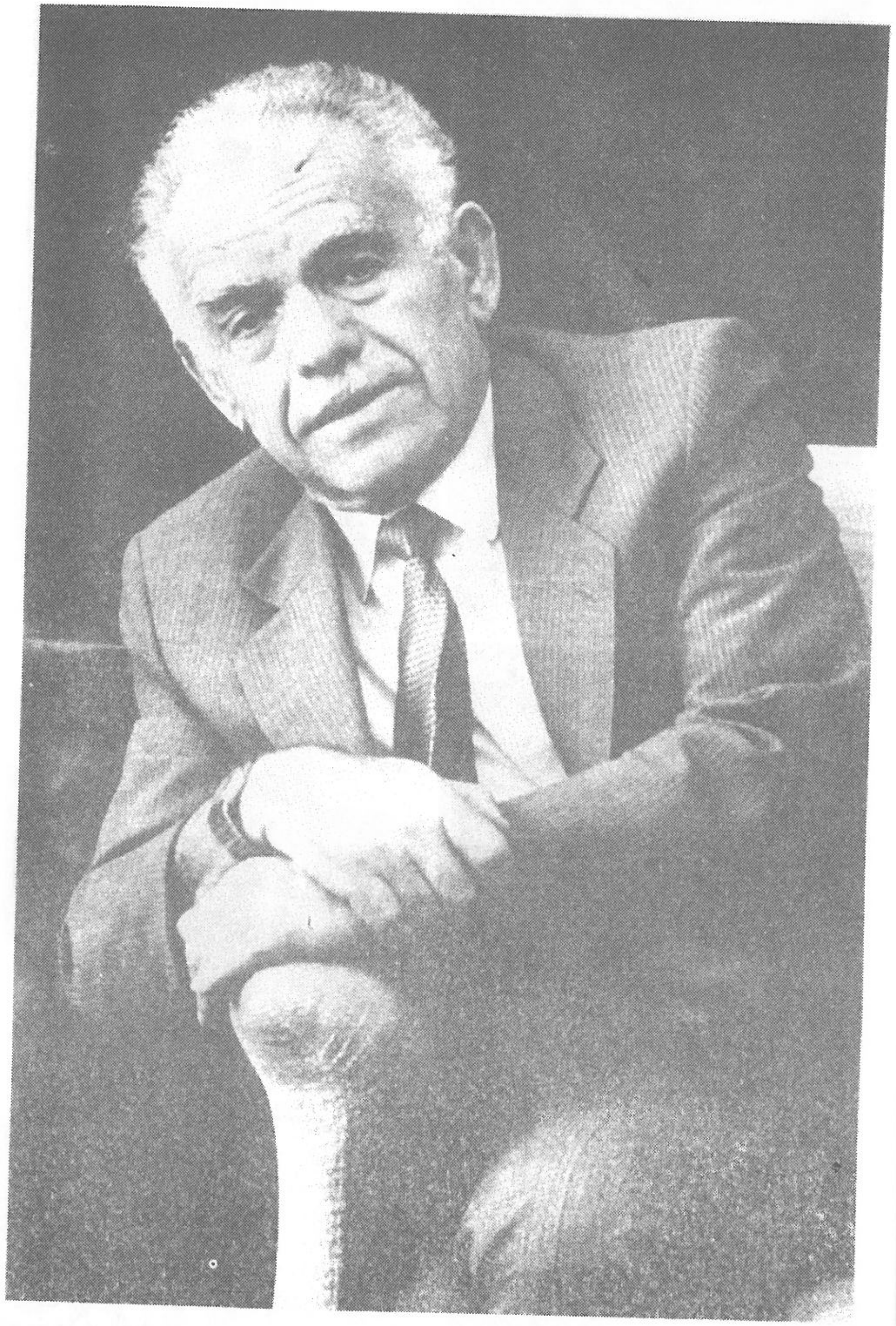

٨ ـ رئيس الوزراء [السابق] إسحق شامير.

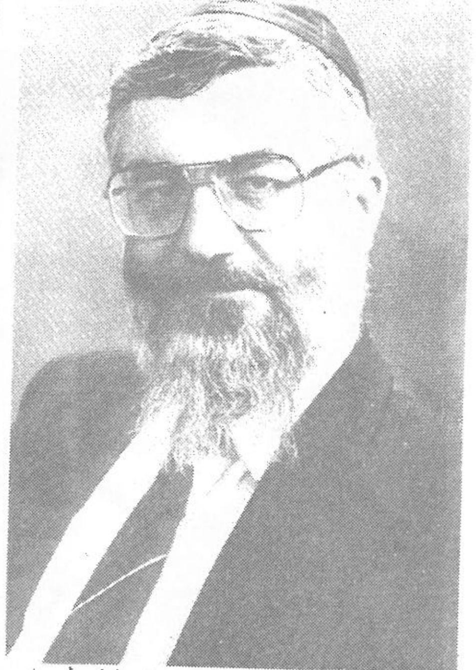

١٠ - نائب وزير العمل مناحيم بورش الذي أرسل «الفِرق» لمطاردة منتهكي حُرمة السبت.

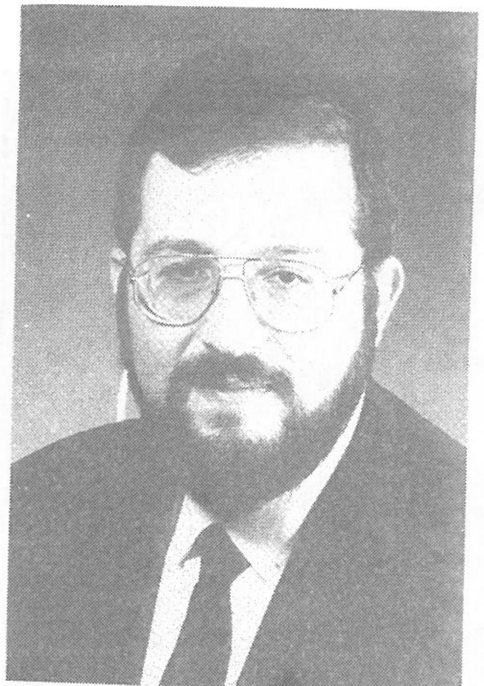

٩ - أرييه درعي أمضى عامين من خدمته كوزير، وكان خلالهما يتعرض للتحقيق بتهمة الإختلاس.

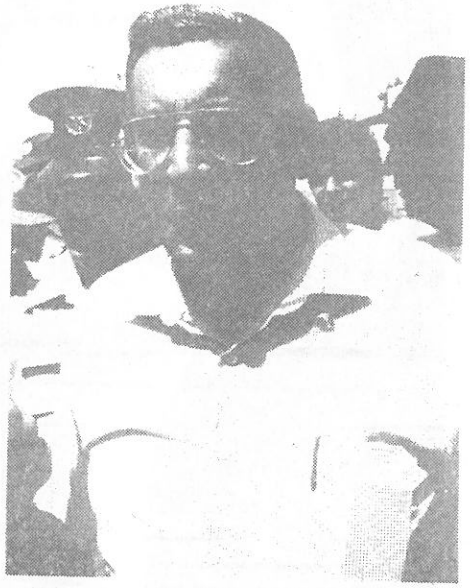

١٢ - رحفعام (غاندي) زئيفي المعروف بعلاقاته الواسعة مع القتلة والمجرمين. لقد أمضى أربع سنوات في الكنيست بدلاً من السجن.

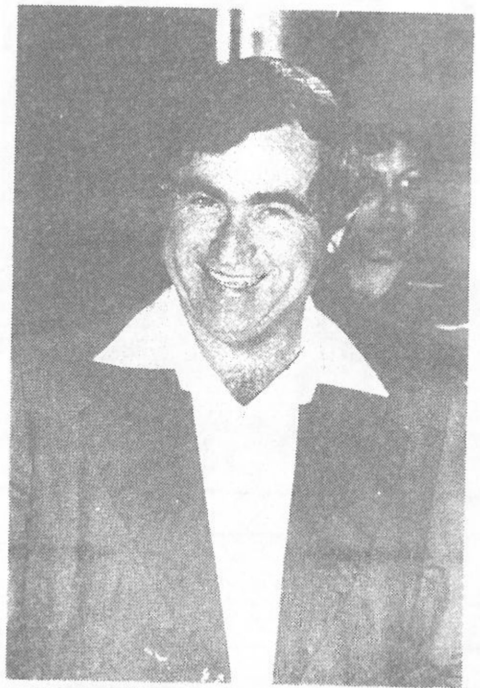

١١ - وزير التعليم زيفولن هامر. إن أكثر من ٢٥٪ من معلّمي الصف الخامس فما دون غير مؤهلين مهنيا.

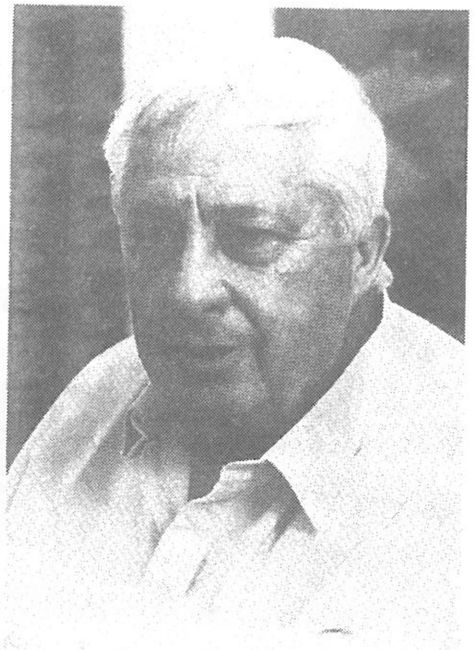

١٤ - وزير الإسكان أرييل شارون، وهو المسؤول عن إنشاء ٤٥,٠٠٠ شقة سكنية عام ١٩٩٠، ولكن حتى عام ١٩٩١ كان قد بقي منها ٣٠ ٠٠٠ شقة دون بيع.

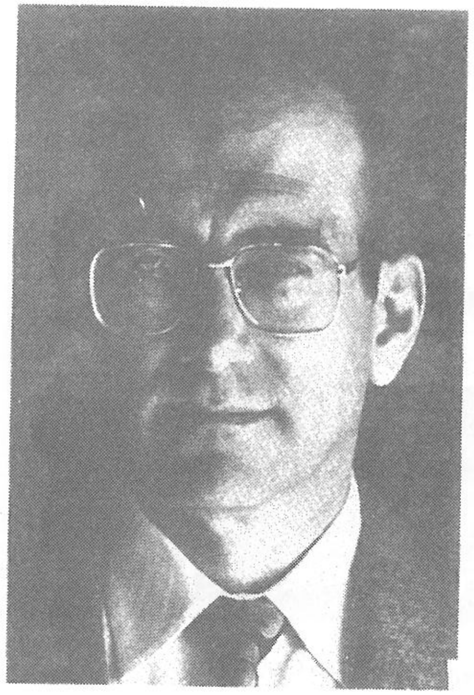

١٣ - وزير الصحة إيهود أولمرت.

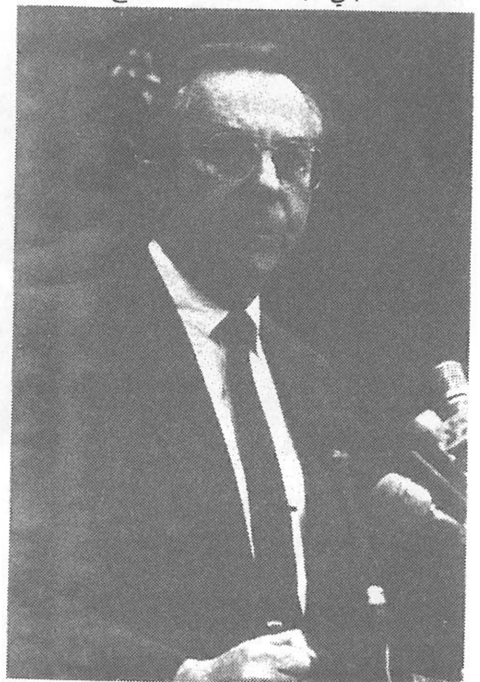

١٦ - موشيه آرينز؛ وزير الدفاع منذ ١٩٩٠، والأب «الروحي» لطائرة لافي والحافلة رقم ٣٠٠.

١٥ - ديفيد ليفي، أول وزير خارجية إسرائيلي لا يتحدث الإنجليزية، ولا يحمل شهادة الدراسة الثانوية.

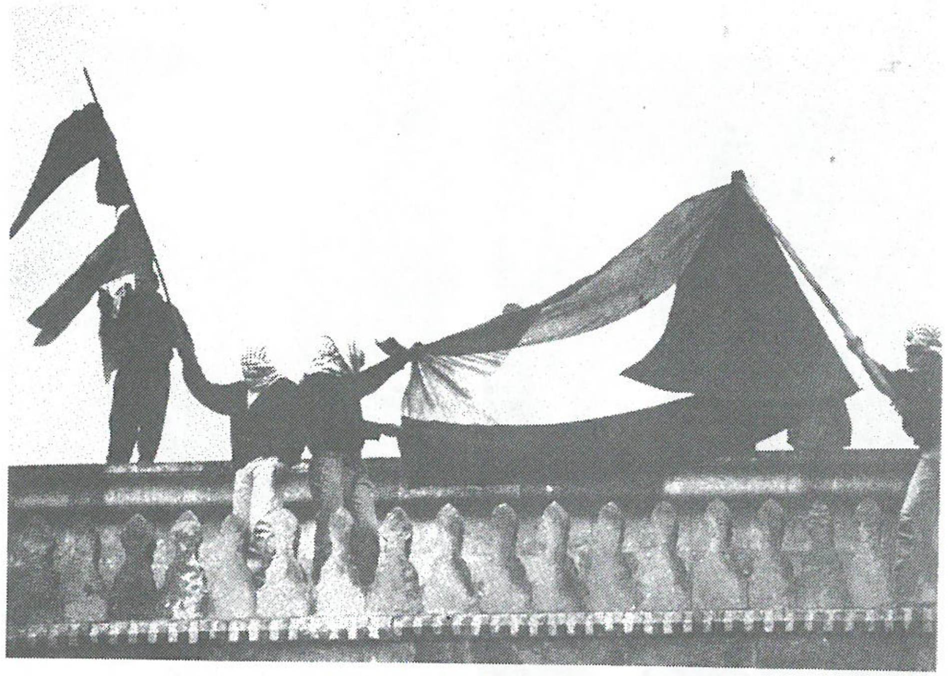

١٧ ـ تركة رابين؛ مجموعة فلسطينيين يعلون المسجد الأقصى في القدس .

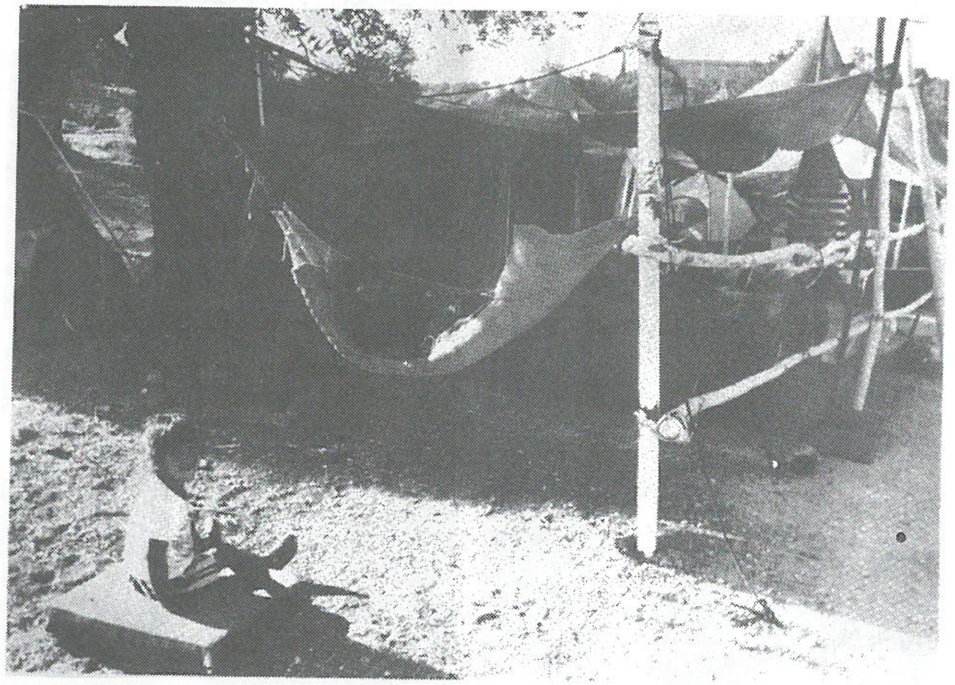

١٨ ـ قاطنو الخيام في وادي الصليب في القدس، إن أزمة السكن عام ١٩٩٠ قد دفعت بآلاف الإسرائيليين للبحث عن مأوى بديل .

الفهــرس

مقدمة الترجمة ٥

مقدمة الكتاب ٧

ـ الجزء الأول

الديمقراطية المريضة ١٥

الفصل الأول

منتجات درعي ١٧

الفصل الثاني

حكومة في أزمة دائمة ٢٦

الفصل الثالث

حكومةٌ تتهاوى ٣٦

الفصل الرابع

سجِّل المجرمين ٤٤

الفصل الخامس

أحزابٌ دينيةٌ فاسدةٌ ٧٢

الفصل السادس

معارضةٌ خائنةٌ إلى حدٍ بعيد ٩٩

الفصل السابع

هل أنتِ آمنة يا إسرائيل؟! ١١٨

الفصل الثامن

عقدة الشعور بعدم الأمان ـ انظروا

إلى الفوضى التي أوقعتهم البلادُ فيها ١٣٩
ـ الجزء الثاني
معاناة الفقراء الإسرائيليين ١٨٧
الفصل التاسع
نحو صيحةٍ أسوأ ١٨٩
الفصل العاشر
التعقيم الصحي، النظافة الجسدية، التلوث، الصحة ١٩٩
الفصل الحادي عشر
عند الأخذ بأصدق النوايا، نقول بوجود
إساءة استخدام للهبات المالية الخارجية ٢١٢
الفصل الثاني عشر
أنقذ يهوداً أثيوبيين لتحصل على جوائز قيمة ٢٣٢
الفصل الثالث عشر
أنقذوا اليهود السوفييت: إنهم بحاجة إلى صديق ٢٤٠
الفصل الرابع عشر
يا لتلك البنوك القذرة! ٢٧٥
الفصل الخامس عشر
الأبقار والمراعي والأغنام والذرة المفلسة ٣٠٨
الفصل السادس عشر
هل ثمة أحد يقوم بإخراج البيروقراطيين بعيداً عن سمائي .. ؟ ٣١٧
الفصل السابع عشر
الإنحدار وانحدار الإقتصاد الإسرائيلي ٣٤٠
الفصل الثامن عشر
«عودةٌ إلى الكنيست البغيضة» ٣٨٠

12565

سقوط إسرائيل

تشير صحيفة « The Jewish Chronicle » إلى الكتاب فتقول :
يعيش معظم الإسرائيليين حياتهم [البائسة] وهم يشعرون بالامتنان للسياسيين الذين يحكمونهم.. إن حكاية كون إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. مهزلة. ولاول مرة يظهر كتاب يخاطب غير المتحدثين بالعبرية ليفضح الفساد المالي والسياسي الذي تحياه الدولة اليهودية.

ومع اختلافنا مع دوافع المؤلف فإننا نتفق معه في أن إسرائيل، الدولة اليهودية أيلة للسقوط. ولكن إرهاصات سقوطها شيء آخر غير ما يعرضه المؤلف..

ونرجو أن نهدي هذه الترجمة إلى كل الذين يحاولون إقناعنا بان وجود «إسرائيل» حقيقة واقعة وقدر غالب.. و.. إنهم بهذا يحاولون بعث الحياة في اشلاء عفنة..

بقي أن نشير إلى أن الكتاب صدر في الربع الأخير من العام ١٩٩٢ لمؤلفه باري شيميش وهو من مواليد ١٩٥٢، وقد «هاجر» إلى الأرض المحتلة عام ١٩٧٥، حيث خدم في الجيش اليهودي وعايش احداث غزو لبنان. وبهذا فإنه «شاهد من أهلها» .

الأهلية
للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد
خلف مطعم القدس / ص.ب ٧٧٧٢ - هاتف ٤٦٣٨٦٨٨
فاكس ٤٦٥٧٤٤٥ • منشوراتنا في العام ١٩٩٨م
• الغلاف : زهير أبو شايب .